



السلسلة الجديدة من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية - ١/١٣٨

# كتاب الأصل

لِلإمام الحافظ المجتهد الرباني أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني  
المتوفى سنة ١٨٩ هـ

(الجزء الأول)

اعتنى بتصحيحه و التعليق عليه الفقيه المحدث الأستاذ

## أبو الوفاء الأفعاني

رئيس لجنة أحياء المعارف النعمانية بمحيد ربابا بالدكن (بالمهند)

طبع

باعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية

تحت مراقبة

الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية

الطبعة الأولى

مطبوع بمطبعة دار الكتب بمكة المكرمة

١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## فهرس الأبواب لكتاب الأصل ج - ١

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
١٦١	باب ما جاء في القيام في الفريضة		كتاب الصلاة
	باب الحدث في الصلاة وما	٢	باب الوضوء
١٦٨	يقطعها	٣	باب الدخول في الصلاة
١٧٩	باب الإمام يحدث ولا يقدم أحدا		باب افتتاح الصلاة وما يصنع
١٨٢	باب المسافر يحدث فيقدم مقبلا	١٣	الإمام
	باب الإمام يحدث فيقدم جنبا		باب الوضوء والغسل من الجنابة
١٨٤	أو صيا	٧٨	باب البئر وما ينجسها
١٨٥	باب صلاة الأمي	٨٨	باب المسح على الخفين
	باب فيمن صلى تطوعا أو فريضة	١٠٣	باب التيمم بالصعيد
١٨٨	ولم يقعد في الثانية		باب ما ينقض التيمم وما
١٨٩	باب صلاة النساء مع الرجال	١٢٦	لا ينقضه
١٩٣	باب صلاة العريان	١٢٩	باب الأذان
	باب الرجل يحدث وهو راکع	١٣٥	باب من نسي صلاة ذكرها من الغد
١٩٤	أو ساجد	١٤٤	باب مواقيت الصلاة



عنوان	صفحة	عنوان	صفحة
باب الرجل يصلي فيصيب ثوبه		باب صلاة المريض في الفريضة ٢١٧	
أو بدنه بول أو دم أكثر من		باب السهو في الصلاة وما	
قدر الدرهم ٢٠٠		يقطعها ٢٢٤	
باب الدعاء في الصلاة ٢٠٢		باب الزيادة في السجود ٢٤٢	
الإشارة في الصلاة ٢٠٤		الإمام يحدث فيقدم من	
فيمن يؤم القوم وهو يقرأ		فاتته ركعة ٢٤٣	
في المصحف ٢٠٦		باب صلاة المسافر - - ٢٦٥	
فيمن صلى وقدامه العذرة ٢٠٧		باب المسافر في السفينة ٣٠٥	
فيمن يصلي على الأرض		باب السجدة ٣١٠	
أو البساط وقدامه بول ،		باب المستحاضة ٣٢٩	
في الصلاة على الثلج ٢٠٨		باب صلاة الجمعة ٣٤٥	
فيمن يحد على بعضها أعضائه		باب صلاة العيدين ٣٧٠	
أو على ظهر الرجل ٢٠٩		باب التكبير في أيام التشريق ٣٨٤	
فيمن اقتتح التطوع		باب صلاة الخوف والغزاة ٣٩٠	
أو المكتوبة قائماً ثم يعتمد		باب غسل الشهيد وما يصنع به ٤٠٣	
على شيء أو يقعد من غير عذر ٢١١		باب غسل الميت من الرجال	
فيمن صلى على غير وضوء ٢١٢		والنساء ٤١٧	
فيمن صلى وفي فيه دنائير		باب صلاة الكسوف ٤٤٣	
أو دراهم ٢١٣		باب صلاة الاستسقاء ٤٤٧	
فيمن صلى فألقى من غير عذر ٢١٤		باب الصلاة بمكة وفي الكعبة ٤٥٢	

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
	باب انتقال الحيض عن أيامها		كتاب الحيض
٤٧٩	التي كانت تجلس فيما مضى		باب من المستحاضة في أول ما يمتد
	باب المرأة يمد بها الدم فلا تدرى		به الدم ما يكون حيضا و ما
٤٨٨	أى أيامها كانت أيام حيضها	٤٥٧	لا يكون
	باب من الدم الذى يكون أكثر		باب ما يختلف فيه الحيض والظهر
	من الطهر و الطهر الذى		من المرأة التى لم يكن لها
	يكون أكثر من الدم فى	٤٦٦	أيام معروفة
	العشر أول ما ترى الدم وفى		باب المرأة يكون حيضها معروفا
٥٠١	أيام أقرائها المعروفة	٤٦٩	فيزيد أو ينقص
	باب المرأة بنقطع دمها قبل		باب ما يختلف فيه الطهر و الحيض
	وقتها ولا يكون لها وقت		من المرأة التى لها أيام معروفة
٥١١	معروف حتى يبطأها زوجها		باب الحيض الذى يكون للمرأة
٥١٣	باب النفاس و الوقت فى ذلك		فيه أيام معروفة فيتقدم الدم
٥٢١	باب حيض النصرانية	٤٧٦	أو يتأخر





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة المصحح

ألحمد لله الذى خلق الإنسان ، علمه البيان . و صلاته و سلامه على  
 عبده و رسوله سيد الأنبياء و المرسلين ، و الفقهاء من الإنس و الجن . و على  
 آله سادات ذرية عتاد . . و على صحبه الذين حققوا الحق بالبينات و البرهان .  
 أما بعد فان علم الاستنباط و الفقه من خير العلوم و أشرفها ،  
 و حاملوه خيار العلماء و شرفاؤهم ، قال الله تعالى : ” وَ مَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ  
 فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا “ فسرہ ابن عباس رضی اللہ عنہما بالفقه و قال  
 عليه الصلاة و السلام : ” من یرد اللہ بہ خیرا یفقهہ فی الدین “ . و قال  
 عليه الصلاة و السلام : ” خيارهم فی الجاہلیة خيارهم فی الإسلام إذا فقهوا “ .  
 و أول من دون علم الفقه و نسخه فی الأسفار و أملاه علی أصحابه  
 إمامنا الأعظم أبو حنیفة النعمان بن ثابت الکوفی رضی اللہ عنہ . و سلك  
 أصحابه أبو یوسف و زفر و الحسن بن زباد و محمد بن الحسن الشیبانی  
 رحمہم اللہ علی منوالہ ، و صنفوا کتبا کثیرة ، و زادوا فیہا و نقصوا ،  
 و قدّموا و آخروا ، و هدّبوا و رتّبوا ترتیبا حسنا ، و فرعوا علی أصول  
 شیخہم و إمامہم ، فصاروا بذلك قدوة لخیر الامة ، خصوصا منهم الإمام

محمد بن الحسن الشيباني رضى الله عنه ، فانه فرع كثيرا ، وألف كتبا كثيرة حتى قالوا : إنه ألف في الدين ٩٩٩ كتابا . ثم عكف العلماء عليها ، خصوصا منها : مبسوطه الشهير بكتاب الأصل ، فانه من أجل الكتب و أكبرها وأبسطها ، بل هو بحر لا ساحل له . تراه يذكر مسألة في فرع عليها فروعا كثيرة ، حتى يتعب المتعلم في ضبطها و يعجز عن وعيها ، وإليه أشار الإمام المزني حين سئل عن أهل العراق حيث قال في حقه : أكثرهم تفريعا - على ما رواه الخطيب بسنده في تاريخ بغداد ، و ذكره غيره أيضا : كتاب إذا طالعه عالم يتجر من تبحره و لفسه ، و تغلغله في الفقه ، و يخرج المسائل الكثيرة من مسألة واحدة ، و يتشعب و يتفرع من مسألة مسألة .

١٠ . في الجزء الثاني من كشف الظنون ص ١٤٨١ من الطبع الجديد بعد ما ذكر مبسوط الإمام أنى يوسف رضى الله عنه : و للإمام محمد الشيباني المتوفى سنة تسع و ثمانين و مائة « مبسوط » ، ألفه مفردا ، فأولا ألف مسائل الصلاة و سماه " كتاب الصلاة " . و مسائل البيع و سماه " كتاب البيوع " ، و هكذا الإيمان و الإكراه : ثم جمعت فصارت مبسوطا .

١٥ . و هو المراد حيث ما وقع في الكتب : قال محمد في كتاب فلان - الخ . و ذكر محمد بن إسحاق النديم في فهرسته ص ٢٨٧ : و لمحمد من الكتب في الأصول : كتاب الصلاة ، كتاب الزكاة ، كتاب المناسك ، كتاب نوادر الصلاة ، كتاب النكاح ، كتاب الطلاق . كتاب العتاق و أمهات الأولاد ، كتاب السلم و البيوع ، كتاب المضاربة الكبير ، كتاب المضاربة الصغير ، كتاب الإيجارات الكبير ، كتاب الإيجارات الصغير ، كتاب

الصرف ، كتاب الرهن ، كتاب الشفعة ، كتاب الحيض ، كتاب المزارعة  
 الكبير ، كتاب المزارعة الصغير ، كتاب المفارضة وهى الشركة ، كتاب  
 الوكالة . كتاب العارية ، كتاب الوديعة ، كتاب الحوالة ، كتاب الكفالة ،  
 كتاب الإقرار ، كتاب الدعوى والبنات ، كتاب الخيل ، ( كتاب المأذون  
 الكبير ) كتاب المأذون الصغير . كتاب القسمة ، كتاب الديات ، كتاب ٥  
 جنايات المدبر والمكاتب ، كتاب الولاء ، كتاب الشرب ، كتاب السرقة  
 وقطاع الطريق ، كتاب الصيد والذبائح ، كتاب العتق فى المرض . كتاب  
 العين والدين . كتاب الرجوع عن الشهادة ، كتاب الوقوف والصدقات ،  
 كتاب الغصب ، كتاب الدور . كتاب الهبة والصدقات . كتاب الإيمان  
 والنذور والكفارات . كتاب الوصايا ، كتاب حساب الوصايا ، كتاب ١٠  
 الصلح ( كتاب ) الخنثى ، ( كتاب ) المفقود ، كتاب اجتهاد الرأى ،  
 كتاب الإكراه ، كتاب الاستحسان ، كتاب اللقبط ، كتاب اللقطة ،  
 كتاب الآبق ، كتاب التحرى ، كتاب المعاقل ، كتاب الحُصَال - ٥١ . قلت :  
 وأسقط الناسخ منها : كتاب الصوم ، كتاب نواذر الصوم ، كتاب أدب  
 القاضى ، كتاب الفرائض . كتاب فرائض الخنثى ، كتاب المأذون الكبير ، ١٥  
 كتاب الأثرية ، كتاب الحجر ، كتاب الحدود ، كتاب السير الصغير -  
 بدل عليه ذكرها كلها الحاكم فى مختصره ، وكذلك يدل على ثبوت أكثرها  
 نسخ الأصل الموجودة الآن .

قلت : وأما ما ذكره من كتاب اجتهاد الرأى فله كتاب مستقل ،

لأنه لم يذكر فى الأصل ولا فى المختصر - والله أعلم . ٢٠

و في بلوغ الأمان في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني ص ٦١ :  
 فأكبر ما وصل إلينا من كتب محمد هو كتاب الأصل المعروف بالمبسوط ،  
 وهو الذي يقال عنه : إن الشافعي كان حفظه و ألف و الأم ، على  
 محاكاة الأصل ، و أسلم حكيم من أهل الكتاب بسبب مطالعة المبسوط  
 هـ هذا قائلا : هذا كتاب محمد بن الأصغر فكيف كتاب محمد بن الأكبر ؟  
 و هو في ستة مجلدات ، و كل مجلد منها نحو خمسمائة ورقة ، يرويه جماعة  
 من أصحابه مثل أبي سليمان الجوزجاني و محمد بن سماعة التميمي و أبي حفص  
 الكبير البخاري . و قد قدر الله سبحانه ذيوها عظيما لهذا الكتاب  
 يحتوي على فروع تبلغ عشرات الآلاف من المسائل في الحلال و الحرام  
 ١٠ لا يسع الناس جهلها . و هو الكتاب الذي كان أبو الحسن بن داود يفاخر به  
 أهل البصرة . و طريقته في الكتاب سرد المرووع على مذهب أبي حنيفة  
 و أبي يوسف مع بيان رأيه في المسائل ، و لا يسرد الأدلة حيث تكون  
 الأحاديث الدالة على المسائل بمتنازل جمهور الفقهاء من أهل طبقته ، وإنما  
 يسردها في مسائل ربما تعزب أدلتها عن علمهم . فلو جردت الآثار من  
 ١٥ هذا الكتاب الضخم لكانت في مجلد لطيف . و توجد عدة نسخ كاملة منه  
 في خزانات اصطنبول ، منها ما هو في ستة مجلدات و هي نسخة مكتبة  
 فيض الله ، و منها ما هو في أربعة مجلدات و هي نسخ مكتبات جاز الله  
 بن أبي الدين و قرء مصطفى باشا و مراد ملا ، و أقدمها نسخة مراد ملا .  
 و كلها من رواية الجوزجاني . و عدد المجلدات مما يختلف باختلاف الخط .  
 ٢٠ و يوجد في مكتبة الأزهر مجلد من أوله ، و في دار الكتب المصرية

عدة مجلدات باسم "الأصل" و باسم "كتاب في الفروع" من غير أن تتم بها نسخة واحدة - انتهى ص ٦٢ .

- وفي ص ١٤ مه : كان أسد بن الفرات خرج من القيروان إلى الشرق سنة اثنتين : سبعين ومائة ، فسمع الموطأ على مالك بالمدينة ، وكان أصحاب مالك ابن القاسم وغيره يحملونه على السؤال عن مسائل • حيث كان مالك يتلطف معه ويحييه عن مسأله دونهم لكونه رحل إليه من بلد بعيد ، لكن لما أكثر السؤال أخذ مالك يتضايق من ذلك ، حتى قال يوما : سلسلة بنت سلسلة إذا كان كذا كان كذا ، إن أردت هذا فعليك بالعراق . وفي لفظ : انه سأل مالكا يوما عن مسألة فأجابه عنها ، فزاد أسد في السؤال فأجابه ، ثم زاده فقال له مالك : حبك يا مغربي ! إن أحببت الرأي فعليك بالعراق . فوجد أسد أن الأمر يطول عليه عند مالك ويفوته ما يرغب فيه من لقي الرجال . الرواية عنهم ، فرحل إلى العراق - ( إلى أن قال ) فسمع أسد بن الفرات بالعراق من أصحاب أنى حنيفة وتفقه عليهم ، منهم : أبو يوسف القاضي وأسد بن عمرو البجلي ومحمد بن الحسن وغيرهم من فقهاء العراق ، وكان أكثر اختلافه ١٥ إلى محمد بن الحسن ، ولما حضر عنده ( أى عند محمد ) قال له : إني غريب قليل النفقة والسماع منك نزر والطلبة عندك كثير فاحيلتي ؟ فقال محمد : اسمع مع العراقيين بالنهار . وقد جعلت لك الليل وحدك فتيث عندي وأسمعك . وقال أسد : وكنت أيت عنده ، وينزل إلى ويعمل بين يديه فدحا فيه الماء ثم يأخذ في القراءة ، فاذا طال الليل ورآني نعست ٢٠



ملا يده و نضح به على وجهي فأنتبه ، فكان ذلك دأبه و دأبى حتى أتيت على ما أريد من السماع عليه - اه . و كان محمد بن الحسن يتعهدة بالنفقة بعد أن علم أن نفقته نفدت ، و كان فى إحدى المرات أعطاه ثمانين ديناراً حينما رآه يشرب من ماء السيل ، و سعى فى نفقته عند ما أراد أسد الانصراف من العراق - فى حكاية طريفة يطول ذكرها ، و هى مسرودة فى الجزء الثانى من « معالم الإيمان فى تاريخ القبروان » - اه ص ١٥ .

وفى ص ١٦ منه : ثم انصرف أسد من العراق بعد أن زقه محمد العلم زقا ، و مرّ فى طريقه إلى بلده بالمدينة المنورة ليسأل بها أصحاب مالك عن المسائل التى تلقاها من محمد بن الحسن ، و لم يجد عندهم ما يطلبه . ١٠ بل أشاروا إليه بالرحيل إلى أصحاب مالك بمصر فارتحل ، و لما وصل إلى مصر قصد إلى عبد الله بن وهب و قال له : هذه كتب أبى حنيفة ! و سأله أن يجيب فيها على مذهب مالك ، فتورع ابن وهب و أبى ، فذهب إلى ابن القاسم فأجابه إلى ما طلب ؛ فأجاب فيما حفظ عن مالك بقوله ، و فيما شك قال : أخال و أحسب و أظن . و تسمى تلك الكتب ١٥ « الأسدية » ؛ ثم رجع بها إلى القبروان ، و حصلت له رئاسة العلم بتلك الكتب - و هذا لفظ أبى إسحاق الشيرازى فى طبقات الفقهاء ؛ و أما لفظ « نيل الابتهاج بتطريز الديساج » فهو : ان أسدا أتى إلى ابن وهب و سأله أن يجيبه فى مسائل أبى حنيفة على مذهب مالك ، فتورع ؛ فذهب إلى ابن القاسم ، فأجابه عنها بما حفظ عن مالك ، و فى غيره يقول : سمعته ٢٠ يقول فى مسألة كذا و كذا ، و مسألتك مثلها ؛ و منها ما أجابه على

أصول مالك . وهذه الاسدية هي أصل مدونة سحنون ، أصلح ابن القاسم  
منها أشياء على يد سحنون - اه .

و لفظ ابن أبي حاتم في الجرح و التعديل عند ترجمة عبد الرحمن  
ابن القاسم في المجلد الرابع منه : كان ( أسد ) سأل محمد بن الحسن عن  
مسائل ، ثم قدم مصر فسأل ابن وهب أن يجيبه فيما كان عنده منها ٥  
عن مالك ، و ما لم يكن عنده عن مالك منها فن عنده ، فلم يفعل ، فأثنى  
عبد الرحمن بن القاسم ، فتوسع له فأجابه على هذا ، فالتاس يتكلمون في  
هذه المسائل - اه . و نقل ابن عبد الرئص هذه العبارة في الانتقاء ، و ابن وهب  
يغلب عليه الرواية ، فثله لا بدّ و أن يأبى . و أما ابن القاسم فقد لازم  
مالك نحو عشرين سنة ييقظة و انتباه يسمع منه و يتفقه عليه ، و مثله يكون ١٠  
أكثر لإقداما على مثل ذلك ، و المالكية يفضلونه على باقي أصحاب مالك  
في الفقه . و أما كلام لناس في مسائل ابن القاسم هذه فلاستبعادهم  
إظهار هذا المقدار العظيم من المسائل عن مالك بدون كتاب مدوّن عنده ،  
لكن الحفظ من مواهب الله سبحانه . و ذكر في معالم الإيمان . ان أسد  
ابن الفرات بعد أن أتى ابن وهب مرّ بأشهب فسأله عن مسألة فأجابه ١٥  
فقال له أسد : من يقول هذا - مالك أو أبو حنيفة ؟ فقال أشهب : هذا من  
قولي - عافاك الله ! فقال له : إنما سألتك عن قول مالك و أبي حنيفة فتقول :  
هذا قولي ؟ فدار بينهما كلام فقال عبد الله بن عبد الحكم لأسد : ما لك

(١) بل هو في المجلد الثاني ق ٢ ص ٢٧٩ من المطبوع - ف .

(٢) و في الجرح و التعديل المطبوع « عن مسائل ، ثم سأل ابن وهب » ، ليس  
فيه ذكر « ثم قدم مصر » - ف .

ولهذا؟ رجل أجابك بجوابه فان شئت فاقبل وإن شئت فترك، ففارق بينهما، فأتى أسد إلى عبد الرحمن بن القاسم وسأله كما سبق؛ ويقال: إن أشهب ازدري مالكا وأبا حنيفة مرة حيث انجرّ الكلام إلى ذكرهما في مجلسه، فقال له أسد: يا أشهب! يا أشهب! يا أشهب! فأسكته الطلبة؛  
 ٥ وقيل له: ماذا أردت أن تقول له؟ فقال: أردت أن أقول له: مثلك ومثلها مثل رجل أتى بين بحرين فبال فرغى بوله فقال: هذا بحر ثالث.  
 ويقال: بل قال ذلك له مشافهة، كما في معالم الإيمان - والله أعلم.

ولا يخفى أنه لو لا الكتب التي تلقاها أسد من محمد في فقه أبي حنيفة وقدمها لابن القاسم لجوابه عن مسائلها على مذهب مالك عن ظهر القلب لما تمكن أسد من الإجابة في السؤال، ولا إن القاسم من الجواب عن كل مسألة يسأله في أبواب الفقه على ترتيب أهل العراق؛ فعلى ضوء كتب محمد تم تدوين أسد لتلك المسائل التي هي أصل مدونة سخون.  
 ولما أراد أسد الانصراف إلى المغرب بتلك المسائل التي دونها في ستين كتابا وسمّاها «الأسدية»، قام عليه أهل مصر فسألوه في كتاب  
 ١٥ الأسدية أن ينسخوه، فأبى عليهم، فقدموه إلى القاضي بمصر، فقال لهم القاضي: وأى سبيل لكم عليه؟ رجل سأل رجلا فأجابه وهو بين أظهركم فاسألوه كما سأله، فرغبوا إلى القاضي في سؤاله أن يقضى حاجتهم، فسأله القاضي فأجابه إلى ذلك، فنسخوها حتى فرغوا منها، ونسخت نسخة أخرى منها في نحو ثلاثمائة رق - وهو المراد بالجلد في لفظ ابن  
 ٢٠ أبي حاتم لتبقى عند ابن القاسم - انتهى ما في بلوغ الأمان ص ١٨

ما انتخبناه منه ، وفيه بقية الكلام ليس هذا مقامه .

ولا يخفى أن إمامنا الأعظم أبا حنيفة أول من دوّن علم الفقه فألّف

فيه كتابا ، فأول ما ألّف كتاب الصلاة وسماه " كتاب العروس " ثم

ألّف كتابا كتابا ، فنسخ منها أصحابه فزادوا فيها ونقصوا منها ورتبوها

وهذبوها ، فصارت لهذا تأليفهم ، وأحسن ما ألّفه منهم الإمام محمد ، ٥

ألّف كتابا كثيرة - كما نقلت لك من فهرست ابن النديم - فجعلت فصارت

مبسوطا . وألّف الجامع الصغير والجامع الكبير والسير الصغير والسير

الكبير والزيادات وزيادات الزيادات فسميت بظاهر الرواية ، وفي مذهب

إمامنا عليها ؛ وأحسن الست كلها هو " كتاب الأصل " وأهمها

وأطولها وأكثرها تفصيلا وأكبرها نفعا وبسطا وأسهلها مأخذا ١٠

وأنفعها لأهل العلم ، لأنه احتوى على جميع مباحث الفقه بالتفصيل ، كما

بدل عليه تسميته بالمبسوط ، وهو أيضا أصل كل أربعة سواه من كتب

ظاهر الرواية ، لأن الأربعة الباقية متفرعة على ما بينها في كتب الأصل من

أصول المسائل ، ولذا اهتم بشأنه الفقهاء فقهاء المذهب بعده ، فكانوا يحفظونه مع

شرح مسائله التي وصلت إليهم من مؤلفه ودلائله التي بنيت عليها مسائله ، ١٥

حتى جاء الحاكم الشهيد أبو الفضل محمد بن محمد بن أحمد المروزي البلخي

المتوفى سنة ٣٣٤ فاختصر ما هو أهم من مسائله التي يحتاج إليها ليلا ونهارا ،

وسماه " المختصر الكافي " وقصة اختصاره كتب محمد وغضب محمد عليه

في المنام ذكرها العلامة أبو الحسنات اللكنوي في ص ٨ من مقدمة النصف

الثاني من الهداية في ترجمة الحاكم ، قال : لما ابتلى بمحنة القتل من جهة ٢٠

الأتراك قال: هذا جزاء من آثر الدنيا على الآخرة، و العالم منى جفا عليه وترك حقه خيف عليه أن يلحق بما يسوءه . وقيل: كان سبب ذلك أنه لما رأى فى كتب الإمام محمد مكررات وتطويلات حذف المكررات و هذب، فرأى فى المنام محمدا فقال له: لم فعلت هذا بكنتي؟ فقال: لأن الفقهاء كسالى لحذفت المكرر وذكرت المقرر، فغضب محمد وقال: قطعك الله

٥ كما قطعت كنتي فأبلى بالأتراك، حتى جعلوه على رأس شجرتين فقطع نصفين - اه ص ٩ . ثم شرح مختصر الحاكم هذا الأئمة الكبار من فقهاء المذهب، منهم أبو جعفر محمد بن عبد الله بن محمد الهنداني البلخي المتوفى سنة ٣٦٢ بخارى، و شمس الأئمة عبد العزيز بن أحمد البخارى المتوفى ١٠ سنة ٤٤٨ و تلاميذه خواهرزاده أبو بكر محمد بن الحسين البخارى المتوفى سنة ٤٨٣ بخارى، و أبو العسر على بن محمد نخر الإسلام الزدوى المتوفى سنة ٤٨٢، و شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أحمد بن أبى سهل السرخسى المتوفى سنة ٤٩٠، وكذلك شرحه الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز ابن عمر بن مازة البخارى المقتول سنة ٥٣٦ يد التتر - ذكره فى شرح نفقات الخصاص وأحال عليه مرارا، و أكثر شروحه موجودة فى مكاتب الآستانة .

و أحسن شروحه و أنفعها شرح السرخسى، و اتفطنا به فى تعاليق الأصل هذا كثيرا . و يوجد فى خزانات الآستانة و غيرها نسخ للمختصر، و أصحها و أعتقها و أقدمها نسخة المكتبة الآصفية بحيدرآباد ( من الهند )، فانها نسخت بقلم الدماغانى، و فرغ منها سنة ٤١٧ . فلما أكثر المتأخرون من

٢٠ الفقهاء التأليف فى الفقه و اختصروا كتب الأئمة و قطعوها و هذبوها

قلّت رغبات المتأخرين في كتب الأئمة وقعدوا عن حفظها وشرحها .  
 وقلّت نسخ تلك الكتب في مكاتب العالم ، فماتت فيها الديدان ، و اجتاحتها  
 الحروب و الأمطار و مرور الدهور ؛ فلما قلّت و بادت و ندرت فتشها  
 خواص العلماء في أقطار الأرض فلم يجدوا من بعضها إلا نسخة أو نسختين  
 سمعوا بها في بلاد شاسعة بعيدة لم تصل أيديهم إليها واشتقت أنفسهم  
 إليها ، فكانوا يفتشونها ولا يعلون كيف يظفرون بها ، فاجتمع جهابذة  
 من العلماء علماء حيدرآباد الدكن ( من الهند ) فأسسوا « دائرة المعارف »  
 لنشر كتب ظاهر الرواية ليتصع بها طلبة العلم ، و فتشوها في الهند فلم يجدوا  
 أثرها إلا في بلاد بعيدة لا يقدرّون على حصولها ، فشرعت الدائرة في  
 نشر كتب أخرى حتى ظفرت بعد زمان بشرح السير الكبير للرخسى ١٠  
 فنشرته ، ثم ظهر مولانا السيد هاشم الدوي مدير الدائرة سابقا بالجزء الأول  
 من كتاب الأصل ، و هو من مكتبة بعض علماء حونبور ( من الهند )  
 فنسخه و حفظه عنده . و هذا الجزء قد نسخ في سنة ١١٣٩ هـ ، و كان  
 يسعى ليظفر بنسخ أخرى فينشره لكن لم يمهل الزمان حتى عزل عن الدائرة ،  
 ثم جاء زمن الفاضل الجليل الدكتور عبد المعيد خان - دام فضله - فلما رأى ١٥  
 الكتاب هذا أراد نشره و رأى فضيلته نسخ الكتاب عندي و التمس مني  
 أن أقابله على هذه النسخ و أحصيه ، فقلت لفضيلته : لا تكفي هذه النسخ  
 لتصحيح الكتاب ، بل لا بدّ من تصوير نسخة أخرى من نسخ الآستانه ،  
 فطلب تصوير نسخة مكتبة العاطف ، فلما وصل الكتاب شرعت في مقابلة  
 النسخ ، و بعد المقابلة شرعت بتصحيح الكتاب مستعينا بالله عز و حل ، حتى تمّ ٢٠

تصحيح كتاب الصلاة وكتاب الحيض منه مع تعليق وجيز كشفت فيه عن خبايا الكتاب في مواضع منه ، ووصلت بلاغاته حتى الوسع ، و من يقدر أن يعطى الكتاب حقه من التصحيح ! لكن : ما لا يدرك كله لا يترك كله .

### التعريف بنسخ الكتاب

٥ ومن النسخ التي استعملناها في التصحيح : النسخة الأولى نسخة الهند ورمزها « ه » ، وهي نسخة فيها تصحيفات كثيرة وإسقاطات . و نسخة لجنة إحياء المعارف النعمانية وهي نقل نسخة الأزهر ورمزها « ز » ، وهي نسخة نسخت للجنة من الأزهر وهي متوسطة ، فيها أيضا إسقاط في بعض المقامات و تصحيفات أيضا . و نسخة المكتبة الآصفية بحد كتاب الصلاة ، ١٠ بل إلى ختم باب صلاة الخوف إلا مسألة أو مسألتين ورمزها « ص » . والخامسة نسخة مكتبة المدرسة الأحمدية التي ببلدة حلب الشام ، وهي بحد كتاب الصلاة ورمزها « ح » . أرسلنا كتاب الصلاة من نسخة الأزهر إلى العلامة الشيخ محمد راغب الطباخ رحمه الله ، فقابلها على النسخة الأحمدية ثم أرسلها إليّ - أغدق الله جوده وأمطر عليه شآبيب غفرانه ١٥ ورضونه وجازاه الجنة عن العلم وأهله !

٢٠ ر نسخة المكتبة الآصفية والأحمدية من أحسن النسخ الخمسة . و علمنا من عبارات النسخ رسوقها بأن الثلاثة الأول نقل نسخة واحدة . و أحسن الثلاثة نسخة مكتبة عاطف فجعلناها أصلا في طبع الكتاب ، إلا في مواضع التصحيح منها . و مع هذا فنحن محتاجون في المستقبل إلى نسخ أخرى ٢٠ أيضا لتصحيح الكتاب ، فطلبت الدائرة تصوير نسخة مكتبة مراد ملا

المحفوظة بالآستانة ليقابل الكتاب عليها من كتاب الزكاة ورمزها يكون «م». وطلبت أيضا تصوير الأجزاء المختلفة التي هي موجودة في دار الكتب المصرية ولكننا - وبالأسف - لم نجد في جميع نسخ الأصل كتاب المناسك وكتاب أدب القاضي، فأخذناهما من المختصر الكافي للحاكم الشهيد المذكور آنفا ليكمل بهما الكتاب في الجملة، لأنهما مختصران من الأصل إذ ما لا يدرك كله لا يترك كله.

ولا يخفى أن النسخ الثلاثة الهندية والأزهرية ونسخة العاطف متفقة الترتيب إلى ختم «كتاب الإيمان» وختمت به نسخة الأزهر، وبعده في الهندية «كتاب المكاتب» وبعده «كتاب الولاء» وبعده «كتاب الجنائيات» وبعده «كتاب الإفراق» ولكن لم تنسخ الدائرة «كتاب الإفراق» منها. ١٠ ونسخت نسخة العاطف في سنة ١٢٩٥ هـ.

### الإمام الرباني

ولا بد لي أن أذكر ترجمة وجيزة للإمام محمد أقفلهما من تاريخ بغداد للخطيب فأقول: هو محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني مولاهم، صاحب أبي حنيفة، وإمام أهل الرأي، أصله دمشقي من أهل قرية تسمى «حرستا»، قدم أبوه العراق فولد محمد بواسط، ونشأ بالكوفة وسمع العلم بها من أبي حنيفة ومسلم بن كدام وسفيان الثوري وعمر بن ذر ومالك ابن مغول، وكتب أيضا عن مالك بن أنس وأبي عمرو الأوزاعي وزمعة بن صالح وبكير بن عامر وأبي يوسف القاضي، وسكن بغداد وحدث بها، فروى عنه محمد بن إدريس الشافعي وأبو سليمان الجوزجاني ٢٠



و هشام بن عبيد الله الرازي و أبو عبيد القاسم بن سلام و إسماعيل بن توبة  
( القزويني ) و علي بن مسلم الطوسي و غيرهم ؛ و كان الرشيد و لاه القضاء ،  
و خرج معه في سفره إلى خراسان فمات بالري و دفن بها .

أخبرني أبو القاسم الأزهرى قال نبأنا محمد بن العباس الخزاز قال أنبأنا  
٥ أحمد بن معروف الخشاب قال نبأنا الحسين بن الفهم قال نبأنا محمد بن سعد  
قال : محمد بن الحسن كان أصله من أهل الجزيرة ، و كان أبوه في جند  
أهل الشام ، فقدم واسطا فولد محمد بها في سنة اثنتين و ثلاثين و مائة ،  
و نشأ بالكوفة و طلب العلم و طلب الحديث و سمع سماعا كثيرا ، و جالس  
أبا حنيفة و سمع منه ، و نظر في الرأي فغلب عليه و عرف به و نفذ فيه ،  
١٠ و قدم بغداد فزها ، و اختلف إليه الناس و سمعوا منه الحديث و الرأي .  
و خرج إلى الرقة و هارون أمير المؤمنين بها ، فولاه قضاء الرقة ثم عزله ،  
فقدم بغداد ، فلما خرج هارون إلى الري الخرجة الأولى أمره فخرج معه ،  
فمات بالري سنة تسع و ثمانين و مائة و هو ابن ثمان و خمسين سنة .

أخبرنا علي بن أبي علي المعدل قال أنبأنا طلحة بن محمد بن جعفر قال  
١٥ أخبرني أبو عروبة في كتابه إلى قال حدثني عمرو بن أبي عمرو قال قال  
محمد بن الحسن : ترك أبي ثلاثين ألف درهم ، فأنفقت خمسة عشر ألفا على  
النحو و الشعر ، و خمسة عشر ألفا على الحديث و الفقه .

أخبرنا الحسين بن علي الطناحيري قال نبأنا عمر بن أحمد الواعظ  
قال نبأنا عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري قال نبأنا محمد بن عبد الله بن  
٢٠ عبد الحكم و أخبرنا القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري - و اللفظ له -

- قال نبأنا محمد بن عثمان بن الحسن القاضي قال نبأنا محمد بن يوسف الهروى بدمشق قال أنبأنا محمد بن عبد الحكم قال سمعت الشافعى يقول قال محمد بن الحسن: أقمت على باب مالك ثلاث منين وكسرا، وكان يقول: إنه سمع منه لفظا أكثر من سبعائة حديث. قال: وكان إذا حدثهم عن مالك امتلا منزله، كثر الناس عليه حتى يضيق عليهم الموضع، وإذا حدثهم عن غير مالك لم يحبه إلا [القليل] من الناس، فقال: ما أعلم أحدا أسوأنا على أصحابه منكم، إذا حدثتكم عن مالك ملائم على الموضع، وإذا حدثتكم عن أصحابكم إنما تأتونى متكارهين.
- أخبرنا على بن أبى على قال أنبأنا طاحه بن محمد بن جعفر قال حدثنى مكرم القاضي قال حدثنى أحمد بن عطية قال سمعت أبا عبيد يقول: ١٠ كنا مع محمد بن الحسن إذ أقبل الرشيد فقام إليه الناس كلهم إلا محمد بن الحسن فإنه لم يقم، وكان الحسن بن زياد ثقيل القلب [يمتلئ البطن] على محمد بن الحسن، فقام ودخل الناس من أصحاب الخليفة، فأمهل الرشيد يسيرا ثم خرج الآذن فقال: محمد بن الحسن! فجزع أصحابه له، فأدخل فأمهل، ثم خرج طيب النفس مسرورا، فقال: قال لى: ما لك لم تقم ١٥ مع الناس؟ قلت: كرهت أن أخرج عن الطبقة التى جعلتلى فيها، إنك أهلتنى للعلم فكرهت أن أخرج منه إلى طبقة الخدمة التى هى خارجة منه، وإن ابن عمك صلى الله عليه وسلم قال: من أحب أن يتمثل له الرجال قياما فليتبوأ مقعده من النار، وأنه إما أراد بذلك العلماء، فمن قام بحق الخدمة وإعزاز الملك فهو هبة للعدو. ومن قعد اتبع السنة ٢٠

التي عنكم أخذت، فهو زين لكم . قال: صدقت يا محمد ! ثم قال: إن عمر بن الخطاب صالح بنى تغلب على أن لا ينصروا أبناءهم، وقد نصروا أبناءهم وحلّت بذلك دماؤهم، فأتى؟ قال: قلت: إن عمر أمرهم بذلك وقد نصروا أبناءهم بعد عمر، واحتمل ذلك عثمان وابن عمك، وكان من العلم ما لا يخفاء به عليك، وجرت بذلك السنن، فهذا صلح من الخلفاء بعده، ولا شيء يلحقك في ذلك، وقد كشفت لك العلم، ورأيك أعلا . قال: لكننا نجريه على ما أجروه إن شاء الله، إن الله أمر نبيه بالمشورة، فكان يشار في أمره، ثم يأتيه جبريل عليه السلام بتوفيق الله، ولكن عليك بالدعاء لمن ولّاه الله أمرك، ومر أصحابك بذلك، وقد أمرتكم لك بشيء تفرقه على أصحابك، فخرج له مال كثير ففرقه .

أخبرني أبو الوليد الدربندي قال نا محمد بن أبي بكر الوراق ببخارى قال نا محمد بن أحمد بن حرب قال نا أحمد بن عبد الواحد بن رفيد قال سمعت أبا عصمة سعد بن معاذ يقول سمعت إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة يقول: كان محمد بن الحسن له مجلس في مسجد السكوة وهو ابن عشرين سنة .

١٥ أخبرنا علي بن الحسن التتوخي قال: وجدت في كتاب جدى: حدثنا الحرى بن أبي العلاء المسكى قال نبأنا إسحاق بن محمد بن أبان النخعي قال حدثني هاني بن صفي قال حدثني مجاشع بن يوسف قال: كنت بالمدينة عند مالك وهو يفتي الناس فدخل عليه محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة وهو حدث فقال: ما تقول في جنب لا يحد الماء إلا في المسجد؟ فقال

٢٠ مالك: لا يدخل جنب المسجد . قال: فكيف يصنع وقد حضرت

الصلاة و هو يرى الماء؟ قال: لجعل مالك يكرر: لا يدخل الجنب المسجد، فلما أكثر عليه قال له مالك: فاقول أنت في هذا؟ قال: يتيمم و يدخل فيأخذ الماء من المسجد و يخرج فيغتسل. قال: من أين أنت؟ قال: من أهل هذه - و أشار إلى الأرض، فقال: ما من أهل المدينة أحد لا أعرفه، فقال: ما أكثر من لا تعرف! ثم نهض. قالوا ٥  
لمالك: هذا محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة. فقال مالك: محمد بن الحسن كيف يكذب؟ وقد ذكر أنه من أهل المدينة! قالوا: إنما قال: من أهل هذه - و أشار إلى الأرض. قال: هذا أشد على من ذاك.

كتب إلى محمد أبو عبد الرحمن بن عثمان الدمشقي يذكر أن خيشمة ابن سليمان القرشي أخبرهم قال نا سليمان بن عبد الحميد البهراني قال سمعت ١٠  
يحيى بن صالح يقول قال لي ابن أكرم: قدم رأيت مالكا و سمعت منه و رافقت محمد بن الحسن فأيهما كان أفقه؟ فقلت: محمد بن الحسن [فبما يأخذه لنفسه] أفقه من مالك.

أخبرنا علي بن أبي علي قال أنبأنا طلحة بن محمد قال حدثني مكرم ابن أحمد قال نا أحمد بن عطية قال سمعت أبا عبيد يقول: ما رأيت ١٥  
أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن.

حدثنا أبو طالب يحيى بن علي بن الطيب العجلي بجلوان قال أنبأنا أبو بكر بن المقرئ بأصبهان قال نبأنا أبو عمارة حمزة بن علي المصري قال سمعت الربيع بن سليمان يقول سمعت الشافعي يقول: لو أشاء أن أقول: إن القرآن نزل بلغة محمد. لقلته لفصاحته. ٢٠

أخبرنا رضوان بن محمد الدينورى قال سمعت الحسين بن جعفر  
الغزى بالرى يقول سمعت أبا بكر بن المنذر يقول سمعت المزنى يقول سمعت  
الشافعى يقول: ما رأيت سمينا أخف روحا من محمد بن الحسن، وما رأيت  
أفصح منه، كنت إذا رأيته يقرأ كأن القرآن نزل بلغته.

٥ حدثنى الحسن بن محمد بن الحسن الخلال قال أنبأنا على بن عمرو  
الجريرى أن أبا القاسم على بن محمد بن كاس النخعى حدثهم قال أنبأنا  
أحمد بن حماد بن سفيان قال سمعت الربيع بن سليمان قال سمعت الشافعى  
يقول: ما رأيت أعقل من محمد بن الحسن. وقال النخعى: حدثنا عبد الله  
ابن العباس الطيالسى قال أنبأنا عباس الدورى قال سمعت يحيى بن معين  
١٠ يقول: كتبت الجامع الصغير عن محمد بن الحسن.

أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق قال أنبأنا عثمان بن أحمد الدقاق قال  
أنبأنا محمد بن إسماعيل التمار الرقى قال حدثنى الربيع قال سمعت الشافعى  
يقول: حملت عن محمد بن الحسن وقر بخفى كتابا.

أخبرنا أبو بشر محمد بن عمر الوكيل قال أنبأنا عمر بن أحمد الواعظ  
١٥ وأخبرنا أبو طاهر محمد بن على بن محمد بن يوسف الواعظ قال أنبأنا  
عبيد الله بن عثمان الدقاق قال أنبأنا إبراهيم بن محمد بن أحمد البخارى  
قال حدثنى عباس بن عزيز أبو الفضل - زاد عبيد الله «القطان» ثم اتفقا -  
قال أنبأنا حرمة بن يحيى قال أنبأنا محمد بن إدريس الشافعى قال: كان محمد  
ابن الحسن الشيبانى إذا أخذ فى المسألة كأنه قرآن ينزل عليه، لا يقدم  
٢٠ حرفا ولا يؤخر.

أخبرنا علي بن أبي علي قال أنبأنا طلحة بن محمد بن جعفر قال حدثني  
 أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن حيش البغوي قال حدثني جعفر بن ياسين  
 قال سمعت الربيع بن سليمان يقول: وقف رجل على الشافعي فسأله عن  
 مسألة فأجاب، فقال له الرجل: يا أبا عبد الله! خالفك الفقهاء، فقال له  
 الشافعي: وهل رأيت قبيها قط؟ اللهم إلا أن تكون رأيت محمد بن  
 الحسن، فانه كان يملأ العين والقلب، وما رأيت مبدنا قط أذكي من  
 محمد بن الحسن. وقال ابن حيش حدثني جعفر بن ياسين قال: كنت  
 عند المزني فوقف عليه رجل فسأله عن أهل العراق فقال له: ما تقول  
 في أبي حنيفة؟ قال: سيدهم. قال: فأبو يوسف؟ قال: آتبعهم للحديث.  
 قال: فمحمد بن الحسن؟ قال: أكثرهم تفريعا. قال: فزفر؟ قال: ١٠  
 أحدهم قياسا.

حدثني الحسن بن محمد الخلال قال أنبأنا علي بن عمرو الجريدي أن  
 علي بن محمد النخعي حدثهم قال نا أحمد بن حماد بن سفيان قال سمعت  
 المزني يقول: سمعت الشافعي يقول: آمن الناس علي في الفقه محمد بن  
 الحسن. وقال النخعي ناأنا البختری بن محمد قال سمعت محمد بن سماعه ١٥  
 يقول قال محمد بن الحسن لأهله: لا تسألوني حاجة من حوائج الدنيا  
 تشغلوا قلبي، وخذوا ما تحتاجون إليه من وكيلي، فانه أقل همي وأفرغ  
 لقلبي.

أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي الواسطي قال نا محمد بن جعفر  
 الكوفي التميمي قال قال لنا أبو علي الحسن بن داود: نخر أهل البصرة ٢٠

بأربعة كتب ، منها كتاب البيان والتبيين للجاحظ ، وكتاب الحيوان له ، وكتاب سيبويه ، وكتاب الخليل في العين ، ونحن نفتخر بسبعة وعشرين ألف مسألة في الحلال والحرام عملها رجل من أهل الكوفة يقال له محمد بن الحسن قياسية عقلية لا يسع الناس جهلها ، وكتاب الفراء في المعاني ، وكتاب المصادر في القرآن ، وكتاب الوقف والابتداء فيه ، وكتاب الواحد والجميع فيه ، سوى باقي الحدود - الخ .

حدثني الحلال ناعلي بن عمرو أن علي بن محمد النخعي حدثهم قال نا أبو بكر القراطيسي قال نا إبراهيم الحربي قال سألت أحمد بن حنبل قلت : هذه المسائل الدقائق من أين لك ؟ قال : من كتب محمد بن الحسن .

١٥ قال الخطيب ( ص ١٨١ ) : أخبرنا علي بن محمد بن الحسن المالكي قال أنبأنا عبد الله بن عثمان الصفار قال أنبأنا محمد بن عمران بن موسى الصيرفي قال أنبأنا عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه قال : وسأله عن أسد بن عمرو والحسن بن زياد اللؤلؤي ومحمد بن الحسن ، فضمف أمدا والحسن بن زياد ، وقال : محمد بن الحسن صدوق .

١٥ أخبرنا أبو سعيد الحسن بن محمد بن عبد الله بن حسنويه الأصهباني قال أنبأنا عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان قال أنبأنا عمر بن أحمد الأهوازي قال أنبأنا خليفة بن خياط قال : محمد بن الحسن القاضي يكنى أبا عبد الله . مولى بني شيبان ، مات بالري سنة تسع وثمانين ومائة . أخبرنا أحمد بن علي بن الحسين التوزي قال أنبأنا القاضي أبو عمر ٢٠ أحمد بن محمد بن موسى بن محمد المعروف بابن العلاف قال أنبأنا أبو عمر

الزاهد ، قال سمعت أحمد بن يحيى يقول : توفي الكسائي و محمد بن الحسن في يوم واحد ، فقال الرشيد : دفنت اليوم اللغة و الفقه .

أخبرنا أبو نعيم الاصبهاني الحافظ قال نبأنا أبو طلحة تمام بن محمد ابن على الأزدي بالبصرة قال أنشدنا القاضي محمد بن أحمد بن أبي حازم قال أنشدنا الرياشي قال : أنشدنا اليزيدي لنفسه يرثي محمد بن الحسن ه و الكسائي و كانا خرجا مع الرشيد إلى الري فأتا بها في يوم واحد :

أسيت على قاضي القضاة محمد فأذويتُ دمي و العيون هجودُ و قلتُ إذا ما الخطب أشكل من لنا بابضاحه يوما و أنت فقيدُ و أقلقني موت الكسائي بعده و كادت بي الأرض الفضاء تميذُ هما عالمانا أوديا و تُحْرَمَا فإلهما في العالمين نديسد . ١٠

أخبرنا على بن أبي على قال نا طلحة بن محمد قال حدثني مكرم ابن أحمد القاضي قال نا أحمد بن محمد بن المغلس قال نا سليمان بن أبي شيخ قال حدثني ابن أبي رجاء القاضي قال : سمعت محويه - و كنا نعهده من الأبدال - قال : رأيت محمد بن الحسن في المنام فقلت : يا أبا عبد الله ! إلى ما صرت ؟ قال قال لي : إني لم أجعلك وعاء للعلم و أنا أريد أن ١٥ أعذبك . قلت : فما فعل أبو يوسف ؟ قال : فوق . قلت : فما فعل أبو حنيفة ؟ قال : فوق أبي يوسف بطبقات - انتهى ما قاله الخطيب في تاريخه بلفظه ج ٢ ص ١٧٢ منتخباً منه ما ناسب المقام و صح عند المنصفين من العلماء .

و مناقب هذا الإمام كثيرة ، فإن شئت التفصيل فعليك ببلوغ الاماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني - فرضى الله عنه و أعذق جدته . ٢٠



وأما ترجمة الإمام أبي يوسف و ترجمة إمامنا الأعظم أبي حنيفة  
فتركتهما روما للاختصار ، و ترجمة راويه أبي سليمان قد ذكرتها في أول  
صحيفة من تعليق الكتاب .

قلت : و فرغت من المقدمة يوم الخميس الثالث عشر من شهر الله المحرم  
من شهور سنة ١٣٨٦ هـ في مكان اللجنة ، بجلال كوجه ، بحيدرآباد الدكن  
من الهند .

والصلاة والسلام على سيد المرسلين و آله الهادين المهتدين  
و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أبو الوفاء الأفغانى

رئيس لجنة إحياء المعارف النعمانية



### الكشف عن رموز النسخ الخطية لكتاب الأصل

اقتفينا في هذا المطبوع خمس نسخ خطية من هذا الكتاب المبارك  
وأشرنا إليها بالرموز كما تلى :

- ١- « ع » : نسخة مكتبة عاطف آفندي بالآستانة، ومُجلت أصلاً للطبع .
- ٢- « ص » : نسخة مكتبة مصحح الكتاب - إلى ختم باب صلاة الخوف .
- ٣- « ز » : نسخة مكتبة الأزهر الشريف . بالقاهرة .
- ٤- « هـ » : النسخة الهندية المحفوظة بمكتبة دائرة المعارف المتسنة من  
نسخة جونپور .
- ٥- « ح » : نسخة مكتبة المدرسة الأحمدية بحلب الشهاب - إلى كتاب الحيض .





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أبو سليمان الخورحاني<sup>١</sup> عن محمد بن الحسن قال : قد بيت لكم  
 (\*) وكان في الأصل : رب يسر بحير يا كريم ، وفي الأصل الهندي بعد السملة :  
 اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وفي الأهرية : وبه توفيتي وكل  
 ذلك من تصرفات الساخ لا من أصل الكتاب فلذا أخرجنا الكل من الأصل .  
 (٢) هو موسى بن سلمان الخورحاني ، وفي الخرح والتعديل ج ٤ ق ١ ص ١٤٥ :  
 أبو سلمان صاحب الرأي ، روى عن ابن المبارك ومحمد بن الحسن ، وكان يكهر  
 القائلين بخلق القرآن ، كتب عنه أبي ، ما عبد الرحمن قال سئل أبي عنه فقال : كان  
 صاحب رأي وكان صدوة - اهـ ، وفي الجواهر المصيبة ج ٢ ص ١٨٦ : موسى بن  
 سليمان أبو - سليمان الخورحاني كان رفيقا لمعلي بن منصور في أحد الفقه ورواية  
 الكتب على ما تقدم في ترجمة المعلي بن منصور وهو أسن وأشهر من المعلي وتوفي  
 بعد الثمانين ( أي بعد المائة ) قال : ومن تصانيفه : السير اصغير وكتب الصلة  
 وكتاب الرهن - اهـ قلت : وهو راوية كتب الإمام محمد ولم يصنف كتابا ، إنما  
 روى كتب الإمام محمد وما نسب إليه فهو من كتب الإمام والنسبة سلب الرواية  
 دون التأليف ، ترجم له ابن المديم في فهرسته ص ٢٩ وقال : أحد عن محمد بن الحسن  
 وكان ورعا دينا فقيها محدثا وينزل في دار أسد ( إلى أن قال ) ولم يرل أبو سليمان في  
 هذه الحملة إلى أن مات سنة . . . ولا مصنف له وإنما روى كتب محمد بن -

قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقول، و' ما لم يكن فيه اختلاف فهو قولنا جميعاً .

### باب الوضوء

أبو سليمان عن محمد عن أبي حنيفة قال : إذا أراد الرجل الصلاة  
 ٥ فليتوضأ<sup>٢</sup> ، والوضوء أن يبدأ فيغسل يديه ثلاثاً ثم يضمض فاه ثلاثاً<sup>٣</sup>  
 ثم يستنشق ثلاثاً<sup>٤</sup> ثم يغسل وجهه ثلاثاً ثم يغسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً<sup>٥</sup>

== الحسن - ٨٥ . وهذا الكتاب رواه عنه تلاميذه ولم تبق رواية أحد منهم  
 إلا رواية أبي حفص الكبير البخاري وأبي سليمان الجوزجاني هذا وأكثر ما يوجد  
 الآن من نسخ الأصل رواية أبي سليمان .

(١) والواو ساقط من ز ، ح .

(٢) ومعنى قوله تعالى "إذا قمتم إلى الصلاة" من منامكم أو وأنتم محدثون ، هذا هو  
 المذهب عند جمهور الفقهاء رحمهم الله ، فأما على قول أهل الظاهر فلا إضمار في الآية  
 والوضوء فرض سببه القيام إلى الصلاة فكل من قام إليها فعليه أن يتوضأ ، وهذا  
 فاسد لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلاة ، فلما كان يوم  
 الفتح أو يوم الخندق صلى الخمس بوضوء واحد فقال له عمر رضي الله عنه : رأيتك  
 اليوم تفعل شيئاً لم تكن تفعله من قبل ، فقال : عمداً فعلت يا عمر كي لا تخرجوا ،  
 فقياس مذهبهم يوجب أن من جلس فتوضأ ثم قام إلى الصلاة يلزمه وضوء آخر  
 فلا يزال كذلك مشغولاً بالوضوء لا يتفرغ للصلاة ، وفساد هذا لا يخفى على أحد -  
 ٨٥ ؛ قاله السرخسي في مبسوطه .

(٣) كذا في الأصول ، وقوله : ثم يضمض فاه ثلاثاً ، ساقط من ٥ .

(٤) قوله : ثلاثاً . ساقط من ٥ .

(٥) قوله : ثم يغسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ، ساقط من ص .

ثم يمسح برأسه وأذنيه مرة واحدة ثم يفصل رجله ثلاثا ثلاثا .

قلت: أ رأيت إن توضأ مثنى مثنى؟ قال: يحزبه<sup>١</sup> قلت: فإن توضأ واحدة واحدة سابقة؟ قال: يحزبه .

### باب الدخول في الصلاة

أبو سليمان عن محمد قال: إذا أراد الرجل الدخول في الصلاة كبر<sup>٢</sup> ورفع يديه حذاء أذنيه<sup>٣</sup> ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، ويتعوذ بالله من الشيطان الرجيم في نفسه ، ثم يفتتح القراءة ويخفى بسم الله الرحمن الرحيم ، فإن كان إماما وكان في صلاة يجهر فيها بالقرآن<sup>٤</sup> جهر بالقرآن<sup>٥</sup> ، وإن كان في صلاة

(١) وفي ح ، ص: إن توضأ مثنى مثنى يحزبه قال نعم .

(٢) كذا في أكثر الأصول ، و عنوان الباب ساقط من ص .

(٣) قال السرخسي: والمروى عن أبي يوسف رحمه الله أن يقرن التكبير برفع اليدين، والذي عليه أكثر مشايخنا أنه يرفع يديه أولا فإذا استقرتا في موضع المحاذاة كبر لأن في فعله وقوله معنى النفي والإثبات فيكون النفي مقدما على الإثبات كما في كلمة الشهادة ، ولا يتكلف للتفريق بين الأصابع عند رفع اليد . والذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر ناشرا أصابعه معناه ناشرا عن طيها بأن لم يجعله مثنيا بضم الأصابع إلى انكف ، والمسنون عدنا أن يرفع يديه حتى يحاذي إبهاماه شحقي أذنيه ورؤس أصابعه فروع أذنيه وهو قول أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه - اهـ .

(٤) كذا في أكثر النسخ ، وفي ح «بالقراءة» مكان «بالقرآن» وبالقرآن الثاني ساقط منها ومن ص .

لا يجهر فيها بالقرآن أسر وقرأ في نفسه، وإن كان وحده ليس بإمام  
قرأ في نفسه إن شاء، وإن كان في صلاة يجهر فيها بالقرآن فإن شاء جهر  
و أسمع أذنيه<sup>١</sup>.

و القراءة في الركعتين الأوليين من الظهر و العصر و المغرب و العشاء  
٥. « في كل ركعة<sup>٢</sup> بفاتحة القرآن<sup>٣</sup> و سورة<sup>٤</sup> و في الآخرين يقرأ بفاتحة القرآن<sup>٥</sup>،  
قلت: فإن لم يقرأ فيهما أو قرأ في واحدة و لم يقرأ في الأخرى<sup>٦</sup>؟ قال: يجهزه؛  
و القراءة في الفجر في كل ركعة يقرأ بفاتحة القرآن و سورة<sup>٧</sup>، و الإمام  
و الذي يصلي<sup>٨</sup> وحده في ذلك سواء؛ فإذا أراد أن يركع كبر و ركع  
و وضع يديه على ركبتيه و فرق<sup>٩</sup> بين أصابعه و بسط ظهره و لم ينكس  
١٠ رأسه و لم يرفعه، فإذا اطمان راكم رأسه و قال: سمع الله لمن حمده،  
ثم يقول في نفسه: ربنا لك الحمد - في قول أبي يوسف و محمد<sup>١٠</sup>، فإن كان

(١-١) كذا في أكثر الأصول، وفي ص « وإن كان وحده ليس بإمام يقرأ في  
نفسه إن شاء إن كانت صلاة يجهر فيها بالقراءة وإن شاء جهر و أسمع نفسه »  
و اتفقت ح معها في لفظ: و أسمع نفسه .

(٢-٢) كذا في الأصول، وفي المختصر: يقرأ في كل ركعة .

(٣) وفي ص: بفاتحة الكتاب .

(٤) وفي ص، ح: و بسورة .

(٥) كذا في أكثر الأصول، وفي ه: الثانية .

(٦) وفي ح، ص: و بسورة .

(٧) وفي ه « صلى » مكان « يصلي » .

(٨) وفي المختصر « فرج » مكان « فرق » .

(٩-٩) كذا في الأصول، وقوله: ثم يقول - الخ، زائد لاجابة إليه لأنه إن أراد به =

إماما قال من خلفه: ربنا لك الحمد، ولا يقولها هو في قول أبي حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد: يقولها هو ومن خلفه، فإن كان وحده قال: ربنا لك الحمد. في قولهم جميعا: ثم ينحط فيكبر ويسجد، فإذا اطمأن ساجدا رفع رأسه وكبر، فإذا اطمأن قاعدا سجد الأخرى وكبر، فإذا اطمأن ساجدا رفع رأسه وكبر حتى يفرغ من صلاته، ويقول في ه ركوعه: سبحان ربّي العظيم - ثلاثا وفي سجوده: سبحان ربّي الأعلى - ثلاثا، وأدنى ما يقول من ذلك ثلاثا ثلاثا في كل ركعة وفي كل سجدة،

= المفرد فيجىء حكمه بعد، وإن كان المراد به إماما لحكمه متصل به بقوله: فإن كان إماما - الخ، وفي المختصر: فإذا اطمأن راكعا رفع رأسه فقال: سمع الله لمن حمده، وقال من خلفه: ربنا لك الحمد، ولم يقلها هو في قول أبي حنيفة ويقولها في قول أبي يوسف ومحمد - اهـ.

(١) قال السرخسي: فأما المنفرد على قولها فيجمع بين الذكرين، وعن أبي حنيفة فيه روايتان: في رواية الحسن هكذا، وفي رواية أبي يوسف يقول: ربنا لك الحمد، ولا يقول: سمع الله لمن حمده، وهو الأصح لأنه حدث لمن خلفه على التحميد وليس خلفه أحد - اهـ. قلت: وقوله: فإن كان وحده - الخ - اقط من ص.

(٢) وفي ص: وأدنى ما يقال من ذلك ثلاث ثلاث، وفي المختصر: ويقول في ركوعه: سبحان ربّي العظيم - ثلاثا وفي سجوده: سبحان ربّي الأعلى - ثلاثا وذلك أدناه - اهـ.

(٣) قال السرخسي: وروى ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: من قال في ركوعه: سبحان ربّي العظيم - ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك أدناه، ومن قال في سجوده: سبحان ربّي الأعلى - ثلاثا فقد تم سجوده وذلك أدناه؛ ولم يرد بهذا اللفظ أدنى الجوار وإنما أراد به أدنى الكمال فإن الركوع والسجود يجوز أن يكون هذا الذكر (إلى أن قال) ولو زاد على الثلاث كان أفضل إلا أنه =



قال: وبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه: سبحان ربّي العظيم - ثلاثا وفي سجوده: سبحان ربّي الأعلى - ثلاثا .

قلت: أرايت إذا سجد يضع يديه في السجود حذاء أذنيه ويوجه أصابعه نحو القبلة ويعتمد على راحتيه ويبدى ضبعيه ويعتدل في سجوده ٥ ولا يفرش ذراعيه؟ قال: نعم، قلت: وينحط في السجود وهو يكبر ويرفع رأسه إذا رفعه من السجود وهو يكبر؟ قال: نعم، قلت: ويستتم

= إذا كان إماما لا ينبغي له أن يطول على وجه يمل القوم لأنه يصير سببا للتغير وذلك مكروه فإن معاذ لما طول القراءة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنتان أنت يا معاذ؟ وكان الثوري يقول: ينبغي أن يقولها الإمام خمسا ليتمكن المقتدى من أن يقولها ثلاثا - الخ .

(١) كذا في الأصل وكذا في هـ، وفي ص، ز، ح: عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «أنه كان». قلت: والبلاغ هذا أسنده أبو داود في سننه ج ١، ص ١٣٤ والنسائي في ج ١، ص ١٠٠ من سننه والترمذي وابن أبي شيبة والبيهقي عن حذيفة وأسند البزار في مسنده والطبراني في كبيره عن أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح في ركوعه: سبحان ربّي العظيم ثلاثا وفي سجوده: سبحان ربّي الأعلى ثلاثا، قال البزار: لا نعلمه يروي عن أبي بكر إلا بهذا الإسناد، وعبد الرحمن ابن أبي بكر صالح الحديث - كذا في جمع الروائد ج ٢، ص ١٢٨. والحديث هذا قريب من لفظ المؤلف، وفي جمع الزوائد عن ابن مسعود روايات مختلفة بأسانيده مختلفة في تسبيحات الركوع والسجود، وكذا عن جابر بن مطعم، وروى ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن عاصم عن أبي الضحى قال: كان علي يقول في ركوعه: سبحان ربّي العظيم - ثلاثا وفي سجوده: سبحان ربّي الأعلى - ثلاثا . (٢-٢) وفي ح: للسجود .

(٣) وفي ز: يستقيم، وهو نصحيح، والصواب: يستتم، كما هو في بقية الأصول.

قائماً كما هو؟ قال: نعم .

قلت: ويحذف التكبير حذفاً ولا يطوله؟ قال: نعم .

قلت: أفستحب له إذا نهض أن ينهض على صدور قدميه؟ إذا رفع رأسه من السجود حتى يستتم<sup>٢</sup> قائماً ولا يقعد؟ قال: نعم يستحب له ذلك .

قلت: وكيف يقعد الرجل في الصلاة إذا قعد في الثانية والرابعة؟

قال: يفترش رجله اليسرى فيجعلها بين أليتيه فيقعد عليها وينصب اليمنى نصباً ويوجّه أصابع رجله اليمنى نحو القبلة . قلت: وكذلك إذا سجد وتجه أصابع رجله قبل القبلة؟ قال: نعم .

قلت: ويستحب له أن يعتمد يده اليمنى على اليسرى . هو قائم في الصلاة؟

قال: نعم .

(١) قوله « ويحذف التكبير ولا يطوله » لحديث إبراهيم النخعي موقوفاً ومرفوعاً: الأذان جزم والتكبير جزم، ولأن المد في أوله لحن من حيث الدين لأنه ينقلب استفهاماً وفي آخره لحن من حيث اللغة فإن « أفعل » لا يحتمل المبالغة - اهـ - السرخسي في شرح المختصر .

(٢) قال السرخسي: وفي قوله « نهض على صدور قدميه » إشارة إلى أنه لا يعتمد يديه على الأرض عند قيامه كما لا يعتمد على جالس بين يديه، والمعنى أنه اعتماد من غير حاجة فكان مكروهاً، والذي روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم في صلاته شبه العجوز، تأويله أنه كان عند العذر بسبب الكبر - اهـ .

(٣) وفي ز: يستقيم، وهو تصحيح، والصواب: يستتم؛ كما هو في بقية الأصول.

(٤) قال السرخسي: وأصل الاعتماد سنة إلا على قول الأوزاعي فإنه كان يقول: ينخير المصلّي بين الاعتماد والإرسال (إلى أن قال) والمذهب عند علمائنا أنه سنة وأطب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عليه الصلاة والسلام: إنا =

قلت: وتجب<sup>١</sup> له أن يكون منتهى بصره إلى موضع سجوده<sup>٢</sup>

ولا يلتفت ولا يعث بشيء؟ قال: نعم .

قلت: أتكره<sup>٣</sup> له أن يقعي في الصلاة إقباء؟ قال: نعم، قلت: وتكره<sup>٤</sup>

له أن يتربع في الصلاة من غير عذر؟ قال: نعم، قلت: وتكره<sup>٥</sup> له أن يلتفت<sup>٦</sup> أو يقلب الحصى أو يفرقع أصابعه أو يعث بشيء من جسده

== معشر الأنبياء أمرنا أن نأخذ شمالكنا بأيماننا في الصلاة، وقال على رضى الله تعالى عنه: إن من السنة أن يضع المصل يمينه على شماله تحت السرة في الصلاة، وأما صفة الوضع ففي الحديث المرفوع لفظ الأخذ، وفي حديث على رضى الله تعالى عنه لفظ الوضع، واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بينهما بأن يضع باطن الكف اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والإبهام على الرسغ ليكون عاملا بالحديثين، فأما موضع الوضع فالأصل عدنا تحت السرة - الخ .

(١) كذا في أكثر الأصول، وفي ٥: يستحب .

(٢) قال السرخسي: ولما نزل قوله تعالى « قد أفلق المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون » قال أبو طلحة رضى الله عنه: ما الخشوع يا رسول الله؟ قال: أن يكون منتهى بصر المصل حال القيام موضع سجوده، ثم نسر الطحاوى في كتابه (أى مختصره) فقال: في حالة القيام ينبغي أن يكون منتهى بصره موضع سجوده وفي الركوع على ظهر قدميه وفي السجود على أرنبة انفه وفي القعود على حجره، زاد بعضهم: وعند التسليم الأولى على منكبه الأيمن وعند التسليم الثانية على منكبه الأيسر؛ ولما حصل أن يترك التكليف في النظر فيكون منتهى بصره ما بيننا - ٥١ .

(٣) كذا في ز، ح وهو الصواب، وفي بقية الأصول: يكره .

(٤) كذا في الأصل وكذا في ز، ح، وفي ٥، ص: يكره .

(٥) وفي ص، ٥: يكره .

(٦) قال السرخسي: وحد الالتفات المكروه أن يلوى عنقه ووجهه على وجهه -

أو ثيابه أو بعث بالخصى أو بشيء غير ذلك أو يضع يده<sup>١</sup> على خاصرته وهو في الصلاة؟ قال: أكره هذا كله. قلت: أرأيت إن كان الخصى لا يمكنه من السجود؟ قال: إن سواه مرة واحدة يده فلا بأس بذلك وتركه أحب إلى. قلت: وتكره<sup>٢</sup> أن يمسح جبهته من التراب بعد أن يفرغ من صلاته؟ قال: لست أكرهه. قلت: فإن مسح جبهته قبل<sup>٣</sup> أن يفرغ من صلاته؟ قال: لا أكره له ذلك<sup>٤</sup>.

قلت: أرأيت الرجل إذا قعد في الصلاة<sup>٥</sup> في الثانية والرابعة كيف يتشهد؟ قال: يقول "التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله" وأشهد أن محمدا عبده ورسوله<sup>٦</sup> ولا يزيد على هذا إذا قعد<sup>٧</sup> في الركعة الثانية شيئا، وأما في الركعة الرابعة فإذا فرغ من هذا دعا الله = يخرج وجهه من أن يكون إلى جهة الكعبة، فأما إذا نظر بمؤخر عينيه يمنة أو يسرة من غير أن يأوى عنقه فلا يكون مكروها<sup>٨</sup>، ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ أصحابه في صلاته بمؤخر عينيه - اهـ.

(١) وفي هـ، ص وكذا في المختصر: يديه، والصواب: يده.

(٢) وفي هـ: يكره - بالقياس، والصواب: بناء الخطب، والمخاطب لمحبب مخاطبه السائل.

(٣-٢) من قوله «قلت فإن» إلى قوله «أكره» ساقط من هـ.

(٤) لفظ «في الصلاة» ساقط من الأصل ومن هـ، وإنما زدناه من ز، ح، ص.

(٥) زاد في الأصل بعد «إلا الله» «وحده لا شريك له» وكذا هو في ص، وهو

ساقط من هـ، ز، ح والمختصر وهو الصواب.

عز وجل وسأله حاجته . قلت : وتكره له ' أن يزيد في التشهد حرفاً أو يبتدئ بشيء قبل هذا ؟ قال : نعم ' .

قلت : وكيف يسلم الرجل إذا فرغ من صلاته ؟ قال : يقول " السلام عليكم ورحمة الله " عن يمينه وعن يساره مثل ذلك ' ، وينوي بالتسليم الأول من كان عن يمينه من الحفظة والرجال والنساء في

(١) ولم يذكر الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأورد الطحاوي في مختصره : إن بعد التشهد يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو حاجته ويستغفر لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات ، وهو الصحيح فإن التشهد ثناء على الله ويمدحه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما في التحميد للمهود وهو مروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ، وكان إبراهيم يقول : يحزى من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « السلام عليك أيها النبي » - اه .

(٢) كذا في ص ، ولفظ « له » - ناقط من الأصول سواها ، « وتكره » بالخطاب في ز ، ح ، وفي البقية « يكره » بالغياب .

(٣) قال السرخسي : ومراده ما نقل شاذاً في أول التشهد « بسم الله وبالله » أو « بسم الله خير الأسماء » وفي آخره « أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون » فإنه لم يشتهر نقل هذه الكلمات ، وابن مسعود يقول : كان يأخذ علينا با' واو والألف ، فذلك تمصيص على أنه لا تجوز الزيادة عليه بخلاف التطوعات فإنها غير محصورة ، بالنص بخوفا الزيادة عليه ، ولا يزيد في الفرائض على التشهد في القعدة الأولى عدداً ، وقال الشافعي : يزيد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

(٤) كذا في أكثر الأصول ، وفي ح ، ص : ويقول : السلام عليكم ورحمة الله ، عن يساره ، قال السرخسي : والسلام بالألف واللام ليكون أبلغ منه بغير الألف واللام .

التسليم الأولى، وعن يساره مثل ذلك، فإن كان خلف الإمام سلم ونوى مثل ذلك، فإن كان الإمام في جانب اليمين نواه فيهم، وكذلك إن كان في الجانب الأيسر فانه ينويه فيهم.

قلت: أرايت الرجل إذا صلى أن تكبره له أن يغطي فاه وهو يصلي؟

قال: نعم. قلت: وتكبره للرجل أن يصلي وهو معتجر أو عاقص شعره؟ ه  
قال: نعم أكره هذا كله.

قلت: فهل يستحب للرجل إذا سجد أن يضع ركبتيه على الأرض

قبل يديه وإذا رفع رأسه فقام أن يرفع يديه قبل ركبتيه؟ قال: نعم.

قلت: ويخفى الإمام التشهد والتعوذ؟ قال: نعم، قلت: ويخفى

”بسم الله الرحمن الرحيم“، ”آمين“، ”اللهم ربنا لك الحمد“؟ قال: نعم. ١٠

قلت: وينبغي له إذا فرغ من فاتحة القرآن أن يقول ”آمين“؟ قال: نعم.

قلت: وينبغي لمن خلفه أن يقولوها ويخفوها؟ قال: نعم.

قلت: أرايت رجلا صلى ففخ التراب عن موضع سجوده وهو نفخ

(١) كذا في أكثر الأصول، وفي ه: التعوذ والتشهد، وفي المختصر: ويخفى

الإمام التشهد والتعوذ والسملة وآمين وألله ربنا لك الحمد - اه. قلت:

والرابع عند من يقول بجمعها للإمام أو هو تفريع على فرض الجمع عنده.

(٢) كذا في أكثر الأصول وكذا في المختصر، وفي ز، ح: ولك الحمد - بزيادة

الوار.

(٣) قوله «ويخفوها» ساقط من ه، وفي المختصر: ويقول الإمام عند فواحه

من فاتحة الكتاب: آمين، ويقولها القوم أيضا ويخفونها.

(٤) وفي ص «من» مكان «عن».

يسمع؟ قال: هذا بمنزلة الكلام وهو يقطع الصلاة ، وهذا قول أبي حنيفة  
 ومحمد ، وقال أبو يوسف: لا يقطع الصلاة إلا أن يريد به التأنيف ، وهذا  
 قول أبي يوسف الأول ، ثم رجع فقال<sup>١</sup>: لا يقطع صلاته وصلاته  
 تامة . قلت: فإن<sup>٢</sup> كان نفخا لا يسمع؟ قال: هذا قد أساء وصلاته تامة .  
 قلت: أ رأيت الرجل يصلي في ثوب واحد يتوشح به<sup>٣</sup> أو في قبص  
 واحد وهو صفيق هل تكره له ذلك؟ قال: لا اكرهه ولا بأس بذلك .  
 قلت: وكذلك لو كان إمام قوم؟ قال: نعم .

(١) وفي هـ ، ص « وقال » .

(٢) وفي هـ « وإن » .

(٣) وصفة التوشح أن يفعل بالثوب ما يفعله القصار في المقصرة إذا لف الكر باس  
 على نفسه ، جاء في الحديث: إذا كان ثوبك واسعا فأتشع به ، وإن كان ضيقا  
 فأتزر به . هذا إذا كان الثوب صفيقا يحصل به ستر العورة ، وإن كان رقيقا  
 يصف ما تحته لا يحصل به ستر العورة فلا تجوز صلاته ، وكذلك الصلاة في  
 قبص واحد . وذكر ابن شجاع رحمه الله تعالى أنه إن لم يزره ينظر إن كان بحيث  
 يقع بصره على عورته في الركوع والسجود لا تجوز صلاة ، وإن كان ملتحفا لا يقع  
 بصره على عورته تجوز صلاته ، والحاصل أنه تكره الصلاة في إزار واحد لحديث نهى  
 النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل في ثوب واحد ليس على عتقه منه شيء ،  
 وسأل رجل ابن عمر رضي الله عنهما عن الصلاة في ثوب واحد ، فقال: أ رأيت  
 لو أرسلتك في حاجة كنت منطلقا في ثوب واحد؟ فقال: لا فقال: الله أحق أن  
 تترين له . وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن الصلاة في إزار واحد قبل  
 أهل الجفاء ، وفي ثوب واحد متوشحا به أبعد من الجفاء ، وفي إزار و رداء من  
 أخلاق الكرام - اه شرح المختصر .

قلت: أفكره للرجل أن يكف ثيابه إذا سجد ويرفعها<sup>١</sup> أو يرفع شعره؟ قال: نعم أكره ذلك كله<sup>٢</sup>.

قلت: وترى إذا سجد أن يضع جبهته وأنفه على الأرض؟ قال: نعم.  
قلت: أرايت إن وضع جبهته ولم يضع أنفه أو وضع أنفه ولم يضع جبهته؟ قال: قد أساء وصلاته تامة في قول أبي حنيفة، وأما في قول هـ أبي يوسف ومحمد فإن سجد على أنفه دون جبهته وهو يقدر على السجود على جبهته لم يجره<sup>٣</sup>. وإن سجد على جبهته دون أنفه أجراه ذلك.

### باب افتتاح الصلاة وما يصنع الإمام<sup>٤</sup>

قلت: أرايت الرجل إذا صلى هل يرفع يديه في شيء من تكبير الصلاة حين يركع، أو حين يسجد، أو حين يرفع رأسه من الركوع، أو حين يرفع رأسه من السجود؟ قال: لا يرفع يديه في شيء من ذلك إلا في التكبيرة التي يفتح بها الصلاة<sup>٥</sup>.

(١) وفي ح، ص «أو يرفعها».

(٢) لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال النبي صلى الله عليه وسلم: أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء وأن لا أكف ثوباً ولا شعراً. وقال: إذا طول أحدكم شعره فليدعه يسجد معه. قال ابن مسعود رضي الله عنه: له أجر بكل شعرة، ثم كفه التوب والشعر لكيلا يتقرب نوع نجس، ويكره للصلى ما هو من أخلاق الجبارة - انتهى ما قاله السرخسي.

(٣) وهو رواية أسد بن عمرو عن أبي حنيفة - قاله في المختصر.

(٤) عنوان الباب ساقط من ص.

(٥) قال المرخسي في شرح المختصر: قال: لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن: -



قلت : أ رأيت الرجل إذا انتهى إلى الإمام وقد سبقه الإمام  
بركعتين والإمام قاعد كيف يصنع هذا<sup>١</sup> الرجل ؟ قال : يكبر تكبيرة  
يفتح بها الصلاة ، ثم يكبر أخرى فيقعد بها ؛ فإذا نهض الإمام نهض  
معه و كبر ، فإذا فرغ الإمام من صلاته وسلم قام<sup>٢</sup> ففضى ما سبقه  
٥ به الإمام .

قلت : أ رأيت رجلا افتتح الصلاة بالتهليل أو بالتحميد أو بالتسبيح  
هل يكون ذلك دخولا في الصلاة ؟ قال : نعم ، قلت : لم ؟ قال : أ رأيت  
لو افتتح الصلاة فقال « الله أجل<sup>٣</sup> » أو « الله أعظم<sup>٤</sup> » ، أ كان هذا دخولا  
في الصلاة ؟ قلت : نعم ، قال : فهذا و ذاك سواء - وهذا قول أبي حنيفة  
١٠ ومحمد<sup>٥</sup> وإبراهيم والحكم بن عتيبة<sup>٦</sup> ، وقال أبو يوسف : لا يجزيه إذا<sup>٧</sup> كان  
= عند افتتاح الصلاة ، وفي الميدن ، والقنوت في الوتر - وذكر أربعة في كتاب  
المناسك ، وحين رأى (عليه الصلاة والسلام) بعض الصحابة رضوان الله عليهم  
يرفعون أيديهم في بعض أحوال الصلاة كره ذلك فقال : ما لي أراكم رافعي أيديكم  
كأنهن أذنان خيل تسم ؟ اسكنوا - وفي رواية : قاروا - في الصلاة - الخ .  
(١) لفظ « هذا » ساقط من .

(٢) زاد في ح بعد « قام » « بتكبيرة » .

(٣) وفي « الله أكبر » والصواب « الله أجل » كما هو في الأصل وبقية النسخ .

(٤) وفي ص : أو قال « الله أعظم » بذكر الاسم والصفة .

(٥) وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله استدلا بحديث مجاهد قال : كانت الأنبياء

صلوات الله عليهم يفتتحون الصلاة بـ « لا اله إلا الله » ولأن الركن ذكر الله تعالى  
على سبيل التعظيم وهو الثابت بالنص ؛ قال الله تعالى : « وذكر اسم ربه فصلى » =

يعرف أن الصلاة تفتتح بالتكبير<sup>١</sup> و كان يحسنه ، وإن<sup>٢</sup> كان لا يعرف أجزاءه .

وقال أبو حنيفة: إن افتتح الصلاة بالفارسية وقرأ بها وهو يحسن العربية أجزاءه ، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجزئه إلا أن يكون لا يحسن العربية<sup>٣</sup> .

== وإذا قال « الله أعظم » أو قال « الله أجل » فقد وجد ما هو الركن ، فأما لفظ التكبير وردت به الأخبار فيوجب العمل به حتى يكره افتتاح الصلاة بغيره لمن يحسنه ، ولكن الركن ما هو ثابت بالنص ، فإن قال « الله » لا يصير شارعا بهذا اللفظ عند عهد لأن تمام التعظيم بذكر الاسم والصفة ، وعند أبي حنيفة رحمه الله يصير شارعا لأن في هذا الاسم معنى التعظيم فانه مشتق من « التأله » وهو التحير ، وإن قال « اللهم اغفر لي » لا يصير شارعا لأن هذا سؤال والسؤال غير الذكر ، قال عليه الصلاة والسلام فيما يأتى عن ربه عز وجل: من شغلته ذكرى عن مسأتي أعطيه أفضل ما أعطى السائلين - اه من مبسوط المرخصى بالاختصار . (٦) لفظه « بن عتبة » ساقط من ص ، ح ؛ وفي بقية الأصول « ابن عينة » وهو تصحيف ، والصواب « عتبة » بآاء بعدها ياء بعدها باء موحدة .

(٧) وفي « إذ » مكان « إذا » ، وفي ص « أن » .

(١) وفي ه ، ص : بالتكبير .

(٢) وفي « فان » .

(٣) قوله : وقال أبو يوسف - الخ ، مقدم في ه على قوله : وقال أبو حنيفة ، والصواب تأخيرهما كما هو في بقية النسخ وكما هو في المختصر . قلت : وقال السرخسي : وأصل هذه المسألة : إذا قرأ بالفارسية جاز أبي حنيفة ويكره ، وعندهما لا يجوز إذا كان يحسن العربية ، وإذا كان لا يحسنها يجوز ، وعند الشافعي لا يجوز القراءة بالفارسية بحال ، ولكنه إن كان لا يحسن العربية وهو أمي يصلي ==

قلت: أ رأيت رجلا افتتح الصلاة قبل الإمام ثم كبر الإمام بعده  
فصلى الرجل بصلاة الإمام؟ قال: لا يحزبه، قلت: لم؟ قال: لأنه دخل  
في غير صلاة الإمام، ألا ترى أنه قد أوجب الصلاة على نفسه ودخل  
فيها قبل أن يوجهها الإمام على نفسه؟ قلت: أ رأيت إن كبر بعد ما  
كبر الإمام ودخل معه وهو ينوي بذلك الدخول في صلاة الإمام  
والقطع لما كان كبر قبله فصلى مع الإمام؟ قال: يحزبه، قلت: لم يكون  
التكبير قطعا للصلاة ولم يتكلم ولم يسلم؟ قال: لأنه قد دخل في

= غير قراءة، وكذلك الخلاف فيما إذا تشهد بالفارسية أو خطب الإمام يوم الجمعة  
بالفارسية (إلى أن قال) وأبو حنيفة استدلل بما روى أن الفرس كتبوا إلى سلمان  
رضي الله عنه أن يكتب لهم الفتح فكانوا يقرؤون ذلك في الصلاة حتى لات أسنتهم  
للعربية، ولو آمن بالفارسية كان مؤمنا - من المبسوط بالاختصار والتفصيل فيه .  
وكذلك لو سمى عند الذبح بالفارسية أو لبي بالفارسية فكذلك إذا كبر وقرأ  
الفارسية. وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا أذن بالفارسية والناس يعلمون أنه  
أذان حاز، وإن كانوا لا يعلمون ذلك لم يحز، لأن المقصود الإعلام ولم يحصل  
به (إلى أن قال) ثم الأفضل عند أبي حنيفة أن يكبر المقتدى مع الإمام لأنه  
شريكه في الصلاة، وحقيقة المشاركة في المقارنة، وعندهما الأفضل أن يكبر بعد  
تكبير الإمام لأنه تبع الإمام؛ وظاهر قوله عليه الصلاة والسلام: إذا كبر الإمام  
فكبروا، يشهد لهذا، وكذلك سائر الأفعال؛ وفي التماسين روايتان عن أبي حنيفة:  
إحدهما أنه يسلم بعد الإمام ليكون تحلله بعد تحلل الإمام، والأخرى أنه يسلم  
مع الإمام كسائر الأفعال - اه شرح المختصر ج ١ ص ٣٨. قلت: المختار اليوم  
أنه يكبر ويسلم مع الإمام وعليه متون أمقه .

(١) وفي «لم تكون التكبيرة» .

(٢) لفظ «قد» ساقط من «، ص» .

صلاة أخرى غير الأولى ، ' ألا ترى أن رجلا لو صلى ' تطوعا و تشهد  
ففسى أن يسلم فقام فكبر ، هو ينوى الدخول في الصلاة المكتوبة أن  
ذلك قطع للتطوع و دخول في الفريضة ؟ فكذلك الأول .

قلت : أ رأيت الإمام إذا فرغ من صلاته أيقعد في مكانه الذي  
يصلى فيه أو يقوم ؟ قال : إذا كانت صلاة الظهر أو المغرب أو العشاء ه  
فأنفى أكره له أن يقعد في مقعده حين يسلم وأحب إلى أن يقوم ،  
و أما الفجر والعصر فإن شاء قام و إن شاء قعد . قلت : أ فيستقبل القوم  
بوجهه أو ينحرف من مكانه ؟ قال : إن كان بجذائه إنسان يصل شيئا  
بقي عليه من صلاته فلا يستقبله بوجهه ، و إن لم يكن بجذائه أحد يصل  
فإن شاء انحرف و إن شاء استقبلهم بوجهه ٢ قلت : فإن أراد في الظهر ١٠

(١ - ١) وفي ص « ألا ترى لو أن رجلا صلى » .

(٢) وفي ه ح « صلى » .

(٣) قال السرخسي : وإذا سلم الإمام في الفجر والعصر يقعد في مكانه ليشتغل بالدعاء  
لأنه لا تطوع بعدهما ، و لكنه ينبغي أن يستقبل القوم بوجهه ولا يجلس كما هو  
مستقبل القبلة و إن كان خير المجالس ما استقبلت به القبلة ، فلا تراهم يجلوس  
الإمام في مصلاه بعد الفراغ مستقبل القبلة بدعة ٤ و كان صلى الله عليه وسلم إذا  
صلى الفجر استقبل أصحابه بوجهه و قال : هل رأى أحد منكم رؤيا فيه بشرى بفتح مكة ؟  
و لأنه يفتن الداخل بجلوسه مستقبل القبلة لأنه يظنه في الصلاة فيقتدى به ، وإنما  
يستقبلهم بوجهه إذا لم يكن بجذائه مسبوق يصل ، فإن كان فليتحرف يمنا أو يسرة  
لأن استقبال المصل بوجهه مكروه لحديث عمر رضي الله عنه فإنه رأى رجلا يصل  
إلى وجه رجل فعلاهما بالتررة و قال للمصل : أ تستقبل الصورة ؟ و قال للآخر : =

والمغرب والعشاء أن يصلي تطوعاً يصلي في<sup>١</sup> مكانه الذي صلى بهم أو يتأخر؟ قال: بل يتأخر فيصلّي خلف القوم أو حيث أحبّ من المسجد ما خلا مكانه الذي يصلي بهم فيه . قلت: فالذين خلفه<sup>٢</sup> يصلون في أمكنتهم التي صلوا فيها أو ينتحون<sup>٣</sup>؟ قال: إن فعلوا فلا بأس ، وينتحون<sup>٣</sup> خطوة أو خطوتين أحبّ إليّ .

قلت: فلي يجب على القوم أن يقوموا في الصف؟ قال: إذا كان الإمام معهم في المسجد فاني أحبّ لهم أن يقوموا في الصف إذا قال المؤذن «حى على الفلاح» ، وإذا قال «قد قامت الصلاة» كبر الإمام وكبر القوم معه ، وأما إذا لم يكن الإمام معهم في المسجد فاني أكره

== أنتقبل المصلّي بوجهك؟ فأما في صلاة الظهر والعشاء والمغرب يكره له المكث قاعداً لأنه مندوب إلى التغل بعد هذه الصلوات والسنن لجبر نقصان ما يمكن في الفرائض فيشتغل بها ، وكراهية القعود في مكانه مروى عن عمر و علي وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم ، ولا يشتغل بالتطوع في مكان الفريضة للحديث المروى: أيعجز أحدكم إذا صلى أن يتقدم أو يتأخر بسبعته - أي بذافته ، ولأنه يفتن به الداخل أي يظنه في الفريضة فيقتدي به . ولكنه يتحول إلى مكان آخر للتطوع استكثارة من شهوده ، فإن كان المصلّي يشهد له يوم القيامة ، والأولى أن يتقدم المتأخر ويتأخر الإمام ليكون حالهما في التطوع خلاف حالهما في الفريضة - هـ .

(١) لفظ «في» ساقط من ز .

(٢) وفي هـ «خلفهم» وإيس بصواب .

(٣) وفي هـ «ينتحون» وهو تصحيف .

لهم أن يقوموا في الصف والإمام غائب عنهم - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد . وأما في قول أبي يوسف فإنه لا يكبر حتى يفرغ المؤذن من الإقامة . قلت : أرأيت إن أخر الإمام ذلك حتى يفرغ المؤذن من الإقامة ثم كبر ودخل في الصلاة ؟ قال : لا بأس بذلك <sup>١</sup> .

قلت : أرأيت الرجل يتناب في الصلاة أتحب له أن يغطي فاه ؟ ه  
قال : نعم أحب له ذلك <sup>٢</sup> .

قلت : أرأيت رجلا صلى <sup>٣</sup> بقوم <sup>٤</sup> وكان <sup>٥</sup> على دكان يصلي بهم وأصحابه على الأرض ؟ قال : أكره <sup>٥</sup> لهم ذلك و صلاتهم تامة . قلت :

(١) قال السرخسي : وهذا إذا كان المؤذن غير الإمام ، فإن كان هو الإمام لم يقوموا حتى يفرغ من الإقامة لأنهم تبع الإمام وإمامهم الآن قائم الإقامة لا للصلاة ، وكذلك بعد فوائده من الإقامة ما لم يدخل المسجد لا يقومون ، فإذا اختلط بالصفوف قام كل صف جاوزهم حتى ينتهي إلى المحراب ، وكذلك إذا لم يكن الإمام معهم في المسجد يكره لهم أن يقوموا في الصف حتى يدخل الإمام لقواه عليه الصلاة والسلام : لا تقو ، وإني في الصف حتى تروني خرجت ، وإن عابا رضي الله تعالى عنه دخل المسجد فرأى الناس قياما ينتظرونه فقال : ما لي أراكم مما مدين ؟ أي واقفين متعجلين - اه .

(٢) قال السرخسي : أموله عليه الصلاة والسلام : إذ تناب أحدكم في صلاته فليغط فاه إن الشيطان يدخل في فيه - أو قال : فمه ، ولأن ترك تغطية الفم عند التثويب في المحادثة مع الناس تعد من سوء الأدب ففي مباهاة الرب أولى .  
(٣) وفي ه « يصلي » .

(٤ - ٤) وفي ز ، ح « فكان » .

(٥) لفظ « أكره » ساقط من ه ولا بد منه .

و كذلك لو كان الإمام على الأرض وأصحابه على الدكان؟ قال: نعم<sup>١</sup>.  
قلت: أ رأيت القوم يؤمهم العبد أو الأعرجي أو الأعمى<sup>٢</sup> أو ولد  
الزنا؟ قال: صلاتهم تامة. قلت: و يؤمهم غير هؤلاء أحب؟ قال:  
نعم، قلت: أ رأيت إن أمهم فاسق؟ قال: صلاتهم تامة.

قلت: أى القوم أحب إليك أن يؤمهم؟ قال: أقرأهم لكتاب الله تعالى  
وأعلمهم بالسنة<sup>٣</sup>. قلت: فإن كان في القوم رجلان أو ثلاثة كذلك؟

(١) فإن كان الإمام على الأرض والقوم على الدكان فذلك مكروه في رواية  
الأصل لأن فيه استخفافاً من القوم لأئمتهم، وفي رواية الطحاوي: هذا لا يكره  
لأنه مخالف لأهل الكتاب، وكذلك إذا كان مع الإمام بعض القوم لم يكره،  
ولم يبين حد ارتفاع الدكان؛ وذكر الطحاوي أنه ما لم يجاوز القامة لا يكره  
لأن القليل من الارتفاع عفو، ففي الأرض هبوط وسعود والكثير ليس بعفو  
بغلبة الحد الفاصل أن يجاوز القامة لأن القوم حينئذ يحتاجون إلى التكاف للظفر  
إلى الإمام وربما يشتبه عليهم حاله - اهـ ما قاله السرخسي.

(٢) لفظ «الأعمى» - ساقط من زوفي المبسوط: يجوز إمامة الأعمى والأعرجي  
والعبد وولد الزنا والفاسق، وغيرهم أحب إليّ - اهـ. قال السرخسي: تقديم  
الفاسق جائز عندنا ويكره - النخ.

(٣) قال السرخسي في مبسوطه: والأصح أن أعلم بالسنة إذا كان يعلم من  
القرآن مقدار ما تجوز به الصلاة فهو أولى لأن القراءة يحتاج إليها في ركن  
واحد والعلم يحتاج إليه في جميع الصلاة والخطأ المفسد للصلاة في القراءة لا يعرف  
إلا بالعلم، وإنما قدم الأقرأ في الحديث لأنهم كانوا في ذلك الوقت يتعلمون  
القرآن بأحكامه على ما روى أن عمر رضي الله تعالى عنه حفظ سورة البقرة في  
تنتي عشرة سنة؛ فالأقرأ منهم يكون أعلم، فأما في زماننا فقد يكون الرجل ماهراً

قال: يؤمهم أكبرهم سناً. قلت: فإن كان غيره أروع منه وأبين صلاحاً وهما في القراءة والفقهاء سواء؟ قال: يؤمهم أفضلهما ورعاً وأبينهما صلاحاً.

قلت: أفكره للرجل أن يؤم الرجل في بيته؟ قال: نعم بغير إذنه، قلت: فإن أذن له في ذلك؟ قال: لا بأس بذلك.

قلت: أرايت القوم إذا كانوا ثلاثة أحدهم الإمام كيف يصنع؟ قال: يتقدم الإمام فيصلي بهما. قلت: فإن لم يتقدم وصلى بينهما؟ قال:

= في القرآن ولا حفظ له في العلم فالأعلم بالسنة أولى إلا أن يكون من يطعن عليه في دينه لم يثبت لا يقدم لأن الناس لا يرغبون في الاقتداء به - اهـ .

(١) كذا في الأصول، وفي المختصر: ويؤم القوم أقرهم بكتاب الله وأعلمهم بالسنة وأفضلهم ورعاً، فإن كانوا سواء فأكبرهم سناً - اهـ . وقال السرخسي في شرحه: فإن استووا في العلم بالسنة فأفضلهم ورعاً لقوله صلى الله عليه وسلم: من صلى خلف عالم تقي فكأما صلى خلف نبي - وقال صلى الله عليه وسلم: ملائكة دينكم الورع . وفي الحديث تقديم أقدمهم هجرة لأنها كانت مريضة يومئذ ثم اتسخت بقوله صلى الله عليه وسلم: لا بهرة بعد الفتح ، ولأن أقدمهم هجرة يكون أعلمهم بالسنة لأنهم كانوا يهاجرون لتعلم الأحكام فإن كانوا سواء فأكبرهم سناً لقوله صلى الله عليه وسلم: الكبير الأكبر . ولأن أكبرهم سناً أعظمهم حرمة عادة ورغبة الناس في الاقتداء به أكثر، والذي قال في حديث عائشة رضي الله عنها: فإن كانوا سواء فأحسنهم وجهاً، قيل معناه أكثرهم خبرة بالأمور، كما يقال: وجه هذا الأمر كذا، وإن حمل على طاهره فالمراد منه أكثرهم صلاة بالليل، جاء في الحديث: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار - اهـ .

(٢) وكان في هـ « أفكره » .



صلاتهم تامة . قلت : أرأيت إن كان القوم كثيرا فقام الإمام ' وسطهم أو قام في يمينه الصف أو في يسرته صلى بهم ؟ قال : هذا قد أساء وصلاتهم تامة ' . قلت : أرأيت إن كان الإمام معه رجل واحد أين يقوم الرجل ؟ قال : يقوم إلى جانب الإمام اليمين ' . قلت : أرأيت إن صلى خلفه وحده ؟ قال : صلاته تامة ' . قلت : أرأيت إن صلى إلى جانب الإمام الأيسر ؟ قال : قد أساء وصلاته تامة ، وإنما ينبغي له أن يقوم

(١) وفيه « أرأيت الرجل إن كان القوم كثيرا صلى » والصواب ما في بقية الأصول .

(٢) أما جواز الصلاة فلأن المفسد تقدم القوم على الإمام ولم يوجد ، وأما الكراهة فلأن النبي صلى الله عليه وسلم تقدم للإمامة بأصحابه ، وواطب على ذلك والإعراض عن سننه مكروه ولأن مقام الإمام في وسط الصف يشبه جماعة النساء ويكره للرجال التمسك بهن - قاله السرخسي .

(٣) وفي طاهر الرواية : لا يتأخر المقتدى عن الإمام ، وعن محمد قال : ينبغي أن تكون أصابعه عند عقب الإمام ، وهو الذي وقع عند العوام ، وإن كان المقتدى أطول فكان سجوده قدام الإمام لم يضره لأن العبرة بموضع الوقوف لا بموضع السجود ؛ كما لو وقف في الصف ووقع في سجوده أمام الإمام لطواه الله البسوط .

(٤) وإن صلت خلفه امرأة جازت صلاته لحديث أنس رضي الله عنه أن جدته مليكة رضي الله عنها دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى طعام فقال : قوموا لأصلي بكم ، فأقامني واليتيم من ورائه وأمي أم سليم وراءها ، وصلاة الصبي تحق فبقي أنس رضي الله عنه واقفا خلفه وحده وأم سليم وقفت خلف الصبي وحدها ؛ وفي الحديث دليل على أنه إذا كان مع الإمام اثنان يتقدمهما الإمام وبصطفان خلفه - قاله السرخسي في شرح المختصر ج ١ ص ٤٣ .

عن يمين الإمام .

## باب الوضوء والغسل من الجنابة

أوسليمان عن محمد . قال قلت : أرأيت الرجل إذا أراد أن يغتسل من الجنابة كيف يغتسل ؟ قال : يبدأ فيفرغ على يديه الماء فيغسلهما حتى ينقيهما ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه حتى ينقيه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة - كما وصفت لك وضوء الصلاة - غير رجله ثم يفيض الماء على رأسه و لحيته وعلى سائر جسده فيغسل ذلك كله حتى ينقيه ثم ينتحي<sup>١</sup> فيغسل قدميه<sup>٢</sup> . قلت : أ رأيت إن أفاض الماء على

(١) لأن ابن عباس رضي الله عنهما وقف في الابتداء عن يساره واقتضى به ، ثم جواز الانتداء به وفي الإدارة حصل خلفه ، فدل أن شيئاً من ذلك لا يفسد ، قال : ( وهو معنى ) من أصحابنا من قال هذه الإساءة إذا وقف عن يسار الإمام لا خلفه لأن الواقف خلفه أحد الجانبين منه على يمينه فلا يتم اعراضه عن السنة ، بخلاف الواقف على يساره ، والأصح أن جواب الإساءة في الفصلين جميعاً لأنه عطف أحدهما على الآخر بقوله « وكذلك » والله سبحانه تعالى أعلم - اهـ ما قاله المرحم ص ٤٤ .

(٢) عنوان الباب - أقط من ص

(م) كذا في الأصول ، وفي هـ : ينتحي . وهو تصحيف .

(٤) قال السرخسي : هكذا روت عائشة وأنس وميمونة رضي الله عنهم اغتسال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأكثها حديث ميمونة (إلى أن قال) وفي ظاهر الرواية : يمسح برأسه في الوضوء ، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يمسح لأنه قد نلزمه غسل رأسه ؛ وفرضية المسح لا تظهر عند وجوب الغسل ، ويبدأ بغسل ما على جسده من النجاسة لأنه إن لم يفعل ذلك ازدادت النجاسة بإسالة الماء ، والبداية بالوضوء قبل إفاضة الماء ليس بواجب عندنا - الخ . وإنما

رأسه وسائر جسده ثلاثاً ثلاثاً؟ قال: يحجزه .

قلت: أدنى ما يكفي من الماء في غسل الجنابة كم هو؟ قال:  
صاع من ماء . قلت: فكيف أدنى ما يكفي في الوضوء من الماء؟ قال:  
مد من الماء<sup>١</sup> .

قلت: وغسل المرأة إذا طهرت من حيضها وغسلها من الجنابة  
مثل غسل الرجل؟ قال: نعم .

قلت: أرايت إن اغتسلت المرأة ولم تنقص شعر رأسها إلا أن  
الماء يبلغ<sup>٢</sup> الشعر؟ قال: يحجزها<sup>٣</sup> .

قلت: أرايت جنباً اغتسل فانتضح من غسله شيء في إنبائه هل

= يؤخر غسل القدمين عن الوضوء لأن رجليه في مستقع الماء المستعمل حتى  
لو كان على لوح أو حجر لا يؤخر غسل القدمين - اهـ .

(١) افظ من الماء « ساقط من » .

(٢) وهذا التقدير لبس بتقدير لازم فإنه لو أسبغ الوضوء بدون المد اجزأه وإن  
لم يكفه المد في الوضوء يزيد إلا أنه لا يصر في صب الماء - اهـ من شرح المختصر  
(٣) وفي « بلغ » .

(٤) لحديث أم سامة رضي الله عنها أنها قالت: يا رسول الله إنى امرأة أشد ضفر  
رأسى أفانقضه إذا اعتسلت؟ فقال: لا، يكفيك أن تفيض الماء على رأسك وسائر  
جسدك ثلاثاً . واختلف مشايخنا في وجوب نيل الذوائب فقال بعضهم تبل  
ذوائبها ثلاثاً مع كل بل عصره ، والأصح أن ذلك ليس بواجب لما فيه من  
الخرج؛ وظاهر قوله عليه الصلاة والسلام « ألا فبلوا الشعر وأنقوا البشرة »  
يشهد للقول الأول - اهـ ص ٦٤ من المبسوط باختصار .

يفسد عليه ذلك الماء ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا مما لا يستطيع الامتناع منه . قلت : أ رأيت إن أفاض الماء على رأسه أو على سائر جسده أو غسل فرجه فجعل ذلك الماء كله يقطر في الإناء ؟ قال : هذا يفسد الماء ، لا يحزبه أن يتوضأ بذلك الماء ولا يغتسل به .

قلت : أ رأيت رجلاً توضأ في إناء نظيف فتوضأ رجل آخر بذلك الوضوء ؟ قال : لا يحزبه . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد توضأ بذلك الماء مرة فلا يحزى من توضأ به بعده . قلت : أ رأيت إن لم يعد الوضوء

(١) لقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : ومن يملك سيل الماء ، ولما سئل الحسن عن هذا فقال : إنا لترجو من رحمة الله ما هو أوسع من هذا ، أشار إلى أن الاستطاع الامتناع منه يكون عفواً - اهـ ما قاله السرخسي . قلت : روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع عن حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق قال : سألت الحسن وابن سيرين عن الرجل يغتسل فينضج في غسله من إنائه فقال الحسن : ومن يملك انتشار الماء ؟ قال ابن سيرين : إنا لترجو من رحمة ربنا ما هو أوسع من هذا - اهـ ( في الجناب يغتسل وينضج من غسله في إنائه ) ص . هـ .

(٢) كذا في ص ، و في ع ، ز « ما » و هو ساقط من ه ، والصواب ، في ص . (٣) كذا في ح ، ص ، و لفظ « سائر » ساقط من ع ، ز ، ه ، والصواب إثباته . (٤) يريد به أن الكثير يمكن التحرز عنه فلا يجعل عفواً ، والحد الفصل بين القليل والكثير إن كان يستبين مواقع القطر في الإناء يكون كثيراً - اهـ ما قاله السرخسي . (٥) ثم اختلفوا في صفة الماء المستعمل فقال أبو يوسف : هو نجس إلا أن التقدير فيه بالكثير الفاحش ، وهو روايته عن أبي حنيفة ، و روى الحسن عن أبي حنيفة أنه نجس لا يعني عنه أكثر من قدر الدرهم ، وقال محمد : هو طائر غير طهور ، وهو رواية زفر وعافية القاضي عن أبي حنيفة - اهـ ما قاله السرخسي والتفصيل =

فصلي به يوما أو أكثر من ذلك؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء ويستقبل الصلوات كلها .

قلت: أ رأيت امرأة حائضا شربت من ماء أو توضأت به ففضل من ذلك الماء في الإناء فتوضأ به رجل؟ قال: يحزبه ، قلت: لم؟ قال: لأن هذا الماء طاهر . قلت: ' و كذلك لو كان الذي شرب أو توضأ جنبا؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت المرأة الحائض تدخل يدها في الحب أو في إناء فيه ماء هل يتوضأ من ذلك الماء أو يشرب منه؟ قال: إن لم يكن في يدها قدر فلا بأس ؛ بذلك ، وإن كان في يدها قدر فلا يشرب منه ١ ولا يتوضأ به . قلت: و كذلك الجنب؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت جنبا أراد أن يغتسل فأدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها ثم اعتسل بذلك الماء هل يحزبه؟ قال: إن لم يكن في يده قدر اجزاه ، وإن كان في يده قدر لم يحزبه .

= في المبسوط ج ١ ص ٤٦ من دلائل الأقوال وال ترجيح لبعضها على بعض .

(١) لفظ « قلت » ساقط من هـ .

(٢) كذا في الأصول ، وفي هـ « الحب » بالجم وهو تصحيف ، والصواب الحاء المهملة ، والحب بالضم الجرة أو الضخمة منها أو الخاية ، والجمع حباب و حبة وأحباب - كذا في كتب اللغة .

(٣) لفظ « في » ساقط من هـ .

(٤) لفظ « فلا بأس » ساقط من هـ .

قلت: أ رأيت الرجل يدعو بالوضوء ليتوضأ أو بالغسل لينغتسل  
أحب له أن يذكر اسم الله تعالى حين<sup>١</sup> يبتدئ في ذلك؟ قال: نعم.  
قلت: فإن ترك ذلك فاسياً أو متعمداً؟ قال: لا يضره ذلك.

قلت: أ رأيت الرجل يؤتى بالماء ليتوضأ به فيزق أو يمتخط بمقع  
ذلك في إنائه ثم يتوضأ به ويصلي؟ قال: لا بأس بذلك وصلاته تامة. هـ  
قلت: أ رأيت إن شرب من إنائه<sup>٢</sup> سنوراً يتوضأ به ويصلي؟ قال:  
أحب إلى أن يتوضأ غيره. قلت: فإن فعل<sup>٣</sup> وصلى؟ قال: يحزبه.  
قلت: أ رأيت إن شرب<sup>٤</sup> من إنائه دجاجة هل يتوضأ منه؟ قال:  
إن كانت الدجاجة مخلاً عنها فاني أكره له أن يتوضأ به<sup>٥</sup>، وإن كانت  
محسوة<sup>٦</sup> فلا بأس أن يتوضأ به. قلت: أ رأيت إن كانت<sup>٧</sup> مخلاً عنها.

(١) كذا في الأصول، وفي «أحب».

(٢) كذا في أكثر الأصول، وفي «حتى» مكان «حين».

(٣) كذا في عامة الأصول، وهو الصواب وفي هـ: من مائه.

(٤) كذا في الأصول وفي هـ: فعله.

(هـ) وفي هـ «شرب» وهو تصحيف، والصواب: شربت، كما هو في بقية  
الأصول.

(٦) ولكن مع هذا لو توضأ به جاز لأنه على يقين من طهارة منقارها وفي شك  
من النجاسة والشك لا يعارض اليقين - اهـ ما قاله المرخمى

(٧) وصفة المحسوة أن لا يصل منقارها إلى ما تحت قدميها فإنه إذا كان يصل  
ربما تفتش ما يكون منها، فهي والمخلاة سواء - اهـ ما قاله المرخمى.

(٨) وفي هـ «كان».

فشربت منه فتوضأ بفضلها فصلي؟ قال: يحزبه . قلت: لم؟ قال: لأنه لم يرفى<sup>١</sup> منقارها قدرا فهو يحزبه، وأحب إلى أن يتوضأ بغيره . قلت: أ رأيت<sup>٢</sup> إن رأى في منقارها قدرا فشربت منه هل يتوضأ به؟ قال: لا . قلت: فإن فعل وصلى؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء والصلاة . قلت: أ رأيت إن شرب<sup>٣</sup> من إنائه طير أو شاة أو بقرة أو بعير أو فرس أو بردون أو شيء مما يؤكل لحمه هل ينبغي له أن يتوضأ بفضل ذلك الماء؟ قال: نعم لا بأس به . قلت: أ رأيت إن شرب منه شيء لا يؤكل لحمه مثل الحمار أو البغل أو شبه ذلك؟ قال: لا يتوضأ منه . قلت<sup>٤</sup>: أ رأيت إن توضأ منه وصلى بذلك الوضوء<sup>٥</sup> يوما أو أكثر من ذلك؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء والصلوات كلها .

قلت: أ رأيت إن وقع في إنائه ذباب أو زنبور أو عقرب أو خنفساء أو جراد أو نملة أو صراصير<sup>٦</sup> فأت فيه أو وجد ذلك في الجب<sup>٧</sup> ميتا

(١) بالهاء للعروف أى لم ير المكلف أو المصل .

(٢) لفظ «أ رأيت» ماقط من هـ .

(٣) وفى ع «شربت»، وفى بقية الأصول «شرب» وهو أولى .

(٤) كذا فى الأصول، وفى هـ «قال» مكان «قلت» وليس بصواب .

(٥) لفظ «الوضوء» ماقط من أكثر الأصول، وإنما زدناه من ح، ص وإثباته أولى .

(٦) كذا فى الأصول، وفى هـ: الصلاة، وهو تصحيف .

(٧) كذا فى الأصول، وفى ص «جراد» مكان «صراصير» وفى ح «صرار»

وفى المغرب ج ١ ص ١٦٠: وأما قوله فيما لادم له من الحشرات الصرار =

هل يفسد ذلك الماء؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه ليس له دم فلا بأس بالوضوء منه. قلت: وكذلك كل شيء ليس له دم؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن وقع في إنائه شيء من خمر أو دم أو بول أو عذرة أو وقع ذلك في الجب وهو قليل أو كثير هل يتوضأ أو يشرب من ذلك الماء؟ قال: لا. قلت: أ رأيت إن توضأ وصلى أياما؟ قال: ه عليه أن يعيد الوضوء والصلوات كلها.

= والأحط، والصرار هو الجدد وهو أكبر من الجدد ويقال لها صرار الليل، وبعضهم يسميه الصدى - اه. قلت: والصرار بضم الصادين جمعه صرار، والصرور جمعه صراير جذس من الحشرات القفازة يصيح صياحا رقيقا وأكثر صياحه في الليل ولهذا سمي صرار الليل. (٨) الجب: البئر، وفي غريب القرآن للشيخ الراغب الأصبهاني ج ١ ص ٨٢: قال الله تعالى «فألقوه في غيابة الجب» أي بئر لم تطلو وتسميته بذلك إما لكونه محفورا في جبوب أي في أرض غليظة وإما لأنه قد جب، والجب قطع الشيء من أصله بحب النخل - اه. وفي المختصر الكافي: وإن وقع بول ما يؤكل لحمه في البئر أفسده في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، ولا يفسده في قول محمد، ويتوضأ به ما لم يغلب عليه - اه.

(١) وفي مبسوط الصرخسي: وفي حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما ليس به دم سائل إذا مات في الإناء فهو الحلال أكله وشربه والوضوء به، ولأن الحيوان إذا مات قائما يتنجس لما فيه من الدم المسفوح حتى لو ذكي فسال الدم منه كان طاهرا وهذا لأن المحرم هو الدم المسفوح؛ قال الله تعالى «أو دما مسفوحا» فما ليس له دم سائل لا يتناول نص التحريم فلا يتنجس بالموت ولا يتنجس ما مات فيه قياسا على ما خفي منه - اه.



قلت: أ رأيت إن وقع في روضته لعاب ما يؤكل لحمه أو وقع في الجب؟ قال: أما اللعاب فليس يفسد الماء ولا بأس أن يتوضأ به ويشرب منه .

قلت: أ رأيت إن وقع بول ما يؤكل لحمه في الإناء أو في الجب؟ قال: هذا فاسد وهو يفسد الماء . قلت: فإن توضأ بذلك الماء وصلى؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء والصلاة - وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: ما أكلت لحمه فلا بأس ببوله، وإن وقع في ماء لم يفسد حتى يغلب على الماء فإذا غلب على الماء، فلم يتوضأ به، وقال أبو يوسف: لا بأس بشرب بول ما يؤكل لحمه مثل الناقة وشبهها، وبولها يفسد الماء وإن كان قليلاً، وقال محمد: لا بأس بشربه<sup>٢</sup> فليس يفسد الماء . قلت: أ رأيت رجلاً توضأ فبدأ برجله<sup>٣</sup> قل ذراعيه، أو بذراعيه قبل وجهه، أو مسح رأسه قبل أن يغسل وجهه، أو ترك بعض أعضائه حتى جف ما قيد غسل أو فعل ذلك في غسله ثم غسل ما بقي؟ قال:

(١) وفي «و»، والصواب «أو» كما هو في بقية الأصول .

(٢) كذا في الأصول كلها «أكلت» بناء الخطاب، ولو كان «أكل» لكان أولى .

(٣) وعلى قول أبي حنيفة: لا يجوز شربه للتداوى وغيره لقواه صلى الله عليه وسلم: إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم، وعند محمد يجوز شربه للتداوى وغيره لأنه طاهر عنده، وعند أبي يوسف يجوز شربه للتداوى لا غير صلاً بحديث العربيين ولا يجوز لغيره - اهـ ما قاله العرشمي .

(٤-٥) وفي ص «فلا يفسد»، وفي ح «ولا يفسد» .

(هـ) كذا في الأصول، وفي «رجله» .

يمجزيه غسله<sup>١</sup>، ووضوؤه تام ولكن أفضل ذلك أن يبتدئ يديه ثم وجهه ثم بذراعيه ثم يمسح برأسه ثم يغسل قدميه<sup>٢</sup>.

قلت: الإناء يقع فيه خره عصفور أو خره حمام؟ قال: يلقيه من الإناء ثم يتوضأ به<sup>٣</sup>. قلت: فإن وقع فيه خره دجاجة؟ قال: لا يتوضأ به. قلت: أرايت إن توضأ به وصلى يوماً أو أكثر من ذلك؟ قال: بعيد الوضوء والصلوات كلها.

قلت: أرايت الإناء تشرب منه الفأرة أو الحية أو الوزغة هل يتوضأ به؟ قال: لا. قلت: فإن توضأ به وصلى؟ قال: صلاته تامة وقد أساء<sup>٤</sup>.

قلت: أرايت السبع من السباع أو الكلب يشرب من الإناء؟ ١٠

(١) وفي ص «وغسله».

(٢) كذا في عامة الأصول، وفي ص: أن يبدأ يديه ثم وجهه ثم ذراعيه ثم يمسح رأسه ثم يغسل رجليه.

(٣) لحديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه خرات عليه حمامة فمسحه باصبعه، وابن عمر رضي الله عنهما درق عليه طائر فمسحه بمحصة وصلى ولم يغسله، وأصله حديث أبي أمامة الماهلي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم شكر الحمامة وقال: إنها أكرمت علي باب النار حتى سميت بخازنها الله تعالى بأن جعل المساجد مأواها، فهو دليل على طهارة ما يكون منها - اه ما قاله المرعشي.

(٤) وفي ص «وإن».

(٥) كذا في عامة الأصول، وفي ه «يشرب» بتذكير الفعل.

(٦-٦) وفي ص «قال: أساء وصلاته تامة».

قال: لا يتوضأ به. قلت: أ رأيت إن توضأ به و صلى يوماً أو أكثر من ذلك؟ قال: يعيد الوضوء والصلوات كلها.

قلت: أ رأيت الإناء يقع فيه بول الخفافيش أو وقع فيه شيء من البعوض أو البراغيث؟ قال: لا بأس بالوضوء من ذلك الماء. قلت: لم وهذا دم؟ قال: دم هذا ليس بشيء.

قلت: أ رأيت إن شرب من إنائه من الظير عما لا يؤكل لحمه؟ قال: أكره له أن يتوضأ به. قلت: فإن توضأ به و صلى؟ قال: يجزيه ذلك. قلت: من أين اختلف هذا؟ والسباع التي لا يؤكل لحمها؟ قال: أما في القياس فهما سواء ولكني أستحسن في هذا؛ ألا ترى أني أكره سؤر الدجاجة ولا آمره أن يعيد منه الوضوء والصلاة. قلت: أ رأيت إن شرب من إنائه باز أو صقر؟ قال: أكره الوضوء منه. وإن توضأ أجزاءه. قلت: أ رأيت الجب<sup>٢</sup> تموت فيه السمكة أو الضفدع أو السرطان هل ترى بالشرب والوضوء<sup>٤</sup> منه بأساً؟ قال: لا بأس بالوضوء والشرب منه. قلت: لم؟ قال: لأن هذا يعيش في الماء ويسكنه؛ ألا ترى أنه ١٥ لا بأس بأكل السمكة حين ماتت في الجب<sup>٢</sup> لأنها ذكية.

(١) لفظ «توضأ به» و«سائط من».

(٢) وفي «ذلك» مكان «هذا»، والعوَاب ما في عامة النسخ «هذا».

(٣) كذا في الأصول، وفي ص «الحب» بالمهامة والمراد من الحب دن الماء والحب: البثر كما مر، وكل منهما محتمل.

(٤) وفي «بالوضوء والشرب».

قلت: أ رأيت لعاب ما يؤكل لحمه من الدواب يقع في الإناء أ يتوضأ به؟  
قال: لا . قلت: فإن توضأ به وصلى؟ قال: يعيد الوضوء . والصلاة .  
قلت: و كذلك السباع؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت الفأرة أو العصفور يموت في البئر أو في الجب<sup>١</sup>  
فيخرج منهما<sup>٢</sup> ساعة ماتت أ يتوضأ من البئر أو الجب أو يشرب منهما؟ د  
قال: لا حتى ينزف<sup>٣</sup> منها عشرون دلو أو ثلاثون . وأما في الجب  
فيهرق الماء كله ولا يشرب منه ولا يتوضأ منه . قلت: أ رأيت إن توضأ  
قبل ذلك من البئر أو من<sup>٤</sup> الجب فصلى أياما بذلك الوضوء؟ قال: عليه  
أن يعيد الوضوء<sup>٥</sup> . والصلوات كلها . قلت: فإن وقع فيه دجاجة أو سنور  
فأنت فأخرجت منها ساعة ماتت؟ قال: ينزف منها أربعون أو خمسون ١٠

(١) الجب اسم ركيزة لم تطو وإذا طويت فهي بئر - كذا في قطر المحيط ج ١  
ص ٢٢٨ ، والمراد من الجب ههنا البحرة الكبيرة والدين ، لأن عبارة المبسوط :  
وإذا ماتت الفأرة في البئر فاستخرجت حين ماتت فوح من البئر عشرون دلو ،  
وإن ماتت في جب أريق الماء وغسل الجب . ونع الصواب « الجب » بالمهمل  
فلمراد منه : البحرة الكبيرة ، ولا إشكال حينئذ - والله أعلم ، لكنه في الأصول  
« جب » بالجميم إلا في ص فإنه بالمهمل فيها .

(٢) وفي ز « منه » .

(٣) وفي ه « ينزح » وكذا في المختصر والمبسوط ، والصواب رواية ما في بقية  
الأصول « ينزف » والنزف : السيلان ، والمراد منه النزح .

(٤) لفظ « من » ساقط من ه ، ص .

(٥) قوله « قال : عليه أن يعيد » ساقط من ه .

دلوا . قلت : أ رأيت إن وقع فيها شاة أو بقرة ؟ قال : ينزف ماء البئر كله إلا أن يغلبهم الماء . قلت : فإن كان الذي ذكرت لك قد انتفخ أو تفسخ فيها أو تقطع فيها ؟ قال : ينزف ماء البئر كله حتى يغلبهم الماء . قلت : أ رأيت صيبا بال في بئر أو رقت فيها عذرة أو وقع فيها جنب فاغتسل فيها ؟ قال : عليهم أن ينزفوا ماء البئر كله . قلت : أ رأيت إن توضأ رجل من تلك البئر وصلى بذلك الوضوء يوما ثم وجد فيها من الليل دجاجة ميتة لم تفسخ<sup>١</sup> بعد أو علم أن الصبي قد كان بال فيها قبل ذلك أو جنب وقع فيها<sup>٢</sup> فاغتسل ؟ قال : على الرجل أن يعيد الوضوء والصلوات كلها .

(١) قال السرخسي : فإن غلبهم الماء في موضع وجب نزع جميع الماء ، والمرى عن أبي حنيفة أنه إذا نزع منها مائة دلوا يكفي . وهو بناء على آبار الكوفة لقلة الماء فيها . وعن محمد بن النواذر أنه ينزع منها ثلاثمائة دلوا أو مائتا دلوا ، وإنما أجاب بهذا بناء على كثرة الماء في آبار بغداد . وقال أبو يوسف : ينزع قدر ما كان فيها من الماء ، قيل : معناه أنه ينظر إلى عمق البئر وعرضه فيحفر حفرة مثلها ويصب ماء ينزع فيها فإذا امتلأت فقد نزع . أو كان فيها ، وقيل : يرسل قصبه في الماء ويحمل على سلفه علامة ثم ينزع عشر دلاء ثم يرسل القصب ثانيا فينظر كم انتقص فإن انتقص العشر علم أن في البئر مائة دلوا . والأصح أنه ينظر إليها رجلان هما بصري الماء فبأي مقدار قالوا في لبئر ينزع ذلك القدر . وهذا أشبه بالفقه - ١٥ .

(٢) كذا في أكثر الأصول ، وفي « ذلك » .

(٣) وفي « ص » « تفسخ » .

(٤) كذا في الأصول ، وفي « فيهما » وهو تصحيف .

قلت : فإن كانت الدجاجة أو غير ذلك قد انتفخت وإنما كان وضوء ذلك الرجل من تلك البئر ولا يعلم متى وقعت فيها الدجاجة إلا أنهم وجدوها منتفخة ؟ قال : على من توضأ من ذلك الماء وصلى أن يعيد الوضوء ويعيد صلاة ثلاثة أيام ولياليهن . قلت : ولم اوهو لا يعلم متى وقعت ؟ قال : أستحسن ذلك و آخذ بالثقة لأنها صلاة ، وأن ه يصلى الرجل شبتاً قد صلاه وفرغ منه أحب إلى من أن يترك شيئاً واجبا عليه .

قلت : أ رأيت ما كان من عجيب قد عجن بذلك الماء ؟ قال : أكره لهم أكله . قلت : فإن كان فد<sup>٢</sup> غسل بذلك الماء ثوب<sup>٣</sup> ؟ قال : أمرهم أن يعيدوا غسله ماء نظيف<sup>٤</sup> .

١٠

قلت : فإن كان الذى أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم الكبير

(١) زاد بعد ذلك فى ح « و قال أبو يوسف ومجد : يجهزه ، ولا يرى (كدا) أن يعيد حتى يستيقن أنها ماتت فيها قبل وضوئه ، والقياس قول أبي يوسف ومجد والاستحسان قول أبي حنيفة ، فإذا لم يعلم أعاد صلاة يوم وليلة إذا لم تنتفخ ولم تنتفخ » .

(٢) ألفظ « قد » ساقط من ه .

(٣) كذا فى الأصل وكذا فى ه ، وفى ز ، ح ، ص « ثوبه » .

(٤) زاد فى ح بعد قوله « نظيف » « قلت : فإن أصاب ذلك الماء ثوباً ؟ قال : يغسل ذلك الموضع الذى أصابه . قلت : وكذلك كل وضوء تأمر صاحبه أن يعيد الوضوء والصلاة فإنه إذا أصاب الثوب أو غيره أمرته بغسله ؟ قل : نعم » .

المثقال ' ' وقد صلى ' فيه يوما أو أكثر من ذلك ؟ قال : عليه أن يعيد ما صلى فيه - وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : أما أنا فأرى

(١) والأصل في هذا أن القليل من النجاسة في الثوب لا يمنع جواز الصلاة فيه عندنا على ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه سئل عن قليل النجاسة في الثوب فقال : إن كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة . ولأن القليل من النجاسة لا يمكن التحرز عنه فإن الذبان يقعن على المجاسات ثم يقعن على ثياب المصلي ولا بد من أن يكون على أجنحتهن وأرجلهن نجاسة ، فجعل القليل عفو لهذا ، وأن الصحابة كانوا يكتفون بالاستنجاء بالأحجار ولما يتطيبون بالماء ، والاستنجاء بالحجر لا يزيل النجاسة حتى لو جلس بعده في الماء القليل نجسه ، فاكشفهم به دليل على أن القليل من النجاسة عفو ، ولهذا قدرنا بالدرهم على سبيل الكفاية عن موضع خروج الحدث - هكذا قال النخعي رحمه الله . واستنبهوا ذكر المقاعد في محاسنهم فكتبوا عنه بالدرهم . وكان النخعي يقول : إذا بلغ مقدار الدرهم منع حواز الصلاة ، وكان الشعبي يقول : لا يمنع حتى يكون أكثر من قدر الدرهم . وأخذنا بهذا لأنه أوسع ولأنه قد كان في الصحابة من هو مبطلون ، ولو مبطلون أكثر ، ومن هذا يكتفون بالاستنجاء بالأحجار . والدرهم أكبر ما يكون من المقد المعروف ، فأما المقطع من النقود كالأشليلي وغيره فقد قيل أنه يعتبر به ، وهو ضعيف ، والتقدير بالدرهم فيما اتفقوا على نجاسته كالنجر والبول وخرء الدجاج ، وفي الخمر إذا كان أكثر من وزن مثقال ولا عرض نه يمنع حواز الصلاة أيضا - اهـ من المبسوط باختصار ج ١ ص ٦٠ وفيه أيضا : وقيل لمحمد : لم قلت بطهارة بول ما يؤكل لحمه ولم تقل بطهارة روثه ؟ قال : لما قلت بطهارته أجزت شربه ، فلو قلت بطهارة روثه لأجزت أكله ، وأحد لا يقول بهذا - اهـ ص ٦١ .

(٢ - ٢) وفي هـ « وصلى » .

أن يحزبه الوضوء والصلاة، ولا بأس بذلك المجين أن يأكله، ولا يغسل ثوبه حتى يعلم أن ذلك كله كان بعد ما ' ماتت ' في البئر - وهو قول محمد . قلت : أ رأيت إن كان الذي أصاب ثوبه أقل من قدر الدرهم وقد صلى فيه ؟ قال : لا يعيد الصلاة . قلت : وكذلك روث ما يؤكل لحمه وبوله ؟ قال : نعم .

و قال أبو حنيفة<sup>١</sup> : الروث كله سواء ، وروث الحمار والفرس إذا أصاب الثوب منه أو النعل<sup>٢</sup> أكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلاة فيه ، و قال أبو يوسف و محمد : تجزى الصلاة فيه إلا أن يكون كثيرا فاحشا . و قال أبو حنيفة : بول الحمار إذا كان أكثر من قدر الدرهم يفسد و بول الفرس لا يفسد إلا أن يكون كثيرا فاحشا - وهو قول أبي يوسف ؛ و قال محمد في بول الحمار مثل قولها ، و أما في بول الفرس فلا يفسد<sup>٣</sup> في قول محمد و إن كان كثيرا<sup>٤</sup> فاحشا .

و قال أبو حنيفة في أخشاء البقر<sup>٥</sup> و خرة الدجاج مثل السرقين<sup>٦</sup>

(١) لفظ « ما » ساقط من الأصل ، ثابت في بقية الأصول .

(٢) وفي ز ، ح ، ص « مات » مكان « ماتت » .

(٣) من قوله « و قال أبو حنيفة » ساقط من ح ، وهو من سهو الناسخ .

(٤) كذا في الأصل ، و كان في « البقل » و ليس بشئ .

(٥) لفظ « فلا يفسد » ساقط من هـ .

(٦) لفظ « كثيرا » ساقط من ز .

(٧) الأخشاء جمع خشي وهو للبقر كالروث للحافر - المغرب ج ١ ص ١٥١ .

(٨) السرقين و السرجين معرب سرجين - بالفارسية .



يفسد منه<sup>١</sup> أكثر من قدر الدرهم؛ وقال أبو يوسف ومحمد مثل ذلك في خره الدجاجة خاصة<sup>٢</sup>، وقال محمد: الكثير الفاحش الربع فصاعداً .

قلت: ولا ترى بأساً بلعاب ما يؤكل لحمه وهو كثير فاحش؟ قال: لا بأس به وإن كان كثيراً فاحشاً . وقال أبو يوسف في الإملاء: الكثير الفاحش شبر في شبر . قلت: وكذلك بوله إذا أصاب الثوب؟ قال: نعم ما لم يكن كثيراً فاحشاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا يفسد بول ما يؤكل لحمه يصيب الثوب وإن كان كثيراً فاحشاً .

قلت: أ رأيت البثرين تكونان في الحجرة أحدهما بالوعة يهراق فيها البول والوضوء والأخرى يستقى<sup>٣</sup> منها الماء كم أدنى ما يكون بينهما؟ قال: خمسة أذرع<sup>٤</sup> . قلت: فإن كان بينهما أقل من ذلك ولا يوجد في الماء طعم نتن ولا لون<sup>٥</sup> شيء ولا ريح؟ قال: لا بأس بالوضوء منه . قلت: فإن كان بينهما سبعة أذرع أو أكثر من ذلك وقد يوجد طعم

(١) لفظ «منه» ساقط من هـ .

(٢) قوله «يستقى» كذا في هـ، ح، ص؛ وفي الأصل وز «سقى»، والأول الأصوب .

(٣) «خمسة أذرع» في رواية أبي سليمان والنوادر والأمالى . وفي رواية أبي حفص «سبعة أذرع» - اهـ ما قاله المرخسي .

(٤) قوله «ولا لون شيء» كذا في ر، ح، ص . و لفظ «لون» ساقط من الأصل وكذا من هـ؛ وفي ح «طعم شيء ولا ريح» . وفي المختصر النكفي: فن وحد في الماء ريح البول أو طعمه .

البول منها وريحه؟ قال: لا خير في الوضوء منها<sup>١</sup>. قلت: أرايت إن توضأ منها إنسان وصلى؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء والصلاة.

قلت: أرايت الرجل والمرأة يغتسلان من إماء واحد من الجنابة؟ قال: لا بأس بذلك<sup>٢</sup>.

قلت: أرايت امرأة حائضا طهرت فاغتسلت فبق من غسلها أقل من موضع الدرهم كيف تصنع؟ قال: تغسل ذلك المكان، وإن كانت صلت قبل أن تغسله فعلها أن تعيد الصلاة. قلت: وكذلك الجنب؟ قال: نعم.

(١) قال السرخسي: والحاصل أنه ليس فيه تقدير لآرم بشيء، إنما الشرط أن لا يخلص إلى المأوى والمأوى شيء، وذلك يختلف باختلاف الأراضي في الصلاة وراحة، ألا ترى أنه قل «فإن كان بينهما خمسة أذرع فوجد ريح البول أو طعمه فلا خير فيه، وإن لم يوجد شيء من ذلك فلا بأس به وإن كان بينهما أقل من خمسة أذرع» فعرّف أن المعتبر هو الخالص - اهـ.

٢٢ حاء في الحديث أن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اغتسلت من ماء الرأس رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ منه فقالت: إني كنت جنباً! فقال شيء - عمة وسارة - لا يجب. وأما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم جى إلى بيتة - أرحل بنقص وضوء المرأة والمرأة بنقص وضوء الرجل شاة فيما تقع به ابلى فلا يكون حجة - اهـ ما قاله السرخسي في ج ١ ص ٦٢ من مسوطه. قلت: الحديث «إن الماء لا يجب» أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح وهو قول معين الثوري ومالك والشافعي - اهـ ص ٦٤. قلت: والجمع بين هذا الحديث وبين ما مر من النهي بأن النهي للتعبد وهذا لبيان الجواز - قاله شارح جامع الترمذي.

قلت: أ رأيت رجلاً جنباً اغتسل فغسل المضمضة والاستنشاق ثم دخل في الصلاة فصلى ركعة أو ركعتين ثم ضحك كيف يصنع؟ قال: عليه أن يتمضمض ويستنشق ويعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء. قلت: لم؟ قال: لأنه كان في صلاة لو أتى عليها لم تجزه، فإذا ضحك فيها لم يكن عليه أن يعيد الوضوء. قلت: أ رأيت إن نسي المضمضة والاستنشاق في الوضوء فصلى ركعة أو ركعتين ثم ضحك؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء ويستقبل الصلاة. قلت: لم؟ قال: لأنه لو تم على صلاته أجزاء ذلك. قلت: أ رأيت رجلاً جنباً اغتسل فبقى من جسده قدر موضع الدرهم لم يصبه الماء ثم صلى ركعة أو ركعتين ثم ضحك؟ قال: عليه أن يغسل ذلك المكان الذي لم يصبه الماء ويستقبل الصلاة ولا يعيد الوضوء. قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ونسي أن يمسح برأسه ثم صلى ركعة أو ركعتين ثم ضحك؟ قال: عليه أن يمسح برأسه ويستقبل الصلاة ولا يعيد الوضوء.

(١) لفظ «لو» ساقط من هـ.

(٢) كذا في الأصل وكذا في هـ، ذ، وفي ص «أ رأيت رجلاً نسي».

(٣) قلت: الفرق بين الوضوء وغسل الجنابة بناء على أن المضمضة والاستنشاق فرضان في الغسل سنتان في الوضوء عندنا وإمامنا في المسألة ابن عباس رضي الله عنهما فإنه قال: هما فرضان في الجنابة سنتان في الوضوء. وقال صلى الله عليه وسلم: تحت كل شعرة جنبابة، ألا فلبوا الشعر وألقوا البشرة، وفي الغم بشرة، قال ابن الأعرابي: البشرة الجلدة التي تقي اللحم من الأذى، وفي الأنف شعرات - من مهسوط المرخى ج ١ ص ٦٢.

(٤) وفي ح، ص «أ رأيت جنباً».

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ونسى المضمضة والاستنشاق، أو كان جنباً<sup>١</sup> فغسل المضمضة والاستنشاق ثم صلى؟ قال: أما ما كان في الوضوء فصلاته تامة، وأما ما كان في غسل الجنابة أو طهر حيض فانه يتمضمض ويستنشق ويعيد الصلاة. قلت: من أين اختلفا؟ قال: هما في القياس سواء إلا أنا ندع<sup>٢</sup> القياس للأثر<sup>٣</sup> الذي جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قلت: فان نسي مسح الرأس في الوضوء فصل؟ قال: عليه أن يمسح برأسه ويعيد الصلاة. قلت: لِمَ أمرته في هذا بإعادة الصلاة ولم تأمره في المضمضة والاستنشاق؟ قال: لأن مسح الرأس فريضة في كتاب الله تعالى وليست

(١) وفي ز، ح، ص «أوجنأ».

(٢) وفي هـ «ندفع» مكان «ندع» وهو تصحيف.

(٣) لفظ «لأثر» ساقط من هـ.

(٤) أثر ابن عباس رضي الله عنهما هذا رواه إمامنا الأعظم عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت عجمرد قالت: قال ابن عباس رضي الله عنهما: إذا اغتسل الجنب ونسى المضمضة والاستنشاق فليعد الوضوء بالمضمضة والاستنشاق، أخرجه الحافظ طلحة بن محمد في مسنده من طريق يزيد بن هارون عنه، وأخرجه الحافظ محمد بن المنذر وابن خمر و ابن خمر و من طريقه من طريق الحسن بن زياد عنه، وأخرجه ابن خمر و من طريق لأبيض بن الأعز عنه، وأخرجه الحسن بن زيد أيضاً عنه في مسنده - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٢٢٩. وأخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره ص ١٣ عنه عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت عجمرد عن ابن عباس أنه قال: إذا اغتسل الرجل من الجنابة ولم يتمضمض ولم يستنشق فليعد الوضوء، وإن ترك ذلك في الوضوء لم يعد - هـ، وأخرجه اندر قطن من طريق أسباط: حدثنا أبو حنيفة عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت عجمرد عن ابن عباس قال: -



المضمضة والاستنشاق مثله .

قلت: فان نسي أن يمسح رأسه و كان في لحيته ماء فأخذ منه فمسح به رأسه؟ قال: لا يجوز به لأنه لا بد له أن يأخذ ماء فيمسح به رأسه لأنه واجب عليه<sup>١</sup> و قال سفيان: يجوز به<sup>٢</sup>. قلت: فان كان في كفه بلل فمسح به رأسه؟ قال: هذا يجوز به؛ وهذا بمنزلة ما<sup>٣</sup>، لو أخذ من الإناء ماء فمسح<sup>٥</sup> به<sup>٢</sup> ألا ترى أنه أيضا<sup>٢</sup> يصل إلى الرأس منه البلل فلا أبالي من يديه كان أو من الإناء<sup>٤</sup> و أما ما كان على اللحية فانه ماء قد توضأ به مرة فلا يجوز به أن يتوضأ به ثانية .

قلت: أ رأيت رجلا توضأ و مسح رأسه باصبع واحدة أو باصبعين؟ قال: لا يجوز به<sup>١</sup> و قال زفر: يجوز به<sup>٢</sup>. قلت: فان مسح رأسه بثلاث أصابع؟<sup>١٠</sup> قال: هذا يجوز به . قلت: لم؟ قال: لأنه مسح بالأكثر من أصابعه؛ ألا ترى أنه لو مسحه بكفه كله إلا إصبعاً واحداً أو بعض إصبع أنه يجوز به ولكنه أفضل<sup>٦</sup> أن يمسح بكفيه كليهما<sup>٧</sup>، وكذلك إذا مسح بثلاث

(١) قوله « و قال سفيان يجوز به » - قط من ح ، ص ، هـ .

(٢) كذا في أكثر لأصول، وفي ص « من » مكن « ما »، وفي هـ « ماء » و هو نصحيح .

(٣-٤) كذا في لأصول، وفي هـ « ألا ترى أيضا أنه »، وفي ص « ألا ترى أنه إنما ».

(٤-٥) قوله « و قال زفر: يجوز به » ساقط من هـ ، ح ، ص .

(٥) وفي ز « مسح » .

(٦) وفي ص « الأفضل » .

(٧) وفي ح ، ص « كليهما » وهو من سهو النسخ، والصواب: كليهما - أو كليهما .

أصابع<sup>١</sup> .

قلت : أ رأيت إن كان شعره طويلا يقع على منكبيه فمسح ماتحت أذنيه<sup>٢</sup> وما على منكبيه<sup>٣</sup> ؟ قال : لا يجزيه . قلت : فإن مسح ما فوق منكبيه وأذنيه ؟ قال : هذا يجزيه . قلت : لم ؟ قال : لأن ماتحت الأذنين ليس من الرأس وما فوق الأذنين من الرأس<sup>٤</sup> .

قلت : أ رأيت الأذنين يغسل مقدمهما مع الوجه ويمسح موخرهما مع الرأس ، أو يمسحهما ؟ قال : أى ذلك ففعل أحسن ، وأحب إلى أن يمسحهما مع الرأس لأن الأذنين عندنا من الرأس ما أقبل منهما وما أدبر<sup>٥</sup> ، بلغنا<sup>٦</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الأذنان من الرأس » .

(١) ذكر في نوادر ابن رستم أنه إذا وضع ثلاثة أصابع ولم يمرها جازي قول محمد في الرأس والخلف ، ولم يجز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله حتى يمرها بقدر ما تصيب البلة مقدار ربع الرأس وهكذا قال محمد بن سلمة - قاله السرخسي في ج ١ ص ٦٤ من مبسوطه .

(٢-٣) وفي ح ، ص « بأعلى منكبيه » .

(٤) قال السرخسي : لأن المسح على الشعر بمنزلة المسح على البشرة التي تحته ، وما تحت الأذنين عنق ، وما فوقهما رأس - اه ج ١ ص ٦٤ .

(٥) لأن في الغسل مسحا وزيادة ، ولكن الأول أفضل لأن الأذنين من الرأس والفرض في الرأس المسح بالنص ، وإنما قلنا « إنها من الرأس » لأنها على الرأس ، واعتبر بأذان الكلاب والسنائير والغيل ومن فقرأه فيزول عظم اللحمين عن عظم الرأس وتبقى الأذن مع الرأس ، وعلى هذا قلنا : لا يأخذ لأذنيه ماء جديدا - اه ما قاله السرخسي في المبسوط ج ١ ص ٦٤ .

(٦) وفي ص « قال بلغنا » وفاعل « قال » إمامنا الأعظم أبو حنيفة ، فانه قال في =

قلت : أ رأيت إن مسح رأسه ولم يمسح أذنيه ؟ قال : يحجزه . قلت : فإن مسح أذنيه ولم يمسح رأسه ؟ قال : لا يحجزه ذلك . قلت : فقد تركت قولك ! قال : آخذ في الأذنين بالاستحسان و آخذ في الرأس بالثقة .

= كتاب الآثار : قال أبو حنيفة بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الأذنان من الرأس » و رواه أبو يوسف في آثاره ص ٧ عنه عن عبد الكريم ابن أبي المخارق عن رجل عن ابن عمر أنه قال : الأذنان من الرأس ، وفي ج ١ ص ١٨ من نصب الرأية : قال عليه الصلاة والسلام : الأذنان من الرأس . قلت : روى مس حديث أبي أمامة وعد الله بن زيد وابن عباس وأبي هريرة وأبي موسى وأنس وابن عمر وعائشة ، لحديث أبي أمامة رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه مس حديث حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة قال : توضأ النبي صلى الله عليه وسلم فغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ومسح برأسه و قال : « الأذنان من الرأس » - انتهى . و لفظ ابن ماجه : قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الأذنان من الرأس » و كان يمسح رأسه مرة و كان يمسح الماقين . و التفصيل في نصب الرأية - راحه إن شئت زيادة التفصيل .

(١) وفي ص « برأسه » .

(٢) من قوله « يحجزه » إلى « قال » ساقط من ه و هو سهو الناسخ .

(٣) وفي ه « قد » و هو ساقط من ص .

(٤) قال السرخسي : و افقه فيه أن فرض المسح بالرأس ثابت بالنص ، و كون الأذن من الرأس ثبت بخبر الواحد فلا يتأدى به ما ثبت بالنص كمن استقبل الحطيم الصلاة فلا تجزئه و إن كان الحطيم من البيت لأن فرضية استقبال الكعبة ثابت بالاص و كون الحطيم من البيت ثابت بخبر الواحد فلا يتأدى به ما ثبت بالنص - ه ما في المبسوط ج ١ ص ٦٥ .



قلت: أرأيت رجلاً توضأ وضوءه للصلاة ثم جز شعره<sup>١</sup> أو تنف إبطه أو قص أظفاره<sup>٢</sup> أو أخذ من شاربه هل يمسح شيئاً من ذلك؟ قال: لا، لأن هذا ظهور ونظافة، ولو كان هذا ينقض بعض الوضوء نقضه<sup>٣</sup> كله، هل رأيت شيئاً ينقض بعض الوضوء دون بعض؟ وهذا الذي أخذ من شاربه وقص أظفاره<sup>٤</sup> وتنف إبطه وافق السنة وازداد طهوراً فلا يجب<sup>٥</sup> عليه الوضوء فيما صنع<sup>٦</sup>.

قلت: أرأيت رجلاً توضأ ثم مس ذكره في الصلاة أو في غير الصلاة هل ينقض ذلك وضوءه وهل يجب عليه غسل يديه؟ قال: لا. قلت: أرأيت رجلاً توضأ ثم نظر إلى امرأته<sup>٧</sup> من شهوة

(١) وفي ص: جز رأسه.

(٢) وفي ص: أو قص أطايره.

(٣) وفي ص: لنقضه.

(٤) وفي ص: أطايره.

(٥) وفي ح: زاد.

(٦) وفي هـ، ص: ولا يجب.

(٧) وكان ابن جرير يقول: عليه أن يتوضأ. وكان إبراهيم رحمه الله تعالى يقول: يجب عليه إمرار الماء على ذلك الموضع. وهو فاسد لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا وضوء إلا من حدث. وفعله هذا تطهير فكيف يكون حدثاً؟ وإليه أشار على رضي الله تعالى عنه لما سئل عن هذا فقال: ما ازداد إلا طهراً ونظافة.

اهـ في المبسوط ج ١ ص ٦٥.

(٨) وفي ص: «امرأة».

ولم يمدّ هل يجب عليه الوضوء؟ قال: لا<sup>١</sup>. قلت: أرايت إن نظر<sup>٢</sup> إلى الفرج؟ قال: وإن نظر إلى الفرج<sup>٣</sup>. قلت: أرايت إن نظر إلى الفرج فأمنى أو أمدى أو أودى؟ قال: أما إذا أمنى وجب عليه الغسل، وأما إذا أمدى أو أودى فإن عليه الوضوء ولا غسل عليه.

قلت: وما المني والودي والمذي؟ قال: أما المني فهو خائر - أى به غلظ أبيض ينكسر منه الذكر، وأما المذي فهو رقيق إلى البياض ما هو<sup>٤</sup>، وأما الودي فهو رقيق يحى بعد البول<sup>٥</sup>.

قلت: أرايت رجلاً توضأ ثم قبل امرأته من شهوة أو لمسها شهوة<sup>٦</sup> أو لمس فرجها لشهوة<sup>٧</sup> هل ينقض ذلك وضوءه؟ قال: لا<sup>٨</sup>.

(١) زاد في ص، ح « ولم يود ».

(٢) من قوله « قلت: أرايت رجلاً توضأ » ساقط من هـ.

(٣) وفي ح، ص « قلت: فإن نظر ».

(٤) لقول ابن عباس رضي الله عنهما: الوضوء مما خرج، وبمجرد النظر لا يخرج منه شيء فهو والتفكر سواء - المبسوط ج ١ ص ٦٧.

(٥) من قوله « قلت: أرايت إن نظر » ساقط من ز.

(٦) وتفسير هذه المياه مروى عن عائشة رضي الله عنها بهذه الصفة - المبسوط

ج ١ ص ٦٧.

(٧) وفي ص « بشهوة ».

(٨) وهو قول علي وابن عباس رضي الله عنهما، وقال الشافعي رحمه الله: يجب الوضوء من ذلك، وهو قول عمر وابن مسعود رضي الله عنهما، وهو اختلاف معتبر في الصدر الأول حتى قيل: ينبغي لمن يؤم الناس أن يحتاط فيه. وقال =

قلت: فإن باشرها لشهوة وليس بينهما ثوب و انتشر لها؟ قال: أما هذا فينقض وضوءه و عليه أن يعيد الوضوء - وهذا قول أبي حنيفة و أبي يوسف ، و قال محمد: لا وضوء عليه حتى يخرج منه مذي أو غير ذلك .

قلت: أ رأيت الرجل يجامع أهله دون الفرج و لا ينزل و لكن يخرج منه الودي أو المذي؟ قال: عليه الوضوء و لا غسل عليه . قلت: أ رأيت إن التقى الحتانان و توارت الحشفة؟ قال: هذا يجب عليه الغسل .<sup>٢٠</sup>

= مالك رحمه الله: إن كان عن شهوة يجب و إلا فلا - من المبسوط ج ١ ص ٦٧ و التفصيل فيه من دلائل كل واحد منهم و تريحح بعضها على بعض - راجعه إن شئت .

(١) و في ج ١ ص ٦٨ من المبسوط: و سر الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله: المباشرة الفاحشة بأن يعانقها و هما متجردان و يمس ظاهر فرجه ظاهر فرجها - اهـ .  
(٢) وجه قوطها أن الغالب من حال من لمخ في المباشرة هذا المبلغ خروج المذي منه حقيقة فيجعل كالمذي بناء للحكم على الغالب دون النادر كن نام مضطجعا انتقض وضوؤه و إن تيقن بأنه لم يخرج منه شيء ، و كذلك من عدم الماء في المصر لا يجزيه التيمم بناء على الغالب أن الماء في المصر لا يعدم - من المبسوط ج ١ ص ٦٨ .

(٣) و هو قول المهاجرين عمر و علي و ابن مسعود رضي الله عنهم . فأما الأنصار كإبي سعيد و حذيفة و زيد بن ثابت رضي الله عنهم قالوا: لا يجب الاغتسال إلا بكسالة ما لم ينزل ، و به أخذ - إيمان الأعشى لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الماء من الماء» - من المبسوط ص ٦٩ . قلت: الحديث منسوخ و رجع الأنصار عن قوطهم لما علموا بنسخه .

قلت : أ رأيت رجلا احتلم ولم يزل شيئا ولم ير شيئا ؟ قال : ليس عليه غسل . قلت : فان علم أنه لم يحتلم ولكنه استيقظ فوجد على فراشه مذبا أو في ثغذه وقد رأى رؤيا أر لم ير ؟ قال : هذا يجب عليه الغسل أخذا بالثقة في ذلك . قلت : فان كان لم ير مذبا ولكنه أردى في رؤياه ؟ قال : هذا بول وليس عليه غسل - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : لا غسل عليه حتى يستيقن أنه قد احتلم <sup>٢</sup> . قلت : أ رأيت المرأة أهي في الاحتلام بهزلة الرجل ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت المرأة تصيبها الجنابة ثم تحيض قبل أن تغتسل هل عليها غسل الجنابة ؟ قال : إن شاءت اغتسلت وإن شاءت لم تغتسل حتى تطهر <sup>٣</sup> .

قلت : أ رأيت الجنب والحائض يهرقان في التوب هل يغسل ذلك اثوب أو ينضح <sup>٤</sup> بالماء ؟ قال : لا .

(١) قوله ، ولم ير شيئا « ساقط من هـ ، ز .

(٢) وفي ح ، ص « ولكنه رأى وديا » .

(٣) وفي المبسوط : ثم إن أ ، حذفت رحمه الله في هذه المسألة ومسألة المباشرة الفاحشة ومسألة إمارة المتنفحة أخذ الاحتياط - انظر ص ٦٩ .

(٤) لأن الاغتسال للطهیر حتى تتمكن به من أداء الصلاة ، وهذا لا يتحقق من الحائض قبل انقطاع الدم ، وإن شاءت اغتسلت لأن احتمال الماء يمين على درور الدم ، وكان مالك رحمه الله يقول : عليها أن تغتسل منه على أصله أن الجنب ممنوع عن قراءة القرآن والحائض لا تمتنع - اهـ ج ١ ص ٧٠ من المبسوط .

(هـ) وفي ز « ينضح » ، وهذا القول من قوله « أ رأيت » ساقط من ح ، ص .

قلت : أرأيت الحوض تقع فيه الجيفة هل يتوضأ منه أو يشرب منه ؟ قال : إن كان حوضاً صغيراً يخلص بعضه إلى بعض فلا يتوضأ منه ولا يشرب منه إلا أن يخاف الرجل ' على نفسه في العطش ' فيشرب منه ، وأما الوضوء فلا يتوضأ منه ، وإن كان الحوض كبيراً لا يخلص بعضه إلى بعض فلا بأس أن يتوضأ من ناحية أخرى ويشرب منه <sup>٢</sup> . قلت :

(١-١) وفي ح ، ص « على نفسه العطش » وهو الصواب .  
 (٢) والفصل بين الصغير والكبير يعرف بالخلوص ، فإذا كان بحال لو ألقى فيه الصبغ يظهر أثره في الجانب الآخر فهو صغير لأننا علمنا أن النجاسة تخلص إلى الجانب الآخر كما خلص اللون - هكذا حكى عن الشيخ الإمام أبي حفص الكبير رحمه الله تعالى ، والمذهب الظاهر في تفسير الخلوص أنه إذا كان بحال لو حرك جانب منه يتحرك الجانب الآخر فهو صغير ، وإن كان لا يتحرك الجانب الآخر فهو كبير ، وصفة التحريك المروى فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اعتبر تحريك الوضوء ، وأبو يوسف اعتبر تحريك المغمس ، فرواية أبي حنيفة أوسع ، ثم قال بعض مشايخنا في الحوض الكبير أنه لا ينجس بوقوع النجاسة فيه لأنه كائناً بالحرى ، والأصح أن الموضع الذي وقع فيه النجاسة ينجس ، وإليه أشار في الكتاب وقال « لا بأس بأن يتوضأ من ناحية أخرى » ومعناه أنه يترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير ثم يتوضأ لأن النجاسة لا تخلص إلى ما وراء ذلك - هو مفسر في الإملاء عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله ، وعلى هذا قالوا : من استنجى في موضع من الحوض لا يجزيه أن يتوضأ من ذلك الموضع قبل تحريك الماء . وأما التقدير بالمساحة فقد قال أبو عصمة : كان محمد رحمه الله يقدر في ذلك عشرة في عشرة ، ثم رجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله وقال : لا أقدر فيه شيئاً . والمشهور عن محمد رحمه الله أنه لما سئل عن هذا فقال : إن كان مثل مسجدى هذا فهو كبير ، فلما قام مسحوا مسجده =

وكذلك لو بال فيه إنسان أو اغتسل فيه جنب أو ألقى فيه عذرة؟ قال: نعم . قلت: أ رأيت الحوض الذى يخاف أن يكون فيه قدر ولا يستيقن ذلك هل يشرب منه ويتوضأ منه قبل أن يسأل عنه؟ قال: نعم ، يشرب منه ويتوضأ منه ، وليس عليه أن يسأل عنه ولا يدع الشرب منه ولا الوضوء حتى يستيقن أنه قدر . قلت: أ رأيت الماء يكون فى الطريق فى حوض وقد أتن وليس فيه جيفة هل يتوضأ منه ويشرب منه؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت جنبا وقع فى نهر فانغمس فيه انغماسة واحدة وتمضمض

= نرى أنه كان ثمانيا فى ثمان ، وروى أنه كان اثنا عشر فى اثنى عشر ، فكان من روى ثمانيا فى ثمان مسح السجد من داخل ، ومن روى اثنى عشر مسح من خارج . ولا عبرة بعمق الماء حتى لو: إذا كان بحيث لا يتحسر بالاغتراف فهذا القدر يكفى - اهـ ج ١ ص ٧١ من المبسوط .

(١) لأن الأصل فى ماء الطهارة ، فليحتمل به حتى يتبين له غيره ، وخوفه بناء على الظن ، والظن لا يغنى من الحق شيئا ، وليس عليه أن يسأل عنه لأن السؤال للحجة عند عدم الدليل ، وأصل الطهارة دليل مطابق له الاستعمال فلا حاجة إلى السؤال ؛ ألا ترى أن ابن عمر رضى الله عنهما أكر على عمرو بن العاص سؤاله بقوله « يا صاحب الحوض لا تخبرنا » وكذلك ، إن اتن من غير أن يكون فيه جيفة - انسخ من المبسوط ج ١ ص ٧١ . قلت: أما قوله « ابن عمر » فالصواب « عمر » فعلم من تصحيفات المصنف .

(٢) لما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم ألقى على بئر رومة فوجد ماءها منتننا فأخذ به فبغى ثم جء فى البئر فماد الماء طيبا ، ولأن تغير اللون قد يكون بوقوع الطهر كالأوراق وغيره ، وتغير الرائحة يكون بطول المكث كما قيل: الماء إذا سكن =

و استنشق وأتى الفرج وغسل كل شيء منه مرة واحدة؟ قال: يحزبه.  
قلت: أرايت رجلا توضأ فغسل رأسه فأصاب رأسه  
ماء المطر فأصاب من ذلك مقدار ثلاث أصابع فمسحه به؟ قال:  
يحزبه من مسح الرأس.

قلت: أرايت جذبا قام في المطر الشديد متجردا فاغتسل بما أصابه  
من المطر وتمضمض واستنشق وغسل فرجه؟ قال: يحزبه غسله.  
قلت: أرايت جنبا وقع في بئر فاغتسل فيها؟ قال: قد أفند  
ماء البئر ولا يحزبه غسله. قلت: لم؟ قال: لأنه حين وقع في البئر  
فقد أفند الماء كله. وإنما اغتسل بماء قدر فلا يحزبه.

قلت: أرايت الرجل يسئل عن الوضوء فتوضأ وضوءه للصلاة  
يريد بذلك تعليم الرجل الذي سأله هل يحزبه وضوءه  
منه تحرك ثوبه وإذا طال مكثه طهر خبثه. فلا يزول الطهارة بهذا المحتمل،  
فلهذا لا ندع التوضؤ به - ٨٤ ج ١ ص ٧٢ من المبسوط.  
(١-١) وألفظ «منه مرة» سقط من هـ.

(٢) لأن الغسل إسالة الماء على بدن الجنب، والصب والدلك ليس بشرط لصحة  
الغسل، فإذا انغمس كأنه أحال عليه الماء لأنه إذا خرج من الماء يسيل منه  
الماء حقيقة.

(٣) هذا إذا لم تكن الثمر عشرة في عشرة بل أقل منها، فإذا كانت عشرة في عشرة  
لا يفسد الماء ويحزبه غسله.

(٤) وفي هـ «ولا» وليس بشيء بل هو تصحيف.

(٥) ألفظ «الرجل» سقط من ص، ح.

(٦) وفي ح «يأله».

للصلاة<sup>١</sup> ولم ينو به الوضوء حين توضأ؟ قال: نعم. قلت: لم ولم يرد به الصلاة وإنما أراد<sup>٢</sup> أن يعلم الرجل الذي سأله عنه؟ قال: إذا توضأ وأراد<sup>٣</sup> به الصلاة أو لم يرد به فإنه يجزيه من وضوئه؛ ألا ترى أن جنبا لو اغتسل وهو ناس للجنابة لا يريد بذلك غسل الجنابة أن ذلك يجزيه من غسل الجنابة؟ فكذلك هذا الذي توضأ، ولا أبالي نوى به هـ الغسل أو لم ينو.

قلت: أرايت الرجل يتوضأ ثم يمسح الوجه بالمنديل؟ قال: لا بأس بذلك. قلت: لم؟ قال: أرايت لو اغتسل في ليلة باردة أكان يقوم عربانا حتى يحفف؟ قلت: لا، قال: فلا بأس بأن يمسح بالمنديل ويتمسح<sup>٤</sup> في ثوب من الجنابة والوضوء.

قلت: أرايت الجنب أن تكره له أن يام أو يعاود أهله قبل أن يتوضأ؟ قال: لا بأس بذلك إن شاء توضأ وإن شاء لم يتوضأ. وقد

(١) من قوله «يريد» سقط من ز، وفي ح، ص «هل يجزيه ذلك من وضوء الصلاة» قلت: وهذا هو الأجود مما في ع، هـ.

(٢) وفي ص، ح «وهو لم».

(٣) وفي ص، هـ «لما أراد» وزيادة الواو في الأصل وكذا في ز، والأصوب حذفه.

(٤) كذا في أكثر الأصول، وفي ص «أراد» بحذف الواو وهو الأصوب.

(هـ-هـ) قوله «قال: أرايت» الخ «قول النخعي احتج به على السائل كما هو في كتاب الآثار.

(٦) وفي هـ «يمسح».



بلغنا أن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصيب من أهله وينام ولم يصب ماء ثم يقوم فان شاء أعاد وإن شاء اغتسل<sup>١</sup> ». قلت: فان أراد أن يأكل كيف يصنع؟ قال: يغسل يديه و يتمضمض ثم يأكل . قلت: فان كانت يدها نظيفتين فأكل ولم يغسلها؟  
 ٥ قال: لا يضره ذلك ، ولكن الأحب إلى<sup>٢</sup> أن يغسلها و يتمضمض .  
 قلت: ولم لا يتوضأ وضوءه للصلاة؟ قال: هذا ليس بشيء<sup>٣</sup> . قلت:  
 أرايت الحائض أتوضأ وضوءها للصلاة كله إذا أرادت أن تأكل؟  
 قال: لا . قلت<sup>٤</sup>: فالمرأة مثل الرجل أو أشد حالا؟ قال: ليس على واحد منهما أن يتوضأ ولكنه<sup>٥</sup> يغسل يديه و يتمضمض إن شاء<sup>٦</sup> .

(١) أسنده الإمام محمد في آثاره فرواه عن أبي حليفة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة .

(٢) كذا في الأصل ، وفي هـ ، ح ، ز « أحب إلى » وفي ص « أحب في ذلك » .  
 قلت: لعله كان « أحب ذلك إلى » بحرفه الناسخ بفعل « إلى » « في » و قدم « في » على « ذلك » أو هو « أحب إلى في ذلك » فسقط منه « إلى » والله أعلم .

(٣) قوله « قال: هذا ليس بشيء » ساقط من ح ، ص .

(٤) كذا في هـ ، ح ، وفي ز ، ص ، ع « قال » .

(٥) كذا في الأصل و كذا في ص ، وفي هـ ، ز ، ح « ولكن » .

(٦) وفي ح ، ص « قلت: ولم لا يتوضأ وضوءه للصلاة؟ قال: أرايت الحائض أتوضأ وضوءها للصلاة كلها أرادت أن تأكل؟ قلت: لا ، قال: فالمرأة مثل الرجل أو أشد حالا ، فليس على كل واحد ، نهيا أن يتوضأ ولكنه يغسل يديه و يتمضمض إن شاء » . قلت: وهذا التعبير في هذه المسألة أحسن مما في الأصول:  
 ع ، ر ، هـ ههما .

قلت : أ رأيت الرجل تنكسر<sup>١</sup> يده فتكون عليها الجبائر فيتوضأ للصلاة أ يجزيه أن يمسح على الجبائر ؟ قال : نعم . قلت : و كذلك لو كان به قرحة أو جرح فمسح فوق القرحة التي على الجرح ؟ قال : نعم ، يجزيه ذلك ، وذلك إذا كان الجرح في موضع الوضوء ، فإن لم يكن في موضع الوضوء فليس عليه أن يمسح عليه . قلت : أ رأيت إن كانت به جراحة وهو يخاف على نفسه أن يمسح عليها ؟ قال : إذا خاف على نفسه أن يمسح عليها فلم يمسح عليها أجزاه .

قلت : أ رأيت إن كانت الجراحة في جانب رأسه وهو يقدر على أن يمسح بقية رأسه ولا يضره ؟ قال : فليمسح ما بقي من رأسه<sup>٢</sup> . قلت : فإن لم يفعل وصلى هكذا أيا ما من غير أن يمسح على بقية رأسه ؟ قال : عليه أن يمسح على بقية رأسه ويعيد الصلوات كلها .

قلت : أ رأيت إن أحبب فاغتسل فمسح بالماء على الجبائر التي على يديه أ لم يمسح لأنه يخاف على نفسه أن يمسح ؟ قال : يجزيه ، وقال أبو يوسف ومحمد : إن ترك لمسح على الجبائر ولا يضره ذلك لم يجزه<sup>٣</sup> ، فإن صلى (١) وفي « تنكير » .

(٢) قال السرخسي : والعراقيون يقولون في مثل هذا « إن ذهب غير نعيم في الرباط » - اهـ .

(٣) ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وفي غير رواية الأصول : عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجزيه ، وقيل : هو قوله الأول ثم رجع عنه إلى قولهما - اهـ من المبسوط ج ١ ص ٧٤ .

هكذا أياما أعاد ما كان صلى حتى يمسح عليها ، فان مسح عليها ودخل في الصلاة ثم سقطت الجبائر عنه من غير برء مضى في صلاته ؛ ولا يشبه هذا المسح على الخفين .

قلت : أ رأيت الرجل ينكسر ظفره فيجعل عليه الدواء أو العلك فيتوضأ وقد أمر أن لا ينزعه عنه ؟ قال : يحزبه . قلت : وإن لم يخلص الماء إليه ؟ قال : وإن لم يخلص الماء إليه .

قلت : أ رأيت رجلا توضأ ثم تقياً متعمداً أو غير متعمد أو قلس ؟ قال : إذا كان ذلك ملء فيه أو أكثر من ذلك أعاد الوضوء ، وإن كان القلنس أقل من ملء فيه لم يعد الوضوء .

(١-١) قوله «عنه من غير برء» ريد من ح ، ص .

(٢) وفي ه «يمضي» .

(٣) قال السرخسي : فأما إذا سقط من غير برء فالمسح على الجبائر كالغسل لما تحته ، دامت العلة باقية ولهذا لا يتوقت بخلاف المسح بالخف - اهـ . قلت : يعني إذا خرج الخف من رجله فسد صلاته لأن ما تحت الخف بعد سقوطه يجب غسله ولا يجوز المسح عليه فافترق الخف والجبيرة .

(٤) والقلنس مصدر قلنس : إذا قاء ملء الفم ، ومنه القلنس : حدث ؛ وأما القلنس محركا فاسم ما يخرج - اهـ من المغرب ج ١ ص ١٣٢ .

(٥) وحدث ملء الفم أن يعمه أو يمنعه من الكلام وقيل : أن يزيد على نصف الفم ، وعلى هذا حكاية عابد ببلخ يقال له على بن يونس أن افنته سألته فقالت : إن خرج من حلقى شيء ؟ فقال لها : إذا وجدت طعمه في حلقك فأعيدى الوضوء ، ثم قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال : يا على ! حق يملاً الفم ، قال : بلعلت على نفسي أنت لا أفنى بعد هذا أبداً - اهـ من المبسوط ج ١ ص ٧٥ .

قلت : أ رأيت أن تقيأ ملء فيه بلغمًا ؟ قال : لا يعيد الوضوء .  
قلت : و كذلك البزاق ؟ قال : نعم - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ،  
وقال أبو يوسف : البلغم كغيره من الطعام والشراب ، إذا كان ملء فيه  
أعاد الوضوء . قلت : فإن تقيأ ملء فيه مرة ؟ قال : عليه أن يعيد الوضوء .

قلت : أ رأيت رجلاً به دمل أو قرحة فخرج منه دم أو قيح أو صديد ه  
فسال عن رأس الجرح ؟ قال : عليه أن يعيد الوضوء . قلت : فإن كان  
قليلاً لم يسل عن رأس الجرح ؟ قال : فلا وضوء عليه .

قلت : أ رأيت رجلاً بزق فرأى في بزاقه الصفرة هل ينقض  
ذلك وضوءه ؟ قال : لا . قلت : فإن كان الدم هو الغالب ؟ قال :  
هذا ينقض وضوءه . قلت : فإن كان الدم والبزاق سواء لا يغلب أحدهما ١٠  
صاحبه ؟ قال : أحب إلى أن يعيد الوضوء : ويأخذ في ذلك بالثقة .  
قلت : ٣ أ رأيت الرعاف ٢ والريح والضحك في الصلاة هل ينقض  
الوضوء ؟ قال : نعم .

قال : أ رأيت النوم هل ينقض الوضوء ؟ قال : إذا كان قائماً

(١) المرة خلط من أخلاط ابدن وهو الأصفر أو السوداء .  
(٢) و علامة كون الدم غلباً أو مساوياً أن يكون البزاق أحمر ، و علامة كونه  
مغلوباً أن يكون أصفر - اهـ بخر عن المحيط . كذا في ج ١ ص ١٤٤ من رد المحتار  
وفي نواقص نور الإيضاح : و يعلم باللون فالأصفر مغلوب ، وقيل : الحمرة  
مساو و شمديدها غالب - اهـ .

(٣-٢) وفي ح « أ رأيت زجلاً به الرعاف » .

أو راعها أو ساجدا أو قاعدا ' فلا ينقض وضوءه ' .<sup>١</sup> وأما إذا نام مضطجعا أو متكئا فإن ذلك ينقض الوضوء .<sup>٢</sup> قال أبو يوسف : إن نام متعمدا في السجود فسدت صلاته . وإن غلبه النوم في السجود لم يضره<sup>٣</sup> . قلت : إن نام على إحدى أليتيه أو إحدى رجليه متوركا ؟ قال : هذا ينقض وضوءه .

قلت : أرأيت رجلا به جرح وكزه<sup>٤</sup> فخرج منه دم قليل فمسحه ثم خرج منه أيضا فمسحه و ذلك كله قبل أن يسيل ؟ قال : إن كان الدم لو ترك ما مسح منه سال<sup>٥</sup> أعاد الوضوء ، وإن كان لو ترك لم يسيل لم ينقض وضوءه .

قلت : أرأيت الكلام الماحش هل ينقض الوضوء ؟ قال : لا . قلت : أرأيت الطعام هل ينقض شيء منه الوضوء مثل لحوم الإبل أو البقر<sup>٦</sup> أو الغنم أو اللبن<sup>٧</sup> أو غير ذلك مما مسته النار ؟ قال : ليس شيء من الطعام ينقض الوضوء ؛ إما الوضوء ينقض مما يخرج وليس مما يدخل ؛  
-----  
(١-١) وفي ص « فلا ينقض ذلك الوضوء » .

(٢) والواو من « وقال » ساقط من ع ، ه ، وإنما زدناه من ز .  
(٣) من قوله « وقال أبو يوسف » إلى قوله « لم يضره » ساقط من ص ، ح .  
(٤) وكزه : ضربه - دفعه وضربه بجمع الكف . وسقط نقطة الزاى من ز بقلم الناسخ ، واللفظ ساقط من ص ، ه ؛ والمراد منه عصر الجرح والقرحة .  
(٥) وفي ح ، ص « اسأل » .

(٦) كداهى ه ، ز ، ح ، ص ؛ وكان في الأصل العاطفى « البقر والإبل » .  
(٧) وفي ص ، ح « أو الطير » مكان « اللبن » .

ولم تزد<sup>١</sup> النار إلا طيباً ، ولو كان هذا ينقض الوضوء لكان من توضأ بماء سخن نقض وضوءه ، ولكان من أدهن بدهن قد<sup>٢</sup> مسته النار أعاد الوضوء ، فليس شيء من هذا ينقض وضوءه .

قلت : أ رأيت رجلاً تبسم في صلاته ولم يقهقه هل ينقض ذلك الوضوء ؟ قال : لا . قالت : فإن قهقهه ؟ قال : هذا ينقض الوضوء و عابه ه أن يستقبل الوضوء و الصلاة . قلت : لم ؟ قال : اللانز الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه و سلم<sup>٣</sup> .

قلت : أ رأيت رجلاً توضأ فمسح نصف رأسه أو ثلثه أو أقل من ذلك ؟ قال : يحزبه .

قالت : أ رأيت رجلاً توضأ رءاً يغخل لحيته بالماء ؟ قال : يحزبه . ١٠

(١) الضمير ساقط من ه ، و الصواب إثباته كما هو في بقية النسخ .

(٢) لفظ « قد » ساقط من ه .

(٣) و لأثر هذا رواه المؤلف في كتب الآثار عن أبي حنيفة عن منصور بن راذن عن الحسن المصري عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال بينما هو في الصلاة إذ أقبل رجل عسى من قبل القبلة يريد الصلاة و القوم في صلاة الفجر فوقع في زبية فاستضحج القوم حتى قهقه ه ، فرغ رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : من كان قهقهه مسك عليه الوضوء و الصلاة و رواه أبو يوسف في آثاره عن أبي حنيفة عن منصور عن الحسن عن معمر عن النبي صلى الله عليه و سلم موصولاً . و رواه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يقهقه في الصلاة قال : يعيد الوضوء و الصلاة و يستغفر ربه فإنه أشد الحداث ه .

(٤) لفظ « رجلاً » ساقط من ه .

قلت: أ رأيت الرجل إذا توضأ أ ينبغي له أن يخلل أصابع يديه ورجليه بالماء؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأن هذا من مواضع الوضوء فلا بد له من أن يصيبه الماء. قلت: فاللحية؟ قال: اللحية إنما مواضع الوضوء ما ظهر منها، فإذا امر كفيه عليها أجزأه.

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ثم ذبح شاة هل ينقض ذلك وضوءه؟ قال: لا.

قلت: فإن أصاب يده بول أو دم أو عذرة أو خمر هل ينقض ذلك وضوءه؟ قال: لا، ولكن يغسل ذلك المكان الذي أصابه. قلت: فإن صلى به ولم يغسله؟ قال: إن كان أكثر من قدر الدرهم غسله وأعاد الصلاة. وإن كان قدر الدرهم أو أقل من قدر الدرهم لم يعد الصلاة.

(١) لفظ «اللحية» ساقط من هـ.

(٢) وفي هذا إشارة إلى أنه يلزمه إمرار الماء على ظاهر لحيته - قاله المرخسي.

(٣) قال المرخسي في بسوطه: فأما تحليل اللحية فقد ذكر محمد رحمه الله في شرح الآثار (كذا) أنه بالخيار إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل فلم يعد من سنن الوضوء كما أشار إليه أبو حنيفة رحمه الله تعالى لأنه باطن لا يبدو للناظر. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: التحليل ستة لحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنها أنه كان يخلل لحيته إذا توضأ وقال أنس رضي الله تعالى عنه: رأيت أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم في لحيته كأنها أستان المشط وقال «نزل جبريل صلوات الله عليه فأمرني أن أخلل لحيتي إذا توضأت» - اهـ ج ١ ص ٨٠. قلت: وعليه عمل الأحناف شرقاً وغرباً وعدوه في متونهم من سنن الوضوء - فذهب.

(٤) قوله «قدر الدرهم أو» ساقط من الأصل وكذا من هـ، وإنما زيد =

ولكن أفضل ذلك أن يغسله . قلت : وكذلك لو أصاب يده التيمم ؟  
قال : نعم . قلت : وكذلك الروث و خرو الدجاج ؟ قال : نعم . قلت :  
فإن أصابه خرو طائر يؤكل لحمه مثل الحمام و العصفور ؟ قال : ليس عليه  
في هذا إعادة .

قلت : أ رأيت المني يسكون في الثوب فيجف فيحكك الرجل ؟ ه  
قال : يعزبه ذلك ؛ بلغنا عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت نفرکه من  
توب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

من ز ، ح ؛ ولا بد منه لأن قدر الدرهم عفو أيضا .

(١) وفي ح ، ص « فيحكه » . قلت : الحك و الحت بمعنى ، و الحت أقرب إلى  
المصواب لأنه من ألفاظ الحديث و في المغرب ج ١ ص ١٠٦ : في الحديث  
« حثيه و اقرصيه » الحت : القشر باليد أو العود . و القرص : الأخذ بأطراف  
الأصابع . و في المغرب ج ١ ص ١٣٣ : الحك : القشر - اه .

(٢) وصل هذا البلاغ أبو محمد الحارثي و القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي مروياه  
من طريق عبد الله بن بزيع عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن همام بن الحارث  
عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنت أفركه من توب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم . و أخرجه الحارثي من طريق أبي سعد أصح في أيضا عن الإمام بسنده  
المذكور مفصلا . و أخرجه الحسن بن زياد في مسنده و ابن خمر و من طريقه  
عنه نحو ما رواه عبد الله بن بزيع - راجع ص ٢٧ من جامع المسانيد فلعل الإمام  
محمد أيضا رواه في نسخته أوفى آثاره عن الإمام كما رواه عبد الله و أبو سعد  
و الحسن عنه ، و سقط من كتاب الآثار - و الله أعلم . و الحديث هذا معروف  
رواه مسلم في صحيحه من طريق أبي معشر عن إبراهيم عن عاقمة و الأسود أن  
رجلا نزل بعائشة فأصبح يغسل توبه فقالت عائشة : إنما كان يحنيك إن رأيت =



قلت: فإن أصاب الثوب دم أو عذرة فحكها؟ قال: لا يحزبه ذلك .  
 قلت: من أين اختلفا؟ قال: هما في القياس سواء غير أنه جاء في المني أثر  
 فأخذنا به . قلت: وكذلك روث الحمار أو البغل هو مثل العذرة؟ قال: نعم .  
 قلت: أ رأيت الدم أو العذرة أو الروث إذا أصاب النعل أو الخف  
 فيجف؟ فمسحه الرجل بالأرض هل يحزبه ذلك و يصلى في نعله أو خفيه؟  
 قال: نعم . قلت: من أين احتاتف النعل و الثوب؟ قال: لأن النعل جلد  
 فاذا مسحه بالأرض ذهب القذر منه ، و الثوب ليس هكذا لأن الثوب  
 ينشفه فيبقى فيه ، و قال محمد في الدم و العذرة: إذا أصاب الخف و النعل  
 لا يحزبه أن يمسحه من الخف و النعل حتى يغسله من موضعه و إن  
 كان يابساً . قال أبو يوسف و محمد: إذا أصاب الخف أو النعل  
 أو الثوب الروث فصلى فيه و هو رطب و هو أكثر من قدر الدرهم إن  
 صلاته تامة ، و إن كان كثيراً فاحشاً فصلى فيه أعاد الصلاة .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ وضوءه<sup>٢</sup> للصلاة ثم غصص<sup>٣</sup> مبتاً  
 = أن تغسل مكانه ، فإن لم تره نضحت حوله ، لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فركاً فيصل فيسه . قال : و حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال  
 «أبى عن الأعمر عن إبراهيم عن الأسود و هم عن عائشة في المني قالت : كنت  
 أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم - اهـ ج ١ ص ١٤٠ .

(١) وفي ص «لحنها» ، وفي ح «فتحاها» .

(٢) وفي ح «بغف» .

(٣) وفي ه «وضوء» و الصواب «وضوء» كما في نقيّة النسخ .

(٤) كذا في أكثر الأصول ، وفي ص ، ح «غصص» .

أو غسله هل يجب عليه الغسل أو ينقض وضوؤه؟ قال: لا، إلا أن يصيب يده أو سائر جسده شيء فيغسله. قلت: لم لا يجب عليه الوضوء وقد مس ميتاً؟ قال: لأن مس الميت ليس يحدث يوجب عليه الوضوء؛ ألا ترى لو أن رجلاً توضأ ثم مس كلباً أو خنزيراً أو جيفة لم ينقض وضوؤه وهذا نجس؛ فالمسلم الميت أطهر وأنظف من هذا. ٥

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ثم احتجم؟ قال: قد نقض ذلك وضوؤه. قلت: فهل يجب عليه الغسل؟ قال: لا، ولكن يجب عليه أن يغسل موضع المحجمة. قلت: فإن توضأ ولم يغسل موضع المحجمة وصلى فيه أياماً؟ قال: إن كان موضع المحجمة قدر الدرهم أو أقل من قدر الدرهم فإن صلاته تامة إلا أنه قد أساء، وإن كان موضع المحجمة ١٠ أكثر من قدر الدرهم غسله وأعاد ما صلى. قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ثم خرج من ذكره بول هل يجب عليه الوضوء؟ قال: نعم. قلت: فإن قلس أقل من ملء فيه؟ قال: لا يجب عليه في ذلك الوضوء. قلت: من أين اختلف القلس والبول؟ قال: ليس الفم والذكر والدبر سواء؛ ألا ترى أنه لو خرج من دبره ريح أعاد الوضوء، ولو تبحشاً لم يكن عليه ١٥ الوضوء. قلت: فإن خرج من جرحه دم ولم يسلم؟ قال: لا ينقض ذلك (١) كذا في ه وهو الصواب، وفي بقية الأصول «ينقض».

(٢) قوله «قدر الدرهم أو» ساقط من ه، ص؛ والصواب إثباته كما هو في بقية الأصول.

وضوءه . قلت : لِمَ لا ينقض وضوءه كما أنه لو خرج من ذكره بول نقض<sup>١</sup> وضوءه ؟ قال : لأن ما خرج من الذكر حدث ، وما خرج من الجرح - ليس بحدث إلا أن يسيل .

قلت : أ رأيت رجلاً توضأ ثم خرج من دبره دابة ؟ قال : هذا ه قد نقض وضوءه ، وعليه أن يعيد الوضوء و الصلوات .

قلت : أ رأيت رجلاً توضأ ثم سقط من جرحه لحم<sup>٢</sup> أو دابة خرجت من جرحه هل ينقض ذلك وضوءه ؟ قال : لا .

قلت : أ رأيت رجلاً توضأ ثم قشر من جرحه<sup>٣</sup> الجلد<sup>٤</sup> هل ينقض ذلك وضوءه ؟ قال : لا . قلت : فإن كان فيه ماء فسال ؟ قال<sup>٥</sup> : هذا ١٠ ينقض الوضوء . قلت : فما فرق<sup>٦</sup> بين الدابة إذا خرجت من الدبر وإذا خرجت من الجرح ؟ قال : لأنها إذا خرجت من الدبر فهو حدث ، وإذا خرجت من الجرح فليس بحدث .

قلت : أ رأيت رجلاً توضأ ثم رعف وهو قليل لا يسيل ؟ قال : لا ينقض وضوءه . قلت من أين اختلف الدم إذا خرج من الأنف

(١) وفي ه « ينقض » وهو ساقط من ص .

(٢) وفي ص « اللحم » .

(٣) وفي ه « جلده » مكان « جرحه » .

(٤) وفي ص « الجلدة » .

(٥) لعظ « قال » ساقط من الأصل وهو من سهو الناسخ ولا بدّهما من ذكر لعظ « قال » كما في بقية الأصول .

(٦) كذا في أكثر الأصول ، وفي ح ، ص « الفرق » .

والدابة إذا خرجت من الدبر؟ قال: لأن الدابة إذا خرجت من الدبر فهو حدث، وإذا خرج الدم من الأنف ولم يسلم لم يكن ذلك بحدث، ولو كان هذا حدثاً لكان إذا خرج منه المخاط أو البزاق أعاد الوضوء فليس هذا بشيء ولا وضوء عليه، وقال محمد في النوادر: إذا نزل الدم في قبة الأنف انتقض وضوؤه، وإذا وقع البول في قبة الذكر لم ينتقض وضوؤه، قال محمد فيمن قام دماً: لم ينتقض حتى يملأ الفم، لأن الجرح إذا كان في الجوف فليس بجرح، إنما هذا قيء وليس بدم.

قلت: أ رأيت رجلاً نوضاً ثم تقياً فخرج منه دم لم يخالطه شيء؟ قال: هذا ينتقض وضوؤه. قلت: وكذلك لو قام مرة لم يخالطها شيء؟ قال: وكذلك لو قام مرة لم يخالطها شيء. قلت: فإن قام ببلغاً لا يخالطه شيء؟ قال: هذا بزاق ولا ينتقض هذا وضوءه في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: أما أنا فأرى اليمرة والبلغم والقيء سواء وهذا ينتقض الوضوء.

(١-١) من قوله «وقال محمد» ساقط من ص، ح؛ موجود في بقية الأصول وهو الصواب، وإنما يزيد بعض رواة الكتاب فيه مثل هذه المسائل ولا تخلو من الفائدة فأبقيناه كما هو في أكثر الأصول.

(٢-٢) من قوله «قال» ساقط من هـ.

(٣) كذا في ح، ص؛ وقوله «لا يخالطه شيء» ساقط من بقية الأصول.

(٤-٤) وفي ز، ح، هـ «البلغم والمرة».

قلت: أ رأيت رجلاً به جرح سائل لا ينقطع كيف يتوضأ ويصلي؟  
 قال: يتوضأ لوقت كل صلاة ويصلي. قلت: فإن صلى الظهر هل يصلي ما بينه وبين العصر من التطوع أو فريضة قد نسيها أو صلاة قد جعلها لله على نفسه؟ قال: نعم، يصلي ما بينه وبين العصر ما شاء ما لم يحدث.  
 ٥ قلت: وتأمره أن يشد الجرح ويربطه؟ قال: نعم. قلت: فإن شده وربطه ثم سال الدم حتى نفذ الرباط؟ قال: لا ينقض ذلك وضوءه حتى يجيء وقت صلاة أخرى. قلت: فإن كان أصاب ثوبه من ذلك الدم؟ قال: يغسله ويصلي فيه. قلت: فإن لم يغسله وصلى فيه؟ قال: إن كان أكثر من قدر الدرهم غسله وأعاد الصلاة، وإن كان أقل ١٠ من قدر الدرهم لم بعد الصلاة، ولكن أفضل ذلك أن يغسل ذلك الدم من ثوبه. قلت: أ رأيت إن توضأ وربطه وشده ثم سال الدم وسال من مكان آخر؟ قال: هذا ينقض وضوءه ولا ينقضه ذلك الجرح. قلت: لم جعلت عليه إذا توضأ أن يصلي ما بينه وبين وقت صلاة أخرى بذلك الوضوء؟ قال: هذا عندي بمنزلة المستحاضة، وقد جاء في المستحاضة ١٥ أُر أنها تتوضأ لوقت كل صلاة.

(١) وفي «له» مكان «له».

(٢) لفظ «كان» ساقط من «ص».

(٣) لفظ «عندي» ساقط من «ه».

(٤) قال ابن الهيثم في فتح القدير: وفي شرح مختصر الطحاوي: روى أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة =

قلت: أ رأيت رجلاً يتوضأ ثم صلى على عذرة يابسة أو دم يابس  
 ' أو مشى في موضع به دم ' هل ينقض ذلك وضوءه ؟ قال: لا . قلت:  
 فإن قام عليه هل يجب عليه أن يغسل رجله أو يعيد الوضوء والصلاة ؟  
 قال: لا .

قلت: أ رأيت إن توضأ ثم خاض ماء المطر إلى المسجد أو داس ه  
 الطين إلى ' المسجد هل ينقض ذلك وضوءه أو يجب عليه غسل رجله  
 أو خفيه ؟ قال: لا ، ولكن يمسح ما كان على قدميه أو خفيه بالأرض  
 ويصلي ، ولا يجب عليه غسله حتى يستيقن أن الطين قذر ، وقال  
 أبو حنيفة في الإملاء: أكره أن يمسح ذلك بحائط المسجد من داخل  
 أو بأسطوانة من أساطينه .  
 ١٠

= بنت أبي حبيش: و توضئى لوقت كل صلاة - اه ج ١ ص ١٢٥ .

(١-١) وفي ص ، ح « أو مشاة فيها دم » مكان « أو مشى في موضع به دم » ،  
 وفي « فيه » مكان « به » .

(٢) وفي « الوضوء » .

(٣) لفظ « إلى » ساقط من ه .

(٤-٤) من قوله « وقال أبو حنيفة » ساقط من ص ، ح ؛ موجود في بقية الأصول ،

وكذا هو موجود في المختصر . قال السرخسي: و روى أن أبا حنيفة رحمه الله

رأى رجلاً يمسح خفيه بأسطوانة المسجد فقال له: لو مسحته بلمحيتك كان خيراً

لك . إلا أن يكون موضعاً معداً لذلك في المسجد فينثذ لا بأس به لأن ذلك

الموضع لا يصلى فيه عادة - اه ج ١ ص ٨٥ . قلت: ولعل المراد من الإملاء أمالى

الإمام أبي يوسف أو أمالى الإمام محمد وهي « الكيسانيات » فاذن تكون هذه =

قلت: أ رأيت رجلاً مَرَّ بكنيف فسال عليه من ذلك الكنيف  
أكثر من قدر الدرهم وهو لا يعلم ما هو؟ قال: إن غسله لحسن،  
وإن لم يغسله حتى يعلم ما هو أجزاء ذلك. قلت: فإن كان أكثر ظنه  
أنه قدر؟ قال: يغسله<sup>١</sup>. قلت: أ رأيت إن لم يسلم ولكن هبت عليه  
ريح فانتضح عليه منه شيء<sup>٢</sup> يسير كرؤس الإبر أو أصغر من ذلك؟ قال:  
هذا لبس بشيء<sup>٣</sup>. قلت: فإن استيقن أنه بول أو قدر؟ قال: وإن  
استيقن فلا<sup>٤</sup> يجب عليه غسله؛ ألا ترى أن الرجل يدخل المخرج فيقع  
الذباب على العذرة والبول ثم يقعن عليه وعلى ثيابه فليس يجب عليه  
في هذا غسل<sup>٥</sup>. قلت: فإن انتضح عليه شيء كثير وهو يستيقن أنه  
١٠ بول؟ قال: يغسله.

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ثم شك في بعض وضوئه وذلك أول  
ما شك؟ قال: عليه أن يغسل ذلك الموضع الذي شك فيه. قلت:  
= زيادة من رواية الكتب - والله أعلم.

(١) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك.

(٢) لفظ «شيء» ساقط من هـ.

(٣) لأن فيه بلوى، فإن من بال في يوم ريح لا بد أن يصيبه ذلك خصوصاً في  
الصحارى، وقد بينا أن ما لا استطاع الامتناع عنه يكون عفواً - انتهى ما قاله  
السرحدى في مبسوطه ج ١ ص ٨٦.

(٤) وفي «ولا».

(٥) راجع التعليق رقم ١ ص ٣٦ من هذا الجزء.

فإن كان يلقي ذلك كثيراً يعرض له الشيطان بذلك في صلاته أو بعد فراغه منها حتى يكثر ذلك عليه؟ قال: لا يلتفت إلى شيء من هذا ويمضي في صلاته ولا يعيد شيئاً من ذلك .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ و فرغ من وضوئه فظن أنه قد أحدث ولم يستيقن؟ قال: هو على وضوئه ولا يعيد . قلت: فإن كان في الصلاة هـ فظن أنه قد أحدث؟ قال: يمضي في صلاته . قلت: وكذلك لو كان فرغ من صلاته؟ قال: نعم، ليس يجب عليه أن يعيد الوضوء حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً أو يستيقن بحديث .

قلت: أ رأيت الرجل<sup>١</sup> توضأ ثم وجد - أي البلل سائلاً من ذكره؟ قال: عليه أن يعيد الوضوء . قلت: فإن كان الشيطان يربه ذلك كثيراً<sup>٢</sup> . ولا يعلم ذلك يقيناً أنه بول أو ماء؟ قال: يمضي في صلاته ولا ينظر في شيء من ذلك حتى يستيقن أنه بول<sup>٣</sup> . قلت: أفترى له أن يضح

(١) لفظ «الوضوء» ساقط من الأصل وكذا من هـ، وإنما زيد من ر، ح، ص، وكان في الأصل بعد قوله «يعيد» وقبل قوله «حتى يسمع» «حتى يستيقن» وليس هو بموجود في ح، ص، وهو المصواب لأن اللفظ هذا يأتي بعد .

(٢) كذا في أكثر الأصول، وفي هـ «رجلاً» .

(٣) لفظ «كثيراً» ساقط من الأصل وكذا من هـ، ز، وإنما زيد من ح، ص، وكان في الأصول الثلاثة «ذلك أو لا يعلم» .

(٤) لقواه صلى الله عليه وسلم «إن الشيطان يأتي أحدكم فينفخ في أذنيه ويقول: أحدثت فلا تنصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» . وفي الحديث: إن شيطاناً يقال له «الولهان» لا شغل له إلا الوسوسة في الوضوء، فلا يلتفت إلى ذلك - كذا في المبسوط .



فرجه بالماء إذا توضأ فان سال<sup>١</sup> قال « هو من الماء الذي انتضح به » ؟ قال : نعم ، أرى له أن يفعل ذلك .

قلت : أ رأيت رجلاً أحدث ثم شك فلا يدرى أتوضأ أم لا ؟

قال : هو على حدته غير متوضئ حتى يستيقن بالوضوء ، وإذا<sup>٢</sup> توضأ

هـ فلا يكون محدثاً حتى يستيقن بالأحدث<sup>٣</sup> ، وإذا أحدث لم يكن متوضئاً حتى

يستيقن بالوضوء . قلت : أ رأيت دم البراغيث و البق و الحلم يكون في

الثوب ؟ قال : أما دم البق و الراغيث فليس به بأس<sup>٤</sup> ، وأما<sup>٥</sup> دم الحلم

فان كان أكثر من قدر الدرهم<sup>٦</sup> و قد صلى فيه فانه يعيد الصلاة ، وإن

كان أقل من قدر الدرهم<sup>٧</sup> لم يعد<sup>٨</sup> ولكن أفضل ذلك أن يغسله .

١٠ قلت : من أين اختلف دم البق و الحلم ؟ قال : ليس للبقر دم سائل و الحلم

له دم سائل<sup>٩</sup> . قلت : و كذلك كل شيء ليس<sup>١٠</sup> له دم سائل يقع في

الإناه فلا بأس بالوضوء منه ؟ قال : نعم . إذا كان مثل الخنفساء أو العقرب

(١) وفي ح « سيل شيء » .

(٢) وفي هـ « فإذا » .

(٣) و كان في الأصل « قلت : و أما » زيادة لفظ « قلت » من سهو الناسخ .

و الصواب حده كما هو في بقية الأصول لأنه لم يجبه بعد ذلك بـ « قال » .

(٤-٤) من قوله « و قد صلى » ساقط من هـ ، « ات في بقية الأصول .

(٥) وفي ص « لا يعيد » .

(٦) قال السرخسي : و قد روى أن الأذى الذي كان في نعل رسول الله عليه

وسه حين حلع نعليه في الصلاة كان دم حله - اهـ .

(٧) لفظ « ليس » كان ساقطاً من هـ .

والجراد أو النمل والزنبور والذباب والقراد فإنه إذا وقع شيء من هذا في الماء لم يفسد؛ وكذلك دمها إذا أصاب الثوب لم يجب عليه غسله .

قلت: أرايت دم السمك ما قولك فيه؟ قال: ليس دم السمك

بشيء، ولا يفسد شيئاً . ٥

قلت: أرايت قولك في الدم إذا كان أكثر من قدر الدرهم: أعاد

الصلاة، لم قلته؟ قال: لأنه بلغني عن إبراهيم النخعي أنه قال: قدر الدرهم؛

والدرهم قد يكون أكبر من الدرهم، فوضعناه على أكبر ما يكون منها .

استحسن ذلك .

قلت: فإن كان قدر مثقال؟ قال: لا يعيد حتى يكون أكثر من ١٠

قدر الدرهم .

قلت: أرايت رجلاً وضع الماء ليتوضأ به فأخبره بعض أهله أنه

(١) قال السرخسي: وقد يدا أنه ليس بدم حقيقة، وروى الحسن بن زياد عن

أبي حنيفة رحمه الله في الكبار الذي يسيل منه دم كثير أنه نجس، ولا اعتماد على

تلك الرواية - اه المبسوط ج ١ ص ٨٧ .

(٢) وصله في كتاب الآثار فقال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: إذا

كان الدم قدر الدرهم والبول وغيره فأعد صلاتك، وإن كان أقل من قدر

الدرهم فامض على صلاتك . وقال محمد: يحجره صلاته حتى يكون ذلك أكثر

من قدر الدرهم الكبير المثلقال فإذا كان كذلك لم تجزه صلاته؛ وهو قول

أبي حنيفة - اه (باب ما يعاد من الصلاة وما يكره) ص ٣٢ .

قذر؟ قال: لا يتوضأ به<sup>١</sup>. قلت: أ رأيت رجلاً وضع الماء ليتوضأ به فأدخل صبي يده أو رجله في ذلك<sup>٢</sup> الماء و أيس على يديه و رجله قذر؟ قال: أحب<sup>٣</sup> ذلك إلى<sup>٤</sup> أن يتوضأ بغيره. قلت: فان لم يفعل و توضأ؟ قال: يجزيه<sup>٥</sup>. قلت: أ رأيت الحب<sup>٥</sup> يكون له الكوز بوضع في نواحي الدار أ ترى للرجل أن يتوضأ منه<sup>٦</sup> و يشرب منه؟ قال: نعم، إذا لم يعلم فيه قذراً - و هكذا أمر الناس<sup>٧</sup>.

(١) لان خبر الواحد في أمر الدين حجة إذا كان الخبر ثقة حتى كان روايته الحديث موجبا للعمل فكذلك إخباره بنجاسة الماء من أمر الدين يجب العمل به - المبسوط ج ١ ص ٨٧ .

(٢) لفظ « ذلك » ساقط من هـ .

(٣-٤) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « لذلك » .

(٤) لأنه لا يتوقى النجاسات عادة ، الظاهر أن يده لا تخلو عن نجاسة فلا احتياط في التوضؤ بغيره . وإن توضأ به أحزاه لأنه على يقين من الطهارة و في شك من النجاسة ، وحاله كحال الدخالة المخلاة وقد سما حكم سؤرها - اهـ من المبسوط .

(هـ) كذا في أكثر الأصول ؛ وفي هـ ، ز « الحب » بالجم وليس بصواب ؛ وقد مر شرح الحب و الحب - راجع تعليق ص ٢٦ و ٢٩ و ٣٣ من هذا الجزء .

(٦) وفي هـ . ص « به » ؛ وفي بقية الأصول « منه » .

(٧) قال السرخسي : لأنه عمل الناس و يباحقهم الحرج في النزوع عن هذه العادة ، و الأصل فيه الطهارة فيتمسك به ما لم يعلم بالنجاسة ؛ وفي الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع استسقى العاس رضى الله عنه ، فقال : ألا نأتيك بالماء من بعض البيوت فان الناس يدخلون أيديهم في السقاية ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : نحن منهم - من المبسوط ج ١ ص ٨٧ .

قلت: أ رأيت الشاة إذا بالَت في بئر الماء؟ قال: ينزح ماء البئر كله إلى أن يغلبهم الماء<sup>١</sup>. قلت: وكذلك بول ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه إذا بال شيء منها في بئر الماء أمرت أن ينزف ماء البئر كله حتى يغلبهم الماء؟ قال: نعم. قلت: وكذلك أروائها؟ قال: نعم - وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: لا بأس ببول ما يؤكل لحمه، وإن بال شيء من ذلك في بئر ماء لم يفسد الماء ولم يجب عليهم أن ينزفوها حتى يتغير الماء، وكذلك إذا أصاب الثوب منه شيء كثير فاحش لم يجب عليهم غسله؛ ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بأن<sup>٢</sup> يشرب أبوال الإبل وألبانها<sup>٣</sup>؛ ولو كان نجسا لم يأمر بشربه.

١٠

قلت: أ رأيت البعر من بعر الغنم والإبل يقع في بئر الماء؟ قال: لا يضره ذلك ما لم يكن كثيرا فاحشا، فإن كان كثيرا فاحشا<sup>٤</sup>. كان

(١-١) من قوله «قلت أ رأيت الشاة» ساقط من أكثر الأصول؛ وزيد من ح، ص، ولا بد من إمباته.

(٢) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «أن ينزفوا ماء» وهي رواية الكتاب.

(٣) وفي «أن».

(٤) إشارة إلى حديث العرينين الذي أخرجه البخاري وغيره من أصحاب الصحاح والسنن.

(هـ) والكثير ما استكثره الناظر إليه، وقيل أن يغطي ربع وجهه، وقيل أن لا يخلو دونه عن بعرة وهو الصحيح، وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله في الإملاء قال: هذا إذا كان بايسا، فإن كان رطبا ففسد البئر بدمه وكثيره لأن

عليهم أن ينزفوا ماء البئر كله ، وقال أبو حنيفة في الإملاء: إذا كان  
 البئر رطبا فقليله وكثيره يفسد الماء . قلت: لِمَ؟ أليس قد قلت في بول  
 ما يوكل لحمه إذا أصاب الثوب منه وهو أكثر من قدر الدرهم: إنه  
 لا يفسد وإن الصلاة فيه تامة؟ قال: بلى، قد قلت ذلك ولكن لا يشبه  
 ٥ البول في الماء البول<sup>١</sup> يصيب الثوب لأنها إذا بالت في البئر فقد صار  
 الماء كله مثل ذلك البول . وإذا أصاب الثوب فانما يصيب منه موصعا  
 واحد؛ ألا ترى أن البول، لو أصاب الثوب وهو كثير فاحش لم تجز  
 الصلاة فيه؟ وقال محمد: لو بالت شاه في بئر لم تنجسها<sup>٢</sup>، وقال أبو يوسف  
 ومحمد في الروث يصيب النعل والخف والثوب فصلى فيه وهو رطب  
 ١٠ وهو أكثر من قدر الدرهم أنه يجزيه ما<sup>٣</sup> يكن كثيرا فاحشا، وإن  
 كان كثيرا أعاد وهو قول محمد<sup>٤</sup>.

قلت: أ رأيت مسافرا حضرت الصلاة ومعه نبيذ التمر<sup>٥</sup> ليس معه  
 غيره<sup>٦</sup> أتوضأ به؟ قال: نعم يتوضأ به، ويتمم مع ذلك أحب إلى، فإن  
 = الرطب ثقيل لا يسفى به الريح ولأنه ليس للرطب من الصلاة والاستمسك  
 ما لليابس - قاله المرحمسي .

(١) لفظ «انه» ساقط من هـ .

(٢) كذا في ص، ح؛ وفي بقية الأصول «مثل البول» والصواب حذف  
 «مثل» .

(٣-٢) من قوله « وقال أبو يوسف » ساقط من ح، ص .

(٤-٤) قوله « ليس معه غيره » ساقط من ح، ص . . .

- لم يتيمم وتوضأ بالنيذ<sup>١</sup> وحده ؟ قال : يحزبه في قول أبي حنيفة<sup>١</sup> .  
 قلت : لم يحزبه ؟ قال : لأنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 توضأ بالنيذ<sup>٢</sup> ، وقال : أبو يوسف : يتيمم ولا يتوضأ بالبيذ ، وقال<sup>٣</sup>  
 محمد : يتوضأ ويتيمم \* مع ذلك \* . قلت : فهل يجري الوضوء بشيء من  
 الأشربة سوى نبيذ التمر ؟ قال : إذا لم يكن عنده ماء لم يحجره الوضوء ٥  
 بشيء من الأشربة سوى النبيذ نبيذ التمر . قلت : فإن توضأ بشيء من  
 الأشربة سوى النبيذ وصلى به يوماً أو أكثر من ذلك ؟ قال : عليه  
 أن يعيد الوضوء والصلوات كلها ؛<sup>٤</sup> وقال أبو حنيفة في الجامع الصغير :  
 يتوضأ بالبيذ ولا يتيمم ، وروى نوح الجامع عنه أنه رجع عن هذا  
 وقال : يتيمم ولا يتوضأ به لأن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ به ١٠  
 بمكة ونزلت آية التيمم بالمدينة<sup>٥</sup> .

(١) وصفة نبيذ التمر الذي يجوز التوضؤ به أن يكون حلواً رقيقاً يسيل على  
 الأعضاء كالماء ، فإن كان ثخيناً فهو كالرُب لا يتوضأ به ، فإن كان مشدداً فهو  
 حرام شربه فكيف يجوز التوضؤ به ، وإن كان مطبوخاً فالصحيح أنه لا يجوز  
 التوضؤ به حلواً كان أو مشدداً لأن المار غيرته فهو كماء الباقلاء - اهـ - قاله السرخسي .

(٢) من قوله « يحزبه » ساقط من ز .

(٣) قلت : الحديث هذا أخرجه الترمذي وغيره وفيه مقال .

(٤) من قوله « أبو يوسف » إلى قوله « وقال » ساقط من هـ ، ح ، ص .

(٥-هـ) وفي ص ، ح « بعد ذلك » . قلت : وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة - قاله

السرخسي .

(٦-٦) من قوله « وقال أبو حنيفة » ساقط من الأصل وكذا من ص ، ح ، أيضاً ؛ =

قلت: أ رأيت إن توضأ بالنيذ وهو يجد الماء؟ قال: لا يجزيه ذلك .  
قلت: فإن لم يجد الوضوء وصلى بوضوئه ذلك؟ قال: عليه أن يعيد  
الوضوء والصلاة .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ وضوءه للصلاة فكسك على وضوئه  
ه ذلك يوماً أو يومين أو ثلاثة أيام ' ولم يحدث ولم ينم ' أبصلي بذلك  
الوضوء؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ثم غشى عليه أو أصابه لمم أو أغشى عليه  
أو ذهب عقله من شيء ثم زال عنه ذلك ' هل ينقض ذلك وضوءه؟  
قال: نعم . قلت: لم؟ قال: لأن الذي أصابه من ذهاب عقله أشد عليه  
١٠ من النوم؛ والنوم ينقض الوضوء إذا نام مضطجعا . قلت: فالذي ذهب  
عقله أو أصابه ما ذكرت لك أسوأ هو إن كان قائماً أو قاعداً أو مضطجعاً؟  
قال: نعم، وعليه الوضوء في هذا كله . قلت: فلم استحسنتم في النوم  
إذا كان قاعداً أو ساجداً أو قائماً أو راکعاً؟ قال: جاء في ذلك أثر؛

== وإنما هذه العبارة في ه، ز؛ وهذه زيادة من بعض رواة الكتاب ولا بأس  
بها . قد ذكر هذا القول الحاكم في مختصره .

(١-١) كذا في أكثر الأصول؛ وفي ه، ص « ولم ينم ولم يحدث » .  
(٢) كذا في الأصل وكذا في ه؛ وفي ز، ح، ص « ذلك عنه » إلا أن في ص  
« تم ذهب ذلك عنه » مكان « زال ذلك عنه » .  
(٣) وفي ز، ه « ذلك » مكان « هذا » .

(٤) قلت: الأثر هذا أخرجه الإمام محمد في باب النوم قبل الصلاة وانتقاض  
الوضوء منه ج ١ ص ٣٦٤ من كتاب الآثار فقال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد =

فأخذت<sup>١</sup> به ، وأخذت في ذهاب العقل بالقياس لأن ذهاب العقل أشد من الحدث . قلت : فإن لم يعد الوضوء وصلى هكذا ؟ قال : يعيد الوضوء والصلاة . قلت : لم ؟ ولو نام قائما أو قاعدا لم يجب عليه الوضوء ! قال : لأن ذهاب العقل لا يشبه النوم في هذا . قلت : أرايت رجلا صلى ركعة بقوم أو ركعتين ثم أغشى عليه أو ذهب عقله أو أصابه لمم ؟ قال : ه عليه وعليهم أن يستقبلوا الصلاة . قلت : وإن لم يذهب عقله ولكنه وقع فوات ؟ قال : عليهم أن يستقبلوا الصلاة بامام غيره . قلت : أرايت الرجل إذا تمضمض<sup>٢</sup> واستنشق<sup>٣</sup> أ يدخل يده في أنفه أو في فيه ؟ قال : إن شاء فعل وإن شاء ترك .

قلت : أرايت الغسل أتراه واجبا يوم الجمعة ويوم عرفة وفي ١٠ العبدین وعند الإحرام ؟ قال : ليس بواجب في شيء من هذا ؛ إن اغتسل عن إبراهيم قل : إذا نمت قاعدا أو قائما أو راكعا أو ساجدا أو راكبا فليس عليك وضوء . وروى ابن أبي شعبة في مصنفه عن إسحاق بن منصور عن منصور ابن أبي الأسود عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم ينام وهو ساجد في عرف نومه إلا يرفع يديه يقوم فيمضي في صلاته - أنه ص ١٨١ . وروى البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يجب الوضوء على من نام جالسا أو قائما أو ساجدا حتى يضع جنبه فإنه إذا وضع جنبه استرخت مفاصله . (١) وفي هـ « وأخذت » .

(٢) كذا في الأصل وكذا في ز ؛ وفي هـ « قلت إن » وفي ص ، ح « قلت أرايت إن » .

(٣-٣) وفي هـ ، ص « أو استنشق » .



الحسن ، وإن ترك ذلك لم يضره . قلت : أرأيت رجلاً توضأ من سؤر حائض أو جنب أو مشرك أو صبي ؟ قال : لا بأس بذلك كله في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

### باب البئر وما ينجسها

أبو سليمان عن محمد بن الحسن قال : قلت : أرأيت فأرة وفعت في

(١) قال المرخسي في مبسوطه : والاعتسال في الحاصل أحد عشر نوعاً ، خمسة منها فريضة : الاعتسال من التقاء الختانين ومن إزال الماء ومن الاحتلام ومن الحيض والنفاس ، وأربعة منها سنة : الاعتسال يوم الجمعة ويوم عرفة وعند الإحرام وفي العيدين ، وواحد واجب وهو غسل الميت ؛ وآخر مستحب وهو الكافر إذا أسلم ، فإنه يستحب له أن يغتسل - به أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جاءه يريد الإسلام ؛ وهذا إذا لم يكن جنباً فإن أجنب ولم يغتسل حتى أسلم فقد قال بعض المشايخ : لا يلزمه الغسل لأن الكفار لا يخاطبون بالشرائع ، والأصح أنه يلزمه لأن بقاء صفة الجنابة بعد إسلامه كبقاء صفة الحدث في وجوب الوضوء به ؛ والله سبحانه أعلم - اهـ ج ١ ص ٩٠ . قلت : بعد قوله « ومحمد » عبارة رائدة في الأصل وكذا في هـ ، ر ؛ ولم توجد في ص ، ح وهي موجودة في المختصر لكن قبل مسألة الغسل وهي « والإعفاء يقض الطهارة في الأحوال كلها ويقطع الصلاة ويمنع القوم من البناء عليها ومن الائتمام بامام آخر فيها وكذلك موت الإمام » . والمسألة قد ذكرت قبل ، واختصرها الحكم في مختصره ؛ وليس هذا مقامه ولعل هذا كان تعليقا من بعض أهل العلم على الهامش فأدخلها الناسخ في أصل الكتاب بظن أنه من الأصل - والله أعلم .

(٢) زاد في ص ، ح بعد هذا « والصلاة في ثياب أهل الذمة » ولا حاجة إلى هذه الزيادة لأن هذا العنوان يأتي بعد حتم الباب في باب مستقل .

بئر الماء فأتت فيها ولم تنفسخ<sup>١</sup> قال: ينزف منها عشرون دلو أو ثلاثون. قلت: فإن نزف منها ثلاثون دلو أو عشرون دلو - والفأرة في البئر بعد؟ قال: عليهم أن ينزفوا منها عشرين<sup>٢</sup> دلو أو ثلاثين<sup>٣</sup> دلو بعد خروج الفأرة<sup>٤</sup>. قلت: فإن نزفوا منها عشرين دلو ثم استخرجوا الفأرة ثم نزفوا بعد ذلك عشر دلاء<sup>٥</sup>؟ قال: لا تطهر<sup>٦</sup>، وعليهم أن ينزفوا تمام عشرين دلو أو ثلاثين<sup>٧</sup> من خروج<sup>٨</sup> الفأرة. قلت: فإن كان يقطر من الدلاء شيء في البئر<sup>٩</sup>؟ قال: لا ينجسها، لأن هذا لا يمتنع منه. قلت: أ رأيت إن صب الدلو الآخر في البئر<sup>١٠</sup> بعد ما نحوه عن رأسها أو قبل ذلك أو بعد ما أفرغوه في إناء آخر؟ قال: هذا كله - واه وعليهم أن ينزفوا دلوًا مثله<sup>١١</sup>. قلت: أ رأيت إن انصب ذلك الدلو في بئر طاهرة؟ قال: عليهم أن ينزفوا منها دلوًا مثله<sup>١٢</sup>، وذلك لأن الماء قد صار كله<sup>١٣</sup> مثل ذلك الدلو، وإنما يطهر هذه البئر ما يطهر التي قبلها؛

(١) وفي هـ، ص «تنفسخ».

(٢) وكان في هـ «عشرون» وليس بشيء.

(٣) وكان في هـ «ثلاثون».

(٤-٥) وفي هـ، ص، ح «استخرجوا الفأرة».

(٥-٥) كذا في الأصل وكذا في ر؛ وفي هـ، ص «قل: فإنها لا تطهر».

(٦-٦) وفي ص، هـ «بعد خروج».

(٧-٧) من قواه «قل: لا ينجسها» ساقط من الأصل وكذا مز ز.

(٨-٨) من قوله «قلت: أ رأيت» ساقط من الأصل وكذا من ر.

(٩-٩) كذا في أكثر الأصول؛ وفي هـ «سواء قد صار».

ألا ترى أن البئر التي قبلها إنما يطهرها دلو واحد لو انصب فيها ذلك الدلو الآخر، فكذلك هذه البئر . قلت: أ رأيت إن انصب في هذه البئر الطاهرة الدلو الأول؟ قال: ينزف منها عشرون دلوًا . قلت: فإن انصب فيها الدلو الثاني؟ قال: عليهم أن ينزفوا منها تسعة عشر دلوًا ،  
 ٥ وكذلك لو صب فيها الدلو العاشر كان عليهم أن ينزفوا منها عشر دلاء ، وإنما يطهرها ما يطهر الأولى؛ ألا ترى أنه كلما استسقى من البئر الأولى كان أطهر لها . قلت: أ رأيت إن استخرجت الفأرة فألقيت في هذه البئر الطاهرة و صب فيها عشرون دلوًا؟ قال: عليهم أن يخرجوا الفأرة وعشرين دلوًا . قلت: لم؟ قال: لأن الدلاء التي صبت فيها بمنزلة ماء البئر وهو كله نجس ، وإنما يطهرها عشرون دلوًا .

(١) زاد في ح بعد ذلك « وفي رواية أبي حفص : ينزف منها أحد عشر دلوًا وهو الصحيح » قلت : وهو تعليق أدخله الناسخ في الأصل بظن أنه من تروك الأصل - قاله السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ٩١ . وفي نسخ أبي حفص « قال : أحد عشر دلوًا » وهو الصواب ، وإن حال البئر الثانية بعد ما صب الدلو العاشر فيها كحال البئر الأولى حين كان هذا الدلو فيها ؛ وتأويل ما ذكر في نسخ أبي سليمان أنه ينزح منها عشر دلاء سوى المصبوب فيها ؛ والمصبوب فيها واجب النزح بيقين - اهـ .

(٢) كذا في ص ، ح ؛ وزاد في هـ ، ع ، ز بعد قوله « أطهرها » « قال الحاكم الجليل أبو الفضل : هذا الجواب ليس بسديد ، وصوابه أن ينزح أحد عشر دلوًا وهكذا الجواب في رواية أبي حفص » . قلت : وهو تعليق أدخله الناسخ في الأصل سهوا منه وهي عبارة المختصر - ذكرها الحاكم .

و من قال غير هذا فلا بد له من <sup>١</sup> أن يخرج <sup>٢</sup> العشرين الدلو <sup>٣</sup> التي صبت <sup>٤</sup> فيها مع الفأرة وعشرين دلوأ أخرى . قلت : أ رأيت إن جاؤا بدلو عظيم يسع عشرين دلوأ بدلوهم فاستقوا به دلوأ واحدا ؟ قال : يحزبهم ، و قد طهرت البئر . قلت : أ رأيت إن عاد ذلك الماء فأهرق <sup>٥</sup> في البئر ؟ قال : عليهم أن يخرجوا منها مثله . قلت : أ رأيت إن توضأ رجل من <sup>٥</sup> تلك البئر بعد إخراج ذلك الدلو ؟ قال : يحزبه وضوؤه . قلت : فإن انصب <sup>٥</sup> فيها ذلك الدلو بعد ذلك ؟ قال : لا يفسد وضوء ذلك الرجل إلا أن يكون الدلو في البئر بعد لم يتنح <sup>٦</sup> عنها ؛ فإدام الدلو فيها فليس يحزى من توضأ منها لأنه يقطر فيها <sup>٧</sup> بعد ، فإذا تنحى <sup>٨</sup> عنها فقد طهرت ؛ وقال محمد : يحزبه .

١٠

قلت : أ رأيت ثوبا نجسا غسل في إجابة <sup>٩</sup> بماء نظيف ثم عصر

(١) لفظ « من » ساقط من ه .

(٢) وفي ح ، ص « عشرين دلوأ » .

(٣) كذا في ز ، ح ؛ وفي ه ، ع ، ص « صب » .

(٤) وكان في ه « طاهرا » وهو تصحيف .

(٥) وفي ه « أصب » وهو تصحيف ؛ وفي ص ، ح « صب » .

(٦) وفي ص ، ح « لم يتنح » .

(٧) وفي ه « فيه » والصواب « بها » كما في بقية الأصول .

(٨) وفي ح ، ص « نحى » .

(٩) الإجابة : المكن ، وهو شبه لقن تغسل فيه الثياب ، والجمع أجانين ؛ والإجابة

عامية - مغرب ج ١ ص ١٠ .

ولم يهرق ذلك الماء ثم غسل في إجابة أخرى بماء نظيف ثم عصر  
 ' ولم يهرق ذلك الماء ثم غسل في إجابة أخرى بماء نظيف ثم عصر '  
 ' ما حكم الثوب ؟ ' قال : قد طهر . قلت : فهل يجوز من توضأ  
 بالماء الأول أو الثاني أو الثالث ؟ قال : لا . قلت : فإن توضأ رجل من  
 ذلك وصلى ؟ قال : يعيد الوضوء والصلاة . قلت : أرايت إن غسل  
 ذلك الثوب في إجابة أخرى بماء طاهر هل يجوز من توضأ بذلك الماء  
 الرابع ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : لأنه لما غسل في الإجابة الثالثة  
 فقد صار طاهراً ثم غسل في الإجابة الرابعة وهو طاهر فلا بأس بأن  
 يتوضأ بذلك الماء الرابع لأنه طاهر .

١٠ قلت : أرايت رجلاً توضأ في إناه نظيف وضوءه للصلاة ثم توضأ  
 وهو متوضئ في إناه نظيف ثم توضأ في إناه آخر نظيف وهو متوضئ  
 هل يجوز من توضأ بالماء الأول<sup>١</sup> ، والثاني والثالث<sup>٢</sup> ؟ قال : لا . قلت :  
 فإن توضأ في إناه نظيف أيضاً<sup>٣</sup> وهو متوضئ هل يجوز من توضأ  
 بالماء الرابع ؟ قال : لا . قلت : وكذلك لو توضأ بخامس أو سادس ؟

(١-١) من قوله « ولم يهرق » المكرر الثالث ساقط من هـ .

(٢-٢) وفي ص « ما حال الثوب » مكان « ما حكم الثوب » .

(٣-٣) وفي ص « الثوب قد طهر » ؛ وفي ع ، ز « طهرت » مكان « طهر » ؛ والصواب  
 « طهر » أي الثوب .

(٤) وفي ص « بالأول » .

(٥) وفي ع « والثالث والثاني » ؛ والصواب ما في بقية الأصول .

(٦) لفظ « أيضاً » ساقط من هـ .

قال: نعم، لا يحزى من توضأ بذلك الماء.

قلت: لم؟ قال: أرايت لو استنجى بماء عشر مرات أكان يحزى من توضأ بالعاشر؟ قلت: لا. قال: فكذلك هذا.

قلت: أرايت جنبا اغتسل في بئر ثم وقع في أخرى ثم وقع في أخرى ثم وقع في أخرى؟ قال: قد أفسد الآبار كلها، وعليهم ٥ أن ينزفوا ماء الآبار كلها حتى يغلبهم الماء.

قلت: وهل يحزى غلبه؟ قال: لا. وهذا قول أبي يوسف، وقال محمد: يطهر إذا اغتسل في البئر الثالثة ويفسد الماء.

قلت: أرايت رجلا طاهرا وقع في بئر فاغتسل فيها؟ قال: قد أفسد ماء البئر كله. قلت: وكذلك لو توضأ فيها؟ قال: نعم. قلت: ١٠ وكذلك لو استنجى فيها؟ قال: نعم. قلت: فاحال البئر؟ قال: عليهم أن ينزفوا ماء البئر كله، إلا أن يغلبهم الماء. قلت: أرايت الرجل هل يحزى وضوءه ذلك؟ قال: لا.

قلت: أرايت رجلا جنبا دخل بئرا يطلب دلوا له فيه فانغمس فيها وهو غير طاهر غير أنه ليس في رجليه ولا في جسده ١٢ ولا في يده فلم يدلك فيها هل يفسد الماء؟ قال: لا؛ وقال أبو يوسف: ولو أن جنبا دخل بئرا ليخرج دلوا منها فانغمس في الماء أنه لا يفسد الماء ولا يحزى من الغسل، وقال محمد: لا يفسد الماء ويحزى (١) كذا في ز، ح؛ وفي ع، هـ، ص «طاهرا» مكان «جنبا» وليس مصوب؛ والصواب «جنبا» يؤيده قوله بعد «وهو غير طاهر».

من الغسل؛ وقال أبو يوسف في الإملاء: يفسد الجنب البئر إن اغتسل فيه أو لم يغتسل أو انغمس لإخراج الدلو<sup>١</sup>.

قلت: أ رأيت فأرة وقعت في بئر فماتت فيها ثم وقعت فأرة أخرى في بئر أخرى فماتت فاستقى<sup>٢</sup> من إحدى البئرين عشرين دلوًا بعد خروج الفأرة فصب ذلك الماء في البئر الأخرى؟ قال: عليهم أن يزفوا منها عشرين دلوًا بعد خروج الفأرة لأن الذي صبوا فيها مثل ما كان فيها<sup>٣</sup>. قلت: فإن وقع في بئر أخرى ثالثة فأرة فماتت<sup>٤</sup> فزف<sup>٥</sup> منها عشرون دلوًا فصب في هذه أيضًا مع العشرين الأولى ومع الشاة التي وقعت فيها؟ قال: يزف منها أربعون دلوًا، وإما أنظر إلى ما وجب عليها<sup>٦</sup> وإلى ما صبوا فيها فأنزف الأكثر من ذلك. قلت: فإن صبوا<sup>٧</sup> فيها دلوًا واحدًا أو اثنين؟ قال: لا ينفذ منها إلا عشرون<sup>٨</sup> دلوًا. قلت:

(١) قول أبي يوسف لا وجود له في الأحمدية والاصفية.

(٢) وفي «فاستقى».

(٣) زد في الأحمدية والاصفية بعد قوله «فيها» قلت: فإن كانوا إنما صبوا فيها دلوًا واحدًا أو اثنين؟ قال: لا ينفذ منها إلا عشرون دلوًا. قلت: وكذلك لو صبوا فيها عشرين دلوًا؟ قال: نعم، لا ينفذ منها إلا عشرون دلوًا.

(٤) قوله «فماتت» ساقط من ع موجود في بقية الأصول وهو الصواب.

(٥) وفي ز، ح «فزفت».

(٦-٧) وفي ص «فان كانوا إنما صبوا» وفي ح «كان صبوا».

(٧) كذا في ص «عشرون» وهو الصواب؛ وكان في بقية الأصول «عشرين» وهو خطأ.

وكذلك لو صبوا فيها عشرين دلوًا؟ قال: نعم، لا يزف منها إلا عشرون دلوًا. قلت: فإن زادوا من البئر الثالثة دلوًا أو اثنين نزلت تلك الزيادة مع العشرين دلوًا؟ قال: نعم<sup>١</sup>.

قلت: أرايت الفأرة ماتت في سمن جامد و تفسخت فيه؟ قال: تؤخذ الفأرة و ما حولها فيرمى به، و لا بأس بأكل ما بقى و الانتفاع به. قلت: فإن كان السمن ذائبًا؟ قال: أكره لهم أكله لأنه نجس. قلت: فإن استصبحوا به<sup>٢</sup> أو دبغوا<sup>٣</sup> به جلدًا؟ قال: لا بأس بذلك. قلت: فإن باعوه و لم يبينوا ما هو ثم علم المشتري؟ قال: هو بالخيار إن شاء رده و إن شاء أمسكه. قلت: فإن باعوه و بينوا ذلك؟ قال: لا بأس به. قلت: فإن اشتراه رجل ثم دبغ به جلدًا؟ قال: لا بأس بالدباغة<sup>١٠</sup> به، ثم يغسل الجلد بعد ذلك بالماء.

(١) وفي ح « قلت: فإن كان صبوا فيها من إحدى البئرين عشرين دلوًا و من البئر الثالثة دلوًا أو داوين فعليهم أن يزفوا من هذه البئر الثالثة عشرين دلوًا و تلك الزيادة اتى صبوا فيها من الثانية من البئر الأخرى اثمانية دلوًا أو اثنين نزلت تلك الزيادة مع عشرين دلوًا؟ قال: نعم. » و هذا مكن قوله في الأصل « فإن صبوا فيها - يخ ».

(٢) و حدث الجلود و الدواب إذا كان بحل لو قوثر ذلك الموضع لا يستوى من ساعته فهو جامد، و إن كان يستوى من ساعته فهو ذائب - قاله السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ٩٥.

(٣-٣) وفي ز « و دبغوا » و كذلك هو في المختصر؛ و في بقية الأصول « أو دبغوا » و هو أوضح.



قلت: أ رأيت فأرة وقعت في حب فيه خل فسات فيه فأدخل رجل يده فيه ثم أخرج يده فغمسها في خاية<sup>٢</sup> أخرى؟ قال: 'أكره لهم جميعا'. قلت: و كذلك لو كان في الحب الأول ماء؟ قال: نعم . قلت: و كذلك لو غمس يده في الخل أو الماء ثم أخرج يده فغمسها في  
 ٥ عشر خويبي أو أكثر من ذلك واحدة بعد واحدة أفسد من كلهن؟ قال: نعم\* . قلت: فان صب منها خاية في بئر فيها ماء؟ قال: عليهم أن

(١) كذافي ص ، ح وهو الصواب ؛ وفي ع ، ز ، هـ «جب» بالميم وليس بصواب - ويأتي هكذا مرات إلى آخر الباب .

(٢) كذافي ح ، وفي الأصول الباقية «فغمسه» واليد وئث ، اللهم ! إلا أن يراعى اللفظ .

(٣) الخابشة والخابية : البجرة المضخمة - والجمع الخوابي ؛ والخابية والحب كلاهما بمعنى .

(٤-٥) وفي ص ، ح «أكره أكلها جميعا» .

(٥) قال السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ٩٥ : فان كان في الخوابي ماء فهذا الجواب قول أبي يوسف ، فأما على قول أبي حنيفة ومحمد تخرج يده من الخاية الثالثة طاهرة بناء على غسل العضو المتنجس في الإجازات كما بينا إلا أن يكون مراده : أدخلها في الخاية الأولى إلى الإبط حتى تتنجس كلها ثم أدخلها في الخاية الثانية إلى الرسغ ، و كذلك في كل خاية زاد قليلا لحينئذ الكل نجس كما قالا ؛ فان كان في الخوابي خل فالجواب قول أبي يوسف ومحمد ، فأما عند أبي حنيفة تخرج يده من الخاية الثالثة طاهرة ، وهو بناء على أن إزالة النجاسات بالماءات الطاهرة سوى الماء لا يجوز عند محمد وزفر وكذا الشافعي ، الثوب والبدن فيه سواء ؛ وعند أبي حنيفة يجوز في الثوب والبدن جميعا ، وهو إحدى الروايتين عن

ينزفوا الاكثر من عشرين دلوا ومن مقدار الحاية . قلت : و كذلك لو أدخل يده في حب فيه ماء وفيه فأرة ثم أخرج يده فأدخلها في عشر<sup>٩</sup> ؟ قال : نعم ، قد أفسد الماء كله ، و لا يجوز من توضأ بشيء منهن لأنه غمس يده أول مرة في ماء نجس فما أدخل يده فيه فهو بمنزلة . قلت : فان أخرج يده فغسلها ثم أدخلها في حب آخر<sup>٩</sup> ؟ قال : لا يفسد الماء . هـ

### باب ثياب أهل الذمة و الصلاة فيها

قال أبو حنيفة : لا بأس بلبس ثياب أهل الذمة كلها و الصلاة فيها ما لم يعلم أنه أصاب قدر إلا الإزار و السراويل فانه كره<sup>٢</sup> الصلاة في ذلك حتى يغسل - و هو قول أبي يوسف<sup>١</sup> و محمد إلا أن أبا يوسف قال : إن صلى في الإزار و السراويل أجزاء ذلك إذا لم يعلم أنه أصاب قدر أو شيء . ١٠ ينجسه ؛ ألا ترى أن عامة من ينسج هذه الثياب و يغزلها<sup>١٠</sup> أهل الذمة .

= أبي يوسف ، وفي الرواية الأخرى فصل بين الثوب و البدن فقال في البدن : لا تزول النجاسة عنه إلا بالماء و في الثوب تزول عنه بكل مائع طاهر ينعصر بالعصر ، فأما ما لا ينعصر كالدهن و السمن لا تجوز إزالة النجاسة به - هـ .

(١) وفي ز ، ص ، ح « عشرة خوابي » .

(٢-٢) كذا في ص ، و في بقية الأصول « حب أخرى » .

(٣) وفي ح ، ص « يكره » .

(٤) كذا في أكثر الأصول ؛ وفي هـ « أبي حنيفة » مكان « أبي يوسف » وليس بصواب .

(هـ) وفي هـ « يغسلها » و هو تصحيف ؛ و الصواب « يغزلها » كما هو في بقية الأصول .

وأخبرنا محمد عن أبي يوسف عن شيخ عن الحسن البصري أنه  
سئل عما ينسج المجوس من الثياب أ يصلّى فيه قبل أن يغسل؟ قال: نعم،  
لا بأس بذلك .

### باب المسح على الخفين

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ولبس خفيه و صلى الغداة ثم أحدث  
فكف محدثاً حتى زالت الشمس فتوضأ و "مسح على خفيه حتى مق

(١) قلت: و روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي داود الطيالسي عن الحكم بن  
عطية قال: سمعت الحسن و سئل عن الثوب يخرج من النساك يصلّى فيه؟ قال:  
نعم. قال: و سمعت ابن سيرين يكرهه. و روى عن وكيع قال حدثنا ربيع  
عن الحسن قال: لا بأس برداء اليهود و المصاري. و روى عن وكيع عن علي بن  
صالح عن عطاء أبي محمد قال: رأيت عليّ بن محمد من هذه الكرايس غير غسل.  
و روى عن حفص عن جعفر (أبي الصادق) عن أبيه أن جابر بن عبد الله صلى  
في ثوب نسيج. و روى عن حمرو بن هاشم أبي مالك الجني عن عبد الله ابن  
عتاء قال: سألت أبا جعفر عن الثوب يحوكة اليهود و النصارى يصلّى فيه؟ قال:  
لا بأس به. اهـ (الثوب يخرج من النساك يصلّى فيه) في ٢٢ / ٢ ص ٧٦٨. قلت:  
و لعل « الشيخ » هذا الذي في سند أبي يوسف: الحكم بن عطية، أو ربيع  
و الله أعلم.

(٢) و لكثرة الأخبار فيه قال أبو حنيفة: ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل  
ضوء النهار. و قال أبو يوسف: خبر المسح يجوز نسخ الكتاب به لشهرته.  
و قال الكرخي: أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لأن الآثار التي  
وردت فيه في حيز التوارى - اهـ ما قاله السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ٩٨.  
(٣) كذا في ح، و هو الصواب؛ و في بقية الأصول «أو».

- يحزبه ذلك المسح؟ قال: إلى الساعة التي أحدث فيها من الغد . قلت:
- ولا يحزبه ذلك إلى الساعة التي مسح عليها؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال:
- أرأيت لو مكث يوماً أو يومين وقد أغشى عليه أو مرض ولم يصل ثم
- أفاق أكان له أن يمسح على الخفين وقد مضى بعد ما أحدث يوم
- أو يومان؟ قلت: لا . قال: كذلك<sup>١</sup> الأول، ليس له أن يجاوز الساعة
- التي أحدث فيها من الغد، وكذلك المسافر له من الساعة التي أحدث
- فيها حتى يستكمل ثلاثة أيام ولياليها إلى مثل تلك<sup>٢</sup> الساعة من اليوم الرابع .
- قلت: أرأيت رجلاً غسل رجله ولبس خفيه على غير وضوء
- ثم أحدث أيتوضأ ويمسح على خفيه؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال: لأنه
- ليس له أن يمسح على الخفين حتى يلبسها على وضوء تام، فإن لبسها
- على وضوء تام ثم أحدث بعد ذلك توضأ ومسح عليهما .
- قلت: أرأيت المسح على الخفين كم هو؟ قال: مرة واحدة .
- قلت: أفيمسح من قبل الساق أو يبتدئ من قبل الأصابع؟ قال:
- بل يبدأ من قبل الأصابع حتى ينتهي إلى أصل الساق . قلت: فإن بدأ
- من أصر الساق إلى رأس الأصابع؟ قال: يحزبه .
- قلت: أرأيت رجلاً توضأ ومسح على خفيه مرة واحدة بأصبع
- أو بأصبعين؟ قال: لا يحزبه . قلت: أرأيت إن مسح بثلاثة<sup>٣</sup> أصابع

(١) وفي ح، ص «فكذلك» .

(٢) وفي هـ «ذلك» وليس بشيء .

(٣) وفي هـ «بثلاث» .

أو أكثر من ذلك؟ قال: يحزبه . قلت: من أين اختلفا؟ قال: إذا مسح بالأكثر من أصابعه أجزاء ذلك .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ومسح على خفيه و في خفيه خرق يخرج منه إصبع أو إصبعان هل يحزبه أن يمسح على الخفين؟ قال: نعم . قلت: فإن كان يخرج منه 'ثلاث أصابع'؟ قال: لا يحزبه . قلت: من أين اختلفا؟ قال: إذا خرج من الخلف أكثر من نصف أصابعه وجب عليه غسل رجليه . قلت: أ رأيت رجلاً توضأ وعليه خفاه و هما منخرقان و الخرق أكثر من نصف قدمه<sup>١</sup> من قبل عقبه هل يحزبه أن يمسح عليهما؟ قال: لا . قلت: لِم لا يحزبه المسح عليهما و أصابعه مغطاة؟ ١٠ قال: لا يحزبه إلا الغسل . قلت: فإن خرج من عقبه أو أسفل من قدمه أو ظاهرهما شيء قليل؟ قال: يحزبه المسح عليهما .

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ و مسح على خفيه ببلل أخذه من لحيته؟ قال: لا يحزبه . قلت: فإن مسحهما ببلل في يده<sup>٢</sup>؟ قال: هذا يحزبه . قلت: لِم؟ قال: لأنه إذا أخذ له ماء فمسحه فأنما يصل إليه البلل الذي ١٥ في كفه فلا أبالي أ كان ذلك الماء في كفه أو من شيء أخذه ، فأما إذا مسح خفيه ببلل أخذه من رأسه أو من لحيته فهو ماء قد توضأ به مرة

(١-١) وفي ح ، ص « ثلاثة أصابع » .

(٢) وفي « قدميه » .

(٣) وفي ه ، ص « يديه » .

(٤) وفي ح ، ص « أو هو » .

فلا يحز به أن يتوضأ به ثانية . قلت : فان كان الذي في يديه من الماء هو شيء فضل في يديه بعد ما مسح رأسه ؟ قال : لا يحز به أن يمسح به . قلت : أرايت رجلاً توضأ و مسح على أسفل خفيه و لم يمسح على ظاهرهما ؟ قال : لا يحز به . قلت : فان مسح ' على ساق الخف ؟ قال : لا يحز به . قلت : فان مسح ' على مقدم الخف ؟ قال : يحز به . قلت : ه أرايت رجلاً توضأ و مسح على عمامته أو على قلنسوته ؟ قال : لا يحز به . قلت : فان كانت امرأة فسحت على خمارها ؟ قال : لا يحز بها . قلت : أرايت رجلاً توضأ و مسح على جوربيه و نعليه أو على جوربيه بغير نعلين ؟ قال : لا يحز به المسح على شيء من ذلك - وهذا قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد رحمهما الله : إذا مسح على الجوربين أجزأه المسح . كما يحزى المسح على الخف ' إذا كان الجوربان ثخينين لا يشفان ' .

(١) كذا في ه ، ص ، و في ع ، ذ ، ح «ظاهر خفيه» .

(٢-٢) من قوله «على ساق الخف» ساقط من ه .

(٣) ثم المسح إنما يكون بدلاً عن الغسل لا عن المسح . و الرأس ممسوح ، فكيف يسكون المسح على العمامة بدلاً عنه بخلاف الرجل ؛ و لأنه لا يلحقه كثير حرج في إدخال اليد تحت العمامة و المسح على رأس - كذا قال السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ١٠١ .

(٤) و في ح ، ص «على الخفين» .

(ه) قال السرخسي : و إن كانا ثخينين غير متعلين لا يجوز المسح عليهما عند أبي حنيفة لأن مواطبة المشي بهما سفراً غير ممكن مكاناً بمنزلة الجورب لرقيق . و على قول أبي يوسف و محمد يجوز المسح عليهما . و حكى أن أبا حنيفة في مرصده مسح =

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ومسح على الجرموقين وأسفلهما آدم؟ قال: نعم يحجزه. قلت: فما شأن الجورب لا يمسح عليه والجرموقان يمسح عليهما؟ قال: لأنه إذا كان أسفلهما آدم فهو بمنزلة الخف. قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ومسح على نعليه وعلى قدميه؟ قال: لا يحجزه. قلت: أ رأيت الرجل إذا توضأ أ يحجب عليه أن يمسح باطن الخف؟ قال: لا. قلت: فإن مسح وصلى فيه ولم يمسح ظاهر الخفين بماء؟ قال: لا يحجزه ذلك، وعليه أن يمسح ظاهرهما ويعيد الصلاة. قلت: أ رأيت إن مسح من الخف شيئاً قليلاً لا يكون ثلثاً ولا ربعا ولا خمسا؟ قال: لا يحجزه إلا أن يمسح مقدار ثلاثة أصابع من أصابع اليد. قلت: ١٠ أ رأيت الرجل إذا مسح على الخفين ثم صلى صلاة أو صلاتين ثم أحدث أ يمسح على الخفين أيضاً؟ قال: نعم يمسح على الخفين ما دام في وقته. قلت: أ رأيت إذا استكمل المقيم يوماً وليلة وهو على وضوئه لم يحدث

على جوربيه ثم قال لعوده «فعلت ما كنت أمتنع الناس عنه»، فاستدلوا به على رجوعه (إلى أن قال) والخفين من الجورب أن يستمسك على الساق من غير أن يشده بشيء. والصحيح من المذهب جوار المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لأن مواطبة المشي فيها سفر ممكن - ١٥٢ ج ١ ص ١٠٢.

(١) كذا في ه، ح، ص؛ وفي ع، ز «يجب» باسقاط همز الاستفهام.

(٢) كذا في أكثر الأصول؛ وفي ح، ص «الخفين» بصيغة التثنية.

(٣) زاد في ه بعد قوله «أيضاً» «قال: نعم يمسح على الخفين أيضاً» وهو من سهو النسخ.

(٤) كذا في الأصل وكذا في ص؛ وفي ز، ه، ح «وضوء» بلا ضمير.

أبصلي بذلك المسح؟ قال: لا، ولكنه يخلع خفيه و يغسل قدميه .  
 قلت: فان كان مسافرا استكمل ثلاثة أيام ولياليها ولم يحدث ولم ينم؟  
 قال: ينزع خفيه و يغسل قدميه ، ولا يجب على واحد منهما أن يعيد  
 الوضوء كله . قلت: لم؟ قال: لأن الوضوء إنما يجب عليه في القدمين،  
 فأما ما سوى ذلك فهو طاهر . قلت: فان صلى بعد ما استكمل الوقت ٥  
 مسحه ذلك؟ قال: عليه أن ينزع خفيه و يغسل قدميه و يعيد ما صلى  
 بعد خروج الوقت .

قلت: أ رأيت رجلا توضأ ومسح على خفيه فصلى صلاة أو صلاتين  
 ثم أحدث فمسح على الخفين أ يكون له كمال يوم و ليلة من الحدث  
 الآخر أو من الحدث الأول؟ قال: بل من الحدث الأول . قلت: فان ١٠  
 صلى بمسحه ذلك الآخر كمال يوم و ليلة؟ قال: عليه أن ينزع خفيه  
 و يغسل قدميه و يعيد ما صلى بعد خروج الوقت من الحدث الأول .  
 قلت: أ يمسح الرجل على الخفين ما دام في الوقت من كل  
 حدث غائضا كان أو بولا أو رعاقا أو نوما أو قينا أو أغشى عليه أو ذهب  
 عقله؟ قال: نعم . يمسح على خفيه ما لم يخرج الوقت ، إلا أن يجب عليه ١٥  
 الغسل ، فاذا وجب عليه الغسل فلا بد من أن يخلع خفيه . قلت: و كذلك  
 لو احتلم أو لامس من شهوة فأنزل أو جامع فيما دون الفرج أو نظر إلى

(١-١) من قوله « قلت: فان كان مسافرا » ساقط من ز ، ح ، و هو من سهو  
 الناسخ ، و الصواب ما في أكثر الأصول .

(٢-٢) وفي ح ، ص « من الحدث الآخر » مكان « ذلك الآخر » .



فرج امرأة فأمنى؟ قال: نعم هذا كله باب واحد، إذا وجب عليه الغسل في وجهه من الوجوه فلا بد من أن يخلع خفيه و يغسل قدميه .

قلت: أ رأيت الرجل و المرأة هما سواء في الغسل و الوضوء و المسح

على الخفين؟ قال: نعم، هما سواء في كل شيء من الوضوء و الغسل و المسح

ه على الخفين و مسح الرأس .

قلت: أ رأيت المسافر يكون في أرض الجبل و عليه خُفَّان

و جرموقان فوق الخفين أ يتوضأ و يمسح على الجرموقين و قد كان

لبس خفيه و هو على وضوء؟ قال: نعم . قلت: فإن نزع جرموقيه؟

قال: يمسح على الخفين . قلت: فإن خلع إحدى خفيه؟ قال: عليه أن

ينزع الأخرى و يغسل رجله . قلت: فإن مسح على الجرموقين و قد كان

لبس خفيه على وضوء ثم نزع أحد الجرموقين؟ قال: عليه أن يخلع

الجرموق الثاني و يمسح على خفيه، إذا انتقض بعض المسح انتقض كله .

قلت: لم؟ قال: ألا ترى أنه إذا وجب عليه غسل إحدى قدميه وجب

(١) وفيه من بعد لفظ « عليه » « أنت يمسح على الجرموق الباقي لأن المسح إذا

انتقض بعضه انتقض كله . قال الصرخسي: قال « و لو مسح على الجرموقين

ثم نزع أحدهما مسح على الخلف الظاهر و على الجرموق الباقي » ، وفي بعض

روايات الأصل « قال: ينزع الجرموق الثاني و يمسح على الخفين » ، و قال زفر:

يمسح على الخلف الذي نزع الجرموق عنه و لبس عليه في الآخر شيء - اه ج ١

ص ١٠٢ من المبسوط . فالذي هنا في الأصول هو رواية من نسخ الأصل ،

و المعتمد ما في ص .

(٢) لفظ « قال » ساقط من ه .

عليه غسل الأخرى . قلت: أرأيت إن لم ينزع خفيه و لكنه مسح عليها ثم لبس فوقهما الجرموقين أ يجب عليه أن يمسح على الجرموقين دون أن يحدث؟ قال: لا . قلت: لم لا يكون هذا كالباب الأول حين مسح على الجرموقين ثم نزعهما وجب عليه أن يمسح على الخفين، فإذا مسح على الخفين ثم لبس فوقهما الجرموقين زعمت<sup>١</sup> أنه لا يجب عليه ٥ أن يمسح على الجرموقين حتى يحدث؟ قال: هما مختلفان؛ ألا ترى أنه إذا مسح على الخفين ثم لبس فوقهما الجرموقين فالذى مسح عليها هو بعد لابسهما؛ فإذا مسح على الجرموقين ثم نزعهما فقد بقي عليه خفان لم يمسحهما ولا بد<sup>٢</sup> من أن يمسح عليهما .

قلت: أرأيت رجلاً قال لرحل «علّنى الوضوء و المسح على الخفين»، فتوصاً و مسح على خفيه و لا ينوى بذلك وضوء الصلاة هل يحزبه من وضوئه<sup>٣</sup> و قد كان لبس خفيه و هو على وضوئه ثم أحدث بعد ذلك؟ قال: نعم، يحزبه من وضوئه و إن لم يكن بنويه .  
[ قلت: أرأيت رجلاً توصاً فنسى أن يمسح على خفيه و قد توصاً

(١) وفي «هـ» «إن» .

(٢) و كان في ع ، هـ ، ر «فإن زعمت» ؛ و لفظ «فإن» زاده الناسخ سهواً ، و الصواب حذفه كما هو في ح ، ص .

(٣) وفي ص «فلا بد» .

(٤-٥) كذا في الأصول؛ و قوله «و قد كان» إلى «بعد ذلك» ساقط من ح .

(٥) ما بين المربعين زيادة من ح ، ص .

وضواً تماماً إلا المسح ثم غاض الماء و عليه خُفاه فأصاب الماء ظاهر الخفين و باطنهما ؟ قال : يحزبه ذلك من المسح [ ١ ] .

قلت : أ رأيت رجلاً توضأ و مسح على خفيه و هو مقيم ف صلى بذلك الوضوء<sup>١</sup> يوماً و ليلة ثم سافر بعد ذلك أو سافر قبل أن يستكمل يوماً و ليلة ؟  
 هـ قال : إذا سافر بعد ما استكمل يوماً و ليلة فقد انتقض المسح ، و لا يحزبه دون أن يغسل قدميه إن كان على وضوء بعد ، و إن كان أحدث استقبل الوضوء ؛ و أما إذا سافر قبل أن يستكمل يوماً و ليلة فله أن يصلى بذلك المسح حتى يستكمل ثلاثة أيام و لياليها من الساعة التي أحدث فيها و هو مقيم .  
 قلت : فإن أحدث في الثلاث ؟ قال : عليه أن يتوضأ و يمسح على خفيه .  
 ١٠ قلت : و يجب عليه أن يحتسب به<sup>٢</sup> في الثلاثة<sup>٣</sup> الأيام ما صلى بالمسح و هو مقيم ؟<sup>٤</sup> قال : نعم . قلت : لم جعلت له هنا ما للمسافر و قد أحدث و هو مقيم ؟<sup>٥</sup> قال : لأنه سافر قبل أن يستكمل مدة<sup>٦</sup> المسح ، فله ما للمسافر .  
 قلت : أ رأيت مسافراً مسح على خفيه ثم قدم المصرف فأقام ؟  
 قال : يكون له ما يكون للمقيم ، فإن كان قد استكمل في سفره يوماً

(١) ما بين المربعين زيادة من ح ، ص .

(٢) كذا في هـ « بذلك الوضوء » ، و لفظ « الوضوء » ساقط من بقية الأصول .

(٣) لفظ « به » ساقط من هـ ، ز ، ع ؛ و زيد من ص ، ح .

(٤) كذا في الأصول ؛ و في ص « من الثلاثة » .

(هـ-هـ) من قوله « قال نعم » إلى « و هو مقيم » ساقط من ع ، ز ، ح ؛ موجود في هـ ، ص و هو الصواب .

(٦) لفظ « مدة » ساقط من أكثر الأصول ؛ و إنما زيد من ص .

وليلة فقد انتقض المسح وعليه أن ينزع خفيه ويغسل قدميه إن كان على وضوئه، وإن كان أحدث استقبل الوضوء، وإن كان لم يستكمل في سفره يوما وليلة استكمل يوما وليلة. قلت: فإن مسح وهو مسافر ثم أقام وجب عليه ما يجب على المقيم و انتقض حال السفر الأول؟<sup>١</sup> قال: نعم. قلت: وهذا قياس الباب الأول إذا مسح وهو مقيم ثم سافر قل أن يمضي يوم وليلة كان له ما للمسافر، وإذا مسح وهو مسافر ثم أقام كان له ما للمقيم؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن مسح في السفر يوما أو يومين ثم بدا له أن يقيم؟ قال: قد انتقض حال السفر<sup>٢</sup> ورجع إلى حال المقيم. قلت: أرايت رجلا خرج إلى ضيعته بالسواد هل يسمح ثلاثة أيام ولياليها؟ قال: إن كان سفره ١٠ [ذلك أكثر من-] ثلاثة أيام ولياليها مسح على خفيه ثلاثة أيام ولياليها. يكون له ما للمسافر، وإن كان سفره ذلك أقل من ثلاثة أيام ولياليها فهذا والمقيم سواء، ويكون له ما للمقيم.

قلت: أرايت مسافرا مسح على خفيه فصل صلاة أو صلاتين ثم

بدا له أن يقيم؟ قال: قد انقطع حال السفر، وكان له ما للمقيم يوم ١٥ (١) وفيه «قال وجب».

(٢-٢) وفيه «قال قلت»؟ وفيه «قلت»؟ وفيه «قال: نعم قلت» وهو الصواب.

(٣) وفيه «المسافر».

(٤) ما بين المربعين زيادة من ص.

(٥) من قوله «قال: إن كان» إلى «ولياليها» ساقط من هـ.

و ليلة . قلت : فان قدم أرضا وقد سافر إليها وهي مسيرة شهر فدخلها ولا يدري متى يخرج منها يقول « اليوم وغدا » أله أن يمسخ على الخفين ثلاثة أيام ولياليها ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا مسافر بعد . قلت : أرايت إن بداله أن يقيم خمسة عشر يوما أو أكثر من ذلك وأجمع رآيه على ذلك يوم دخل ؟ قال : هذا مقيم ، وله ما للمقيم . قلت : أرايت

أو يحاصرون مدينة من المدائن كيف يصلون أصلاة مسافر أو صلاة مقيم وما حالهم في المسح ؟ قال : هؤلاء مسافرون ، لهم من المسح ثلاثة أيام ولياليها ، وعليهم أن يقصروا الصلاة . قلت : ليم هؤلاء قد وطنوا أنفسهم على إقامة شهر وقد قلت « إذا وطن المسافر نفسه بإقامة خمسة عشر يوما وحب عليه أن يتم الصلاة وكان له من المسح ما للمقيم » ؟ قال : لأن العسكر ليس كالأمصار والمدائن ، إذا كان القوم في عسكر فهم مسافرون وإن وطنوا أنفسهم على إقامة سنة . قلت : أرايت رجلا خرج من الكوفة إلى مصرين<sup>١</sup> من الأمصار أو إلى مدينتين من المدائن والذي بينهما مسيرة يوم أو يومين وهو يريد أن يقيم بهما جميعا خمسة عشر يوما فقدم أحدهما ما له من المسح ؟ قال : له من المسح ما للمسافر . قلت : ليم ؟ قال : لأنه لم يوطن نفسه على إقامة خمسة عشر يوما<sup>٢</sup> في مدينة واحدة .

(١) وفي ص « وهو » .

(٢) وفي ح « إلى مصر » والصواب « مصرين » بالثنية كما في بقية الأصول .

(٣) لفظ « يوما » ساقط من الأصل ، موجود في بقية النسخ ، والأصوب إثباته .

قلت: ولا ترى مدينتين في هذا مثل مدينة واحدة؟ قال: لا؛ ألا ترى أنه لم ينفذ إلى الأخرى بعد. قلت: أ رأيت إن كان المدينتان مثل الحيرة والكوفة؟ قال: هذا والأول سواء. قلت: لِم صار هكذا؟ قال: أ رأيت رجلاً من أهل الحيرة أقبل من خراسان حتى أتى الكوفة فأقام بها ثلاثة أيام أو أربعة أيام أليس هذا مسافراً حتى يأتي الحيرة، له من المسح ما للمسافر وعليه من الصلاة ما على المسافر؟ قلت: بلى. قال: فهذا وذاك سواء.

قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ومسح على خفيه وصلى فقعد في الرابعة قدر التشهد ثم وجد في خفيه شيئاً فزعه؟ قال: صلاته تامة في قول أبي يوسف ومحمد، وأما في قول أبي حنيفة فإنه يستقبل الصلاة. ١٠ قلت: أ رأيت مسافراً تيمم وهو لا يجد الماء ثم لبس خفيه على تيممه ذلك ثم صلى فلما فرغ من صلاته حضرت صلاة أخرى فوجد الماء أبتوضأ ويمسح على خفيه؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه لم يلبسها على وضوء، إنما لبسها على تيمم؛ ألا ترى أنه لو وجد الماء لم يجزه تيممه ذلك وكان عليه لوضوء، ولو لبس خفيه على وضوء ثم أحدث وتوضأ ١٥ ومسح عليهما لم يجب عليه وضوء حتى يحدث، فهذا مخالف لذلك. قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ومسح على جبائر على يديه ثم لبس خفيه

(١) وفي ٥، ص «مدينتان» وفي ز، ح «كانت المدينتان».

(٢) كذا في ز، ح؛ وفي بقية الأصول «مسافر» وليس بصواب.

(٣) وفي ٥ «على وضوئه».

ثم أحدث بعد ذلك هل يتوضأ ويمسح على جبائر يده أيضا وعلى خفيه؟  
قال: نعم، قلت: لم وقد لبس الخفين على غير وضوء تام؟ قال: هذا  
ظهور تام في هذه الحال، وليس هذا كالتيمم؛ ألا ترى أن هذا على  
وضوئه ما لم يحدث والتيمم إذا وجد الماء توضأ وإن لم يحدث.

٥ قلت: أرايت رجلا اغتسل من الجنابة ثم لبس خفيه ثم أحدث  
بعد ذلك أتوضأ ويمسح عليهما؟ قال: نعم.

قلت: أرايت رجلا مقبيا توضأ ومسح على خفيه ثم سافر ثم  
أحدث فلم يجد الماء أيتيمم ولا ينزع خفيه؟ قال: نعم.

قلت: أرايت الرجل يمسح على الخمين أترى له أن يؤم المتوضئين؟  
١٠ قال: نعم.

قلت: أرايت الرجل يكون متوضئا ويريد أن يبول أو يقضى  
حاجته فلبس خفيه ثم يبول أو يقضى حاجته وإنما يريد بذلك المسح  
هل يحجزه أن يتوضأ ويمسح على خفيه؟ قال: نعم.

قلت: أرايت رجلا توضأ ومسح على خفيه ثم نزعهما وعلبه  
١٥ جوربان ثم أحدث أيجزى أن يمسح على الجوربين ويصلي؟ قال: لا.

قلت: إيم؟ قال: لأن المسح على الجوربين لا يجزى ولكنه يخلع  
جوريه ويغسل قدميه - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد:

يجزى المسح على الجوربين.

(١) وفي «الحالة».

(٢) وفي «التوضئي».

قلت: أ رأيت رجلا توضأ و لبس خفيه ثم خلع أحدهما ثم أحدث هل يحزبه أن يمسح على الخف الذى لم ينزع و يغسل الأخرى؟ قال: لا ، ولكنه يخلع الأخرى و يغسل قدميه ، إذا وجب الغسل فى إحدى رجليه وجب فى الأخرى .

قلت: أ رأيت رجلا توضأ و مسح على خفيه ثم بدا له أن يخلعهما ه جميعا فنزع القدم من الخف غير أنها فى الساق بعد ثم بدا له فلبسها هل يجب عليه غسل قدميه جميعا؟ قال: نعم . قلت: لم؟ قال: لأنه قد نزع القدم من الخف؛ فإذا نزع الرجل قدميه من الخف وجب عليه غسل قدميه جميعا ، و لا ينتقض المسح فى قول أبى حنيفة إلا أن يخرج 'أكثر عقبه' عن موضعه ، و فى قول أبى يوسف حتى يخرج 'أكثر قدمه' ، ١٠ و فى قول محمد حتى يخرج كله .

قلت: أ رأيت امرأة توضحأ و مسحت على القفازين؟ قال: لا يحزبها<sup>٢</sup> حتى تغسل ذراعيها . قلت: فإن صلّت بذلك المسح؟ قال: عليها أن تنزع القفازين و تغسل ذراعيها و تعيد الصلاة .

قلت: أ رأيت الرجل إذا أراد أن يمسح على خفيه أترى له ١٥ أن يغسل الخفين كما يغسل قدميه؟ قال: لا أرى له ذلك ولكنه يمسحهما مسحا .

(١-١) وفى هـ «الأكثر من عقبه» .

(٢-٢) وفى هـ «الأكثر من قدمه» .

(٣) وفى هـ «لا يحزبها» .



قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ومسح على خفيه بظاهر كفيه أو باطنهما هل يجزيه؟ قال: نعم، ولكن أفضل ذلك أن يمسحها بباطن كفيه .  
قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ومسح على خفيه و صلى ثم قعد قدر التشهد و فرغ من التشهد و ذهب وقت المسح حين فرغ من التشهد قبل أن يسلم؟ قال: أما في قول أبي حنيفة فإن عليه أن ينزع خفيه و يغسل قدميه و يستقبل الصلاة، و أما في قول أبي يوسف و محمد فإن صلاته تامة و عليه أن ينزع خفيه و يغسل رجله لصلاة أخرى .

قلت: أ رأيت رجلاً لم يجد الماء فتوضأ بالنيذ و لبس خفيه ثم أحدث و توضأ و مسح على الخفين بذلك النيذ ثم وجد الماء؟ قال: ١٠ ينزع خفيه و يستنفل لوضوء الماء . وإنما يكون للرجل أن يتوضأ بالنيذ ما لم يجد الماء فإذا وجد الماء لم يجزه أن يتوضأ بالنيذ، وإن كان قد توضأ بالنيذ ثم وجد الماء انتقض وضوؤه ذلك و عليه أن يستقبل الوضوء بالماء .

قلت: أ رأيت رجلاً به جرح عليه خرقه و قد نهى أن يصبه ١٥ الماء فتوضأ و مسح عليه ثم اس خفيه ثم أحدث فتوضأ و مسح على الخفين ثم برأ ذلك الجرح كيف يصنع؟ قال: ينزع خفيه و يغسل قدميه، و يكون على وضوئه لأن المسح إنما يجزيه ما لم يبرأ ذلك الجرح .  
قلت: أ رأيت مستحضة لا يقطع عنها الدم توضأت ثم سال الدم بعد وضوئها ثم ابست خفيها ثم صلت ثم أحدثت بعد ما فرغت من (١) وفي ح، ص « المسح على خفيه » .

الصلاة فتوضأت ومسحت على خفيها ثم ذهب وقت تلك الصلاة أتوضأ  
وتمسح على الخفين؟ قال: لا، ولكن تنزع خفيها وتغسل قدميها.  
وإنما يكون لها أن تمسح ما كانت في وقت الصلاة، فإذا دخل وقت  
صلاة أخرى فلا بد لها من أن تنزع خفيها وتغسل قدميها وتعيد الصلاة.  
قلت: أ رأيت رجلاً توضأ ولبس خفيه ثم أحدث فتوضأ ومسح  
على الخفين ثم لبس الجرموقين فوق الخفين ثم أحدث؟ قال: ينزع  
الجرموقين ويتوضأ ويمسح على الخفين.

وقال أبو حنيفة: إذا كان مع الرجل في سفره ماء هو قدر  
ما يتوضأ به وفي ثوبه دم أه<sup>١</sup> يغسل ذلك الدم من ثوبه بذلك الماء  
و يتيمن بالصعيد - وهو قول أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: ١٠  
قال حماد: يتوضأ بذلك الماء ولا يغسل ذلك الدم - والله أعلم<sup>٢</sup>.

### باب التيمم بالصعيد

قلت: أ رأيت المسافر الذي لا يجد الماء متى يتيمن؟ وكيف يتيمن؟  
قال: ينتظر إلى آخر وقت ناء الصلاة التي حضرت فإن وجد الماء  
توضأ وصلى، وإن لم يجد ماء يتيمن صعيداً طيباً، والتميم أن يضع  
يديه على الأرض ثم يرفعهما فيفضهما ثم يمسح بهما وجهه ثم يضعهما

(١) حرف «من» ساقط من ز، ح.

(٢) وفي «أن». وفي ص «وفي ثوبه دم يغسل».

(٣) كذا في الأصل وكذا في ص؛ وقوله «والله أعلم» - سقط من بقية الأصول.

(٤) قال السرخسي: فقد ذكر «الوضع» والآراء رجاء، لفظ «مهرب» في س.

على الأرض ثم يرفعهما ثم يمسح بهما [ كفيه و - ١ ] ذراعيه إلى المرفقين ثم يصلي .

قلت : أ رأيت إن مسح كفيه و وجهه ولم يمسح ذراعيه ؟ قال : لا يحزیه ذلك . قلت فان مسح كفيه و ذراعيه ولم يمسح وجهه ؟ قال : لا يحزیه أيضا . قلت : فان مسح وجهه و ذراعيه ولم يمسح ظاهر كفيه ؟ قال : لا يحزیه أيضا .

قلت : أ رأيت كل شيء يتيمم به من تراب أو طين أو جص أو نورة أو زرنخ أو شيء مما يكون من الأرض ؟ قال : يحزیه التيمم بذلك كله .

١٠ قلت : فان ضرب يديه على حائط<sup>١</sup> أو حصاة<sup>٢</sup> أو على حجارة عليها غبار فيتيمم بذلك ؟ قال : يحزیه .

قلت : فان تيمم بشيء غير الصعيد وليس من الأرض ؟ قال : لا يحزیه . قلت : لم ؟ قال : لأن الله تعالى يقول « فَتَيَسَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا » فما كان من الأرض فهو من الصعيد ، وما كان من غير الأرض فليس بالصعيد ولا يحزى التيمم به .

١٥ قلت : أ رأيت مسافرا تيمم في<sup>٣</sup> أول الوقت و صلى<sup>٤</sup> ولم ينتظر صلى الله عليه وسلم لعمار بن ياسر : « أما يكفيك ضربتان » . و الوضع جائز ، و الضرب أبلغ ليتغالى التراب بين أصابعه - اه ج ١ ص ١٠٦ .

(١) ما بين المربعين زيادة من ص .

(٢-٢) وفي ح ، ص « أو على حصا » .

(٣-٣) وفي ص « أول وقت الصلاة صلى » و فز ، ح « أول الصلاة و صلى » .

إلى آخر الوقت ثم وجد الماء بعد فراغه من الصلاة وبعد ما سلم <sup>١٠</sup>  
قال: صلاته تامة .

59343

قلت: أ رأيت إن وجد الماء قبل أن يسلم وقد قعد قدر التشهد  
أو وجد الماء قبل أن يقعد قدر التشهد؟ قال: صلاته فاسدة ويتوضأ  
و يستقبل الصلاة في قول أبي حنيفة ، وأما في قول أبي يوسف ومحمد  
فصلاته تامة إذا كان قد قعد قدر التشهد ، فإن وجد الماء قبل أن يقعد  
قدر التشهد فعليه أن يستقبل الصلاة .

قلت: أ رأيت المتيمم هل يصلى بالقوم المتوضئين؟ قال: نعم -  
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد: لا يؤم المتيمم المتوضئين ،  
قال: بلغنا ذلك عن علي بن أبي طالب رضوان الله عليه .<sup>١٠</sup>

قلت: أ رأيت الجنب والحائض وغير الجنب وغير الحائض أهما  
سواء في التيمم كما وصفت الكفين والذراعين والوجه؟ قال: نعم .<sup>١١</sup>  
قلت: أ رأيت رجلا مريضا<sup>١</sup> مقبلا في المصر<sup>٢</sup> لا يستطيع الوضوء .<sup>١٢</sup>

(١) أسند هذا البلاغ البيهقي عن مسدد عن حفص بن غياث عن الحجاج عن  
أبي إسحاق عن الحارث عن علي أنه كره أن يؤم الميمم المتوضئين (٢) وهذا  
الإسناد لا تقوم به حجة . وروى من صريق أبي إسماعيل الكوفي أسد بن سعيد  
عن صالح بن بيان عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم: لا يؤم المتيمم المتوضئين . قال: هذا إسناد ضعيف -<sup>١٣</sup> راجع ج ١  
ص ٢٣٤ من سنن البيهقي .

(٢) لفظ « مريضا » - لاقط من ه .

(٣) قوله « مقبلا في المصر » - لاقط من ز ؛ وفي ح « المصر » مكان « في المصر » .

لما به من المرض أيجز به أن يتيمم؟ قال: نعم. قلت: فإن كان جنباً من احتلام ولا يستطيع الغسل أيتيمم بالصعيد كما وصفنا؟ قال: نعم. قلت: <sup>١</sup> فإن كان مريضاً كما وصفت <sup>٢</sup> لا يستطيع الوضوء أيصلي <sup>٣</sup> بتيممه ذلك ما لم يحدث؟ قال: نعم. <sup>٤</sup> قلت: وكذلك إن مكث <sup>٥</sup> يوماً أو يومين على حاله لا يحدث ولا ينام؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كان مسافراً صلى بتيممه ذلك ما لم يحدث أو يجد الماء؟ قال: نعم. قلت: فإن تيمم وصلى ثم وجد الماء فلم يتوضأ ثم حضرت صلاة أخرى هل يجز به أن يصلي بتيممه ذلك؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه حيث وجد الماء فقد فسد تيممه فلا بد له من أن يتيمم ثانية. قلت: وكذلك الحدث؟ قال: نعم. ١٠ قلت: أرايت <sup>٦</sup> إن تيمم بأصبع واحدة أو بأصبعين؟ قال: لا يجز به. قلت: فإن تيمم بثلاثة أصابع؟ قال: يجز به. قلت: لم؟ قال: لأنه تيمم بالأكثر من أصابعه.

قلت: أرايت الرجل إذا تيمم أوجب عليه أن يصيب رجله أو رأسه بشيء من التيمم؟ قال: لا، إنما التيمم كما وصفت لك.

(١-١) وفي ص ١ ح «قال: نعم إذا».

(٢) وفي هـ «وصفنا».

(٣-٣) وفي ص «لا يستطيع صلى».

(٤) قوله «قال نعم» ساقط من ص.

(٥) وفي ز، ح «يمكث» وفي ص «إن كان» مكان «إن مكث».

(٦) لفظ «أرايت» ساقط من هـ.

قلت : أرأيت مسافراً أجنب فحضرت الصلاة فلم يقدر على الماء ليغتسل به إلا أن عنده من الماء قدر ما يتوضأ به ولا يستطيع أن يغتسل به كيف يصنع ؟ قال : يتيمم بالصعيد ولا يتوضأ بذلك الماء . قلت : فان تيمم بالصعيد وصلى الظهر ثم أحدث ثم حضرت العصر و ذلك الماء عنده قدر ما يوضئه ؟ قال : يتوضأ به ولا يتيمم . قلت : فان تيمم ولم يتوضأ بذلك الماء ؟ قال : لا يجزيه . قلت : لم ؟ قال : لأنه طاهر وعنده من الماء قدر ما يتوضأ به فلا يجزيه أن يتيمم فلذلك جهات عليه الوضوء .

قلت : فان توضأ ولبس خفيه ثم أحدث ثم تيمم ثم أحدث ثم أصاب من الماء مقدار ما يتوضأ ؟ قال : هذا يتوضأ ويمسح على خفيه . ١٠ قلت : أرأيت إن توضأ بذلك الماء وصلى العصر ثم مر بالماء بعد ما صلى العصر فلم يغتسل ثم حضرت المغرب وقد أحدث أو لم يحدث ؟ وعنده من الماء قدر ما يتوضأ به ولا يستطيع أن يغتسل أو يتوضأ به أو يتيمم ؟ قال : بل يتيمم ولا يتوضأ . قلت : لم ؟ قال : لأنه حين أصر الماء قد عاد جنب كما كان . قلت : وإذا حضرت الصلاة بعد ذلك فلم يجد من الماء قدر ما يغتسل ؟ قال : عليه أن يتيمم ولا يتوضأ . قلت : فان تيمم وصلى المغرب ثم حضرت العشاء وقد أحدث وعنده من الماء قدر (١) كذا في الأصل وكذا في ص ، ولفظ «ثم» ساقط من ه ، وفي ذ ، ح «حتى» مكان «ثم» .

(٢) قوله «أو لم يحرت» ساقط من ه .

ما يتوضأ<sup>١</sup> أ يتوضأ<sup>١</sup> به أم يتيمم؟ قال: بل يتوضأ ولا يتيمم. قلت: أليس قد زعمت أنه عاد حنبا كما كان؟ قال: أجل، ولكنه لما حضرت المغرب ولم يجد من الماء قدر ما يغتسل قنيم وصلى المغرب فقد صار طاهرا، فاذا حضرت العشاء وهو يقدر على ما يتوضأ به لم يحزه أن يتيمم لأنه طاهر.

قلت: أ رأيت مسافرا توضأ وضوءه للصلاة ولبس خفيه وصلى الظهر ثم أجنب ثم حضرت العصر وعنده من الماء قدر ما يتوضأ به ولا يغتسل قنيم بالصعيد وصلى العصر ثم حضرت المغرب وعنده من الماء قدر ما يوضئه فتوضأ به أ يمسح على خفيه أو ينزعهما؟ قال: بل ينزعهما ١٠ و يغسل رجليه. قلت: أ رأيت إن توضأ به ونزع خفيه وغسل قدميه ثم لبس خفيه وصلى المغرب ثم أحدث فحضرت العشاء وعنده ماء قدر ما يوضئه أ يمسح على خفيه أو ينزعهما؟ قال: بل يمسح [على خفيه -<sup>٢</sup>] ولا ينزعهما. قلت: أ رأيت<sup>٣</sup> إن مسح عليهما وصلى العشاء ثم مر بالماء ولم يغتسل فحضرت صلاة الفجر وعنده من الماء قدر ما يوضئه أ يتوضأ ١٥ [به -<sup>٤</sup>] وينزع خفيه. أو يمسح أو يتيمم كيف يصنع؟ قال: لا يمسح ولا ينزع خفيه ولكنه يتيمم بالصعيد ويصلى الفجر. قلت: أ رأيت

(١-١) ساقط من هـ.

(٢-٢) ما بين المربعين زيادة من ح، ص.

(٣) لفظ «أ رأيت» ساقط من الأصل، إنما زدناه من بقية الأصول الأربعة.

(٤) ما بين المربعين زيادة من ز، ح.

إن تيمم وصلى الفجر ثم أحدث ثم حضرت الظهر وعنده من الماء قدر ما يوضئه؟ قال: يتوضأ به ولا يتيمم. قلت: فهل يمسح على خفيه؟ قال: لا، ولكنه ينزعها ويغسل رجله. قلت: لم؟ قال: لأنه حيث مرّ بالماء فقد انتقض وضوؤه كله فلا بد له من أن ينزع خفيه ويغسل قدميه. قلت: أ رأيت إن نزعها وغسل قدميه ثم لبس خفيه وصلى الظهر ثم أحدث فحضرت العصر وعنده من الماء قدر ما يتوضأ به؟ قال: يتوضأ ويمسح على خفيه ولا ينزعها. قلت: لم؟ قال: لأن رجله طاهرتان بعد. قلت: أ رأيت إن توضأ ومسح على خفيه وصلى العصر فقعد قدر التشهد ثم أبصر الماء؟ قال: قد انتقضت صلاته حين أبصر الماء فعليه أن يغتسل ويعيد العصر - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ١٠ ومحمد: صلاته تامة ولا يعيدها. قلت: أ رأيت إن قعد قدر التشهد وسلم ثم أبصر الماء؟ قال: عليه أن يغتسل ولا يعيد العصر لأن صلاته قد تمت.

قلت: أ رأيت مسافراً أجنب فحضرت الظهر فلم يجد الماء فتيمم بالصعيد وصلى فلما قعد قدر التشهد وجد من الماء قدر ما يوضئه ١٥ ولا يغتسل؟ قال: يمضي على صلاته. قلت: أ رأيت إن مضى على صلاته وسلم ثم أحدث ثم حضرت العصر فلم يجد الماء فتيمم بالصعيد وصلى العصر فلما قعد قدر التشهد وجد من الماء قدر ما يوضئه؟ قال: قد انتقضت صلاته حين وجد من الماء قدر ما يوضئه. قلت: لم؟ قال: لأنه لما تيمم (١) كذا في الأصول، وفي ز، ح، «ثم سلم».



في الظهر و صلى فقد صار طاهراً فاذا دخل العصر فوجد الماء فاره  
لا يجزئه أن يتيمم<sup>١</sup> و هو يجد الماء و عليه أن يتوضأ و يصلي العصر .  
قلت: أ رأيت إن كان لما حضرت الظهر فلم يجد الماء قتيماً و صلى  
من الظهر ركعة ثم ضحك فانصرف ثم وجد من الماء قدر ما يغتسل به ؟  
ه قال: عليه أن يغتسل و يستقبل الظهر و لا يجزئه أن ينوي على صلاته .  
قلت: و كذلك لو تكلم أو رعف أو أحدث أو تقياً متعمداً أو غير  
متعمد ؟ قال: نعم ، هذا كله سواء و عليه أن يستقبل الصلاة لأنه لما  
وجد الماء فقد انتقض تيممه و عاد جنباً كما كان فعليه أن يستقبل الصلاة .  
قلت: أ رأيت مسافراً وجد بئراً في الطريق فيها ماء و هو لا يستطيع  
١٠ أن يأخذ منها و لا يجد ماء غيره ؟ قال: يتيمم بالصعيد و يصلي ، و هذا  
بمنزلة من لا يجد الماء .

قلت: أ رأيت مسافراً تيمم بالصعيد و الماء منه قريب و هو لا يعلم  
به فصلى بتيممه ذلك و سلم ثم علم بالماء ؟ قال: صلاته تامة إذا لم يعلم  
بالماء و هو<sup>٢</sup> بمنزلة من لا يجد الماء .

١٥ قلت: أ رأيت مسافراً حضرت الصلاة و هو على<sup>٣</sup> غير وضوء  
و لا يجد الماء إلا قدر ما يغسل فرجه أو قدر ما يغسل وجهه لا يبلغ<sup>٤</sup>  
(١) وفي ص «النيم» مكان «أن يتيمم» .

(٢) لفظ «فقد» ساقط من ه .

(٣) وفي ص «و هذا» مكان «و هو» ؛ وفي ز، ح «هو» و الواو ساقط منها .

(٤) لفظ «على» ساقط من ه .

(ه) وفي ح ، ص «لا يكفيه» - كان «لا يبلغ» . وفي المختصر: ما يكفي اوضوئه .

في وضوئه كله أيتيمم بالصعيد أو يتوضأ بذلك الماء ؟ قال : بل يتيمم للصلاة ولا يتوضأ بذلك الماء .

قلت : أ رأيت مسافراً عنده من الماء قدر ما يتوضأ به وهو يخاف العطش فحضرته الصلاة وهو في مفازة ؟ قال : يتيمم بالصعيد ولا يتوضأ . قلت : وكذلك لو كان معه من الماء أكثر مما يتوضأ به ؟ قال : نعم ، إذا كان يخاف على نفسه .

قلت : أ رأيت إن لم يكن معه ماء وكان معه رفيق له ماء فأبى رفيقه أن يعطيه من الماء شيئاً إلا بشئ كثير ؟ قال : يتيمم ولا يشتري إن شاء . قلت : لم ؟ قال : أ رأيت لو قال صاحب الماء « أبيعك لوضوئك من الماء ما يكفيك بألف درهم أو أكثر من ذلك » أ كان يجب عليه ١٠ أن يشتريه منه ؟ فله أن لا يشتريه ولكنه يتيمم ويصلي . قلت : فإن وجد الماء بشئ رخيص كما يحدّث الناس ؟ قال : يشتري فيتوضأ ويشرب ولا يتيمم .

قلت : أ رأيت مسافراً في طين و ردغة لا يجد ماء يتوضأ<sup>٢</sup> به ولا صعيداً يتيمم به كيف يصنع ؟ قال : إن كان معه بُدْ أو مرج ١٥

(١) كذا في الأصل وكذا في هـ ، ز ، وفي ص بعد قوله « أن يشتريه منه » قلت : لا ، قال : ليس عليه أن يشتري منه ولكن يتيمم ويصلي ؛ وفي ح مكان قوله « فله » قال ليس عليه أن يشتري منه ولكنه يتيمم ويصلي .

(٢) وفي ح ، ص « يبيع » مكان « يحدّث » .

(٣) وفي ع ، ز ، ح « فيتوضأ » .

نفضه و تيمم بغباره ، وإن لم يكن ذلك معه نفض ثوبه قيمم بغباره .  
قلت : أ رأيت إن لم يكن في ثوبه غبار و كان قد أصابه المطر و لم يكن  
على دابته سرج و لا لبد<sup>١</sup> و لا يجد شيئاً فيه تراب<sup>٢</sup> ؟ قال : يأخذ  
من ذلك الطين شيئاً فيلطن به بعض ثيابه فإذا جف تيمم به . قلت :  
○ فإن لطن به ثوبه فلم يجف و لا يجد ماء و لا صعيداً ؟ قال : ينتظر حتى  
يجف أو يجد صعيداً أو ماء . قلت : فإن ذهب الوقت ؟ قال : و إن ذهب  
الوقت لأنه لا يحجزه أن يصلي إلا بوضوء أو تيمم<sup>٣</sup> ، و قال أبو يوسف :  
يصلي إذا لم يجد الماء و لا يجف ذلك الطين فإذا جف الطين أو وجد  
الماء أو الصعيد تيمم و أعاد الصلاة .

١٠ قلت : أ رأيت إن وجد سور حمار أو بغل أو يتوضأ به أو يتيمم ؟  
قال : بل يتوضأ به و يتيمم بعد ذلك ثم<sup>٤</sup> يصلي . قلت : لم ؟ قال : هذا  
أخذ<sup>٥</sup> بالثقة فإن أجزأه سور الحمار لم يضره التيمم شيئاً<sup>٦</sup> ، وإن  
لم يحجزه<sup>٧</sup> كان قد تيمم .

(١) الواو من قوله « و كان » ساقط من ح ، ص .

(٢-٣) هكذا في ص ، ح ، وفي بقية الأصول « و لا يجد فيه تراباً » .

(٣) وفي هـ « و » مكان « ثم » .

(٤) كذا في الأصل و كذا في هـ ؛ وفي ز ، ح « هذا أخذه بالثقة » ؛ وفي ص  
« و أخذني هذا بالثقة » وهو الأولى و أفصح - والله أعلم .

(٥) كذا في ص ، ح ؛ و افظ « شيئاً » ساقط من بقية الأصول .

(٦) كذا في هـ ، وفي بقية الأصول « يحجزه » .

قلت: أ رأيت مسافراً تيمم ثم<sup>١</sup> أصاب بعض جسده [بول أو]<sup>٢</sup>  
 غزرة أو دم أو قيء أو خمر ولا يجد الماء هل ينقض ذلك تيممه؟  
 قال: لا . قلت: فكيف يصنع في الذي أصابه وهو أكثر من قدر  
 الدرهم؟ قال: يمسحه بخرقه أو بتراب<sup>٣</sup> ثم يصلي . قلت: فإن صلى  
 ولم يمسحه؟ قال: يحزبه . قلت: لم؟ قال: لأنه لا يجد الماء ولا يظهر ذلك  
 المكان إلا بالماء فتركه ومسحه سواء .

قلت: أ رأيت رجلاً تيمم للصلاة ثم ارتد عن الإسلام ثم أسلم  
 و تاب أ يكون على تيممه ذلك ما لم يجد الماء أو يحدث؟ قال: نعم .  
 قلت: وكذلك لو توضأ ثم ارتد عن الإسلام ثم أسلم؟ قال: نعم .  
 قلت: إيم وقد حبط عمله؟ قال: إنما حبط أجر عمله ، فأما الطهر  
 فهو طاهر .

قلت: أ رأيت نصرانياً توضأ أو اغتسل ثم أسلم أ يكون على وضوئه  
 وغسله؟ قال: نعم . قلت: أ رأيت نصرانياً تيمم ثم أسلم هل يحزبه  
 تيممه ذلك ما لم يجد الماء أو يحدث؟ قال: لا يحزبه . قلت: لم؟ قال:  
 لأن التيمم لا يكون إلا بالنية - وهو قول أبي حنيفة ومحمد . وقال ١٥  
 أبو يوسف: يحزبه وهو متيمم .

قلت: أ رأيت المسافر تكون معه امرأته أو جاريته فأراد أن يطأها

(١) وفي ص «تيمم» .

(٢) ما بين المربعين زيادة من ص .

(٣) وفي ص «تراب» وهو الأولى .

و هو يعلم أنه لا يجد الماء أترى له أن يطأها؟ قال : نعم ؛ ألا ترى قوله تعالى  
 ”أَوْ لِمَسْتُمْ الْمَسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا“ .

قلت : أ رأيت رجلا قال لرجل « علمني التيمم » يريد بذلك التعليم

و لا ينوى به الصلاة هل يحزبه ذلك من تيممه ؟ قال : لا . قلت : لم ؟

٥ قال : لأن التيمم لا يكون إلا بالنية . قلت : فلم يحزبه هذا في الوضوء ؟

إذا علم به و لا يحزبه في التيمم ؟ قال : هما مختلفان ؛ ألا ترى لو أن

رجلا جنبا وقع في نهر و هو لا يريد الغسل فاعتسل فيه أجزاء ذلك ؟

من غسله و من وضوئه ، و لو أصاب ذراعيه و وجهه غبار لم يحزه من

التيمم ؛ ألا ترى لو أصابه مطر ينقى ذراعيه و وجهه و رجله أجزاء

١٠ ذلك من الوضوء ، فلو وضوء لا يشبه "تيمم" .

قلت : أ رأيت رجلا تيمم فشك في شيء من تيممه أ هو عندك

و الذى يشك في شيء من وضوئه سواء ؟ قال : نعم . قلت : فإذا أحدث

فهو على حدثه ما لم يستيقن بالتيمم و إذا ؟ تيمم فهو على تيممه حتى

يستيقن ؟ بالحدث ؟ قال : نعم . قلت : وكيف يستيقن بالحدث ؟ قال :

١٥ إن يسمع صوتا أو يجر رنجا . قلت : و كل شيء ينفذ الوضوء فإنه ؟

(١) فلفظ « في الوضوء » ساقط من ز ، ح ، و هو من سهو الناسخ .

(٢) لفظ « ذاك » ساقط من ز ، ح .

(٣) وفي « فدا » .

(٤) وفي ز ، ح « ما لم يستيقن » .

(٥) وفي ص « بالحدث » .

(٦) لفظ « فإنه » ساقط من ه ، ص .

ينقض التيمم ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت امرأة مسافرة و هي حائض فظهرت من حيضها فلم تجد الماء فتيمنت و صلت هل لزوجها أن يجامعها ؟ قال : نعم . قلت : ولها أن تصلي ' بالتيمم المكتوبة ' ؟ قال : نعم .

قلت : فان كان زوجها قد طلقها قبل ذلك و طهرت من الحيضة ه  
الثالثة فتيمنت و صلت ؟ قال : قد انقضت عدتها و حلت للرجال .

قلت : أ رأيت المرأة إذا طهرت و تيممت و صلت ثم وجدت الماء بعد ذلك أ يجب عليها أن تغتسل ؟ قال : نعم . قلت : فهل يملك زوجها الرجعة ؟ قال : لا يملك رجعتها ' . قلت : فان كانت قد تزوجت زوجها غيره قبل أن تجيء الماء ثم وجدت الماء ؟ قال : نكاحها جائز و عليها ١٠ أن تغتسل . قلت : و لا ترى ما وجب عليها من الغسل حين وجدت الماء ينقض شيئاً من نكاحها ؟ قال : لا نرى ذلك .

قلت : أ رأيت مسافراً جنباً و هو لا يجد الماء إلا في المسجد كيف يصنع ؟ قال : يتيمم بالصعيد<sup>٢</sup> ثم يدخل المسجد فيستقي<sup>٣</sup> من ذلك الماء ثم يخرج الماء<sup>٤</sup> من المسجد فيغتسل<sup>٥</sup> . قلت : فان لم يكن معه شيء ١٥  
(١-١) وفي هـ ، « المكتوبة بالتيمم » .

(٢) كذا في ص و هو العوَاب ؛ وفي بقية النسخ « زوجها » مكان « رجعتها » و هو تصحيف .

(م) وفي ص « الصعيد » .

(٤) وفي ز ، ح « ويستقي » ؛ وفي هـ « ثم يستقي » و هو تصحيف .

(٥) لفظ « الماء » زده من ص ، و هو ساقط من بقية الأصول .

يستقى<sup>١</sup> به وكان لا يستطيع أن يخترق من البئر<sup>٢</sup> ولكنه يستطيع أن يقع فيها وهي بئر<sup>٣</sup> صغيرة؟ قال: يتيمم بالصعيد<sup>٤</sup> ولا يقع فيها . قلت: لم؟ قال: لأنه إذا وقع فيها أوسد ماؤها كله ولم يحزه غسله ذلك وكان عليه أن يتيمم بعد ذلك<sup>٥</sup> فلذلك أمرته أن يتيمم ولا يقع فيها . قلت: أ رأيت الرجل يجد سور الكلب أيتوضأ به أو يتيمم؟ قال: بل يتيمم ولا يتوضأ به . قلت: لم؟ أليس<sup>٦</sup> هذا عندك مثل سور الحمار والبغل؟ قال: لا<sup>٧</sup> . سور الحمار والبغل أحب إلى من هذا .

قلت: أ رأيت مسافراً قرأ السجدة وهو<sup>٨</sup> لا يجد الماء؟ قال: يتيمم ويسجد . قلت: وكذلك لو أراد أن يصلي تطوعاً في غير وقت المكتوبة؟ قال: نعم يتيمم ويصلي ما بدا له . قلت: فإن تيمم وصلى ثم حضرت الصلاة المكتوبة أ يصلي بذلك التيمم ما لم يجد الماء أو يحدث؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلاً حضرت الصلاة على الجنائزة وهو على غير وضوء كيف يصنع؟ قال: يتيمم ويصلي عليها . قلت: لم وهو مقيم

(١) وفي هـ « يستسقى » .

(٢) وفي ص والمختصر « العين » مكان « البئر » .

(٣) وفي ص « الصعيد » .

(٤) لفظ « قال » ساقط من هـ .

(٥-هـ) وفي ص « قلت أليس » .

(٦) وفي هـ « لأن » مكان « لا » .

(٧) لفظ « هو » ساقط من هـ .

في المصر؟ قال: لأنه إذا صلى عليها لم يستطع أن يصلي عليها وحده ، وإن ذهب يتوضأ سبق بالصلاة عليها .

قلت: أ رأيت رجلاً قرأ السجدة وهو مقيم بالمصر وهو على غير وضوء أ يتيمم ويسجد؟ قال: لا . قلت: لم؟ ومن أين اختلف هذا والأول؟ قال: لأن هذا لا يفوته فتي ما شاء توضأ وقضى السجدة . هـ

قلت: أ رأيت رجلاً شهد العيد مع الإمام في الجبانة وهو على غير وضوء أ يتيمم ويصلي؟ قال: نعم . قلت: لم؟ قال: لأن هذا خارج من المصر ، فإن رجع فتوضأ فاتته الصلاة ، وليس صلاة العيد إلا مع الإمام ، وصلاة العيد والصلاة على الجنائز سواء .

قلت: وكذلك لو أن الإمام أحدث بعد ما دخل في الصلاة يوم ١٠ العيد تيمم وصلى بهم بقية الصلاة؟ قال: نعم . قلت: وكذلك لو أحدث راحل خلفه؟ قال: نعم يتيمم ويدخل معه في صلاته - وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد: إذا دخل في الصلاة متوضئاً ثم أحدث انحرف فتوضأ ثم بنى لأن هذا لا تفوته الصلاة . قلت: فإن كان ' كل الذي ' ذكرت لك يحد الماء من غير أن تفوته الصلاة؟ قال: عليهم أن يتوضؤ ، ١٥ ولا يحزبهم التيمم .

قلت: وكذلك لو أن رجلاً شهد الجمعة فأحدث؟ قال: لا ،

(١) لفظ « ما » زده من ز ، ح ، ص .

(٢-٢) وفي ص « كذلك الذي » .



الجمعة ليست ' مثل العبد لأن الرجل في المصير ولأن الجمعة إذا فاتت الرجل كان عليه أن يصلي الظهر أربعاً ، والظهر فريضة . وليست الجمعة كالعبد ولا كالصلاة على الجنازة .

قلت : أ رأيت رجلاً يتيمم بالصعيد القذر ' الذي كان فيه بول ؟ أو عذرة نجف ؟ قال : لا يحزبه . قلت : ' فان صلى بذلك ؟ قال : يعيد التيمم والصلاة .

قلت : أ رأيت رجلاً تيمم بالصعيد ثم دخل في الصلاة فأحدث كيف يصنع ؟ قال : يقتل فيعيد التيمم ؛ فان تكلم استقبل الصلاة ، وإن لم يتكلم اعتد بما مضى من صلاته وصلى ما بقي . قلت : . التيمم والوضوء ١٠ عندك في هذا سواء ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت إن تيمم فدخل في الصلاة ثم أحدث فانفعل فوجد الماء ؟ قال : يتوضأ ويستقبل الصلاة . قلت : لم ؟ قال : لأنه حين وجد الماء انتقض ما مضى من صلاته وما بقي . قلت : و كذلك لو كانت الصلاة تطوعاً ؟ قال : نعم . قلت : فهل يجب عليه قضاء التطوع ؟ قال : ١٥ نعم . قلت : لم وقد انتقضت صلاته ؟ قال : لأنه افتتح الصلاة وهو على تيمم فدخل في صلاة ليست بفاسدة ، فلما وجد الماء انتقضت صلاته وكان عليه أن يتوضأ ويتيممها ؛ ألا ترى أنه لو لم يجد الماء قتم عليها

(١) لفظ « ليست » ساقط من هـ .

(٢) لفظ « القذر » ساقط من هـ .

(٣) لفظ « قلت » ساقط من ع ، وإنما زدناه من بقية الأصول .

أجزته لأن أول دخوله فيها كان و هي صحيحة ، ولا يشبه هذا الحدث الذي يقضى ما بقى و يستدّ بما مضى . لأن هذا يفسد ما مضى و ما بقى لأنه حيث وجد الماء صار<sup>١</sup> على غير وضوء إلا أن عليه قضاءه .

قلت : أ رأيت رجلاً تيمم بصعيد فيه بول أو عذرة ثم افتتح الصلاة تطوعاً ثم وجد الماء هل عليه أن يقضى تلك الصلاة ؟ قال : ليس عليه هـ أن يقضيها لأنه بمنزلة من لم يدخل في الصلاة ؛ ألا ترى أنه لو تمّ عليها لم يحزه ذلك . قلت : هذا الذي يدخل في الصلاة و هو على غير وضوء سواء ؟ قال : نعم . هما سواء ، و ليس على واحد منهما القضاء .

قلت : أ رأيت متيمماً أمّ قوماً متوضئين فأحدث فتأخر و قدم رجلاً من المتوضئين ثم إن المتيمم بعد ذلك وجد الماء فتوضأ أ يبنى على ما مضى ١٠ من صلاته ؟ قال : لا ، ولكن يستقبل الصلاة .

قلت : أ رأيت القوم إذا صلى بهم الإمام الثاني أفاسدة صلاتهم أم تامة ؟ قال : بل صلاتهم تامة . قلت : لم ؟ قال : لأنهم قد<sup>٢</sup> خرجوا من صلاة المتيمم و صار إمامهم متوضئاً فلا تفسد صلاتهم . قلت : لم ؟ قال : أ رأيت لو ضحك الإمام الأول أو تكلم أو بال أو تقيأ هل كان تفسد ١٥ عليهم صلاتهم ؟ قلت : لا ، قال : هذا و ذاك سواء . قلت : أ رأيت إن كان الإمام الأول متوضئاً و الإمام الثاني متيمماً<sup>٣</sup> فلما أحدث الأول قدّم الثاني

(١) كذا في صف ، ج ؛ وفي « فقد صار » وفي ع ، ز « فصار » .

(٢) لفظ « قد » ساقط من هـ .

(٣) وفي ص « وائثنى متيمماً » .

فصلى بهم ركعة ثم وجد الماء الإمام الثاني؟ قال: صلاة الإمام الثاني والإمام الأول والقوم جميعا كلهم فاسدة. قلت: لم؟ قال: لأن إمامهم هو الثاني وصار هو إمام الأول، فلما فسدت صلاته فسدت صلاة الأول والقوم جميعا. وهذا يبين لك أن "صلاة في الباب الأول تامة لأن الثاني هو الإمام، ولا يضركم ما دخل على الأول من فساد صلاته، إنما يضركم ما دخل على الإمام الثاني لأن الإمام هو الثاني.

قلت: أ رأيت رجلا متيمما أتم قوما متيممين وصلى بهم ركعة ثم رأى بعض من خلفه الماء وعلم بمكانه ولم يعلم به الإمام ولا بقية القوم حتى فرغوا من صلاتهم وسلموا؟ قال: أما من علم منهم بالماء فصلاته فاسدة، وأما الإمام ومن خلفه الذين لم يعلموا بالماء فصلاتهم تامة. قلت: أ رأيت إن كان في قوم متوضئون ومتيممون وعلم المتوضئون بالماء ولم يعلم به الإمام ولا المتيممون حتى سلم بهم؟ قال: أما المتوضئون فصلاتهم فاسدة، وأما الإمام والمتيممون الذين لم يعلموا بالماء فصلاتهم تامة. قلت: أ رأيت رجلا تيمم فدخل في الصلاة فصلى ركعة مينا<sup>١</sup> هو في صلاته إذ رأى سرايا فظن أنه ماء فافقتل من صلاته ففشى إليه ساعة حتى انتهى إليه فإذا هو سراب؟ قال: يستقبل الصلاة. قلت: لم؟ قال: لأن انصرافه كان إلى غير ماء ومشيه الذي مشى فيه حدث أحدثه وعمل

(١) لفظ «هو» ساقط من أكثر الأصول وإنما زده من ص.

(٢-٣) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «متوضئين ومتيممين» وهو تصحيف.

(٣) كذا في الأصل وكذا في ز، ح؛ وفي ه، ص «فبينما».

عمله فعليه أن يعيد صلاته وهو على تيممه لأنه لم يحدث ولم يجد الماء .  
قلت: أ رأيت رجلاً تيمم وصلى ثم حضرت صلاة أخرى فأراد  
أن يصلي بذلك التيمم فشك فلم يدر أمره على الماء أم لا؟ قال: يصلي بتيممه  
ذلك حتى يستيقن أنه قد مرّ على الماء أو يستيقن بالحدث .

قلت: أ رأيت رجلاً أجنب فلم يجد الماء فتمسك في التراب فتدلك<sup>٥</sup>  
به جسده كله هل يحزبه ذلك من التيمم؟ قال: إن كان قد أصاب وجهه  
وذراعيه وكفيه فقد تمّ تيممه<sup>٦</sup>، وإن كان لم يصبه فعليه أن يعيد التيمم .  
قلت: فإن كان قد أصاب وجهه وذراعيه وكفيه<sup>٧</sup> تيمم وأصاب سائر  
جسده هل يفسد ذلك عليه<sup>٨</sup> تيممه؟ قال: لا .

قلت: أ رأيت رجلاً تيمم فبدأ بذراعيه فيتمهما ثم يم وجهه<sup>٩</sup>  
ثم صلى؟ قال: يحزبه<sup>١٠</sup>، قلت: فإن بدأ فيه وجهه<sup>١١</sup> ثم مكث ساعة ثم يم  
ذراعيه ثم مكث ساعة ثم يم كفيه؟ قال: يحزبه .  
قلت: أ رأيت رجلاً وضع يديه على الصعيد فتيمم به ثم إن آخر تيمم

(١) وفي ح، ص « ولم » .

(٢) وفي ح، ص « فذلك » .

(٣) لفظ « قد » ساقط من أكثر الأصول، وإنما زدناه من ص .

(٤) لفظ « قد » زيد من ص .

(٥) من قوله « فقد تمّ تيممه » ساقط من هـ .

(٦-٧) وفي هـ « عليه ذاك » .

(٨-٩) وفي ص « فإن بدأ فتيمم وجهه » .

(١٠) من قوله « ثم صلى » ساقط من هـ .

بما تيمم به الاول من الصعيد؟ قال: يحزبه . قلت: لم؟ قال: أرايت رجلا  
توضأ ففضل من وضوئه ماء فتوضأ بذلك الماء آخرُ أما يحزبه؟ قلت:  
بلى، قال: فهذا وذاك سواء .

قلت: أرايت امرأة طهت من حبضها فتيممت بالصعيد ثم وضع  
رجل يديه<sup>١</sup> في موضع يدها<sup>٢</sup> فتيمم؟ قال: يحزبه . قلت: وكذلك لو كان  
الاول جنباً؟ قال: نعم .

قلت: أرايت رجلاً نفخ ثوبه أو لبده فتيمم بغباره وهو يقدر  
على الصعيد أ يحزبه؟ قال: يحزبه . قلت: لم؟ قال: لار هذا صعيد أيضاً -  
وهو قول أنى حنفة ومحمد رحمهما الله، وقال أبو يوسف: لا يحزبه  
١٠ إذا كان يقدر على الصعيد<sup>٣</sup>.

قلت: أرايت رجلاً مقطوع البدين من المرفقين فأراد أن يتيمم هل  
يمسح على وجهه ويمسح على موضع القطع؟ قال: نعم . قلت: فإن مسح  
وجهه وترك موضع القطع؟ قال: لا يحزبه . قلت: فإن صلى هكذا أياماً؟  
قل: عليه أن يمسح موضع القطع ويستقبل الصلاة . قلت: فإن كان  
القطع في البدين من المنسك؟ قل: عليه أن يمسح وجهه وليس عليه  
أن يمسح موضع القطع . قلت: وكذلك لو كان القطع من فوق المرفق

(١-١) وفي «بما قد تيمم» .

(٢) وفي «ص» يده .

(٣) وفي «ص» يديها .

٤-١٤ وفي ح . «إلا أن يتييم بالصعيد الطيب بالتراب» .

دون المنكب؟ قال: نعم. قلت: فإن كان القطع من المفصل؟ قال: عليه أن يمسح وجهه ودراعيه. قلت: وكذلك لو كان دون المرفق؟ قال: نعم. قلت: فإن لم يفعل وصلى هكذا أياما؟ قال: عليه أن يمسح ذلك ويبعد الصلوات كلها.

قلت: أ رأيت رجلا تيمم وصلى فقعده قدر التشهد ثم وجد الماء؟ ه  
قال: يتوضأ ويبعد الصلاة في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا نرى عليه إعادة. قلت: فإن كان قد سلم تسليمة واحدة ثم وجد الماء؟ قال: صلاته تامة وليس عليه أن يعيدها. قلت: فإن كان قد سلم تسليمتين عن يمينه وعن يساره وقد كان سها في صلاته ثم سجد لسهو ثم رفع رأسه وهو يريد أن يسجد الأخرى فأبصر الماء؟ قال: صلاته فاسدة وعليه أن يتوضأ ويبعد الصلاة في قول أبي حنيفة. قلت: يسلم وقد سمع دجاجة من صلاته؟ قال: لأنه في شيء من صلاته بعد: ألا ترى أنه لو كان إماماً فأدرك 'معه رجل' الصلاة في هذه الحال كان قد أدرك 'معه الصلاة'. قلت: أ رأيت مسافرا تيمم ومعه في رحله ماء وهو لا يعلم به فضلى فلما فرغ من صلاته راسم علم بالماء؟ قال: صلاته تامة. ه  
لا يسجد الماء لأن الله تعالى لا يكلفه إلا علمه - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد. وقال أبو يوسف: لا يحجزه. قلت: فإن علم بالماء قبل أن يسلم؟ قال: عليه أن يتوضأ ويستقبل الصلاة.

(١-١) وفي هـ، ص «رجل معه».

(٢) لفظ «قد» ساقط من الأصل.

قلت: أ رأيت رجلا به جراحات في عامة جسده و هو يستطيع أن يغسل ما بقى و لا يستطيع أن يغسل الجراحات و هي في رأسه و صدره ' أو ظهره ' و عامة جسده ؟ قال: يتيمم . قلت: فإن كانت الجراحات في رأسه أو في إحدى يديه ؟ قال: يغسل سائر جسده . قلت: ه فكيف يصنع بمواضع الجراحات ؟ قال: يمسح عليها بالماء . قلت: فإن كان لا يستطيع ذلك ؟ قال: يمسح على الخيعة التي فوق الجراحة بالماء . قلت: فإن كانت الجراحات في رأسه ؟ قال: يغسل جسده و يدع رأسه و يمسح على الجراحات بالماء .

قلت: أ رأيت رجلا مريضا أجنب و هو لا يستطيع أن يغسل ١٠ لما به من الجدرى ؟ قال: يتيمم بالصعيد . قلت: فإن كان به جرح في رأسه و هو يستطيع الغسل في سائر جسده ؟ قال: يغسل جسده ' و يدع رأسه .

قلت: أ رأيت رجلا صميحا و هو في المصير فأصابته جذابة نخاف إن اغتسل أن يقتله البرد ؟ قال: إن خاف على نفسه القتل من البرد ١٥ فإنه يتيمم ، و إن لم يخف على نفسه القتل فلا بد من أن يغتسل . قلت: و كذلك إن كان في السفر ؟ قال: نعم - و هذا قول أبي حنيفة ،

(١-١) وفي ز، ح، ص «صدره و رأسه» (٢) لفظ «ظهره» ساقط من ص .

(٣) لفظ «رجلا» ساقط من ص .

(٤-٤) «قال» ساقط من ه .

(٥) وفي ه، ص «إذا» .

وقال أبو يوسف: أما أنا فأرى أن يحزبه ذلك في السفر ولا يحزبه إذا كان مقيماً في المصر - وهو قول محمد .

وقال أبو حنيفة: إذا حُبس رجل في مخرج وهو مقيم في المصر وحضرت الصلاة ولم يقدر على مكان نظيف أن يصلي فيه ولم يقدر على وضوء ولا على صعيد طيب فإنه لا يصلي حتى يخرج من ذلك المخرج<sup>٥</sup> ثم يتوضأ ويقضى ما مضى من صلاته<sup>٦</sup> . وقال أبو يوسف ومحمد: يصلي في ذلك المكان<sup>٢</sup> يومئذ بماء بغير وضوء ولا يتيمم ، فإذا خرج توضأ وقضى ما مضى من صلاته . قلت: أ رأيت إن كان في غير مخرج وكان محبوساً في السجن<sup>٤</sup> لا يقدر<sup>٤</sup> على ماء يتوضأ به؟ قال: يتيمم ويصلي ، فإذا خرج توضأ وأعاد الصلاة . قلت: لم؟ قال: لأنه<sup>١٠</sup> في المصر<sup>١</sup> .

قلت: أ رأيت رجلاً أخر الصلاة وهو على غير وضوء حتى خاف

(١) قال السرخسي: أما المحبوس فإن كان في موضع نظيف وهو لا يجد الماء كان أبو حنيفة يقول: إن كان خارج المصر صلى ما تيمم ، وإن كان في مصر لم يصل - وهو قول زفر ثم رجع فقل: يصلي ثم يعيد - وهو قول أبي يوسف ومحمد - ج ١ ص ١٢٣ من المبسوط .

(٢) واختلفت الروايات عن محمد ، وذكر في الزبادات ونسخ أبي حفص من الأصل كقول أبي حنيفة ، وفي نسخ أبي سليمان ذكر قوله كقول أبي يوسف - اه قاله السرخسي في شرح المختصر ج ١ ص ١٢٣ .

(٣) لفظ « المكان » ساقط من هـ .

(٤-٤) وفي ج ، ص « وكان لا يقدر » .



ذهاب الوقت هل يجزئه أن يتيمم ويصلي ؟ قال : لا يجزئه ، ولكنه يتوضأ ويصلي وإن ذهب الوقت .

قلت : أ رأيت رجلا متيما صلى بقوم متوضئين فأبصر المتوضئين الماء ولم يبصره الإمام ولم يعلم به ' حتى فرغ ' من صلاته وسلم ؟ قال : أتما صلاة الإمام تامة ، وأما صلاة القوم جميعا فهي فاسدة ، وعليهم أن يستقبلوا الصلاة . قلت : لِمَ أفسدت صلاة القوم ، صار صلاة الإمام تامة ؟ قال : هذا ' مثل إمام ' صلى بقوم وتحرى القبلة فأخطأ وعرف الذين خلفه أنه على غير القبلة ، فصلاة الإمام تامة وصلاة القوم فاسدة .

١٠ وقال محمد : <sup>٤</sup> لا أرى أن يؤم المقيم المتوضئين على حال ، ولا يجزئهم ذلك - وهو قول عبي بن أبي طالب كرم الله وجهه <sup>٥</sup> .

### باب ما ينقض التيمم وما لا ينقضه

قلت : أ رأيت مسافرا <sup>٦</sup> تيمم وهو جنب فصلى بتيممه ذلك صلاة

(١-١) وفي « ، » حتى خرج .

(٢) وفي ح ، ص « صارت » .

(٣-٣) وفي ص « بمنزلة الإمام » مكان « مثل إمام » .

(٤-٤) وفي ص « لا أرى المقيم يؤم المتوضئين على حال » ، وقواه « على حال » ساقط من « .

(٥) وقد مرّ تخريج قول علي كرم الله وجهه قبل ذلك - راجع تعليق ص ١٠٥ من هذا الجزء .

(٦) عنوان الباب لم يذكر في ص ولا في المختصر .

(٧) وفي « ، » رجلا مسافرا .

ثم أحدث فوجد من الماء قدر ما يتوضأ به <sup>١</sup> ولا يكفيه لغسله ؟ قال : يتوضأ به . قلت : لِمَ ؟ أليس هذا جنب بعد ؟ فلا ينبغي له أن يتوضأ حتى يجد من الماء قدر ما يكفيه للغسل ؟ قال : هو طاهر ليس بجنب حتى يجد من الماء ما يكفيه للغسل ، فلذلك جعلت عليه الوضوء .

قلت : أ رأيت مسافراً جنباً غسل فرجه و وجهه و ذراعيه و رأسه <sup>٥</sup> ثم أهرق الماء و ليس معه ماء غيره فتييم بالصعيد و دخل في الصلاة ثم ضحك ففقهه ثم وجد من الماء ما يكفيه للغسل ؟ قال : يغسل وجهه و ذراعيه و يمسح برأسه و يغسل ما بقى من جسده سوى الفرج و الرأس و يغسل رجليه <sup>١</sup> و القهقهة هنا <sup>٢</sup> بمنزلة الحدث تنقض الوضوء و "تيمم" و لا تنقض ما مضى من الغسل <sup>٣</sup> ، و لو أن جنباً اغتسل بماء إلا موضع <sup>١٠</sup> درهم من جسده بقي لم يجد له ماء فتييم و صلى ثم وجد من الماء ما يغسل ذلك الموضع و حضرت صلاة أخرى فانه كان عليه أن يغسل

(١) لفظ « به » ساقط من هـ .

(٢) و في ز ، ح « هنا » مكان « ههنا » .

(٣) لأن شروعه في الصلاة قد صح بالتيمم ، و القهقهة في الصلاة لو طرأ على غسل جميع الأعضاء تنقض طهارته فيها ، فكذلك إذا طرأ على غسل بعض الأعضاء بمنزلة سائر الأحداث . و عن أبي يوسف في الإملاء قل : القهقهة في الصلاة ناقض للطهارة التي بها شرع في الصلاة ، و شروعه في الصلاة بها بالتيمم لا يغسل وجهه و ذراعيه . و لا تنقض بالقهقهة طهارته في الوجه و الذراعين ، و لا يلزمه إعادة الغسل فيها كما لا يلزمه إعادة الغسل فيما غسل من جسده سوى أعضاء الوضوء - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ١ ص ٢٤ .

ذلك الموضع ويصلي ولا يتيمم لانه طاهر بالنسل ، ولو كان أحدث قبل أن يغسل ذلك الموضع كان عليه أن يغسل ذلك الموضع ويتيمم ، فان بدأ بالتيمم قبل أن يغسل ذلك الموضع ثم غسل ذلك الموضع أجزاء لانه قد وجب عليه التيمم مع غسل ذلك الموضع ، فاذا وجبا عليه جميعا فلا يضره وبأيها بدأ أجزاء ذلك ؛ ألا ترى أنه لو وجد سور حمار كان عليه أن يتوضأ وأن يتيمم وبأيها بدأ أجزاء ذلك . قلت : أ رأيت لو وجد سور الحمار واغتسل به بعد التيمم وقد بدأ بالتيمم أما يحزبه هـ ؟ قال : يحزبه وهذا مثل الأول ، وقال محمد في رجل تيمم ودخل في الصلاة ثم نظر الى سور الحمار أ. إلى نبيذ التمر ١٠ قال : يمضى في صلاته ولا يقطعها ، فاذا فرغ من الصلاة توضأ بسور الحمار أو النبيذ ثم يصلي مرة أخرى ، وكذلك لو كان توضأً باليذ وتيمم ثم دخل في الصلاة ثم نظر إلى سور الحمار مضى على صلاته ولا يقطعها ، فاذا فرغ توضأ بسور الحمار وصلى مرة أخرى .

(١-١) وفي ز ، ح ، ص « فلا يضره أيها بدأ ألا ترى » .

(٢-٢) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « فيغتسل به » .

(٣) وفي ر ، ح ، ص « حمار » .

(٤-٤) لفظ « كان » ساقط من هـ ؛ وفي ص « إن توضأ » .

(هـ) و كان في الأصل و كذا في هـ ، ز بعد قوله « أخرى » « ولا يجوز التيمم من مكان قد كان فيه بول أو نجاسة وإن ذهب الأثر » والعبارة هذه ساقطة من ح ، ص ؛ والصواب سقوطها لأن المسألة مرت قبل ذلك لا حاجة الى أن تذكر ثانيا .

## باب الأذان

قلت : أ رأيت الرجل إذا أراد أن يؤذن كيف يؤذن و كيف يقوم في أذانه ؟ قال : يستقبل القبلة في أذانه حتى إذا انتهى إلى " الصلاة " و إلى " الفلاح " حوّل وجهه يميناً و شمالاً و قدماء مكانهما ، فإذا فرغ من " الصلاة " و " الفلاح " حوّل وجهه إلى القبلة . قلت : و الأذان و الإقامة مثي مثي ، و آخر الأذان " لا إله إلا الله " ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت الرجل إذا أذن أن يجعل إصبعه في أذنيه ؟ قال : نعم . قلت : فإن لم يفعل حتى فرغ من أذانه ؟ قال لا يضره ذلك .

قلت : أ رأيت إن استقبل القبلة بأذانه حتى انتهى إلى " الصلاة " و إلى " الفلاح " و هو في صومعته فأراد أن يخرج رأسه من نواحيها ١٠ فلم يستطع حتى يحوّل قدميه من مكانها فدار في صومعته ؟ قال : لا يضره ذلك شيئاً .

قلت : فهل بثوب في شيء من الصلاة ؟ قال : لا يثوب إلا في صلاة الفجر .

(١) وفي ح ، ص « الصلوات » .

(٢) قال المرعسي : و أما المتأخرون فاستحسنوا التثويب في جميع الصلوات لأن الناس قد ازداد بهم الغفلة و قلما يقومون عند سماع الأذان ، فيستحسن التثويب للبالغة في الإعلام ، و مثل هذا يختلف باختلاف أحوال الناس ، و قد روى عن أبي يوسف أنه قال : لا بأس بأن يخص الأمير بالتثويب يأتي به فيقول : السلام عليك أيها الأمير و رحمة الله و بركاته ، حتى على الصلاة - مرتين . حتى على الفلاح - مرتين ، الصلاة ، يرحمك الله . لأن الأمراء لهم ريادة هتاف =

قلت: فكيف التثويب في صلاة الفجر؟ قال: كان التثويب الأول بعد الأذان «الصلاة خير من النوم» فأحدث الناس هذا التثويب وهو حسن<sup>٢</sup>.

قلت: أفيجدر الإقامة حدرا و يترسل في الأذان؟ قال: نعم.

== بأشغال المسلمين ورغبة عن الصلاة بالجماعة فلا بأس بأن يخصوا بالتثويب، غير أن مجدا كره هذا - الخ ص ١٣١ من شرح المختصر.

(١ - ١) قوله «قلت فكيف التثويب في صلاة الفجر» ساقط من ز، وهو من سهو الناسخ.

(٢) قال السرخسي: أما معنى التثويب لغة فالرجوع؛ ومنه سمى الثواب لأن منفعة عمله يعود إليه، ويقال ثاب إلى المريض نفسه إذا برأ. فهو عود إلى الإعلام بعد الإعلام الأول بدليل ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا أدن المؤذن أدبر الشيطان وله حصاص كحصاص الحمار، فإذا فرغ رجع، فإذا ثوب أدبر، فإذا فرغ رجع. فإذا أقام أدبر، فإذا فرغ رجع وجعل يوسوس إلى المصلّي أنه كم صلى. فهذا دليل على أن التثويب بعد الأذان. وكان التثويب الأول «الصلاة خير من النوم» لما روى أن بلالا أدن لصلاة الفجر ثم جاء إلى باب حجرة عائشة فقال: الصلاة يا رسول الله! فقالت عائشة: الرسول نائم، فقال بلال: الصلاة خير من النوم. فلما انتبه أخبرته عائشة بذلك فاستحسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم - اه الميسوط.

(٣) قوله «فأحدث الناس هذا التثويب» إشارة إلى تثويب أهل الكوفة فانهم ألحقوا «الصلاة خير من النوم» بالأذان، وجعلوا التثويب بين الأذان والإقامة «حي على الصلاة» مرتين «حي على الفلاح» مرتين - اه شرح المختصر

ج ١ ص ١٣٠.

قلت : أ رأيت إن حدرهما<sup>١</sup> جميعا أو ترسل فيهما جميعا ، أو حدر<sup>٢</sup> الأذان و ترسل في الإقامة هل<sup>٣</sup> يضره ذلك ؟ قال : لا ، ولكن أفضل ذلك أن يصنع كما وصفت لك .

قلت : أ رأيت رجلا أذن و هو على غير وضوء و أقام كذلك ؟ قال : يحزبه .

قلت : أ رأيت رجلا أذن قاعدا ؟ قال : أكره له ذلك . قلت : فهل يحزبه ذلك ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا أذن و أقام رجل آخر غيره ؟ قال : لا بأس بذلك .

قلت : أ رأيت رجلا أذن و لم يستقبل القبلة في أذانه ؟ قال : أكره .<sup>١٠</sup> له ذلك . قلت : فهل يحزبه ذلك ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا أذن قبل وقت الصلاة ؟ قال : لا يحزبه ، و عليه أن يعيد أذانه إذا دخل الوقت . قلت : فإن لم يفعل و صلى بهم ؟ قال : صلاتهم تامة ،<sup>١١</sup> و قال أبو يوسف آخرا : لا بأس بأن يؤذن للفجر خاصة قبل طلوع الفجر<sup>١٢</sup> .

قلت : أ رأيت المسافر هل يؤذن و هو راكب ؟ قال : نعم ، إن شاء .

(١) وفي هـ «أحدرهما» .

(٢) وفي هـ «أحدر» .

(٣) وفي هـ «قال هل» وليس هذا مقام «قال» بل هو خطأ .

(٤-٤) من قوله «و قال أبو يوسف» ساقط من ص ، ح .

قلت: فكيف يصنع إذا أقام؟ قال: أحب ذلك إلى إذا أراد أن يقيم أن ينزل فيقيم وهو على الأرض. قلت: فإن لم يفعل وأقام راكبا كما هو؟ قال: يحزيه.

قلت: أرايت النساء هل عليهن أذان وإقامة؟ قال: ليس على النساء أذان ولا إقامة.

قلت: أرايت أهل المصر يصلون الجماعة بغير أذان ولا إقامة؟ قال: قد أسأوا في ذلك وصلاحهم تامة.

قلت: أرايت رجلا صلى في المصر وحده هل يجب عليه أذان وإقامة؟ قال: إن فعل فحس وإن اكتفى بأذان الناس وإقامتهم أحزاه ذلك.

قلت: أرايت رجلا انتهى إلى المسجد فأراد أن يصلي فيه وقد أذن في ذلك المسجد وأقيم فيه وصلى الناس هل يجب على هذا الرجل أن يؤذن لنفسه ويقيم؟ قال: لا، ولكنه يصلي بأذانهم وإقامتهم. قلت: أرايت المسافر يؤذن ويقيم في السفر؟ قال: نعم.

(١) وفي «إن».

(٢-٢) وكان في الأصل «لا أذان ولا إقامة» والصواب ما في بقية الأصول «أذان ولا إقامة».

(٣) وفي «هل يصلون».

(٤) افظ «في ذلك» ساقط من الأصل وكذا من هـ، ز؛ وإنما زدناه من ص، ح.

(هـ) لفظ «صلى» ساقط من هـ.

قلت : فان أقام ولم يؤذن ؟ قال : يحزبه . قلت : فان أذن ولم يقم ؟ قال : يحزبه وقد أساء . قلت : فان لم يؤذن ولم يقم ؟ قال : قد أساء و صلاته تامة . قلت : أ رأيت ان كانوا جماعة في سفر ؟ قال : الجماعة في هذا الواحد سواء ، و عليهم أن يؤذنوا و يقيموا ، و إن لم يفعلوا فقد أسأوا و صلاتهم تامة . قلت : فان أقاموا و تركوا الأذان ؟ قال : هـ يحزبهم . قلت : و ترخص للمسافرين في هذا و لا ترخص للقيمين ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت الأذان و الإقامة هل يجب في تناء من صلاة التطوع ؟ قال : لا ، إنما الأذان و الإقامة في الصلوات الخمس المفروضة .

قلت : فهل في الوتر أذان و إقامة ؟ قال : لا . قلت : فهل في العيسين أذان و إقامة ؟ قال : ليس في العيسين أذان و لا إقامة . قلت : فالجمعة ؟ قال : الجمعة . فريضة و فيها أذان و إقامة . قلت : ففي الأذان و الإقامة يوم الجمعة ؟ قال : إذا صعد الإمام المنبر أذن المؤذن ، و إذا نزل الإمام أقام المؤذن . قلت : أ رأيت المؤذن إذا أذن و أقام هل يتكلم في شيء من أذانه ' و إقامة ؟ قال : لا . قلت : فان تكلم في أذانه ' أو في إقامته ' و صلى القوم بذلك ؟ قال : صلاتهم تامة ، و أحب ذلك إلى أن لا يتكلم في أذانه هـ و لا في إقامته .

قلت : أ رأيت المؤذن يؤذن للفجر قبل أن ينشق الفجر أم تأمره أن يعيد الأذان إذا انشق الفجر ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : لأنه

(١) قوله « و إقامة قال لا قلت فان تكلم في أذانه » ساقط من هـ .

(٢) وفي ز، ح « في أذانه و إقامته » .



أذن قبل الوقت ؛ ألا ترى أنه لو أذن لها في عشاء كان يجب عليه أن يعيد الآذان ، فكذلك إذا أذن قبل دخول الوقت . قلت : فإن لم يعد الآذان فصلى بهم في الوقت ؟ قال : صلاتهم تامة - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وهو قول أنى يوسف الأول ثم رجع فقال : لا بأس ' بأن يؤذن ' هـ في الفجر خاصة قبل أن يطلع الفجر .

قلت : أرايت قوما فاتتهم الصلاة في جماعة فدخلوا المسجد وقد أقيم في ذلك المسجد وحُصِّلَ فيه فأراد القوم أن يصلوا فيه جماعة بأذان وإقامة ؟ قال : أكره لهم ذلك ، ولكن عليهم أن يصلوا وحدانا بغير آذان ولا إقامة لأن آذان أهل المسجد وإقامتهم تجزيهم . قلت : فإن ١٠ أذنوا وأقاموا وصلوا جماعة ؟ قال : صلاتهم تامة ، وأحب إلى أن لا يفعلوا . قلت : أرايت إن كان ذلك المسجد في طريق من طرق المسلمين وصلى فيه قوم مسافرون بأذان وإقامة ثم جاء قوم مسافرون سوى أولئك فأرادوا أن يؤذنوا فيه ويقموا يصلوا جماعة ؟ قال : لا بأس بذلك . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا المسجد لم يصل فيه أهله ، ١٥ إماماً صلى فيه أهل الطريق ، وإنما أكره ذلك إذا كان أهله قد صلوا فيه . قلت : فإن صلى في هذا المسجد قوم مسافرون ثم جاء أهل المسجد فأذن مؤذنين وأقام فصلوا فيه ثم جاء قوم مسافرون فأرادوا أن يصلوا (١) وفي ز ، ح « أن يصل » مكان « بأن يؤذن » .

(٢) في الأصل « وإنما » وفي بقية الأصول « إنما » بغير الواو وهو الأصوب .

فيه جماعة بأذان وإقامة؟ قال: أكره لهم ذلك لأن أهل المسجد قد صلوا فيه.

### باب من نسي صلاة ذكرها من الغد<sup>١</sup>

قلت: أ رأيت قوما<sup>٢</sup> فاتتهم الظهر<sup>٣</sup> نسوها<sup>٤</sup> حتى الغد ثم ذكروها فأرادوا أن يقضوها جماعة بأذان وإقامة؟ قال: لا بأس بأن يؤذنوا<sup>٥</sup> و يقيموا و يؤمهم بعضهم. قلت: فإن كان رجل واحد نسي هذه الصلاة فأراد أن يقضيها من الغد أيؤذن لها و يقيم؟ قال: نعم. قلت: فإن لم يفعل و صلى؟ قال: صلاته تامة.

قلت: أ رأيت قوما نسوا صلاتين حتى الغد. بعضهم نسي الظهر و بعضهم نسي العصر فذكروا ذلك من الغد ألهم أن يصلوا في جماعة؟<sup>٦</sup> قال: أما من نسي الظهر فلا بأس بأن يصلي جماعة، و لا يصلي من نسي معهم العصر؛ و يصلي الذين نسوا العصر في جماعة أيضا إن شاؤا. قلت: فإن كان القوم نسوا جميعا الصلاتين فذكروا ذلك من الغد فأذن مؤذنتهم و أقام فصلوا الظهر في جماعة ثم أن مؤذنتهم أذن أيضا و أقام و صلوا العصر في جماعة<sup>٧</sup> أ يجوز ذلك أو نحوه؟<sup>٨</sup> قال: نعم<sup>٩</sup>. ١٥

(١) لم يذكر عنوان هذا الباب في ص و لا في المختصر.

(٢-٣) وفي هـ «فاتتهم صلاة الظهر».

(٣) وفي ح، ص «فنسوها».

(٤) لفظ «في» ساقط من هـ.

(٥) وفي ص «الجماعة».

(٦-٧) من قوله «أيجوز» ساقط من هـ، ص، ح.

(٧) وفي ح، ص «يجزيهم» مكان «نعم».

قلت: أ رأيت رجلين نسيا صلاتين أحدهما نسي الظهر و الآخر نسي العصر فذكرا ذلك من الغد فأتم أحدهما صاحبه و الإمام الذى نسي العصر فصلى به؟ قال: أما الإمام ' فصلاته تامة ، و أما الذى نسي الظهر فهو إنما دخل مع الإمام فى التطوع فهو يحزبه من التطوع . قلت: فان نسيا صلاتين من يومين و هما جميعا العصر فأتم أحدهما صاحبه و الإمام الذى نسي أولا؟ قال: صلاته تامة ، و هذا الذى نسي آخرًا ' إنما دخل معه فى التطوع فهو يحزبه من التطوع ' . و عليه أن يعيد العصر . قلت: ' و كذلك لو كان الذى نسي آخرًا '؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت القوم يؤذن لهم العبد أو الأعرابي أو ولد الزنا ١٠ أو الأعمى؟ قال: يحزبهم .

قلت: أ تحب أن يكون المؤذن عالما بالسنة؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت انقوم يؤذن لهم الغلام الذى لم يحتلم بعد و قد راهق الحلم؟ قال: أحب إلى ' أن يؤذن لهم رجل . قلت: فان صلوا بأذانه و إقامته؟ قال: يحزبهم .

قلت: أ رأيت القوم تؤذن لهم المرأة فصلوها بأذانها و إقامتها؟ ١٥

(١) وفى ح ، ص « الإمام الذى صلى العصر » .

(٢) وفى ص « أخيرا » .

(٣) من قوله « قلت فان نسيا » ساقط من هـ .

(٤-٤) لفظ « لو كان » ساقط من هـ ؛ وفى ص « وكذلك الإمام لو كان الذى نسي أخيرا » .

(هـ) لفظ « إلى » ساقط من هـ .

قال: أكره لهم<sup>١</sup> ذلك، فإن<sup>٢</sup> فعلوا أجزام.

قلت: فالصير أحب إليك أن يؤذن من الأعمى؟ قال: نعم، هو أحب إلى لأن البصير أعرف بمواقيت الصلاة.

قلت: فأيهما<sup>٣</sup> أحب إليك أن يؤذن المؤذن على المنارة أو في صحن المسجد؟ قال: أحب ذلك إلى<sup>٤</sup> أن يكون أسمع للقوم والجيران، وكل ذلك حسن.

قلت: أفتحب للمؤذن يرفع صوته بالآذان والإقامة؟ قال: نعم، يسمع ولا يجهد نفسه.

قلت: أفتركه للمؤذن إذا أذن أن يتطوع في صومعته؟ قال: لا أكره له ذلك.

١٠

قلت: أرايت إذا قال المؤذن "الله أكبر، الله أكبر" أيطول ذلك؟ قال: أحب ذلك إلى<sup>٥</sup> أن يحذفه حذفاً. قلت: فإن فعل؟ قال: يحبره.

قلت: أرايت رجلاً أذن فظن أنها الإقامة وأقام في آخرها فصلى القوم بذلك؟ قال: يحزبهم. قلت: فإن أقام ثم استيقن قبل أن يدخلوا في الصلاة؟ قال: أحب ذلك إلى<sup>٦</sup> أن يتم الآذان ثم يقيم.

(١) لفظ «لهم» زدناه من ح، ص، و هو ساقط من بقية الأصول.

(٢) وفي ز، ح «وإن».

(٣) وفي ز، ح، ص «أيهما».

(٤) لفظ «إلى» ساقط من هـ.

وإن لم يفعل أجره .

قلت : أ رأيت مؤذنا أذن ثم مكث بعد أذانه ساعة فأخذ في إقامته فظن أنها الأذان فصنع فيها ما يصنع في الأذان فقال له بعض القوم : "هذه الإقامة" كيف يصنع ؟ أبتدئ الإقامة من أولها أو يقول "قد قامت الصلاة" ؟ قال : بل يبتدئ الإقامة من أولها . قلت : فإن لم يفعل وقال ' "قد قامت الصلاة" ؟ قال : يحزيهم . قلت : أ رأيت لو أنه حين فعل في الإقامة ما فعل ثم ظل أن ذلك لا يحزيه فاستقبل الأذان من أوله ثم أقام فصلى ؟ قال : يحزيه ' .

قلت : أ رأيت مؤذنا يثوب في العجر فظن أن تشويه ذلك إقامة ١٠ فأقام فيها الصلاة . ثم علم بعد أنه التثويب قل أن يدخل القوم في الصلاة ؟ قال : يكف القوم حتى يبتدئ المؤذن الإقامة من أولها ثم يقومون إلى الصلاة .

قلت : أ رأيت مؤذنا أخذ في الإقامة فغشى عليه قل أن يفرغ من إقامته ثم أفاق أبتدئ بالإقامة من أولها أو من المكان الذي غشى عليه فيه ؟ قال : أحب ذلك إلى أن يبتدئ لها من أولها ، وإن

(١) لفظ «قال» ساقط من هـ .

(٢) وفي ح ، ص «يحزيهم» .

(٣) وفي ص «بها» مكان «لها» .

(٤) ألا ترى أنه لو غشى عليه في الصلاة لم يسع صلاته فكذلك فيما هو من

أسباب الصلاة - اهـ شرح نختصر ج ١ ص ١٣٨ .

(٥) وفي هـ ، ص «فان» .

لم يفعل أجزاء ذلك .

قلت : أ رأيت مؤذنا أقام ثم رفع أو أحدث قبل أن يفرغ من إقامته فذهب فتوضأ ثم جاء أبتدئ الإقامة من أولها أو من الموضع الذي انتهى إليه ؟ قال : أحب إلى أن يبتدئها من أولها ، وإن لم يفعل فابتدأ من ذلك الموضع أجزءاً .<sup>٥</sup>

قلت : أ رأيت مؤذنا أدن رقبته شيئاً قبل شيء فقال " أشهد أن محمداً رسول الله " ثم قال " أشهد أن لا إله إلا الله " ؟ قال : إذا قال " أشهد أن لا إله إلا الله " فإن عليه أن يقول " أشهد أن محمداً رسول الله " حتى يكون<sup>٦</sup> بعدها . قلت : فإن لم يفعل ومضى على ذلك ؟ قال : يحجزهم . قلت : وكذلك كل شيء قدم من الأذان أو أخره ؟ قال : نعم .<sup>١٠</sup> قلت : وكذلك لو فس هذا في الإقامة ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت مؤذنا أخذ في الإقامة فلم يفرغ من الإقامة حتى أحدث كيف يصنع ؟ أيتم لإقامة ثم يذهب فتوضأ أو يبتدئ فتوضأ ثم يتم الإقامة ؟ قال : يتم الإقامة ثم يذهب فتوضأ ويصل ، وأنى ذلك فعل أجزءاً .<sup>١٥</sup>

(١) والأولى . بد أحدث في أ - أو قومه أن يتمهم ثم يذهب فتوضأ ويصل لأن ابتداء الأذان أو الإقامة مع الحدث يجوز ، قائمه أولى (٢٠) - اهـ شرح المختصر ج ١ ص ١٣٩ .

(٢) وفي هـ « تكون » .

(٣) وفي هـ « في » - مكان « من » .

(٤) وفي زهـ ح « يتم » .

قلت: أ رأيت مؤذنا أخذ في الإقامة فوقع فمات فقام رجل من  
تقوم مكانه أ يبتدئ الإقامة من أولها أو يأخذ من المكان الذي انتهى  
إليه الميت؟ قال: أحب إليّ أن يبتدئ بها من أولها، وإن أخذ من  
المكان الذي انتهى إليه الميت أجزأه. قلت: وكذلك لو أن الأول  
أصابه لممٌ أو جنٌّ أو أغشى عليه؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت مؤذنا أذن ثم ارتد عن الإسلام و خرج من المسجد  
أ ترى للقوم أن يعتدوا بأذانه ويأمروا بعض القوم فيقيم بهم الصلاة  
أو يعبدوا الآذان؟ قال: 'أى ذلك ما فعلوا' أجزأهم.

قلت: أ رأيت المؤذن إذا أذن في المغرب و فرغ من أذانه أ تحب  
١٠ له أن يقعد ثم يقوم فيقيم بهم الصلاة أو يكون قائما كما هو حتى يقيم؟  
أى ذلك أحب إليك؟ قال: أحب إليّ أن يقوم قائما كما هو حتى يقيم  
بهم الصلاة - وهذا قول أبي حنيفة، و قال أبو يوسف: أحب إليّ أن  
يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم فيقيم بهم الصلاة - وهو قول محمد. قلت:  
فإن كان ذلك في الفجر و الظهر و العصر و العشاء؟ قال: أحب ذلك  
١٥ إليّ أن يقعد فيها فيما بين الآذان و الإقامة. قلت: فإن لم يفعل  
و لم يقعد في شيء من ذلك غير أنه أقام الصلاة؟ قال: يحجزهم. قلت:

(١) وفي «أن يقتدوا» والصواب «أن يعتدوا» كما هو في بقية أصول  
الكتاب.

(٢) وكان في الأصول «أو يأمروا» والصواب «ويأمروا» قل في المختصر إذا  
اعتدوا بأذانه وأمروا من يقيم ويصل أجزأهم.

(٣-٣) وفي ح، ص «أى ذلك فعلوا».

(٤) وفي ح، ص «يحجزه».

أرأيت إن وصل الأذان والإقامة ولم يحصل بينهما شيئا أو لم يمكث بينهما؟ قال: أكره له<sup>١</sup> ذلك ويجزيهم.

قلت: أرأيت مؤذنا أذن وهو في إزار واحد وأقام كذلك؟

قال: يجزيهم<sup>٢</sup>.

قلت: أرأيت المؤذن هل تكره له أن يؤذن للقوم ويقم<sup>٣</sup>؟

ويصلي معهم ثم يأتي قوما آخرين فيؤذن لهم ويقم ولا يصلي معهم؟

قال: نعم أكره له ذلك<sup>٤</sup>. قلت: فإن فعل؟ قال: يجزيهم.

قلت: أرأيت المؤذن إذا لم يكن له منارة والمسجد صغير أين

أحب إليك أن يؤذن؟ أ يخرج من المسجد فيؤذن حتى يسمع الناس

أو يؤذن في المسجد؟ قال: أحب ذلك<sup>٥</sup> إلى أن يؤذن خارجا من

المسجد، وإذا أذن في المسجد أجزاه.

قلت: أرأيت المؤذن والإمام هل تكره لهما أن يؤذنا ويؤما

(١) لفظ «له» ساقط من «موجود في الأصل وفي ز، ح، و في ص» لهم»

مكان «له».

(٢) في ح «يجزيه».

(٣) كذا في ح، ص وكان في الأصل وكذا في «ولا يقيم».

(٤) قال المرخسي: ويكره أن يؤذن في مسجدين ويصلي في أحدهما لأنه بعدد

ما صلي يكون متفلا بالأذان في المسجد الثاني والتفعل بالأذان غير مشروع،

ولأن الأذان مخصص بالمكتوبات فانما يؤذن ويقم من يصلي المكتوبة على أثرها

وهو في المسجد الثاني يصلي النافلة على أثرها - اهـ من الميسر ج ١ ص ١٤٠.

(٥) لفظ «ذلك» ساقط من أكثر الأصول وإنما زدناه من ح، ص.



أجر معلوم؟ قال: نعم، أكره لهما ذلك، ولا ينبغي للنوم أن يعطوهما على ذلك أجرا<sup>١</sup>. قلت: فإن أخذ على ذلك أجرا معلوما فأذن لهم وأم<sup>٢</sup>؟ قال: يحجزهم. قلت: أ رأيت إن لم يشارطهم على شيء معلوم ولكنهم عرفوا حاجته فكانوا يحجمون له في السنة شيئا فيعطونه ذلك؟ قال: هذا حسن<sup>٣</sup>.

قلت: أ رأيت المؤذن إذا كان رجل سوا و القوم يحدون خيرا منه

(١) وفي «أن يعطوا لهما».

(٢) لأنها يحدان لأنفسهما فكيف يشترطان الأجر على غيرهما، ثم هما خليفتان للرسول في الدعاء والإمامة وقال الله تعالى «قل لا أسئلكم عليه أجرا إلا المودة في القربى» فمن يكون خائفة ينفي أن يكون مثله. وقال عثمان بن أبي العاص الثقفي: آخر ما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن «صل باناس صلاة الله فيهم». وإذا اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الأذان أجرا». وقال رجل لعمر (كذا): إني أذك في الله، فقال: إني أبغضك في الله، قال: ولم؟ قال: لأنه يأنقئك أحد على الأذان أجرا - اهـ - بسوط المرخسي ج ١ ص ١٤٠.

(٣) وفي ص «وأم» مكن «أم».

(٤) وفي ز، ح «أحسن». قال المرخسي: فإن عرف القوم حاجته فواسوه بتيقنهم أحسن ذلك بعد أن لا يكون عن شرط لأنه فرغ نفسه لحفظ المواقيت وإعلامهم بمرتبته لا يتنوع للكسب فينبغي لهم أن يهدوا إليه الهدية، فقد كان الأنبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم يقبلون الهدية؛ وعلى هذا قالوا: الفقهاء الذي يفتي في إمارة أو قرية لا يحل له أن يأخذ على الفتيا شيئا عن شرط، فن عرفوا حاجته فأهدوا إليه فهو حسن لأنه محسن إليهم في تفريغ نفسه عن الكسب وحراسة أمر دينهم فينبغي أن يقبلوا إحسانه بالإحسان - اهـ - من البسوط ج ١ ص ١٤٠.

من يؤذن لهم؟ قال: ليؤذن لهم من هو خير من هذا. قلت: فإن لم يفعلوا و أذن لهم هذا؟ قال: يحجزهم.

قلت: أ رأيت الرجل السوق يؤذن للقوم لفجر و المغرب و العشاء و يكون الظهر و العصر في سوقه و يؤذن لهم "ظهر" و "عصر" غيره أ تكره لهم ذلك؟ قال: لا. قلت: فإن كان رجل يؤذب عليها كلها؟ قال: هو أحب إليّ.

قلت: أ رأيت رجلا أذن و أقام و هو سكران لا يعقل أو مجنون مغلوب لا يعقل فصلى القوم بذلك الآذان؟ قال: يحجزهم. قلت: أ تكره للسكران و المجنون الذى لا يعقل أن يؤذن للقوم و يقيم؟ قال: نعم أكره لهم ذلك<sup>١</sup>. قلت: و كذلك المعتوه؟ قال: نعم. قلت: ١٠ أ رأيت إن أذن و أقام للقوم أ ترى للتوم أن يعيدوا الآذان ب الإقامة؟ قال: نعم، هو أحب إليّ أن يفعلوا.

قلت: أ رأيت التوم يكون بينهم المسجد و مؤذنتهم واحد فاقسموا المسجد بينهم فضربو حائضا وضه و لكل طائفة إمام على حدة هل يحجزهم أن يكون مؤذنتهم واحدا؟ قال: نعم. و لكن لا ينبغي لهم أن ١٥ يقسموا المسجد، و لا تجوز القسمة فيه. قلت: فإن اقتسموا ذلك؟

(١) لأن معنى التعميم لا يحصل بأدائها، و عامة كلام لسكران و مجنون هذان فلا يحصل به الإعلام فربما يشبهه على الناس، فالأولى إعادة أدائها - ١٤٠ ص.

(٢) لفظ «قلت» ساقط من هـ، ص.

قال: القسمة مرددة . قلت<sup>١</sup> . وإن لم يردوا القسمة ورضوا به جميعا؟ قال:  
أحسن ذلك أن يكون لكل طائفة مؤذن لأنها مسجدان .

### باب مواقيت الصلاة

قلت: أ رأيت وقت الفجر متى هو؟ قال: من حين يطلع الفجر إلى  
طلوع الشمس .

قلت: أ رأيت الفجر الذي يطلع فلا يعترض في الألف<sup>٢</sup>؟  
من الوقت؟ قال: لا ، ليس ذلك بوقت . قلت: فهل يحرم الطعام  
على الصائم إذا طلع ذلك الفجر الذي يسطع<sup>٣</sup> في السماء؟ قال: لا ،  
ولكن الفجر الذي يحرم به الطعام على الصائم وتحل به الصلاة هو  
١٠ الفجر الذي يعترض في الألف .

قلت: أ رأيت وقت الظهر متى هو؟ قال: من حين تزدل<sup>٤</sup> الشمس  
إلى أن يكون الظل قائم<sup>٥</sup> - في قول أبي يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة:  
لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل قائم<sup>٦</sup> ، فإذا صار الظل قائم<sup>٧</sup>  
دخل وقت العصر .

(١) لفظ « قلت » زيادة من ص ، وهو ساقط من بقية الأصول .

(٢) كذا في ص ، وفي ع ، ز ، ح « أتعتده » ، وفي « أبعده » .

(٣) وفي ح ، ص « يستطيل » مكان « يسطع » .

(٤) وفي « تزدل » .

(٥) لفظ « وقت » ساقط من ز ، ح .

قلت: أرايت وقت العصر متى هو؟ قال: من حين يكون الظل قامة<sup>١</sup> فيزيد على القامة<sup>٢</sup> إلى أن تتغير الشمس في قول أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل قائمتين، وآخر وقتها غروب الشمس. قلت: فمن صلى العصر حين تغيرت الشمس قبل أن تغيب أترى ذلك يحويه؟ قال: نعم يحويه، ولكن أكراه له أن يؤخرها إلى أن تتغير الشمس<sup>٣</sup>.

قلت: أرايت المغرب متى هو؟ قال: من حين تغرب إلى أن يغيب<sup>٤</sup> الشفق. قلت: وتكره أن يؤخرها إذا غاب الشفق؟ قال: نعم،<sup>٥</sup> "الشفق: البياض المعترض في الأفق في قول أبي حنيفة"، وفي قول أبي يوسف ومحمد: الحمره<sup>٦</sup>: "و روى أيضا عن أبي حنيفة أنه قال: الشفق<sup>٧</sup> هو الحمره<sup>٨</sup>".

(١) وفي «الفائتين» في كلا الحرفين وليس بشيء.

(٢) وفي «ألا ترى» وهو تحريف.

(٣) واختلفوا في تغير الشمس أن العبارة للضوء أم للقرص، فكان النخعي يعتبر تغير الضوء، والشعبي يقول: العبارة لتغير القرص، وهذا أخذ؛ لأن تغير الضوء يحصل بعد الزوال فإذا صار القرص بحيث لا نهار فيه العين فقد تغيرت - كما قاله السرخسي في مسوطه ج ١ ص ١٤٤.

(٤) وفي ص «أفتكره».

(٥-٥) وفي ص «والشفق في مذهب أبي حنيفة البياض المعترض» وفي ز، ح «الشفق البياض في الأفق في قول أبي حنيفة».

(٦-٦) من قوله «وروى أيضا» لم يذكر في ص، والصواب أنه ليس من الأصل =

قلت: أرأيت وقت العشاء متى هو؟ قال: من حين يغيب الشفق إلى نصف الليل. قلت: أرأيت من صلاها قبل أن يطلع الفجر بعد ما مضى نصف الليل؟ قال: يحزبه، ولكن أكره له أن يؤخرها إلى تلك الساعة.

٥ قلت: أرأيت الفجر أي ينور بها في الشتاء والصيف أو يغلس بها؟ قال: أحب إلى أن ينور بها.

قلت: أرأيت الظهر أيصلها حين تزول الشمس أو يؤخرها؟ قال: أما في الصيف فأحب إلى أن يؤخرها ويرد بها، وأما في الشتاء فأحب ذلك إلى أن يصلها حين تزول الشمس.

١٠ قلت: أرأيت العصر أيصلها في أول وقتها أو يصلها في آخر وقتها؟

== بل من زيادات بعض رواة الكتاب. وفي المختصر: وروى أحمد بن عمرو عن أبي حنيفة قال: الشفق الحرة - هـ.

(١) قال المرحوم: فأما آخر وقت العشاء فقد قال في الكتاب «إلى نصف الليل» والمراد بيان وقت إباحة التأخير، فأما وقت الإدراك فيمتد إلى طلوع الفجر الثاني، حتى إذا أسد الكفر أو أصبح الصبح قبل طلوع الفجر فعليه صلاة العشاء - هـ ج ١ ص ١٤٥ من الميسر.

(٢) هو الاستفهام ساقط من هـ.

(٣) وفي هـ، ز، ح «أم» مكان «أو».

(٤) لفظ «إلى» زده من ص، و هو ساقط من بقية الأصول.

(هـ) من قوله «حين تزول» - قط من هـ؛ وإنما زده من بقية الأصول إلا أن في ص «أم» مكان «أو».

قال: أحب ذلك إلى أن يصلّيها في آخر وقتها و الشمس يضاء لمّا تستغير .  
قلت: و الشتاء و الصيف عندك سواء؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت المغرب أيؤخرها بعد غروب الشمس شيئاً؟ قال:  
أكره له أن يؤخرها إذا غربت الشمس ، و الشتاء و الصيف سواء .

قلت: أ رأيت وقت العشاء أيصلّيها حين يغيب "شفق أو" يؤخرها؟ ه  
قال: أحب ذلك إلى أن يؤخرها إلى ما يبيد و بين ثلث الليل .

قلت: أ رأيت إذا كان يوم فيه غيم كيف يصنع في مواقيت  
الصلوات كلها؟ قال: أما الفجر فينور بها ، و أما الظهر فيؤخرها ،  
و أما العصر فيعجلها ، و أما المغرب فيؤخرها ، و أما العشاء فيعجلها .

قلت: أ رأيت هل يجمع بين "صلاتين إلا في عرفة و جمع؟ قال: ١٠  
لا يجمع بين صلاتين في وقت و حدى حضر و لا سفر ما خلا عرفة  
و المزدلفة .

قلت: أ رأيت المسافر إذا صلى الظهر في آخر وقتها و العصر في  
أول وقتها هل يحزبه ذلك؟ قال: نعم . قلت: و كذلك المغرب و العشاء؟  
قال: نعم . ١٥

قلت: أ رأيت الوز متى وقته؟ قال: من حين يصلى "عشاء إلى

(١) وفي ص « أم » مكان « أو » .

(٢) أفظ « ذلك » زيد من ص ، و لم يذكر في بقية الأصول .

(٣) كذا في ص ، وفي بقية الأصول « فيتنور بها » .

(٤-٤) من قوله « الظهر » ساقط من ه .

(هـ) و كان في الأصل « صلى » .

طلوع الفجر . قلت : فأى ذلك أفضل عندك ؟ قال : أفضل ذلك  
عندى أن يوتر فى آخر الليل قبل طلوع الفجر .

قلت : أ رأيت رجلا أوتر قبل العشاء متعمدا لذلك ؟ قال : لا يحزبه .

قلت : وكذلك لو أوتر بعد ما غاب الشفق ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال :

ه لأنه لا يبنى له أن يوتر<sup>١</sup> إلا من بعد<sup>٢</sup> ما يصلى العشاء .

قلت : أ رأيت رجلا صلى العشاء وهو على غير وضوء فنام ثم

استيقظ سحرا<sup>٣</sup> فأوتر<sup>٤</sup> وهو لا يعلم أنه حيث صلى العشاء كان<sup>٥</sup> على غير

وضوء فقام وأوتر<sup>٦</sup> . فلما فرغ من الوتر وسلم ذكر أنه<sup>٧</sup> كان قد صلى

العشاء وهو على غير وضوء فقام و صلى العشاء أ يحزبه وتره ذلك أم

١٠ بعيد ؟ قال : يحزبه ولا بعيد فى قول أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد :

بعيد الوتر وإن كان بعد أيام . قلت : أ رأيت إن لم يعلم أنه صلى

العشاء وهو على غير وضوء أياما وليالى ثم ذكر بعد ذلك أن يقضى الوتر

فى كل ليلة وقد صلى هكذا ؟ قال : لا ، لو أوجبت عليه أن يقضى

الوتر فى كل ليلة لأوجبت عليه أن يقضيها فى أكثر من ذلك - وهذا

١٥ قول أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : يقضى الوتر الاول .

(١) لفظ « ذاك » ساقط من ه .

(٢-٣) وفى ه ، ص « إلا بعد » .

(٣) وفى ص « من سحر » .

(٤-٥) وفى ص « على غير وضوء فأوتر » .

(٥-٥) لفظ ، كان قد ، زيد من ص .

قلت: أ رأيت الرجل إذا أراد أن يصلى تطوعاً أ يصلى فى أى ساعة شاء من الليل و النهار؟ قال: نعم. ما خلا ثلاث ساعات: إذا طلعت الشمس إلى أن ترتفع، و إذا انتصف النهار إلى أن تزول الشمس، و إذا احمرت الشمس إلى أن تغيب؛ و لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، و لا بعد العصر حتى تغرب.

قلت: أ رأيت رجلاً نسي صلاة مكتوبة فذكرها بعد ما صلى الفجر قبل أن تطلع الشمس أو ذكرها بعد ما صلى العصر قبل أن تغرب الشمس؟ قال: عليه أن يقضيها ساعة ذكرها. قلت: لِمَ؟ و قد زعمت أنك تكره "صلاة" في هذين الوقتين؟ قال: إنما أكره "نافلة"، فأما الصلاة المكتوبة عليه فإنه يقضيها فى هاتين الساعتين. [قلت: و كذلك لو ذكر الوتر فى هاتين الساعتين؟ قال: نعم - ٣]. قلت: و كذلك لو سمع فى هاتين الساعتين سجدة أو قرأها هو أ يسجدها؟ قال: نعم. قلت: و كذلك يصلى فيهما على الجنازة؟ قال: نعم. قلت: لِمَ؟ أليس السجدة و الصلاة على الجنازة بمنزلة التطوع؟ قال: لا؛ ألا نرى أن

(١) لفظ «شاء» ساقط من هـ.

(٢-٢) وفى ص «هاتين الساعتين».

(٣) ما بين المربعين زيادة من ح، ص.

(٤) وفى هـ «قال أليس» و ليس بشئ هـ.

(٥) وفى هـ «على الجنازة».



السجدة قد وجبت عليه حين يسمعها ، هو في وقت الصلاة <sup>١</sup> ، أو لا ترى أنه <sup>٢</sup> لو نسي الصلاة <sup>٣</sup> فذكرها في هاتين الساعتين صلاها ، وقد كان يكون <sup>٤</sup> قد صلى في وقت <sup>٥</sup> ، وإنما أكره الصلاة في هاتين الساعتين إذا كان قد صلى <sup>٦</sup> المغرب والعصر <sup>٧</sup> ، وهو يريد أن يتطوع به <sup>٨</sup> بعد ذلك ، فأما صلاة ذكرها تلك الساعة فلست <sup>٩</sup> أكره أن يصليها .

قلت : أ رأيت رجلا نسي صلاة مكتوبة فذكرها حين طلعت الشمس أو <sup>١٠</sup> حين انتصف النهار أو ذكرها <sup>١١</sup> حين تغيب الشمس ؟ قال : لا يصليها في هذه الساعات الثلاث . قلت : وكذلك لو كانت الصلاة هي الوزر أو المكتوبة أو غيرها ؟ قال : نعم . لا يصلي في هذه الثلاث . ساعات ما خلا العصر <sup>١٢</sup> ، إذ ذكر العصر من يومه ذلك قبل غروب الشمس صلاها لأنه بلغها في ذلك <sup>١٣</sup> ، وإن كانت العصر قد نسيها قبل

(١) وفي ص « صلاة » في كلا المفظين .

(٢) لفظ « أنه » زيد من ص ، وهو ساقط من بقية الأصول .

(٣-٤) وفي ه « يصلي » .

(٤) وفي ح ، ص « وكان قد صلى في وقته » .

(٥-٦) وفي ص « العصر أو المغرب » .

(٦) لفظ « به » ساقط من ص .

(٧) وفي ه « قلت » ، وهو تصحيف « فلست » .

(٨-٩) من قوله « حين انتصف » ساقط من ه .

(١٠) قلت : أشار إلى قوله صلى الله عليه وسلم : « من أدرك ركعة من العصر قبل

أن تغرب الشمس فقد أدركها » رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة =

ذلك

ذلك يوم<sup>١</sup> أو بأيام<sup>٢</sup> لم يصلها في تلك الساعة . قلت : فإن ذكر العصر عند طلوع الشمس أو نصف النهار ؟ قال : لا يصلها ، والعصر وغيرها في هذا سواء .

قلت : أ رأيت رجلا سمع السجدة حين طلعت الشمس أو حين اتصف النهار أو حين تغيب الشمس ؟ قال : لا يسجدها في هذه الساعات<sup>٥</sup> الثلاث<sup>٦</sup> ولكن يسجدها<sup>٣</sup> بعد ذلك . قلت : وكذلك لو قرأها هو ؟ قال : نعم .

<sup>٤</sup> قلت : فإن أراد<sup>٤</sup> أن يصلي على جنازة في هذه ثلاث ساعات ؟ قال : لا يصلي على جنازة في هذه الثلاث ساعات<sup>٥</sup> . قلت : فإذا رمت الشمس فايضت وإذا زالت الشمس وإذا غربت شمس صلى على<sup>١٠</sup> الجنازة إن شاء أو صلى صلاة<sup>٦</sup> ذكرها أو سجدة كانت عليه أو وقرأه نسيه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا نسي صلاة الفجر فذكرها حين زالت الشمس

« وفي ألفاظ البخاري » إذكرك أحذرك سجدة من صلاة العصر متى أن تقرب الشمس « بآية صلاة » . وأحدث هذا « عروق في الصحيح وغيره » .

(١-١) وفي « أو أيام » .

(٢-٢) وفي « تلك الثلاث الساعات » .

(٣) وفي ص « يقضيها » مكان « يسجدها » .

(٤-٤) وفي ص « قلت : أ رأيت إذا أراد » .

(٥) وفي ص « الساعات » في كلا اللفظين .

(٦) وفي ح ، ص « فئدة » مكان « صلاة » .

١ أبدأ بها أو بالظهر؟ قال: بل يبدأ بها فيصلى المغرب ثم يصلى الظهر.  
قلت: فإن بدأ فصلى الظهر متعمداً لذلك؟ قال: لا يجوز، وعليه أن  
يصلى الفجر ثم يصلى الظهر.

قلت: أ رأيت إن نسي<sup>٣</sup> الفجر و الظهر<sup>٢</sup> جميعاً ثم ذكر ذلك في  
آخر وقت الظهر؟ قال: يبدأ فيصلى الظهر ثم يصلى الفجر. قلت:  
لم؟ قال: لأن الفجر قد فاتته وهو في آخر وقت من الظهر فعليه  
أن يصلى الظهر ولا يدع أن تفوته فتكون قد فاتته صلاتان. قلت:  
أ رأيت إن كان في أول وقت الظهر وقد نسي الفجر فلم يذكرها حتى  
صلى الظهر فلما فرغ من الظهر ذكر الفجر؟ قال: يصلى الفجر، وقد  
١٠ تمت الظهر. قلت: فإن ذكر ذلك وقد بقيت عليه ركعة من الظهر؟  
قال: الظهر فاسدة، وعليه أن يصلى الفجر ثم يعيد الظهر. قلت: فإن  
ذكر بعد ما قعد في الرابعة وتشهد إلا أنه لم يسلم؟ قال: هذا  
والأول سواء، والظهر فاسدة، وعليه أن يصلى الفجر ثم يعيد الظهر  
في قول أبي حنيفة، وأما في قول أبي يوسف ومحمد فإنه إذا ذكرها

(١-١) وفي هـ، ص «أبدأ».

(٢-٢) من قوله «قلت فإن بدأ» ساقط من هـ.

(٣-٣) وفي هـ، ص «الظهر والمغرب».

(٤-٤) من قوله «الظهر قال» ساقط من هـ.

(٥) وفي هـ «يكون».

(٦-٦) وفي ح، ص «ذكر ذلك بعد».

بعد ما تشهد إن صلاته تامة . قلت : أ رأيت إن كان سلم و عليه  
 سجدا السهو فسجدها<sup>١</sup> ثم ذكر الفجر و هو في سجوده ؟ قال : الظهر  
 فاسدة ، و عليه أن يصلي الفجر ثم يعيد الظهر في قول أبي حنيفة . قلت :  
 لم ؟ قال : لأنه بعد في صلاة لم يفرغ منها ، ألا ترى لو أن رجلا دخل  
 معه في الصلاة على تلك الحال كان قد أدرك الصلاة معه ؟ ألا ترى  
 لو كان الذي دخل معه مسافرا و الأول مقبلا كان على المسافر أن يصلي  
 أربعاً لأنه قد أدرك الصلاة معه .

قلت : أ رأيت رجلا نام عن صلاة الفجر فاستيقظ و قد كادت  
 الشمس أن تطلع و لم يوتر أ يبدأ بالوتر أو بالفجر ؟ قال : إن كان  
 لا يخاف أن تقوته الفجر و أن تطلع الشمس بدأ فأوتر ثم صلى ركعتين ١٠  
 قبل الفجر ثم صلى الفجر ، و إن<sup>٢</sup> كان يخاف أن يفوته<sup>٣</sup> الفجر ترك  
 الوتر و صلى الفجر . قلت : فإن فرغ من الفجر و سلم<sup>٤</sup> ثم طلعت الشمس  
 متى يوتر ؟ قال : إذا ابهنت الشمس أوتر .

قلت : فإن طلعت الشمس و قد بقي عليه<sup>٥</sup> من الفجر ركعة ؟  
 قال : صلاته فاسدة ، و عليه أن يستقبل الفجر إذا ارتفعت الشمس ١٥

(١) وفي ح و سجدهما .

(٢) وفي « فان » .

(٣) وفي ه ، ز ، ح « تقوته » .

(٤) لفظ « سلم » ساقط من ز ، ح .

(٥) وفي ه « فيه » مكان « عليه » .

وأيضاً . قلت : أ رأيت إن فرغ من الصلاة و قد قعد قدر التشهد  
ثم طلعت الشمس قبل أن يسلم ؟ قال : صلاته فاسدة ، و عليه أن  
يعيد ، إذا ارتفعت الشمس في قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد :  
إذا قعد قدر التشهد ثم طلعت الشمس فإن صلاته تامة . قلت : فإن  
كان سها في صلاته و فرغ و سلم ثم سجد للسجدة واحدة ثم طلعت  
الشمس ؟ قال : صلاته فاسدة و عليه أن يعيد إذا ارتفعت الشمس في  
قول أبي حنيفة .

قلت : أ رأيت رجلاً نسي العصر فذكرها حين احمرت الشمس  
فصلى ركعة أو ركعتين ثم غربت الشمس ؟ قال : يبني على صلاته فيصل  
١٠ ما بقي . قلت : من أين اختلف ؟ هذا و الأول ؟ قال : لأن الذي صلى  
الفجر فطلعت له الشمس و هو في الصلاة فقد فسدت عليه صلاته لأنها  
ليست بساعة يصلي فيها ، و الذي غربت له الشمس و قد صلى ركعة  
أو ركعتين فقد دخل في وقت صلاة و الصلاة لا تكره في تلك الساعة ،  
فعليه أن يتم ما بقي منها .

قلت : أ رأيت رجلاً صلى تطوعاً ركعة ثم ذكر أن عليه صلاة  
١٥ مكتوبة هل يصعد التطوع و ينصرف ؟ قال : لا ، و لكنه يمضي على صلاته ،  
فاذا فرغ منها صلى المكتوبة . قلت : فإله إن ذكرها في المكتوبة  
(١-١) و في ص « و عليه أن يستقبل الفجر » .

(٢) و في ح ، ص « اختلفا » .

(٣) زاد في « بعد قوله « الأول » « سواء » و ليس بشيء » .

فسدت عليه ؟ قال : ' لأنه لا ينبغي له أن يصلي المكتوبة إلا كما فرضت عليه الأولى فالأولى ، فإن بدأ بالآخرى قبل الأولى فسدت عليه صلاته . وقد خالف حين صلى العصر قبل الظهر ؛ والتطوع ليس مثل المكتوبة لأنه لو ذكر مكتوبة عليه ثم قام فصلى قبلها تطوعاً لم يضره ذلك شيئاً ، بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع هو وأصحابه عن الفجر فاستيقظوا بعد ما طلعت الشمس ، فلما ارتفعت الشمس تحولوا عن ذلك الوادي ، ثم أوتر النبي صلى الله عليه وسلم وأوتر الناس . ثم أمر بلالا فأذن ، فصلى ركعتي الفجر قبل الفجر ، ثم أمر بلالا فأقام الصلاة فصلى بهم النبي صلى الله عليه وسلم الفجر . فمن ذكر صلاة مكتوبة عليه فاتته (١) لفظ « قال » ساقط من هـ .

(٢) أسند الإمام أبو يوسف هذا البلاغ في آثاره ص ٢٥ فرواه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس هو وأصحابه فلم يوقفهم إلا حر الشمس فقاموا فأمر بلالا فأذن ثم أوتر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ثم تأخروا عن معرسهم حين استيقظوا فصلوا ركعتين ، ثم أمر بلالا فأقام الصلاة فصلى بالناس رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأخرجه أحفظ طلحة بن محمد عن طريق محمد بن خالد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن عقيقة عن عبد الله بن مسعود قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرس وأمر بلالا أن يكلأ الصبح ، فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم ونام الرهط وبلال ، حتى كان أول من استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده بلال ، فأمر أن يقتادوا الرواحل من ذلك المحل ، وأمر بلالا فأذن ، ثم أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى ركعتين . وأمره فأقام الصلاة ثم صلى بهم الفجر - رجع جمع المسانيد ج ١ ص ٩٠ . وأخرجه الإمام محمد في [باب النوم قبل الصلاة وانتقاض =

فبدأ قلبها بالتطوع لم يضره ذلك شيئا، لأن هذا أثر قد جاء، لأنه لم يقدم مؤخرا ولم يؤثر مقدما.

قلت: أ رأيت التطوع قبل الظهر كم هو؟ قال: أربع ركعات، لا بمصل بينهما إلا بالشهد، قلت: فكم التطوع بعدها؟ قال: ركعتان.

قلت: فهل قبل العصر تطوع؟ قال: إن فعلت فحسن. قلت: فكم التطوع قبلها؟ قال: أربع ركعات.

قلت: فكم التطوع بعد المغرب؟ قال: ركعتان.

قلت: فهل بعد العشاء تطوع؟ قال: إن تطوع فحسن، بلغنا عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: من صلى أربع ركعات بعد العشاء

١٠ قبل أن يخرج من المسجد كثر مثلن من ليلة القدر.

== الوضوء منه [ من كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث. وليس فيه ذكر قضاء الوتر. وأخرجه في موضعه عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله - الحديث. (١) وفي « قبلها » وهو خطأ.

(٢) قلت: أسند هذا البلاغ الإمام محمد في كتاب الآثار قال: أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا الحارث بن زياد أو محارب بن دثار - الشك من محمد - عن عبد الله بن عمر قال: من صلى أربع ركعات بعد العشاء الآخرة قبل أن يخرج من المسجد فانهن يعدلن أربع ركعات من ليلة القدر - ١١ ص ٢٧. وأخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره عن محارب بن غير شك. وأخرجه الحسن بن زياد أيضا في آثاره والأثنائي في مسند الإمام له من طريق الحسن نحوه. وأخرجه أبو نعيم أيضا في مسند الإمام له من طريق إسماعيل الأزرق عن الإمام عن محارب عن ابن عمر =

== قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من صلى العشاء في جماعة وصلى أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد كان كعدل ليلة القدر » . قال أبو نعيم لم يروه عن ابن عمر إلا عارب ، ولا عنه إلا أبو حنيفة ، تفرد به إسحاق عن جعفر بن عون مرفوعا . ورواه جماعة من أصحابه منهم الحسن بن الفرات ، وأبو يوسف ، وأسد ، وسعيد بن أبي الجهم ، وأيوب ، والصلت بن الحجاج الكوفي ، وعبد الحميد الحماني ، وعبيد الله بن الزبير ، ومجد بن الحسن ( موقوفا ) - هـ . وأخرجه الحارثي من طريق خارجة بن مصعب عنه بأطول منه وقال : قد روى عبد العزيز بن خالد وأبو عصمة وإبراهيم بن الجراح أيضا عن أبي حنيفة عن أيوب بن عتبة عن عمار بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو حديث خارجة بطوله . ثم روى الحارثي من طريق جعفر بن عون عن أبي حنيفة عن عمار بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى بعد العشاء أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد عدلن بمثلن من ليلة القدر - انتهى مختصرا مسند الحارثي المخطوط ق / ٣١ - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣٩٣ . قلت : ورواه ابن أبي شيبة عن ابن إدريس عن حصين عن مجاهد عن عبد الله بن عمر : من صلى أربعاً بعد العشاء كنَّ كقدرهن من ليلة القدر . ورواه عن وكيع عن عبد الجبار ابن عباس عن قيس بن وهب عن مرة عن عبد الله قال : من صلى أربعاً بعد العشاء لا يفص بينهن بتسليم عدلن بمثلن من ليلة القدر . وروى عن كعب بن ماتهع ومجاهد نحوه . قلت : وقال الحافظ في الإيثار : أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق إسحاق الأزرق أحد الأتبات عن أبي حنيفة - هـ . قلت : وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا عن ابن فضال عن العلاء بن المسيب عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت : أربعة بعد العشاء يعدن بمثلن من ليلة القدر - هـ ( بحث في أربع ركعات بعد العشاء ) ص ٨٨٢ . وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عائشة : ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل على =



قلت: فهل بعد طلوع الفجر تطوع؟ قال: نعم، ركعتان قبل صلاة الفجر [قلت: ويكره الصلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر؟ قال: نعم-]. قلت: ويكره الكلام بعد انشقاق الفجر إلى أن يصلي الفجر إلا بخير؟ قال: نعم.

٥ قلت: أ رأيت التطوع يوم الجمعة كم هو؟ قال: قبلها أربع ركعات وبعدها أربع، لا يفصل بينهما إلا بالتشهد.

قلت: أ رأيت صلاة العيد هل قبلها صلاة؟ قال: لا. قلت: فبعدها؟ قال: إن فعلت لحسن. قلت: فكم أصلي بعدها؟ قال: أربع ركعات، لا يفصل بينهما إلا بالتشهد.

١٠ قلت: فكم الصلاة تطوعاً بالليل؟ قال: بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي بالليل ثمان ركعات، ثم يوتر بثلاث، ثم يصلي ركعتين قبل الفجر. قلت: فإن تطوع بالليل؟ قال: لا بأس بأن يصلي ركعتين، أو أربعاً، أو ستاً، أو ثمانية، أو ثمانية عشر، لا بأس بأن تفعل أى ذلك شئت. قلت: فأى ذلك أحب إليك؟ قال: أربع أربع. قلت: وكذلك التطوع ١٥ بالنهار؟ قال: نعم - وهذا قول أبي حنيفة، وقال يعقوب ومحمد: صلاة الليل مثنى مثنى.

= لإصلي بعدها أربع ركعات - ١٥. وروى البخاري عن ابن عباس نحوه في بيت ميمونة - ١٥.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول الثلاثة، إنما زدناه من ح، ص.  
(٢) وفي ز، ح «لا تفصل».

قلت: أ رأيت الأثر الذي جاء لا يصلي بعد صلاة مثلها؟ قال: ذلك عندي في ترك القراءة في الركعتين الآخرين لأنك 'لا تقرأ' فيها إن شئت في الصلاة المكتوبة .

قلت: فطول القنوت والقيام أحب إليك أم كثرة السجود؟ قال: طول القيام أحب إلى . و أرى ذلك فعلٌ لحسن . هـ  
قلت: أ رأيت رجلاً افتتح الصلاة ينوي أربع ركعات ثم تكلم؟

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم النخعي قال: قال عمر: لا يصلي بعد صلاة مثلها . و قال: حدثنا عبد الله بن إدريس عن حصين عن إبراهيم والشعبي قال: قال عبد الله: لا يصلي على أثر صلاة مثلها - اهـ . . كذا قاله ابن الهمام في شرح الهداية . و قال الإمام محمد في الجمع الصغير: تفسير قوله صلى الله عليه وسلم « لا يصلي بعد صلاة مثلها » يعني ركعتين بقراءة و ركعتين بغير قراءة - اهـ (باب في القراءة في الصلاة) ص ١٥ ، وكذلك نقله في الهداية . و قال ابن الهمام في شرح قول الهداية: وأما كون الحديث المذكور عنه صلى الله عليه وسلم كما هو ظاهر قول محمد فافقه أعلم به ، و عهد رحمه الله أعلم بذلك منا - اهـ ج ١ ص ٣٢٨ . و قل العيني في شرح الهداية: والموقوف على عمر رواه الطحاوي أيضا في شرح معاني الآثار ولم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم . قلت: بل ثبت عنه صلى الله عليه وسلم عند محمد وإن لم يثبت عندك ، ولا يلزم من عدم ثبوته عندك عدم ثبوته عنده و قال علماءنا: إن بلاغات محمد كلها موصولة .  
(٢-٢) كذا في ح ، ص ؛ وفي الأصول الثلاثة « لم تقرأ » .  
(٣) وفي هـ ، ص « أو » مكان « أم » .  
(٤) وفي هـ ، ص « فعلت » .

قال: عليه أن يقضى ركعتين . قلت: لم؟ قال: لأنه لا يكون داخلا في الأربع حتى يتشهد في الركعتين و يقوم في الثالثة .

قلت: فان صلى أربع ركعات بغير قراءة كم يقضى؟ قال: يقضى ركعتين . قلت: لم؟ قال: لأن الركعتين الأوليين فاسدتان ، فاعا عليه أن يقضى الركعتين الأوليين . قلت: فان قرأ في الركعة الأولى و قرأ في الرابعة أو قرأ في الأولى و قرأ في الثالثة؟ قال: عليه أن يقضى أربع ركعات . قلت: من أين اختلف هذا و الأول؟ قال: هذا في القياس سواء- وهذا قول أنى حنيفة . و قال يعقوب: أما أما فأرى عليه في الوجهين جميعا أربع ركعات قرأ أو لم يقرأ ، و قال محمد: أرى في الوجهين جميعا ١٠ ركعتين لأنه إذا أفسد الأوليين لم بقدر على أن يدخل في الآخرين - و هو قول زفر . قلت: أ رأيت إن صلى ركعتين بغير قراءة ثم إنه صلى ركعتين بقراءة و لم يسلم و نوى في الآخرين قضاء الأوليين؟ قال: لا يكون هذا قضاء ، و عليه قضاء ركعتين ، لأن هذه صلاة واحدة فلا يكون بعضها قضاء بعض . قلت: فان دخل معه رجل في الآخرين ١٥ فصلاهما معه؟ قال: عليه أن يقضى الأوليين كما يقضيها الإمام . قلت: فان دخل معه في الأوليين رحل فلما فرغ منها تكلم الرجل فضى الإمام في صلاته حتى صلى أربع ركعات؟ قال: على الرجل الذى كان خلفه أن يقضى ركعتين .

قلت: أ رأيت إن كانت الصلاة كلها مستقيمة صحيحة كم يكون على ٢٠ الرجل الذى تكلم؟ قال: ليس عليه أن يقضى إلا ركعتين لأنه قد خرج

من أن يكون هذا إمامه قبل أن يدخل في الركعتين الآخرين<sup>١</sup> . وإنما كان إمامه في الركعتين الأولين .

قلت: أ رأيت رجلا صلى ركعتين من آخر الليل وهو ينوي بهما ركعتي الفجر أيجزيه؟ قال: لا . قلت: فإن صلى ركعتي "فجر" ولم يستيقن بطلوع الفجر هل يجزيه؟ قال: لا . قلت: وكذلك لو شك في ركعة هـ منهما قبل طلوع الفجر إن لم يكن طلع؟ قال: نعم .

وقال أبو حنيفة: إذا صلى رجل الفجر ولم يوتر ثم ذكر أنوتر فعليه قضاء الوتر، وإن صلى "فجر" ولم يصل ركعتي "فجر" ثم ذكرهما فلا قضاء عليه، وليس ركعتا الفجر بمنزلة الوتر - وهذا قول أبي يوسف، وقال محمد<sup>٢</sup>: يقضيهما إذا طلعت الشمس<sup>٣</sup> . ١٠

### باب ما جاء في القيام في الفريضة

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من أمّ قوما فليصل بهم صلاة أضعفهم فإن فيهم المريض والصغير والكبير ودا الحاجة"<sup>٤</sup> .

- (١) كذا في هـ: وفي ز، ح، ص وفي الأصل «الآخرين» .
- (٢) كذا في أكثر الأصول، وفي ع «يس» .
- (٣) وفي ح، ص «وقال محمد: أحب إلى أن يصلي ركعتي الفجر إذا ارتفعت الشمس، فإن لم يفعل فلا شيء عليه لأنه تطوع» .
- (٤) لفظ «الشمس» ساقط من هـ .

(هـ) قلت: لم أجده بهذا اللفظ وقريبا منه . أخرجه 'شيرازي في الألقاب عن عثمان بن أبي العاص الثقفي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «صلى بأصحابي =

قلت: أ رأيت الإمام كم يقرأ في صلاة الفجر؟ قال: يقرأ بأربعين آية مع فاتحة الكتاب في الركعتين جميعا . قلت: فكم يقرأ في الركعتين من الظهر؟ قال: يقرأ بنحو من ذلك أو دونه . قلت: كم يقرأ في الركعتين من العصر؟ قال: بعشرين آية مع فاتحة الكتاب . قلت: فكم يقرأ في المغرب؟ قال: يقرأ في الركعتين في كل ركعة بسورة قصيرة خمس آيات أو ست آيات مع فاتحة الكتاب . قلت: فكم يقرأ في العشاء؟ قال: يقرأ في الركعتين جميعا بعشرين آية مع فاتحة الكتاب . قلت: وكلما ذكرت فهو بعد فاتحة الكتاب؟ قال: نعم . قلت: فكيف يقرأ في

== صلاة أضعفهم فإن فيهم الضعيف والمريض وذا الحاجة ، واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا » - كذا في ج ٤ ص ١٢٨ من كنز العمال . وأخرجه الطبراني في الأوسط عن عثمان بن أبي العاص الثقفي قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثنى إلى ثقيف: «تجوّز يا عثمان! وأمّ الناس بأضعفهم فإن فيهم الضعيف وذا الحاجة والحامل والمرضع» - كذا في مجمع الزوائد ج ٢ ص ٧٣ وقال: رجاله موثقون وأسنده عنه الإمام أحمد بالفاظ مختلفة . ورواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة والحاكم في المستدرک . والحديث في الصحيحين عن أبي هريرة بلفظ «إذا صلى أحدكم للناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير» ، وفي لفظ لمسلم «الصغير والكبير والضعيف والمريض وذا الحاجة» - كذا في نصب الرأية ج ٢ ص ٢٩ .

(١) لفظ «هو» زيادة من ح ، وهو ساقط من نية الأصول .

(٢ - ٣) وفي هـ «فاتحة الكتاب القرآن» لعل لفظ «القرآن» كان بهامش الأصل إشارة إلى اختلاف النسخ فأدخله الناسخ في الأصل بظن أنه من ترك الأصل بجمع بين النسخين ؛ وفي ص «فاتحة القرآن» مكان «فاتحة الكتاب» .

السفر في هؤلاء الصلوات التي ذكرت لك؟ قال: يقرأ بفاتحة الكتاب و بما شاء<sup>١</sup>، ولا يشبه الحضر السفر.

قلت: و يقرأ في الركعتين الآخرين<sup>٢</sup> من المكتوبة بفاتحة الكتاب في كل ركعة؟ قال: نعم، إن شاء قرأ في كل ركعة فاتحة القرآن و إن شاء سبَّح فيها<sup>٣</sup> و إن شاء سكت .

قلت: وكيف يقرأ في الوتر و ما ذا يقرأ؟ قال: ما قرأ من شيء فهو حسن؛ و قد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه قرأ في الوتر في الركعة الأولى بـ "سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى" و في الثانية بـ "قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ" و في الثالثة بـ "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ". و بلغنا أنه قنت فيها (١) و في ص «قلت فكيف في السفر الذي ذكرت لك» .

(٢) و في ه «و ما شاء» .

(٣) و في ه «الآخرتين» و في ع «الآخرتين» .

(٤) لفظ «فيها» ساقط من أكثر الأصول، و إنما زدها هـ ن ص .

(هـ) و في ص «مكيف» .

(٦) أسند المؤلف هذا البلاغ في كتب الآ: ر: أحبرنا أبو حنيفة حمدا زيدا إليهم عن ذر الهمداني عن سعيد عن عبد الرحمن بن أبوي قال: كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يقرأ في الوتر في الركعة الأولى «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» و في الثانية «قُلْ لِلدِّينِ كَفْرُوا» يعني «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» و هي هكذا في قراءة ابن مسعود . و في الثالثة «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» . قال حمدا: إن قرأت بهذا فهو حسن، و ما قرأت من القرآن في الوتر مع فاتحة الكتاب فهو حسن أيضا إذا قرأت مع فاتحة الكتاب ثلاث آيات فصاعدا - وهو قول أبي حنيفة - ٥١ ص ٢٨ .

بعد ما فرغ من القراءة قبل أن يركع الثالثة .

قلت: فهل فى شىء من الصلوات قنوت؟ قال: لا، إلا فى الوتر .

قلت: فما مقدار القيام فى القنوت؟ قال: كان يقال مقدار " إِذَا السَّمَاءُ

انْشَقَّتْ " و "و السَّمَاءُ ذَاتِ الْبُرُوجِ" . قلت: فهل فيه دعاء موقَّت؟

٥ قال: لا . قلت: فهل يرفع يديه حين يفتح بالقنوت؟ قال: نعم، ثم يكفها<sup>١</sup> .

قلت: وفى كم موطن ترفع الأيدي؟ قال: فى سبع مواطن: فى

افتتاح الصلاة وفى القنوت فى الوتر وفى العيدين وعند استلام الحجر

وعلى الصفا والمروة وبعرفات ويجمع، وعند المقام<sup>٢</sup> وعند الجريتين .

قلت: أ رأيت الرجل يؤم النساء ليس<sup>٣</sup> معهن رجل غيره؟ قال:

١٠ أما إذا كان مسجد<sup>٤</sup> جماعة تقام<sup>٥</sup> فيه الصلاة وهو إمام<sup>٦</sup> فتقدم يصلى

(١) أسند المؤلف هذا البلاغ فى كتاب الحجة: أخبرنا الثقة من أصحابنا قال أخبرنا

عطاء بن مسلم الخفاف قال حدثنا العلاء بن المسبب عن حبيب بن أبى ثابت عن

ابن عباس قال: بت عند النبى صلى الله عليه وسلم فقام من الليل فصلى ركعتين ثم قام

فأوتر فقرأ بفاتحة الكتاب وسبح اسم ربك الأعلى. ثم ركع وسجد، ثم قام فقرأ

بفاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون، ثم ركع وسجد وقام فقرأ بفاتحة الكتاب

وقل هو الله أحد، ثم قنوت ودعا وركع - اه ج ١ ص ٢٠١ .

(٢) كذا فى ص ١ وفى ع، ه، ر « يكفها » وهو تصحيف؛ وفى ح « يكفه »

وإس بشىء .

(٣) وفى ص « المقامين » .

(٤) كذا فى ص ١ وفى بقية الأصول « وليس » .

(٥) وفى ص « فى مسجد » .

(٦) وفى ه « يقام » وفى ص « أقام » .

(٧) وفى ص « وهو الإمام » .

و ليس معه<sup>١</sup> رجل فدخلت<sup>٢</sup> نسوة في الصلاة فلا بأس بذلك ، و أما أن يخلو بهن في بيت أو في مكان غير المسجد فأنى أكره له ذلك إلا أن يكون معهن ذات محرم منهن .

قلت : أ رأيت الرجل تفوته صلاة الجماعة في مسجد حيّه أ ترى له<sup>٣</sup> أن يأتي مسجدا آخر يرجو أن يدرك الصلاة ؟ قال : إن فعل فحسن<sup>٤</sup> .  
و إن صلى في مسجد حيّه<sup>٥</sup> فحسن . قلت : فإن صلى في مسجد حيّه أ يتطوع قبل المكتوبة ؟ قال : إن كان في وقت سعة<sup>٦</sup> فلا بأس بذلك .  
و إن خاف دهاب الوقت بدأ بالمكتوبة .

قلت : أ رأيت إذا أخذ المؤذن في الإقامة أ تكره<sup>٧</sup> للرجل أن يفتتح التطوع فيصلي ؟ قال : نعم أكره له ذلك . قلت : فإن كانت ركعتي العجر<sup>٨</sup> ؟  
قال : أما ركعتي الفجر فأنى لا أكرهها .

(١) وفي هـ « فيقدم » وفي ص « فتقدم فيه وليس معه » .

(٢) من ص ، وفي بقية الأصول « فدخلن » .

(٣) وفي ص « بأن » .

(٤) لفظ « به » زيد من ص .

(٥) وفي ص « فهو حسن » .

(٦) من قوله « أ ترى له ... » ساقط من هـ .

(٧) كذا في ص ، ولعل الصواب « في الوقت سعة » و لفظ « سعة » ساقط من بقية الأصول . وفي المختصر : ولا بأس بأن يتطوع فيه قبل المكتوبة إذا لم يخف فوت العرض .

(٨) وفي هـ ص « أيكره » .



قلت: أ رأيت رجلا انتهى إلى المسجد و القوم في الصلاة أ يصلي تطوعا أو يدخل مع القوم في الفريضة؟ قال: لا، ولكنه يدخل مع القوم في صلاتهم، و لا يصلي من التطوع شيئا إلا أن ينتهي إلى الإمام و لم يكن صلى ركعتي الفجر فانه يصليهما<sup>١</sup> ثم يدخل في صلاة القوم.

ه قلت: فان كان يخاف أن يفوته ركعة من<sup>٢</sup> الفجر؟ قال: و إن كان يخاف. قلت: فان خاف أن يفوته الفجر<sup>٣</sup> في جماعة؟ قال: أحب ذلك إلى أن يدخل مع القوم في صلاتهم و بدع الركعتين.

قلت: أ رأيت رجلا نسي الوتر فذكر ذلك و هو يخاف أن يفوته وقت الفجر<sup>٤</sup> إن أوتر كيف يصنع؟ قال: يصلي الفجر، فإذا ارتفعت الشمس قضى الوتر. قلت: أ رأيت إن لم يخف أن يفوته<sup>٥</sup> الفجر؟ قال: يبدأ فيوتر ثم يصلي الفجر. قلت: فان كان لم يصل ركعتي الفجر و هو يخاف إن صلاهما<sup>٦</sup> فاتته الفجر؟ قال: يصلي الفجر و لا يصليهما. قلت:

(١) كذا في ص، ح؛ وفي بقية النسخ «يصليها».

(٢-٢) قوله «ركعة من» ساقط من الأصول الثلاثة؛ وإنما زدناه من ح، ص.

(٣-٣) من «قوله قال وإن...» ساقط من أكثر الأصول، وإنما زدناه من ص.

(٤) وفي ص «الجماعة».

(٥) وفي ر، ح «يفوت».

(٦) وفي ص «صلاة الفجر».

(٧) وفي ه، ز، ح «يفوته».

(٨) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «صلاها».

١ «فإن صلى الفجر ولم يصلهما<sup>١</sup> أيصلها إذا ارتفع النهار؟ قال: لا. قلت: لِمَ؟ قال: لأنها ليست<sup>٢</sup> مثل صلاة الوتر التي يقضيها إذا ارتفع النهار. قلت: أ رأيت رجلا صلى وسلم على تمام في نفسه ثم دخل معه رجل في الصلاة والإمام قاعد بعد فكسّر الرجل و دخل يأتّم به ثم ذكر الإمام الذي سلم أنه قد بقيت عليه سجدة من التلاوة أو ذكر أنه لم يتشهد<sup>٣</sup> في الرابعة وقد قعد قدر التشهد ثم إن الإمام تكلم؟ قال: صلاة الإمام تامة، وصلاة الذي دخل معه تامة يبني عليها لأن الإمام كان في صلاة تامة وكان تسليمه ذلك<sup>٤</sup> ليس يقطع الصلاة؛ ألا ترى أن عليه أن يسجد وأن يتشهد وأن يسلم، فكل شيء كان يكون على الإمام قبل التسليم فهو على هذا. وليس على الرجل الداخل مع الإمام سجدة التلاوة لأن الإمام لم يسجدها. قلت: فإن كان دخل معه الرجل والمسألة على حالها بعد ما سلم الإمام إلا أن الإمام ذكر أن عليه سهوا في صلاته فلم يسجد لسهوه حتى تكلم وقام فذهب؟ قال: صلاه الإمام تامة، وأما الرجل الداخل مع القوم فإن عليه أن يستقل الصلاة - وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال زفر بن محمد: يقوم الزجر<sup>٥</sup> بمصلي بصلاة الإمام لأن سهو<sup>٥</sup> شيء نرك من الصلاة.

(١-١) قوله «فإن صلى الفجر ولم يصلهما» ساقط من ص.

(٢) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «ليسا»؛ والصواب ما في ص.

(٣) لفظ «ذلك» زيد من ص، ح.

(٤) وفي ص «لا يقطع».

(٥) لفظ «الرجل» ساقط من ه.

## باب الحدث في الصلاة وما يقطعها

قلت: أرايت رجلاً دخل مع الإمام ثم أحدث حدثاً من بول أو غائط أو قيء أو رعاف أو شيء يسبقه ولا يعتمد لشيء من ذلك كيف يصنع إن كان إماماً أو لم يكن إماماً؟ قال: إن كان إماماً تأخر وقدم ه رجلاً ممن خلفه يصلي بالقوم ويذهب هو فيتوضأ، فإن لم يكن تكلم اعتد بما مضى من صلاته وصلى ما بقي، فإن تكلم استقبل الصلاة ولم يعتد بشيء مما مضى. قلت: فإن لم يتكلم ولكنه لما رجع إلى أهله بال أو أتى غائطاً هل يتوضأ ويبني على صلاته؟ قال: لا، ولكنه إذا تعمد بشيء من هذا انتقضت صلاته، وكان عليه أن يستقبل الصلاة إذا توضأ. ١ قلت: ولو لم يكن عليه في العمد أن يستقبل ولا يكون فيما سبقه ولم يملكه؟ قال: لأن الأثر والسنة جاء فيما سبقه أن يتوضأ ويبني على ما مضى (١-١) كذا في ه، ز، ح؛ وكان في الأصل «دخل الجماعة فأحدث»؛ وفي ص «دخل في الصلاة ثم أحدث».

(٢) أسند الإمام محمد هذا الأثر في آثاره فقال: أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا عبد الملك بن عمير عن معبد بن صبيح أن رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى خلف عثمان بن عفان رضي الله عنه فأحدث الرجل فانصرف ولم يتكلم حتى توضأ ثم أقبل وهو يقول: «ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون» فاحتسب بما مضى وصلى ما بقي. وروى عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: يجزيه. والأستثنا أحب إلي. وروى عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يرفع في الصلاة أو يحدث قال: يخرج ولا يتكلم إلا أن يذكر الله ثم يتوضأ ثم يرجع إلى مكانه فيقضي ما بقي عليه من صلاته ويعتد بما صلى، فإن كان =

من صلاته ويمتدّ بما مضى .

قلت: أ رأيت الرجل<sup>١</sup> إن جامع أو دخل المخرج<sup>٢</sup> أو استقاء<sup>٣</sup> هل يبنى على صلاته؟ قال: هذا و الأول سواء و عليه أن يستقبل . قلت: و كذلك إن تقياً؟ قال: نعم . قلت: أ رأيت إن قام ماء كثيراً لا يخالطه شيء أو قام مرة لا يخالطها شيء أو قام طعاماً أو تقياً متعمداً لذلك أو ذرعه القى<sup>٥</sup> ولم يتعمد؟ قال: أما إذا كان ذلك عمداً استقبل الصلاة و الوضوء، و إن كان غير متعمد للقيء توضعاً و بنى على صلاته . قلت: فإن قام ببلغها لا يخالطه شيء هل ينقض ذلك وضوءه؟ قال: لا . قلت: ليم؟ قال: لأن البلغم بزاق<sup>٥</sup> و لا وضوء فيه - و هذا قول أبي حنيفة و محمد، و قال يعقوب: أما أنا فأرى عليه الوضوء في البلغم إذا كان ملء فيه أو أكثره . ١٠

قلت: أ رأيت رجلاً دخل في الصلاة فصلى ركعة أو ركعتين ثم تكلم في الصلاة و هو ناسٍ أو متعمد لذلك؟ قال: صلاته فاسدة، و عليه أن يستقبلها .

== نكته استقبل - ١٥ قال محمد: و به نأخذ الكلام و الاستقبال أفضل - و هو قول أبي حنيفة ، و روى البذاء عن ابن عمر و سعيد بن المسيب في موطئه - راجع ( باب الوضوء من الرعاف ) من الموطأ ص ٦٢ . و رواه من فعله صلى الله عليه وسلم أيضاً في الموطأ - راجع ( باب الحدث في الصلاة ) منه ص ١٢٠ .

(١) لفظ « الرجل » ساقط من أكثر الأصول، إنما زدناه من ص .

(٢-٣) وفي ص « إن دخل المخرج أو جامع » .

(٣) لفظ « أو » ساقط من هـ .

(٤) وفي ح ، ص « استمنى » مكان « استقاء » .

(٥) وفي ص « هو البزاق » .

قلت: فإن ضحك؟ قال: إن كان الضحك دون القهقهة مضى على صلاته، وإن كان قهقهة<sup>١</sup> استقبل الوضوء و الصلاة ناسيا كان أو متعمدا. قلت: لِمَ كان الضحك عندك هكذا و الضحك و الكلام في القياس سواء؟ قال: أجل، ولكني أخذت في الضحك بالآثر<sup>٢</sup> الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قلت: أ رأيت رجلا دخل في الصلاة فصلى ركعة أو ركعتين ثم غشى عليه أو أصابه لم أو وجع فذهب عقله و هو إمام؟ قال: صلاته و صلاة من خلفه فاسدة، وعلى الإمام أن يستقبل<sup>٣</sup> الوضوء و الصلاة، (١) كذا في الأصل و كذا في هـ - أى إن كان الضحك قهقهة؛ وفي ز، ح «قهقهة» فهو إذن فعل الماضي - أى قهقهه المصلى.

(٢) أشار إلى الأثر الذي أسنده في كتاب الآثار فقال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا منصور بن زاذان عن الحسن البصري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: بينما هو في الصلاة إذ أقبل رجل أهمى من قبل القبلة يريد الصلاة و القوم في صلاة الفجر فوقع في زبية فاستضحك بعض القوم حتى قهقه، فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من قهقه منكم فليعد الوضوء و الصلاة» - اه ص ٣٠. ورواه الإمام أبو يوسف في آثاره عن أبي حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه بينما هو في الصلاة إذ أقبل أهمى يريد الصلاة فوقع في زبية فاستضحك بعض القوم حتى قهقه، فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال: من كان منكم قهقه فليعد الوضوء و الصلاة - اه ص ٢٨ و تحقيق الحديث في البناية شرح الهداية للعيني - فارجع إليها إن شئت تحقيق الحديث و الاطلاع على طرقة.

(٣) كذا في ز، ح، ص، هـ؛ و كان في الأصل «أن يستقبلوا» ولكن في ص «فاصلة و يستقبل»؛ و قوله «وعلى الإمام أن» ساقط من ص.

وأما القوم فإن عليهم أن يستقبلوا الصلاة ، ولا وضوء عليهم . قلت : وكذلك لو ضحك الإمام حتى قهقه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا أم قوما فصلى ركعة أو ركعتين ثم نام قائما ؟

قال : يَمْضَى في صلاته ، ولا وضوء عليه ولا إعادة . قلت : فإن نام

مضطجعا تَعَمِدَا لذلك ؟ قال : عليه أن يعيد الوضوء ويستقبل الصلاة ،<sup>٥</sup> وعلى القوم أن يستقبلوا الصلاة ، ولا وضوء عليهم .

قلت : أ رأيت رجلا صلى بقوم فقع في الرابعة قدر التشهد ثم ضحك

حتى قهقه ؟ قال : صلاته و صلاة من خلفه تامة . وعلى الإمام أن يعيد

الوضوء لصلاة أخرى . ولا وضوء على القوم . قلت : فإن ضحك القوم

مع الإمام جميعا معا ؟ قال : عليهم أيضا أن يعيدوا الوضوء لصلاة أخرى .<sup>١٠</sup>

قلت : فإن ضحك القوم حتى قهقهوا بعد ما قهقه الإمام ؟ قال : ليس عليهم

وضوء لصلاة أخرى ، وأما الإمام فعليه الوضوء . قلت : لِمَ ؟ قال : لأن

الإمام حين قهقه فقد قُضِيَ الصلاة ، وهؤلاء ضحكوا وليسوا في الصلاة . قلت :

وكذلك لو أن الإمام أحدث متعمدا بعد ما قعد قدر التشهد ؟ قال : نعم ،

عليه الوضوء لصلاة أخرى ، ولا وضوء على القوم . قلت : وكذلك لو غشي<sup>١٥</sup>

عليه أو أصابه لمه أو جن ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن أحدث الإمام

غير متعمد ؟ قال : صلاته تامة لأنه قد قعد قدر التشهد .

قلت : أ رأيت إن كان الإمام قد سها فسجد بسجدة السهو ثم ضحك

(١) واللمع بفتح الحاء : جنون خفيف ، ومنه : صلى ركعتين ثم غشى عليه

أو أصابه لم - اه مغرب ج ٢ ص ١٧٢ .

فبها حتى قهقه؟ قال: يعيد الوضوء لصلاة أخرى، و صلاته و صلاة القوم تامة، ولا وضوء على القوم. قلت: ولِمَ لا يكون على من خلفه الوضوء؟ قال: لأنهم لم يضحكوا ولم يحدثوا.

قلت: أ رأيت إماما أحدث فتأخر وقدم رجلا من خلفه وقد فاتته ركعة كيف يصنع؟ قال: يصلي بالقوم، فإذا شهد تأخر وقدم رجلا من غير أن يسلم بهم فيسلم بهم الرجل الآخر، ثم يقوم هو فيقضي 'ما بقي' من صلاته ويسلم. قلت: أ رأيت إن لم يفرغ من صلاته حتى ضحك قهقهة وقد بقيت عليه ركعة أو ركعتان؟ قال: صلاته و صلاة من خلفه و صلاة الإمام الأول فاسدة، وعلى هذا الذي ضحك أن يعيد الوضوء و الصلاة،  
١٠. وعليهم جميعا أن يستقبلوا الصلاة. قلت: لِمَ أفست صلاة الإمام الثاني الأول؟ قال: لأن الإمام الثاني هو<sup>٢</sup> إمام الأول<sup>٢</sup>، ألا ترى أن الإمام ينبغي له أن يتوضأ ثم يحجى فيدخل مع الثاني في صلاته. قلت: أ رأيت إن توضأ الأول و صلى في بيته واعتد بما مضى من صلاته هل يحزبه ذلك؟ قال: إن كان صلى في بيته بعد ما سلم الإمام الثاني و فرغ من صلاته فإن صلاته تامة، وإن كان الإمام الثاني لم يفرغ من صلاته فإن صلاته فاسدة

(١-١) وفي هـ «ما بقي عليه».

(٢) لفظ «عليه» ساقط من هـ.

(٣-٣) كذا في الأصل و كذا في ز. ح. وفي ص «إمام للأول»؛ وفي هـ «الإمام الأول» وهو تحريف من الناسخ.

(٤) لفظ «قال» ساقط من هـ.

و عليه أن يستقبل الصلاة . قلت : أ رأيت الإمام الثاني إن قعد في الرابعة  
و هي له الثالثة ثم ضحك بعد ما تشهد حتى تهقه ؟ قال : عليه أن يعبد  
الوضوء و الصلاة ، و أما من خلفه فصلاتهم تامة . قلت : لِمَ كان هذا  
هكذا أن يكون صلاة الإمام فاسدة و صلاة من خلفه تامة ؟ قال : لأن  
الإمام قد بقيت عليه ركعة ، و أما الذين خلفه فقد استكملوا الصلاة . هـ  
قلت : فما حال الإمام الأول ؟ قال : إن كان خلف الثاني و قد فرغ من  
صلاته معه فإن صلاته تامة . و إن كان في بيته<sup>٢</sup> لم يدخل مع الإمام الثاني  
في الصلاة فإن صلاته فاسدة<sup>٣</sup> ، و عليه<sup>٤</sup> أن يستقبل الصلاة<sup>٥</sup> لأن الإمام

(١) كذا في الأصل و كذا في ص ؛ و في هـ ، ز ، ح « تكون » .

(٢) كذا في أكثر الأصول ؛ و في هـ « نيته » و هو تصحيح .

(٣) كذا في ح ، ص ، و هو الصواب ؛ و في الأصول الثلاثة « فإن صلاته تامة  
أيضا » . و في المختصر الكافي : فصلاته فاسدة ، قال : و في رواية : تامة ، و الأول  
أشبه بالصواب - اهـ . و قال السرخسي في شرح هذا القول : و في رواية  
أبي حفص : قال : صلاته تامة ، وجه هذه الرواية أنه مدرك لأول صلاته  
فيكون كالفارغ بقعدة الإمام قدر التشهد ، و الرواية الأولى أصح و أتت به  
بالصواب لأنه قد بقي عليه البناء ، و ضحك الإمام في حقه في المنع من البناء كضحكك ،  
و لو ضحك هو في هذه الحالة فسدت صلاته ، فكذلك ضحك الإمام في حقه ؛  
و رواية أبي حفص كأنه غلط وقع من الكاتب لأنه اشتغل بتقسيم ثم أجاب  
في انفصلين بأنه صلاة تامة ، و ظاهر هذا التقسيم يستدعي المخالفة في الجواب -  
هـ ج ١ ص ١٧٣ .

(٤) كذا في ح ، ص ؛ و في الأصول الثلاثة « وليس عليه » و هذا بناء على  
رواية أبي حفص .

(هـ) لفظ « الصلاة » ساقط من أكثر الأصول ، وإنما زدناه من ص .



الثاني حين فسدت صلاته قبل أن يتم الأول 'فسدت صلاة الأول' ولو<sup>١</sup> كان في القوم من لم يتم صلاته كان عليه أيضا أن يستقبل الصلاة<sup>٢</sup> ولا يشبه هذا الإمام الأول ، ألا ترى أن الإمام الأول يقضى بغير قراءة فكأنه خلف الإمام الثاني ، وهذا الذي لم يدرك الصلاة يقضى ٥ بقراءة<sup>٣</sup> .

قلت : أ رأيت رجلا صلى من الظهر ركعتين ثم تشهد<sup>٤</sup> وسلم ناسيا<sup>٥</sup> ثم ذكر فظن أن ذلك يقطع الصلاة فاستقبل التكبير ينوي به الدخول في الظهر ثانية وهو إمام قوم فكبر معه القوم ينوون ما صنع<sup>٦</sup> ؟ قال : هو على<sup>٧</sup> صلاته الأولى ويصلي ما بقى منها<sup>٨</sup> ، وعليه سجودتا السهو<sup>٩</sup> ، ١٠. وتكبيره<sup>١٠</sup> لا يكون قطعاً للصلاة لأنه<sup>١١</sup> فيها بعد ؛ ألا ترى لو أنهم أحدثوا كانت صلاتهم تامة . قلت : وكذلك إن رجعوا ؟ قال : نعم .

(١-١) كذا في ح ، ص ؛ وفي بقية الأصول « لم تفسد صلاة الأول » بناء على رواية أبي حفص .

(٢) وفي ص « فلو » .

(٣-٣) من قوله « ولا يشبه ... » ساقط من ح ، ص ؛ وكانت في هـ « قراءته » وهو تصحيف .

(٤-٤) وفي ص « وسلم » ولفظ « ناسيا » ساقط من ص .

(٥) وفي ص « معه ذاك » مكان « ما صنع » .

(٦-٦) وفي هـ « هؤلاء على » وهو خطأ .

(٧) وفي هـ « تكبيرة » وهو تصحيف .

(٨) وفي هـ « لأن » وفي ص « لأن التكبير » .

قلت: أ رأيت رجلا صلى وحده ركعة 'أو هو' إمام ثم جاء قوم فدخلوا في صلاته فأتم لهم الصلاة فلما قعد قدر أن يشهد ضحك الإمام حتى قهقه؟ قال: صلاة الإمام تامة وعليه أن يعيد الوضوء لصلاة أخرى، وأما صلاة القوم فهي فاسدة وعليهم أن يستقبلوا الصلاة. قلت: ليم؟ قال: ألا ترى أن الذين خلفه لو تكلموا أو أحدثوا أو ضحكوا ه أفسدت عليهم صلاتهم لأنه قد بقيت عليهم ركعة؟ فكذلك الإمام يفسد على من خلفه ولا يفسد على نفسه لأنه قد أتم الصلاة. قلت: وكذلك لو أن الإمام أحدث متعمدا؟ قال: نعم. قلت: فإن تكلم متعمدا؟ قال: لا يتببه الكلام الضحك وحدث لأن الكلام بمنزلة التسليم، وعلى القوم أن يقضوا تلك الركعة حتى بقيت عليهم ١٠. و صلاتهم تامة - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد:

(١-١) وفي «أو وهو» وفي ص «وهو» وكلاهما تحريف.

(٢) وفي «الذي» وهو تصحيف.

(٣) وفي ص «مسدت».

(٤) وفي ص «صلاته».

(٥) وفي ح، ص «قلت: وكذلك لو أن الإمام أحدث متعمدا أو قهقه متعمدا؟

قال: نعم - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: صلاة من خلفه تامة في ذلك كله، وقال أبو يوسف ومحمد: لا تفسد صلاتهم لأن الإمام إذا تمت صلاته تمت صلاة من خلفه.

(٦) لفظ «عليهم» يريد من ص، ح؛ وهو ما قط من بقية الأصول.

« صلاة من خلفه تأمة يقومون في ذلك كله فيقضون » وإن ضحك الإمام فقهه<sup>٢</sup> - « وبهذا الأخير نأخذ » .

قلت : « رأيت رجلا افتتح الظهر في المسجد فصلى ركعة أو ركعتين ثم أقيمت الصلاة كيف يصنع ؟ قال : إن كان صلى ركعة أضاف إليها أخرى » ثم يقطع . بطل . ويدخل مع الإمام في صلاته ، ويكون له ركعتان تطوعا . قلت : فإن كان صلى ركعتين وقام في « تأمة قمر » وركع ولم يسجد حتى أقيمت الصلاة ؟ قال : يقطعها « فيدخل مع الإمام في صلاته » ، ولا يحتسب بما صلاه<sup>١</sup> وحده فيجعل صلاته الإمامة ويضوء وما صلى تطوعا . قلت : « رأيت » إن كان سجد ( ١ - ) قوله « صلاة من خلفه تأمة » - قط من ح ، ص ؛ وكذلك قوله « في ذلك كله » - فيهم ، « وقال أبو يوسف وعبد : يقومون فيقضون » .

( ٢ ) وفي ص « حتى فقهه » .

( ٣ - ) قوله « وبهذا الأخير الأخير » - قط من ح ، ص .

٤ وفي ص « أصب » مكان « صلى » .

( ٥ - ) وفي ص « ثم يسجد ويقطع ويغز » .

٦ وفي ص « تكبر » .

٧ وفي ص « وقرا » .

٨ كما في ح ، ص « وفي بقية الأصول » حين « مكان » حتى » .

٩ « أكره في ص » وفي بقية الأصول ، ويدخل في صلاة الإمام » .

( ) وفي « ص » والاضاع - فقد من ص .

١١ « قط » رأيت » - فقد من » .

في «ثالثة سجدة واحدة أو سجدين؟ قال: يمضي على صلاته حتى يتمها وهي  
الفريضة ثم يسلم، فإذا سلم دخل مع الإمام في صلاته فيجعلها تطوعاً.  
قلت: وكذلك 'لو كان هذا' في صلاة العصر؟ قال: نعم، إلا أنه  
لا ينبغي أن يصلي مع 'قوم بعد العصر تطوعاً، ولكنه إذا فرغ من  
صلاته خرج ولم يدخل مع الإمام في صلاته. قلت: فإن كان في الفجر  
وكان قد صلى ركعة وسجد سجدين أو هو راعى في الثانية ثم أقيمت  
«الصلاة؟ قال: ينقطعها ويدخل مع الإمام في صلاته لأن صلاة الإمام  
فريضة، ولا يحتسب بما كان صلى وحده. قلت: فإن كان قد سجد في  
«ثانية سجدة» أو سجدين ثم أقيمت «الصلاة؟ قال: يمضي على صلاته  
ويسلم، ثم يخرج من المسجد ولا يدخل مع الإمام في صلاته. قلت: ١٠  
أرأيت إن كان في المغرب وقد صلى منها ركعة ثم قام في الثانية فقرأ  
وركعة ثم أقيمت «الصلاة» هو راعى؟ قال: يقطعها ويدخل مع الإمام  
في صلاته ويحتمل فريضة. قلت: فإن كان قد سجد في الثانية سجدة  
أو سجدين ثم أقيمت «الصلاة؟ قال: يمضي في صلاته حتى يفرغ، يسلم  
ولا يدخل مع قوم في صلاتهم. قلت: «ثالثة» ثلاث ركعات، ١٥  
(١-١) كذا في ص، «وقوله» «وكان هذا» قد مر، موجود في ع، ز،  
ح، إلا لفظ «هذا» فإنه من زيادة ص.

(٢) كذا في ص، ح، «وحرف» قد ساقط من بقية الأصول.

(٣) وفي «سجدة» وهو مكرر، سها فيه النسخ.

(٤) كذا في ص، وفي بقية الأصول «فركع».

واحد فأحدث الإمام فانقل و نوى هذا الذى كان خلفه أن يؤم نفسه  
قبل خروج الإمام من المسجد ؟ قال : صلاته تامة ، و هذا بمنزلة القوم  
لو جئهم فقدموا رجلا فصلى بهم . قلت : فإن لم ينو الذى كان خلف  
الإمام أن يؤم نفسه حتى خرج الإمام من المسجد ؟ قال : صلاته تامة  
٥ وليس عليه أن يستقبل . -

قلت : ' رأيت إن قدمه الإمام حين أحدث و جملة إماما فذهب  
الإمام لأول فتوضأ و رجع ؟ قال : يدخل مع هذا فى صلاته فيأتى  
به لأن الإمام ههنا هو الثانى .

قلت : فإن كان الإمام الأول حين قدم الإمام الثانى و خرج من  
١٠ مسجد يتوضأ أحدث الإمام الثانى فذهب يتوضأ ؟ قال : صلاة الأول  
فاسدة ، و صلاة هذا تامة . قلت : فإن لم يحدث هذا الثانى و لكن كان  
على صلاته حتى جاء الأول فدخل معه فى الصلاة ثم أحدث الثانى  
و خرج من مسجد و لم يقدم هذا و لم ينو هذا الأول أن يكون إمام  
نفسه ؟ قال : صلاة الأول و الثانى تامة و ليس عليهم أن يستقبلوا  
١٥ « صلاة » و هذا الثانى إمام إن نوى أو لم ينو .

فت : ' رأيت إماما صلى بقوم ركعة أو ركعتين ثم أحدث فانقل  
و لم يقدم أحد فاجتمع قوم على أن يقدموا رجلا يصلى بهم قبل  
(١) وفى « لو » مكان « إن » .  
(٢) وفى ح ، ص « ليتوضأ » .  
(٣) وفى ص « فاجتمع »

خروج الإمام من المسجد فقدموه<sup>١</sup> وقد اجتمع عليه كلهم إلا رجلا واحدا أو اثنين<sup>٢</sup> ونوى هذا الذي لم يجمع معهم أن يصلي علاحدة لنفسه؟ قال: إذا كان<sup>٣</sup> جماعة القوم قدموا رجلا قبل خروج الإمام من المسجد فصلاة الذين اتبعوا به تامة، وصلاة الذين تفردوا فاسدة إن كان واحدا أو اثنين.

قلت: رأيت إماما أحدث فانقلب فقدم رجلا جاء ساعثا فلما قدمه كبر لرجل ودخل في الصلاة ونوى أن يؤم القوم بصلاة الإمام<sup>٤</sup> أيجزيهم ذلك؟ قال: نعم يجزيهم<sup>٥</sup>. قلت: فإن لم ينو الذي قدم أن يصلي بهم صلاة الإمام ولكن نوى أن يصلي بهم صلاة مستقبله فصلى بهم فأتته الصلاة ونوى القوم صلاة الإمام الأول؟ قال: أما الإمام الثاني فصلاته تامة، وأما القوم<sup>٦</sup> فإن صلاتهم<sup>٧</sup> فاسدة وعليهم أن يستقبلوا الصلاة.

(١) كذا في ص: وخبر انفراد ساقط من البقية.

(٢) كذا في ص: وفي بقية الأصول «ثلاث».

(٣) وفي ص: «إذا كان».

(٤) من قوله «فقدموه» وقد اجتمع... ساقط من.

(٥) لفظ «...» ساقط من.

(٦-٧) وفي ص: «في صلاة الإمام».

(٧) لفظ «يجزيهم» ساقط من ص.

(٨-٩) وفي ص: «فصلاتهم».

باب المسافر يحدث فيقدم مقبلا

قلت: رأيت إماماً أحدث وهو مسافر وخلفه قومٌ مقبضون ومسافرون فقدم رجلاً من المقيمين كيف يصنع هذا المقيم؟ قال: يصلي بهم تمام صلاة المسافر، فإذا تشهد تأخر من غير أن يسلم بهم وقدم رجلاً من المسافرين فسلم بهم تمام صلاة المسافر، وقام المقيمون فقصوا ما بقي من صلاتهم عليهم وحدانا بغير إمام.

قلت : أ رأيت إر قدم الإمام الأول رجلا من المقيمين فصلّى بهم .  
 . قدم فى ثانية و تشهد ثم قام فأتمّ بالقوم الصلاة و صلى القوم معه ؟  
 قال . أرى المسافرين فصلاتهم جميعا تامة . و أما المقيمون فإن صلاتهم  
 . و . . . . . و عندهم أن يستقبوا صلاة إلا الإمام فإن صلاته تامة .  
 قلت : فإن لم يقدم الإمام فى الركعتين قدر التشهد ؟ قال : صلاته فاسدة .  
 و صلاة من خلفه من المسافرين و المقيمين جميعا فاسدة . قلت : فما حال  
 الإمام الأول المسافر الذى أحدث ؟ قال : صلاته أيضا فاسدة . و عليه  
 أن يستقبل صلاة . قلت : ليه أفسدت صلاة المسافرين ؟ قال : لأن صلاتهم  
 . أربع ركعات و لم يقم . و الركعتين قدر التشهد ، فما زاد على الركعتين فهو  
 تطوع لأبيه . فـ حصو مكتوبة بالتطوع ، فلما خلطوا المكتوبة بالتطوع

(۱) لفظ « قوم » ساقط من « ص ».

(۲) اوفز، سه و اتم.

(۳-۲) وفاء، عن «فصلاتهم».

(١-١) وف ح، ص «وعليه أن يستقبلوا» وهو خطأ.

فسدت صلاتهم، وأما لمقيمون فإنه أنهم فيما لا ينبغي له أن يؤتمهم فيه، فلذلك أفسدت عليهم صلاتهم.

قلت: أ رأيت رجلاً صلى ركعة بغير قراءة ولا سجود وركع فلما ركع رفع رأسه فقرأ وركع وسجد وأتاه رجل فدخل معه في صلاته وأدرك معه الركعة هل يجزئه؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأنه هكذا ينبغي له أن يصنع. قلت: أ رأيت إن كان الإمام قد قرأ في لركعة الأولى وركع على فراغ من القراءة؟ قال: ركوعه في الثانية باطل ولا يحتسب به لأنه حين قرأ أولاً ثم ركع فقد تمت الركعة. قلت: فإن دخل معه رجل في الركعة الثانية هل يجزئه من ركعته؟ قال: لا.

قلت: أ رأيت إن كان الإمام حين قرأ وركع أولاً أحدث وحلفه قوم فقدم رجلاً آخر فاستقبل هذا الرجل القراءة والركوع والسجود فجاء رجل فدخل مع هذا؟ قال: إن كان الإمام الأول قد قرأ في لركعة الأولى ففي الركعة، وهذه الركعة الثانية لا تجزئه، وسجود الثانية من سجود الأولى، ولا يجزئ لذي دخل مع هذا في ركعة سجوداً وسجوداً.

(١) نطق له « - قط من ».

(٢) لفظ «أولاً» - قط من ».

(٣) وفي «رجل» وهو تصحيف.

(٤-٥) كذا في «ر، ح، ص» وفي «في الركعة».

(٥-٥) وفي «ح، ص» هو سجود الأولى «مكان قوله من السجود الأولى».

(٦) كذا في «ص، ح» وفي بقية لأصول «وركوع».



وإن كان الإمام الأول لم يقرأ حتى ركع ثم أحدث فقدم هذا فقراً  
هذا الإمام الثاني وركع ثم دخل معه رجل وهو راكع فأنه يجزيه ؛  
والقوة والداخل معه سواء لأن الأول كأنه افتتح الصلاة ثم أحدث  
فقدمه هذا فقراً هذا الإمام الثاني وهكذا ينبغي له أن يصنع .

### باب الإمام يحدث فيقدم جنباً أو صلياً

قلت : أ رأيت رجلاً أحدث وهو إمام متأخر وقدم رجلاً  
هو على غير وضوء أو هو جنب أو هو صبي لم يخلع ؟ قال : صلاته  
وصلاة تقوم كلهم فاسدة . قلت : لم ؟ قال : لأن صلاه إمامهم الذي

(١-١) قوله « الإمام الأول » زدناه من ص ، ح ؛ وهو ساقط من بقية الأصول .

(٢) قوله « سواء » زدناه من ح ، ص ؛ وهو ساقط من بقية الأصول .

(٣-٤) وفي ص « تقدم هذا الإمام » نفي وفراً وركع وهذا ينبغي .

(٤) هذه المسألة فيها حاكم في مختصره بأسلوب حسن مختصرة قل : إمام افتتح  
الصلاة ولم يقرأ وركع ولم يسجد ثم رفع رأسه فقرأ وركع وسجد وأدرك  
معه رجل من الركوع الثاني قال : يجزيه ولا يمتد بالركوع الأول ، وإن كان  
قرأ قبل الركوع الأول فالركوع من الأول والسجدة ، وهذا الداخل في  
صلاته لم يدرك معه الركعة ولا يعتد بما ركع ؛ وكذلك إن كان الإمام أحدث  
حين يرفع من الركوع الأول واستحب رجلاً فان الخليفة يعتد بذلك الركوع  
إن كان الإمام قرأ قبله ، وإن لم يكن قرأ قبله لم يعتد به - اهـ .

هـ - كـ - في ص ، وفي بقية الأصول « متأخر وهو إمام » قدم .

(٦-٧) وفي هـ « أوصي » وفي ر « أو وهو صبي » ؛ والواو راد التامع - هـ -  
والله أعلم .

قدم فاسدة ليست بصلاة ، فإذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة من خلفه ، ألا ترى لو أنه حين أحدث قدم امرأة أن صلاتهم كانت فاسدة؟ فكذلك كل من ذكرت .

### باب صلاة الأُمى

- قلت : أرأيت رجلاً أمياً صلى يقوم أمين وفيهم من يقرأ وفيهم ٥ من لا يقرأ؟ قال : صلاتهم فاسدة - وهو قول أبى حنيفة ، وقال محمد : صلاة من يقرأ فاسدة وصلاة من لا يقرأ تامة - وهو قول أبى يوسف .
- قلت : أرأيت إن امتنع بهم الصلاة وهو أُمى ففصى بهم ركعة أو ركعتين ثم علم سورة فقرأها في الثالثة والرابعة أيجزىه ريجزى من خلفه؟ قال : لا يجزىهم ، وصلاتهم فاسدة . قلت : وكذلك لو صلى بهم ١٠ ثلاث ركعات ثم علم سورة؟ قال : نعم .<sup>١</sup> وفي الإجماع عن أبى يوسف أن أبا حنيفة كان يقول : «ولا تلى الأُمى يتعلم سورة في خلال صلاته إنه يقرأ ويلى ، ثم رجع عن ذلك - رحمة الله عليه .»
- قلت : أرأيت إن فتنح بهم صلاة وهو أُمى ففصى بهم ثم صلاة فب قعد فقرأ سورة؟ قال : هو يقرأ سورة . ١٥
- (١-١) من قوله «وقال محمد ...» - قص من الأصل وكذا من ٥ . زيد وبنو زيدائه من ح ، ص : «لأن في ص » م يقرأ « مكان » لا يقرأ .
- (٢) وفي المختصر «تعم» وهو الأصوب .
- (٣-٣) وفي «ألى كذا» نعم ، والصواب «قل نعم» كما عرفت فية لأصول .
- (٤-٤) من قوله «وفي الإجماع ...» - قص من ح ، ص .
- ٥ ، كذا في الأصول كذا .

قلت : فإن كان خلفه قوم لا يقرأون فافتتح بهم وهو أمي فلما صلى ركعة أو ركعتين علم 'سورة فقرأها' فيما بقي ؟ قال : لا يجزئهم ، وعليهم أن يستقبلوا 'صلاة' . قلت : لم ؟ قال : لأنه بنى صلاته 'على غير قراءة ثم علم' سورة فعليه أن يستقبل - وهو قول أبي حنيفة - وقال أبو يوسف ومحمد :  
 ٥ أما نحن فنرى 'د' صلى لأمامي يقوم أميين ويقوم يقرؤون فضلى بهم تمام 'الصلاة' وقد قدم قدر 'أشهد ثم علم' سورة أنه يجزيه صلاته و صلاة من خلفه من لا يقرأ ، وأما من كان يقرأ فصلاته فاسدة .

قلت : وإن كان الإمام من لا يقرأ فافتتح الصلاة ثم أحدث قل أن يصلي شيئا فقدم رجلا من كان يقرأ ؟ قال : صلاة الإمام و صلاة ١٠ من خلفه فاسدة في قول أبي حنيفة . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد وجب عليه ما يجب على الإمام الأول لأن الإمام الأول كان لا يقرأ . قلت : رأيت إن كان الإمام الأول قد صلى ركعة ثم أحدث فقدم هذا ؟ قال : هـ و الأول سوء . قلت : وإن كان الإمام الأول حين 'افتتح بهم الصلاة' عدا 'سورة فضي ركعتين وقرأ' فيها تلك 'سورة' ثم أحدث فقدم رجلا ١ كره في الأصول كره .

(١) كره في الأصل وكره في هـ و في ز. ح. ص « فقرأ » .

(٢) كره في ح. ص « وفي بقية لأصول ، صلاة » .

(٣) كره في ح. ص « وقوله » « ومحمد » - قط من الأصل وكذا من هـ ، ز .

(٤) وفي هـ « أوجب » .

(٥) قوله « الأول » - قط من هـ .

(٦) « قط حين » - قط من ص .

من لا يقرأ؟ قال : هذا و لأول سواء . قلت : فان قدم رجلا من يقرأ؟  
قال : هذا و ما قبله سوء .

قلت : إذا افتتح أُمى يقوم أمين الصلاة فصلى بهم ركعة أو ركعتين  
أو ثلاثاً ثم علم سورة؟ قال : صلاتهم فاسدة . قلت : وكذلك لو كان  
فيهم قوم يقرؤون؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا دخل مع الإمام في الصلاة وقد سبقه بركعة  
والرجل أُمى فلما فرغ الإمام من صلاته قام الرجل يُقضى أتحب  
له أن يقرأ فيما بقى؟ قال : نعم . قلت : فإذا لم يحسن أن يقرأ؟ قال :  
أما في القياس فان صلاته فاسدة ، ولكن أدع القياس وأستحسن أن  
يجزئه . قلت : لم؟ قال : أ رأيت لو كان أخرس فسبقه الإمام بركعة فقام  
يقضى أما كان يجزئه صلاته؟ قلت : بلى . قال : هذا و ذاك سواء .  
قلت : أ رأيت رجلا صلى في المسجد وحده تطوعا فأحدث فانفتل

(١) وفي « لا يقرأ » وهو خطأ .

(٢) كـ في ص . و نفض « قلت » - قط من بقية الأصول .

(٣) كذا في ص . وفي بقية الأصول « ون » .

(٤) كذا في ص . ح و مض « قلت » - قط من بقية الأصول .

(٥ - ٥) كذا في ص . ح و نفض « قل نعم » ساقط من بقية الأصول .

(٦) نطق الإمام « ساقط من ز ، ح ، ص » .

(٧) وفي ص « أ يجب عليه » مكان « أتحب » .

(٨) وفي ص . ح « مهد » .

(٩) نفض « وحده » - قط من هـ .

كتاب الاصل ( فيمن صلى تطوعاً أو فريضة ولم يقعد في الثانية ) ج - ١

فذهب يتوضاً<sup>١</sup> أيجزيه أن يصلي في بيته؟ قال: أي ذلك فعل لحسن،  
فإن كان لم يتكلم بنى على صلاته، وإن كان تكلم استقبل الصلاة.

### باب فيمن صلى تطوعاً أو فريضة ولم يقعد في الثانية

قلت: أرايت رجلاً اقتنع التطوع فصلى أربع ركعات ولم يقعد  
ه في الثانية؟ قال: يجزيه وعليه سجدة السهو إن كان فعل ذلك ناسياً.  
قلت: هـ؟ أليس<sup>٢</sup> قد أفسدت الأولين حين لم يقعد فيها؟ قال: أما في  
القياس فقد أفسدتها<sup>٣</sup>، ولكن أدع القياس وأستحسن فأجعلها بمنزلة  
لفريضة: ألا ترى لو أن رجلاً صلى الظهر ولم يقعد في الثانية وقعد في الرابعة  
وشهد أن صلاته تامة وعليه سجدة السهو؟ فكذلك هذا.

١٠ قلت: أرايت رجلاً أمي<sup>٤</sup> اقتنع<sup>٥</sup> ظهر وصلى ففرغ من صلاته وسلم  
ثم ذكر أن عليه سهواً من صلاته فسجد سجدة واحدة للسهو ثم علم سورة  
قبل أن يسجد الأخرى؟ قل: صلاته فاسدة وعليه أن يستقبل الصلاة.  
قلت: فإن هـ يسه في صلاته واسكنه صلى أربع ركعات تقعد في الرابعة  
١١ وفي ص «توضاً».

(١٢) وفي ص «هـ».

(١٣) وفي أصول، وفي هـ «التبس»، وهو تصحيف.

(١٤) وفي ص «أهـ».

هـ وفي ج، ص «هـ».

(١٥) كما في كثير لأصول: وفي هـ «قت رجلاً اقتنع»، سقط منها لفظ

«أرايت» ونقص «م» و«من سهو» لم يسخ.

(١٦) وفي هـ «لاستوى» وهو تحريف.

قدر التشهد ثم علم سورة قبل أن يسلم؟ قال: هذا الأول سواء - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: أما نحن فنرى إذا قعد قدر التشهد ثم علم سورة أن صلاته تامة<sup>١</sup> -

## باب صلاة النساء مع الرجال

قلت: أ رأيت امرأة صلت مع القوم في الصف وهي تصلي بصلاة الإمام ما حالها وحال من كان يجنبها من الرجال؟ قال: أما صلاتها فتامة، وصلاة القوم<sup>٢</sup> كلهم جميعاً<sup>٣</sup> تامة ما خلا الرجل الذي عن يمينها والذي كان عن يسارها والذي خلفها بجبالها فان هؤلاء الثلاثة يعيدون الصلاة. قلت: لم؟ قال: لأن هؤلاء الثلاثة قد سترُوا من خلفهم من الرجال، وهما لكل رجل<sup>٤</sup> منهم بمنزلة الحائط بين المرأة وبين أصحابه<sup>٥</sup>. قلت: أ رأيت رجلاً صلى بقوم رجال ونساء فكان صفاً تاماً نساءً<sup>٦</sup> وهن خلف الإمام وخلف ذلك صفان من الرجال؟ قال: صلاة الصقيين فاسدة<sup>٧</sup>، وصلاة القوم بمن<sup>٨</sup> هو أمام النساء والنساء كلهن تامة.

(١-١) قوله «أد نحن نرى» - فقط من ص.

(٢) كذا في ص. وزاد في بقية الأصول «وهو قول محمد» وفي «أبي محمد» وليس بشيء.

(٣-٣) كذا في أكثر الأصول: وفي «كلهم جميعاً كلهم».

(٤) وفي ص «كان عن».

(٥-٥) وفي ح، ص «وصد لكل واحد» مكان «وهما لكل رجل».

(٦) كذا في ص؛ ولفظ «بمين» - ساقط من بقية الأصول.

(٧-٧) وفي «وكان صفاً تاماً نساءً» وفي ص «فكان صفاً تاماً من النساء».

(٨-٨) وفي «فصلاة القوم فيمن».

قلت: ولم<sup>١</sup> إذا كانت امرأة واحدة أفسدت صلاة الذي خلفها<sup>٢</sup>  
 ولم تفسد صلاة الذي خلف<sup>٣</sup> أوئلك كما أنه لو كان صفاً من النساء  
 أفسدت صلاة الذي خلفهن والذي خلف ذلك أيضاً؟ قال: هذا في  
 تقياس سوءه، ولكن<sup>٤</sup> أستحسن إذا كان زصف تام أفسدت صلاة  
 من خلفهن من رجال وإن كانوا عشرين- [٧] صفاً. وإذا كانت امرأة<sup>٥</sup>  
 واحدة أو ثلثان أفسدت<sup>٦</sup> صلاة من كان عن يمينها ر عن يسارها والذي  
 خلفها، وبقيّة تقوم صلاتهم تامة.

قلت: أ رأيت امرأة صلت بحذاء الإمام تأتمّ به وهو يؤمّ القوم  
 ويؤمها؟ قال: صلاة الإمام وتقوم المرأة جميعاً فاسدة. قلت: أ رأيت  
 إن صلت<sup>٧</sup> أمام الإمام وهي تأتمّ به؟ قال: صلاتها فاسدة، وصلاة الإمام  
 ومن خلفه تامة. قلت: لم؟ قال: لأنه من كان أمام الإمام فلا يكون

(١) قوله « ولم » كذا في ح وفي ص « لم » وهو ساقط من بقية الأصول.

٢١ وفي ح « من خلفه ».

(٣) وفي ح. ص « من خلف ».

(٤) وفي ح « صف ».

(٥) وفي ص « ليدن ».

(٦) في ص وفي بقية الأصول « ولكن ».

(٧) بين موعين زيادة من ح. ص.

(٨) وفي « امرأة ».

(٩) كذا في ص، وفي بقية الأصول « ان أفسد ».

(١٠) وفي « صلاة » مكان « إن صلت » وهو خطأ.

في صلاة الإمام .

قلت : أ رأيت امرأة صلت بحذاء رجل و هما جميعا في صلاة واحدة غير أن كل واحد منهما يصلي لنفسه ؟ قال : صلاتهما جميعا تامة ، و لا يفسد على الرجل صلاته إذا كان كل واحد منهما يصلي لنفسه .

قلت : أ رأيت امرأة صلت إلى جنب رجل و هي تريد أن تأتم به و الرجل يصلي وحده لا ينوي أن يكون إمامها ؟ قال : صلاة الرجل تامة ، و صلاة المرأة فاسدة . قلت : لِمَ لا تفسد صلاة الرجل ؟ قال : إذا لم ينو لرجل أن يكون إماما للمرأة فلا تفسد عليه شيئا لأنه إنما صلى وحده ، و لو جعلته إمامها كانت المرأة إن شاءت أن تفسد على الرجل صلاته جاءت فكبرت و قامت بحذائه فتنتقض صلاته ، فهذا قبيح ؛ لا يكون إمامها و لا تفسد عليه صلاته إلا أن ينوي أن يؤمها . قلت : فإن كان يؤمها و يؤم غيرها و ائتمت به و قامت بحذائه أفسدت عليه و على من خلفه و على نفسها ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا و امرأة سبقهما الإمام بركعة و هما فرغ الإمام قما يقضيان و قام كل واحد منهما بحذاء صاحبه فهل تفسد صلاة الرجل ؟ قل : لا . قلت : و هم في صلاة واحدة ؟ قل : لأن كل واحد منهما يصلي لنفسه ؛ ألا ترى لو أن أحدهما سها فيما يقضى فسجد لسهوه لم يجب على صاحبه أن يسجد معه . قلت : فإن لم يسبقهما الإمام بشيء مما ذكرنا من صلاته و لكنهما أدركا أول الصلاة فلما صليا ركعة أو ركعتين أحدهما (١) و في ح - أقيح .



'فذهباً فتوضاً' فجاء و قد فرغ الإمام من صلاته فقاما يقضيان ما سبقهما الإمام به<sup>١</sup> فقامت المرأة بحذاء الرجل فصلت؟ قال: أما المرأة فصلاتها تامة، وأما الرجل فإن صلاته<sup>٢</sup> فاسدة، وعليه أن يستقبل الصلاة لأنها في صلاة الإمام بعد<sup>٣</sup>؛ ألا ترى أنها يقضيان بغير قراءة.

قلت: أ رأيت إماماً صلى الظهر فأتت به امرأة فقامت بحذائه تنوى صلاته<sup>٤</sup> تريد بذلك التطوع والإمام ينوي أن يؤمها؟ قال: صلاة الإمام والمرأة والقوم جميعاً فاسدة. قلت: لستم أسدت على الإمام صلاته وهي لا تنوى صلاته<sup>٥</sup>؟ قال: لأنه إمام لها وقد أتت به وقامت بحذائه. قلت: فهل للمرأة أن تقضى التطوع التي دخلت فيه مع الإمام؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن كان الإمام ينوي الظهر والمرأة تنوي العصر؟ قال: صلاة الإمام والقوم تامة، وصلاتها فاسدة. قلت: فهل عليها أن تقضى العصر؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت امرأة دخلت مع الإمام في صلاته وهو<sup>٦</sup> على غير وضوء؟  
(١-١) وفي «مذهب أو توضاً».

(٢) كما في ح، ص؛ ونقظ «به» سقط من بقية الأصول.

«وفي «فصلاته» وفي ص «وأما صلاة الرجل فانها».

(٤) وفي «صلاة».

(٥) وفي «صلاة» وهو تصحيف.

(٦) وفي ح، ص «إن كانت» مك «امرأة».

(٧) وفي ح، ص «وهي».

قال : صلاة الإمام والقوم فاسدة ، وصلاتها تأمة .

### باب صلاة العريان

قلت : أ رأيت رجلاً عرياناً لا يقدر على ثوب يصلي فيه كيف يصنع ؟ قال : يصلي قاعداً يومئذ . قلت : وكذلك لو كانوا رهطاً صلوا وحداناً ؟ قال : نعم . قلت : فإن صلوا جماعة يومون إيماءً ويجعلون السجود أخفض من الركوع ؟ قال : يجوز بهم . قلت : وكذلك لو صلوا قياماً وحداناً يومون إيماء ؟ قال : نعم ، إلا أن أفضل ذلك أن يصلوا قعوداً وحداناً يومون إيماء . قلت : وكذلك لو تقدم بعضهم صلى بهم يومئذ ؟ قال : نعم يجوز بهم .

قلت : أ رأيت رجلاً عرياناً لا يقدر على ثوب نظيف يصلي فيه ومعه ١٠ ثوب فيه دم أكثر من قدر الدرهم كيف يصنع ؟ قال : يصلي في ذلك التوب . قلت : فإن كان في ثوبه قدر نصفه دم ؟ قال : يصلي فيه . قلت : فإن كان يملأ كله دم ؟ قال : إن صلى عرياناً قاعداً أحزه ذلك .

(١) وفي ح . ص « تأمة » .

(٢) وفي ح . ص « وسدة » .

(-) وفي هـ « أب' أرخص يصلي عرياناً » ، وهو يذكر عنوان الباب في ص .

(٤) لفظ « رجلاً » - نص من هـ .

(هـ - هـ) وفي ح « فإن كان في التوب نصفه دم » ، وفي ص « قلت : وإن كان في ثوب نصفه دم يصلي فيه ؟ قال : نعم » .

(- -) وفي ص « إن صلى قاعداً وهو عريان » .

« وإن صلى في الثوب أجزاء ذلك » - وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
وقال محمد: لا يجزئه إن صلى عرياناً وإن كان ثوبه مملوئاً دماً إلا أن يصلي فيه.

### باب الرجل يحدث وهو راكع أو ساجد

قلت: أ رأيت رجلاً صلى فأحدث وهو راكع أو ساجد فذهب  
هـ « تروضاً وجاء » أتري له أن يعيد تلك الركعة أو تلك السجدة؟ قال:  
نعم. قلت: هـ؟ قال: لأن الحدث قد نقصه. قلت: فإن كان إمامه قوم  
فأحدث وهو راكع فتأخر وقدم رجلاً أيمكث الرجل كما هو راكعاً  
حتى يكون قدر ركعته؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت رجلاً صلى ركعة أو ركعتين ثم ذكر أن عليه سجدة  
١٠ من الركعة الأولى أو من التلاوة فذكر ذلك وهو راكع غفراً ساجداً ثم  
رفع رأسه أيعود في تلك الركعة؟ قال: نعم. قلت: ولا يجزئه ما كان  
مضى منها؟ قال: إن احتسب بتلك الركعة أجزاءه، وإن عاد في ذلك  
فهو أحب إليّ. قلت: وكذلك إن ذكرها وهو ساجد؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت رجلاً أدرك الإمام في المغرب وقد بقيت عليه  
١٥ ركعة فصلى معه تلك الركعة فلما سلم الإمام قام يقضى كيف يصنع؟

١ - ١١ كذا في ص. ح: وقوله « وإن صلى في الثوب أجزاء ذلك » ساقط  
من بقية لأصول ولا بد منه.

٢ - ١٢ وفي ص. ح: « تروضاً » ومط « وجاء » ساقط من الأصول  
ثلاثة. ثم رده من ح، ص.

(٣) كذا في ح. ص: ونظ « فهو » ساقط من بقية الأصول.

(٤) افظ « تلك » ساقط من ع.

قال: يقرأ فاتحة الكتاب و سورة ثم يركع و يسجد و يجلس ثم يقوم فيقرأ ثم يركع و يسجد و يجلس فيتشهد و يدعو بحاجته ثم يسلم . قلت: لم ؟ قال: لأنه إنما يقضى أول صلاة الإمام . قلت: فلم يقعد في الآخرة منها و في الأولى و هما عندك أول الصلاة ؟ قال: أما الأولى منها فهي الثانية له فيما يصلى فلا بد له من أن يقعد فيها ، و أما الثالثة فلا بد له من أن يقعد فيها حتى يسلم .

قلت: أ رأيت رجلاً أدرك مع لإمام ركعة من الوتر في رمضان فقت فيها مع الإمام ثم أقام يقضى ما سبق به من يقنت فيما يقضى ؟ قال: لا . قلت: لم ؟ قال: لأنه إنما يقضى أول صلاة الإمام و قد أدرك آخرها و قنت: ألا ترى لو أن الإمام سها فسجد معه بمصدق السهو ١٠ لم يكن عليه أن يقضيها بعد ؟ .

قلت: أ رأيت رجلاً صلى فربن يديه رجل أو امرأة أو حمار أو كلب هل يقطع شيء من ذلك صلاته ؟ قال: لا . قلت: لم ؟ قال: لأن هذا لا يقطع الصلاة ، و قد جاء فيه الأثر .

(١) وفي ص « ويتشهد » .

(٢-٢) من قوله « و أم النثمة » - قط من الأصول الثلاثة : و إنما ردناه من ح ، ص .

(٣-٣) كذا في الأصول ، وفي « قوم قال يقضى » وهو خطأ ؛ فظ « قال » زاده الناسخ سهواً .

(٤) اعط « بعد » ساقط من ه .

(٥) كذا في ح . ص ، و لفظ « الصلاة » - قط من بقية الأصول .

١٠ ، و الأثر رد أخرجه لإمام محمد بن الحسن بن نفسه في « ره عن أبي حنيفة » =

قلت : فهل يجب على الرجل<sup>١</sup> إذا صلى أن يدفع عن نفسه من يمر بين يديه ؟ قال : نعم . قلت : فإن كان الذي يمر بين يديه شيء كثير<sup>٢</sup> . إذا أراد أن يدرأه<sup>٣</sup> عن نفسه مشى إليه ساعة ؟ قال : لا يمشی إليه . ولكن يصلي مكانه ويدعه لأن لذي يدخل عليه من المشى أشد من يمر هذا بين يديه .

قلت : إن مر بين يديه إنسان فتمعه أترى له أن يدفعه ويعالجه ويمنعه من ذلك ؟ قال : لا . قلت : فإن فعل ؟ قال : «إذن انقطعت صلاته . قلت : وإنما يدرأ عن نفسه ليس فيه مشى ولا علاج<sup>٤</sup> ؟ قال : نعم . قلت : أرأيت رجلاً صلى في صحراء ليس بين يديه شيء ؟ قال :

« عن حماد عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد أنه سأل عائشة أم المؤمنين عما يقطع صلاة ، فقالت : أما إنكم يا أهل العراق تزعمون أن الحمار والكلب والمرأة والسنور يقطعون الصلاة فقرنتموهن به فادراً ما استطعت فإنه لا يقطع صلاتك شيء . قال حماد : وبقول عائشة بأحد . وهو قول أبي حنيفة - اه ص ٣١ .

(١) كذا في ح ص : وفي بقية الأصول « للرجل » .

(٢-٣) وفي ص « يمر بين يديه بينه وبينه شيء كبير » ، وفي ر « بين يديه شيء كبير » .

(٤) وفي ص « أن يدرأ » .

٤-٥ وفي ص « قلت أرأيت إن مر إنسان بين يديه » .

٥-٦ وفي ص « لا ترى » .

(٦) وفي ص « وأن يعبره » .

(٧-٨) وفي ص « إذا قطع » .

(٨-٩) وفي ص « علاج ولا مشى » .

أحب إلى أن يكون بين يديه شيء، فإن لم يكن أجزته صلته. قلت: وما أدنى ما يكفيه؟ قال: طول ذراع<sup>١</sup>.

قلت: أرايت رجلا صلى يقوم وبين يديه رمح قد ركزه أو قصة<sup>٢</sup> وليس بين يدي أصحابه الذين خلفه شيء؟ قال: تجزيهم<sup>٣</sup> صلاتهم.

قلت: أرايت رجلا انتهى إلى الإمام وقد سبقه ركعة فقام الرجل<sup>٥</sup> حلف الصف فصلى وحده بصلاة الإمام؟ قال: يجزيه. قلت: لم؟ قال: رأيت لو كان معه رجل على غير وضوء أو كان معه صبي أو كان رجلا في صف فذكر أحدهما قبل الآخر أو ما يجزيه؟ قلت: بلى. قال: وهذا وذلك سواء.

قلت: أرايت رجلا صلى مع الإمام وبينه وبين الإمام حائط<sup>٦</sup>؟  
قال: يجزيه. قلت: فإن كان بينه وبين الإمام طريق يمر فيه الناس وهو عظيم؟ قال: لا يجزيه. وعليه أن يستقبل الصلاة لأن هذا ليس مع الإمام. قلت: رأيت إن كان في الطريق الذي بينه وبين الإمام (١) وفي ص «أحرأه».

(٢-٣) من قوله «فت وما أدنى...» - قط من الأصول الثلاثة؛ وإنما رده من ح، ص.

(٤) وفي ص «أو نصبه».

(٥) كذا في ه، ح؛ وفي بقية الأصول «الذي» وهو تصحيف.

(٦) وفي ه، ص «يجزيهم».

(٧) ألفظ «ق» - قط من ه.

(٨) ردف ه «أو طريق» ولا يصح لأن ذكر الطريق يحى مد.

مصلون<sup>١</sup> يصلون صلاة الإمام صفوفًا متصلة؟ قال: صلاته و صلاة  
 "قوم" تامة. قلت: من أين اختلف هذا والاول؟ قال: إذا كان الطريق  
 ليس فيه من يصلي لم يحجزه الصلاة قال<sup>٢</sup> لأنه قد جاء الأثر<sup>٣</sup> في ذلك  
 أنه من كان بينه وبين الإمام نهر أو طريق فليس معه ، وإذا كان في  
 الطريق مصلون فليس بينهم وبين الإمام طريق قلت: أ رأيت إن كان  
 بينهم وبين الإمام صف من نساء قدامهم<sup>٤</sup> يصلين بصلاة الإمام؟ قال:  
 لا يحجزهم .

قلت: أ رأيت رجلا صلي و خلفه رجل يتعلم القرآن فاستفتح  
 ففتح له الرحمن حتى يحلى غير مرة؟ قال: هذا يقطع صلاته ، وعليه  
 ١٠ أن يستنشق الصلاة .

قلت: أ رأيت رجلا صلي مع الإمام فقرأ الإمام ففتح عليه هل  
 يكون هذا قد قطع صلاته؟ قال: لا . قلت: من أين اختلف هذا؟ قال:

(١) وفي هـ ، ص « قوم » مكان « مصلون » .

(٢) انقضى « قل » - قطع من ص وهو الأصوب .

(٣) هذا لأثر روى الإمام محمد في آثاره : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم  
 في الرجل يكون بينه وبين الإمام - قطعت : حسن ما لم يكن بينه وبين الإمام  
 طريق ونساء ، وفي نسخة : هـ . وفي نسخة : بذيان . قال محمد : وبه نأخذ وهو  
 قول أبي حنيفة - هـ ص ٨ . وأخرج الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٩ عن  
 محمد عن حماد عن برشم أنه قال : من كان بينه وبين الإمام طريق أو امرأة  
 أو نهر أو ماء فليس معه - هـ .

(٤) كذا في ج ، ص : وفي تقيّة الأصول « قدامه » .

لأن هذا يريد التلاوة . . الأول يريد التعليم . قلت : أرأيت إن أراد  
الأول التلاوة ولم يريد التعليم ؟ قال : لا يقطع ذلك صلاته . قلت : أفينبغي  
لمن خلف الإمام أن يفتح على الإمام ؟ قال : لا . ولكن ينبغي للإمام  
إذا أخطأ أن يركع عند ذلك أو يأخذ في آية غيرها أو يأخذ في سورة .  
قلت : فإن لم يفعل ذلك وفتح عليه بعض تقوم الذين خلفه ؟ قال : هـ  
أجزأهم . ولكن قد أماء الإمام حين أجام إلى ذلك .  
قلت : أرأيت الرجل يصلي فيقتل لحية أو يعقرب في صلاته هل  
يقطع ذلك صلاته ؟ قال : لا . قلت : فهل يقطع في اللائمات ؟ قال : لا .  
قلت : أرأيت رجلا صلى فرمى على حجر الحجر وهو في الصلاة ؟  
قال : أكره له ذلك و صلاته تامة . قلت : فإن أكل سيب أو شرب ١٠  
نسيما ؟ قال : هذا يقطع الصلاة .

قلت : أرأيت رجلا صلى فأخذ في صلاته فوسا فرمى بها ؟ قال :  
قد قطع صلاته . قلت : وكذلك لو عجز رجلا أو قاتله ؟ قال : نعم .  
قلت : وكذلك لو خاف توب ؟ دهن أو سرح رأسه أو قصع ثوب ؟ قال :  
نعم . قلت : فإن كان بين أمثاله شيء من علة وبه ؟ قال : لا يضره ١٥  
ذلك و صلاته تامة . قلت : فإن قاس قس من من به ثم رجع فدخل  
حوفه وهو لا يملك ذلك ؟ قال : لا يضره ذلك و صلاته تامة . قلت :  
١٠ لفظ « أرأيت » - قط من هـ .

٢١-٢٢ من قوله « قلت » . . . إلى قوله « هـ » - قط من هـ . لأن في ص . ح  
« توبه » مكان « توب » .  
- - - وفي ص « ولا يملك » .



كتاب الاصل (إصابة بول أو دم ثوب المصلي أكثر من قدر الدرهم) ج - ١

من أين اختلف هذا والاكل و"شرب"؟ قال: لان الاكل والشرب عمل فهو يقطع الصلاة، وليس هذا بعمل.

باب الرجل يصلي فيصيب ثوبه أو بدنه بول أو دم

أكثر من قدر الدرهم

٥ قلت: أرايت الرجل يصلي فينتضح عليه البول فيصيبه منه أكثر

من قدر الدرهم؟ قال: ينفتل فيغسل ما أصاب جسده منه ولا يبني على صلاته. وإن كان في ثوبه أثقاء وصلّى في غيره.

قلت: فإن سال من دم فيه دم كثير أو قيح أو أصابه بندقية أو حجر فتجبه فغسل ذلك أيبني على ما مضى من صلاته؟ قال: نعم. إن كان لم يتكلم - وهذا قول أبي يوسف - وأما أبو حنيفة ومحمد فقالا: يبعد في الضرّة و"شجرة" والسدقة ولا يبني.

قلت: أرايت رجلا صلى فنام في الصلاة فاحتم؟ قال: أما في "قياس فعله" أن يغتسل ويبني على ما مضى من صلاته، ولكن أدع "قياس وأمره" أن يغتسل ويستقبل الصلاة.

١٥ قلت: أرايت رجلا صلى ركعة فوقع عنه ثوبه فقام عرياناً وهو

١ - وفي ح "هذا و الأول".

٢ - وفي ح "هـ" و"ثوبه".

٣ - عن أبي - اقتض من ص.

(٤) وفي ص "رجلا".

(٥) وفي ح "يسه".

كتاب الأصل (إصابة بول أو دم ثوب المصلي أكثر من الدرهم) ج - ١

لا يعلم به ثم ذكر من ساعته فتناول ثوبه فلبسه ؟ قال : يمضي على صلاته ولا يقطعها وهي تامة .

قلت : أ رأيت رجلا صلى وفرجه أو دبره مكشوف وهو يعلم بذلك أولا لا يعلم حتى فرغ من صلاته ؟ قال : صلاته فاسدة .

قلت : أ رأيت رجلا صلى في إزار أو سراويل أو قميص قصير ه  
' أو ثوب ' متوشح به وهو إمام أو غير إمام ؟ قال : إن كان صفيقا فصلاته تامة .

قلت : أ رأيت امرأة صلت ورأسها أو عورتها مكشوفة ر هي تعلم أو لا تعلم ؟ قال : صلاتها فاسدة . قلت : فإن صلت و بطنها مكشوف أو نكحها مكشوفان أو صلت في درع رقيق يشف عنها أو لبس عليها ١٠ إزار أو صلت في خمار رقيق يرى رأسها و كل شيء منها ؟ قال : صلاتها فاسدة . قلت : فإن صلت وقد انكشف بعض رأسها أو بعض نكحها أو بعض بطنها تعمدت ' لذلك ' أو لم تعمد ؟ قال : إن كان ذلك يسير فصلاتها تامة وقد أسأت في ذلك . وإن كان كثير فعيبها أن تعبر ' صلاة ' . وقال أبو حنيفة : إن صلت و ربيع رأسها أو ثوبه ١٥ مكشوف أعادت الصلاة . وإن كان أقل من ذلك لم تعد - وهو قول محمد .

(١-١) وفي ح . ص «أوفى ثوب» .

(٢) كذا في ح . ص : وفي رواية لأصول «تعمد» .

(٣) كذا في أكثر النسخ ؛ وكان في الأصل «م يتعمد» وهو خطأ

(٤) وفي ح «كثيرا» مكان «كثيرا» .

وقال أبو يوسف: لا تعبد حتى يكون النصف مكشوفاً، وكذلك الفخذ والبطن والشعر في قوله وقولها .

قلت: أ رأيت المرأة إذا قعدت في صلاة كيف تقعد؟ قال: كأستره يكون لها .

قلت: أ رأيت امرأة صلت فأرضعت ولدها في الصلاة؟ قال: هذا يقطع الصلاة .

### باب الدعاء في الصلاة<sup>(١)</sup>

قلت: أ رأيت رجلاً قد صلى فدعا الله فسأله الرزق وسأله العافية هل يقطع ذلك الصلاة؟ قال: لا . قلت: وكذلك كل دعاء من القرآن وشبه القرآن فإنه لا يقطع الصلاة؟ قال: نعم . قلت: فإن قال "اللهم! اكسني ثوباً، اللهم! زوجني فلانة"؟ قال: هذا يقطع الصلاة . وما كان من الدعاء مما يشبه هذا فهو كلام وهو يقطع الصلاة . قلت: فإن قال "اللهم! أكرمني، اللهم! أنعم عليّ، اللهم! أدخلني الجنة وعافني من النار، اللهم! أصلح لي أمري، اللهم! اغفر لي"؟ قال: لا . قلت: اللهم! وفقني وسددني، اللهم! اصرف عني شر كل ذي شر،

(١) كذا في الأصول الثلاثة وفي ح، ص «أكثر من النصف»، والصواب ما في الأصول الثلاثة .

(٢) عنوان الباب سقط من ص، وكذا من المختصر .

(٣) ابن مربيين زيادة من ح، ص .

أعوذ بالله من شر 'الجن و الإنس' ، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ،  
 أعوذ بالله من جهد البلاء و درك الشقاء<sup>١</sup> و من شامة الأعداء ، اللهم !  
 ارزقني حج بيتك و جهادا في سبيلك ، اللهم ! استعملني في طاعتك و طاعة  
 رسولك ، اللهم ! اجعلنا صادقين ، اللهم ! اجعلنا حامدين عابدين شاكرين ،  
 اللهم ! ارزقنا و أنت خير الرازقين<sup>٢</sup> ؟ قال : هذا كله حسن ، و ليس هـ  
 شيء من هذا يقطع الصلاة ، و هذا من القرآن و ما يشبه القرآن<sup>٣</sup> :  
 و إنما يقطع الصلاة ما يشبه حديث الناس<sup>٤</sup> .

قلت : أ رأيت الرجل يمر بالآية<sup>٥</sup> فيها ذكر النار<sup>٦</sup> فيقف عندها  
 و يتعوذ بالله<sup>٧</sup> و يستغفر الله و ذلك في التضرع و هو وحده ؟ قال :  
 هذا حسن . قلت : فان كان الإمام ؟ قال : أكره له ذلك . قلت : فان ١٠  
 فعل ؟ قال : صلاته تامة . قلت : أ رأيت الرجل يكون خلف الإمام  
 فيقرأ الإمام بسورة فيها ذكر الجنة و ذكر النار أو ذكر الموت أي ينبغي

(١-١) و كان في الأصل « لإنس و أبخ » : و في نية الأصول « بخن و الإنس » .

(٢) كـ في هـ ، و في نية الأصول « و من درك الشقاء » و نعت سنة يؤيد  
 ما في هـ .

(٣) و في ص « و تشبه القرآن » .

(٤) زاد في هـ بعد قوله « حديث الناس » في الاثنين و التعوذ من النار في  
 الصلاة و ليس بشيء .

(٥-١٠) و في ص « ذكر الموت » .

(٦) زاد في ص بعد قوله « بالله » بعده من لشيطان الرجيم .

لمن خلفه<sup>١</sup> أن يتعوذ بالله من النار و يسأل الله الجنة ؟ قال : يسمعون و ينصتون<sup>٢</sup> أحب إلى . قلت : أ رأيت الرجل يكون خلف الإمام فيفرغ الإمام من السورة أ تكره<sup>٣</sup> للرجل أن يقول " صدق الله و بلغت رسله ؟ قال : أحب إلى<sup>٤</sup> أن ينصت و يستمع . قلت : فان فعل هل يقطع ذلك صلاته ؟ قال : لا . صلاته تامة ، و لكن أفضل ذلك أن ينصت . قلت : أ رأيت الإمام يقرأ الآية<sup>٥</sup> فيها ذكر قول الكفار<sup>٦</sup> أ ينبغي لمن خلفه أن يقول " لا إله إلا الله " ؟ قال : أحب ذلك إلى<sup>٧</sup> أن يستمعوا و ينصتوا . قلت : فان فعلوا ؟ قال : صلاتهم تامة .

الإشارة في الصلاة<sup>٨</sup> - قلت : أ رأيت رجلا صلى فمرت خادمه<sup>٩</sup>

١٠ بين يديه و هو يصلي أ قريباً منه فقال " سبحان الله " أوما يده<sup>١١</sup>

(١) وفي ص " أن يتعوذوا بالله من النار و يسألوا الله الجنة ؟ قال : يستمعوا و ينصتوا " و لأصوب " يستمعون " ؛ وفي هـ " أو ينصتون " ، و الصواب " و ينصتون " .

(٢) كذا في ز ، ح . ص ؛ و كان في الأصل " أ يكره " و كذا كان في هـ ؛ و الصواب " أ تكره " بصيغة الخطاب .

١١ لفظ " ي " - قط من هـ ؛ و هو من سهو النسخ .

١٢ - وفي ص " فيه قول الكفار " .

(٣) كذا في ح ، ص ؛ و لفظ " إلى " - قط من بقية الأصول .

(٤) قوله " الإشارة في الصلاة " - قط من ص ، ح .

(٥) وفي ص " فمرحمة " و صواب " فمرت خادمه " . وفي المختصر : فمرت الخادم .

(٦) كذا في الأصل ؛ وفي بقية الأصول " أوما " .

يصرفها عن نفسه هل يقطع ذلك صلاته؟ قال: لا، وأحب إلي أن لا يفعل.

قلت: أرايت رجلا صلى فاستأذن عليه رجل فسيح وأراد بذلك إعلامة أنه في الصلاة هل يقطع ذلك صلاته؟ قال: لا.

قلت: أرايت رجلا صلى فأخبر بخبر يسوءه فاسترجع فأراد به جوابه؟ قال: هذا كلام وهو يقطع الصلاة. قلت: فإن أراد بذلك تلاوة القرآن؟ قال: صلاته تامة. قلت: فإن أخبر بخبر يسوءه أرفرحه فقال "سبحان الله" أو قال "الحمد لله" أو قال "اللهم! لك الحمد" أو قال "اللهم! لك الشكر" وأراد بذلك جوابه؟ قال: هذا كلام يقطع الصلاة. قلت: فإن لم يرد بذلك جوابه ولكنه حمد الله وكبر وسبح؟ قال: هذا لا يكون كلاما، وصلاته تامة. قلت: وكيف يكون التسبيح والتحميد والتكبير والشكر كلاما؟ قال: أليس قد يكون "شعر تسبيحا وتحميذا"؟ فلو أن شاعرا أنشد شعرا في صلاته أم يكون كلاما ويقطع صلاته؟ قلت: بلى. قال: فهذا (١) وفي ص «وأراد».

(٢) كذا في ص: «ومظ» قد - قص من بقية النسخ.

(٣-٤) وفي ص «ولو أن الشعر».

(٤) وفي ز، ح «أما كان يكون».

(٥) «وكان في الأصل وكذا في «قل»، و «صواب» قلت: كما هو في ر، ح، ص.

وذلك سواء - وهذا قول أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف : أما أن فلا أرى التسليح والتحميد وتهليل كلاماً . ولا يقطع الصلاة وإن أراء ذلك جريب .

فيمن يؤم القوم وهو يقرأ في المصحف - قلت : أ رأيت الإمام

٥ يؤم "قوم" في رمضان أو في غير رمضان وهو يقرأ في المصحف ؟  
 قل : أكره له ذلك . قلت : وكذلك لو كان يصلي وحده ؟ قال : نعم .  
 قلت : فهل تفسد صلاته ؟ قال : نعم - وهذا قول أبي حنيفة .  
 قل : أبو يوسف ومحمد : أما بحر يرى أن صلاته تامة . ولكننا  
 نكره له ذلك لأنه يشبه فعل أهل الكتاب .

١٠ قلت : أ رأيت رجل يصلي ومعه جلد ميتة مدبوغ ؟ قال :

لا بأس بذلك . دباغته طهوره . قلت : فإن كان الجلد غير مدبوغ ؟

(١) العنوان هو ساقط من ز . ح . ص .

٦١ - وفي ص "وعير" .

٦٢ - وفي هـ "ع" قل "وهو خصل" .

١٤ كذا في ز . ح . ص : وفي هـ "ع" قال "مكان" قلت "وهو تحريف" .

١٥ وفي هـ "هـ" وهو تصحيف : وفي ص "تفسد ذلك عليه صلاته" .

(٦) وفي ص وهو " .

(٧) كذا في ح . ص . هـ : وفي ع "ر" نرى " .

(٨) وفي ص "مدبوغ" وفي ع "مسوغة" وهو خطأ .

(٩) وفي ص "دباغته" .

قال: صلاته فاسدة وعليه أن يستقبل الصلاة. قلت: وكذلك لو صلى معه من لحومها شيء كثير؟ قال: نعم.

قلت: أرايت إن صلى معه عظم من عظامها أو صوف؟ قال: صلاته تامة. قلت: لماذا؟ قال: لأن العظم ليس من اللحم والصوف كذلك، وليس عليه دباغ، ولا بأس بالاتفافع به.

فيمن صلى وقدامه العذرة - قلت: أرايت الرحمن يصلي وقدامه العذرة أو لبول أو ناحية منه هل يفسد ذلك صلاته؟ قال: لا. قلت: فإن كان حيث يجز أو حيث يقوم؟ قال: صلاته فاسدة وعليه أن يستقبل الصلاة. قلت: فإن كان ناحية من مقامه وعن

موضع سجوده؟ قال: لا يضره ذلك، ولكن أحب إلى أن يتنحى عن ذلك المكان. قلت: وكذلك الخمر والميتة والدم والقيء؟ قال: نعم.

فيمن صلى على الأرض أو البساط وقدامه بول - قلت: أرايت رجلاً صلى في مكان من لأرض قد كان فيه بول أو عذرة أو دم أو قيء أو خمر وقد جف ذلك وذهب أثره؟ قال: صلاته

تامة. قلت: فإن كان لم يذهب أثره؟ قال: صلاته فاسدة وعليه

(١) كذا في هـ. والعمودان هذان قطع من بقية الأصول.

(٢) لفظ «فان» ساقط من ز. ح: وهو من سهو الناسخ.

(٣) كذا في ح. ص: وفي بقية الأصول «اللحم» وهو المصحف.

(٤) كذا في هـ. والعمودان هذان قطع من ع. د. ح. ص.

هـ. وفي ز. ح. «ون لم يذهب».



أن يستقبل " صلاة .

قلت : أ رأيت رجلا صلى على بساط قد كان<sup>٢</sup> أصابه بول<sup>٣</sup> أو عذرة  
أو دم<sup>٤</sup> أو خمر أو قيء قد جف و ذهب أثره ؟ قال : صلاته فاسدة وعليه  
أن يعيد " صلاة<sup>٥</sup> . لا يشبه البساط الأرض في هذا .

٥ قلت : أ رأيت الرجل يصلي على الطنفسة أو على الحصير أو على<sup>٦</sup>  
" بورى<sup>٧</sup> " على المسح أو على المصلى يسجد على ثوبه<sup>٨</sup> أو لبدته فيسجد  
عليه يتقى بذلك حرَّ الأرض و يردّها ؟ قال : صلاته تامة .

قلت : أ رأيت الرجل يصلي في جلود السباع و قد دبغت ؟ قال :  
نعم ، لا بأس بذلك . قلت : كذلك الميتة ؟ قال : نعم .

١٠ في الصلاة على الثلج - قلت : أ رأيت الرجل يصلي على الثلج ؟ قال :  
إن كان متمكنا يستضيئ أن يسجد عليه فلا بأس بذلك .

قلت : أ رأيت المسجد هل تكره أن تكون قبلته إلى الحمام أو إلى

(١) وفي « أن يعيد » .

(٢) وفي ح « كان قد » .

١- وفي ص « أو دم أو عذرة » .

(٤) من نو « قلت أ رأيت رجلا صلى على بساط ... » ساقط من ه .

(٥) مخط « على » - قط من ه .

٦ وفي ص « البورى » .

(٧) وفي ح . ص « و يسجد عليه أو يضع ثوبه » .

(٨) كذا في ه : و عنوانه قط من قية الأصول .

كتاب الأصل (فيمر بسجد على بعض أعضائه أو على ظهر الرجل) ج - ١

مخرج أر إلى قبر؟ قال: نعم أكره له ذلك. قلت: فإن صلى فيه أحد يحزبه صلاته؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت القوم المسافرين تكروه لهم أن يصلوا على الطريق؟

قال: نعم أكره لهم ذلك، وينبغي لهم أن يتنحوا عن الطريق إذا صلوا.

قلت: فإن لم يتنحوا وصلوا على ظهر الطريق؟ قال: صلاتهم تامة. ٥

فيمر بسجد على بعض أعضائه أو على ظهر الرجل - قلت:

أ رأيت رجلا صلى مع الناس ورحمه الله لم يسجد موضعا لسجوده فسجد على ظهر الرجل؟ قال: صلاته تامة.

قلت: أ رأيت الرجل إذا صلى من تكروه له أن يحفف ركوعه

وسجوده ولا يقيم ظهره؟ قال: نعم أكره ذلك أشد "كراهية". ١٠

قلت: أ رأيت رجلا دخل في صلاة الإمام ولم يدر الظهر هي أم

الجمعة فصلى معه ركعتين فإذا هي الجمعة أو إذا هي الظهر؟ قال: يحزبه

أيهم كانت فقد نوها لأنه قد نوى صلاة الإمام - هذا قول أبي حنيفة

و أبي يوسف ومحمد. قلت: فإن دخل معه في صلاة ولم ينو صلاة الإمام

ولكنه نوى الجمعة وصلى معه وذو هو الظهر؟ قال: صلاته هسدة. قلت: ١٥

أ رأيت إن دخل معه ونوى الظهر ولم ينو صلاة الإمام فصلى معه فإذا

(١) وفي ص «يه» مكان «يه».

(٢) كذا في ح، ص: ولفظ «صلاة» - سقط من بقية الأصول.

(٣) كذا في ه: وعنوان المسألة - سقط من بقية الأصول.

٤ 'لفظ' «أ رأيت» - سقط من ه.

كتب الأصل ( فيمن سجد على بعض أعضائه أرعلى ظهر الرجل ) ج - ١

هي الجمعة ؟ قال : صلاته فاسدة لأنه لم ينو ما نوى إمامه . إنما أوجب هذا على غيره ما أوجب إمامه على نفسه .

قلت : رأيت رجلا صلى فوضع أنفه على الأرض في سجوده ولم يضع جبهته أو وضع جبهته ولم يضع أنفه ؟ قال : تجزيه صلاته وقد أساء حين وضعها جميعا - وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ، ومحمد : إذا سجد لرجل على أنفه ولم يسجد على جبهته ، من علة به أجزاء ذلك ، ومن غير علة وهو يقدر على ذلك أعاد الصلاة إن سجد على جبهته ولم يسجد على أنفه وهو يقدر على ذلك أجزاء .

(١) وفي رواية غير أبي سليمان « قل : إذا نوى صلاة الإمام والجمعة فإذا هي أظهر جازت صلاته » وهذا صحيح فقد تحقق البناء بنية صلاة الإمام ولا يعتبر به رد بعد ذلك وهو كمن نوى الاقتداء بهذا الإمام ، وعنده أنه زيد فإذا هو عمرو وكان الاقتداء صحيحا ، بخلاف ما إذا نوى الاقتداء بزید فإذا هو عمرو .  
٤ من المسوّط ج ١ ص ٢٠٨ .

(٢) كذا في ح ١ ص ١ : وفي بقية لأصول « وقول أبي يوسف » وهو تصحيف .

(٣) ونقص « سجد » - قط من ص ، وهو من سهو الناسخ .

(٤) وفي ح ١ ص ١ قوله « على جبهته » « وهو يقدر على ذلك أعاد الصلاة ، وإن سجد على جبهته » ولم يسجد على أنفه وهو يقدر على ذلك أجزاء ، فإن سجد على أنفه ولم يسجد على جبهته .

(٥) كذا في « و » « وإن » ، ولو لم يقدر على ذلك أعاد الصلاة .

(٦) « إن قوله » وهو يقدر ... « زيادة من ص .

كتاب الأصل (فمن افتتح الصلاة قائماً ثم يعتمد أو يقعد من غير عذر) ج - ١

فمن افتتح التطوع أو المكتوبة قائماً ثم يعتمد على شيء أو يقعد من غير عذر - قلت: أرايت الرجل يصلي المكتوبة وهو إمام أو وحده أتكره أن يعتمد على شيء؟ قال: نعم أكره له ذلك إلا من عذر. قلت: فإن فعل ذلك؟ قال: صلاته تامة.

قلت: أرايت رجلاً دخل في الصلاة فقرأ وركع ثم ذكر وهو راكع أنه لم يكبر تكبيرة الافتتاح للصلاة فكبرها وهو راكع؟ قال: لا يجوز. وعليه أن يرفع رأسه من الركوع ويكبر ثم يقرأ ثم يركع فيكبر. قلت: أرايت إن لم يكبر تكبيرة الافتتاح ولكن لما ذكر كبر الركوع والحدوده؟ قال: لا يجوز شيء من ذلك وعبه أن يستقبل الصلاة فريضة كانت أو تطوعاً.

١٠

قلت: أرايت رجلاً افتتح صلاة تطوع وهو قائم ثم بدله أن يقعد ويصلي قاعداً من غير عذر هل يجوز؟ قال: نعم في قول أبي حنيفة. قال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز. قلت: فإن افتتح صلاة وهو قاعد ثم له أن يقوم فيصلي قائماً أو يصلي هضماً قائماً ومصباً قاعداً؟ قال: يجوز. قلت: فإن افتتح وهو قاعد فقرأ حتى إذا

١٥

(١) كذا في ٥: وعون السأمة - قط من ع، ز، ح، ص.

(٢) كذا في ر، ح، و، لفظ «ذاك» ساقط من بقية الأصول.

(٣) كذا في ر، ح، ص، و، لفظ «فيكبر» ساقط من بقية الأصول.

(٤) لفظ «أرايت» ساقط من ٥.

«أوفى ر» و«هن» وليس شيء.

أن يركع قام فركع ففعل ذلك في صلاته كلها؟ قال: لا بأس بذلك؛ بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يفعل ذلك<sup>١</sup>. قلت: أرايت لرجل إذا قنتح الصلاة وهو قائم لم يركع له أن يقعد ولم لا يكون هذا بمنزلة رجل قال "الله على ركعتان قائما"؟ قال: هما في القياس سواء غير أنني أستحسن في هذا - وهذا قول أبي حنيفة - وقال أبو يوسف وعمر: لا يجزيه.

فيمن صلى على غير وضوء - قلت: أرايت إن اقتتح الصلاة تطوعا وهو على غير وضوء أو كان متوضعا وعليه ثوب فيه دم أو بول أو عذرة أكثر من قدر الدرهم ولم يعلم بذلك هل ترى هذا دخولا في الصلاة؟ قال: ليس هذا دخولا في الصلاة وليس عليه قضاء. قلت: لم؟ قال: لأن هذا لو تم على صلاته لم يجزه ذلك.

(١) أسند هذا إِبْلَاحُ اسخارَى في صحيحه عن محمد بن المنثري عن يحيى بن سعيد عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في شيء من صلاة نكس جالسا، حتى إذا كبر قرأ حالسا، فإدا بقى عليه من السورة ثلاثون آية أو أربعون آية قرأهن ثم ركع - ١٤٥ ص ٥٢.

٢١ وفي ٥٠ ص «أى».

(٣) وفي ع، ر، ح «وهو».

(٤) كذا في ٥٠ وانحون هذا من بقية الأصول.

(٥) وفي ر، ح «ذلك».

٦-١ وفي ص «قال: لا، ليس هذا بدخول».

قلت : أ رأيت رجلا افتتح الصلاة تطوعا نصف النهار أو حين  
احمرت الشمس أو بعد الفجر أو قبل طلوع الشمس فصلى ركعتين ؟ قال :  
قد أساء ولا شيء عليه . قلت : أ رأيت لو قطعها وأفسدها ؟ قال : عليه  
أن يقضيها بعد ذلك في ساعة تحل فيها الصلاة . قلت : لِمَ جعلت عليه  
القضاء وقد افتتحها في ساعة لا تحل فيها الصلاة ؟ قال : لأنه دخل في  
صلاة فافتتحها وأوجبها على نفسه .

قلت : أ رأيت المرأة تصلي ومعها صبيها تحمله ؟ قال : قد أساءت  
في حر الصبي وينبغي لها أن تضع صبيها ثم تصلي . قلت : فإن لم تضع  
صبيها وصلت ؟ قال : صلاتها تامة .

فيمن صلى وفي فيه دنائير أو دراهم<sup>١</sup> - قلت : أ رأيت رجلا  
صلى وفي فيه درهم أو دينار أو لؤلؤة هل يقطع ذلك صلاته ؟ قال :  
لا . قلت : وكذلك لو كان في فيه عشرة دنائير<sup>٢</sup> ؟ قال : نعم . قلت :  
وكذلك لو كان في يده متاع أو ثياب أو دراهم أو حوهر أو دنائير<sup>٣</sup> ؟  
قال : نعم . صلاته في هذا كله تامة إلا أني أكرهه ذلك . قلت :  
أ رأيت إن كان في يده درهم أو دنائير أو متاع ولم يضع يديه على  
١١ وفي ص « إن » مكان « لو » .

(٢) كذا في هـ : و بعنوان هـ سقط من بقية الأصول

(٣) وفي ص « عشرة دراهم أو عشرة دنائير » .

(٤-٥) وفي ص « في يديه شيء يمسكه من متاع أو ثياب أو دراهم أو حوهر  
أو دنائير » .

ركبته في الركوع ولم يضعهما على الأرض في السجود؟ قال: أكره له ذلك وصلاته تامة .

فيمن صلى فأقعى من غير عذر<sup>١</sup> - قلت: أ رأيت رجلا صلى فأقعى أوتربع في صلاته من غير عذر؟ قال: قد أساء وصلاته تامة . قلت: أ رأيت لرجل إذا صلى تطوعا قاعدا أ يتربع<sup>٢</sup> و يقعد كيف يشاء وإن شاء يصلى محتيا؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلا صلى فوق المسجد بصلاة الإمام هل يحزبه ذلك؟ قال: إن كان خدف الإمام فصلاته تامة . وإن كان أمام الإمام فصلاته فاسدة وعليه أن يعبد الصلاة . قلت: أ رأيت إن كان السطح ١٠ إلى جنب المسجد وليس بينه وبين المسجد طريق فيصلى في ذلك السطح صلاة للإمام؟ قال: صلاته تامة .

قلت: أ رأيت رجلا<sup>٣</sup> صلى في بيت<sup>٤</sup> وفي القبلة تماثيل مصورة زحف قطع رؤسها؟ قال: لا يضره ذلك شيئا<sup>٥</sup> لأن هذه ليست<sup>٦</sup> تماثيل .

(١) كذا في هـ «والمعنون هذا ساقط من بقية الأصول .

(٢) كذا في هـ ، ص : وفي بقية الأصول « يتربع » من غير هذا الاستفهام .

(٣) وفي هـ « إن » مكان « رجلا » .

(٤) وفي ص « البيت » .

(٥) وفي ع « شيء » تصحيح .

(٦-٦) وفي ص « هذه ليست » وفي بقية الأصول « هذا ليس » ، والحواب « هذه ليست » .

قلت : أ رأيت "ستر الذى يكون فيه التماثيل أ تكره" أن يكون في قبلة المسجد ؟ قال : نعم<sup>١</sup> . قلت : فإن كان على باب البيت في مؤخر القبلة ؟ قال : ليس بمنزلة أن يكون في القبلة .

قلت . أ رأيت رجلا صلى وعليه ثوب فيه تماثيل ؟ قال : أكره له ذلك . قلت : فإن صلى فيه ؟ قال : صلاته تامة . قلت : وكذلك لو صلى في بيت وفي قبلة المسجد تماثيل ؟ قال : نعم ، صلاته تامة .

قلت : أ رأيت رجلا صلى على بساط فيه تماثيل ؟ قال : أكره له ذلك . قلت : فإن فعل ؟ قال : صلاته تامة<sup>٢</sup> ، و "بساط" أهون إذا كان فيه تماثيل من أن يكون في القبلة لأنه قد رخص في البساط .

قلت : أ رأيت رجلا يقرأ دخل في صلاة أمي<sup>٣</sup> تصوعا ثم أفسدها ؟

(١) وفي « أ يكره » ، وفي ص « هل يكره » .

(٢) لأن فيه تشبيه بمن يعبد الصور ، ولكن هذا إذا كان كبيرا يبدو للناظرين من بعيدون كان صغير فلا بأس به لأن من يعبد صورة لا يعبد الصغيرة منها . وقد كان على حاتم أبي موسى ذببتان ، ووجد حاتم ذبيل صدوت لله وسلامه عليه كان على نصح أسدان يسهل يحيى ياحيه كاه يحكي بهر تده حاله ؛ أولأن تمتثل في شريعة من قبل كان حلالا ، قل لله تعالى « معاون » ما يشاء من محريب وتمانين » - أ ه مبسوط السرخسي ج ، ص ٢١٠ .

(٣-٢) من قوله « قلت وإن فعل ... » ، سقط من ه .

(٤) كذا في ص : وفي بقية الأصول « قلت والبساط » وهو من سهو نسخ . والاصواب حذف قوله ، قلت .

(هـ) وفي ح ، ص « رجل أمي » .



قال: ليس عليه قضاؤها . قلت: وكذلك لو دخل في صلاة امرأة؟  
قال: نعم . قلت: وكذلك لو دخل في صلاة جنب أو على غير وضوء؟  
قال: نعم . ليس عليه قضاء في شيء مما ذكرت . قلت: لم؟ قال: لأنه  
لم يدخل في صلاة تامة<sup>١</sup> .

٥ قلت: أرأيت رجلا صلى مع الإمام في الصلاة وإلى جنبه جارية  
لم تحض وهي تصلي بصلاة الإمام هل يفسد<sup>٢</sup> ذلك عليه صلاته؟ قال: إذا  
كانت الجارية تعقل الصلاة فليأستحسن أن أفسد<sup>٣</sup> صلاته وأمره أن يعيد<sup>٤</sup>  
ألا ترى لو أن الجارية صلت بغير وضوء أو صلت عريانة أمرتها<sup>٥</sup> أن  
تعيد "صلاة"؟ قلت: وكذلك "الصي"<sup>٦</sup> الذي قد يكاد<sup>٧</sup> أن يبلغ<sup>٨</sup> ولم يبلغ<sup>٩</sup>  
١٠ إذا صلى بغير وضوء أو صلى<sup>٩</sup> عريانة أمرته أن يعيد الصلاة؟ قال: نعم .

قلت: أرأيت جارية قد راهقت ولم تبلغ الحيض فصلت بغير  
قناع؟ قال: أستحسن في هـ وأرى أن يحزبها، ولا يشبه هذا<sup>١١</sup> إذا  
١١ كذا في ج ، ص ، وكذا في المختصر ، وفي نية الأصول «أو غير وضوء» .  
(٢) لمض «تمة» ساقط من هـ .

(٣) كذا في هـ ، وفي نية لأصول «تفسد» .

(٤) وفي ج «تفسد» ، وفي ص «أفسدت» .

(٥) وفي ص «أمرها» .

(٦) وفي ج ، ص «صلاته» ، وفي هـ «الصلاة» ساقط من ر .

(٧-٨) وفي ج ، ص (أي كاد) .

٨-٨ وفي ج «وأنه» ، وفي هـ «سبح» ، وفي ص «وأما لم يبلغ» .

(٩) كذا في ج ، ص ، وفي نية لأصول «وصلي» .

(١٠) كذا في ص ، وفي هـ «ساقط من نية الأصول» .

كانت عريانة أو على غير وضوء .

قلت : أ رأيت أمة صلت بغير قناع ؟ قال : صلاتها تامة . قلت : وكذلك المكاتبه والمدرة وأم الولد ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت أمة مكاتبه أو أم ولد<sup>١</sup> صلت بغير قناع ركعة ثم اعتقت ؟ قال : عليها أن تأخذ قناعها وتبني على ما مضى من صلاتها . قلت : لم ؟ قال : لأنها قد صلت<sup>٢</sup> و"صلاة لها حلال جائزة تامة ثم اعتقت فصلت وهي حرة بقناع تمت صلاتها أمة و حرة في الوحيين جميعا .

قلت : أ رأيت رجلا توضأ ففقد عضو من أعضائه لم يصبه الماء ثم دخل الصلاة فصلى ركعة ثم أحدث فخرجت منه ريح أو رعا ف أوقه فتوضأ أ يمين على وضوئه أم يستأنف ؟ قال : بل<sup>٣</sup> يستأنف الوضوء والصلاة . ١٠ قلت : لم ؟ ولو تم على صلاته كان عليه أن يعيد<sup>٤</sup> قال : لأنه لو كان قد توضأ فتم<sup>٥</sup> "صلاة ثم أحدث كان عليه أن يستأنف وضوءه ، فإذا كان لم يتم وضوءه فذلك أحرى أن يستأنف الصلاة<sup>٦</sup> .

### باب صلاة المريض في الفريضة

قلت : أ رأيت لمريض الذي لا يستطيع أن يقوم ولا يقدر على السجود كيف يصنع ؟ قال : يومئ على فراشه بإيماء ويجهر "سجود أخفض من الركوع . قلت : فإن صلى وكان يستطيع أن يقوم ولا يستطيع

١- ( كذا في هـ ، ح ، ص ) وفي لأصلين "القيين" وأم ولد .

٢ "لفظ" بل "قط من هـ .

٣ ( وفي ح ، ص ) "الوضوء" مكان "الصلاة" .

أن يسجد؟ قال: يصلي قاعدا يومى إيماء . قلت: فإن صلى قائما يومى إيماء؟ قال: يحزبه . قلت: فإن كان لا يستطيع أن يصلى إلا مضطجعا كيف يصنع؟ قال: يستقبل القبلة ثم يصلى مضطجعا يومى إيماء و يجعل السجود أخفض من الركوع .

٥ قلت: أ رأيت رجلا مريضا صلى نائما فأنتم به مريض آخر معه يومى إيماء؟ قال: يحزبهما جميعا<sup>١</sup> . قلت: وكذلك لو كانوا<sup>٢</sup> جماعة؟ قال: نعم . قلت: أ رأيت رجلا<sup>٣</sup> مريضا صلى قاعدا<sup>٤</sup> يركع ويسجد فأنتم به قوم فصلوا خلفه قياما<sup>٥</sup>؟ قال: يحزبههم - وهذا قول أبى حنيفة<sup>٦</sup> .

قلت: أ رأيت إن كان الإمام صحيحا وهو يصلى قائما وخلفه مريض ١٠ يصلى قاعدا؟ قال: يحزبه . قلت: فإن كان المريض الذى خلف<sup>٧</sup> الإمام يومى إيماء؟ قال<sup>٨</sup>: يحزبه وصلاته تامة<sup>٩</sup> .

(١) لفظ «جميعا» ساقط من هـ .

(٢) وكان فى الأصل «ولو كانوا» .

(٣) لفظ «رجلا» - ساقط من هـ .

(٤-٥) كذا فى الأصل: وفى هـ، ز، ح، ص «يسجد ويركع» .

١٥ 'كذا فى ص؛ و لفظ «قياما» ساقط من بقية الأصول .

(٦) كذا فى الأصول، ونصواب «قول أبى حنيفة وأبى يوسف» . قال المرخسى فى -سوسه: فأما إذا كان الإمام قاعدا والمقتدى قائما يصح عند أبى حنيفة وأبى يوسف استحسانا، وعند محمد لا يصح قياما - الخ ج ١ ص ٢١٣ .

(٧-٨) وفى ص «وإن كان رجل مريض صلى خلف» .

٨١-٨٢ وفى ص «قل صلاته تامة» .

قلت: أ رأيت<sup>١</sup> إن كان الإمام المريض لا يستطيع السجود فأوى  
إيماء وهو جالس فائتم به قوم يصلون قياما؟ قال: يحزبه<sup>٢</sup>، ولا يحزبهم.  
قلت: أ رأيت رجلا<sup>٣</sup> ينزع الماء من عينيه<sup>٤</sup> وأمر أن يستلقى على ظهره  
ونهى عن تقعود والسجود هل يحزبه أن يصلي مستلقيا يومى  
إيماء؟ قال: نعم يحزبه<sup>٥</sup>.

قلت أ رأيت مريضا صلى لغير القبلة أوى إيماء متعمدا لذلك؟  
قال: لا يحزبه وعليه أن يعيد. قلت: وكذلك الصحيح؟ قال: نعم.  
قلت: فإن كان منه خصا لم يتعمد له؟ قال: يحزبه<sup>٦</sup>.  
قلت: أ رأيت رجلا مريضا صلى صلاة قبل وقتها متعمدا لذلك مخافة  
أن يشغله المرض عنها أو ظن أنه في الوقت ثم علم بعد ذلك أنه صلى.

(١) لفظ «أ رأيت» ساقط من هـ.

(٢) وكان في الأصل «لا يحزبه» وهو خطأ، حرف «لا» من سهو الناسخ.

(٣-٤) وفي ص «نزع الماء من عينه».

(٤-٥) وفي ص «يستلقى نائما على».

١٥١ كذا في ح، ص؛ واللفظ «يحزبه» يذكر في بقية الأصول.

(١٦) معناه: إذا اشتبهت عليه القصة فتحرى وجهه وصلى إليه ثم تبين أنه  
أخطأ فبطلت تجوز صلاته، وإن تعمد لا تجوز حديث على رضي الله عنه أنه  
قال: قبله المتحرى جهة قصده. فالصحيح أن المريض إن يفارق الصحيح فيما هو  
عاجز عنه، وأما فيما هو قادر عليه هو والصحيح سواء، ثم الصحيح إذا اشتبهت  
عليه القصة في لمغازه فتحرى إلى جهة وصلى إليه ثم تبين أنه أخطأ فبطلت تجوز  
صلاته، ولو تعمد لا تجوز. وكذلك هذا - اهـ كذا في المنسوخ ج

قبل الوقت ؟ قال : لا يجزيه في الوجهين جميعا ، و عليه أن يعيد الصلاة .  
قلت : أ رأيت قوما مرضى يكونون في بيت فيؤمهم بعضهم يأتمون  
به وهم يصلون فعودا ؟ قال : صلاتهم تامة .

قلت : أ رأيت ' إن كان الإمام مريضا و خلفه قوم أصحاء يأتمون  
به و الإمام قاعد يومى إيماء أو مضطجعا على فراشه يومى إيماء و القوم  
 يصلون قياما ؟ قال : يجزيه ، و لا يجزى القوم في الوجهين جميعا .

قلت : أ رأيت قوما مرضى يكونون في بيت فيؤمهم بعضهم بالليل  
و هم يصلون لغير القبلة و الإمام صلى للقبلة أو صلى الإمام لغير القبلة  
و صلى من خلفه للقبلة أو غير القبلة و هم غير متعمدين لذلك و هم يرون  
١٠ أنهم قد أصابوا القبلة ؟ قال : صلاتهم تامة .

قلت : أ رأيت قوما مسافرين صلوا في السفر فأمهم رجل منهم  
و تعمدوا القبلة فأخطأوا و صلوا ركعة ثم علموا بالقبلة ؟ قال : يصرفون  
وجوههم فيما بقى من صلاتهم للقبلة و صلاتهم تامة . قلت : لم جعلت صلاتهم  
تامة و قد صلوا لغير القبلة ثم علموا بذلك قبل أن يفرغوا من صلاتهم ؟  
١٥ قال : لأنهم لو آتموا عليها أجزاءهم .

قلت : أ رأيت رجلا مريضا صلى و هو يومى إيماء قاعدا أو مضطجعا  
فسه في صلاته ؟ قال : عليه أن يسجد بحمدى السهو يومى إيماء .

(١) فض « أ رأيت » ساقط من هـ .

(٢) كذا في ح ، ص ، و دو لصواب ، و في بقية الأصول « تعمد » .

(٣-٤) و في هـ « و تموا عليه أجرته » .

قلت: أ رأيت رجلا مريضا لا يستطيع أن يتكلم أيجزيه أن يوى  
إيماء بغير قراءة؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلا مريضا أغمى عليه يوما و ليلة ثم أفاق؟ قال:  
عليه أن يقضى ما فاته من الصلاة . قلت: فإن أغمى عليه أياما؟ قال:  
لا يقضى شيئا مما ترك . قلت: من أين اختلعا؟ قال: للأثر الذى جاءه  
عن ابن عمر .

قلت: أ رأيت رجلا مريضا فتتح "صلاة فصلى ركعة يومى إيماء ثم  
(١-١) و فى ح ، ص « عن عبد الله بن عمر » . قلت: أما الأثر الذى جاء عن  
ابن عمر فرواه المؤلف فى كتب الآثار: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم  
عن ابن عمر فى لغمى عليه يوما و ليلة قل: يقضى . قال محمد: وبه نأخذ حتى يغمى  
عليه أكثر من ذلك ، وهو قول أبى حنيفة - اه ص ٣٩ . وكذا روى فى  
كتاب الحجلة . و روى فى كتاب الحجلة أيضا عن عبد الله بن عمر عن نافع عن  
ابن عمر أنه كان أغمى عليه يوم و ليلة فلم يعد لشيء من صلاته . و روى  
فى موضعه: أخبرنا مالك حدثه نافع عن بن عمر أنه أغمى عليه ثم أفاق فلم يقص  
الصلاة . قال محمد: و بهذا نأخذ إذا أغمى عليه أكثر من يوم و ليلة . و أنه إذا  
أغمى عليه يوم و ليلة أو أقل قضى صلاته ؛ بقضى عن عمر بن الخطاب أنه أغمى عليه  
أربع سنوات ثم أفاق فقصاه . أخبرنا بذلك أبو معشر النبى عن بعض أصحابه -  
اه ص ١٥١ . وهذا الحديث رواه فى الحجلة عن أبى معشر عن سعيد المقبرى  
و محمد بن قيس أن عمار بن ياسر أغمى عليه الظهر و العصر و المغرب و العشاء  
فأفاق فى جوف الليل فصلى الظهر و العصر و العشاء . و روى عن أبى معشر عن  
نافع عن ابن عمر قل: أغمى على ابن عمر ثلاثة أيام فلم يقض ( قل أو تقول  
بن عمر و عمار نأخذ - اه .

أحدث فتواً أئبني على ما مضى من صلاته؟ قال: نعم؛ المريض والصحيح في هذا سوء. قلت: أرايت رجلاً مريضاً به جرح في جسده أو في رأسه أو به وجع لا يستطيع القيام ولا الركوع ولا السجود أيومى إيماء قاعد ويجعل السجود أخفض من الركوع؟ قال: نعم. قلت: أرايت رجلاً أصابه فزع أو خوف من شيء فلم يستطع القيام لما به هل يحزبه أن يصلي قاعد؟ قال: نعم. قلت: أرايت رجلاً في جبهته جرح ولا يستطيع أن يسجد عليه؟ هل يحزبه أن يومى إيماء؟ قال: لا، ولكن يسجد على أنفه. قلت: فإن أومى إيماء؟ قال: لا يحزبه وعليه أن يعيد الصلاة. قلت: وكذلك لو كان الجرح بأنفه وهو يستطيع أن يسجد على جبهته؟ ١٠ قال: نعم.

قلت: أرايت المريض الذى لا يستطيع أن يركع ولا يسجد أو يسجد على عود أو قصبه أو وسادة ترفع إليه؟ قال: أكره له ذلك. قلت: فإن رفع إليه فسجد عليه من غير أن يومى إيماء؟ قال: لا يحزبه صلاته. قلت: فإن كان يخفض رأسه بالسجود ثم يقرب العود منه فيلزمه بأنفه وجبهته حتى ١٥ فرغ من صلاته؟ قال: صلاته تامة. قلت: لم؟ قال: لأن خفض رأسه إيماء.

(١-١٠) وفى ص «وهو لا يستطيع».

(٢) مخف «عليه» سقط من ح.

(٣) وفى ص «فى أنفه».

(٤-٤) وفى ص ح. «رأسه بالركوع ثم يخفف رأسه للسجود».

(٥-٥) وفى هـ «بجبهته وأنفه». وفى ص «أنفه وجبهته للسجود»، وفى ح «بأنفه وجبهته للسجود».

قلت : وكذلك لو وضع للمريض وسادة أو مرفقة يسجد عليها؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت المريض أهل سعة أن يصلي بغير قراءة وهو يستطيع

القراءة؟ قال : لا . قلت : فإن صلى؟ قال : لا يجزيه و عليه أن يعيد .

قلت : فهل يقصر المريض الصلاة كما يقصر المسافر؟ قال : لا .

قلت : فهل يصلي بغير وضوء وهو يقدر على الوضوء؟ قال : لا . قلت : هـ

فإن فعل في هذا كله وصلى؟ قال : لا يجزيه و عليه أن يعيد .

قلت : أ رأيت رجلاً ففتح الصلاة وهو صحيح قائم ثم أصابه وجع

علم يستطع أن يصلي إلا قاعداً يومئذ أو مضطجعا يومئذ أ يصلي

بقية صلاته بالإيماء وقد صلى بعضها قائماً؟ قال : نعم . قلت : فإن صلى قاعداً

يسجد ويركع<sup>٢</sup> وصلى ركعتين ثم برأ وصح؟ قال : يصلي بقية صلاته ١٠

قائماً في قول أبي حنيفة ، أنى يوسف ، وقال محمد : يستقبل الصلاة .

قلت : أ رأيت رجلاً مريضاً لا يستطيع الركوع ولا السجود فصلى

ركعة يومئذ ثم صح فقدم أ يصلي بقية صلاته قائماً؟ قال : أما هذا فيستقبل

صلاة كلها قائماً : . هذا لا يشبه الأول لأن هذا كله يومئذ الأول

كان يسجد .

(١-١) كره في ح . ص : وفي بقية لأصول « هو يسجد أو يصلي » .

(٢-٢) وفي ح . ص « فهل يقضى المريض صلاة كما يقضى المسافر قال نعم » .

(٣-٣) وفي ص « يركع ويسجد » .

(٤-٤) وفي ح . ص . فقام أ يصلي بقية صلاته قائماً قل نعم » .

(٥-٥) وفي ص « لأن هذا كان » .



قلت: أ رأيت الرجل المريض الذي لا يستطيع أن يركع ولا يسجد ولا يستطيع الجلوس فأراد أن يصلي مضطجعا يومى إيماء كيف يومى؟ قال: يتوجه نحو القبلة فيومى على قفاه ويجعل السجود أخفض من الركوع حتى يفرغ من صلاته.

٥ قلت: أ رأيت الرجل المريض إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين؟ قال: فليدع الظهر حتى يأتى آخر وقتها ويقدم العصر فى أول وقتها، ولا يجمع بينهما فى 'وقت واحد'، ويوتر ويقت على كل حال.

### باب السهو فى الصلاة وما يقطعها

قلت: أ رأيت رجلا صلى فيها فى صلاته فلم يدر أ ثلاثا صلى ١٠ أ<sup>٢</sup> أ<sup>٣</sup> أ<sup>٤</sup> ذلك أول ما سها؟ قال: عليه أن يستقبل الصلاة. قلت: فإن لقي ذلك غير مرة كيف يصنع؟ قال: يتحرى الصواب فإن كان أكثر رأيه أنه قد أتم مضى على صلاته، وإن كان أكثر رأيه أنه صلى ثلاثا أتم الراحة، ثم يتشهد ويسلم ويسجد بحمدى السهو ويسلم عن يمينه وعن شماله فى آخرها.

١٥ قلت: أ رأيت رجلا صلى فقام فيما يقعد فيه أو قعد فيما يقام فيه؟

(١-) وفى « فى وقت إحداهن ».

(٢) زادنى ح « وم يفسده ».

(٣) وفى ص « أم ».

(٤) وفى ح. ص « أكبر رأيه ».

(٥) وفى « قد ».

قال: يمضي على صلاته . وعليه سجدة السهو . قلت: وكل من وجب عليه سجدة السهو فاعما يسجدهما بعد التسليم ويتشهد فيهما ويسلم؟ قال: نعم .  
 "فإن شك" في سجود السهو عمل بالتحري ولم يسجد لسهو السهو .

قلت: أرايت رجلا سها في تكبير العيدين من عليه سجدة "سهو"؟

قال: نعم . قلت: أرايت رجلا سها في تكبير الركوع و السجود : ه  
 قال: ليس عليه سجدة السهو . قلت: من أين اختلفا؟ قال: تكبير الركوع و السجود بمنزلة "التسليم في الركوع و "سجود" . لا سهو عليه في هذا .  
 و تكبير العيدين بمنزلة "قنوت في الوتر و تشهد" . وعليه في ذلك السهو .

قلت: أرايت رجلا سها في تكبير الصلاة كلها إلا التكبيرة التي  
 يفتح بها الصلاة هل عليه في ذلك سهو؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال:  
 لأن تكبير ليس بالصلاة حينها . قلت: وكذلك لو سها عن التسليم في ركوع أو في السجود لم يكن عليه سهو؟ قال: نعم . قلت: ما؟  
 قال: أرايت لو سها فترك السجود وترك "سجدة" لهم و عمداً ؟  
 (١) كذا في ص : وفي بقية الأصول "يسجد" .

(٢-٣) وكان في الأصل "قلت فإن شك" ، والصواب حذف "قلت" كما هو في بقية الأصول .

(٤) وفي ص "ذلك" .

(٥) وفي ص "عليه" ، والصواب "وعليه" كما هو في بقية الأصول .

١٥ ما بين الأربعين زيادة من ح . ص .

أو ترك "آمين" هل عليه سهو؟ قلت<sup>١</sup>: لا، قال: فهذا وذاك سواء.  
قلت: فإن ترك التشهد ساهياً؟ قال: أستحسن أن يكون عليه  
سجدتا السهو.

قلت: أ رأيت إن نسي فاتحة القرآن في الركعة الأولى<sup>٢</sup> أو في الثانية<sup>٣</sup>  
هـ أو بدأ بغيرها، فلما قرأ من السورة شيئاً ذكر أنه لم يقرأ فاتحة الكتاب؟  
قال: يبدأ يقرأ فاتحة الكتاب ثم السورة، وعليه سجدتا السهو. قلت:  
أ رأيت إن نسي فاتحة القرآن في الركعتين الأولىين وقد قرأ غيرها<sup>٤</sup> هل  
يقرأ في الآخرين؟ قال: إن شاء قرأها وإن شاء لم يقرأها. قلت: فإن  
قرأها هل يكون ذلك قضاء لما ترك؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنها  
١٠ لو كانت قضاء لوجب عليه أن يقرأها في الآخرين، وكان عليه سجدتا  
السهو قرأ في الآخرين<sup>٥</sup> أو لم يقرأ.

قلت: أ رأيت رجلاً صلى الظهر فقرأ في الركعتين الأولىين في كل  
واحدة بفاتحة القرآن<sup>٦</sup> ولم يقرأ معها شيئاً ففعل ذلك ساهياً أ عليه

(١-١) وفي ص «هل كان عليه».

(٢) وفي هـ «قال»، والصواب «قلت» كما في بقية الأصول.

(٣-٣) وفي هـ «أو الثانية».

(٤) وفي ز، ح، ص «فاتحة القرآن».

هـ «من قواه» الكتاب قال يبدأ يقرأ... ساقط من هـ.

(٦) وفي هـ «غيرهما» وهو تصحيف، والصواب «غيرها».

(٧) قواه «في الآخرين» ساقط من ز.

(٨) و كان في ع «الكتاب»، وفي بقية الأصول «القرآن».

- أن يقرأ في الآخرين مع فاتحة القرآن سورة؟ قال: أحب إلى أن يقرأ .  
 قلت: فإن لم يفعل؟ قال: يجزئه . وعليه سجدة السهو قرأ أو لم يقرأ .  
 قلت: فإن لم يقرأ في الأولين بشيء من القرآن ساهياً أترى عليه أن  
 يقرأ بفاتحة القرآن . بسورة في كل ركعة من الآخرين؟ قال: نعم .  
 قلت: فإن لم يقرأ فيها أو قرأ في إحدهما؟ قال: لا يجزئه .  
 قلت: فإن كان إماماً وكانت العشاء فقرأ في الآخرين وأخفى  
 بالقراءة أركاناً ظهراً والعصر فقرأ فيها وجهر بالقراءة أكان عليه  
 سجدة السهو؟ قال: نعم . قلت: أرايت إن لم يقرأ في الأولين شيئاً  
 وقرأ في الآخرين بآية آية وهو ساهٍ في الأولين متعمداً في الآخرين؟  
 قال: تجزئه إن لم تكن آية قصيرة جداً؛ وقال أبو حنيفة: صلاته  
 جائزة وإن كانت آية قصيرة . ثم إنه رجع عن قوله الأول . قلت:

(١) بعد قوله «ساهياً» عذرة مكررة في «إلى قوله «أترى» .

(٢) وفي «قرأ» .

(٣) وفي «قل» . و«صواب» أكن «كما هو في بقية الأصول .

(٤-٤) وفي ص «لا تجزئه إن كان قرأ آية قصيرة جداً» .

(٥) وفي مختصر: وإذا قرأ في كل ركعة من صلاته بآية آية أجزاءً إن  
 لم تكن قصيرة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعده ثم رجع أبو حنيفة فقال:  
 يجزئه وإن كانت قصيرة . وحكى عن أبي يوسف أنه قل: لا يجزئه بأقل من  
 ثلاث آيات . اهـ . وقال السرخسي في شرحه: قل: وإذا قرأ في كل ركعة  
 من صلاته بآية أجزاءً في قول أبي حنيفة لأحر قصيرة كانت أو صوية . وفي  
 قوله الأول وهو قول أبي يوسف وعده: لا تجزئ منه يقرأ في كل ركعة =

أرأيت هل عليه سجدة السهو؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إماما صلى بقوم فجهر بالقرآن في صلاة يخافت بها أو خافت في صلاة يجهر بها بالقرآن؟ قال: قد أساء وصلاته تامة. قلت: فان فعل ذلك ساهيا؟ قال: عليه سجدة السهو. قلت: فان لم يكن إماما ولكنه صلى وحده تخافت فيما يجهر فيه أو جهر فيما يخافت فيه؟ قال: ليس عليه شيء. قلت: من أين اختلفا؟ قال: إذا كان الرجل وحده وسمع أذنيه القرآن أو رفع ذلك أو خفض في نفسه أجزأه ذلك، وليس عليه [سهو لأنه وحده]. وإذا كان الإمام فلا بد له من أن يضع ذلك موضعه فان كان ساهيا فيما صنع وجب عليه [سجدة السهو].

== ثلاث آيات قصر أو آية طويلة؛ وفي بعض الروايات عن أبي يوسف: لا يجزئه أقل من ثلاث آيات لأن الواجب عليه قراءة المعجزة وهي السورة وأقصاها «النكوتر» وهي ثلاث آيات. ولأنه لا بد أن يأتي بما يسمى به قارئ. ومن قول «تم نظر» أو قول «مدامتان» لا يسمى به قارئاً؛ وأبو حنيفة استعمل بقوله تعالى «وقرءوا ما نيسر من القرآن» والذي تيسر عليه آية واحدة فيكون ممثلاً للأمر. ولأنه يتعلق بالقراءة حكماً: حواز الصلاة، وحرمة لقراءة على الجنب والحائض، ثم في أحد الحكمين لا فرق بين الآية القصيرة والطويلة، فكذلك في حكم الآخر وهو بناء على الأصل الذي يباه لأبي حنيفة أن الزكي يتأذى بأشئ ما يذو له الاسم - اهـ ج ١ ص ٢٢١.

(١-١) كذا في ح، ص؛ ومن قوله «في صلاة يخاف...» ساقط من بقية الأصول؛ وفيها أيضاً «يجب القراءة» مكان «يجب بالقرآن».

(٢) ما بين المربعين - سقط من الأصل وكذا من هـ، ر، ح؛ وإنما رداه من ص.

وإن تعمد لذلك فقد أساء و صلاته تامة .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوه و سها في صلاته و لم يسه من خلفه ؟

قال : إذا وجب على الإمام سجدة السهو وجب ذلك على من خلفه و إن لم يسه منهم أحد غيره .

قلت : أ رأيت إن سها من خلفه و لم يسه الإمام ؟ قال : ليس عليهم ولا عليه سهو .

قلت : أ رأيت رجلا سلم في الرابعة فس التشهد ساهيا ؟ قال : عليه

أن يتشهد ثم يسلم ثم يسجد بسجدة "سهو" ثم يتشهد ثم يسلم . قلت : ثم ؟

قال : أ رأيت لو كان عليه سجدة من تلاوة أو ركعة قد ترك منها سجدة

أ فذكر ذلك أليس عليه أن يسجد هما و يتشهد و يسلم ثم يسجد للسهو .

و يتشهد ثم يسلم إذا كان سلم ساهيا ، و إن كان سلم و هو ذاكر لذلك

فصلاته فاسدة و إن كانت السجدة من الصلاة ؟ قلت : بلى ، قال : فهذا

و ذلك سواء إذ كانت "السجدة من الركعة" فسلم و هو ذكر فن صلاته

فاسدة ، و إن كانت السجدة من تلاوة فصلاته تامة . و ليس عليه

(١-١) وفي ص دفعن - ك - مكان « فذكر ذلك » .

(٢) وفي ص « يسجد هـ » و « ضمير للسجدة و ضمير التسمية للسجدين : سجدة صلاة و سجدة التلاوة .

(٣-٣) وفي ح . ص « إذا سلم » .

(٤) وفي هـ « فان » .

(٥) وفي هـ ، ص « ركعة » .

(٦) وفي ص « فان » .

أَلْ يَسْجُدُ بِحَدَّثِي السَّهْوَ . قُلْتُ : فَإِنْ سَلِمَ مَتَعَمِدًا وَ عَلَيْهِ التَّشَهُدُ وَ قَدْ قَعَدَ  
 ' قَدْ رُتِّقَ ' أَجْزَاءُ ذَلِكَ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ بِحَدَّثَتَا السَّهْوِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .  
 قُلْتُ : أَرَأَيْتَ ' رَجُلًا صَلَّى فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِكْ صَلِيٍّ ثُمَّ  
 اسْتَيْقَنَ أَنَّهُ صَلَّى ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ أَيْحِبُّ عَلَيْهِ بِحَدَّثَتَا السَّهْوِ ؟ قَالَ : ' إِنْ كَانَ  
 ٥ حِينَ سَهْ ٣ لَمْ يَسْرُكْ صَلِيٍّ حَتَّى تَفَكَّرَ وَ نَظَرَ فِي ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ تَفَكَّرَهُ  
 وَ نَظَرَهُ فِي ذَلِكَ ' يَشْغَلُهُ عَنْ ' شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ وَجِبَّ عَلَيْهِ بِحَدَّثَتَا السَّهْوِ .  
 وَ إِنْ كَانَ تَمَكَّرَهُ وَ نَظَرَهُ فِي ذَلِكَ لَمْ يَطْلُ وَ لَمْ يَشْغَلُهُ عَنْ ' شَيْءٍ مِنْ  
 صَلَاتِهِ فَصَلَّى فَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ ؛ وَ الْإِمَامُ وَ الَّذِي صَلَّى وَ وَحْدَهُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ .  
 قُلْتُ : أَرَأَيْتَ رَجُلًا صَلَّى مِنْ أَظْهَرَ رَكَعَتَيْنِ هَفَامَ فِي الثَّلَاثَةِ  
 ١٠ وَ لَمْ يَحْسُ وَ لَمْ يَسْتَوْ قَائِمًا حَتَّى ذَكَرَ فَقَعَدَ هَلْ عَلَيْهِ بِحَدَّثَتَا السَّهْوِ ؟ قَالَ :  
 نَعَمْ . قُلْتُ : لَمْ ؟ قَالَ : لِأَنَّهُ قَدْ تَغَيَّرَ عَنْ حَالِهِ ، فَإِذَا تَغَيَّرَ عَنْ حَالِهِ وَجِبَّ  
 عَلَيْهِ بِحَدَّثَتَا السَّهْوِ . قُلْتُ : وَ كَذَلِكَ لَوْ فَعَلَ هَذَا فِي الرَّابِعَةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .  
 قُلْتُ : أَرَأَيْتَ رَجُلًا صَلَّى فِي صَلَاتِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا كَمْ

(١-١) وَ فِي ص « مَقَرَّارُ التَّشَهُدِ » .

(٢-٢) وَ فِي ه « رَجُلًا سَهْ » .

(٣-٣) وَ فِي ه « إِنْ كَانَ سَهْ » .

(٤) وَ فِي ر ، ح « ثُمَّ » مَكَّنْ « حَتَّى » .

(٥-٥) وَ فِي ه « يَشْغَلُهُ ذَلِكَ عَنْ » وَ لَيْسَ بِشَيْءٍ .

(٦) وَ فِي ه « ذَلِكَ عَنْ » وَ لَمْ يَطْلُ « ذَلِكَ » رَأَيْدَ زَادَهُ الْمَاخِغُ سَهْوًا .

(٧) وَ فِي ص « يَصِي » .

(٨) لَغْظُ « هَلْ » - قَطْ مِنْ ه .

يجب عليه لسهو ذلك ؟ قال : يجب عليه سجدة السهو ولا يجب عليه غير ذلك ؛ والإمام ، الذي يصلي وحده في ذلك سواء .

قلت : أريت رجلاً صلى فأراد أن يقرأ في صلاته بسورة فأخطأ فقرأ غيرها أو قرأ تلك السورة فأخطأ فيها هل يجب عليه سجدة سهو ؟ قال : لا ، والإمام وعيره في ذلك سواء .

قلت : أريت رجلاً صلى خلف الإمام وكان يقوم قبل الإمام أو كان يقعد قبل قعود الإمام أو كان يسجد قبله وهو ساجد في ذلك هل عليه سجدة السهو ؟ قال : ليس على من خلف الإمام سهو إلا أن يسهو الإمام . رقلت : فإن كان يركع قبل الإمام ، يسجد قبله ؟ قال : إن أدرك الإمام ركعة وهو ركع ، يسجد وهو ساجد أحزه . قلت : ١٠ إن أدرك الإمام وهو ركع فكبر معه ولم يركع حتى رفع الإمام رأسه فلا يستطيع أن يركع قبل أن يرفع الإمام رأسه ثم ركع ؟ قال : لا يجوز له ، وعليه قضاء تلك الركعة . قلت : لم ؟ قال : لأنه لم يركع مع الإمام ولم يدرك مع الإمام .

قلت : أريت رجلاً صلى بقوله فسجد في صلاته فلما قام في الرابعة ١٥ تشهد ثم سجده قل تسبيح هل حزيه ذلك ؟ قل : نعم . قلت : هل يعيدهم من التسبيح ؟ قال : لا . قلت : والإمام ، الذي يصلي وحده في ذلك سواء ؟ قال : نعم .

( ١ - ١ ) كذا في ح . ص ، ومن قوله « فأخطأ فقرأ غيره . . . » من قطع من بقية الأصول .

( ٢ ) كذا في ح . ص ، ولفظ « يجب » من يترك في بقية الأصول .

( ٣ ) من بين أربعين من قطع من ه . ع ، وأولهم زه . من ح . ص .



قلت: أ رأيت رجلا صلى فسها في صلاته فلما فرغ من صلاته سجد لسهو فشك فلم يدرك أن يسجد لسهو واحدة أو اثنتين؟ قال: يتحرى الصواب فإن كان أكبر رأيه أنه يسجد سجدة<sup>١</sup> واحدة يسجد<sup>٢</sup> أخرى، وإن كان أكبر رأيه أنه يسجد سجدتين لسهو تشهد وسلم.

٥ قلت: أ رأيت إماما صلى بقوم فسها في صلاته<sup>٣</sup> فلما فرغ من صلاته سلم وهو لا يريد أن يسجد للسهو ثم بدا له أن يسجد للسهو وهو في مجلسه ذلك<sup>٤</sup> قبل أن يقوم وقبل أن يتكلم؟ قال: عليه أن يسجد سجدتين لسهو ويسجد معه أصحابه. قلت: فإن قام ولم يسجد؟ قال: ليس عليه شيء. قلت: وكذلك لو تكلم قبل أن يسجد؟ قال: نعم. قلت: فإن لم يتكلم ولم يقم ولكنه أراد السجود<sup>٥</sup> وفي أصحابه من قد تكلم<sup>٦</sup> منهم من قد قام فذهب<sup>٧</sup>؟ قال: من تكلم منهم أو خرج من المسجد لم يكن عليه سجدتا السهو، ومن كان مع الإمام ولم يتكلم ولم يخرج فعليه أن يسجد مع الإمام.

(١) لفظ «سجدة» رذذه من ص.

(٢) وفي ح، ص «يسجد».

(٣) من قوله «فلم يعد في الرابعة تشهد ثم سجدهما قبل التسليم...» ساقط من هـ.

(٤) وفي هـ «وهي» مكان «وهو» خطأ.

(٥) كذلك في ح، ص؛ ولفظ «ذلك» ساقط من بقية الأصول.

(٦-٧) كذلك في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «في أصحابه ومنهم من قد تكلم»، والصواب ما في ح، ص.

(٧-٧) وفي ص «أو من قد قام وذهب».

قلت : أ رأيت إن كان حين سلم كان من نيته أن يسجد للسهو  
فلسي أن يسجد حتى تكلم أو خرج من المسجد ؟ قال : هذا قطع للصلاة ،  
ولا شيء عليه . قلت : فإن لم يتكلم ولم يخرج وكان في مجلسه وقد  
نوى حين سلم أن يسجد أو لم ينو ثم ذكرهما ، وهو في مجلسه ؟ قال :  
عليه أن يسجد <sup>٢</sup> ، و "نية ههنا وغير "نية سوء . قلت : أ رأيت  
إن نوى <sup>٣</sup> لا يكون عليه سجدة السهو واجبتين ؟ قال : أ رأيت  
نوسها و <sup>٤</sup> ربه أن لا سجود عليه في ذلك فلم على نيته تلك ثم  
سأله من ساعته أن يسجد <sup>٥</sup> ليس يجب عليه أن يسجد ؟ قلت : بلى .  
قال : أفلا ترى أن "نية ههنا ليست بنية ؟

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم معها في صلاته قلب فرغ وسلم .  
جاء رجل ودخل معه على تلك الحال قبل أن يسجد لإمام للسهو <sup>٦</sup> ثم  
إن إمامه يسجد للسهو <sup>٧</sup> يسجد هذا الرجل معه ؟ قال : نعم . قلت : وتراه  
قد أدرك الصلاة معه ؟ قال : نعم . قلت : فإن سجده مع الإمام ثم قام  
يقضى <sup>٨</sup> ترى عليه أن يعيد السهو بد فرغ من الصلاة ؟ قال : لا . قلت :

- (١) وفي ص « سهو » .
- (٢) كذا في ص ؛ وفي بقية لأصول « ذكره » .
- (٣) وفي ز ، ح « يسجد » .
- (٤) كذا في ص ؛ وفي بقية لأصول « وحة » .
- (٥) وفي ر ، ح « فأجمع » .
- (٦) وفي ز « ساعة » تصحيف .
- (٧) حذف « للسهو » ساقط من ع .

لم ؟ قال : لأنه قد سجد الذي وجب عليه مع الإمام وليس عليه أن يعيد . قلت : أ رأيت لو سها في صلاته بعدما قام يقضى ؟ قال : يجب عليه سجودنا السهو . قلت : لم ؟ قال : لأن سجوده الأول مع الإمام لا يجزئه<sup>١</sup> من سهوه هذا الآخر ، ولا يكرن سجوده قبل هذا السهو وقبل هـ أن يجب عليه سجوده ، فهذا السهو للآخر<sup>٢</sup> . قلت : أ رأيت إن لم يسه مع الإمام فقام يقضى بعد ما فرغ الإمام من صلاته<sup>٣</sup> فسها في صلاته كم عليه أن يسجد ؟ قال : عليه سجودتان ، وليس عليه غيرهما . قلت : أ رأيت إن لم يسه حتى فرغ من صلاته هل عليه أن يسجد سهو الإمام ؟ قال : نعم . قلت : ليم وقه تركهما في موضعهما ؟ قال : أدع القياس ١٠ وأستحسن .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم ركعة فسها فيها ثم قام في الثانية فجاء رجل فدخل معه في الصلاة أ يجب عليه أن يسجد مع الإمام بسجدة<sup>٤</sup> سهو ؟ قال : نعم . قلت : ليم وإنما دخل بعد ما سها ؟ قال : لأنه يجب عليه ما يجب على الإمام ؛ ألا ترى أن الإمام يسجد هما<sup>٥</sup> وهو خلفه ( لفظ « قد » من هـ .

(١) كذا في ص ، وفي بقية الأصول « ولا يجزئه » .

(٢) وفي ص « يسجد لهذا الآخر » .

(٣) وفي هـ « يقضى » .

(٤-هـ) لفظ « الإمام من صلاته » زيد من ص ؛ وهو ساقط من بقية الأصول .

(٥) وفي ص « سجده » .

فينبغي له أن يسجد معها . قلت : فإن لم يسجد معها ؟ قال : عليه أن يسجد معها بعد ما يفرغ من صلاته .

قلت : أرايت رجلا صلى فسها في صلاته فلما فرغ وسلم أحدث وهو غير متعمد لذلك هل ينبغي له أن يتوضأ ثم يعود إلى مكانه فيسجد بحمدتي السهو و يتشهد و يسلم ؟ قال : نعم . قلت : فإن لم يفعل ؟ قال : ليس عليه شيء .

قلت : أرايت إماما صلى بقوله فسها في صلاته ثم أحدث فتأخر وقدم رجلا هل يجب على ثلثي سجدة سهو " اللذان كانت " على الإمام الأول ؟ قال : نعم . قلت : فإن سها ثلثي أيضا ؟ قال : نعم . قلت : فإنه عليه السهو ؟ قال : عليه سجدة السهو الأول . وليس عليه السهو الآخر . قلت : أرايت ١٠ إن لم يكن الأول سها حتى أحدث فقدم الثاني هل يجب على الأول الذي أحدث سجدة السهو ؟ قال : نعم إن بنى على صلاته . قلت : لم ؟ قال : لأن ثلثي إمام الأول ، فوجب عليه وجب على الأول لا ترى أن بنى لو ضحك أو تكلم أو صلا . وصلاة من خفاء ، وكان قد أتم صلاة الأول ، ولا ترى أنه دخل من غير أن يرى الأول ؟ مثله . قلت : أرايت لو أحدث الإمام الأول أو تكلم أو ضحك هل

(١) وفيه « فرغ » .

(٢) كذلك في ج ، ص ، و ، وفي نسخة لاصول « التي كانت » .

(٣) أظن « أها » ساقط من ه ، ص .

(٤) « في ج ، ص ، و ، و قوله « ليس عليه » فقط منه ، منه لاصول .

يفسد على الإمام الثاني أو من خلفه؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه قد خرج من أن يكون إمامهم و صار الإمام غيره.

قلت: أ رأيت رجلاً صلى فيها في صلاته فلما سلم بسجد سجدة واحدة للسهو ثم أحدث هل ينبغي له أن يتوضأ ثم يرجع إلى مكانه؟ فسجد الأخرى ثم يتشهد ويسلم؟ قال: نعم. قلت: فإن لم يفعل أو تكلم؟ قال: ليس عليه شيء.

قلت: أ رأيت إماماً صلى بقوم فيها في صلاته فلما فرغ من صلاته وسلم بسجد سجدة واحدة للسهو ثم أحدث أ ينبغي له أن يتأخر ويقدم رجلاً غيره فسجد بهم السانية؟ قال: نعم. قلت: فإن كان الإمام لأول حين سلم قبل أن يسجد لسهوه دخل معه رجل في الصلاة فسجد الإمام سجدة واحدة ثم أحدث فقدم هذا الذي أدرك معه السجدة الواحدة كيف يصنع؟ قال: يسجد بهم أخرى ثم يتشهد ثم يتأخر فيقدم رجلاً قد أدرك مع الإمام الصلاة فسلم بهم ثم يقوم هو فيقضي ما بقي من صلاته.

١٥ قلت: أ رأيت رجلاً أدرك مع الإمام ركعة في أيام التشريق من صلاته وقد سبقه الإمام بثلاث ركعات وعلى الإمام سهو أ ليس يسجد هما هذا الرجل مع الإمام قبل أن يتنصّل ما سبقه به الإمام؟ قال: نعم. قلت: فكيف يصنع إذا كرّر الإمام؟ أ يكرّر أو يقوم فيقضي؟ قال: بل يقوم فيقضي ما سبقه به الإمام فإذا فرغ وسلم كرّر بعد ذلك. قلت: وكذلك التلبية؟

(١) وفي «له» .

قال : نعم . قلت : من أين اختلف التكبير و "سجود؟ قال : لأن "سجود من الصلاة ، ألا ترى لو أن رجلاً دخل معه في سجرتي "سهو أو في إحداهما لكان قد أدرك الصلاة معه ، ولو انتهى إلى الإمام وهو يكبر فكبر معه لم يكن داخلًا في صلاته لأن تكبير ليس من الصلاة .

قلت : أ رأيت رجلاً انتهى إلى الإمام وقد فرغ من صلاته . عليه ه  
السهو فسجد سجدة واحدة ثم سجد الأخرى فدخل معه الرجل في الأخرى هل يجب عليه أن يقضى تلك السجدة ؟ قال : لا . قلت : ما شأنه يقضى بقية صلاته . لا يقضى تلك السجدة ؟ قال : لأنه يست من صلاته صلاة ، إنما هي بمنزلة سجدة قرأها الإمام وسجدها ، قال : بل يسجد معه "رجل ، فأنه ينحى "رجل ما بقي من صلاته ولا يقضى السجدة . ١٠

قلت : أ رأيت إماماً صلى بقوم ركعة فقرأ سجدة فبني أن يسجد بها ، فذكر ذلك وهو قاعد أو رافع أو ساجد كيف يصنع ؟ قال : إذا ذكرها وهو رافع خضع ساجداً لها ثم قام فعاد في ركعته ثم مضى في صلاته ، وعليه سجود "سهو ، وإن ذكر ذلك وهو قاعد خضع ساجداً ثم رفع رأسه وكمل سجدة سجود ، وإن ذكر ذلك وهو ساجد رفع رأسه فسجد ثم سجد للسهو بعد السجدة . قلت : وإن حركه إلى آخر صلاته ؟ قال : يجوز به .

قلت : أ رأيت إماماً صلى قومه ركعة فترك سجدة منها ثم قام في التنية فقرأ وركع وسجد ثم ذكر لك "السجدة كيف يصنع ؟ قال :

(١) وفي ج ، ص «له» مكان «ه» .

يرفع رأسه من السجود ويسجد تلك السجدة التي كان نسيها ثم يسجد ما كان فيه ثم يمضي في صلاته ، وعليه سجدة السهو . قلت : فإن ذكر ذلك وهو ركع ؟ قال : عليه أن يخز لها ساجدا ثم يقوم فيعود إلى ركوعه ويمضي في صلاته ، وعليه سجدة السهو بعد التسليم . قلت : فإن لم يعد إلى ركوعه ؟ قال : صلاته تامة .

قلت : أ رأيت رجلا صلى فنسى منها سجدة ثم ذكر ذلك بعد ما قام في الثانية أيتهما يبدأ ؟ قال : بالأولى . قلت : وكذلك لو نسي ثلاث سجرات من ثلاث ركعات ؟ قال : نعم . قلت : فإن نسي سجدة التلاوة من الركعة الأولى ونسي من الركعة الثانية سجدة من صلب الصلاة فذكر ذلك أيتهما يبدأ ؟  
١٠ قال : يبدأ بالأولى منهن ، تلاوة كانت أو من صلب الصلاة . قلت : أ رأيت إن نسي سجدة من ركعة أو سجدة من تلاوة فلم يذكر ذلك حتى فرغ من صلاته وسد وحرج من المسجد ثم ذكر بعد ذلك ؟ قال : إن كانت السجدة من صلب الصلاة فعليه أن يستقل الصلاة ، وإن كانت السجدة من تلاوة فصلاته تامة . قلت : من أين اختلفا ؟ قال : لأن السجدة إذا كانت من ركعة فهي من صلب الصلاة ، وإذا كانت من تلاوة فليست من صلب الصلاة ، فاد ذكر ذلك من غير أن يتكلم أو يخرج من المسجد

(١) وفي « فقه » وهو تصحيف .

(٢) وفي « وإن »

(٣) وفي « تذكر » .

(٤-٤) وفي « من قبل أن » .

بجدها<sup>١</sup> و تمت صلاته و عليه سجودتا السهو ، وإن كان تكلم أو خرج من المسجد فلا يبنى عليه<sup>٢</sup> . قلت :<sup>٣</sup> أ رأيت لو خرج<sup>٤</sup> من المسجد لسم جعلته قطعاً<sup>٥</sup> للصلاة ؟ قال : إن لم أفعل ذلك<sup>٦</sup> لم يكن لي بد<sup>٧</sup> أن أحمله<sup>٨</sup> قطعاً للصلاة<sup>٩</sup> إذا خطأ<sup>١٠</sup> خطوة ولا<sup>١١</sup> أجعله قطعاً . إن مشى ورسخا فاستحسن أن أجعل وقت ذلك الخروج من المسجد . قلت : فإن كان في صحراء<sup>١٢</sup> فما وقت ذلك عندك ؟ قال : وقت ذلك أن يجاوز أصحابه .<sup>١٣</sup> قلت : فإن تقدم إمامه متى وقته ؟ قال : وقته أن يجوز موضع سجوده .

قلت : أ رأيت رجلاً صلى "ظهر خمس ركعات ساهب" هل عليه سجودتا السهو ؟ قال :<sup>١٤</sup> إن كان لم يقعد<sup>١٥</sup> في لياحة قدر انتهت فصلاته فاسد<sup>١٦</sup> و عليه أن يستقبل صلاة . قلت : أ رأيت إن ذكر حين تمت .

(١) كذا في ص : وفي بقية الأصول « بجدها » .

(٢-٣) وفي ح ، ص « فلا شيء عليه » . وفي هـ « فلا يبنى عليه » وهو خطأ .

(٣-٤) وفي ص « أ رأيت الخروج » .

(٤) في ص « قطعاً » .

هـ بعض « ذئ » - نص من هـ .

(٦-٧) كذا في ص : وفي ح ، ر ، هـ « إن أحده » وفي هـ « من أحده » .

(٧-٨) بعض « للصلاة » - نص من ص : وفي ص « نص » . « كان » نص .

(٨) وفي ص « إذا ما خطأ » .

(٩) وفي هـ ، ص « أولاً » و « الصواب » و « كما هو في الأصل » و « كما هو في ر ، ح » .

(١٠-١١) من قوله « قتل فإن تقدم » . « - قطع من ع ، هـ ، ر » .

(١١-١٢) وفي ص « هل يجب عليه » .

(١٢-١٣) وفي هـ « إن لم يكن قعد » .



الخامسة أنه صلى خمساً أضيف إليها ركعة حتى تكون ستاً أو يقطعها ؟  
 في ذلك أحب إليك ؟ قال : أحب إلي أن يتفهمها بركعة ثم يسلم ، وعليه  
 أن يستقبل الصلاة ، وإن لم يعمل لم يكن عليه شيء إلا الظهر . قلت :  
 هل كان بعد في ركعة در التشهد ؟ قال : قد تمت الظهر ، والخامسة  
 تطوع . رغبه أن يضيف إليها ركعة ثم يتشهد ويسلم ويسجد بسجدة  
 سهو ، وقد تمت صلاته . قلت : هل لم يضيف إليها ركعة أخرى وتكلم ؟  
 قال : يجوز ، ولا شيء عليه .

قلت : أرأيت إذا صلى ركعة ولم يسجد لها ثم قام في الثانية فقرأ  
 وسجد ولم يركع فذكر ذلك هل أن يصلي الثالثة ؟ قال : هذا إما صلى ركعة  
 واحدة وعنه أن يتخوف في صلاته ويسجد بسجدة السهو بعد التسليم ، وإما  
 صدرت بسجدة ركعة الأولى فصارت ركعة تامة ، وعليه سجدة السهو  
 بها . قلت : هل ركع في الأولى ولم يسجد ثم ركع في الثانية وسجد  
 ثم قام في الثالثة ولم يركع وسجد بسجدة ؟ قال : هذا إما صلى ركعة  
 واحدة ، قلت : أم ؟ قال : إنما ركع الأولى ثم قام في الثانية فركع وسجد  
 وصارت ركعة تامة ، وصار لركعة الأولى ثم قام في الثالثة ولم يركع  
 ، ولا سجدة ، من غير ركوع ولا سجدة . قلت : قال سجد في الأولى  
 وسجد في الثانية فقرأ بركعة ولم يسجد ثم قام في  
 الثالثة فقرأ بركعة وسجد ؟ قال : هذا إما صلى ركعة واحدة لأنه حين

( ٢ ) وفيه ، من « حيث » ، يمكن ، حين .

يسجد أولاً ثم ركع في الثانية فإنها لا تكون ركعة تامة لأنه يسجد قبل الركوع  
و إما السجود بعد الركوع ثم قام في الثالثة فقرأ و ركع ثم يسجد فصارت  
ركعة تامة و بطل ما كان قبل ذلك . قلت : فإن ركع أولاً ولم يسجد  
ثم قام في الثانية فقرأ و ركع ولم يسجد ثم قام في الثالثة فقرأ و يسجد  
و لم يركع ؟ قال : هذا إما صلى ركعة واحدة لأنه حيث ركع أولاً ولم يسجد  
'حتى قام في الثانية فقرأ و ركع ولم يسجد' حتى قام في الثالثة و يسجد  
'يسجدتين فهاتان السجدتان للركعة الأولى و بطلت الوسطى . قلت : وعليه  
في جميع ما صنع يسجدتان<sup>٢</sup> "سهو بعد التسليم ؟ قال : نعم<sup>٣</sup> .

قلت : أ رأيت إذا صلى الرجل أربع ركعات<sup>٤</sup> و قد قعد<sup>٥</sup> قدر تشهد  
في الرابعة<sup>٦</sup> ثم صلى الخامسة<sup>٧</sup> لِم جعلت صلاته تامة ؟ قال :<sup>٨</sup> لأنه قد قعد<sup>٩</sup>  
قدر تشهد فقد تمت صلاته ، فلا يفسد صلاته ما حدث بعد ذلك من  
كلام أو ضحك أو صلاة . قلت : أ رأيت إن كان عليه يسجدتان السهو ثم  
فعل شيئ من ذلك بعد ما تشهد قبل أن يسجد<sup>١٠</sup>هما أو بعد ما يسجد إحدا<sup>١١</sup>هما ؟

(١) - ١٠ كذا في ح . ص : و من قوله و حتى قم ... - سقط من بقية لأصول .

(٢) وفي ح . ص « تم » مكان « حتى » .

(٣) كذا في ح . ص : و حذف « يسجدتان » - سقط من بقية لأصول .

(٤) قوله « بعد التسليم قل نعم » وانفردت قلت « من ابتداء المسألة سقط من ص .

(٥-٥) وفي ه . ص « وقعد » .

(٦-٦) وفي ص . ح « تم قم فصلى الخامسة » .

(٧-٧) كذا في الأصول إلا أن لفظ « قد » يدكر في ص : و ليس الصواب « لأنه

إذا قعد » و افقه أعلم .

قال: صلاته في هذه تامة غير أن عليه الوضوء لصلاة أخرى إذا فقهه أو أحدث . قلت: لست سمعت عليه الوضوء وهو في غير الصلاة وقد رعت أن صلاته تامة؟ قال: أجل . إن صلاته تامة غير أنه قد بقي عليه شيء يجب عليه فيه وضوء إذا فقهه أو أحدث ، ولا تفسد صلاته :  
هـ لا ترى لو أن رجلا دخل معه في صلاة على تلك الحال كان قد أدرك معه "صلاة" أو لا ترى لو أن رجلا "أدرك الإمام" يوم الجمعة على تلك الحال كان قد أدرك معه الجمعة! أو لا ترى لو أن مسافرا دخل في صلاة المقيم على تلك الحال وجب عليه صلاة مقفرا

قلت: رأيت رجلا صلى "ظهر فقعد في الثانية وسلم في الركعتين" . ساء؟ قال: يتوضأ في صلاته وعليه سجدة "سهو" . قلت: "أو لا ترى" التسليم قصد للصلاة كما يقصده "كلام" قال: أم إذا كان ساهيا فلا ، وإن كان متعمدا لم تكن صلاته فاسدة .

### باب الزيادة في السجود

قلت: رأيت رجلا صلى فـسـجـد في ركعة ثلاث سجعات أو أربعاً هـ هل يعد ذلك صلاته؟ قال لا ، إلا أن عليه سجدة "سهو" . قلت: وكذلك لو ركع ثم رفع رأسه ثم ركع ساء؟ قل: نعم .  
قلت: "أو لا ترى" سجدة أو سجدين أو الركعة إذا لم يكن معها

١ - وفيه مع الإمام .

(٢-١) وفيه مع الإمام .

(٣) عنوان هذا الباب - قط من ص .

يسجد ولم يكن مع السجود ركعة تفسد الصلاة ؟ قال : لا ، إنما يفسد الصلاة ركعة وسجدة أو سجدتان .

قلت : أ رأيت إن زاد في الظهر ركعة وسجدة أو سجدتين ولم يقعد في الرابعة قدر التشهد ؟ قال : هذه الصلاة قد صارت خمس ركعات ففسدت ، فعليه أن يعيدها .

### في الإمام يحدث فيقدم من فاتته ركعة

قلت : أ رأيت إماما صلى يقوم فسها في صلاته ثم أحدث فقدم رجلا قد فاتته ركعة كيف يصنع ؟ قال : يصلي بالنقود فإذا انتهى إلى تمام صلاة الإمام تشهد ثم تأخر من غير أن يسلم ويقدم رجلا ممن أدرك أول الصلاة فيسلم بهم ويسجد بسجدة السهو ثم يقوم هذا الإمام ١٠ الثاني فيقضي ما سبقه . قلت : وينبغي له أن يسجد بسجدة السهو مع الذي قدم قبله أن يقضى ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت إن لم يكن في النجوم رجل قد أدرك الصلاة من أول كيف يصنع الإمام الثاني ؟ قال : إذا انتهى إلى رابعة الإمام الأول

(١) وفي « صلاة » .

(٢) وفي ص « تفسد » .

(٣) هذا عنوان ساقط من الأصول إلا من « فإنه ذكر فيها فقط .

(٤) لفظ « قبل » ساقط من » .

(٥) لفظ « الصلاة » ساقط من » .

(٦) كذا في ص ، و لفظ « الأول » ساقط من بقية الأصول .

تشهد ثم تأخر من غير أن يسلم فقام يقضى وحده ما سبق به<sup>١</sup> وقام القوم يقضون وحدا<sup>٢</sup> . قلت : فإذا قضوا وحدا هل عليهم سجدة السهو اللتان وجبت على الإمام الأول؟ قال : نعم . قلت : فتى يسجدان؟ قال : كلما فرغ رجل منهم من صلاته وسلم بسجد سجدة السهو . قلت : لم أوجبت على كل رجل منهم أن يسجد للسهو<sup>٣</sup> ولم يسجد الإمام وزعمت أنه إذا لم يكن يسجد الإمام فلا يسجد على أصحابه؟ قال : ليس هذا كذلك ، هذا قد وجب على إمام هؤلاء أن يسجد ولكنه لم يدرك أول الصلاة فلم يستطع أن يسجد ولم يكن لهم إمام يسجد بهم ، واستحسن<sup>٤</sup> أن يسجدوا بها<sup>٥</sup> وحدا كما يقضون وحدا .

قلت : رأيت مسافرا يؤم قوما مقيمين فسها في صلاته فسجد بسجدة السهو بعد ما سلم من الركعتين أسجد المقيمون معه أم يقضون قبل ذلك ثم يسجدون؟ قال : بل يسجدون معه<sup>٦</sup> ثم يقومون يقضون صلاتهم .

(١) لفظ « به » - قط من هـ .

(٢) وفي ص « سهو » .

٣ ونظ « الإمام » ساقط من هـ .

(٤) لفظ « أول » - قط من هـ .

٥ - وفي هـ « أن يسجدوا » وليس بشيء .

(٦) قال المرخسي : لم في حكم السهو ففي الكتب جعله كالسبوق فقال : يتابع الإمام في سجود السهو ، وإذا سلم يستمر عليه سجود السهو أيضا لأنه في الإتمام غير مقتد ، وكيف يكون مقتديا فيما ليس على إمامه ، والإمام لو أتم صلاته أربعاً كان متفلا في الآخرين ، ولو جعلناه مقتديا فيها كان كاتتداء المفترض =

قلت : فان سجدوا معه ثم قاموا يقضون فسها رجل فيما يقضى أيجب عليه أن يسجد سجدة السهو بعد ما يسلم ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا نام خلف الإمام ثم استيقظ وقد فرغ الإمام من صلاته وسلم وعليه سهو فأراد أن يسجد لسهو<sup>١</sup> أ يسجد هذا الرجل معه أم يقضى ؟ قال : بل يبدأ بقضى الأولى فالأولى من صلاته ، فإذا فرغ وسلم يسجد بسجدة السهو . قلت : فان سجد مع الإمام ثم قام يقضى ؟ قال : لا يجزيه ما يسجد مع الإمام ، وعليه أن يسجد إذا فرغ من صلاته<sup>٢</sup> . قلت : من أين اختلف هذا والذي سبقه الإمام بركعة ؟ قال : هذا قد أدرك أول الصلاة ، والذي سبقه الإمام لم يدرك<sup>٣</sup> أو لم<sup>٤</sup> ، ألا ترى أن الذي لم يدرك أول الصلاة خلفه عليه أن يقرأ<sup>٥</sup> فيما يقضى ، وهذا الذي

— بالتنفل . وذكر الكرنى في مختصره أنه كاللاحق لا يتابع الإمام في سجود السهو وإذا سها فيما يتم لم يلزمه سجود السهو لأنه مدرك لأول الصلاة فكان في حكمه المقتضى فيما يؤديه تلك التحريم كاللاحق — اهـ من المبسوط ج ١ ص ٢٢٩ .

١ كذا في ص ؛ ونلفظ « لسهو » ساقط من بقية الأصول .

(٢) لأنه يسجد قبل أونه في حقه فعليه أن يعيد إذا فرغ من قضاء ما عليه ولكن لا تفسد صلاته لأنه زاد إلا بسجدةين — اهـ مبسوط السرخسي ج ١ ص ٢٢٩ .  
(٣) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « أدن » مكان « قد » .

(٤) وفي هـ « لم يدركه » خطأ .

(٥) كذا في ص — أي أول الصلاة ؛ وفي بقية الأصول « أوله » وهو تصحيف .

(٦-٧) كذا في ص ؛ وفي هـ « خلفه أقرأ » ؛ وفي بقية الأصول « خلفه أن يقرأ »

و لصواب ما في ص .

هذا فانه ' يقضى أول صلاته فلا بد له من أن يقرأ فيها . قلت :  
 ' أ رأيت إن كان هذا ' حين ' أدرك الركعتين مع الإمام قرأ فيها ؟ قال :  
 لا يحزبه حتى يقرأ فيها يقضى . قلت : أ رأيت إن قرأ فيها يقضى ' بفاتحة  
 الكتاب ' وجدها أو بسورة ليس \* معها ' فاتحة الكتاب ' ؟ قال : إن كان  
 ٥ ساهيا فعليه سجدة السهو ، وإن تعمد لذلك فصلاته تامة ، ولا شيء  
 عليه إلا أنه قد أساء .<sup>٧</sup> قلت : أ رأيت إن قام يقضى قبل أن يتشهد  
 مع الإمام وقبل أن يقعد قدر التشهد فقضى و فرغ مما عليه ؟ قال :  
 لا يحزبه ذلك . قلت : ليم ؟ قال : أ رأيت لو قام يقضى<sup>٨</sup> و قد بقي على  
 الإمام ركعة أ كان يحزى ؟ قلت : لا ، قال : فهذا و ذاك سواء . قلت :  
 ١٠ فإن قام يقضى<sup>٩</sup> بعد ما قعد الإمام قدر التشهد و فرغ من صلاته ؟ قال :

(١) وفي ص « فهو » .

(٢-٣) وفي ص « أ رأيت هذا » . وفي هـ « أ رأيت هذا إن كان هذا » .

(٤) لفظ « حين » ساقط من هـ .

(٤-٤) وفي ص « بفاتحة القرآن » .

(٥) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « وليس » .

(٦-٦) وفي ص « فاتحة القرآن » .

(٧-٧) وفي ص « وإن كان متعمدا فلا شيء عليه ، وصلاته في الوجهين  
 جميعا تامة » .

١٨ كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول هذه سؤال وجواب وهو « قلت : أ رأيت  
 إن قرأتية - هي أو متعمدا ؟ قل : إن كان ساهيا فعليه سجدة السهو وصلاته  
 تامة ، وإن تعمد ذلك فصلاته تامة ولا شيء عليه إلا أنه قد أساء » . وهذه هي  
 لمسألة المذكورة قبل وهي مكررة و لذا أخرجناها من الأصل .

(٩-٩) من قوله « وقد بقي على الإمام ... » ساقط من هـ ، وهو من سهو الطبع .

يجزئه<sup>١</sup>. قلت: أ رأيت إن كان على الإمام سجدة السهو فسجدها  
والرجل قائم يصلي ولم يركع أو قد ركع ولم يسجد كيف يصنع؟  
قال: يرفض ذلك ويخترُ ساجداً مع الإمام فيسجد معه، فإذا سلم الإمام  
قام فقفى ما عليه. قلت: فإن سجد الإمام بسجدة السهو وقد صلى الرجل  
ركعة وسجدة أو سجدين أ يرفض ذلك ويدخل مع الإمام؟ قال: لا. هـ  
قلت: أ رأيت لو لم يكن يسجد ولكنه كان ركع بها<sup>٢</sup>، فلما سجد الإمام  
يسجد معه ثم قام يقضى<sup>٣</sup> ما سبقه الإمام أ تحتسب تلك القراءة التي  
قرأ قبل أن يسجد مع الإمام؟ قال: لا. و قد انتقض سجوده مع  
(١) لأن قيامه حصل بعد فراغ الإمام من أركان الصلاة ولكنه مسمى في ترك  
الانتظار لسلام الإمام فإن أوان قيامه للقضاء ما بعد خروج الإمام من الصلاة،  
فإن قام إليه وقضى قبل أن يقعد الإمام قدر التشهد لم يجزه لأن قيامه كان قبل  
أوانه فإن الإمام لم يفرغ من أركان الصلاة بعد لأن القعدة من أركانها. ثم فسر  
هذه المسألة في نوادر أبي سليمان فقال: إن كان مسبوقاً بركعة أو ركعتين فإن  
قرأ بعد فراغ الإمام من التشهد مقدار ما يتأذى به فرض القراءة حذرت صلاته  
وإلا فلا، لأن قيامه وقراءته غير معتد بهما. هـ يفرغ الإمام من التشهد، ويجعل  
هوى الحكم كالتقاعد معه لأن ذلك مستحق عليه فبما تعتبر قراءته بعد فراغ الإمام  
من التشهد - هـ، كذا قاله السرخسي في مبسوطه ج ١ ص ٢٣٠.

(٢-٣) وفي ص «راكعاً بها».

(٣-٣) وفي ص «بعد ما فرغ الإمام».

(٤) وفي هـ، ص «أي تحتسب».



الإمام وقراءته فعليه أن يعيد القراءة .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم فأتهم بهم الصلاة و سلم و معه رجلان أو ثلاثة ' ممن لم يدرك أول الصلاة فقاموا يقضون فيها أحدهم فيما يقضى هل يجب على صاحبه "سهو؟ قال : لا . قلت : و ليم ' و صلاتهم ' واحدة فيما أدركه . لمست بواحدة فيما يقضون ؟ قال : ألا ترى لو أن أحدهم ضحك أو أحدث أو تقيأ أو تكلم لم يفسد على صاحبه . قلت : أ رأيت إن قاما يقضيان فاتم أحدهما صاحبه ؟ قال : صلاة الإمام تامة ، و صلاة الآخر فاسدة . قلت : ليم أفست عليه صلاته ؟ قال : لأنه صلى صلاة واحدة بامامين .

قلت : أ رأيت مسافرا أتم قوما مقيمين فصلى بهم ركعتين و سلم فقدم المقيمون فأتهموا برجل منهم هل تجزيهم ' صلاتهم ؟ قال : لا ، صلاتهم فاسدة غير الإمام \* فإن صلاته تامة \* .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم الظهر و صلى إمام آخر بقوم آخرين فظهر فلما سلم الإمامان معا جميعا قام رجل من هؤلاء يقضى (١) وفي ع ثلاث . .

(٢-٥١) كذا في هـ ، ح ، ص ؛ وفي ع ، ز « صلاتهم » الواو ساقط منها ، ولكن لا بد من ائمة .

(٣) كذا في الأصل ؛ وفي قية الأصول « يجزيهم » .

(٤) لفظ « صلاتهم » - سقط من ص .

(٥-٥) قوله « فإن صلاته تامة » ساقط من ص .

ورجل من هؤلاء يقضى و قد بقى على كل واحد منهما ركعة فائمه أحد الرجلين بصاحبه ؟ قال : صلاة الإمام منهما تامة ، ' و صلاة المؤتم ' فاسدة . قلت : و سواء إن كانت ' صلاة واحدة ' أو صلاتين أو ثلاث صلوات ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت المرأة إذا صلت وحدها ' هل يجب عليها من السهو ه ما يجب على الرجل ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الرجل إذا صلى تطوعا أ يجب عليه فى ذلك من السهو ما يجب عليه فى المكتوبة ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم ' غداة و تشهد ثم طلعت الشمس

° قل أن يسلم ° و عليه سجدة السهو ؟ قال : صلاته : صلاة من خلفه ١٠ فاسدة ، و عليهم أن يستقبلوا الصلاة إذا ارتفعت الشمس - ٦ و هذا قول ٦ أبى حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد : أما نحن فبرى صلاته و صلاة من خلفه تامة .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم الجمعة فقعده فى الثانية ٧ قدر تشهد ٧

(١-١) وفى ص « و صلاة الذى ائمه » .

(٢) وفى هـ « كانت » .

(٣-٣) وفى ص « أو اثنتين أو ثلاثة » .

(٤) كذا فى ص ؛ ولفظ « وحدها » - ناقط من بقية الأصول .

(٥-٥) كذا فى ص ؛ وفى بقية الأصول « قل أن يسجد »

(٦-٦) وفى ص « فى قول »

(٧-٧) وفى ص « و تشهد » .

ثم دخل وقت العصر؟ قال: عليهم أن يستقبلوا الظهر أربع ركعات -  
' وهذا قول أبي حنيفة '، وقال أبو يوسف ومحمد: أما نحن فنرى  
صلاته و صلاة من خلفه تامة .

قلت: أ رأيت رجلا مسافرا عريانا لا يجد ثوبا فصلى ركعتين فقعده  
هـ فيها قدر التشهد و تشهد<sup>١</sup> ثم وجد ثوبا؟ قال: صلاته فاسدة و عليه  
أن يستقل -<sup>٢</sup> وهذا قول أبي حنيفة<sup>٣</sup>، وقال أبو يوسف ومحمد:  
نرى<sup>٤</sup> صلاته تامة .

قلت: أ رأيت رجلا قرأ<sup>٥</sup> بالفارسية في الصلاة<sup>٦</sup> وهو يحسن  
العربية<sup>٧</sup>؟ قال: تجزئه<sup>٨</sup> صلاته . قلت: و كذلك الدعاء؟ قال: نعم -  
١٠ وهذا<sup>٩</sup> قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد: إذا قرأ الرجل في  
" الصلاة بشيء من التوراة أو الإنجيل أو الزبور وهو يحسن القرآن<sup>١٠</sup>  
أو لا يحسن إن هذا<sup>١١</sup> لا يجزئه<sup>١٢</sup> لأن هذا كلام ليس بقرآن

(١-١) وفي ص « في قول أبي حنيفة » .

(٢) وفي ص « فنشهد » .

(٣-٣) في ص « في قول أبي حنيفة » .

(٤) وفي ز « عن رى »، وفي ح « أما نحن فتوى » .

(٥-٥) وفي ص « في الصلاة بالفارسية » .

(٦-٦) وفي ح ، ص « وهو لا يحسن العربية أو يحسن القراءة بالعربية » .

(٧) وفي هـ ، ص « يجزئه » .

(٨) وفي ص « وهو » .

(٩) وفي ص « القراءة » .

(١٠) وفي ص « إنه » .

(١١) وقين: هذا إذا لم يكن موافق لما في القرآن ، وأما إذا كان ما قرأ موافقا =

ولا نسيح .

قلت : أرأيت عرق الحمار أو البغل أو لعابها يصيب الثوب ؟  
قال : لا ينجسه . قلت : وكذلك لو كان كثيرا فاحشا ؟ قال : نعم ، وقال  
أبو يوسف : إذا سقط 'من لعاب الحمار أو البغل و عرقه ' شيء في  
وضوء الرجل قليلا كان أو كثيرا فإن ذلك يفسد الماء ، ولا يحزى  
من توضأ به ، فإن توضأ به رجل وصلى أعاد الوضوء والصلاة .  
وقال أبو حنيفة : إذا توضأ الرجل بسور الحمار أو البغل وهو  
يحمد غيره لم يحزه .

وقال أبو حنيفة في لعاب الكلب والسباع كلها : إذا كان أكثر  
من قدر الدرهم أفسد الصلاة ، وقال : لا يتوضأ بسور شيء من السباع ١٠  
إلا بسور السور فإنه يتوضأ بسورها ، ولا بأس بلعابها ؛ وقال أبو حنيفة :  
وغير سورها أحب إلى أن يتوضأ به .  
وقال : أبو حنيفة ؛ لا بأس بسور الحائض والمشرک وإن أدخلها  
أيديها أو شربا بعد أن لا يعلم في أيسهما قدر .

== لما في القرآن تجوز به الصلاة عند أبي حنيفة لأنه يجوز قراءة القرآن بالفارسية  
وغيرها من الألسنة فيجعل كأنه قرأ القرآن بالعبرانية والعبرانية فتجوز الصلاة  
عنده لهذا - ١٤٠ مائة - المرخمي في مبسوطه ج ١ ص ٢٣٤ .

(١) لفظ « عرق » ساقط من .

(٢ - ٢) وفي ص « من عرق الحمار أو لعابه » .

(٣) وفي ص « رجل » .

قلت: أ رأيت رجلا نسي تكبير في دبر الصلاة في أيام التشريق من عليه سهو؟ قال: لا. قلت: لِم؟ قال: لأن هذا ليس من الصلاة . قلت: أ رأيت رجلا نسي القنوت في الوتر وذكر ذلك بعد ما رفع رأسه من الركوع من يقنت؟ قال: لا ، ليس عليه قنوت بعد الركوع . قلت: فهل عليه سجدة السهو؟ قال: نعم . قلت: فإن قنت بعد ما رفع رأسه من الركوع هل يسقط عنه سجدة السهو؟ قال: لا . قلت: لم حلت عليه سجدة السهو في ترك القنوت ولا تجعلها عليه في ترك تكبير في أيام التشريق؟ قال: لأن القنوت عندى بمنزلة التشهد . قلت: فما لك لم تجعل عليه أن يقنت بعد الركوع؟ قال: لأن موضع القنوت قبل الركوع ، فإذا لم يقنت في موضعه لم يكن عليه إعادة . وكان عليه سجدة السهو إذا فعل ذلك ناسيا . قلت: فإن فعل ذلك متعمدا؟ قال: قد أساء ولا شيء عليه .

(١) لدافى ، وفي ع ، ز « ولا تجعلها » ، وفي ح ، ص « ولم تجعلها » .

(٢) وفي ص « لإعادة » .

(٣) وفي المختصر وشرحه للسر حسى ج ١ ص ٢٣٢ ( وإن نسي القنوت في الوتر سم ذكر بعد ما رفع رأسه من الركوع لم يقنت ) لأنه سنة فاتت عن موضعه فإن أوان القنوت قبل الركوع ، وما كان سنة في محله يكون بدعة في غير محله . ولأنه وقت تكلم بعد الركوع وأعرض لا ينفق بالسنه ، وبه فارق قراءة السورة لأب القراءة ركن ، وإذا قرأ السورة كان مقترضا فيما يقرأ فينتص به الركوع . قال وإذا تذكر القنوت وهو راكع ففيه روايتان في إحداهما (يعود) لأن حالة الركوع كحالة قيام ، ولهذا وأدرك الإمام فيها =

قلت : أ رأيت رجلا صلى ركعتين تطوعا فسا فيها ' و تشهد و سلم هل عليه سجدة السهو ؟ قال : نعم . قلت : فان لم يسلم ولكنه قام يصلي آخرين ' فجعل ' صلاته أربعاً ثم يسلم ' هل عليه سجدة السهو وإنما سها في الأولين ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : لأنها صلاة واحدة .

قلت : أ رأيت رجلا افتتح التطوع و هو ينوي أن يصلي ركعتين فلما صلى ركعة سها فيها ثم بدا له أن يجدد صلاته أربعاً فزاد آخرين ' هل عليه سجدة السهو ؟ قال : نعم . قلت : فان لم يسه في الأولى '

== كان مدركا للركعة ؛ ولهذا يعود لتكبيرات العيد إذا ذكره في الركوع ، فكذلك للقنوت . ( وفي الرواية الأخرى : لا يعود للقنوت ) لأن الركوع فرض و لا يترك الفرض بعد ، اشتغل به للعود إلى السجدة ، كما لو تم إلى الثامنة قبل أن يقعد ، بخلاف تكبيرات العيد فانها لم تسقط ، فالركوع محل لها حتى إذا أدرك الإمام في الركوع يأتي بها . فهذا يعود لأجلها ؛ فأما القنوت فقد سقط بركوع لأنه ليس بمحل له . فالقنوت مشبه بالقراءة ، وحالة الركوع ليس بحالة القراءة فبعد ما سقط لا يعود لأجله . ( وعليه سجدة السهو على كل حال عاد أو لم يعد فمت أو لم يقنت )

تمت القصصان في صلاته ' سهو - هـ .

(١) كذا في ص ، هـ ، وفي ع ، ر . ح . « فيه » أى في صلاة تطوع .

(٢) وفي هـ « آخرين » ؛ وفي ص « ركعتين أخراوين » .

(٣) وفي ص « فيجمن » .

(٤) وفي ص « هـ » .

(٥) وفي هـ « في الاوتين » .

(٦) وفي هـ « آخرتين » ، وفي ص « أخرائين » .

(٧) وفي هـ « الأوتين » واصوب هـ في قيمة الأصول .

و لكنه سها فيما زاد أوجب عليه سجودا سهوا؟ قال: نعم، لأنها صلاة واحدة.

قلت: أ رأيت رجلا دخل مع الإمام في الصلاة و الإمام يصلي الظهر و نوى الرجل بدخوله معه التطوع ثم تكلم الإمام كيف يصنع الرجل الداخل؟ قال: يستقبل أربع ركعات.

قلت: أ رأيت إن كان الإمام لم يتكلم و تم على صلاته إلا أن الرجل الداخل معه إما أدرك الركعتين؟ قال: إذا فرغ الإمام فان عليه أن يقوم فيقضى الآخرين حتى تكون أربع ركعات مثل صلاة الإمام.

قلت: أ رأيت رجلا افتتح الصلاة للتطوع و هو ينوي أن يصلي ١٠ أربعا فلما صلى ركعة أدرك ركعتين بدا له أن لا يتمها أربعا فسلم في الركعتين هل عليه أن يصلي أخراوين؟ قال: لا. قلت: من أين اختلف هذا و الذي خلف الإمام؟ قال: لأن الذي خلف الإمام قد يدخل في صلاته فلا بد له من أن يتمها لأنه قد دخل فيها و اتم به، و أما هذا فلا يجب عليه أربع ركعات حتى يقوم في الثالثة، فإذا قام في ١٤ الثالثة وجب عليه أن يتمها أربع ركعات.

قلت: أ رأيت رجلا دخل في الظهر و هو ينوي أن يصلي ١٠ [ ست ركعات؟ قال: صلاته تامة، و هذا و الأول سواء، و لا تفسد

١١ وفيه «آخرتين» وفي ص «الأخراوين».

(٢) ما بين أربعين ربيعة من ح، ص؛ و العبارة سقطت من الأصول الثلاثة كلها و لابد منها.

(٣) كذا في الأصل؛ و في بقية الأصول «يفسد».

عليه صلاته الركعتان اللتان نوى أن يصليهما لأنه<sup>١</sup> لم يدخل فيها وليس عليه قضاؤهما .

قلت : أ رأيت مسافرا نوى أن يصلي الظهر أربع ركعات ثم بدا له فصلى ركعتين ؟ قال : لا تفسد صلاته ، ألا ترى أنه<sup>٢</sup> لو دخل في الظهر وهو بنوى أن يقطعها بكلام أو حدث فصلى ركعة ثم بدا له فأنمها<sup>٣</sup> ولم يقطعها أن صلاته تامة ، فإذا<sup>٤</sup> نوى شيئا فلم يفعل<sup>٥</sup> أو أراد<sup>٦</sup> أن يزيد شيئا ثم بدا له فلم يزد فصلاته تامة ، ولا شيء عليه فيها نوى .

قلت : أ رأيت رجلا افتتح التطوع ونوى أن يصلي ركعتين فصلى ركعة فقرأ فيها ثم صلى ركعة أخرى<sup>٧</sup> فلم يقرأ فيها أو قرأ<sup>٨</sup> في الثانية<sup>٩</sup> ولم يقرأ في الأولى ثم سلم ؟ قال : عليه أن يستقبل ركعتين . قلت : ١٠ . فإن لم يسلم<sup>١١</sup> حتى صلى أربع ركعات وقرأ في الآخرين<sup>١٢</sup> أو في الأولين<sup>١٣</sup> كما وصفت لك وقد نوى بالآخرين قضاء الأولين هل يحزبه ذلك ؟

(١) كذا في ح ، ص ؛ ولفظ « لأنه » ساقط من بقية الأصول .

(٢) كذا في ص ؛ ولفظ « أنه » ساقط من بقية الأصول .

(٣) وفي ص « وإن » .

(٤) كذا في ح ، ص ؛ ولفظ « فلم يفعل » ساقط من بقية الأصول .

(٥) وفي ع ، ص « وأراد » .

(٦) كذا في ح ، ص ؛ ولفظ « أخرى » ساقط من بقية الأصول .

(٧-٧) وفي ص « في الركعة الثانية » .

(٨-٨) وفي ص « قلت أ رأيت إن لم يسلم » .

(٩-٩) وفي ص « ولم يقرأ في الأولين » .



قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد أفسد الأولين فلا يستطيع أن يدخل في صلاة صحيحة حتى يقطع الأولين . قلت : وكذلك لو أتمها ست ركعت ؟ قال : نعم . قلت : لم أفسدت الأولين ؟ قال : لأنه لم يقرأ في إحداها فلا تكون صلاة بغير قراءة . قلت : فإن أضاف إليها ركعة بقرأة ينوي قضاء التي أفسدها ؟ قال : لا يحزبه . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد أفسدهما حين لم يقرأ في إحداها فلا يستطيع أن يضيف إليها أخرى فيكون إذا ثلاثا وقد أفسد إحدا من فعليه ركعتان بقضيها .

قلت : أرايت رجلا صلى الغداة ركعتين فقرأ في الركعة الأولى ولم يقرأ في الثانية هل يحزبه أن يضيف إليها أخرى ؟ قال : لا يكون ١٠ ثلاثا فعليه أن يستقبل صلاة الغداة .

قلت : أرايت رجلا افتتح الصلاة وهو ينوي أربع ركعات فقرأ في الركعة الأولى والرابعة ولم يقرأ في الثانية والثالثة ؟ قال : عليه أن يستقبل أربع ركعات . قلت : لم ؟ قال : لأنه حيث قرأ في الأولى ولم يقرأ في الثانية أفسد الركعتين ، ثم قرأ في الرابعة ولم يقرأ في الثالثة فقد أفسد

(١) وفي ص « ولا يكون » .

٢-٣ كذا في ح ، ص ؛ وقوله « قلت لم قل لأنه » ساقط من بقية الأصول .  
ب ، وفي ص « لأنه أفسدهما » .

(٤) كذا في ص ؛ ونظ « ركعتين » ساقط من بقية الأصول .

(٥-٥) وفي ص « قل لا وعيه » .

(٦) كذا في ص ؛ ونظ « صلاة » ساقط من بقية الأصول .

الركعتين أيضاً، فعليه أن يستقبل أربعاً، وقال محمد: عليه قضاء ركعتين.  
قلت: أ رأيت إن كان سها فيما صلى وأوجب على نفسه سجدة السهو  
ثم أمرته أن يعيد الصلاة أ ترى عليه أن يسجد للسهو فيما يعيد؟ قال:  
لا يسجد فيما يعيد إلا أن يسهو، فإن سها بسجد.

قلت: أ رأيت رجلاً صلى الظهر أو العصر فلما صلى ركعتين ظن أنه  
قد فرغ من صلاته وسلم ثم ذكر مكانه أنه إنما صلى ركعتين؟ قال: بتم  
صلاته وعليه سجدة السهو. قلت: أ رأيت إن لم يسلم ولكنه لما صلى  
ركعتين ظن أنه فرغ من صلاته، نوى 'قطع لصلاته والدخول في التطوع'  
وهو ساء ثم ذكر ذلك بعد ما دخل في التطوع أنه 'إنما صلى من الظهر  
ركعتين؟ قال: يمضي في التطوع فإذا فرغ استقبل الظهر أربع ركعات،  
وليس عليه سجدة السهو فيما صنع لأن صلاته قد انقضت.

قلت: أ رأيت الإمام إذا سها يوم الجمعة أو سها في العيدين أو سها  
في صلاة خوف أ ليس عليه في ذلك ما عليه فيما ذكرت من الصلوات؟  
قال: نعم. قلت: ومن دخل معه في سجدة السهو فقد دخل معه في صلاته  
ووجب عليه ما وجب على الإمام؟ قال: نعم.

١٥

(١) وفي هـ، ص «فنوى».

(٢) لفظ «أنه» ساقط من ز، ح، ص.

(٣-٣) كذا في ح، ص، وهو الصواب؛ وفي بقية الأصول «لأنه قد انقضت».

(٤) كذا في الأصول، ولعل الصواب في الجواب "بلى".

(٥-٥) وفي ح، ص «قال دخل معه في صلاته قلت ووجب عليه مكان» فقد  
دخل معه ... ».

قلت: أرأيت الإمام إذا سها في صلاة الخوف وسجد أيسجد الطائفة الذين<sup>١</sup> معه؟ قال: نعم. قلت: ولا تسجد<sup>٢</sup> الطائفة الذين<sup>٣</sup> هم بإزاء العدو؟ قال: نعم<sup>٤</sup>، لا يسجدون. قلت: فإن جاءت الطائفة<sup>٥</sup> الذين هم بإزاء العدو وقضوا متى يسجدون للسهر؟ قال: إذا فرغوا من صلاتهم. قلت: فإن سهوا فيما يقضون وجب على من سها منهم سجدة السهو؟ قال: لا<sup>٦</sup>، إنما عليهم السهر فيما سها إمامهم.

قلت: أرأيت الرجل الذي لا يستطيع أن يسجد وهو يومئذ يؤم أو رجل يسير<sup>٧</sup> على دابته لا يستطيع<sup>٨</sup> أن ينزل من الخوف فسها<sup>٩</sup> من هؤلاء في صلاته هل يجب عليه<sup>١٠</sup> سجدة السهو؟ قال: نعم. ١٠ قلت: ويجب عليه أن يومي بسجدة السهو إجماعاً بعد التسليم؟ قال: نعم. قلت: أرأيت رجلاً افتتح الصلاة فقرأ ثم شك فلم يدر أكره

(١) كذا في ص، ح؛ وفي بقية الأصول «الذي».

(٢-٣) وفي «أهـ» «تمة الأخرى الذين».

(٣) كذا في ص؛ ولفظ «نعم» ساقط من بقية الأصول.

(٤-٥) كذا في «هـ» وفي بقية الأصول «الذين بإزاء العدو».

(٥) بعض «لا» ساقط من ص.

(٦) كذا في ح، ص؛ وبعض «هو» ساقط من بقية الأصول.

(٧) كذا في ح، ص؛ وفي بقية الأصول «يسجد».

(٨) وفي ص «لا يقدر».

(٩) وفي «هـ» «عليهم».

١٠ أراد في ص «إجماع».

التكبير التي يمتنع بها الصلاة أم لا فأعاد التكبير والقراءة ثم علم أنه كان كبير؟ قال: يمضي في صلاته وعليه سجدة السهو. قلت: إن ذكر ذلك وهو راكع أو ساجد أو بعد ما صلى ركعة ثم استيقن أنه قد كان كبير؟ قال: يمضي في صلاته وعليه سجدة السهو. قلت: فإن لم يكن صلى شيئا إلا أنه ركع<sup>٢</sup> في الأولى فذكر أنه لم يكبر فرفع رأسه<sup>٥</sup> وكبر وقرأ ثم ذكر أنه قد كان كبير؟ قال: يمضي في صلاته و يعتد بركته تلك<sup>٣</sup> ويسجد بسجدة السهو. قلت: ولا يكون تكبيره هذا قطعاً للصلاة؟ قال: لا؛ ألا ترى أنه إنما ينويها<sup>١</sup> لا ينوي<sup>٢</sup> غيرها. قلت: فإن ذكر<sup>٤</sup> وهو ساجد أنه لم يكبر فرفع رأسه فقام فكبر ثم علم أنه قد كان كبير؟ قال: يمضي في صلاته و يعتد بركته تلك و بسجدة و بتم<sup>١٠</sup> ما بقى من صلاته وعليه سجدة السهو.

قلت: أ رأيت رجلاً افتتح الظهر ثم نسي<sup>٩</sup> فظن أنه في العصر فصلى هكذا هل عليه سجدة<sup>٨</sup>؟ قال: لا. قلت: لا؟ قل: لأنه لا يعلم ما صلى.

(١-١) وفي ص «أ رأيت إن ذكر».

(٢) وفي ص «راكع».

(٣-٣) وفي ص «تلك الركعة».

(٤) وفي ص «لصلاته».

(٥) لفظ «إنما» زده من ح.

(٦) وفي ص «ينوي بها».

(٧) وفي ح، ص «ولا ينوي».

(٨-٨) وفي ص، ح «فإن ظن».

(٩-٩) وفي ص «فظن أنه العصر فصلى هكذا ركعة أو ركعتين ثم ذكر أنه في».

قلت: وكذلك لو اقتتح الظهر فصلى ركعة ثم ظن أنها العصر فصلى ركعتين ثم استيقن أنها الظهر ثم صلى الرابعة؟ قال: نعم. قلت: ولا يفسد هذا صلاته؟ قال: لا. قلت: فإن مكث وهو يتفكر حتى شغله ذلك عن ركعة أو سجدة أو كان راكعاً أو سجداً فأطال الركوع أو السجود يتفكر ثم ظن أنها الظهر يجب في ذلك عليه سجدة السهو؟ قال: إذا تغير عن حاله فتفكر استحسن أن أجعل عليه سجدة السهو.

قلت: رأيت الرجل الذي نام خلف الإمام قد أدرك أول الصلاة مع الإمام فاستيقظ وقد فرغ الإمام من صلاته والرجل الذي أدرك مع الإمام أول الصلاة فأحدث فذهب يتوضأ ويحجى وقد فرغ الإمام من صلاته أهما عندك سواء؟ قال: نعم. قلت: وعليهما أن ينبا على صلاتهما؟ قال: نعم. قلت: ولا يقرأ واحد منهما؟ قال: لا. قلت: فإن سواهما في صلاتهما أو سها أحدهما فهل على الذي سها سجدة السهو؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه بمنزلة من خلف الإمام ولا سهو على

الظهر أعليه في ذلك سجدة السهو.

(١) وفي ص «يشغله».

(٢-٢) وفي ص «ثم ذكره».

(٣-٣) وفي ص «هل عليه في ذلك».

(٤) كذا في الأصل وكذا هو في ز وفي ح، ص «بتفكره» واللفظ هذا ساقط من ه.

(٥-٥) وفي ص «فيذهب يتوضأ».

(٦) وفي الأصول «سها» (كذا).

من خلف الإمام إذا لم يسه الإمام .

قلت : أ رأيت إماما صلى يقوم فلما قعد في الرابعة ' تشهد ثم شك ' في شيء من صلاته فتعكر فيه ساعة حتى شغله تفكره عن التسليم ثم استيقن أنه قد أتم الصلاة هل عليه سجدة السهو ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن لم يشك حتى سلم تسليمة واحدة ثم شك فلم يدر أصلى ثلاثا ٥ أم أربعاً ثم استيقن أنه قد أتم الصلاة ' هل عليه سجدة السهو ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا إنما سها بعد خروجه من الصلاة .

قلت : أ رأيت رجلا صلى وحده فأحدث فأنفل ليتوضأ فشك في صلاته وهو يتوضأ فلم يدر أ ثلاثا صلى أم ركعتين فشغله ذلك عن وضوئه ثم استيقن أنه صلى ركعتين ففرغ من وضوئه فجاء فبني على صلاته حتى ١٠ فرغ من صلاته هل عليه سجدة السهو بعد الفراغ ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : لأنه في الصلاة ألا ترى أنه يعتد بما مضى من صلاته ويصلى ما بقي . قلت : أ رأيت رجلا صلى الظهر أربع ركعات ثم قام في الخامسة ساهيا فذكر قبل أن يقرأ أو بعد ما قرأ أو بعد ما ركع ولم يسجد كيف يصنع وقد قعد في الرابعة قدر ' تشهد ' أو لم يقعد ؟ قال : إذا ذكر فليقعد ١٥ وليتشهد ويسلم وعليه سجدة السهو ، ولا يفسد عليه ما ذكرت شيئا من صلاته لأنها ليست بركعة تامة . قلت : فإن سجد في الخامسة ثم ذكرها وقد قعد قدر التشهد ؟ قال : يضيف إليها ركعة أخرى ثم يسجد سجدة في السهو .

( ١ - ١ ) وفي ح ، ص « و تشهد شك » .

( ٢ ) فظ « الصلاة » ساقط من ٥ ، ز .

قلت : أرايت رجلا اقتتح الصلاة تطوعا فسها في صلاته فأتم ركعتين وسلم ثم قام فدخل في صلاة مكتوبة أو في صلاة تطوع غير تلك هل عليه في ذلك سجدة السهو ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد قطع التي سها فيها ؛ دخل في غيرها فلما دخل في غيرها سقط عنه سجدة السهو .

٥ قلت : أرايت رجلا صلى الظهر وحده وقد فرغ من صلاته وسلم ثم دخل مع الإمام في صلاة غيرها ثم شك في الأولى وهو في الصلاة مع الإمام فتفكر حتى شغله تفكره هل عليه في هذه الصلاة سهو ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنه لم يشك في شيء منها . قلت : وكذلك لو كان يصلي وحده حتى فرغ من الأولى فتفكر فيها ؟ قال : نعم إن لم يشغله عنها شيء .

١٠ قلت : أرايت رجلا صلى ركعتين فسها فيها فسجد لسهو بعد التسليم و تشهد ثم أراد أن يضيف إليها ركعتين آخرين ؟ قال : ليس له ذلك إلا أن يستقبل التكبير ألا ترى أنه إن بنى على التكبير الأول

(١) كذا في ح ، ص ؛ وفي بقية الأصول « تطوعا » .

(٢) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « ذلك » .

(٣) كذا في ح ، ص ؛ وفي بقية الأصول « الذي » .

(٤) كذا في ر ، ح ، ص ؛ ونفص « هل » ساقط من الأصل وكذا من ه .

(٥-٥) من قوله « قلت لم ... » ساقط من الأصل وكذا من ه ، ز ؛ وإنما زدناه

من ح ، ص ؛ لأن قوله « قلت لم قل » ساقط من ص أيضا .

(٦-٦) وفي ه « سهو » ، وفي ص « ثم سجد للسهو » .

(٧) وفي ص « أخرائين » .

كانت عليه سجدة السهو وسقطت صلاته ولا تكون "سجدة السهو" إلا في آخر الصلاة، وإن استقبل التكبير ودخل في الركعتين أجزاء .

### باب صلاة المسافر

قلت: أرايت المسافر هل يقصر الصلاة في أقل من ثلاثة أيام؟

قال: لا . قلت: فإن سافر مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا؟ قال: يقصر . الصلاة حين يخرج من مصره . قلت: ولِمَ وقت له ثلاثة أيام؟ قال: لأنه جاء أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا ومعه ذو محرم" فقست على ذلك؛ وبلغني عن إبراهيم النخعي<sup>٥</sup> وسعيد بن جبيرة<sup>٦</sup> أنهما قالوا: إلى المدائن ونحوها .

(١) وفي هـ « سقطته » ولا يصح .

(٢-٢١) وفي ح، ص « سجدة السهو » .

(٣) وفي هـ، ص « حتى » مكان « حين » .

(٤) هذا أثر أخرجه الإمام محمد في كتاب الحج ج ١ ص ١٦٧: أخبرنا أبو معاوية الكوفي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعدا إلا ومعه أو زوجها أو أخوها أو ذو محرم معها - هـ .

(٥) أسند هذا البلاغ المؤلف في كتاب الحج ج ١ ص ١٦٧: أخبرنا أبو معاوية الكوفي عن الأعمش عن أبي صالح عن محمد بن أبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم: قلت: فيما يقصر الصلاة؟ قال: في المدائن ووسط ونحوها - هـ .

ج ١ ص ١٦٧ .

(٦) لم أجده من أسند هذا البلاغ .

(٧) كما في ح، ص؛ ولفظ « إلى » ساقط من بقية الأصول .



قلت : أ رأيت 'إن سافر ثلاثة أيام' فصاعدا فقدم المصر الذي خرج إليه أبتنم' الصلاة؟ قال<sup>٢</sup>: 'إن كان يريد أن يقيم فيه خمسة عشر يوما أتم الصلاة' ، وإن كان لا يدري متى يخرج قصر الصلاة . قلت : ولم يمت خمسة عشر يوما؟ قال : للأثر الذي جاء عن عبد الله بن عمر<sup>٣</sup> رضي الله عنهما .

قلت : أ رأيت إذا خرج من مصره و هو يريد السفر فحضرت الصلاة وأمامه من مصره ذلك دار أو داران؟ قال : يصلي صلاة المقيم ما لم يخرج من مصره ذلك حتى يخلف ذلك المصر . قلت : فإن كان بينه وبين المصر الذي خرج إليه فرسخ أو أقل من ذلك و هو يريد المقام فيه أ يصلي صلاة مسافر أو صلاة مقيم؟ قال : بر صلاة مسافر حتى يدخلها .

(١) وفي ص «إذا سافر مسيرة ثلاثة أيام» .

(٢) وفي ه «أتم» .

(٣) وفي ه «قلت» مكان «قال» و هو خطأ .

(٤) أثر عبد الله بن عمر أخرجه المؤلف في كتاب الآثار ص ٣٩ وكتاب الحج ج ١ ص ١٧٠ : أخرجه أبو حنيفة قال حدثنا موسى بن مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : إذا كنت مسافرا ووطئت نفسك على إقامة خمسة عشر يوما فأتم الصلاة ، وإن كنت لا تدري فقصر - ه . وروى في كتاب الحج : أخرجه عمر بن دراهم في عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه إذا أراد أن يقيم بمكة خمسة عشر يوما سرح ظهره وصلى أربعاً - ه ص ١٧٠ . ودواه بن أبي شيبة عن وكيع : قال حدثني عمر بن ذر عن مجاهد قال : كان ابن عمر إذا احتتم على إقامة خمس عشرة سرح ظهره وصلى أربعاً - ه ، في ٢٠٩ .

قلت: أ رأيت الرجل إذا خرج من الكوفة إلى مكة ومنى وهو يريد أن يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوما أ يكمل الصلاة حين يدخل مكة؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه لا يريد أن يقيم بمكة وحدها خمسة عشر يوما. قلت: ولا تعد مكة ومنى مصرا واحدا؟ قال: لا.

قلت: أ رأيت رجلا أقبل من الجبل يريد الحيرة وأهله بها فر ه بالكوفة فحضرت الصلاة أبصلى صلاة مسافر أو صلاة مقيم؟ قال: بل يصلى صلاة مسافر ما لم يدخل الحيرة أو يوطن نفسه على إقامة خمسة عشر يوما بالكوفة. قلت: أ رأيت إن لم يكن أهله بالحيرة ولكنه أقبل من الجبل يريد أن يقيم بالحيرة و"كوفنة خمسة عشر يوما فقدم الكوفة أ يقصر الصلاة أم يتم؟ قال: بل يقصر الصلاة. قلت: ولِمَ يقصر الصلاة؟ قال: لأنه لم يوطن نفسه على إقامة خمسة عشر يوما في مصر واحد؛ ألا ترى لو أن رجلا أقبل من الجبل وهو يريد أن يقيم بالكوفة والبصرة خمسة عشر يوما فقدم الكوفة أو البصرة

(١) الحيرة - بالكسر تم السكون وراه. مدينة كانت على ثلاثة أميال من الكوفة على. وضع يقل. الخجف. رعمو أن بعرة رس كان يتصل به. وبالحيرة الخورق يقرب منها مما إلى اشرق على نحو ميل. والدير في وسط لبرية اتى بينها وبين الشام. كانت مسكن ملوك لعرب في الجاهلية من زمن نصر ثم من لحم المعان وآبائه. والنسبة إليها حارى - على غير قياس، كما نسبوا إلى النمر النمرى - من معجم البلدان ج ٢ ص ٣٧٦.

(٢) كدافى ص، وقوله «بل يصلى» - قط من بقية الأصول.

(٣) قوله «أ رأيت» - اقط من الأصل، موجود في بقية لأصول.

أنه لم يجب عليه أن يتم الصلاة .

- قلت : أ رأيت رجلاً خرج من مصره مسافراً بعد زوال الشمس .  
 أ يصلي صلاة المسافر أم صلاة المقيم ؟ قال : بل صلاة مسافر . قلت : ولم !  
 وقد خرج من مصره في وقت صلاة قد وجبت عليه ؟ قال : أ رأيت  
 ه لو زالت الشمس وهو مسافر ثم قدم أهله أ كان يصلي الظهر صلاة  
 مسافر أم صلاة مقيم ؟ قلت : ' بل صلاة مقيم ' ، قال : فهذا وذاك سواء .  
 قلت : أ رأيت رجلاً خرج من مصره بعد دهاب وقت الصلاة  
 ولم يصلها أ يصلي تلك الصلاة صلاة مسافر أم صلاة مقيم ؟ قال : بل صلاة  
 مقيم . قلت : لم ؟ قال : لأنها وجدت عليه قبل أن يخرج من مصره . قلت :  
 ١٠ وكذلك لو أن مسافراً دخل في وقت الظهر ولم يصلها حتى ذهب الوقت  
 ثم قدم المصر ؟ قال : نعم ، عليه أن يصلي صلاة مسافر . قلت : وإنما  
 ينظر إلى ذهاب الوقت ولا ينظر إلى دخوله ؟ قال : نعم<sup>٢</sup> .

- قلت : أ رأيت رجلاً خرج مسافراً فحضرت الصلاة وهي الظهر  
 فافتتح الصلاة ليصلي وقد خرج من مصره وهو يريد أن يصلي ركعتين  
 ١٥ فأحدث حين دخل في الصلاة فأنفل فأقى المصر فتوضأ ثم عاد إلى مكانه  
 كم يصلي ؟ قال : أربع ركعات . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد دخل المصر<sup>٣</sup>

(١-١) كذا في ص ٤ وفي بقية الأصول « يصلي الظهر مسافراً » .

(٢-٢) وفي ص « صلاة مقيم » ولفظ « بل » ساقط منها .

(٣-٣) كذا في ر ، ح ، ص ؛ وقوله « قل نعم » ساقط من الأصل وكذا من ه .

(٤) كذا في ه ؛ وفي بقية الأصول « في المصر » .

فصار مقبياً وهو في الصلاة بعد فعله أن يصلي صلاة المقيم . قلت : 'فإن انفتل' حين أحدث وهو يريد أن يدخل المصراً ليتوضأ<sup>٢</sup> ثم ذكر<sup>٣</sup> أن عنده ماء<sup>٤</sup> لم يعلم به ؟ قال : يتوضأ ويصلي أربع ركعات صلاة مقيم . قلت : لِمَ<sup>٥</sup> ولم يدخل المصراً ؟ قال : لأنه حين أجمع رأيه على دخوله المصراً قد وجب عليه أن يصلي أربع ركعات . قلت : لِمَ كان هكذا عندك ؟ هـ قال : أرايت لو بدله أن يقيم ، يرجع إلى أهله ألم يكن عليه أن يصلي أربع ركعات ؟ قلت<sup>٦</sup> : بلى ، ولكن لا يشبه<sup>٧</sup> هذا عندي ذلك لأن هذا قد أراد الإقامة والاول لم يرد أن يقيم ، قال : أرايت لو أجمع رأيه على أن يدخل أهله فيمكث يوماً ثم يخرج<sup>٨</sup> كم كان يصلي ؟ قلت<sup>٩</sup> : 'أربعاً' . قال<sup>١٠</sup> : فهذا كذلك سواء . قلت : أرايت إن أراد المقام وهو ١٠

(١-١) وفي ص «فإن كان انفتل» .

(٢) وفي ص «ويتوضأ» .

(٣-٤) وفي ص «أن معه ماء» .

(٤) وفي ز ، ح «وه» .

(٥-٥) وفي هـ ، ص «دخول المصرا» .

(٦) وفي هـ «على» مكان «عليه» وعو سهو .

(٧) وفي هـ «قال» خطأ .

(٨) كذا في ص ، و غلط «لكن» - قط من بقية الأصول .

(٩) وفي هـ «خرج» .

(١٠) كذا في ص ، وهو الصواب ؛ وفي بقية الأصول «قال» مكان «قلت» .

(١١) كذا في ص ؛ و غلط «قال» ساقط من بقية الأصول ولا بد منه .

في الصلاة ثم بدا له أن يتم على سفره ولا يرجع ؟ قال : إذا أجمع رأيه على الإقامة فهو مقيم ، ولا يكون مسافرا بالنية كما يكون مقيما بالنية لأنه لا يكون مسافرا حتى يسير ، والإقامة إنما تكون بالنية لأن الإقامة ليس بعمل ، والسفر عمل .

٥ قلت : أ رأيت مسافرا صلى في سفره 'أربعا أربعا' حتى رجع 'إلى أهله ما تقول في ذلك ؟ قال : إن كان قعد في كل ركعتين قدر التشهد فصلاته تامة ، وإن كان لم يقعد في الركعتين الأوليين قدر التشهد فصلاته فاسدة وعلمه أن يعيد . قلت : لِمَ كان هذا عندك هكذا ؟ قال : لأن صلاة المسافر 'تفريضة ركعتان' فما زاد عليها فهو تطوع ، فإن خلط المكتوبة بالتطوع فسدت صلاته ، إلا أن يقعد في الركعتين الأوليين قدر التشهد 'لأن التشهد فصل لما بينهما' ، ألا ترى لو أنه تكلم وقد قعد قدر التشهد كانت صلاته تامة ، فإن كانت الصلاة لم يفسدها الكلام لم يفسدها صلاة (١-١) كذا في «أربعا أربعا» مكرر وكذا هو في المختصر وفي بقية الأصول «أربعا» غير مكرر .

(٢) وفي ص «يرجع» .

(٣) اقط «كان» ساقط من هـ .

(٤) وفي هـ «إن» .

(٥-٥) وفي ص «يكون فصلا بينها» .

(٦-٦) وفي هـ «أنه لو» ؛ وفي ح ، ص «ألا ترى لو أنه تكلم قبل أن يقعد قدر التشهد كانت صلاته فاسدة» .

(٧-٧) كذا في ص ح ، وفي بقية الأصول «قلت فإن كانت» وليس بصواب ، =

أخرى لأن الصلاة لا تكون أشد من الكلام .

قلت : أ رأيت مسافرا افتتح الظهر وهو ينوى أن يصلي أربع ركعات ثم بدا له فصلى ركعتين وسلم ؟ قال : صلاته تامة .

قلت : أ رأيت مسافرا افتتح الظهر فصلى ركعتين وتشهد وقد

سها في صلاته وسلم وهو يريد أن يسجد بمجدق السهو ثم بدا له أن ه  
يقيم ؟ قال : صلاته تامة وليس عليه سجدة السهو ، ونيت هذه قطع  
للصلاة : ألا ترى لو أنه ضحك في هذه الحال حتى قهقه لم يكن عليه  
وضوء ، ولو كان في صلاة لكان عليه الوضوء . وإنما بدا له لمقام  
حين فرغ من صلاته فلذلك لم يكن عليه أن يتم الصلاة . قلت :

أ رأيت إن سجد لسهوه سجدة واحدة أو سجدة ثم بدا له المقام قد ١٠  
أن يسلم ؟ قال : عليه أن يكمل أربع ركعات ، وعليه أن يسجد بمجدق  
السهو بعد التسليم ويتشهد فيها ويسلم : ألا ترى أنه لو ضحك في  
هذه الحال حتى قهقه كان عليه الوضوء لصلاة أخرى : أو لا ترى لو أن  
رحلا أدرك معه صلاة في هذه الحال كان قد أدرك معه الصلاة ؛  
ولا يشبه هذا الأول لأن هذا له المقام وهو في الصلاة والأول ١٥  
بدا له وقد فرغ من صلاته - وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف .

= وفي ص « فإذا كانت » مكان « فإن كانت » .

(١) لفظ « صلى » ساقط من الأصل وكذا من ص .

(٢) وفي ص « الاقامة » مكان « أن يقيم » .

(٣) وفي « وكذلك » خطأ .

(٤-٤) وفي « لو أنه » .

وقال محمد بن زفر: هذا كله سواء وهو في صلاته بعد ما لم يسلم قبل أن يدخل في سجدة السهو إن بدا له المقام كان مقبياً وعليه أن يتم الصلاة، وإن دخل معه رجب في تلك الحال كان داخلاً في صلاته، إن لم يسجد الإمام بسجدة السهو وإن قهقه الإمام في تلك الحالة، كان عليه الوضوء لصلاة أخرى - [ ١ ] .

قلت: أ رأيت مسافراً افتتح الظهر و صلى ركعة ثم أحدث فأنصرف ليتوضأ فلم يجد ماء فتييم بالصعيد ثم وجد الماء قبل أن يعود إلى مقامه بدا له المقام؟ قال: يتوضأ ويبى على صلاته ويكمل أربع ركعات . قلت: فإن قام في مقامه ثم رأى الماء ثم بدا له المقام؟ قال: يتوضأ ويستقبل الصلاة أربع ركعات؛ ورؤيته الماء في مقامه وقبل أن يقوه في مقامه سواء في القياس غير أني أستحسن ذلك وآمره أن يتوضأ ويبى على صلاته لم ير الماء بعد ما يقوم في مقامه أو يقوم في غير مقامه يريد الصلاة فاذا فعل ذلك ثم رأى الماء استقبل الوضوء والصلاة .

(١) ابن اربعين زيد من ص ح .

(٢) وفي ص ح « فصي » .

(٣) وفي ح « ركعتين » .

(٤) لد في ص ونفخ « انه » سقط من بقية الاصول .

(٥) كذا في ص؛ وفي بقية الاصول « من » .

(٦-٦) وفي ص « في غيره ثم يرد » .

قلت: أ رأيت مسافراً أمّ قوماً مقيمين و مسافرين فصلّى بهم ركعة وسجدة ثم أحدث فقدم رجلاً دخل معه في الصلاة ساعئذ وهو مسافر مثله؟ قال: لا ينبغي لذلك الرجل أن يتقدم ولكن ينبغي للإمام أن يقدم من قد أدرك أ ل الصلاة . قلت: أ رأيت إن تقدم الرجل المسافر كيف يصنع؟ قال: ينبغي له أن يسجد تلك السجدة التي تركها الإمام الأول ثم يصلي بهم . قلت: فإن سها عن تلك السجدة فصلّى بهم ركعة وسجدة فيها سجدة ثم أحدث فقدم رجلاً آخر دخل معه في الصلاة ساعئذ فذهب فتوضأ وجاء فدخل معه في الصلاة وجاء الإمام الأول فدخل معه كيف ينبغي لهذا الإمام الثالث أن يصنع؟ قال: ينبغي له أن يسجد تلك السجدة الأولى ويسجدها معه الإمام الأول والقوم . ولا يسجدها معه الإمام الثاني ، ثم يسجد السجدة الآخرة ويسجدها معه الإمام الثاني والقوم ، ولا يسجدها معه الإمام الأول ، ويصلي الإمام الأول الركعة الثانية بغير قراءة ، فإن أدرك مع الإمام الثالث السجدة الآخرة يسجدها معه ، وإن لم يدركها يسجدها وحده . ويتشهد الإمام الثالث ثم يتأخر فيقدم رجلاً قد أدرك

(١-١) وفي ص « قلت فالرجل المسافر » .

(٢) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « ترك » .

(٣) كذا في ص ، ح ؛ و لفظ « فذهب » ساقط من بقية الأصول .

(٤) وفي « فيسجدها » .

(٥-٥) وفي ز ، ح « وإن كان لم يدركها » ؛ وفي ص « وإن لم يدرك » .



أول صلاة فيسلم بهم ويسجد بهم بسجدة السهو ويسجدون معه جميعاً ،  
ثم يقوم الإمام الثاني فيقضى الركعة التي سبق بها فيقرأ<sup>١</sup> فيها ، و يقوم  
المقيمون فيقضون وحدانا بغير إمام حتى يكملوا الصلاة<sup>٢</sup> .

قلت : " أ رأيت إماماً صلى بقوم الظهر وهو مقيم والقوم جميعاً  
١. فصلى بهم ركعة وسجدة ثم أحدث فانقل وقدم رجلاً ممن أدرك أول  
الصلاة فيها عن هذه السجدة وصلى بالقوم ركعة وسجدة ثم رفع  
فانقل وقدم رجلاً قد أدرك أول الصلاة فيها عن السجدة جميعاً  
وصلى بهم ركعة وسجدة ثم رفع فتأخر وقدم رجلاً قد أدرك أول  
الصلاة فيها عن الثلاث سجرات وصلى بهم ركعة وسجدة ثم رفع  
٢. وقدم رجلاً قد أدرك أول صلاة وتوضأ الأئمة الأربعة وجاؤا جميعاً  
ولم يتكلموا؟ قال : ينبغي للإمام الخامس أن يسجد بهم السجدة الأولى  
ويسجد معه الأئمة الأربعة والقوم جميعاً ، ثم يسجد<sup>٣</sup> السجدة الثانية  
ويسجد بها معه جميعاً<sup>٤</sup> غير الإمام<sup>٥</sup> الأول والثاني<sup>٦</sup> ثم يسجد السجدة الثالثة

(١) وفي ص « يقرأ » .

(٢) زاد هـ في ع ، ز . هـ « باب الإمام يحدث فيقدم رجلاً ويحدث الثاني  
فيقضى آخر » ولم يذكره في ص ولا في المختصر .

(٣ - ٤) وفي هـ « أ رأيت رجلاً إماماً » .

(٤) وفي ص « ثم توضأ » .

(٥ - ٦) وفي ص « ينبغي لهذا الإمام » .

٦١ - ٦٢ وفي ص « ويسجد » .

(٧) كذا في ص ١ والمخط « بهيه » - قط من بقية الأصول .

(٨) وفي ص « إلا للإمام » .

١ ' و يسجد معه القوم ' إلا الإمام الأول و الثاني ' ، ثم يسجد السجدة الرابعة ' و يسجد معها القوم جميعا ' إلا الإمام الأول و الثاني و الثالث ' و يقضى الإمام الأول الركعة الثانية و يسجدتها ، ثم يقضى الثالثة و الرابعة و يسجدهما ، و يقضى الإمام الثاني الركعة الثالثة و الرابعة يسجدهما ، و يقضى الإمام الثالث الركعة الرابعة يسجدتها ، و أيضا إمام منهم أدرك الإمام الآخر ه في سجدة من ركعته ' التي يقضى سجدةها ' معها لم يتابعه فيها ' ، ثم يسلم الإمام و يسجد ' يسجدتى السهو و يسجدون معه جميعا إن كان الأئمة الأربعة قد فرغوا من صلاتهم ' و إن كان قد بقي على أحد منهم شيء من صلاته لم يسجد مع الإمام حتى يفرغ من صلاته فإذا فرغ من صلاته يسجد يسجدتى السهو بعد ما يسلم ' الإمام .

١٠

قلت : رأيت مفيما ' صلى بقوله ' ' مقيمين ركعة ' من الظهر ونسى سجدة '

(١-١) وفي ص « يتابعه القوم جميعا » .

(٢) من قوله « ثم يسجد السجدة الثالثة ... » ساقط من ه .

(٣-٣) وفي ص « و يسلم القوم معه »

(٤) وفي ص « ركعة » .

(ه) لفظ « يسجدتها » ساقط من ص .

(٦-٦) كذا في الأصول الثلاثة ؛ وفي ه « يسجد معه فيها » يعني ص « الركعة » في

يقضى سجدة معه فيها » .

(٧-٧) وفي ص « ثم يسلم الأول و يسجد » .

(٨) وفي ص « سلم » .

(٩) وفي ح ، ص « إماما مقبلا » .

(١٠-١٠) وفي ص « مقيمين ركعة و سجدة » .

ثم أحدث فقدم رجلا جاء ساعثن<sup>١</sup> فلم يسجد بهم تلك السجدة ولكنه صلى بهم ركعة وسجدة<sup>٢</sup> ثم أحدث وقدم رجلا جاء ساعثن<sup>٣</sup> فصلى بهم ركعة وسجدة ثم أحدث فقدم رجلا جاء ساعثن<sup>٤</sup> فصلى بهم ركعة وسجدة ثم أحدث وقدم رجلا جاء ساعثن<sup>٥</sup> ثم توضأ الأئمة الأربعة وجاؤا جميعا<sup>٦</sup> قال: يذني لهذا الإمام الخامس أن يسجد بهم أربع سجرات يبدأ بالاولى فالاولى ويسجد معه الإمام الاول السجدة الاولى والقوم ولا يسجد معه<sup>٧</sup> الإمام الثاني والثالث والرابع تلك السجدة<sup>٨</sup> ثم يسجد السجدة<sup>٩</sup> الثانية فيسجدها معه الإمام الثاني والقوم ولا يسجد معه الإمام الاول والثالث والرابع<sup>١٠</sup> ثم يسجد السجدة الثالثة فيسجدها معه الإمام الثالث والقوم جميعا ولا يسجدها معه الإمام الاول ولا الثاني والرابع<sup>١١</sup> ثم يسجد السجدة الرابعة فيسجدها معه القوم والإمام الرابع ولا يسجدها معه الإمام الاول والثاني والثالث إلا أن يقضى الإمام الاول ما سبق به من الصلاة<sup>١٢</sup> فان أدركه في شيء من هذا السجود والسجدة التي يسجدها الإمام من الركعة التي يقضيها الإمام الاول فانه يسجدها معه<sup>١٣</sup> وإن لم يدركها معه يسجدها وحده حين يفرغ من صلاته فاذا فرغ فقد مع الإمام الخامس إن أدركه<sup>١٤</sup> قاعدا<sup>١٥</sup> وأما الإمام الثاني والثالث والرابع فانه ليس

(١-١) وفي ص «فصل ٤ ركعة وسجدة» .

٢-٣ من قوله «فصل ٤...» ساقط من ص ٥ .

(٣) وفي ص «معهم»

(٤) كذا في ص ؟ ونلفظ «السجدة» ساقط من بقية الأصول

على أحد منهم أن يقضى ما سبق به الإمام قبل أن يدخل في صلاته إلا بعد ما يسلم الإمام و يفرغ من صلاته فإذا فرغ الإمام قاموا فقصوا بقراءة ، و أما الإمام الأول فإنه ' يقضى بغير قراءة ' و أما الإمام الخامس ' فينبغي له ' أن يتشهد بالقوم ثم يتأخر فيقدم رجلا قد أدرك أول الصلاة فيسلم بهم و يسجد بهم بحمدى السهو و يسجد معه القوم جميعا غير الإمام ٥ الأول ' إلا أن يكون الإمام الأول ' قد فرغ مما سبق به فيسجد ٥ معه السجدين ، و الأئمة الآخرون و ٦ إن كانوا أيضا قضوا ما أدركوا مع الإمام الأول ما لم يصلوا معه فيسجدون ٢ معه بحمدى السهو ، ثم يقوم هؤلاء الأئمة فيقضون صلاتهم بقراءة .

قلت : أ رأيت مسافرا صلى بقوم مسافرين المغرب فصلى بهم ١٠ ركعتين فلما قام في الثالثة دخل معه رجل مقيم و نوى بدخوله معه الشطوع

(١) لفظ « فإنه » ساقط من هـ ص .

(٢-٢) و في ز، ح « فإنه ينبغي له » .

(٣) لفظ « الإمام » ساقط من هـ .

(٤-٤) قوله « إلا أن يكون لإمام الأول » ساقط من ز، ح .

(٥) كذا في هـ ؛ و في ع ، ز، ح « بحمد » .

(٦) و الواو ساقط من هـ .

(٧) كذا في ح ؛ و في بقية الأصول « فيسجدوا » ؛ و في ص « فيسجد » ؛ و لعنه

كان هم « فيسجدوا » فصحف و همار فساده .

فصلي معه الركعة الثالثة ثم سلم الإمام ؟ قال : يقوم هذا المقيم فيصلّي ثلاث ركعات يقرأ فيهن جميعاً ويقعد في الأولى منهن لأنها الثانية ، ولا يقعد في الثانية لأنها الثالثة ، ويقعد في الرابعة ويتشهد ويسلم ، ولو أن امرأة صلت مكتوبة في حضر أو في سفر فهي في ذلك بمنزلة رجل ، فإن اتّم بها رجل ونوى التطوع فقد أساء ودخل في غير صلاة ، فإن نيم عليها لم تجزه ، وإن أفسدها لم يكن عليه قضاء ، ولا يشبه هذا الذي دخل في المغرب .

وقال : أكره للرجل أن يدخل مع الإمام في المغرب ينوي به التطوع ولو دخل معه وأفسدها كان عليه أن يقضى أربع ركعات ، والذي اتّم بالمرأة لا يشبه هذا ، ألا ترى لو أن رجلاً اتّم بصبي أو برجل كافر لم يكن داخلاً في الصلاة ، فكذلك المرأة ، لا ينبغي للمرأة أن تؤم الرجل .

قلت : أ رأيت مسافراً أتمّ قوماً مقيمين ومسافرين فصلّي بهم ركعة ثم بدا له أن يقيم ؟ قال : عليه أن يكمل الصلاة . قلت : فإن أحدث

١٠ وفي « يصل بهم » خطأ .

(١) غلط « في » ساقط من « ص » .

(٢) وفي « ص » كانت « مكان » فهي « .

(٣) كذا في ح ، ص ، و لفظ « هذا » ساقط من بقية الأصول ، وهو من - هو الناسخ .

(٤) وفي ص ، ح « بالذي » .

(٥) وفي ح ، ص « لأنه لا ينبغي »

الإمام بعد ما نوى الإقامة فقدم رجلاً؟ قال: يتم بهم أربع ركعات . قلت: أ رأيت إن كان الإمام الثاني قد أدرك مع الإمام أول الصلاة ولم يصلها معه بأن نام خلفه عنها ثم أحدث فذهب فتوضأ فجاء فأحدث الإمام الأول فقدم وراءه فان أبا - نيفة قال في هذا: إن تأخر وقدم غيره من قد صلى تلك الركعة فهو أفضل وأحب إلينا . وإن لم يفعل هـ فبدأ بها فصلاهما وهو قدامهم أوى إليهم فقاموا أجزاء ذلك وأجزاها، وإن لم يفعلوا وصلى بهم الثلاث ركعات وتشهد وقدم رجلا من قد أدرك أول الصلاة فلم يقام هو يقضى أجزاها ذلك، وإن صلى بهم ركعة ثم ذكر ركعته تلك فان أفضل ذلك أن يوى إلى القوم فيقومون حتى يقضى هو تلك الركعة ثم يصلى بهم بقية صلاتهم، وإن لم يفعل ولكنه تأخر حين ذكر فقدم رجلا فصلى بهم فهو أفضل، وإن لم يفعل ذلك ولكنه صلى بهم وهو ذاكر لركعته تلك أجزاها وأجزاها غير أنه ينبغي له إذا تشهد أن يتأخر ويقدم رجلا قد أدرك أول الصلاة فلم يصلى بهم ويقوم فيقضى تلك الركعة .

قلت: أ رأيت إماما صلى يقوم أربع ركعات ففسي سجدة وسجدة هـ من أول ركعة وسجدة من الثانية فلم يذكر ذلك حتى قعد في الرابعة ثم ذكر ذلك وخلفه رجل قد أدرك معه أول الصلاة ونام خلفه (١) قوله « فذهب » ساقط من هـ .

(٢-٢) وفي هـ « وإن لم يفعلوا صلى » .

ولم يصل معه شيئا ثم اتبعه حتى قعد مع الإمام في الرابعة ؟ قال :  
 ينبغي لهذا الرجل أن يقوم فيصلي الركعة الأولى والثانية والثالثة بغير  
 قراءة . قلت : فإن سجد الإمام السجدة الأولى فأدركه الرجل فيها أيسجد  
 معه ؟ قال : نعم . قلت : كذاب لو أدركه في السجدة الثانية ؟ قال :  
 نعم . قلت : وكذلك لو أدركه في السجدة الثالثة ؟ قال : نعم .  
 قلت : أ رأيت مسافرا نسي الظهر فدخل أهله وقد ذهب وقتها  
 ثم ذكر ذلك ؟ فقام يصلي فجاء رجل مقيم فدخل معه في الصلاة . قد  
 فاتته تلك الصلاة ؟ قال : ينبغي للمسافر أن يصلي ركعتين ويقعد ويتشهد  
 ويسلم ، ثم يقوم هذا المقيم فيتم صلاته أربع ركعات . قلت : أ رأيت  
 ١٠. إن كان الإمام هو المقيم فاتم به المسافر ؟ قال : « صلاته تامة ،  
 وأما المسافر فصلاته فاسدة » لأنه لا يستطيع أن يكمل أربع ركعات  
 لأنها صلاة قد ذهب وقتها وقد وجبت عليه ركعتان . فلا يستطيع  
 أن يتمها أربعاً .

قلت : أ رأيت مسافرا أتى قوماً مسافرين في مصر أبصلي بهم

(١) كذا في ح ، ص ، وهو الصواب ؛ وفي بقية الأصول « فانه » مكان  
 « قل » .

(٢-٣) وفي ص « وقام يصليها وجاء » ، وفي ح « فقام يصليها فجاء » .

(٣) لفظ « كان » ساقط من ه ، ص .

(٤-٥) وفي ص « أما المقيم فان صلاته تامة ، وأما المسافر فان صلاته فاسدة » .

(٥) وفي ر ، ح « ركعتين » .

(٦) وفي ص « لا يستطيع » .

- أربع ركعات أو ركعتين؟ قال: يصلي بهم ركعتين؛ والمصري هذا وغيره سواء. قلت: فإن قامت 'معهم' في الصلاة جارية، لم تحض فصلت بصلاة الإمام؟ قال: أستحسن أن تقصد على الذي خلفها صلاته وعن يمينها وعن شمالها، وبقيتهم صلاتهم تامة؛ ألا ترى أني أمرها أن تتوضأ وتصل، ولو صلت بغير وضوء أمرتها أن تعيد، وكذلك لو صلت عريانة وهي هـ تجد ثوبا أمرتها بالإعادة، 'ولو كان' غلاما قد راهق ولم يحتلم فقام مع القوم في الصف أجزاء وأجزاء، ولم يكن الغلام ممزلة الجارية؛ وكذلك الغلام لو قام مع رجل واحد في الصف أجرى الرجل والغلام ذلك.
- قلت: أرايت رجلا ترك الصلاة في السفر أياما أيا ما يكون ممزلة المعنى عليه؟ قال: لا، وعلى هذا أن يقضى ما ترك. قلت: وكذلك لو صلى أربعاً ولم يقعد في الركعتين الأوليين قدر التشهد؟ قال: نعم، عليه أن يقضى ما صلى هكذا. قلت: أرايت إن ترك صلاة واحدة ثم صلى شهراً، وهو ذاكر لتلك الصلاة؟ قال: عليه أن يعيد تلك الصلاة وحدها ولا يعيد ما بعدها. قلت: فإن صلى يوماً أو أقل من ذلك وهو ذاكر لها؟ قال: "فإن أنا حنيفة كان يقول": "إذا صلى يوماً وليلة أو أقل من ذلك، هو ذاكر لها إن عليه أن يقضى" تلك الصلاة\* ويعيد ما صلى.
- (١-١) وفي «معهم» حرة في الصلاة. وفي ص «معهم جارية في الصف».
- (٢-٢) وفي ص «وإن كان».
- (٣-٣) وفي ص «كان أبو حنيفة يقول».
- (٤) وفي ص «أن يصلي».
- (٥-٥) وفي هـ «تلك الصلاة وحدها».



وهو ذاكر لها ، وإن كان ' أكثر من صلاة يوم وليلة أعاد تلك الصلاة وحدها ولا يعيد ما صلى ؛ وهو ' استحسان وليس بقياس ' ، أو أما قول ' أني يوسف ومحمد فعلى ما قال أبو حنيفة حتى يصلى أكثر من يوم وليلة ' وهو ذاكر لتلك الصلاة ؛ فإذا فعل ذلك أعاد تلك الصلاة وصلاة يوم وليلة من أول ما صلى ولم يعد ما بقى ' .

(١) لفظ « كان » ساقط من « ، ص .

(٢) وفي ص « إن عليه أن يصلى تلك الصلاة ويعيد ما بعدها ، وإذا صلى بعدها أكثر من يوم وليلة وهو ذاكر لها فإنه يعيد تلك الصلاة وحدها ولم يعد ما صلى ؛ وهذا » .

(٣-٤) وفي ص « وأما في قول » .

(٤-٤) كذا في ح ، ص ؛ وقوله « وهو ذاكر لتلك الصلاة » ساقط من بقية الأصول .

(هـ) قال المرخسى في شرح الكافي : وهذه المسألة التي يقال لها « واحدة تفسد نحسا واحدة تصحح نحسا » ، لأنه إن صلى السادسة قبل الاستئصال بالقضاء صح الخمس عنده ، وإن أدى التروكة قبل أن يصلى السادسة فسد الخمس . وعلى قولها عليه قضاء الفائتة وخمس صلوات بعدها ؛ وهو القياس لأن الخمس فسدت بسبب ترك الترتيب حتى لو اشتغل بالقضاء في ذلك الوقت كان عليه قضاء الكل فبتأخر انقضاء لا ينقلب صحيحا ، وأبو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول : الفساد كان بوجوب مراعاة الترتيب ، وقد سقط ذلك عنه بالاتفاق عند تطاول الزمان . ولدليل عليه أنه لو أعادها غير مرتب يجوز فكيف يلزمه إعادتها لترك الترتيب مع أنه ليس عليه مراعاة الترتيب بالإعادة ! ولا يبعد أن يتوقف حكم الصلاة المؤداة على ما تبين في الثاني كصلى الظهر يوم الجمعة إن أدرك الجمعة تبين أن المؤداة كانت تطوعا وإلا كان فرضا - اهـ ج ١ ص ٢٤٤ .

قلت: أ رأيت مسافراً صلى صلاة الظهر وهو على غير وضوء وصلى العصر وهو ذاكر أنه صلى الظهر على غير وضوء وهو يحسب أنه يحزبه؟ قال: لا يحزبه، وعليه أن يعيد الظهر ثم يصلي العصر. قلت: فإن لم يصل الظهر أو لا العصر حتى صلى المغرب وهو ذاكر لما صنع في الظهر؟ قال: لا يحزبه، وعليه أن يعيد الظهر ثم العصر ثم المغرب. قلت: فإن لم يصل المغرب حتى أعاد الظهر وظن أن العصر تامة ثم صلى المغرب؟ قال: يعيد العصر ولا يعيد المغرب لأنه صلى المغرب بعد صلاة يرى أنها تامة.

قلت: أ رأيت رجلاً صلى الظهر بغير وضوء تام وهو يرى أنه تام ثم أحدث فتوضأ وصلى العصر ثم ذكر أن الظهر كانت بغير وضوء. تام؟ قال: يعيد الأول ولا يعيد الآخر.

قلت: أ رأيت مسافراً صلى بقوم مسافرين ركعة فقرأ سجدة التلاوة فلم يسجد ناسياً ثم قام في الثانية فدخض معه مسافر في صلاته فصلى لإمام ركعة أخرى تمام صلاته وصلى "رجل معه: تشهد لإمام معه ثم قام الرجل يقضى قل أن يسلم لإمام فقرأ ركع وسجد سجدة ثم سلم الإمام ثم ذكر لإمام سجدة التلاوة فسجد بها وسجد الرجل معه بعد ما صلى ركعة وسجدة أو سجدة؟ قال: صلاة الإمام واليوم تامة، وصلاة الرجل (١) وكان في الأصل «يصل» وهو تصحيف؛ والصواب ما في بقية الأصول «صلى».

(٢-٢) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «والعصر».

فاسدة وعليه أن يستقل . قلت : لم ؟ قال : لأنه حين قام قبل أن يسلم الإمام فقرأ وركع وسجد سجدة فقد خرج من صلاة الإمام ، فلما سجد معه دخل في صلاة غيرها فصارت فاسدة . قلت : أ رأيت إن قرأ وركع ولم يسجد حتى يسجد الإمام سجدة التلاوة فسجد الرجل معه ؟ قال : قد أحسن و صلاته تامة ، ويقوم بعد ما يفرغ الإمام فيقضى ما سبقه الإمام به . قلت : ' فان كان حين دخل مع الإمام و صلى ' معه تلك الركعة وتشهد الإمام و تشهد الرجل معه ثم قام يقضى قبل أن يسلم الإمام فقرأ وركع ولم يلتفت إلى الإمام ثم سلم الإمام فسجد سجدة التلاوة وسجد معه لصحابه . أعاد الإمام التشهد وأعادوا معه ولم يتشهد الرجل معه : لم يلتفت إلى صلاته ؟ قال : صلاة الرجل أيضا فاسدة . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد تشهد مع الإمام والإمام لم يحزه تشهده ذلك ، وهذا الرجل قام يقضى ما سبق به قبل فراغ الإمام من صلاته وقبل أن يتشهد فصلاته فاسدة .

(١-١) وفي ص « فان كان دخل مع الإمام صلى » .

(٢) وفي ص « فتشهد » .

(٣) وفي ح . ص « وركع وسجد » .

(٤-٤) وفي ح . ص « إلى صاحبه » .

(٥) كذا في ص ؛ وانفط « قد » ساقط من بقية الأصول .

(٦) وفي ص « رجل » .

(٧-٧) وفي ز « بعد فراغ » ، وهو محريف .

قلت: أ رأيت مسافرا صلى بقوم مسافرين ركعة فلما قام في الثانية دخل معه رجل مسافر في الصلاة فصلى معه ركعة فلما قعد الإمام في الثانية تمام صلاته لم يقعد الرجل معه . ولكن قام يقضى ما سبق به فقرأ و ركع و سجد و تشهد الإمام ثم سلم ؟ قال : إن كان الرجل حين قام يقضى قرأ بعد فراغ الإمام من تشهد آية أو آيتين فصلاته تامة . قلت : •  
فإن كان فراغ الإمام من التشهد مع فراغ الرجل من القراءة جميعا معا ولم يقرأ بعده شيئا ؟ قال : صلاته فاسدة ، ولا يجزئه حتى يقرأ بعد فراغ الإمام من التشهد آية أو آيتين . قلت أ رأيت إن قام يقضى فقرأ و ركع ولم يسجد حتى سلم الإمام و عليه السهو لصلاته فسجد الرجل معه ؟ قال : قد أحسن و صلاته تامة ، فإذا فرغ الإمام من صلاته فليقض ما سبق به . •  
قلت : أ رأيت رجلا أسلم في دار الحرب فكث بها شهرا أو شهرين ولا يعلم أن عليه الصلاة ولم يأمره بذلك أحد ولم ير أحدا يصلي ؟ قال : ليس عليه قضاء . قلت : فإن كان هذا في دار الإسلام ؟ قال : عليه القضاء .

(١) وفي ص « و لكنه » .

(٢) وفي ص « و سلم » .

(٣-٣) كذا في ح ، ص : و قوله « من تشهد ... » ساقط من الأصل وكذا من ه ، ز .

(٤) وفي ص « قل إن كان الرجل قام يقضى قرأ بعد فراغ الإمام من تشهد آية أو آيتين فقد تمت صلاته ، وإن كان لم يقرأ بعد فراغ الإمام من تشهد فصلاته فاسدة ، ولا يجزئه حتى يقرأ بعد فراغ الإمام من تشهد آية أو آيتين » - ه .

وقال أبو يوسف ومحمد: هما في القياس سواء، وليس عليهما<sup>١</sup> جميعا القضاء حتى يقوم<sup>٢</sup> عليهما الحجّة<sup>٣</sup> ويعلم<sup>٤</sup> أن ذلك عليه، ولكن ندع<sup>٥</sup> القياس<sup>٦</sup> والقول قول أبي حنيفة<sup>٧</sup>.

قلت: أرايت مسافرا<sup>٨</sup> ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين ه ولا يدري لعل<sup>٩</sup> العصر الذي ترك<sup>١٠</sup> أولا؟ قال: يتحرى الصواب فيقضى الأولى منها في نفسه ثم يقضى الأخرى. قلت: فان لم يدرك<sup>١١</sup> قال: يصلي الظهر ثم يصلي<sup>١٢</sup> عصر ثم يصلي<sup>١٣</sup> الظهر، فان كان العصر أولا أجزاه وأجزته الظهر بعد ذلك، وإن كان الظهر أولا فقد أجزاه الظهر وأجزاه العصر بعد ذلك، والظهر تطوع منه، وهذا في الثقة والتزهد<sup>١٤</sup>، وقال أبو يوسف ومحمد: لسنا نأمره بذلك، ليس عليه إلا أن يتحرى<sup>١٥</sup>.

(١) وفي ح، ص «على واحد منها».

(٢-٣) كذا في ص، وفي ح «عليهم»؛ وفي بقية الأصول «عليه الحجّة».

(٤) وفي ص «فيعله».

(٥) وفي ص «أدع»؛ وفي ه «يدع».

(٥-٥) وفي ح، ص «وأقول ما قال أبو حنيفة وهو قول محمد». قلت:

ويصح هذا القول إذا لم يذكر قول محمد في ابتداء المسألة مع أبي يوسف، فاعلمه من إلحاقات بعض النسخين - والله أعلم.

(٦) وفي ص «رجلا مسافرا».

(٧-٧) وفي ص «في ترك» وهو الأصوب؛ وفي ح «العصر ترك» وهو

من هوالناسخ

(٨) وفي ص «واليقين»

قلت : أرأيت مسافراً صلى في مسجد فأحدث الإمام فخرج وتركه ونوى هذا الثاني أن يصلي لنفسه فجاء مسافر فدخل معه في الصلاة وهو يريد أن يأتي به ثم أحدث الإمام الثاني فخرج من المسجد ليتوضأ ونوى هذا الثالث أن يؤم نفسه ثم أحدث الثالث فخرج ليتوضأ وترك الموضع بغير إمام ؟ قال : صلاة الأول والثاني فاسدة . وصلاة هذا الثالث تامة .<sup>٥</sup>  
 إن لم يتكلم توضأ<sup>١</sup> . وبى على صلاته ؛ وإنما فسدت صلاة الأول . لثاني لأنها لا إمام لها في المسجد . قلت : فإن لم ينو الثالث أن يكون إماماً حين أحدث الثاني ؟ قال : هو إمام وإن لم يدو . قلت : فإن أحدث الثالث ولم يخرج من المسجد حتى جاء الأول والثاني ؟ قال : يقدم أحدهما<sup>٢</sup> قبل أن يخرج هذا الثالث من المسجد فهو إمام . وتجزيهم صلاتهم<sup>٣</sup> . وإن لم يتقدم أحدهما حتى خرج هذا الثالث من المسجد فصلاة الأول والثاني فاسدة وصلاة الثالث تامة .

قلت : أرأيت المسافر يؤم النساء في السفر ؟ قال : أكره للرجل أن يؤمهن في بيت ليس معهن ذوات محرم منه . وإن أمعن فأحدث الإمام فتأخر ليتوضأ فصلاة الإمام تامة وصلاة نسوة فاسدة . قلت : وإن

(١) كذا في هـ ، ص ؛ وانظر « توضأ » سابق من ع ، ز ، ح .  
 (٢-٣) وفي هـ « فإن لم يتوضأ الثالث أي يكون إماماً » . قلت : هو تحريف لا يتبع .  
 وفي ص « قلت أرأيت إن لم ينو الثالث أن يكون إماماً » .

(٣-٤) كذا في ص ؛ وفي ح « يؤم أحدهم » مكان « يقدم » ؛ وفي بقية الأصول

المرارة وغير مستقيمة ، فيها سقط و تصحيف

أمهن في مسجد جماعة أو في بيت ومعه امرأة ذات محرم منه؟ قال : لا بأس بذلك . قلت : فإن أحدث الرجل فتأخر وقدم امرأة منهن ؟ قال : صلاة النسوة كلهن فاسدة ، وصلاة الرجل فاسدة . قلت : فإن تقدمت امرأة منهن من غير أن يقدمها قبل أن يخرج من المسجد ؟ قال : هذا والاول سواء . قلت : لِمَ صارت صلاة النسوة فاسدة ؟ قال : لأن الإمام الأول رحل . قلت : فإن كان الإمام الأول امرأة ؟ قال : صلاتهن جميعاً تامة .

قلت : أ رأيت المرأة لمسافرة تؤم النساء ؟ قال : أكره ذلك . قلت : فإن فعلت ذلك ؟ قال يحزبه<sup>١</sup> ، وتقوم وسطاً من الصف . قلت : أ رأيت رجلاً امتنع الظهر ، وهو مسافر صلى ركعتين<sup>٢</sup> بغير قراءة ثم بدله المقام ؟ قال : عليه أن يصلي ركعتين بقراءة<sup>٣</sup> ، والمسافر والمقيم في هذا سواء ، وقال محمد : لا يحزبه وعليه أن يستقبل الصلاة لأبه<sup>٤</sup> أفسدها قبل<sup>٥</sup> أن ينوي المقام .

(١-١) وفيه « صلاة النساء » .

(٢) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « صلاتهم » خطأ .

(٣) كذا في الأصول ؛ وسقطت المسألة هذه من ص ، والصواب « يحزبه » .

(٤-٤) وفي ص « أ رأيت مسافراً امتنع الظهر وهو ينوي أن يصلي ركعتين » .

(٥) كذا في ح ، ص ؛ وقوله « بقراءة » ساقط من بقية الأصول .

(٦-٦) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « أفسدها هذا قبل » .

قلت: أ رأيت مسافرا دخل في صلاة مقيم في الظهر فذهب وقت الظهر قبل أن يفرغ الإمام من الصلاة ثم إن الإمام أفسد صلاته بكلام ما صلاة المسافر؟ قال: على المسافر أن يصلي ركعتين<sup>١</sup>. قلت: لم؟ قال: لأن لمقيم<sup>٢</sup> - أفسد صلاته، وإنما كان يجب على المسافر أربع لو أمم المقيم صلاة<sup>٣</sup>، فلما أفسدها عاد المسافر على<sup>٤</sup> حاله فعليه ركعتان؛ ألا ترى لو أن مسافرا دخل في صلاة الجمعة مع الإمام كان عليه الجمعة<sup>٥</sup> فإن أفسدها وجبت عليه<sup>٦</sup> الظهر ركعتان إذ أفسدها في الوقت، فإن ذهب الوقت قبل أن يفرغ منها فقد فسدت وعلى المسافر ركعتان.

قلت: أ رأيت المسافر أى صلاة يقصر؟ قال: يصلي الفجر ركعتين مش صلاة المقيم، ويقصر الظهر فيصلي ركعتين، ويقصر العصر فيصلي<sup>٧</sup> ركعتين، ويصلي المغرب صلاة المقيم، ويقصر العشاء فيصلي ركعتين، ويصلي التوابع ثلاث ركعات صلاة المقيم، إلا أنه يقصر القراءة في كل ما ذكرت؛ ولا يتببه<sup>٨</sup> الحضر "سفر" في القراءة. قلت: وكذلك صلاة التطوع<sup>٩</sup> في "سفر ركعتين" وهما في حضر والسفر سواء؟ قال: نعم<sup>١٠</sup>.

(١-١) وفي ص « بكلام من عن نُسور أن يصلي ركعتين؟ قل: نعم ».

(٢) كذا في الأصل وكذا في ص: وفي هـ، ز، ح « إلى ».

(٣-٣) قوله « مع الإمام ... » ساقط من هـ.

(٤) كذا في هـ؛ وفي ع، ز، ح « الصلاة »، وفي ص « أى الصلوات ».

(٥-٥) وفي ص « السفر الحضر ».

(٦-٦) وفي ح « صلاته صلاة التطوع ».

(٧) كذا في الأصول أى يصلي - ركعتين.

(٨-٨) قوله « قل نعم » ساقط من هـ.



قلت: أ رأيت مسافرا دخل في صلاة مقيم كم يصلي؟ قال: يصلي صلاة مقيم. قلت: وكذلك لو أدركه بعد ما تشهد قبل أن يسلم؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو أدركه في سجدة السهو؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت المسافر إذا أتم أصحابه في الصلوات كلها ما مقدار قيامه وقراءته؟ قال: يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب مع أى سورة تيسر عليه. قلت: فإن قرأ في الفجر "قل هو الله أحد"؟ قال: يحزيه. قلت: فأى ذلك أحب إليك أن يقرأ في الفجر؟ قال: أحب ذلك إلى أن يقرأ "وَنَسْمَاءَ وَالطَّارِقِ" و"وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا" ونحوهما مع فاتحة الكتاب. قلت: وكذلك الظهر؟ قال: نعم. قلت: والعصر والمغرب والعشاء؟ قال: بـ "قل هو الله أحد" و"إذا جاء نصر الله" مع فاتحة الكتاب ونحوهما. قلت: ويسبح في الركوع والسجود ثلاث ثلاث؟ قال: نعم إن شاء، وإن شاء أكثر من ذلك، ولكن لا أحب له أن يكون أقل من ثلاث ثلاث.

قلت: فهل في شيء من الصلوات قنوت؟ قال: لا قنوت في شيء من صلوات كلها في سفر ولا حضر إلا في الوتر؛ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقنّت قط إلا شهرا واحدا، حارب حبا من المشركين فقنّت يدعو عليهم؛ وبلغنا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه

(١-١) من قوله «قلت: أ رأيت مسافرا دخل...» ساقط من ص.

(٢) وفي «وكذا».

(٣-٣) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «مع نحوهما».

(٤) أسد هذا الجلاغ المؤلف في كتاب الآثار: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن =

== إبراهيم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرقا في الفجر حتى فارق الدنيا إلا شهرا واحدا ، يدعو على حي من المشركين ، ولم يرقا قبله ولا بعده ؛ وأن أبا بكر لم يرقا بعده حتى فارق الدنيا - ١٥ . وكذلك أخرجه في كتاب الحجة ص ١٠١ . وأخرج عن هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على أحياء من العرب ثم تركه - رواه في كتاب الحجة ص ١٠٥ ج ١ . ورواه الإمام أبو يوسف في آثاره عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يقنت في الفجر إلا شهرا واحدا ، حارب حيا من المشركين قنت يدعو عليهم ، لم يرقا قبلها ولا بعدها - ١٥ . ثم قال : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله - ١٥ ص ٧٠ . وأخرج الحارثي والأشعري وابن خمر وبسند الأثري عن طريق أبي يوسف عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفجر إلا شهرا ، حارب حيا من المشركين قنت يدعو - راجع جامع مع المنهج ، ص ٢٤٢ . وأخرجه الحارثي عن طريق أبي سعد الصفي عن أبي حنيفة بسنده المذكور أن رسول الله لم يقنت في الفجر قط إلا شهرا واحدا ، لم يرقن ذلك ولا بعده ، وإنه قنت في ذلك الشهر يدعو على من من المشركين - ١٠ ج ١٠٥ ص ٢٤٢ . وأخرجه عنه حماد عن ابن خمر وبسند من طريق مالك بن النديك عن أبي حنيفة نحوه - راجع جامع المنهج ص ٣٢٤ . وأخرج الحارثي عن طريق حماد بن بشر عن أبي حنيفة عن عطية ابوفى عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يقنت إلا أربعين يوما ، يدعو على « عصابة » و « ذكوان » ثم لم يقنت إلى أن مات - راجع جامع المنهج ص ٣٣٠ . قالت : وقوت النبي صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو على « وعن » و « ذكوان » و « عصابة » معروف مخرج في الصحيح و انسني .

أنه لم يقنت ، و بلغنا عن الأسود بن يزيد أنه قال : صحبت عمر بن الخطاب سنتين ، فلم أره قنت في سفر ولا حضر .

قالت : أرأيت القوم يخرجون في الغزو فيدخلون أرض الحرب

(١) أسنده الإمام أبو يوسف في آثاره عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن أب بكر رضي الله عنه لم يقنت حتى لحق بالله تعالى - اه ص ٧١ . وقد مرّ فوق في ضمن قنوت النبي صلى الله عليه وسلم عن آثار الإمام محمد ، وأخرج الأشتاني وابن خسرو في مستنديهما للإمام من طريق المقرئ عن إمامنا الأعظم عن حماد عن إبراهيم عن عاقمة قال : ما قنت أبو بكر رضي الله عنه في الفجر حتى لحق بالله - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣٣٠ .

(٢) وفي ح ، ص «سنتين» و الصواب رواية «سنتين» ، وكذلك هو في بقية الأصول .

(٣) أسند المؤلف هذا البلاغ في كتاب الآثار ص ٤٣ ، وكذلك في كتاب الحجبة ص ١٠١ : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد عن حمزة ابن الخطاب رضي الله عنه أنه صحبه سنتين في السفر والحضر فلم يره قنتا في الفجر حتى فارقه - اه . ورواه الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٧١ سنداً ومقتناً إلا أنه لم يذكر فيه قوله ( في صلاة الفجر حتى فارقه ) . وأخرجه ابن خسرو في مستنده من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود قال : صحبت حمزة بن الخطاب رضي الله عنه سنتين فلم أره قانتاً في الفجر . وأخرجه الحسن بن زياد أيضاً في كتاب الآثار له - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣٢٩ . وأخرج الحافظ ابن خسرو والأشتاني من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : ما قنت أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي حتى حارب أهل الشام ، فكان يقنت - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣١١ .

فيحاصرون مدينة وقد وطنوا أنفسهم على إقامة شهر أو أكثر من ذلك هل يتمون الصلاة؟ قال: لا، ولكنهم يصلون صلاة المسافر. قلت: لم<sup>٢</sup> وقد وطنوا أنفسهم على إقامة شهر؟ قال: لأهم في عسكر<sup>٣</sup>. ليس العسكر كالأمصار<sup>٤</sup> والمدائن<sup>٥</sup> إنما هم قوم في غزو وفي حرب، وأي سفر أشد من هذا؟ قلت: وكذلك لو كانوا في سفر<sup>٦</sup> وقد حاصروا؟ قال: نعم.

قلت: أرايت إن نزلوا مدينة من المدائن فزولوا بعضها وحاصروا أهلها وقاتلهم وقد وطنوا أنفسهم على الإقامة؟ قال: هؤلاء مسافرون وإن وطنوا أنفسهم.

قلت: أرايت مسافرا<sup>٧</sup> صلى بقوم مسافرين ونوى الجمعة ونوى<sup>٨</sup> القوم ذلك؟ قال: لا تجزيهم وعليهم أن يصلوا الظهر. قلت: لم؟ قال: لأنهم لم ينووا الظهر وإنما نوى الجمعة، فلا تجزيهم من الجمعة لأهم مع<sup>٩</sup> غير إمام في غير مصر. قلت: أرايت إن كانوا دخلوا المصر

(١) كذا في ح، ص: ونفط « الصلاة » - نقط من بقية الأصول.

(٢) وفي « ولسكن ».

(٣) وفي ص « و ».

(٤) وفي ص « العسكر ».

(٥) وفي ص « كالمصر ».

(٦) وفي ص « في السفر ».

(٧) وفي ص « إماما مسافرا ».

(٨-٨) وفي ص « غير الإمام »، وفي ح « إمام وفي ».

'فصلوا الجمعة' مع أهله؟ قال: تجزيهم. قلت: لم وهم مسافرون وليس عليهم الجمعة؟ قال: إذا دخلوا مع الإمام وجب عليهم ما وجب على الإمام؛ ألا ترى أن المرأة والعبد لا الجمعة عليهما، ولو صليا الجمعة مع الإمام أجزأهما؛ ألا ترى أن المسافر عليه أن يصلي ركعتين فإذا دخل في صلاة مقيم وجب عليه ما وجب على المقيم، فكذلك الجمعة.

قلت: أ رأيت الإمام إذا سافر فرَّ بمدينة أو مصر من الأمصار فصلى بأهلها الجمعة وهو مسافر؟ قال: يجزيه ويجزى أهلها. قلت: لم وهو مسافر؟ قال: لأن الإمام ليس بكفيره. قلت: وكذلك الأمير إذا مرَّ بمدينة أو مصر من عمله؟ قال: نعم.

١٠ قلت: أ رأيت أمير الموسم إذا كان من غير أهل مكة وقد استعمل عليها وقد وطن نفسه على الإقامة أينهم الصلاة أيام الموسم وجمع أهل مئى يوم الجمعة؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كان من أهل مكة؟ قال: نعم. قلت: فإن كان من غير أهل مكة وإما استعمل على الموسم ولم يستعمل على مكة ولم يوطن نفسه على إقامة خمسة عشر؟ قال: ١٥ يصح ركعتين. قلت: فهل يجمع أهل مئى يوم الجمعة؟ قال: لا.

(١-١) وفي ح. ص «فتنوا الجمعة».

(٢) وفي هـ «إن كان».

(٣) وفي هـ «أتم».

(٤) وفي ص «بأهل مئى».

(٥-٥) قوله «قلت وكذلك...» ساقط من هـ.

قلت : أ رأيت المسافر إذا أراد أن يصلي تطوعا وهو على دابته يسير كيف يصنع ؟ قال : يصلي على دابته حيث توجهت به تطوعا يومئذ ، ويجعل السجود أخفض من الركوع . قلت : وعلى أى الدواب كان أجزاءه ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن كان على سرجه قدر هل تفسد صلاته ؟ قال : لا ، والداية أشد من ذلك ثم لا تفسد عليه . قلت : هـ وكذلك المرأة على الدابة ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو سمع سجدة تلاوة أو تلاها على دابته ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت إن صلى المكتوبة على دابته ؟ قال : لا يجزئه وعليه أن يعيد . قلت : فإن كان مريضا لا يستطيع النزول أو كان يتخوف على نفسه من الساع وغيرها ؟ قال : يجزئه . ١٠

قلت : أ رأيت الرجل المقيم هل يصلي على دابته تطوعا ؟ قال : لا . قلت : فإن خرج من المصر فرسخين ' أو ثلاثة هل يصلي على دابته تطوعا ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت مسافرا صلى على دابته ركعة تطوعا ثم قدم أهله ؟ قال : يصلي ركعة أخرى . ١٥

قلت : أ رأيت رجلا مقبلا أو مسافرا صلى على الأرض ركعة تطوعا ثم ركب دابته فأضاف إليها أخرى وهو راكب ؟ قال : لا يجزئه وعليه أن يستقبل ركعتين .

قلت : أ رأيت رجلا قال " لله على أن أصلي ركعتين تطوعا "

( ١ ) وفى « على فرسخين فرسخين » ، والصواب ما فى بقية الأصول .

فصلهما على دابته . من غير عذر؟ قال : لا يجزيه . قلت : وكذلك لو قال " لله على " أن أصلي أربع ركعات تطوعاً " فصلى ركعتين ولم يتشهد ولم يسلم حتى ركب دابته فصلى أخريين على الدابة ثم سلم ؟ قال : نعم ، لا يجزيه وعليه أن يستقبل أربع ركعات .

٥ قلت : أرايت رجلاً سمع سجدة أقرأها وهو على غير وضوء ثم توضأ ' وركب دابته ' أيجزيه أن يقضيها " على الدابة يومى إيماء ؟ قال : لا . قلت : فإن سمعها وهو على دابة ثم نزل فسجدها على الأرض ؟ قال : يجزيه . قلت : وكل صلاة أو سجدة وجبت عليه وهو نازل فلا يجزيه أن يقضيها على دابة ، ' كل صلاة أو سجدة ' وجبت عليه وهو راكب ١٠ ثم نزل فإنه يجزيه أن يقضيها وهو نازل ؟ قال : نعم .

قلت : أرايت رحلين فى حمل واحد افتتح أحدهما الصلاة تطوعاً وفتتح الآخر لذى معه وهو يوى أن يأتى به ؟ قال : يجزيهما جميعاً . قلت : فإن كان عن يسار الإمام ؟ قال : لا أحب له أن يأتى به . قلت : فإن فعل ؟ قال : يجزيه . قلت : فإن كان كل واحد منهما على دابة فصلى أحدهما فاتم به صاحبه ؟ قال : أما الإمام فيجزيه ، وأما الذى ١٥ ثم به فلا يجزيه . قلت : من أين اختلف هذا و الأول ؟ قال : ليستا

(١) قوله " و قال " ساقط من هـ .

(٢-٢) وفى ص " وركب على دابة " .

(٣) وفى هـ " أن يقضى " .

(٤-٤) وفى ص " كل سجدة أو صلاة " .

بسواء؛ ألا ترى أن بين الدابتين طريقاً فهو الذي أفسد عليه صلاته<sup>١</sup>.  
قلت: أرايت مسافراً أتم قوماً مسافرين فسام رجل خلفه فصلى  
الإمام وفرغ من صلاته ثم استيقظ الرجل بعد فراغ الإمام فأحدث  
مخرجاً فوضاً ثم بدا له الإقامة كم يصلي؟ قال: يصلي ركعتين. قلت:  
لم؟ قال: لأنه إنما يقضى ما صلى الإمام؛ ألا ترى أنه إنما يقضى بغيره  
قراءة لأن قراءة الإمام له قراءة؛ ألا ترى أنه لو دخل في الصلاة  
وحده فصلى ركعة ثم نام فاستيقظ وقد ذهب الوقت فأحدث فدخل  
المصر قوضاً وأقام يقضى ركعتين. قلت: فإن كان حين دخر لمصر  
فأحدث<sup>٢</sup> أو تكلم وقد نوى الإقامة وهو في الوقت<sup>٣</sup>؟ قال: عليه  
أن يصلي صلاة مقيم لأنه قد أفسد الصلاة التي كان فيها؛<sup>٤</sup> ألا ترى  
أنه لو دخل في الصلاة وحده فصلى ركعة ثم أحدث متعمداً أو تكلم  
وقد نوى الإقامة وهو في الوقت. قال: عليه أن يصلي صلاة مقيم لأنه  
قد أفسد الصلاة التي كان فيها<sup>٥</sup>.

(١) قال المرخسي، وعن محمد بن الحسن رحمه الله قال: أستحسن أن يجوز اقتداء  
بالإمام إذا كانت دابته بقرب من ذابته الإمام على وجه لا يكون مرجحة به  
وبين الإمام الإقدار لصف بلقياس على الصلاة على الأرض - ج ٢ ص ٢٥٢  
من شرح المختصر.

(٢) وفي ص «أحدث».

(٣-٢) وفي ص «أو تكلم في الوقت وقد نوى الإقامة».

(٤-٤) كذا في ع ر ١ وقوله «ألا ترى...» - فقط من ٥. ح. ص؛  
واظهر أنه متكرر، وفي ز «التي فيها».



قلت: أ رأيت رجلاً مسافراً صلى مع إمام مسافر ركعة وقد سبقه الإمام بركعة فلما فرغ الإمام قام الرجل يقضى ثم بدا له الإقامة كم يصلي؟ قال: يصلي أربع ركعات. قلت: لم؟ قال: لأنه إنما يقضى بقراءة<sup>١</sup>، ولا يشبه هذا الأول.

٥ قلت: أ رأيت رجلاً من أهل الكوفة مسافراً افتتح الصلاة مع إمام مسافر بطريق الحيرة ثم قام خلفه فاستيقظ وقد فرغ الإمام من صلاته ثم أحدث الرجل ورجع إلى أهله فتوضأ قبل ذهاب الوقت ثم نوى الإقامة؟ قال: إن تكلم صلى أربع ركعات، وإن لم يتكلم صلى ركعتين. قلت: فإن أحدث ودخل<sup>٢</sup> المصر بعد ذهاب الوقت، وقد تكلم<sup>٣</sup> فتوضأ كم يصلي؟ قال: ركعتين. قلت: لم؟ قال: لأنه وجبت<sup>٤</sup>

(١-١) وفي ص «صلى بمسافر».

(٢) وفي هـ «غير قراءة» وليس بشيء. قال السرخسي في شرحه: ونية المسبوق في نفسه ما عليه للإقامة أو دخوله مصره يلزمه الإتمام لأن المسبوق فيما يقضى كالمتعدد ونية المنفرد الإقامة معبر فوضه في الوقت فكذلك نية المسبوق لأنه أصل بنفسه - اهـ ج ١ ص ٢٥٢.

(٣-٣) وفي ص «من أهل الكوفة افتتح».

(٤) لفظ «الإمام» ساقط من هـ.

(٥) وفي ص «قد دخل».

(٦-٦) وفي ص «ثم تكلم».

(٧) وفي ص «وجب».

عليه ركعتان فلا يستطيع أن يجعلها أربعة . قلت : ' فإذا دخل ' لمصر قبل ذهاب الوقت وقد نوى الإقامة قبل أن يذهب وقت تلك الصلاة ' كم يصلي ؟ قال : ركعتين .<sup>٢</sup> قلت : لم<sup>٣</sup> ؟ قال : لأنه نوى الإقامة بعد فراغ الإمام من الصلاة فوجبت عليه ركعتان فعليه أن يتبع الإمام ويبني على صلاته ما لم يتكلم ، فإن تكلم صلى أربعة .

قلت : أ رأيت رجلا من أهل خراسان قدم الكوفة . أراد المقام هناك شهرا فأتم الصلاة ثم خرج منها إلى الحيرة فوطن نفسه بها على إقامة خمسة عشر يوما فأتم الصلاة ثم خرج من الحيرة يريد خراسان فمر بالكوفة فأدركته الصلاة كم يصلي ؟ قال : يصلي ركعتين . قلت :<sup>٤</sup> فإن خرج من الكوفة إلى الحيرة ولم يوطن نفسه على إقامة خمسة عشر يوما فأقام بالحيرة أياما على تلك النية وهو يتم الصلاة ثم خرج من الحيرة يريد خراسان فمر بالكوفة فأدركته الصلاة كم يصلي ؟ قال : أربع ركعات صلاة مقيم لأنه مقيم بعد ، لا يقطع ذلك إلا أن يخرج مسافرا أو يوطن

( ١-١ ) وفي « فان دخل » ؛ وفي « فان من » تصحيف « دخل » .  
( ٢-٢ ) كذا في « وفي ع . ٥٠ . ح . ١٠ » يصل ركعتين « وهو تصحيف وسقوط .

( ٣-٣ ) كذا في « وفي » وقوله « قلت لم » ساقط من بقية الأصول ولا بد منه .  
( ٤ ) الحيرة - بالكسر ثم السكون وراه ، مدينة كانت على ثلاثة أميال من الكوفة على موضع يقال له : النجف . زعموا أن بحر فارس كان يتصل به - اهـ ج ٣ من معجم البلدان ص ٣٧٦ .

( ٥-٥ ) وفي « فان كان خرج » .

نفسه ' على المقام ' في بلدة أخرى خمسة عشر يوما .

قلت : أ رأيت رجلا من أهل خراسان قدم الكوفة فوطن نفسه على الإقامة بها خمسة عشر يوما أ يتم الصلاة حين يدخلها ؟ قال : نعم . قلت : فإن أقام بها أياما ثم خرج وهو يريد مكة فلما انتهى إلى القادسية ذكر حاجة له بالكوفة فانصرف حتى دخل الكوفة وهو لا يريد الإقامة بها فحضرت الصلاة وهو بالكوفة كم يصلي ؟ قال : يصلي ركعتين . قلت : لم ؟ قال : لأنه قد قطع إقامته الأولى ورجع إلى حال السفر .

(١-١) وفي ٥ ص « على الإقامة » .

(٢) وفي ٥ « أتم » ، و اصوب ما في بقية الأصول

(٣) القدسية : بلدة بينها وبين الكوفة خمسة عشر فرسخا ، وبينها وبين العديب أربعة أميال - كذا في معجم البلدان ج ٧ ص ٦ .

(٤) فالخاصل أن الأوطان ثلاثة : وطن قرار ويسمى الوطن الأصلي ، وهو أنه إذا نشأ ببلدة أو تأهل بها ( أو ) توطن بها ، و وطن مستعار ، وهو أن ينوي المسافر التمسك في موضع خمسة عشر يوما وهو بعيد عن وطنه الأصلي ، و وطن سكني ، وهو أن ينوي المسافر المقام في موضع أقل من خمسة عشر يوما أو خمسة عشر يوما وهو قريب من وطنه الأصلي . ثم الوطن الأصلي لا ينقضه إلا وطن أصلي منه ، و الوطن المستعار ينقضه الوطن الأصلي ، و وطن مستعار ، مثله . و السفر لا ينقضه وطن السكني لأنه دو ، و وطن السكني ينقضه كل شيء إلا الخروج منه لا على نية السفر . وقد قرر ، هذا الأصل فيما أمليناه من شرح الزيادات ، فأكثر المسائل على هذا الأصل تخريجها منه ، و القدر الذي ذكرناه ههنا ما بينا أنه حين توطن بالخيوة خمسة عشر يوما كان هذا وطنا مستعارا له فانتقض به وطنه بالكوفة والتحق بمن لم يدخلها قط فلهذا يصلي بها ركعتين ، وإن لم يوطن على

قلت : فان كان هذا الرجل من أهل الكوفة و المسألة على حالها ؟  
قال : يصلى أربع ركعات ، و لا يشبه هذا الاول .

قلت : أ رأيت رجلا من أهل الكوفة خرج يريد القادسية في حاجة له كم يصلى ؟ قال : يصلى أربع ركعات . قلت : فان خرج من القادسية إلى الحيرة <sup>٢</sup> و هو يريد أن لا يجاوزها <sup>٣</sup> ؟ قال : يصلى أربع ركعات . قلت : فان فعل هكذا مسيرد يوم أو يومين حتى أتى مكة كلها سافر يوما أو يومين <sup>٤</sup> كان من بيته أن لا يجاوز <sup>٥</sup> ؟ قال : عليه أن يصلى في هذا كله صلاة المقيم <sup>٥</sup> . قلت : فان خرج إلى <sup>٦</sup> القادسية و هو لا يريد أن يجاوزها <sup>٧</sup> ثم خرج منها إلى الحفيرة <sup>٨</sup> ثم خرج و هو يريد "شام

= إقامة خمسة عشر يوما بالحيرة صلى بالكوفة أربعاً ما لم يخرج منها ، فان الحيرة كانت ضمن السكنى له فلم يفتقض به وطنه بالكوفة فهو مقيم بها ما لم يخرج على قصد خراسان منها - اهـ ما قاله السرخسى في ج ١ ص ٢٥٢ من شرح المختصر . قلت : وهذه الفروع إلى آخر الباب كلها مبنية على الأصول التي بينها السرخسى . (١) وفي هـ « بجعلها » .

(٢) كذا في الأصول ؛ والصواب « الحفيرة » . لأن الريد سفر مكة من القادسية لا يمر على خيرة بل على الحفيرة - والله أعلم .

(٣-٤) وفي هـ « يريد الإقامة تجوز » و ليس بصواب ؛ وفي ص « و هو لا يريد أن يجاوزها » .

(٥-٦) وفي ص « وكانت نيته لا يجاوزها » .

(٥) وفي ص « مقيم » .

(٦) وفي ز ، ح « من » مكان « إلى » و هو خطأ .

(٧) وفي هـ « أن يجاوزها » .

(٨) كذا في ص و كذا في المبسوط والمختصر وهو الصواب ؛ وفي بقية =

و مرةً بالقادسية ولا يمر بالكوفة؟ قال: عليه أن يصلي ركعتين حتى يخرج من الحفيرة<sup>١</sup> مقبلاً فيما بينه وبين القادسية حتى يأتي الشام . قلت: فإن كان له بالقادسية ثقل قد خلفه فخرج من الحفيرة<sup>٢</sup> إلى أهله لحمله منها إلى الشام ولم يمر بالكوفة؟ قال: يصلي ركعتين . قلت: فإن لم يأت الحفيرة<sup>٣</sup> ولكنه يخرج من القادسية لحاجة له حتى إذا كان قريباً من الحفيرة<sup>٤</sup> بدا له أن يرجع إلى القادسية فيحمل ثقله منها<sup>٥</sup> ويرتحل منها إلى الشام<sup>٦</sup> ولا يمر بالكوفة؟ قال: عليه<sup>٧</sup> أن يصلي أربعاً حين يرتحل<sup>٨</sup> منها . قلت: لم؟ قال: أرايت لو خرج من القادسية في جنازة أو لغائط أو بول ثم بدا له أن يرتحل إلى الشام أليس كان يصلي أربعاً حتى يرتحل<sup>٩</sup> منها؟ قلت: نعم، قال: فهذا<sup>١٠</sup> وذلك سواء .

== الأصول « الحيرة » . والحفيرة - بلفظ التصغير ، وفي المغرب ج ١ ص ١٢٩ :  
وهي شيخوخة الحفيرة - بالضم ، موضع بالعراق في قولهم : خرج من القادسية إلى الحفيرة - هـ .

(١) كذا في المختصر وشرحه وهو الصواب ؛ وكان في الأصول كلها « الحيرة » وهو تصحيف .

(٢) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « الحيرة » .

(٣) وفي ص « إلى ثقله » .

(٤) وفي أكثر الأصول « الحيرة » ولا يصح .

(٥) كذا في ص وهو الصواب ؛ وفي بقية الأصول « الحيرة » ولا يصح .

(٦-٧) كذا في الأصل ؛ وفي هـ ، ص « ويرتحل إلى الشام » ؛ وفي ز ، ح « ويرجع إلى الشام » .

(٧-٧) وفي ص « أن يصلي أربع ركعات حتى يرتحل » .

(٨) وفي هـ « هذا » .

قلت: أ رأيت رجلا أقبل من النيل<sup>١</sup> يريد الكوفة كم يصلي؟  
 قال: أربعا<sup>٢</sup>. قلت: فإن صلى أربعا وقدم الكوفة ودفع بها ثقله  
 وكانت يصلي أربعا ثم خرج في حاجة<sup>٣</sup> له<sup>٤</sup> إلى الجبابة<sup>٥</sup> ثم بدا له  
 الشخوص إلى مكة من وجهه ذلك غير أنه يريد المرور على الكوفة فيحمل  
 ثقله فأتى الكوفة كم يصلي؟ قال: يصلي أربع ركعات حتى يشخص<sup>٦</sup>  
 منها لأن ثقله بالكوفة وهو غير مسافر فلا يجب عليه أن يقصر الصلاة  
 حتى يحمل ثقله من الكوفة وهو يريد السفر. قلت: أ رأيت إن  
 كان حين أقام بالكوفة<sup>٧</sup> خرج من الكوفة إلى القادسية و<sup>٨</sup> طالب  
 غريما له بما له خلف<sup>٩</sup> ثقله بالكوفة كم يصلي ما بينه وبين القادسية  
 في مقامه بالقادسية؟ قال: يصلي أربع ركعات. قلت: فإن أقبل من<sup>١٠</sup>

(١) وفي ح، ص « الجبل » مكان « النيل ». وفي ج ٢ ص ٢٣٦ من المغرب:  
 النيل: نهر مصر، وبالكوفة نهر يقال له: النيل - أيضا، وهو فيما ذكر الناطقي:

خرج من النيل يريد كذا - اهـ .

(٢) وفي هـ « أربع ركعات » .

(٣) وفي هـ « حاجته » .

(٤) كذا في ص ٤ ولفظ « له » لم يذكر في بقية الأصول .

(٥) وفي ج ١ ص ٧٣ من المغرب: الجبابة: المصل العام في الصحراء .

(٦) وفي ص « شخص » .

(٧-٧) وفي ص « أ رأيت حين قدم الكوفة » .

(٨-٨) كذا في هـ وفي ص « في طلب غريم له خلف » وفي ر، ح « غريما له

خلف » وكان في الأصل « غريما له خلف » .

القادية وهو يريد الشام ويريد أن يمر بالكوفة فيحمل ثقله و يمشى إلى الشام على حاله ؟ قال : يصلى فيما بينه وبين الكوفة حتى ' يشخص منها حتى يأتى الشام ركعتين إلا أن يوطن نفسه على إقامة خمسة عشر يوما بالكوفة لأن القادية قرية قد أتاها وقد انقطع سكناه بالكوفة .  
 هـ و صار مسافرا من القادية . قلت : فإن ' خرج من الكوفة أول ما خرج وهو يريد الرجوع إليها ثم أراد السفر إلى الشام وأن يمر بالكوفة فيحمل ثقله ؟ قال : هذا و الباب الأول سواء فى القياس ولكن أستحسن بالجأفة و آخذ<sup>٣</sup> فى القادية بالقياس<sup>٢</sup> ؛ ألا ترى لو أن رجلا خرج من الكوفة يريد القادية أتم الصلاة<sup>٤</sup> ، فإن خرج من القادية يريد الحفيرة أتم الصلاة<sup>٥</sup> . فإن خرج كذلك بثقله<sup>٦</sup> حتى أتى بستان بى عامر ثم ترك ثقله فى البستان و خرج إلى مكة فحج ثم أقبل من مكة<sup>٧</sup> يريد الكوفة و مرة<sup>٨</sup> على البستان لحمل ثقله أنه مسافر حين خرج من مكة و عليه أن يصلى صلاة مسافر .

(١) كذا فى الأصل و كذا فى ص ؛ و فى بقية الأصول « حين » .

(٢) و فى ص « أ رأيت إن » .

(٣-٤) و فى هـ « بالقادية فى القياس » .

(٤-٤) من قوله « فإن خرج من القادية ... » ساقط من الأصل و هو موجود فى بقية الأصول ؛ و كذلك لفظ « الحفيرة » فإنه من ص و هو الصواب ؛ و فى ز ، ح « الحيرة » و هو تصحيف .

(٥) أ زاد بعد قوله « بثقله » فى ص « ينقله » .

(٦) قوله « من مكة » ساقط من ص .

قلت : أ رأيت رجلا من أهل خراسان أقبل يريد مكة فدخل الكوفة فوطن نفسه على إقامة شهر؟ قال : عليه أن يصلي أربع ركعات . قلت : فان خرج من الكوفة في جنازة ثم أراد الخروج إلى مكة من وجهه ذلك وأن يمر بالكوفة فيحمل ثقله؟ قال : يصلي أربع ركعات حتى يحمل ثقله ويخرج من الكوفة ، فاذا خرج صلى ركعتين . قلت : فان خرج من الكوفة إلى مكة فنزل القادسية ثم بدا له أن يرجع إلى خراسان فمرّ بالكوفة؟ قال : يصلي ركعتين حين يخرج من القادسية لأنه مسافر ، والكوفة ليست بوطن له لأن وطه قد انتقض حين خرج يريد مكة . قلت : وإن كان هذا رجلا من أهل الكوفة والمسألة بحالها؟ قال : عليه أن يصلي أربع ركعات حتى يدخل الكوفة وما دام بالكوفة ، فاذا خرج منها متوجها إلى خراسان صلى ركعتين .

### باب المسافر في السفينة

قلت : أ رأيت مسافرا صلى الفريضة في السفينة وهو يستطيع

(١) لفظ « قلت » ساقط من .

(٢-٢) وفي ص « من وجهه ذلك وأن يرجع مارا إلى الكوفة » . وكان في الأصل « من وجه ذلك » وفي بقية الأصول « وجهه » .

(٣) وفي ص ، ص « حتى » .

(٤-٤) وفي ص « فان كان هذا الرجل » .

(٥) وفي ص « على حالها » .

(٦-٦) وفي ص ، ح « باب صلاة المسافر في السفينة » .



الخروج منها؟ قال: أحب إلى أن يخرج منها قلت: فإن لم يفعل؟ قال: يحزبه . قلت: فإن كانوا جماعة فصلوا فيها جماعة؟ قال: يحزبهم . قلت: فإن صلوا فيها قعوداً وهم لا يستطيعون القيام ويستطيعون الخروج من السفينة؟ قال: يحزبهم . قلت: وكذلك لو كان إمام وخلفه قوم قعود وهو يصلي بهم؟ قال: نعم - وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يحزبهم إذا كانوا يستطيعون القيام أن يصلوا قعوداً .

(١) قلت: وقول الإمام استحسان ، وقولها قياس ، وجه الاستحسان أن الغالب في حال راكب السفينة دوران رأسه إذا قام ، والحكم يبنى على العام الغالب دون الشاذ النادر ، ألا ترى أن يوم المضطجع جعل حدثاً على الغالب عن حاله أن يخرج منه لزوال الاستمساك ، وسكوت البكر رضا لأجل الحياء بناء على أنه لب من حال البكر ، والشاذ يلحق بالعام الغالب ، فهذا مثله . وفي حديث ابن سيرين قال: صلينا مع أنس بن مالك رضي الله عنه في السفينة قعوداً ، ولو شئنا لخرجنا إلى بلد . وقال محمد: صلينا مع جنادة بن أبي أمية قعوداً في السفينة ، ولو شئنا أقمنا . فدل على الجواز - كذا قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ١ . قلت: حديث محمد أخرجه بن أبي شيبه في مصنفه عن عبد الله بن إدريس عن حصين عن محمد: كننا نفزو مع جنادة بن أبي أمية ( في ) البحر فكنا نصلي في السفينة قعوداً . وحديث ابن سيرين رواه عن هشيم عن يونس أن ابن سيرين قال: خرجت مع أنس إلى بني سيرين في سفينة عظيمة ، قل: فأما فصلينا بنا جلوساً ركعتين ثم صلى بنا ركعتين أخراوين . وروى عن ابن علية عن خالد بن أبي قلابه أنه كان لا يرى بأساً بالصلاة في السفينة جالساً . وروى عن وكيع عن أبي خزيمة عن ضؤس قال: يصلي فيها قعوداً - اهـ (من صلى في السفينة جالساً) ق ١٦٨/٢ .

قلت : أ رأيت الرجل إذا صلى بالقوم في سفينة وهي تدور في الماء ؟ قال : عليهم أن يتوجهوا إلى القبلة كلما دارت 'السفينة بهم' .  
قلت : أ رأيت الرجل إذا صلى في السفينة أين يسجد ؟ قال : يسجد في المكان الذي يصلي فيه .

قلت : أ رأيت مسافرا صلى في السفينة تطوعا يومى إيماء حيث ه توجهت به السفينة ؟ قال : لا يحزبه ، وعليه أن يقضيها . قلت : لم ؟ قال : لأنه دخل فيها وأوجها على نفسه ثم أفسدها بعد ذلك حين أوى وصلى لغير القبلة فعليه أن يعيد الصلاة .

قلت : أ رأيت قوما مسافرين سافروا في السفن وأقاموا فيها زمانا هل يكملون الصلاة ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنهم قوم مسافرون ما كانوا في الس . قلت : أ رأيت صاحب السفينة نفسه إذا كان مع هؤلاء هل يتم الصلاة ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأنه بمنزلتهم ، قلت : أو ليس السفينة بمنزلة بيته لذى يقيم فيه ؟ قال : لا . قلت : فإن أقام في قريته "تق" هو منها ، ووضه فيها "إلا أن يزل" "سفينة" قال : هذا يتم الصلاة .  
قلت : أ رأيت مسافرا صلى بقوم مسافرين في سفينة فأنتم به في سفينة أخرى هل يحزبه أهل السفينة الأولى "الذين" يأتمون به ؟ قال : لا يحزبهم

(١-١) وفي هـ ، ز « بهم السفينة » .

(٢-٢) وفي ص « إلا أنه بمنزلة السفينة » .

(٣) من قوله « قلت فإن أقام في قريته ... » ساقط من هـ .

(٤) وفي ح ، هـ « الأخرى » مكان « الأولى » .

(٥) وفي ز ، ح « الذى » وليس بشئ .

و عليهم أن يستقبلوا<sup>١</sup> . قلت : فإن كانوا في سفيتين مقرونتين ؟ قال :  
يجزيهم صلاتهم<sup>٢</sup> ، وهذا بمنزلة سفينة واحدة .

قلت : أ رأيت رجلا صلى بقوم في سفينة وهي واقفة وإلى جنب  
الجد<sup>٣</sup> قوم يأتون به ؟ قال : إن لم تكن بينهم طريق أو لم يكن بينهم من  
النهر شيء فصلاتهم تامة<sup>٤</sup> . وإن كان بينهم وبين السفينة طريق أو طائفة  
من النهر فصلاتهم فاسدة . قلت : وكذلك لو كان الإمام يصلي على  
الجد وبعض أصحابه<sup>٥</sup> في السفينة ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت إماما صلى بقوم في السفينة وبعض أصحابه<sup>٦</sup> على  
الاطلال<sup>٧</sup> ؟ قال : إن لم يكونوا<sup>٨</sup> قدام الإمام فصلاتهم تامة<sup>٩</sup> ، وإن  
(١) وفي « أن يستقبلوا الصلاة » .

(٢) كذا في ص وكذا في المختصر الكافي وهو الصواب ؛ وفي بقية الأصول « الحمد »  
بالحاء المهملة . و « الحمد » بضم الحيم : الساحل . وفي ج ١ ص ٧٧ من المغرب : ومنه  
الحمد بالضم لشاطئ النهر لأنه مقطوع منه ، أو لأن الماء قطعه كما سمي ساحلا  
لأن الماء يسد عنه أي بقره - الخ . وفي مجمع بحار الأنوار : والجدة - بالضم ،  
شاطئ البحر ، ونه سميت المدينة التي عند مكة : جدة - اهـ ج ١ ص ١٧٧ .  
(٣) لفظ « بينهم » ساقط من ص .

(٤) وكان في لأصل « وكذلك » وفي بقية الأصول « وكذلك » وهو الصواب .  
(٥) - ١٥ من قوله « ، سفينة ... » ساقط من هـ .

(٦) طلل لسمية : جلاله - وهو عطاء تمشي به كانسقف البيت ، والجمع اطلال - اهـ  
ج ٢ ص ١٨ من المغرب .

(٧-٧) وكان في لأصل « فإن لم يكونوا » .

كانوا فدام الإمام فصلاتهم فاسدة . قلت : وكذلك لو كان الإمام فوق الأطلال و القوم تحته ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا صلى على الجد . فاقبلت سفينته لخاف إن أقبل على صلاته وتركها أن تفرق ؟ سفينته ؟ قال : يقطع صلاته و يأتي سفينته فيستوثق منها ثم يعود ويستقبل الصلاة . قلت : وكذلك لو كانت دابة ؟ أو شيء من متاعه ؟ يخاف أن يذهب ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو كان راع ؟ فتخوف على غنمه السبع ؟ قال : نعم .

(١) كذا في ص و المختصر ، وقد مرّ تحقيقه آنفا .

(٢) كذا في هـ ، ز ، ح ، و كان في الأصل و كذا في ص « يفرق » بالذكير .

(٣ - ٣) وفي هـ « كان دابة » ؛ وفي ص « كانت الدابة » .

(٤) قال السرخسي : و من خاف موت شيء من ماله وسعه أن يقطع صلاته ويستوثق من ماله ، وكذلك إذا أقلت سفينته أو رأى سارقا يسرق شيئا من متاعه ، لأن حرمة المال كحرمة النفس فكما يسعه أن يقطع صلاته إذا خاف على نفسه من عدو أو سبع فكذلك إذا خاف على شيء من ماله . ولم يفصل في الكتاب بين القليل والكثير ، وأكثر مشايخنا رحمهم الله قدروا ذلك بالدرهم فصاعدا وقالوا : ما دون الدرهم حقه فلا يقطع الصلاة لأجله . قال الحسن : لعن الله الداني و من دنق الداني . وإنما يقطع صلاته إذا احتاج إلى عمل كثير ، وأما إذا لم يحتاج إلى شيء وعمل كثير بنى على صلاته ، لحديث أبي برزة الأسدي أنه كان يصلي في بعض المغازي فأنسل قياد الفرس من يده فمضى أمامه حتى أخذ قياد فرسه ثم رجع القهقري وأتم صلاته ؛ وتأويل هذا أنه لم يحتاج إلى عمل كثير . والله سبحانه وتعالى أعلم - اهـ ج ٢ ص ٢ من شرح المختصر الكافي للسرخسي .

(٥) وفي ص « الراعي » .

(٦) وفي ص « من السبع » .

## باب السجدة

قلت: أرايت الرجل يقرأ السورة كلها فيها السجدة أنكره له أن يكف عن قراءة السجدة من بين السورة؟ قال: نعم أكره له ذلك. قلت: فإن فعل ذلك؟ قال: ليس عليه شيء.

قلت: أرايت رجلاً قرأ السجدة<sup>٢</sup> من بين السورة<sup>٣</sup> هل تكره<sup>٤</sup> له ذلك؟ قال: أحب إلي أن يقرأها وآيات معها<sup>٥</sup>، وإن لم يقرأ معها شيء لم يضره ذلك<sup>٦</sup>. قلت: فهل عليه أن يسجد إذا قرأها وحدها<sup>٧</sup> أو مع آيات؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن قرأها وهو على غير وضوء أيتيمم<sup>٨</sup> ويسجد؟ قال: لا، ولكن يتوضأ ويسجد. قلت: فإن تيمم<sup>٩</sup> ويسجد؟ قل: لا يجزئه وعليه أن يتوضأ ويعيد<sup>١٠</sup>. قلت: ولم<sup>١١</sup> لا يجزئه تيمم؟ قل: إذ كان يقدر على الماء فلا يجزئه لأنه لا يتخوف<sup>١٢</sup> فوت

١. أي سجدة التلاوة.

(٢) اعطف ذلك لم يذكر في هـ، ص.

(٣) وفي ص «سجدة».

(٤) وفي هـ، ص «السور».

(٥-هـ) وفي هـ «قل يكره» مكن «هل تكره».

(٦-١٦) وفي ص «وإن لم يقرأ معها آيات لم يضره ذلك شيئاً».

(٧) وفي هـ «وحده».

٨. أي في س: وحرف الاستفهام ساقط من بقية الأصول.

٩-١٠. كذا في ص: ومن قوله «قلت فإن تيمم ويسجد...» ساقط من بقية الأصول.

(١٠-١١) وفي هـ «قلت لم وتم»؛ والصواب ما في بقية الأصول.

(١١) وفي ص «لا يخاف».

السجدة . قلت : وكذلك لو سمعها من غيره ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت رجلا سمع السجدة<sup>١</sup> من صبي أو من امرأة حائض<sup>٢</sup> أو من رجل<sup>٣</sup> جنب ؟ قال : عليه أن يسجدها<sup>٤</sup> . قلت : فإن سمعها من رجل كافر<sup>٥</sup> ؟ قال : عليه أن يسجدها<sup>٦</sup> لأنها قد وجبت عليه<sup>٧</sup> ، ولا يبطلها عنه ما ذكرت .

قلت : أ رأيت جنبا<sup>٨</sup> سمع السجدة ؟ قال : عليه أن يسجد<sup>٩</sup> إذا اغتسل . قلت : أ رأيت امرأة حائضا سمعت السجدة ؟ قال : ليس عليها أن تسجد<sup>١٠</sup> ، وليس عليها القضاء<sup>١١</sup> . قلت : لم ؟ قال : لأنها تدع ما هو أعظم من السجدة الصلاة المكتوبة<sup>١٢</sup> ، فلا يحسب عليها أن تقضيها .

قلت : أ رأيت رجلا قرأ السجدة<sup>١٣</sup> ومعه قوم قد سمعوا منه أن يسجدوا<sup>١٤</sup> معه ؟ قال : نعم . قلت : فهل لهم<sup>١٥</sup> أن يرفعوا رؤسهم<sup>١٦</sup> قبل الإمام<sup>١٧</sup> ؟

(١) وفي ص « سجدة » .

(٢-٣) وفي ص « أو رجل » .

(٤) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « أن يسجد » .

(٥) كذا في ح ، ص ؛ ولفظ « كافر » ساقط من بقية لأصول .

(٦) وفي ص « يسجد لها » .

(٧) وفي ص « رجلا جنبا » .

(٨) وفي هـ « يسجدها » .

(٩) لفظ « القضاء » ساقط من هـ .

(١٠) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « عليهم » .

(١١-١٢) وفي ص « قبله » .

قال . لا . قلت : فان رفعوا رؤوسهم قبله ؟ قال : يحزيهم . قلت : أرأيت  
 إن لم يرفعوا رؤوسهم قبله ولكن يسجدوها معه ، و فرغوا منها ثم ذهب  
 بعض القوم و بقى بعض ثم جاء بعض من ذهب فقرأ تلك السجدة  
 "أرأيت ما بقى ؟" قال : ليس على أحد منهم أن يسجد ، إلا لذى  
 ذهب ثم جاء فان عليه أن يسجد لها . قلت : لم ؟ قال : إذا سمعها  
 الرجل يسجد لها أقرأها فسجد لها ثم سمعها بعد ذلك أقرأها و هو في  
 مجلسه لم يكن عليه أن يسجد إلا أن يكون قد قام من مجلسه ثم ذهب  
 ثم رجع فعليه أن يسجد . قلت : أرأيت إن كان القوم في مجلسهم  
 ذلك فسمعوا سجدة غيره ؟ قال : عليهم أن يسجدوها . قلت : وكذلك  
 ١٠ لو سمعوا سجدة بعد سجدة حتى يمر بكل سجدة في القرآن ؟ قال : نعم .  
 قلت : و لا يسجدون لها و قد سجداً لها مرة ؟ قال : نعم ، إلا أن يكونوا  
 قاموا من مجلسهم ذاك أو قام بعضهم فذهب فعلى من قام إذا سمعها أن  
 يسجد لها .

قلت : وكم تعد في القرآن من سجدة ؟ قال : اثني في آخر الأعراف ،

(١) وفي ص « يسجدوا لها » .

(٢) كذا في ص ١ و نلفظ « منها » لم يذكر في بقية الأصول .

(٣-٤) كذا في ٥ و ٤ و ح « أو بعض ما بقى » ؛ و قوله « أو قرأ بعض  
 متى » به ذكر في بقية الأصول .

(٤) وفي ص « فك » .

(٥) كذا في ح . ص ١ و منه « اتى » به ذكر في بقية الأصول .

و التي في الرعد ، و التي في النحل ، و التي في بني إسرائيل ، و التي في مريم ،  
و التي في الحج ، و التي في الفرقان ، و التي في النمل ، و التي في تنزيل  
السجدة ، و التي في ص ، ، التي في حمّ السجدة ، و التي في النجم ، و التي  
في إذا السماء انشقت ، و التي في اقرأ باسم ربك . قلت : أ رأيت التي  
في آخر الحج سجدة هي أم لا ؟ قال : ليست بسجدة . ٥

قلت : أ رأيت كل شيء مما ذكرت إذا تلاه هو أو سمعه من غيره  
أ عليه أن يسجد ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو كان راكبا فسمعها  
أو تلاها ؟ قال : نعم ، يومى إيماء . قلت : فإن سمعها - هو مشى أو تلاها  
بجزية أن يومى إيماء ؟ قل : لا . قلت : من أين اختلف الراكب والماشى ؟  
قال : الماشى بمنزلة القائم و القاعد ، ألا ترى لو أن رجلا قرأ السجدة في ١٠  
في صلاته ، ثم قام أن عليه أن يسجد لها ؟ فكذلك الماشى ، وأما  
الراكب فقد جاء فيه أثر أنه يومى إيماء .

(١) كذا في ح ، ص ، وفي بقية الأصول « الذي » .

(٢) و الأثر هذا أخرجه الإمام أبو يوسف في كتاب الآثار ص ٤٤ عن الإمام  
عن حماد عن إبراهيم أنه كان مع عقيقة في محل يقرأ القرآن فيه ينح السجدة أراد  
أن يشب ، قال : يا بن أخى ! الإيماء يحريك - ٥١ . و رواه ابن أبي شيبة عن  
أبي الأحوص عن مغيرة عن إبراهيم في الرجل يقرأ السجدة و هو على دابة قال :  
يومى برأيه إيماء حيث كان وجهه - ٥١ ص ٥٥٦ . و روى عن هشيم عن مغيرة  
(و) عن سياد عن مسعر قال : حدثنا حماد أن إبراهيم سأل عقيقة : أينزل عن دابته  
للسجدة ؟ فأمره أن لا ينزل . و روى عن وكيع عن مسعر عن وبرة قال : سألت  
ابن عمرو أنا مقبل من المدينة عن الرجل يقرأ السجدة و هو على دابة ، قال : -



قلت: أ رأيت الرجل يقرأ السجدة وهو في صلاة و السجدة في آخر السورة إلا آية بقيت من السورة بعد آية السجدة؟ قال: هو بالخيار إن شاء ركع بها وإن شاء يسجد بها. قلت: فإن أراد أن يركع بها ختم السورة ثم ركع بها أ يجزيه؟ قال: نعم. قلت: فإن أراد أن يسجد بها يسجد عند الفراغ من السجدة ثم يقوم فيتلو ما بعدها من السورة وهو آيتان أو ثلاث ثم يركع؟ قال: نعم إن شاء، وإن وصل بسورة أخرى فهو أحب إليّ. قلت: فإن كانت سجدة في آخر سورة ليس معها شيء يسجد بها ثم قام؟ قال: لا بد له أن يقرأ سورة

يؤمى برأسه إيماء حيث كان وجهه. وروى عن أبي عبيدة عن سعيد بن زيد قال: كان يقرأ السجدة على راحته فيؤمى. وروى عن نويرة قال: رأيت ابن أريم يقرأ السجدة على راحته قال: يؤمى. وروى عن أبي معاوية عن سعيد بن جبلة قال: كنت أسير مع أبي عبيدة بين الكوفة والحيرة فقرأ السجدة وذهبت أنزل فقال: يجزيك أن تؤمى برأسك، قال: وأؤمى برأسه - أ هـ .  
(في رجل يقرأ السجدة على الدابة) ق ١١١ / ٢ .  
إم أو في هـ «نن» مكان «تين» .

٢ أو المختصر وشيخه: (وإذا قرأها في صلاته وهو في آخر السورة إلا آيات ثمين بعده وإن شاء ركع وإن شاء سجدة) هكذا روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا تلاية السجدة في الصلاة ركع. ولأن المقصود الخضوع والخشوع، وذن يخلص الركوع كما يخص السجود. واحتلف مشايخنا في أن الركوع أقرب إلى يوب عن سجدة التلاوة أم سجود بعده، فمنهم من قال: الركوع أقرب إلى موضع التلاوة فهو الذي يوب عنه. والأصح أن سجدة لصلاة توب عن سجدة تلاوة لأن المجانسة بينهما أظهر، ولأن الركوع فتتاح للسجود؛ ولهذا =

لا يلزمه الركوع في الصلاة إن كان عاجزاً عن السجود ، وإنما يتوب  
عن الأصل قال : ( فإذا أراد أن يركع بها ختم السورة ثم ركع ) ونوى ، هكذا  
فعله الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنها - اهـ ج ٢ ص ٨ .

قلت : أما حديث ابن عمر فرواه البيهقي في ج ٢ ص ٢٢٣ من طريق مسلم بن  
إبراهيم عن عبد الله بن بكر المزني عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :  
حدثني رجلان - كلاهما خير مني إن لم يكن أطنه ، قال : أبو بكر أو عمر بن الخطاب  
رضي الله عنهما ولا أدري من هو - أن أحدهما سجد في « إذا السماء انشقت »  
وفي « اقرأ باسم ربك الذي خلق » قال : وكان عبد الله بن مسعود إذا قرأ « النجم »  
مع القوم سجد ، وإذا قرأها في الصلاة ( ركع ) . وكان ابن عمر إذا وصل إليها  
قرأها سجد ، وإذا لم يصل إليها قرأها ركع - الحديث ، وروى من طريق وهب  
ابن جبر ثنا شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله في الرجل يقرأ السورة  
آخرها السجدة قال : إن شاء ركع وإن شاء سجد ، ثم قام فقرأ وركع وسجد -  
اهـ ج ٢ ص ٢٢٣ وفي ج ٢ ص ٢٨٠ من مجمع الروائد : وعن ابن مسعود  
قال : إذا كانت السجدة آخر السورة فاركع إن شئت أو اسجد ، فإن السجدة مع  
الركعة ، رواه الطبراني في الكبير ورحاله ثقات - اهـ . وروى عن ابن مسعود  
قال : من قرأ سورة الأعراف أو النجم أو اقرأ باسم ربك أو إذا السماء انشقت  
أو نبي ، سر ثيل فته أن يركع آخرها ركع أجزاء سجود الركوع ، وإن سجد  
فليضف إليها سورة أخرى - رواه الطبراني في الكبير إلا أنه منقطع بين إبراهيم  
و ابن مسعود - اهـ .

قلت : وروى ابن أبي شيبة في مصنفه : الركوع على السجدة إذا كانت في  
آخر السورة عن ابن مسعود وعقمة والأسود ومروك وعمر بن شرحبيل  
وإبراهيم وطائوس و أشعبي ومجاهد والربيع بن خثيم - ( في السجدة تكون  
آخر السورة ) في ١٥ / ٢ . ورواه الإمام أبو يوسف في كتاب الآثار ص ٢٤  
عن إبراهيم .

أروايات من سورة أخرى يركع بها . قلت : فإن كانت السجدة في وسط  
السورة كيف يصنع لها ؟ قال : يسجد لها ثم يقوم فيقرأ ما في أروا بدا  
له منها ثم يركع .

قلت : فإن أراد أن يركع بالسجدة بعينها هل يجزئه ذلك ؟ قال :  
٥ أما في تقييس فالركمة في ذلك و سجدة سواء لأن كل ذلك صلاة ؛  
ألا ترى إلى قوله تعالى في كتابه ” وَتَحَرَّ رُكْعًا ” و تفسيرها :  
آخر ساجد ، و لركمة و لسجدة سواء في القياس ، و أما في الاستحسان فإنه  
ينبغي له أن يسجد بها ، و بالقياس نأخذ . قلت : فإن أراد أن يسجد  
و هو راكع كيف ينبغي له أن يصنع ؟ قال : يرفع رأسه من الركوع فيخرو  
١٠ ساحر ثم يرفع رأسه فيقوم فيعود إلى حال ركوعه . قلت : و كذلك  
لو نسي سجدة من ركعته الأولى فذكرها و هو راكع في الثانية ؟ قال :  
نعم . قلت : و كذلك لو ذكرها و هو ساجد فرفع رأسه فسجد في ذكر  
ثم يعود في هذه سجدة التي كان فيها ؟ قال : نعم . قلت : فهل يكتب  
بما كان منها ؟ قال : إن شاء ، كتني بها . قلت : فهل عليه سجدة السهو ؟  
١٥ قال : نعم . قلت : قال ” ذكرها ” ما تشهد و سلم و هو في مجلسه  
أو ينه ، و بتكلم ، قال : عليه أن يسجد ، ثم يتشهد و يسلم و يسجد  
بجدة السهو . قلت : فإن كان قد تكلم أو خرج من المسجد و السجدة

(١) وى ص «هـ» مكان «هـ» .

(٢) وى «هـ» مكان «هـ» .

(٣-٣) كداني لأفس و كداني ؟ و فى ز ، ح ، ص «ذكر بعد» .

من صلب الصلاة ؟ قال : عليه أن يستقبل الصلاة . قلت : فإن كانت السجدة من تلاوة ؟ قال : صلاته تامة . قلت : لم ؟ قال : لأنها ليست من صلب الصلاة ، فإذا تركها صاحبها لم يكن عليه شيء . قلت : فإن ذكرها قبل أن يتكلم وقبل أن يقوم من مجلسه وهو إمام أو يسجد ما يسجد معه من خلفه ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن دخل معه رجل في الصلاة ه على تلك الحال هل يكون داخلا في صلاته ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو كان مسافرا والإمام مقيم فدخل معه في هذه الحال وجب عليه صلاة مقيم ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت مريضا سمع سجدة التلاوة وهو لا يستطيع أن يسجد . أ يومئذ ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو كان لا يستطيع أن يقعد أرمى إيماء وهو مضطجع ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : ألا ترى أنه يصلي المكتوبة هكذا وهي أوجب من السجدة . قلت : أ رأيت الرجل سمع السجدة وهو على غير وضوء ولا يحسد الله فيبسمه ويسجد بحرية ؟ قال : نعم . قلت : ذ ؟ قال : ألا ترى أنه لو صلى المكتوبة هكذا أحزاه .

قلت : أ رأيت رجلا سمع السجدة أو تلاها ونسى أن يسجد ثم افتتح الصلاة فذكر تلك السجدة أيقضيها وهو في الصلاة ؟ قال : لا . قلت : لم ؟ قال : لأن السجدة لبست من هذه الصلاة فلا ينبغي له أن يدخل في شيء من هذه الصلاة شيئا من غيرها . قلت : فإن سمع السجدة

(١) وفيه «رجلا» .

وهو في الصلاة أيسجد لها وهو في "صلاة؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال: لأنه إنما تلاها غيره وليست من صلاته . قلت: فإن سجد لها وهو في الصلاة؟ قال: قد أساء وصلاته تامة . قلت: فهل يحزى عنه؟ قال: لا يحزى عنه ، عليه أن يقضيها بعد ما يسلم .

قلت: أ رأيت رجلا تلا سجدة أو سمعها من غيره فسجدها لغير "قبلة متمم" لذلك أو جاهلا؟ قال: إن كان تعمده لذلك لم يحزه . وإن كان جاهلا أجزأه .

قلت: أ رأيت إن كان<sup>٢</sup> سجدها للقبلة فضحك فيها حتى قهقه أو أحدث فيها؟ قال: إذا أحدث أو ضحك فقد أفسدها وعليه في الحدث أن يعيد الوضوء ويعيد السجدة . وأما في الضحك فمليه أن يعيد السجدة ولا يعيد الوضوء<sup>٣</sup> . قلت: لِمَ لا يعيد الوضوء إذا قهقه<sup>٤</sup> في السجدة؟ قال: لأنها ليست بصلاة ، ألا ترى أنه لا قراءة فيها ولا تشهد .

قلت: أفبكر إذا سجد وإذا رفع رأسه؟ قال: نعم . قلت: فإن

(١) في ص ٥٤ .

(٢) يعني إذا اشتبهت عليه القبلة فتحزى وسجد إلى جهة . وقد بينا أن الصلاة بالتحزى تجوز إلى غير القبلة ، فـ"سجدة أولى" - اهـ ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٩ من شرح المختصر .

(٣) كذا في ص ١ ولفظ "كان" - قط من بقية الأصول .

(٤) لأن الضحك عرف حدثا بالأثر ، وإنما ورد الأثر في صلاة مطلقة وهذه ليست صلاة مطلقة . وكانت قياس صلاة الحائز - انتهى - قاله السرخسي في ج ٢ ص ٩ من شرح المختصر .

(هـ) قوله "إذا قهقه" - ساقط من هـ .

ترك ذلك؟ قال: يحزبه .

قلت: أ رأيت إماماً قرأ السجدة يوم الجمعة؟ قال: عليه أن يسجدها  
و يسجد معه من خلفه .

قلت: أ رأيت إماماً قرأ السجدة في صلاة لا يحجر فيها بالقراءة؟

قال: ليس ينبغي للإمام أن يقرأ بسورة فيها سجدة من صلاة لا يحجر  
فيها بالقرآن . فان فعل ذلك كان عليه أن يسجدها و يسجد معه أصحابه .

قلت: لم ولم يسمعها أصحابه؟ قال: لأنه إمامهم و هو معهم في الصلاة .

قلت: أ رأيت رجلاً قرأ السجدة خلف الإمام و هو يسر بالقراءة

أ يسجدها؟ قال: لا . قلت: لم و قد قرأها في الصلاة؟ قال: لأنه لا ينبغي

له أن يخالف إمامه و لا يصنع شيئاً لم يجب على إمامه . قلت: فهل عليه ١٠

أن يقضيها بعد ما يفرغ؟ قال: لا . قلت: لم؟ قال: لأنه قرأها خلف

الإمام - وهذا قول أبي حنيفة و أبي يوسف ، و قال محمد: يقضيها إذا فرغ

من صلاته لأنها ليست من الصلاة فكأنه قد سمعها من غيره . قلت:

فان سمع سجدة من غيره و هو في الصلاة خلف الإمام؟ قال: ليس عليه أن

يسجد حتى يفرغ الإمام من صلاته ، فاذا فرغ الإمام من صلاته بسجدها . ١٥

قلت: أ رأيت رجلاً سمع الإمام يقرأ السجدة و ليس الرجل معه

في الصلاة هل عليه أن يسجدها؟ قال: نعم . قلت: فان دخل الرجل

مع الإمام في الصلاة قبل أن يسجدها فسجدها معه أجزاء و لم يجب

(١) عظم للإمام « ساقط من » ، ص .

(٢) وفي « يسجد » .

عليه أن يسجدها إذا فرغ . وإن دخل معه بعد ما يسجدها فصلي مع الإمام الصلاة كلها هل عليه أن يسجدها بعد ما يفرغ من صلاته و قد كان الإمام يسجدها قبل أن يدخل معه هذا الداخل في صلاته؟ قال : لا . قلت : لم؟ أليس قد وجبت عليه قبل أن يدخل في الصلاة؟ قال : بلى ، قد وجبت عليه كما وجبت على الإمام ، فإذا صلى تلك الصلاة و فرغ منها فقد صلى ما كان على الإمام فليس عليه قضاؤها ، ألا ترى أنه لو دخل مع الإمام في تلك الصلاة ، هو ينوي التطوع<sup>٢</sup> ثم أفسدها ثم دخل معه أيضا في تلك الصلاة وهو ينوي تطوعا آخر لم يكن عليه قضاء إلا إلى إذ فرغ من هذه الأخرى<sup>٣</sup> .

(١) وفي « وجب » وليس شيء .

(٢) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « تطوع » ، وفي « تطوع » ، والصواب « انطوع » كما هو في ص والمختصر ، إلا أن المصحح أسقط « ال » من الكلمة .  
(٣-٢) كذا في ص ؛ ومن قوله « ثم أفسد ... » ساقط من بقية الأصول ، والصواب إثباتها .

(٤) وفي المختصر وشرحه : ( وإذا سمعه من الإمام من ليس معه في الصلاة فعليه أن يسجد ) ، لتقرر السبب وهو السماع . ( فإن دخل مع الإمام في صلاته وإن كان الإمام يسجد بعد سجده وادخل معه ) ، كما لو كان في صلاته عند قمره . ( وإن كان الإمام قد سجده سقطت عن الرجل ) ، لأنه لا يمكنه أن يسجد في سجدة ، إذ يكون محمداً معه ولا يمكنه أن يسجد بعد الفراغ لأنه صلاتية في حقه كما هي في حق الإمام فله شريك الإمام ، والصلاة لا تؤدي بعد ادراجها . وفي الأصل بعد ذكر هذه المسألة قال : « ألا ترى لو أن رجلا امتنع الصلاة مع الإمام وهو ينوي تطوع والإمام في التطوع ثم قطع =

قلت: أ رأيت السجدة هل فيها تسليم؟ قال: لا<sup>١</sup>.

قلت: أ رأيت امرأة حائضا قرأت السجدة فسمعها منها رجل هل عليه أن يسجدها؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو قرأها صبي أو رجل كافر أو رجل جنب؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت رجلا سمع السجدة وهو يصلي والذي قرأها ليس ه في الصلاة؟ قال: على الرجل الذي يصلي إذا فرغ من صلاته أن يسجدها -

= فعليه قضاؤها ، فإن دخل معه فيها ينوي صلاة أخرى تطوعا فصلاها معه لم يكن عليه قضاء شيء ، وهذه المسألة مبتدأة وهي على ثلاثة أوجه : إما أن ينوي قضاء الأولى ، أو لم يكن له نية ، أو نوى صلاة أخرى . ففي الوجهين الأولين عندنا سقط عنه ما نزمه بالإفساد ، وقال زمر : لا يسقط لأن ما نزمه بالإفساد صار ديناً كأنذورة فلا بد أن يتأدى خلف الإمام حين يصلي صلاة أخرى ، ولكننا نقول : لو أتمها حين شرع فيها لم يلزمه شيء آخر ، فكذلك إذا أتمها بالشروع الثاني لأنه . التزم بالشروع إلا أداء هذه الصلاة مع الإمام وقد أداها . ( فإن كان قد نوى تطوع آخر ) ، فقد قل ههنا : ( ينوب عما نزمه بالإفساد - وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وفي زيادات الزيديات : قال : لا ينوب - وهو قول محمد . ووجهه أنه لم ينوي صلاة أخرى فقد أعرض عما كان دافئ ذمته بالإفساد فلا ينوب هذا المؤدى عنه ، بخلاف الأولى . ووجه قولها أنه ما التزم في المرتين إلا أداء هذه الصلاة مع الإمام وقد أداها - اهـ ج ٢ ص ١١ .

(١) لما أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن حفص عن الأعمش قال : كان إبراهيم وأبو صالح ويحيى بن وثاب لا يسلمون في لسجدة . وروى عن حفص عن حجاج عن عطاء نحوه . وروى عن هشيم عن يوسف قال : كان الحسن يقرأ بما مجود القرآن ولا يسلم . وروى عن عباد عن وفاء بن إياس الأسدي عن =



« وهذا قول أبي حنيفة » ، وقال أبو يوسف ومحمد : إن قرأ الرجل الذي يصلي تلك سجدة بعينها في الصلاة بعد ما سمعها فإنه يسجدها وتجزيه من سمعه الأولى . وليس عليه أن يقضيها ؛ قال أبو يوسف ومحمد : لو كان الرجل الذي يصلي «و الذي قرأها أول مرة ثم سمعها من ذلك الرجل أجزاء أن يسجدها في الصلاة منها جميعا . قلت : لم ؟ قال : لأن السنة جاءت أنه إذ سمع سجدة واحدة مرارا في مقعد واحد ومقام واحد أجزاء من ذلك سجدة واحدة ؛ حدثنا أبو سليمان قال حدثنا محمد بن الحسن قال حدثنا جعفر بن عمر بن يعلى بن مرة «النفق» عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يعلهم القرآن فيقرؤون السجدة عليه مرارا

= سعيد بن جبيرة أنه كان يقرأ السجدة فيرفع رأسه ولا يسجد - اهـ (من كان لا يسلم في السجدة) ق ١١١ .

(١-١) كذا في ح ، ص ؛ وقوله « وهذا قول أبي حنيفة » لم يذكر في بقية الأصول .

(٢) قوله « في مقعد واحد » ساقط من هـ .

(٣) قوله « ومقدم واحد » ساقط من الأصل وكذا من هـ ، ز ؛ وإنما زدناه من ح ، ص .

(٤) كذا في ح ، ص ؛ وقوله « حدثنا » لم يذكر في بقية الأصول ، وإن الرواة يتصرفون مثل هذه التصرفات كثيرا .

هـ - هـ ١٥ كذا في ح ، ص ؛ وفي بقية الأصول « محمد بن جعفر » وهو تصحيف وتخريب .

(٦) وفي ص « جعفر بن عمرو بن يعلى » ، و « صواب » « عمر بن يعلى » ، وعمر بن يعلى من رجال تهذيب يروي عن أبيه عن جده ، وهو عمر بن عبد الله بن يعلى =

فلا يسجد لها إلا مرة واحدة .

قلت : أرايت رجلا افتتح الصلاة وسمع السجدة من رجل ليس في الصلاة وسمع تلك السجدة بعينها من رجل آخر ثم قرأ هو تلك السجدة ؟ قال : يحزبه إذا سجد لها من الثلاث سجديات . قلت : فان سمع من رجل سجدة ثم سمع من آخر سجدة غير تلك السجدة ثم قرأ هو = ابن مرة . نسب إلى جده - راجع ترجمته في التهذيب ج ٧ ص ٤٧٠ . وجعفر ابن عمر هذا الذي روى عنه مؤلف الكتاب لم أجده فيما عندي من كتب الرجال ، ويمكن أن يكون فيه تصحيف . ولعل واسطة ( عن أبيه ) أيها سقطت من السند بعد جعفر بن عمر - والله أعلم . وكان في « محمد بن جعفر » و « بن » هذا تصحيف « عن » . و يعلى بن مرة اتفقى صحابي معروف . وأبو عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب الضرير من أصحاب أمير المؤمنين عثمان وعلى وابن مسعود من كبار التابعين والقراء . وهو من شيوخ الإمام المقرئ عاصم بن أبي النجود السكوني . وعمر بن عبد الله بن يعلى روى عنه إسرائيل وسفيان الثوري ومروان بن معاوية وسليمان بن حيان والمسدودي ، فلعل حفص بن غياث أيضا روى عنه ويكون ما في السند « حفص عن عمر » - والله أعلم . وأخرج ابن أبي شبة عن ابن فضال عن عطاء بن سائب عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة فيسجد ثم يعيدها في مجلسه ذلك مرارا لا يسجد . وروى عن هشيم عن يونس عن الحسن وعن مغيرة عن إبراهيم في الرجل يقرأ السجدة ثم يعيدها قراءتها فلا يحزبه السجدة لأولى - اهـ ( الرجل يقرأ السجدة ثم يعيدها قراءتها كيف يصنع ) في ١/١١١ .

(١) كذا في ص ؛ و لفظ « هو » لم يذكر في بقية الأصول .

(٢) كذا في ح ، ص ؛ و لفظ « من » - يذكر في بقية الأصول .

سجدة فسجد لها؟ قال : عليه إذا فرغ من صلاته أن يسجد بسجدةين  
 ' لما كان سمع ' . قلت : فإن سمع سجدة وهو يصلي ثم قرأها هو بنفسه فسجد لها  
 ثم قام فأحدث فذهب فتوضأ ثم عاد إلى مكانه فبنى على صلاته ثم قرأ  
 ذلك الرجل تلك السجدة بعينها؟ قل : ' على الرجل ' إذا فرغ من صلاته  
 أن يسجد هذه السجدة التي سمعها لأنه حين أحدث فذهب فتوضأ ثم عاد  
 إلى مكانه فسمع السجدة فعليه أن يسجد لها لأن ' هذين مقامان ' ، وقال  
 أبو يوسف ومحمد : لو أن رجلاً قرأ سجدة فسجد ثم افتتح الصلاة مكانه  
 فقرأ تلك السورة التي فيها تلك السجدة كان عليه أن يسجد لها أيضاً .  
 ولو لم يكن حجر في الأولى حتى دخل في الصلاة ثم قرأها فسجد لها<sup>١</sup> أجزته  
 من<sup>٢</sup> هذه التي في الصلاة<sup>٣</sup> من الأولى لأن الأولى قد وجبت عليه  
 في ذلك المقام<sup>٤</sup> فإذا قضاها فيه أجزته منهما جميعاً : ألا ترى لو أن إماماً

(١-١) وفي ص « لما سمع » ؛ وكان في « لما كان سمعها » .

(٢-٢) وفي ح ، ص « على أرجس الذي يصلي » .

(٣-٣) وفي ص « هذا مقامان » .

(٤) وفي ص « سجدة » .

(هـ) كذا في ص ؛ واللفظ « مكانه » ، لا يذكر في بقية الأصول .

(٦) وفي ص « مكان » .

(٧) وفي ص « مسجدها » .

(٨) كذا في ص ؛ واللفظ « من » ساقط من بقية الأصول .

(٩) كذا في ص ؛ وحروف « و » ساقط من بقية الأصول .

قرأ السجدة في الصلاة فسمعها منه رجل ليس معه في الصلاة كان عليه أن يسجدها فان سجدها ثم دخل مع الإمام في الصلاة فسجدها الإمام كان عليه أن يسجدها معه ، ولو لم يكن يسجدها حتى دخل مع الإمام فسجدها معه أجزاء .

قلت : أ رأيت رجلا قرأ السجدة فسجدها و أطال القعود ثم قرأها ه  
ثانية ؟ قال : تجزيه الأولى . قلت : فان أكل أو نام مضطجعا أو أخذ في بيع أو شراء أو في عمل آخر يعرف أنه قطع لما كان فيه قبل ذلك حتى طال ذلك ثم عاد فقرأها ؟ قال : عليه أن يسجدها ، وإن نام قاعدا أو أكل لقمة أو شرب شربة أو عمل عملا يسيرا ثم قرأها فانه ليس عليه أن يسجدها بعد قراءته الأولى ، إنما أستحسن إذا طال العمل أن أوجبها عليه . ١٠  
و إذا قرأ الرجل السجدة وهو في الصلاة فسجدها ثم قرأها في الركعة الثانية ؛ فليس عليه أن يسجدها لأنها قد وجبت عليه في هذه الصلاة مرة فلا يجب عليه فيها ثانية ، وإن طالت صلاته فقرأها في أولها و آخرها فأنى عليه أن يسجدها مرة واحدة .

قلت : و إذا قرأ الإمام سجدة في ركعة فسجد لها و فرغ منها ثم أحدث ١٥  
فقدم رجلا دخر معه في الركعة الثانية ؛ فقرأ الإمام "ثاني تلك السورة (١) وفي ه « فسجد فسمعها » .

(٢-٢) كذا في ه و قوله « فان سجدها ثم دخل ... » لم يذكر في بقية الأصول .

(٣) كان في الأصل وكذا في ه « شري » .

(٤-٤) من قوله « فليس عليه ... » ساقط من ه .

و تلك السجدة التي قرأها الإمام الأول ؟ قال : عليه أن يسجدها ويسجدها معه القوم . وإنما وجبت هذه السجدة على هذا الإمام الثاني لأنه لم يسمع تلك السجدة الأولى ولم تجب عليه ، فلما قرأها هو وجبت عليه وعلى أصحابه . وإذا قرأ الإمام السجدة وهو قاعد في الصلاة فسجدها ثم سلم وتكلم ثم قرأها ثانية فعليه أن يسجدها لأن الثانية قد وجبت عليه في غير الصلاة ، والأولى إما وجبت عليه في الصلاة ، فإذا سجدها وسلم ثم تكلم ثم قرأها فلا بد له من أن يسجدها ، فإن كان لم يسجدها حتى سلم وتكلم ثم قرأها فسجدها فإنه يحزبه منها جميعاً .

و إذا قرأ الرجل السجدة فسجدها ثم قام فقرأها قبل أن يتحول ١ أو اضطلع فقرأها لم يكن عليه أن يسجدها ثانية . وإن تحول أو مشى ثم قرأها فعليه أن يسجدها ، إذا تحول من ذلك المكان الذي وجبت عليه فيه . وإذا قرأ الرجل سجدة فسجدها ثم قرأ سورة طويلة أو قصيرة ثم أعاد فقرأ تلك السجدة لم يكن عليه أن يسجدها لأن قراءة القرآن من السجود .

(١) قال السرخسي : قال في الأصل : « وإن لم يسجدها في الصلاة حتى يسجدها الآن أحزاه عنها » . وهو سهو ، وإن كان مراده أعادها بعد الكلام لأن الصلاة قد سقطت عنه . الكلام إلا أن يكون مراده أعادها بعد السلام قبل الكلام ، فينبغي استقيم لأنه يخرج عن حرمة الصلاة ، وإنما كررها في الصلاة وسجد .

١٥ ج ٧ ص ٢٠ من المسود .

١٦ وفي ص « يضطجع » .

(١٧) وفي ص « ثنية » .

(١٨) وفي ص « أن يسجدها » .

ولو قرأها وهو راكب ثم نزل فقرأها ، فإن كان لم ينزل حتى سار فهذا عمل وعليه سجدة٩تان ، وإن كان واقفا حين قرأها ثم نزل مكانه فقرأها فاني أستحسن أن يكون عليه سجدة واحدة ، وكذلك لو قرأها وهو قاعد ثم قام فركب ثم قرأها بعد ما ركب فإن كان سار من ذلك المكان فعليه سجدة٩تان ، وإن لم يكن سار من ذلك المكان 'لم يكن عليه ' إلا سجدة واحدة ، فإن سجدها على الدابة إيماء فإن ذلك لا يجزيه لأن السجدة وجبت عليه وهو نازل ، ولو قرأها ثم نزل ثم ركب تلك الدابة ثم قرأها أيضا فاما عليه أن يسجد بسجدة واحدة ' ما لم يكن ساراً وعمل عملاً يطول ذلك .

وقال أبو حنيفة: إذا قرأ الرجل السجدة<sup>٢</sup> وهو في الصلاة خلف الإمام فليس عليه أن يسجدها في الصلاة لأنه إن يسجدها كان مخالفاً للإمام وليس عليه أن يقضيها بعد فراغ الإمام لأنه قرأها وهو في الصلاة ، وكذلك لو سمعها منه الإمام والقوم فلا شيء عليهم ؛ ولا يشبهه هذا الذي يقرأ السجدة وهو في غير الصلاة فسمعها القوم ، فعلى من (١-١) وفي ر. ح « لم يجب عليه » .

(٢) كذا في ح. ص ؛ ولفظ « واحدة » ساقط من بقية الأصول .

(٣) كذا في ح. ص ؛ ولفظ « لسجدة » ساقط من بقية لأصول .

(٤) وفي « إذا » مكان « إن »

(هـ) وفي المختصر: رجل قرأ السجدة خلف الإمام قال: ليس عليه أن يسجدها ولا على من سمعها منه من القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد: يسجد بها إذا فرع من الصلاة ، وكذلك من سمعها منه ؛ وإذا سمع المؤتم بسجدة من أجنبي يسجد بها بعد فراغ من الصلاة - اهـ .

سمعا أن يسجد لها بعد الفراغ - وهو قول أبي يوسف، وقال محمد: يسجد لها من سمعا إذا فرغوا من الصلاة، ويسجد لها الذي قرأها.

قلت: أرايت رجلا افتتح الصلاة تطوعا وهو راكب فقرأ سجدة ثم سار ساعة ثم ركع وسجد للصلاة ثم قرأها في الركعة الثانية بعد مسيرة ساعة؟ قال: ليس عليه أن يسجد إلا مرة واحدة لها جميعا لأنها صلاة واحدة 'لا يسجد' فيها بسجدة واحدة مرتين، وهذا بمنزلة يسجد في السهو؛ ألا ترى لو أن رجلا سها في صلاة مرارا لم يكن عليه إلا سجدة واحدة. قلت: أرايت إن كان هذا الراكب الذي يصلي

(١) قال السرخسي: بخلاف مسمعوا ممن ليس معهم في الصلاة لأنها ليست بصلاة؛ ألا ترى أن المقتدى إذا فتح على إمامه لم تقصد به الصلاة، ومن ليس معه في الصلاة إذا فتح على المصل فسدت صلاته. وبه يتضح الفرق. وليس هذا كقراءة الخشب لأنه غير ممنوع من قراءة القرآن الموجب للسجدة وهو ممنوع من الآيات، بخلاف المقتدى؛ ولأن الخشب ممنوع عن القراءة غير مولى عليه والمقتدى مولى عليه في القراءة والمولى عليه في التصرف لا يتعلق بتصريفه حكمه.

ج ٢ ص ١٠

(٢-٢) وفي ح. ص «لا يجب» مكن «لا يسجد».

١٠ وفي ص «صلاته».

٤ ومن أصحابنا من يقول: هذا إذا أعادها في ركعة واحدة، فإن أعادها في ركعتين يعني أن يكون على اختلاف لدى بينا في المصلي على الأرض. ومنهم من قال: لا، بل الجواب ههنا في كل واحد. والمرق لمحمد بينه وبين المصلي على الأرض أن عنك يركع ويسجد. وذلك ممن كثير يتخلل بين التلاوتين، والراكب يومى وهو ممن يسير، فهذا يتجدد به وجوب السجدة - كذا قاله السرخسي =

سمع السجدة من رجل في الركعة الأولى ثم سار ساعة ثم سمعها من ذلك الرجل في الركعة الثانية ؟ قال : عليه إذا فرغ من صلاته <sup>١</sup> أن يسجد لها سجدة واحدة <sup>٢</sup> . قلت : لم وقد سمعها من <sup>٣</sup> موطنين بينهما مسير <sup>٤</sup> وعمل ؟ قال : لأن هـ المسير والعمل لا يفرق بين الركعتين لأيهما صلاة واحدة <sup>٥</sup> .

### باب المستحاضة

قلت : أ رأيت امرأة حاضت حين زالت شمس هل عليها قضاء تلك الصلاة إذا ظهرت من حيضها ؟ قال : لا ، قلت : لم ؟ قال : لأن الصلاة لا تجب <sup>١</sup> عليها ؛ ألا ترى أنها لو لم تحض وسافرت في تلك

= في شرح المختصر ج ٢ ص ١٤ .

(١) كذا في ص ؛ ولم يذكر لفظ « ثم » في بقية الأصول .

٢ - وفي ص « أن يسجد لها بمجردين » ، وهو تحريف ، والصواب ما في بقية الأصول : « أن يسجد لها بمجردين » ، لأن هذا ليس به .

٣ - وفي ص في « ممكن » « من » .

(٤) وفي ص « مسيرة » .

(٥) زاد المرحوم في شرح المختصر مسألة قول : ( قل إن سمعها من غيره مرتين وهو يسير على أمانة فديه سجدة ) ، لأن هذه ليست بحلالية فيعتبر فيه اختلاف الأئمة لا تحاد حرمة الصلاة ، والله يلزمه بالسماع في كل مرة بسجدة - اهـ .

فت : هـ - الصورة في اراكب الذي لا يصل ، فإن كان في الصلاة فعليه سجدة واحدة كما مر لأنها في صلاة واحدة - فافهم ولا تكن من الغافلين .

٦ - وفي ج ، ص « يجب » .



الساعة كان عليها أن تصلي ركعتين ، ولو كانت "صلاة" وجبت عليها لم يجزه إلا أربع ركعات ؛ ألا ترى أنها لو كانت مسافرة فزالت الشمس وهي مسافرة ثم قدمت فأقامت أن عليها أربع ركعات ، ولو كانت الصلاة قد وجبت عليها قل أن تقيم كان عليها أن تصلي ركعتين .

٥ قلت : أ رأيت إن حاضت بعد ذهاب وقت الظهر ولم تكن صلت ؟ قال : عليها إذا ظهرت أن تقضيها لأن "صلاة" قد وجبت عليها قبل أن تحيض ، وإما وجبت "الظهر" عليها لأن الوقت ذهاب وهي طاهرة . قلت : أ رأيت امرأة افتتحت الظهر في أول وقتها فصلت ركعة ثم حاضت هل يجب عليها أن تقضي هذه "صلاة" إذا ظهرت ؟ قال : لا . قلت : أيها . قد رخصت فيها ، وصارت "صلاة" وجبة عليها ؟ قل : لا دخول في هذا وغيره سواء ، لا يجب عليها "صلاة" حتى يذهب الوقت وهي طاهرة ، ثم تصلي ، فإذا كان هكذا رجب عليها أن تقضيها إذا ظهرت .

قلت : أ رأيت امرأة ظهرت حين زالت شمس هل عليها أن تصلي الظهر ؟ قال : هي عليها أن تقضي وتصل "الظهر" . قلت : أيها . المرأة إذا ظهرت في آخر وقت الظهر وعليها

( - ) وفيه "س" و "هـ" .

( ٢ ) وفيه "ح" و "ج" .

( ٣ ) وفيه "و" .

( ٤ ) وفيه "س" و "هـ" و "ي" . "ن" تصدق من قيمة الأصول .

من الوقت ما لو اغتسلت لم يغت من غسلها قبل خروج الوقت فأخرت  
 الغسل حتى ذهب الوقت ؟ قال : عليها أن تغتسل و تصلي الظهر . قلت :  
 فإن طهرت في آخر وقت الظهر و عليها من الوقت ما لا تستطيع أن  
 تغتسل فيه حتى يذهب الوقت ؟ قال : ليس عليها قضاء للظهر ، و عليها  
 أن تغتسل و تصلي 'المصر' . قلت : من أين اختلفا ؟ قال : إذا طهرت ه  
 وهي تستطيع أن تغتسل قبل ذهاب الوقت فأخرت ذلك فعليها القضاء  
 لأنها قد طهرت قبل ذهاب الوقت ، إنما جاء 'ترك' من قبلها ، وإذا  
 كانت لا تستطيع أن تغتسل حتى يذهب الوقت لقلة ما بقي من الوقت  
 فهي غير طاهرة لأنها لم تطهر حتى ذهب الوقت لأن الطهر ههنا هو  
 الغسل ، لا ترى أن ز. ح. لو طلقه كان يترك رجعتها ما لم تغتسل ١٠  
 'أرى ذهب' وقت ملك 'صلاة' : 'ولا ترى لو أن امرأة حاضت و طهرت  
 فم تغتسل لم يكن ليروحها أن يحامعها حتى تغتسل أو يذهب وقت تلك  
 'صلاة' التي طهرت فيها ، فإذا ذهب وقت تلك 'صلاة' أو اغتسلت كان  
 زوجها أن يحامعها .

فإن ... وقت ... . قلت : ...  
 قلت : ليس هذا حرجي ، ولا يكون حرجي من ذلك . قلت :  
 فإن كانت تركت 'صلاة' في ذلك يوم أو اليومين ؟ قال : عليها أن تقضى  
 ما تركت . قلت : فهل عليها غسل في انقطاع الدم عنها ؟ قال : لا . قلت :

١١ وفي هـ «وأخرت» .

(٢-٢) وفي هـ «ويذهب» . وليس بصواب .

لم ؟ قال : لان هذا ليس بحيض ؛ ألا ترى أنها لو رأت الدم ساعة ثم انقطع عنها الدم لم يكن هذا حيض ولم يكن عليها غسل ؟ فكذلك الأول . قلت : أرأيت امرأة كان حيضها خمسة أيام في كل شهر ثم زاد يوما أتصل ذلك اليوم ؟ قال : لا ، هي فيه حائض . قلت : وكذلك لو زادت خمسة أيام ؟ قال : مع . قلت : فإن ردت على العشرة الأيام يوم أو يومين ؟ قال : هذه مستحاضة فيما يبادء على عشرة أيام فتكون مستحاضة فيما زاد على أيام أقواتها . قلت : فهل عليها قضاء ما زاد على أيام أقواتها ؟

(١) وفي «أولا ترى» .

(٢) وفي «ص» «وأنه» .

(٣) وفي المختصر : وإذا كان حيضها خمسة أيام في كل شهر فزاد الدم عليها فزيادة حبس معها إلى تمام العشرة ، فإن زادت على العشرة كان حبسها من الخمسة معروفة ، وجميع ما زاد عليها مستحاضة ، وتعيد صلاة التي تركتها بعد ذلك الخمسة . لأن الحيض لا يكون أكثر من عشرة فبقا فيما زاد على العشرة فهو مستحاضة ، وبقي في أيامه حبس ، فمضى ، ترد فيما زاد عليه إلى تمام العشرة . إن أخذ به فقد كان حبسه ، وإن أخذ به بهو كان مستحاضة ، فلا تترك الصلاة فيه السن ويحتمل به وهو أن لا زاد فيه إلا في الوقت الذي ظهرت فيه الاستحاضة منه . وانحصر فيه قوته فيه الصلاة والسلام : «المستحاضة تسبح عشرين مرة أو مائة» . شرح هذا القول ج ٢ ص ١٦ . (٤) وفي «ثلاثة أيام في كل شهر» ، وهو من سهو المصنف ، زاد لفظ «في كل شهر» ولا يصح منه .

(هـ) وفي «مربع» ، «ووزن» «ر» «وكر» في اللفظ الآتي .

(٦) وفي «ص» «عشرة أيام وفي» «ر» «عشر أقواتها» .

قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : لأن الحيض لا يكون أكثر من عشرة أيام ، فان زادت ' على عشرة أيام عرفنا أنها مستحاضة فيما زادت ' على أيام أقرائها ، وإن لم تزد على عشرة أيام فهي حائض وليس عليها أن تقضى شيئاً من الصلاة ؛ بلغنا عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - أنه قال : الحيض ثلاثة أيام و أربعة أيام إلى عشرة أيام ' .

(١) وفي هـ « زاد » .

(٢) أ - عند هذا الحديث الدارقطني ، و يبهني من طريقه عن إسماعيل بن علية و عبد السلام بن حرب النهدي الملقى و سفيان و هشام بن حسان و سعيد بن الجديس بن أيوب عن معوية بن قررة عن أنس قال : أقرأ - وفي رواية : الحيض - ثلاث و أربع و خمس و ست و سبع و ثمان و تسع و عشر . زاد هشام و سعيد في رويتهما : فإذا حورت عشرة أيام فهي مستحاضة و تسع و تسع و روى من طرق إسماعيل بن : و د عن عبد العزيز الدار و دى عن عبيد الله بن عمر عن ثوبت عن أنس قال : هي حائض فيما بينهن و بين عشرة ، فإذا زادت فهي مستحاضة - اهـ .  
 ق - و روى عن هارون بن زياد القشيري عن الأعمش عن إبراهيم عن طلحة عن عبد الله بن : الحيض ثلاث و أربع و خمس و ست و سبع و ثمان و تسع و عشر .  
 د - ز - فهي - مستحاضة . ق - و روى ابن عدى عن أنس هـ - الحديث مرافعاً .  
 و روى الدارقطني عن حسين بن سعيد عن عبد الله بن زياد بن أسلم بن محمد بن فضيل عن أسعث عن حسن بن عثمان بن أبي العاص قال : لا تكون المرأة مستحاضة في يوم و لا يومين و لا ثلاثة أيام حتى تبلغ عشرة أيام ، فإذا بلغت عشرة أيام كانت مستحاضة . و روى من طريق عبد الوهاب عن هشام بن حسان عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص اتفقوا قال : الحائض إذا جاوزت عشرة أيام فهي بمنزلة المستحاضة تغتسل و تصلى - اهـ ص ٧٧ . وفي الباب عن أبي أمامة و و - هـ و معاذ و أبي سعيد و عائشة - قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أقل =

قلت : أ رأيت امرأة كان حيضها خمسة أيام في أول كل شهر  
تقدم حيضها قبل ذاك يوم أو يومين أو ثلاثة أيام أو أربعة أو خمسة ؟  
قال : هي حائض ، ألا ترى أنها إذا زدت على حيضها خمسة أيام كانت  
وبها حائض ؟ فكذلك إذا تقدمت حيضتها خمسة أيام كانت فيها حائضا .

قلت : أ رأيت امرأة حاضت أول ما حاضت فاستمر بها الدم  
كم ندمع لصلاة ؟ قال : عشرة أيام . قلت : فإذا مضى عشرة أيام  
كيف تصنع ؟ قال : تغتسل وتختشى وتتوضأ لوقت كل صلاة بعد ذلك .  
ولا تقعد أقل من عشرة أيام ولا أكثر من ذلك .

قلت : أ رأيت إن كان وقت نساءها خمسة أيام ؟ قال : لا تنظرا  
في ذلك لأن هذا ليس شيء . قلت : أ رأيت إن كانت حاضت قبل  
ذات سبعين فكانت تحبض خمسة أيام مرة وسبعة أيام مرة أخرى فكان  
حيضها يخدم ثم ستحوضت كم تدع لصلاة ؟ قال : أقل ما كانت تقعد  
خمس أيام ، وتغتسل وتصلي . قلت : فإن كان زوجها قد طلقها لحاضت  
خمس عشرة يوماً لمضت خمسة أيام ؟ قال : لا يملك زوجها رجعتها . قلت :  
فإن لم تنزل تروح - عتة - قول : ليس لها أن تزوج حتى يمضي سبعة أيام .

.. حبض بجرية بكر واثب ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة أيام - رجع صلب

رأية ج ١ ص ١٩ .

، وفي «أربعة أيام» .

(٢) وفي «لا يصر» .

٣) وفي ج ، ص «تم» مكان «و» .

فإن تزوجت<sup>١</sup> لم يحز النكاح : أخذ لها<sup>٢</sup> في الصلاة بالثقة فنصلى  
وهي حائض أحب إلى من أن تدع الصلاة وهي ظاهرة ، وأخذ في  
التزويج أيضا بالثقة فلا تزوج حتى يمضي أكثر أيامها .

قلت : أ رأيت المستحاضة أتروأ لكل صلاة وتحتشى ؟ قال :

نعم . قلت : وتصل المكتوبة وما شاءت من التطوع ما دامت في وقت هـ

تلك الصلاة ؟ قال : نعم . قلت : فإن ذهب وقت تلك الصلاة انتقض<sup>٣</sup>

وضوؤها وكان عليها أن تستقبل الوضوء لصلاة أخرى ؟ قال : نعم .

قلت : فإن كان عليها صلوات قد نسيها أو جعلت لله تعالى نفسها أن تصل

أربع ركعات أتصليها بوضوء واحد ما لم يذهب الوقت ؟ قال : نعم ،

نصلى ما شاءت من فريضة أو تطوع ما دامت في وقت تلك الصلاة . هـ

فإن ذهب الوقت فإن عليها أن تعيد الوضوء لصلاة أخرى .

قلت : أ رأيت إن كان بها جرح أو قرحة فسال منها دم أو قيح ؟

قـ : هذا ينقض وضوءها . قلت : فإن سال الدم من حيضها أو من

جرح بـ م توضأت ؟ قـ : نعم متى سال من جرحها ينقض وضوءه .

وأمم م سال من حيضه هـ لا ينقض وضوءه . قلت : و كذلك لرجل<sup>٤</sup> د

الذى به جرح متى لا يتطهر ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك المبطلون

(١) وفي هـ « تزوج » .

(٢) إلذافي ح ، ص ، و لفظ « لها » لم يذكر في بقية الأصول .

(٣) وفي هـ « أيقض » .

(٤) في ح ، ر « رجل » .



كم حيضها؟ قال: ستة أيام . قلت: فإن كان حيضها خمسة أيام لحاضت ستة أيام ثم حاضت ثمانية أيام ثم حاضت حيضة أخرى سبعة أيام كم حيضها؟ قال: سبعة أيام . قلت: فإن حاضت ستة أيام ثم حاضت حيضة أخرى عشرة أيام ثم حاضت حيضة أخرى ثمانية أيام؟ قال: حيضها ثمانية أيام ، كلما عاودها الدم مرتين في يوم واحد لحيضها ذلك . هـ  
قلت: أ رأيت امرأة ترى في أيام حيضها الصفرة أو الكدرة؟ قال: هذا حيض كله . وهو بمنزلة الدم . قلت: فإن رأت الدم ثم رأت الطهر في نفاسها فرأت حمرة أو صفرة أو كدرة هل يكون هذا طهرا؟ قال: لا يكون هذا طهرا حتى ترى البياض خالصا<sup>١</sup> .

قلت: أ رأيت امرأة كان حيضها خمسا لحاضت خمسة أيام في أيام أقرائها ثم طهرت فاعتسلت ثم صامت ثلاثة أيام و صلت ثم عاودها الدم يومين في العشر هل يحجزها ما صامت و صلت؟ قال: لا ، وعليها أن تعيد الصوم . قلت: فإن حاضت خمسة أيام ثم طهرت فصامت أربعة أيام ثم عاودها الدم في اليوم العاشر يوما تاما؟ قال: عليها أن تعيد الصوم ولا يحجزها . قلت: فإن حاضت خمسة أيام ثم طهرت هـ فصامت يومين أو ثلاثة ثم عاودها الدم فاستمر بها شهرا؟ قال: هذه

(١) وفي الأصل و كذا في هـ «طهر» بالرفع .

(٢) قيل: هو بياض الخرقعة . وقيل: هو شبه خيط دقيق أبيض تراه المرأة على الكرسف إذا طهرت - انتهى ما قاله الصرخي في ج ٢ ص ١٩ من مسوطه .



مستحاضة ، ويجزئها صومها وصلاتها . قلت : فإن حاضت خمسة أيام ثم ظهرت ثم صامت و صلت عشرة أيام ثم عاودها الدم ؟ قال : هي مستحاضة ، ويجزئها ما صامت و صلت في العشر و بعد ذلك .

قلت : و كل شيء جعلتها فيه حائضاً فليس عليها فيه صلاة و لا ينبغي لزوجها أن يقربها حتى تطهر و تغتسل و إن كانت رأت الطهر بين تلك الأيام فصامت فيها لم يجزها صومها ؟ قال : نعم . قلت : و كل شيء جعلتها فيه مستحاضة فإنها تصوم فيه و تصلى و بأنيتها زوجها ؟ قال : نعم . قلت : فإن تركت فيها الصلاة و الصوم كان عليها أن تقضى ؟ قال : نعم . قلت : و لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام و لا أكثر من عشرة أيام ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت امرأة كان حيضها ستة أيام فحاضت خمسة أيام فرأت الطهر فاغتسلت و اليوم الخامس هل ترى لزوجها أن يقربها قبل تمام الست ؟ قال : أحب ذلك إلى أن يكف عنها حتى تمضي أيامها التي كانت تحيض فيها ، فإن فعل لم يضره . قلت : فهل على المرأة أن تدع الصلاة و الصوم في ذلك اليوم السادس ؟ قال : لا تدع الصلاة و الصوم و لكنها تصوم و تصلى ، فإن كانت طاهرة أجزأها ، و إن عاودها الدم فعليها أن تعيد الصوم : و ينبغي لها أن تأخذ بالثقة فتصوم و تصلى .

قلت : أ رأيت امرأة نساء ولدت أول ما ولدت فاستمر بها الدم أشهر اكم تدع "صلاة" ؟ قال : أربعين يوماً ، فإذا مضت أربعون يوماً اغتسلت ؛ و هي بمنزلة المستحاضة فيما بعد ذلك ، تصوم و تصلى و تقرأ

القرآن و يأتيها زوجها . قلت : فهل ' تنظر إلى وقت نائها ؟ قال : لا .  
 قلت : فإن طهرت في ثلاثين يوما ؟ قال : تغتسل و تصلي و تصوم و تكون  
 طاهرة . قلت : فإن اغتسلت ' و صلت و صامت ' خمسة أيام ثم عاودها  
 الدم خمسة أيام في الأربعين ؟ قال : لا يحزبها صومها و صلاتها و عليها  
 أن تقضى الصوم . قلت : أ رأيت إن كان وقتها ثلاثين يوما ثم طهرت •  
 في عشرين يوما فكشفت في خمسة أيام طاهرة و صلت و صامت فيها ثم عاودها  
 الدم حتى استكملت أربعين ؟ قال : هي بمنزلة الحائض و عليها أن تقضى  
 الصوم . قلت : فإن طهرت في عشرين يوما فصامت و صلت عشرة  
 أيام ثم عاودها الدم فاستمر بها شهرين ؟ قال : هذه مستحاضة فيما زاد  
 على ثلاثين يوما <sup>١</sup> . قلت : فهل تقضى الصلاة و الصوم فيما تركت من ١٠  
 الأيام بعد الثلاثين ؟ قال : نعم . قلت : فهل يحزبها صومها العشرة من  
 الأيام التي صامت قبل الثلاثين ؟ قال : لا <sup>٢</sup> .

قلت : أ رأيت النساء ترى "صفرة أو الكدرة أو الحمرة" ؟ قال : هذا

(١) كذا في ح ، ص ؛ و لفظ «فهل» ساقط من بقية لأصول .

(٢) وفي ص «وصمت و صبت» ؛ و لفظ «صت» ساقط من ه .

(٣) لأن صفة الددة في النفاس كصفة المادة في الحيض ، و قد بينا هناك أنه  
 متى زاد على عدتها و حاور العشرة ترد إلى أيام عاداتها و تجعل مستحاضة فيما  
 زاد على ذلك ، فهذا مثله - انتهى ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ١٩ من مبسوطه .  
 (٤) قال لسرخسي في شرح المختصر : قال الحاكم : و هذا على مذهب أبي يوسف  
 مستقيم ، و على مذهب محمد فيه نظر ، و هذا لأن أبا يوسف يرى ختم النفاس ؛ طهر  
 إذ كان بعده دم ، كما يرى ختم الحيض بالطهر إذا كان بعده دم ، فيمكن جعل =

كله بمنزلة الدم .

قلت : أ رأيت امرأة حاملا حاضت كل شهر و هي حامل ؟ قال :  
ليس ذلك بحيض ولا نفاس .

قلت : أ رأيت امرأة ولدت ولدا و في بطنها آخر هل تصوم  
٥ و تصلى حتى تضع الآخر ؟ قال : لا ، إنما النفاس من الولد الأول حتى  
يتم الأربعين . قلت : فاد صامت و صلت بعد ما ولدت الأول قبل أن  
تلد الآخر ؟ قال : لا يحزبها لأنها نساء في قول أبي يوسف و أبي حنيفة ،  
و قال محمد : النفاس من الولد الآخر ، و لا تكون نساء و في بطنها ولد ،  
كما لا تكون حائضا و هي حامل - و هو قول زفر .

١٠ قلت : أ رأيت 'لسقط إذا استبان خلقه هل يكون بمنزلة الولد و تكون  
المرأة فيه ' بمنزلة النساء ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت المرأة كم أقل ما يكون بين حيضها ؟ قال : أكثر

= الثلاثين نكاحا عنده . وإن كان ختمها بالطهر ؟ و محمد لا يرى ختم النفاس  
و الحيض بالطهر ، فغاسه عنده في هذا الفصل عشرون يوما ، فلا يلزمها قضاء  
ما صامت في العشرة الأيم لقي بعد العشرين - انتهى ج ٢ ص ١٩ .

(١) و في ص « أربعين يوما » . قلت : روى أن أبا يوسف قال للامام :  
أ رأيت 'أو كان بين الولدين أربعون يوما ؟ قال : هذا لا يكون . قال :  
فإن كان ؟ قال : لا نفاس لها من الثاني وإن رغبه أبق أبي يوسف ، و لكنها  
تغتسل وقت أن تضع الولد الثاني و تصلى . و هو الصحيح كما في الضياء و نحوه -  
' من « مش الخزانة بخطه - انتهى منه من هامش رد المحتار ج ٢ ص ٢٠٠  
و تكذا ذكره الصرخي في ج ٣ ص ٢١٣ من مبسوطه .

(٢) لفظ « فيه » ساقط من هـ .

(٣) كذا في الأصول : و ليس الأولى « بين حيضتيها » - و الله أعلم .

ما يكون الحيض عشرة أيام ، وأقل ما يكون ثلاثة أيام ؛ والطهر أقل ما يكون خمسة عشر يوما ، فإذا رأت الدم في أقل من ذلك فهي مستحاضة . قلت : أ رأيت إن كانت تحيض في كل شهر حيضتين ؟ قال : هذه مستحاضة . قلت : أ رأيت إن حاضت خمسة أيام ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم حاضت خمسة أيام هل يكون هذا حيضا وتدع فيه الصلاة والصوم ؟ قال : نعم ، قلت : هـ . فقد حاضت الآن في الشهر حيضتين وقد زعمت أنه لا يكون الطهر أقل من خمسة عشر يوما ؟ قال : إذا احتسب بأيام طهرها ، وأيام حبضها كان أربعين يوما . قلت : أ رأيت إن قعدت بين كل حيضتين ثلاثه عشر يوما أو أربعة عشر يوما ؟ قال : هذه مستحاضة لأنها لا يكون بين حيضتين أقل من خمسة عشر يوما .

(١) وفي ص « أيام » .

(٢) وفي ج ٢ ص ١٩ من مبسوط الصرخمي : قال : ( فإن حاضت المرأة في شهر مرتين فهي مستحاضة ) ، والمراد أنه لا يجتمع في شهر واحد حيضان وصهران لأن أقل الحيض ثلاثة وأقل الطهر خمسة عشر . وقد ذكر في الأصل سؤالا فقال : « لو رأت في أول شهر خمسة ثم طهرت خمسة عشر ثم رأت الدم خمسة أليس قد حاضت في شهر مرتين ؟ » ثم أجاب فقال : « إذا ضمنت به طهر آخر كان أربعين يوما ، وشهر لا يشتمل على ذلك » . وينبغي أن امرأة جاءت إلى علي رضي الله عنه فقالت : « بئس حاضتي في شهر ثلاث مرات » . فقال رضي الله تعالى عنه لشره : « ما تقول في ذلك ؟ » فقال : « إن أمت يمة من طائفة من برضى سبه وأمانته قبل منه » . قال علي رضي الله عنه : « قاتلوه » . وهي سفة رومية : أصبت . ومراد شريح مرتين . ثم تحقق في أنه لا يجتمع ذلك وأن هذا لا يكون =

قنت : أ رأيت امرأة أسقطت سقطاً لم يستثن شيء من خلقه  
 أتبعدها نساء ؟ قال : لا . قلت : فكم تدع الصلاة ؟ قال : أيام حيضها  
 حتى تستكمل ما بينها وبين العشرة الأيام . قلت : فإن استمر بها الدم  
 أكثر من ذلك ؟ قال : هي مستحاضة فيما زاد على أيام<sup>١</sup> أقرائها وعليها  
 أن تقضى ما تركت من الصلاة . قلت : فإن<sup>٢</sup> كانت صامت فيما زاد  
 على<sup>٣</sup> أيام أقرائها في عشرة ؟ قال : يجزئها . قلت : وكذلك الصلاة<sup>٤</sup> ؟  
 قال : نعم ، وإذا توضأت المستحاضة في وقت العصر والدم منقطع  
 فغربت الشمس وهي طاهرة ثم رأت الدم فأنها تتوضأ ، والدم ينقض  
 طهرها في وقت المغرب<sup>٥</sup> .<sup>٦</sup> فإن سال الدم في صلاة المغرب<sup>٧</sup> انصرفت  
 = هـ . انظر إلى نسخة المؤلف كم بينها وبين نسخنا من الاختلاف - وإلى  
 الله المشتكى .

(١) لفظ «الدم» - ساقط من هـ .

(٢) لفظ «أيام» - ساقط من هـ ، ع .

(٣) وفي ح ، ص «وإن» .

(٤) من قوله «أقرائها وعيها أن تقضى ...» - ساقط من الأصل وكذا من  
 ز ، وإنما زاده من هـ ، ح ، ص .

(٥) وفي ح «عشرة أيام» ، وفي ص «العشرة الأيام» .

(٦) لفظ «الصلاة» - سقط من هـ .

(٧) زاد في ح بعد قوله «المغرب» «كأن كان ينقض الوضوء في وقت صلاة  
 العصر» .

(٨-٨) من قوله «فإن سال الدم ...» - ساقط من هـ ، وفي ص مكانه «ولو رأت =

فتوضأت ثم بنت على صلاتها . قلت : أ رأيت لو لم تر الدم حتى الغد  
وهي على وضوئها ثم رأت الدم من الغد حين زالت الشمس أتصلي  
بذلك الوضوء وقت الظهر كله ؟ قال : لا ، وقد نقض الدم طهرها  
وعليها الوضوء . ولو كانت لبست الخفين قبل المغرب ثم لم تر الدم  
حتى صلت ركعتين من المغرب ثم رأت الدم كان عليها أن تنصرف  
وتتوضأ وتمسح وتبني على صلاتها ، ولو لم تر الدم ولم تدخل في  
المغرب حتى توضأت من غير حدث ثم دخلت في المغرب فرأت الدم  
كان عليها أن تنصرف وتوضأ وتبني على صلاتها ، ولو أحدثت قبل  
المغرب فتوضأت ثم دخلت في المغرب فرأت الدم فإنها تنصرف وتوضأ  
وتبني على صلاتها . . لو أحدثت بعد هذا الدم كان عليها الوضوء .  
أيضا ولكنه لو سال منها : لدم أجزاها في ذلك الوقت الوضوء الذي  
كان بعد الدم ، إذا توضأت للدم أجزاها من الدم الحادث ولا يجزئها  
من الحادث ، وإذا توضأت من الحادث ولم تر الدم ثم رأت الدم  
لم يجزئها وضوء الحادث من لدم . ألا ترى لو أن رجلا رغب من  
أحد الأئمة رعايا لا يقطع فتوضأ أنه يجزئه يومت صلاة كله . .

سـ الدم وهي في صلاة المغرب .

(١) كذا في ح ، ص ؛ وفي بقية الأصول « منه » .

(٢) وفي ص « قد » .

(٣) قواه « من الدم » . قطع من هـ .

(٤) وفي هـ « إحدى الأئمة » .

(٥) وفي ص « كلها » .

ولو سال من الألف الآخر دم تقض وضوءه ، فهذا يبين لك أن الحدث ينقض وضوء المستحاضة ، وإن دم المستحاضة ينقض وضوء الحدث ، ولو توضأت المستحاضة قبل المغرب ولم تر الدم بعد الوضوء حتى صلت المغرب ثم رأت لدم فأنها تعيد لوضوءه ، والمغرب تامة ، ولو كانت لبست الخفين قبل أن ترى الدم أجزأها أن تمسح عليهما يوما و ليلة ، وإذا توضأت المستحاضة والدم سائل ولبست خفيها ثم صلت ركعة من العصر ثم غابت الشمس استقبلت الوضوء والصلاة ونزعت خفيها ، ولو كانت لبستها والدم منقطع ثم صلت ركعة ثم رأت الدم ثم غرت الشمس توضأت ، مسحت على الخفين واستقبلت الصلاة ،

(١) وفي المختصر لكافي : وإذا توضأت المستحاضة والدم سائل ولبست خفيها ثم قطع الدم فلها أن تمسح عليه ، ما دامت في وقت تلك الصلاة ، وإذا كان الدم مقطعا في الوضوء ولبست فلها أن تمسح عليهما يوما و ليلة ، وإذا وجب الوضوء ذهبا الوقت وهي في الصلاة استقبلت الصلاة ، وإذا وجب سيلان الدم است على صلاتها - اهـ . وقال السرخسي في شرحه : ومعنى هذا : إذا كان الدم - ملاحظين توضأت أو سال بعد الوضوء قبل خروج الوقت وهي في الصلاة وعليها أن تستقر لأن خروج الوقت ليس بحدث ويمكن عند خروج الوقت تنقض صلاتها ، اسم السائل مقرونا بالطهارة أو بدنها في الوقت وقد أدت جزأ من الصلاة بعد ذلك الدم ، وأداء جزء من الصلاة بعد سبق الحدث يمنع البناء عليه ، فلو ما توضأت والدم منقطع وخرج الوقت في خلال الصلاة قبل سيلان الدم ثم سال اسم فلها توضأ وتبني لأن وجوب لوضوء بالدم السائل بعد خروج وقت ولم يوجد بعده أدنى شيء من الصلاة فكان له أن يتوضأ وتبني - اهـ ج ٢ ص ٢١ .

ولو ' سال من منخريها دم فانقطع من ' أحدهما و سال من ' الآخر كان هذا بمنزلة منخر واحد يسيل لأن هذا شيء واحد ، ولا يشبه هذا إذا سال من منخر واحد فتوضأت ثم سال من المنخر الآخر ' - والله أعلم بالصواب .

### باب صلاة الجمعة

٥

قلت : ' رأيت الجمعة هل تجب على أهل السواد و أهل الجبال ؟ قال : لا تجب الجمعة إلا على أهل الأمصار و المدن . قلت : أ رأيت قوما من أهل السواد جتمعوا في مسجد ثم خطب لهم بعضهم ثم صلى بهم (١) وفي ص « فلو » .

(٢) كذا في الأصل و كذا في ص ؛ و لفظ « من » ساقط من هـ ، ز ، ح .

(٣) كذا في ص ؛ و لفظ « من » ساقط من بقية الأصول .

(٤) وفي ج ٢ ص ٢١ من مبسوط السرخسي : و صاحب الرعاف السائل كالمستحضة فإنه يتوضأ وقت كل صلاة . قال : و إن سال الدم من أحد المنخرين فتوضأ ثم سال من منخر آخر فعليه الوضوء . لأن هذا حدث جديد . يكن موحداً وقت الطهارة فيتم الطهارة به و هو و هو و الله أعلم سواء . و إن كان سال منه جميع فتوضأ ثم انقطع أحدهم فهو في وضوءه ما بقي الوقت . لأن وضوءه وقع لها و ما بقي بعد انقطع أحدهم حدث كامل ؛ ألا ترى أنه لو لم يكن توضأ في الابتداء إلا واحد كان يتقدر وضوؤه بوقت لأجه ؟ ذكرته في حكمه . و ما انقطع صدر كتابه يكن ؛ و على هذا حكمه حسب القروح إذا كان بعض - ثلاث - ل من آخر أو كان أكلي - أو فتمنع سيلان عن بعض - والله أعلم بالصواب - اهـ .



الجمعة؟ قل: لا تجزيهم صلاتهم، وعليهم أن يعيدوا الظهر. قلت: كذلك لو كانوا مسافرين؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت إماماً صلى بالناس يوم الجمعة ركعتين ولم يخطب؟ قال: لا يجزيه صلاته ولا من خلفه، وعليهم أن يعيدوا. قلت: فإن صلى بهم الظهر أرموا وترك الجمعة؟ قال: يجزيه ويجزيهم، وقد أساء الإمام في ترك الجمعة.

قلت: أ رأيت الإمام إذا أراد أن يخطب يوم الجمعة كيف يخطب؟ قال: يخطب قائماً ثم يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم أيضاً ويخطب. قلت: أ رأيت إماماً يخطب بالناس يوم الجمعة وهو جنب أو على غير وضوء ثم غتسل أو توضأ وصلى بالناس هل تجزيه صلاته؟ قال: نعم، لك، وقد أساء حين دخل المسجد وخطب وهو جنب. قلت: فمن ينبغي للامم أن يقرأ سورة يوم الجمعة في خطبته؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت إذا خطب بالناس يوم الجمعة فأحدث فتزل فتوضأ؟ قال: يجب لحظة؟ قال: أي ذلك فعل أحزاه.

قلت: أ رأيت إذا خطب بالناس يوم الجمعة فأحدث فأمر رجلاً

(١) لفظ «الإنمام» سقط من أ.

(٢) قال المرحوم: وذكر سورة لأنها أدل على المعنى والإعجاز، ولو اكتفى بقراءة آية طوية حر أيضاً لأن فرض القراءة في الصلاة يتأدى بهذا، فسنة لقراءة في الخطبة الأولى - اهـ ج ٢ ص ٢٦ من المبسوط.

(٣-٤) و في ص «خطب الناس يوم الجمعة تم أحدث».

أَنْ يَصِلَ بِالنَّاسِ وَالرَّجُلَ لَمْ يَشْهَدْ الْخُطْبَةَ كَمْ يَصِلِي بِهِمْ ؟ قَالَ :  
يَصِلِي بِهِمْ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ . قُلْتُ : فَإِنْ كَانَ شَهِدَ الْخُطْبَةَ ؟ قَالَ : يَصِلِي بِهِمْ  
رَكْعَتَيْنِ . قُلْتُ : أَرَأَيْتَ إِمَامًا خَطَبَ بِالنَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ أَحْدَثَ فَأَمَرَ  
رَجُلًا أَنْ يَصِلِيَ بِالنَّاسِ وَقَدْ شَهِدَ الرَّجُلُ الْخُطْبَةَ فَتَفْتَحُ الصَّلَاةَ  
ثُمَّ أَحْدَثَ فَتَأْخُرُ وَقَدْ مَرَّ رَجُلًا كَمْ يَصِلِي بِهِمْ هَذَا الرَّجُلُ ؟ قَالَ : يَصِلِي ٥  
بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ يَبْنِي عَلَى صَلَاةِ الْإِمَامِ . قُلْتُ : فَإِنْ أَحْدَثَ الثَّانِي فَتَأْخُرُ فَقَدْ مَرَّ  
رَجُلًا كَمْ يَصِلِي بِهِمْ ٢ هَذَا الرَّجُلُ ٣ الثَّالِثُ ؟ قَالَ : رَكْعَتَيْنِ يَبْنِي عَلَى صَلَاةِ  
الْإِمَامِ .

قُلْتُ : أَرَأَيْتَ إِمَامًا خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ أَحْدَثَ فَأَمَرَ  
رَجُلًا أَنْ يَصِلِيَ بِالنَّاسِ ، الرَّجُلُ جَنِبَ أَوْ عَلَى غَيْرِ رُضْوَةٍ فَأَمَرَ لِرَجُلٍ ١٠  
رَجُلًا غَيْرِهِ مَنْ قَدْ شَهِدَ الْخُطْبَةَ كَمْ يَصِلِي بِهِمْ ؟ قَالَ : رَكْعَتَيْنِ . قُلْتُ : فَإِنْ  
كَانَ لَمْ يَشْهَدْ الْخُطْبَةَ ؟ قَالَ : يَصِلِي بِهِمْ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ . قُلْتُ : فَإِنْ كَانَ  
الْإِمَامُ لَمَّا أَحْدَثَ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَصِلِيَ بِالنَّاسِ وَلِرَجُلٍ جَنِبَ أَوْ عَلَى غَيْرِ  
رُضْوَةٍ فَأَمَرَ عَبْدًا أَوْ مَكْنَانًا أَنْ يَصِلِيَ بِالنَّاسِ وَقَدْ شَهِدَ الْخُطْبَةَ كَمْ يَصِلِي  
بِهِمْ ؟ قَالَ : رَكْعَتَيْنِ . قُلْتُ : فَإِنْ تَقَدَّمَ هَدَّ أَوْ مَكَاتَبَ وَحَدَّثَ وَحْدَهُ ١٥

(١) لَفْظُ «بِهِمْ» سَائِقٌ مِنْ هـ ، ص .

(٢) وَفِي هـ «وَقَدْ مَرَّ» .

(٣) لَفْظُ «بِهِمْ» سَائِقٌ مِنْ هـ .

(٤) لَفْظُ «الرَّجُلُ» سَائِقٌ مِنْ هـ .

(٥) قَوْلُهُ «تَأْخُرُ» سَائِقٌ مِنْ هـ .

وقدم عبدا مثله قد شهد الخطبة ؟ قال : يصلي بهم ركعتين يبنى على صلاة الإمام . قلت : وكذلك لو أحدث ثلثي فقدم ؟ قلنا ؟ قال : نعم . قلت : فان كان لأول الذي أمره الإمام أن يصلي بالأس فأمر هو عبدا أو مكانا يشهد الخطبة كم يصلي بهم ؟ قال : أربع ركعات .

قلت : أ رأيت إذا ما خطب الأس يوم الجمعة فأحدث فأمر صبيا يصلي بالأس فصلى بهم صلى ؟ قال : لا يجوزهم وعليهم أن يعيدوا . قلت : فان لم يصل بهم صلى ؟ ولكنه أمر رجلا أن يصلي بالناس فصلى بهم لرجل كم يصلي بهم ؟ قال : أربع ركعات . قلت : لم ؟ قال : ألا ترى أن صلى لو صلى بهم لم يجوزهم ؟ فكذلك أمره لا يجوز . قلت : وكذلك لو أن الإمام حين أحدث أمر امرأة أن تصلي بالأس فصلت بالأس ؟ أ أمرت رجلا يصلي بالأس ؟ قال : نعم ، لا يجوزهم . قلت : وكذلك لو أمر الإمام رجلا معنوها لا يعقل أن يصلي بالناس فأمر رجلا

(١) كذا في ح ، ص وفي نية الأصول وقدم .

(٢) وفي ص « ث » .

(٣) كذا في ح ؛ ونظ ( هـ ) ساقط من نية الأصول .

؛ وفي ص « أن يصلى » .

(٤-٥) من قوله ، قال لا يجوزهم . . . ساقط من هـ .

(٦-٧) قوله « صلى بهم لرجل » يدكر في ص ، وهو إصواب .

(٨-٩) وفي « امرأة نصر » .

(١٠) وفي ص « هـ » « كان بالأس » .

(١١-١٢) وفي ص « لو أن الإمام حين أحدث أمر رجلا معنوها » .

(١٣) « أن » يدكر في ص .

غيره 'يصلى بهم' ؟ قال : نعم ، لا يجزيهم .

قلت : أ رأيت إن كان الإمام حين أحدث لم يأمر أحدا أن يصلى بالناس فتقدم ؟ صاحب شرطة كم يصلى بهم ؟ قال : ركعتين . قلت : وكذلك لو تقدم القاضي ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن لم يتقدم صاحب شرطة ولكنه أمر رجلا أن يصلى بالناس كم يصلى بهم ؟ قال : ركعتين .<sup>٥</sup> إن كان الرجل قد شهد الخطبة ، وإن كان لم يشهد الخطبة صلى بهم أربع ركعات . قلت : فإن كان الرجل قد شهد الخطبة فتقدم فافتتح الصلاة ثم أحدث فتأخر وقدم رجلا ممن لم يشهد الخطبة كم يصلى بهم ؟ قال : يصلى بهم<sup>٢</sup> ركعتين ينبي على صلاة الإمام . قلت : وكذلك لو أن الرجل الذي أمره صاحب الشرطة أن يصلى بالناس فتقدم فأحدث .<sup>١٠</sup> فتأخر وقدم عدا أو مكاتبا ؟ قال : نعم إن كان أدرك الخطبة صلى ركعتين . قلت : وكذلك لو أن القاضي أمر رجلا أو مكاتبا أو عبدا فهو على ما<sup>٥</sup> وصفت لك<sup>٥</sup> ؟ قال : نعم . قلت : وكذلك لو أن صاحب الشرطة أو القاضي أمر رجلا جنبا أو على غير وضوء فأمر هذا الرجل

(١-١) وفي ص « يصلى بالناس » .

(٢) كذا في ح ؛ وفي بقية الأصول « تقدم » .

(٣) كذا في ص ؛ وقوله « يصلى بهم » لم يذكر في ع ، ز ، ح .

(٤) من قوله « رجلا ممن لم يشهد الخطبة ... » ساقط من هـ .

(٥-٥) كذا في الأصل وكذا في ص ؛ وفي ز ، ح « وصفته » وفي هـ « وصفه » .

لفظ « لك » ساقط منها .

غيره كان على ما وصفت لك من أمر الإمام ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت إماما خطب الناس يوم الجمعة فدخل في الصلاة فأحدث بعد دخوله فتأخر وقدم رجلا ممن شهد الخطبة أو ممن لم يشهد الخطبة كم يصلي بهم ؟ قال : ركعتين . قلت : ليم و الداخل لم يشهد الخطبة ؟ قال : لأن الناس قد دخلوا في الصلاة ، وهذا إنما يبنى على صلاة الإمام . قلت : فان أحدث هذا الرجل الذي قدمه الإمام فتأخر وقدم رجلا ممن لم يشهد الخطبة ؟ قال : يصلي بهم ركعتين يبنى على صلاة الإمام . قلت : وكذلك لو أمر عبدا أو مكاتبا ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الإمام إذا خطب يوم الجمعة هل ينبغي له أن يتكلم بشيء من كلام الناس أو من حديثهم ؟ قال : لا . قلت : فان فعل هذا هل يقض ذلك خطبته ؟ قال : لا .

قلت : أ رأيت إن خطب الإمام يوم الجمعة هل ينبغي لمن مع الإمام أن يتكلموا ؟ قال : لا . قلت : أفسكره أن يذكر الله تعالى إذا ذكره الإمام ويصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى عليه الإمام ؟

(١) وفي شرح المختصر : وهذا بخلاف ما لو افتتح الأول الصلاة ثم سبقه الحدث فاستخلف من لم يشهد الخطبة أحزاهم لأن هناك الثاني بان وليس بمفتتح ، و الخطبة من شرائط الافتتاح وقد وجد ذلك في حق الأصل ، فيتين اعتباراه في حق المتبع . فن قيل : لو أفسد الباني صلاته ثم افتتح بهم الجمعة جاز أيضا وهو مفتتح في هذه الحالة ؟ قلنا : نعم ، ولكنه لما صح شرعه في الجمعة وصار حليلة الأول التحق بمن شهد الخطبة حكما ، فلهذا جاز له افتتاحها بعد الفساد - اهـ

قال : أحب إلي أن يستمعوا وينصتوا . قلت : فهل يشمتون العاطس ويردون السلام ؟ قال : أحب إلي أن يستمعوا وينصتوا .<sup>١</sup>

قلت : أ رأيت الإمام إذا خطب الناس يوم الجمعة فقال " الحمد لله " أو قال " سبحان الله " ، أو قال " لا إله إلا الله " أو ذكر الله أ يجزيه من الخطبة ولم يزد على هذا شيئا ؟ قال : نعم يجزيه - وهذا قول أبي حنيفة<sup>٢</sup> ،

(١) قال الإمام السرخسي في مبسوطه : فقد أطرف في هذا الجواب ولم يقل « لا » ولكنه ذكر ما هو المأمور به وهو الاستماع والإصصات ، ولم يذكر أن العاطس هل يمد الله تعالى ، والصحيح أنه يقول في نفسه ، فذلك لا يشغله عن الاستماع - اهـ ج ٢ ص ٢٨ .

(٢) لفظ « قال » ساقط من هـ .

(٣) قال السرخسي في شرح المختصر : وأبو حنيفة استدلل بما روى أن عثمان رضي الله عنه لما استخلف صعد المنبر فقال « الحمد لله » فأرتج عليه فقال « إن أبابكر وعمر رضي الله عنهما كانا يعدان لهذا المكان مقالا » أو قال « يرتادان » ، أنتم إلى إمام فعال أخرج منكم إلى إمام قوال ، وستأتي الخطبة ، الله أكبر ماشاء الله فعل ونزل وصلى الجمعة ، ولم يذكر عليه أحد من الصحابة . فدل أنه يكتفى بهذا القدر ( إلى أن قل ) وقد بينا أن الذكر به ثبت بالنص . والذكر يحصل بقوله « الحمد لله » فما زاد عليه شرط الكمال لا شرط الجواز ، وهو نظير ما قال أبو حنيفة : إن فرض القراءة يتأدى آية واحدة . ثم قوله « الحمد لله » كلمة وجيزة تحتها معان جمة تشتمل على قدر الخطبة وزيادة ، والمتكلم بقوله « الحمد لله » كالذاكر الدائم كله ، فيكون ذلك خطبة لكنها وجيزة . وقصر الخطبة مندوب إليه . ج١٠٠ عن عمر رضي الله عنه قال : طولوا الصلاة وقصروا الخطبة . وقال ابن مسعود رضي الله عنه : طول الصلاة وقصر الخطبة من فقه رجل . إلا أن =

١. قال أبو يوسف و محمد : لا يجزئيه ' حتى يكون كلاما ' يسمى الخطبة .  
 و قال أبو يوسف و محمد : لا بأس بالكلام قبل أن يخطب الإمام ، و لا بأس  
 بالكلام إذا نزل الإمام قبل أن يفتتح الصلاة ٢ .

قلت : أ رأيت الإمام إذا خرج هل يقطع خروجه الصلاة ؟ قال :  
 ٥ . نعم . قلت : و ينبغي لمن كان في الصلاة أن يفرغ منها و يسلم إذا خرج  
 الإمام ؟ قال : نعم .

قلت : فإذا خطب الإمام كرهت الكلام و الحديث ؟ قال : نعم . قلت :  
 ٢ فهل تكره ٣ ذلك قبل أن يخطب حين يخرج ؟ قال : نعم . قلت : أفكره ٤  
 الكلام ما بين نزوله إلى دخوله في الصلاة ؟ قال : نعم ٥ . قلت : و تحب  
 ١٠ للرجل أن يستقبل الإمام إذا خطب ؟ قال : نعم ٦ .

= الشرط عند أبي حنيفة أن يكون قوله « الحمد لله » على قصد الخطبة حتى إذا  
 عطس و قال « الحمد لله » يريد به الحمد على عطاسه لا ينوب عن الخطبة - هكذا  
 نقل عنه مفسراني الأماني - اه ج ٢ ص ٣١ .

(١-١) وفي ح ، ص « حتى يأتي بكلام » .

(٢) لفظ « الصلاة » ساقط من ه .

(٣-٣) وفي ه « أفكره » .

(٤) وفي ه « أنكره » .

(٥) زاد في ح ، ص بعد قوله « نعم » « وهذا قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف  
 و محمد : لا يجزئيه حتى يأتي بكلام يسمى خطبة » و قد مر هذا القول قبل ذلك في  
 الأصل و كذا في ز ، ه - و ليس هذا مقامه .

(٦) وفي المختصر : « قلت و تحب للرجل أن يستقبل الإمام إذا خطب ؟ قال : نعم » =

قلت : أ رأيت الأذان والإقامة متى هو يوم الجمعة ؟ قال : إذا صعد الإمام المنبر أذن المؤذن . فإذا نزل أقام الصلاة بعد فراغه من الخطبة <sup>١</sup> .

قلت : أ رأيت الرجل يقرأ القرآن والإمام يخطب أنكره له ذلك ؟ قال : أحبّ إليّ أن يستمع وينصت <sup>٢</sup> . قلت : أ رأيت رجلاً ه اقتتح الصلاة يوم الجمعة مع الإمام ثم ذكر أن عليه صلاة الفجر ؟ قال : عليه أن يقطع الجمعة . ينصرف فيبدأ فيصلي الغداة . فإذا فرغ منها دخل مع الإمام <sup>٣</sup> في الجمعة <sup>٤</sup> إن أدركه في الصلاة ، وإن لم يدركه صلى الظهر أربع ركعات ، والجمعة وغيرها في هذا سواء ؛ ألا ترى أنه إذا فاتته الجمعة كانت عليه الظهر ، والظهر فريضة فليس تفوته - \* وهذا قول <sup>٥</sup> ١٠

= وقد فسر في الإملاء أن هذا كله على قول أبي حنيفة - اهـ . وفي شرح المختصر للمرخمي : ويذنب للرجل أن يستقبل الخطيب بوجهه إذا أخذ في الخطبة ، وهكذا نقل عن أبي حنيفة أنه كان يفعله لأن الخطيب يعظمهم ، ولهذا استقبلهم بوجهه وترك استقبال القبلة . فيذنب لهم أن يستقبلوه بوجوههم ليظهر فائدة الوعظ وتعظيم الذكر كما في غير هذا من محاسن الوعظ ، ولكن الرخصة لأن أقوم يستقبلون القبلة ولم يؤمروا بترك هذا لما يلحقهم من الحرج في توبة الصفوف بعد فراغه لكررة الزحام إذا استقبلوه بوجوههم في حالة الخطبة - اهـ ج ٢ ص ٣٠ .

(١) من قوله « وتحب للرجل أن يستقبل ... » لم يذكر في ح . ص .

(٢) لأنه يعظمهم ، فأنما ينفع وعظه إذا استمعوا - اهـ شرح المختصر .

(٣-٢) قوله « في الجمعة » - قط من هـ .

(٤) وفي هـ « وغيرها » وهو خطأ .

(هـ-ه) وفي ص « في قول » .



أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : إذا عاف الرجل أن تفوته الجمعة مع الإمام صلى الجمعة ثم قضى الصلوات التي ذكر بعد ذلك لأن الجمعة فريضة ولا تجزئ إلا مع الإمام ، فتفوته إذا فاتته ' مع الإمام ' - وهو قول زفر . قلت : أرأيت إن لم يقطع الجمعة ولم ينصرف ولكنه مضى عليها مع الإمام حتى فيغ منها ؟ قال : لا يجزيه . وعليه أن يصلي الفجر ثم الظهر .

قلت : أرأيت رجلا زحمة الناس يوم الجمعة فلم يستطع أن يركع ويسجد حتى سلم للإمام كيف يصنع ؟ قال : يركع ركعة ثم يسجد سجدة<sup>١</sup> ثم يقوم فيمكث ساعة ثم يركع ركعة أخرى ثم يسجد بسجدة<sup>٢</sup>ين ثم يتشهد ثم يسلم . قلت : أرأيت إن كان قد ركع مع الإمام ركعة ؟ قال : يسجد لها بسجدة<sup>٣</sup>ين ثم يقوم فيركع الثانية : يسجد لها بسجدة<sup>٤</sup>ين ثم يتشهد ويسلم . قلت : فهل يقرأ فيما يقضى ؟ قال : لا ، لأنه قد أدرك أول الصلاة ، وقراءة الإمام له قراءة قلت : فإن قام يقضى الركعة الثانية فلم يقم فيها ؟ قدر مقدار قراءة الإمام أو لم يقم فيها ؟ قال : يجزيه ١٥ إذ استتم قائما ، ثم يركع الركعة الثانية<sup>٥</sup> .

(١) - قوله « مع الإمام » - قط من هـ .

(٢) وفي هـ « سجدة<sup>٣</sup>ين ثم يتشهد » ، ذكر التشهد هنا من سهو الناسخ .

(٣) - من قوله « ثم يقوم » ، ساقط من هـ ، ولا بد منه .

(٤) - (٤) كذا في الأصول كلها .

(٥) وفي ح ، ص « فيها رأس » .

(٦) لأن الركن أصل القيام في كل ركعة لا امتداد ، ألا ترى أن الإمام في =

قلت: أ رأيت الرجل أحدث يوم الجمعة تخاف إن ذهب يتوضأ أن تفوته الجمعة هل يجزيه أن يتيمم و يصلي؟ قال: لا يجزيه وعليه أن يتوضأ، فإن لم يتكلم اعتد بما مضى من الجمعة وصلى ما بقى، وإن تكلم استقبل الصلاة فصلى الظهر أربع ركعات.

قلت: أ رأيت رجلاً مريضاً لا يستطيع أن يشهد الجمعة فصلى الظهر ٥ في بيته أ يصلها بأذن وإقامة؟ قال: إن فعل لحسن<sup>١</sup>، وإن لم يفعل أجزأه. قلت: أ رأيت رجلاً مريضاً لا يستطيع أن يشهد الجمعة فيصلي في بيته الظهر ثم وحد خفة فأتى الجمعة فصلى مع الإمام أيتها<sup>٢</sup> الفريضة؟ قال: الجمعة هي الفريضة. قلت: فإن وجد خفة حين صلى الظهر في بيته فخرج وهو يريد أن يشهد الجمعة فجاءه وقد فرغ الإمام من الجمعة؟ قال: عليه أن يصلي الظهر أربع ركعات. قلت: رُبم وقد صلى في بيته؟ قال: لأنه حين خرج وبى أ يشهد الجمعة فقد بطل ما صلى، فإذا لم يدرك مع الإمام الجمعة كان عليه أن يصلي الظهر أربع ركعات - وهذا قول أبي حنيفة<sup>٣</sup>، وقال أبو يوسف ومحمد: لا تنقض صلاته إلا أن يدخل في الجمعة.

== سائر الأصوات لو لم يطول القيام في الشفع<sup>٤</sup> لكان أجزأه لأنه لا قراءة فيها؟ بهذا ٥٥٠هـ - ٥٥١هـ - ٥٥٢هـ - رخصي في شرح الكافي ج ٢ ص ٣٢.

(١) لأنه تفوت إلى حنف وهو الظهر ٥ من المبسوط ج ٢ ص ٣٢.

(٢) لأن هذا اليوم في حقه كسائر الأيام، إذ ليس عليه شهود الجمعة فيه - ٥٥١هـ قاله المرخسي ج ٢ ص ٣٢.

(٣) وفي ص، «أيتها»؛ وفي هـ «أنها».

(٤) أو قال - مرخسي في ج ٢ ص ٣٣ من مبسوطه: «إن كان حروجه من بيته بعد فراغ الإمام منها فليس عليه إعادة الظهر، وإن كان قبل فراغ الإمام منها فعليه ==

قلت : أ رأيت إن جاء فدخل مع الإمام في الصلاة ثم أحدث فذهب فتوضأ فجاء وقد فرغ الإمام ؟ قال : إن لم يتكلم صلى ركعتين وبنى على صلاته ، وإن تكلم استقبل الظهر أربع كمات .

قلت : أ رأيت مسافرا صلى الظهر في السفر ركعتين ثم قدم المصر ه فأتى الجمعة صلى مع لإمام الجمعة أيتها المريضة ؟ قال : الجمعة هي الفريضة ؛ استحس ذلك وأدع القياس . قلت : فإن كان حين قدم خرج وهو يريد الجمعة فأتى إلى المسجد وقد صلى للإمام ؟ قال : عليه أن يصلي الظهر أربع ركعات إن كان من أهلها ، وإن كان مسافرا صلى ركعتين . قلت : فإن انتهى إلى الإمام فدخل معه في الصلاة فصلى معه ركعة ثم أحدث فذهب

= إعادة الظهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى - اهـ . وفي البحر : وقيد بقوله «إليها» لأنه «خرج لحاجة أو خرج وقد فرغ الإمام لم يبطل ظهره إجماعا ، فالبطلان به مقيد بما إذا كان يرجو إدراكها بأن خرج والإمام فيها أو لم يكن شرعاً وأطلق فتشمل ما إذا لم يدركها بعد المسافة مع كون الإمام فيها وقت الخروج أو لم يكن شرعاً - وهو قول البلخيين . قال في 'سراج الوهاج' : وهو الصحيح لأنه توجه إليه وهي تفتت بعد حتى لو كان بيته قريبا من المسجد وسمع الجماعة في الركعة الثانية وتوجه بعد ما صلى الظهر في منزله بطل الظهر على الأصح أيضا لما ذكره . وفي الهية : إذا توجه إليه قبل أن يصليها الإمام ثم إن الإمام لم يصلها لعدم توجهه احتتم في بطلان ظهره ، والصحيح أنها لا تبطل ، وكذا لو توجه إليه والإمام وناس فيه ، لا أنهم خرجوا منها قبل إتمامها الثانية ، فاصحح أنه لا يبطل ظهره - اهـ ج ٢ ص ١٤٣ .

قلت : وفي مسألة أصول وله صور مفيدة - راجعه إن شئت زيادة للاطلاع عليها . (١) وفي ص «إليها» .

فتوضاً لجاء وقد فرغ الإمام من صلاته ؟ قال : إن لم يتكلم بنى على صلاة الإمام ، وإن تكلم استقبل الظهر .

قلت : أ رأيت رجلاً صحيحاً صلى الظهر في أهله ولم يشهد الجمعة

فلما فرغ من صلاته بداله أن يشهد الجمعة فجاء فدخل مع الإمام فصلي

معه أيتها الفريضة ؟ قال : التي أدرك مع الإمام هي الفريضة . قلت : هـ

فإن جاء وقد فرغ الإمام من صلاته ؟ قال : عليه أن يصلي الظهر أربع

ركعات - وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : صلاته الأولى

تامة ما لم يدخل في الجمعة ، فإذا دخل في الجمعة بطلت الظهر التي صلى .

قلت : أ رأيت إن انتهى إلى الإمام حين خرج من بيته فأدرك معه

الصلاة فأحدث فذهب فتوضاً ، وجاء وقد فرغ الإمام ؟ قال : إن هـ

لم يتكلم بنى على صلاة الإمام ، وإن كان قد تكلم استقبل الظهر أربع

ركعات . قلت : فإن كان حين دخل مع الإمام في الصلاة صلى ركعة ثم ذكر

أنه لم يصل الفجر ؟ قال : يقطع الصلاة ويصلي الفجر ثم يدخل مع الإمام

(١) وفي ص « أيها » .

(٢-٢) قوله « فإذا دخل في الجمعة » - ساقط من هـ .

(٣-٣) قوله « إلى الإمام » - قط من هـ .

(٤) وفي هـ « وتوضاً » .

(٥) كذا في ص ، ونلفظ « جاء » لم يذكر في بقية الأصول .

(٦-٦) كذا في ص ، وفي ع « كان تكلم » . وفي بقية لأصول « إن تكلم » .

(٧) لفظ « صلى » ساقط من هـ .

(٨) وفي ص « فيصل » .

في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . قلت : فإن فرغ من الفجر وقد صلى للإمام ؟ قال : عليه ' أن يستقبل ' الظهر أربع ركعات . قلت : فإن تم عليها مع الإمام ولم يقطعها حتى فرغ من صلاته ؟ قال : لا يجزيه ، وعليه أن يبدأ فيصلي الفجر ثم يستقبل الظهر أربع ركعات .

٥ قلت : أ رأيت عبداً أو مكاتباً صلى في أهله يوم الجمعة الظهر ثم اعتق فوئى حين اعتق أن يشهد الجمعة فجاء إلى الإمام فدخل معه في الصلاة فصلى معه ركعتين ؟ قال : تجزيه وهي الفريضة . قلت : فإن جاء ، قد صلى الإمام ؟ قال : عليه أن يستقبل الظهر أربع ركعات . قلت : أ رأيت إن جاء فأدرك مع الإمام الصلاة ثم أحدث فذهب فتوضأ فجاء ؟ قال : لا ، وإن تكلم بـ ' أربع ركعات ' .

قلت : أ رأيت امرأة صلت الظهر في بيتها ثم بدا لها أن تشهد الجمعة فجاءت . دخلت مع الإمام في صلاة فصلت معه أيتهما الفريضة ؟ قال : حرمه هي الفريضة . قلت : فإن جاءت وقد فرغ الإمام من صلاته ؟ قال : عليه أن يستقبل الظهر أربع ركعات في قياس قول أبي حنيفة . قلت : هي في جميع ما ذكرت لك عملة الرجل ؟ قال : نعم . قلت : كدأت أم الولد وللمدرسة والمكاتب إذا اعتقت فهي في جميع ما ذكرت .

(١-١) وفي ص « أن يصلي » .

(٢-٢) كذا في ز ، ح ، وفي ص « أربعا » ، ولم يذكر قوله « أربع ركعات » في بقية الأصول .

(٣) وفي ص ، « وصعت » مكان « ذكرت » .

لك سواء؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلا دخل مع الإمام في الصلاة يوم الجمعة فصلى بهم الإمام فلم يفرغ من صلاته حتى دخل وقت العصر؟ قال: فسدت صلاتهم . وعليه أن يستقبل بهم الظهر أربع ركعات - وهذا قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد: أما نحن فرى صلاتهم تامة إذا كان قد قعد قدر التشهد قبل أن يدخل وقت العصر ، وإن ضحك في هذه الحال كان عليه الوضوء لصلاة أخرى . قلت: فإن كان الإمام ضحك في هذه الحال حتى قهقه ' وهو يتشهد هل ' عليه الوضوء بعد خروج الوقت لصلاة أخرى؟ قال: لا ' . قلت: فإن دخل معه رجل في الصلاة على هذه الحال لم يكن داحلا معه؟ قال: نعم .

١٠

قلت: أ رأيت الرجل الذي لا يريد أن يشه - الجمعة . وليس له عذر من ' مرض ولا غيره متى صلى "ظهر"؟ قال: يصلها حين ينصرف الإمام من الجمعة . قلت: فإن صلى قبل ذلك؟ قال: يجوز .

(١-١) وفي ص «و تشهد فهل» .

(٢-٢) وفي ح ، ص «قل : مع» . قلت : والاختلاف منى على اختلاف الروايتين عن الإمام ، قل السرخمى فى ج ٢ ص ٣٢ من مسوطه : ( وان قهقه له يلزمه وضوء - وهذا قول محمد ، وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة ) ؛ لأن ' تجرime انحلت بفساد الجمعة . ( فأما عبد أبي يوسف وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة ) ، فه تحل التجريم بفساد الفريضة . ( فاد قهقه فمابه الوضوء ) ، لمص دفة الفقهية حرمة الصلاة - اه .

٣١ لفظ «من» ساقط من ه .

(٤) لفظ «لإمام» - قط من ز ، ح . ص .

قلت : أ رأيت الإمام يئز بمصر من الأمصار أو بمدينة من المدن  
فيجمع يوم الجمعة بأهلها وهو مسافر هل يجزيهم ؟ قال : نعم . قلت :  
لم ؟ قال : لأن الإمام في هذا لا يشبه غيره ؛ ألا ترى أنه لا تكون  
جمعة إلا بهام .

٥ قلت : أ رأيت رجلا صلى بالناس يوم الجمعة ركعتين من غير أن  
يأمره الأمير ؟ قال : لا يجزيهم ، وعليهم أن يستقبلوا الظهر . قلت : فإن  
كان للأمير أمره ذلك أو كان خليفة الأمير أو صاحب شرطة أو القاضي ؟  
قال : تجزيهم صلاتهم .

قلت : أ رأيت مسافر دخل مصرا من الأمصار فشهد مع أهلها  
١٠ الجمعة هل يجزيه ذلك ؟ قال : نعم . قلت : لِمَ وهو مسافر ؟ قال : إذا  
دخل مع قومه في " صلاة صلي " بصلاتهم ؛ ألا ترى أنه لو دخل  
مع متبوع في ظهر كاد عليه أن يصلي أربع ركعات ؛ أو لا ترى لو أن  
امراة أو غلام شهد الجمعة كاد عليه أن يصلي ركعتين وليس على واحد  
منهما أن يتشهد الجمعة .

١٤ قلت : أ رأيت إذا حط الناس يوم الجمعة ففزع الناس كلهم ؟

( ١ - ) وفي هـ " أ رأيت الأمير " .

( ٢ - ) وفي جـ " ص اشرعة " .

( ٣ - ) وفي دـ " ص " قطع من هـ .

( ٤ - ٤ ) وفي هـ " أو أنه " .

( ٥ ) كذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « وفرغ » وهو تصحيف .

( ٦ ) لفظ " كهم " مذكور في ص ، وهو الأنسب .

فذهبوا كلهم إلا رجلاً واحداً بقي معه كم يصلي مع الإمام؟ قال: يصلي أربع ركعات، إلا أن يبقى معه 'ثلاثة رجال' سواء فيصلي بهم الجمعة. وذلك أدنى ما يكون. قلت: فإن كان معه عبيد أو رجال أحرار؟ قال: يصلي بهم الجمعة ركعتين. قلت: فإن بقي معه نساء ليس معهن رجل؟ قال: يصلي بهن الظهر أربع ركعات. قلت: من أين اختلف العبد والنساء؟ وليس على واحد منهما الجمعة؟ قال: لأن العبد رجال. وليس النساء كالرجال.

قلت: أ رأيت إماماً خطب الناس يوم الجمعة فصلى بهم ركعة ثم فزع<sup>٢</sup> الناس فذهبوا كلهم وبقي وحده كم يصلي؟ قال: يصلي الجمعة ركعتين. قلت: فإن فزع<sup>٣</sup> الناس فذهبوا بعد ما افتتح الصلاة قبل أن يصلي ركعة؟ قال: عليه أن يستقبل الظهر أربع ركعات، ولا يبني على شيء من صلاته - وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يمضي على الجمعة في الوجهين جميعاً لأنه افتتح الجمعة فلا يفسدها ذهاب الناس عنه<sup>٤</sup>، لو ذهب الناس عنه قبل أن يفتتح الجمعة كان عليه أن يصلي "ظهر أربع ركعات".

١٥

(١-١) وفي ص «ثلاث رجال»، وفي هـ «رجال ثلاثة».

(٢) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «بهم».

(٣) كذا في ص و كذا في المختصر؛ وفي بقية الأصول «ورع» تحريف.

(٤) لفظ «عنه» ساقط من هـ.

(٥) احتصر الحاكم هذه المسألة اختصاراً حسناً، قال: وإذا فزع الناس فذهبوا بعد ما خطب الإمام لم يصل الجمعة إلا أن يبقى معه ثلاثة رجال سواء أحرار =



قلت : أ رأيت رجلا صلى مع الإمام يوم الجمعة فلم يقدر على السجود فسجد على ظهره رجل من يجزيه ذلك ؟ قال : نعم ، يجزيه إذا كان لا يقدر على السجود .

قلت : أ رأيت من صلى الجمعة في الطاقات أو في السدة<sup>١</sup> ، هل يجزيه ذلك ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت من صلى الجمعة في دار انصيارقة هل يجزيه ؟ قال : إن كان في الطاقات قوم يصلون ركعات اصغوف متصلة أجزاء ذلك ، وإن لم يكن فيها أحد يصلي فلا تجزيه صلاتهم لأن بنهم وبين الإمام طريقا . قلت : أ رأيت إذ صف القوم يوم الجمعة بين الأساطين في الجمعة ١٠ وغيرها هل تكره ذلك ؟ قال : لا أكرهه وليس به بأس .

قلت : أ رأيت رجلا أدرك مع الإمام يوم الجمعة ركعة أ. أدرك الإمام في التشهد قبل أن يسلم أو بعد ما تشهد قبل أن يسلم أو أدركه = أو عبيد أو مسجون فعلى به الجمعة . فإن صلى بهم ركعة ثم ذهبوا مضى على صلاة الجمعة . وإن ركع ولم يسجد حتى ذهبوا استقبل الظهر في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : إذا انتحوا وهم معه مضى على الجمعة ، وإن كان ركع ولم يسجد حتى ذهبوا استقبل الظهر في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد : إذا انتحوا وهم معه مضى على الجمعة - اهـ ٢٧ .

(١) مضى : أ رأيت « ساقط من الأصل ، وهو من سهو الناسخ .

(٢) الطاق : ما عطف من الأبنية - أي جعل كاقوس . والسدة : الباب ، وظلة فوقه .

بعد ما سلم وهو في سجدة السهو؟ قال: أدرك هذا معه الصلاة وعليه أن يصلي ركعتين.

قلت: أرايت رجلاً أحدث وهو خلف الإمام يوم الجمعة فأنقزل هذبه وتوضأ، وقد فرغ الإمام من صلاته كيف يصنع؟ قال: إن كان قد تكلم استقبل الظهر أربع ركعات، وإن لم يتكلم بنى على صلاته هـ

(١) وقال محمد: يصلي الأربعة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أدرك ركعة من الجمعة مع الإمام فقد أدرك، وإن أدركهم جلوساً صلى أربعاً. وهما استدلالاً بقوله صلى الله عليه وسلم: ما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاتصوا. وقد فاته ركعتان، ثم هو بإدراكه التشهد مدرك للجمعة بدليل أنه ينويها دون الظهر حتى لو نوى الظهر لم يصح اقتداؤه به؛ ثم الفرص بالقتداء تارة يتعين إلى الريادة كما في حق المسافر يقتدى بالمقيم، وتارة إلى النقصان كما في حق الجمعة؛ ثم في اقتداء المسافر بالمقيم لا فرق بين الركعة وما دونها في تعيين الفرص به، هكذا هنا. وتأويل الحديث: وإذا أدركهم جلوساً قد ساموا. والقياس ما قالوا إلا أن هذا احتياط وقال: يصلي أربعاً احتياطاً. وذلك بجمعة. ولهذا أئزمه القراءة في كل ركعة، وكذلك تلزمه القعدة الأولى على ما ذكره الطحاوي عنه كما هو لازم للإمام؛ وفي رواية المعلية عنه: لا تلزمه القعدة الأولى لأنه طهر من وجه فلا تكون القعدة الأولى فيه واجبة، وهذا الاحتياط لا معنى له فانه إن كان صُهِرَ فلا يمكنه أن يبنيها على تحريمه عقدها للجمعة. وإن كان جمعة فلا تكون الجمعة أربع ركعات. اهـ ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ٢٥.

(٢) وفي ص «الرجل».

(٣-٣) وفي ص «في يوم الجمعة».

(٤) كذا في الأصل؛ وفي بقية الأصول «فتوضأ».

(٥) كذا في ح، ص؛ ولم يذكر لفظ «قد» في بقية الأصول.

حتى يتم ركعتين .

قلت : أ رأيت رجلا أدرك الإمام يوم الجمعة وهو يتشهد أو يصلي الجمعة ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : أ رأيت مسافرا دخل في صلاة مقيم كم يصلي ؟ قلت : يصلي صلاة مقيم أربع ركعات ، قال : فهذا وذاك سواء ؟ هـ ألا ترى لو أنه أدرك مع الإمام الصلاة وجبت عليه صلاته ؟ فكيف يصلي غير صلاته وقد دخل في صلاته ونواها ، وقال محمد : يصلي الجمعة أربعاً إن لم يدرك لركعة الآخرة - وهو قول زفر .

قلت : أ رأيت إماماً خطب الناس يوم الجمعة في وقت الظهر أو صلى الجمعة في وقت العصر ؛ كان ذلك في يوم غيم هل تجزيهم صلاتهم ؟ ١٠ قال : لا . قلت : فإن لم يخضب حتى ذهب وقت الظهر ثم خطب في وقت العصر ؛ صلى الجمعة ؟ قال لا تجزيهم في الوجهين جميعاً ، وعليهم أن يستقبلوا الظهر أربع ركعات .

قلت : أ رأيت "أمير عسكراً" يزل بالناس في بلدة وهو لا يريد براحاً غير أنه يسرح الجنود من عليه أن يقصر الصلاة ؟ قال : لا . ١٥ قلت : فهل عليه أن يخضب الناس يوم الجمعة ويصلي ركعتين ؟ قال : نعم . ١١-١٠ وكان في الأصل « وصلاة الجمعة » ؛ وفي بقية الأصول « وصلى الجمعة » وهو لصواب .

(٢-٢) وفي ص « إمام عسكراً » .

(٣) وفي « نوحاً » مكان « براحاً » و « براح » المكان الذي لاستراحة فيه من شجر أو غيره - مغرب ج ، ص ٣٣ .

قلت : أرأيت إماما خطب الناس يوم الجمعة فلما فرغ من خطبته قدم عليه أمير آخر أبصلى القادم بخطبة الأول أم يعيد الخطبة ؟ قال : إن صلى بخطبة الأمير الأول صلى أربع ركعات ، وإن هو خطب الناس صلى بهم ركعتين .

قلت : أرأيت القوم أنكروه لهم أن يصلوا الظهر في جماعة يوم الجمعة ؟ قال : نعم ، أكره لهم ذلك إذا كانوا في مصر . قلت : وكذلك إذا كانوا في بجن أو محبس ؟ قال : نعم ، وإن صلوا أجزاءهم .

قلت : أرأيت الإمام هل يحجر بالقراءة يوم الجمعة ؟ قال : نعم .

قلت : فمن يجب عليه أن يأتي الجمعة ؟ قال : على أهل الأمصار .

(١) قال السرخسي في شرح المختصر : وإن كان صلى الأول الجمعة بالناس ، فإن لم يعلم بقدم الثاني أجزاءهم لأنه لا ينزول ما لم يعلم بقدم الثاني ، وإن علم به لم يجزهم إلا أن يكون الثاني أمر بإقامتها حينئذ يجزيه لأنه مستجمع لشرائطها . وقد قيل : لا يجزيه لأن الثاني لما لم يملك إقامتها لعدم شهود الخطبة لم يصح أمره الأول بها . وقد بينا هذا فيما سبق - اهـ ج ٢ ص ٣٥ .

(٢) كذا في ح ؛ وفي ع ، ز « مجلس » ؛ وأظن أنه تصحيف « محبس » ، وفي ص « محبس » ، وفي هـ « محبس » .

(٣) قال أبو هريرة رضي الله عنه : قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى سورة الجمعة وفي الثانية المذاقيين . وقال النعمان بن بشير رضي الله عنهما : قرأ في الأولى سبح اسم ربك لأعلى وفي الثانية هل أتك حديث الفاشية - اهـ .  
م قاله السرخسي في ج ٢ ص ٣٦ من شرح الكافي .

(٤) أقوله عليه لصلاة والسلام : لا الجمعة ولا تشريق إلا في مصر جمع . وفي عني رضي الله عنه : لا الجمعة ولا تشريق ولا وطر ولا أضحي إلا في مصر جمع .

قلت: أفتجب علي من كان بزرارة<sup>١</sup> أو نحوها أن يأتي الجمعة بالكوفة؟  
قال: لا . قلت: وكذلك أهل الحيرة والمدينة؟ قال: نعم، ليس تجب  
علي هؤلاء الجمعة .

قلت: أ رأيت الخطبة يوم الجمعة أهمي قبل الصلاة أو بعدها؟ قال:  
بل قبلها . قلت: فإن خطب بعدها هل تجزيهم؟ قال: لا . قلت: فإن  
صلى بهم الجمعة وخطب بعد ذلك؟<sup>٢</sup> قال: عليه وعليهم<sup>٣</sup> أن يعيدوا  
الجمعة بعد الخطبة .

كذا قاله لسرخسي في ج ٢ ص ٢٣ من مبسوطه - قال: وظاهر المذهب في بيان  
حد المصر الجامع أن يكون فيه سلطان أو قاض لإقامة الحدود وتفيذ الأحكام؛  
وقد قال بعض مشايخنا: أن يتمكن كل صانع أن يعيش بصنعتة فيه ولا يحتاج فيه  
إلى التحول إلى صفة أخرى؛ وقال ابن شجاع: أحسن ما قيل فيه إن أهلها بحيث  
أو اجتمع في أكبر مساحدهم لم يسهج ذلك حتى احتاجوا إلى بناء مسجد الجمعة  
فهو مصر - مع تقدم فيه الجمعة. ثم في طهر الرواية: لا تجب الجمعة إلا على من سكن  
المصر والأرياف المنتصبة بالمصر؛ وعن أبي يوسف: إن كل من سمع النداء من  
أهل القرى القريبة من المصر فعليه أن يشهدا - اهـ .

(١) زرارة - بضم الزاي وفتح الراء: محلة بالكوفة، سميت بزرارة  
ابن بريس - عمرو بن عدس من بني الكار. وكانت منزله - راجع ج ٢ ص ٣٨١  
من معجم البلدان .

(٢) المعنى «المدينة» - بذكر في ص، مذكور في بقية الأصول؛ وإس أطراف  
الكوفة مقع يسمى «المدينة» قلعه تصحيف «الدير» وهو من أطراف الكوفة  
عند الحيرة - والله أعلم .

٣١ - ٣٢ كذا في ج، ص؛ وفي بقية الأصول «قال: عليهم» .

قلت : أ رأيت رجلا أدرك الإمام يوم الجمعة و قد ركع و رفع رأسه من الركوع فأحدث الإمام فقدم هذا الرجل ' فسجد بهم ؟ قال : يجزيهم<sup>١</sup> . قلت : فهل ' يجزى هذا المقدم ؟ قال : يجزيه من ' بمحدثين ، و لا ' يحتسب بهما<sup>٢</sup> من صلاته لأنه لم يدرك الركوع و لكن يجعل السجدين تطوعا و يصل الركعة التي سبقه الإمام بها . قلت : فكيف أجزى من خلفه<sup>٣</sup> و لا يجزيه ؟ قال : لأنه لو كان خلف الإمام كان عليه أن يسجد<sup>٤</sup>هما .

قلت : أ رأيت مسافرا شهد الجمعة مع الإمام فأدرك الخطبة فلما فرغ الإمام<sup>٥</sup> من خطبته أحدث قدمه<sup>٦</sup> قبل أن يدخل في الصلاة فصلى المسافر بالناس الجمعة أتجزئهم صلاتهم ؟ قال : نعم . [ قلت : وكذلك العبد ؟ قال : نعم ]<sup>٧</sup> . قلت : أ رأيت إن كان المسافر لم يشهد الخطبة مع الإمام<sup>٨</sup> يوم الجمعة<sup>٩</sup> .

(١-١) وفي ح . ص « فسجد بهم هل يجزيهم ؟ قال : نعم » .

(٢) وفي ص « هل » .

(٣-٣) كان في الأصل و كذا في ز ، ح « يحتسبها » ؛ وفي هـ « يحسبها » ؛ وفي ص و المختصر « يحتسب بها » و هو الصواب .

(٤) وفي ج ٢ ص ٢٦ من مبسوط السرخسي : فإن قيل : فاد لم يحتسب بها كان تطوعا في حقه فكيف يجوز اقتدائه أقوم به و هم مقترضون ؟ قلنا : لا كذلك ، بل هما فرض في حقه حتى لو تركها لم تجز صلاته ، و لكنه لا يحتسب به<sup>١٠</sup> لأنه لم شرط الاحتساب في حقه - هـ .

(٥) كذا في ص ، و انظر « لإمام » ساقط من بقية الأصول .

(٦) وفي ص « تقدم المسافر » .

(٧) كذا في ح ، ص ؛ و ما بين المربعين ساقط من بقية الأصول .

(٨) من قوله « فأدرك الخطبة فلما فرغ الإمام ... » ساقط من هـ .

إلا أنه حين دخل لمسجد أحدث الإمام قبل أن يدخل في الصلاة قدمه كيف يصنع؟ قال: يصلي بهم الظهر ركعتين ثم يتشهد ويسلم، ثم يقوم الناس فيقضون ركعتين، حدانا بغير إمام .

قلت: أ رأيت الإمام ما يجب عليه أن يقرأ في الجمعة؟ قال: ما قرأ .  
 هـ الحسن . ويكره أن يوفى في ذلك وقتاً . قلت: فأنى سورة يقرأها على المنبر؟ قال: ما قرأ<sup>١</sup> الحسن . قلت: فإن قرأ على المنبر سورة فيها سجدة أيسجدها؟ ويسجد من معه؟ قال: نعم . قلت: فإن قرأها في صلاة؟ قال: يسجدها ويسجد من معه . قلت: فإن لم يسجدها<sup>٢</sup> ووفى من صلاته . ر . هل يسجد الناس بعد ذلك؟ قال: إذا لم يسجد الإمام فلا يسجد من خلفه . قلت: أ رأيت إن كان الإمام حين قرأ سجدة أحدث قبل أن يسجدها فقدم رجلاً أينبغى لذلك الرجل المقدم أن يسجدها ويسجد معه الناس؟ قل: نعم .

قلت: أ رأيت لجيش يغزون أرض الحرب فيحاصرون مدينة

(١) وفي ر . ح « فيصنون » .

(٢) إلا أن يشرك بقراءه سورة ثبت عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها فيقتدى به . انتهى . قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ٣٦ .

(٣) وفي ص « قرأها » .

(٤) لأن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت أنه قرأ سوراً مختلفة على المنبر «الدهر» و«و نرسلت» وغيرها . ب .

(هـ) كذا في الأصل وكذا في ص ؛ وفي ز ، ح ، هـ « ويسجد معه من سمعها » .

(و) كذا في ح . ص ؛ والضمير ساقط من بقية الأصول .

و يوطنون أنفسهم على إقامة شهر هل يجمع بهم إمامهم ؟ قال : لا . قلت :  
لم ؟ قال : لأنهم مسافرون . قلت : فان صلى بهم إمامهم الجمعة ؟ قال :  
لا تجزيهم ، وعليهم أن يعيدوا ركعتين لأنهم مسافرون فلا يجزيهم أن  
بصلوا الجمعة إلا في مصر من الأمصار مع الإمام .

قلت : أ رأيت إماما صلى الجمعة بالناس فلما فرغ من الركعة الثانية ه  
قام حتى استوى قائما ؟ قال : عليه أن يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد  
بجهد السهو . قلت : فان قام في الظهر في الرابعة حتى استوى قائما هل  
عليه أن يقعد فيتشهد ويسلم ثم يسجد بجهد السهو ؟ قال : نعم . قلت :  
فان قام في الظهر في الثانية حتى استوى قائما ؟ قال : لا يقعد ولكنه يمضي  
على صلاته . فاذا سلم بسجد بجهد السهو . قلت : من أين اختلفا ؟ قال : ١٠  
لأن الجمعة إمامي ركعتان وقد تمت ، و الظهر أربع ركعات لم تتم بعد ،  
فاذا استوى في الثانية قائما أمرته أن يمضي في صلاته ويسجد بجهد السهو  
إذا فرغ من صلاته . قلت : فان لم يستو قائما ؟ ولكنه نهض و حين  
نهض ذكر ؟ قال : يقعد فيتشهد ويسلم . فاذا فرغ من صلاته بسجد  
بجهد السهو بعد ذلك إن كان فعل ذلك ناسيا ، وإن سجد ذلك فقد ١٥

(١) وفي المختصر وشرحه للسرخسي : (وإذا قام الإمام من الركعة الثمانية في الجمعة  
ولم يقعد فانه يعود ويقعد ) ، لأنها تعدة الختم في هذه الصلاة فيعود إليها كما في  
سائر الصلوات ، و الجمعة في حق المقيم كالظهر في حق المسافر - انتهى ج ٢ ص ٣٦ .  
(٢-١) وفي ص « ولكنه نهض إلى الصلاة فذكر » والواو ساكن من « في قوله  
» و حين » .



أساء ولا شيء عليه .

قلت : أ رأيت رجلا افتتح الصلاة تطوعا وهو ينوى أن يصلي أربع ركعات فلما صلى "ثنية قام فذكر قبل أن يستتم قائما؟ قال : يقعد فيخرج من بقية صلاته . وعليه سجرتا "سهو . قلت : فإن استتم قائما .  
 ٥ . ومضى على صلاته هل عليه سجرتا "سهو؟ قال : نعم . قلت : فإن كان لا يريد أن يصلي أربع ركعات فلما قعد في الثانية نهض في الركعتين حتى استوى قائما ثم ذكر؟ قال : يقعد فيتشهد ويسلم ويسجد بسجدة السهو . قلت : وكذلك لو نهض في الركعتين من الوتر أو المغرب فهو مثل ما وصفت لك في الظهر والعصر؟ قال : نعم .

١٠ . قلت : أ رأيت الرجل أيجتي يوم الجمعة في المسجد؟ قال : إن شاء فعل ، إن شاء لم يفعل .

### باب صلاة العيدين

قلت : رأيت العيدين هل يجب فيهما الخروج على أهل القرى

(١) وفي المختصر وشرحه للمرحوم : وللرحم أن يجنب في المسجد يوم الجمعة إن شاء وإن شاء . نعم لأن قعوده لا ينتظر الصلاة ويقعد كما شاء ، وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم في التطوعات في مكة كان يقعد محتملا ، وهذا جاز ذلك في صلاة ففي حالة انتظاره أولى - اهـ ج ٢ ص ٣٦ .

(٢) الأصل في العيدين حديث أسرى الله عنه قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وطه يومان يعبون فيهما فقال : قد أبدلكم الله سبحانه وتعالى بهما خيرا منه : المطر والأصحر . و تنبه المذهب في صلاة العيد أنها واجبة أم سنة ، فالذكور في الجميع أصغر أنه سنة لأنه قال في العيدين : يجتمعان في يوم =

و الجبال و السواد ؟ قال : لا ، إنما يجب على أهل الأمصار و المدائن .

قلت : أ رأيت الإمام يوم العيد ' أ يبدأ ' بالخطبة أو بالصلاة ؟

قال : بل يبدأ بالصلاة <sup>٢</sup> ، فإذا فرغ خطب ثم جلس جلسة خفيفة ثم

== واحد فالأولى منها سنة . و روى الحسن عن أبي حنيفة أنه تجب صلاة العيد على من تجب عليه صلاة الجمعة ؛ وقال في الأصل : لا يصلي التطوع في الجمعة ما خلا قيام رمضان و كسوف الشمس . فهو دليل على أن صلاة العيد واجبة ، و الأظهر أنها سنة و سكنها من معالم الدين ، أخذها هدى و تركها ضلالة - انتهى ما قامه السرخسي في ج ٢ ص ٣٧ من مبسوطه .

(١) لما رويما : لا الجمعة و لا شريق إلا في عصر جامع . و المراد بالشرقي صلاة العيد على ما جاء في الحديث : لا دبح إلا بعد التشريق . و الحاصل أنه يشترط لصلاة العيد ما يشترط لصلاة الجمعة ، إلا الخطبة فإنها من شرائط الجمعة و ليست من شرائط العيد ، و لهذا كانت الخطبة في الجمعة قبل الصلاة و في العيد بعدها ، لأنها خطة تكبير و تلميح لما يحتاج إليه في الوقت فلم تكن من شرائط الصلاة ، كالخطبة بعرفات ، و الخطبة يوم الجمعة بمنزلة شطر الصلاة لما ذكرنا - كذا ذكره السرخسي في ج ٢ ص ٣٧ من مبسوطه .

(٢-٢) وفي « أبدأ » .

(٣) و الرأيل على أن الخطبة في العيد بعد الصلاة . روى أن مروان : خطب في العيد قبل الصلاة ثم رحل فقال : أخرحت النبي مروان ' و لم يخرج به رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و خطبت قبل الصلاة و لم ينصب هو قبلها وإنما كان مخطب بعد الصلاة . فقال مروان : ذلك شيء قد ترك . فقال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه : أم هذا فتمد قضي ما عليه ، سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : « من رأى نكحاً منكراً فليغيره يده » - حديث . ( قال ) : و قد كانت الخطبة بعد الصلاة في عهد رسول صلى الله عليه و سلم و انحفاء الارتدادين =

يقوم فيخطب . و يقرأ في خطبته بسورة من القرآن . قلت : أفتجب للقوم أن يستمعوا وينصتوا ؟ قال : نعم <sup>١</sup> .

قلت : أ رأيت صلاة العيدين هل فيها أذان وإقامة ؟ قال : ليس فيها أذان ولا إقامة <sup>٢</sup> .

قلت : أ رأيت الإمام إن بدأ بالخطبة فخطب ثم صلى بهم هل تجزيهم صلاتهم ؟ قال : نعم <sup>٣</sup> .

قلت : أ رأيت تكبير في صلاة العيدين كيف هو ؟ قال : يقوم الإمام وبكبر واحد بمنح بها "صلاة" ثم يكبر بعدها ثلاثاً . فإذا كبر قرأ بصوته "مقرآن" وبسورة <sup>٤</sup> . فإذا فرغ من القراءة كبر الخامسة . حتى أحدث بنو أمية خطبة قبل الصلاة لأنهم كانوا في خطبتهم يتكلمون بما لا يعلو وكان الناس لا يجلسون بعد الصلاة اسماعها ، فأحدثوها قبل الصلاة ليسمعوها الناس . انتهى ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٣٧ من شرح المختصر .

(١) لأنه يعظهم ثم ينفع وعظه إذا استمعوا - اهـ ج ٢ ص ٣٨ من شرح المختصر .

(٢) وفي المختصر وشرحه : وليس في عيدين أذان ولا إقامة ، هكذا جرى التواتر من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا ، وهو دليل أنها سنة - هـ ج ٢ ص ٣٨ .

(٣) ورد في ح . هـ . ز بعد قوله « نعم » « ولا يخرج المنبر في العيدين » ؛ وم يذكر هذا القول في ص . وهو مصواب لأن المسألة يحجى بعد في آخر الباب . وفي مختصر وشرحه : وإن خطب أولاً ثم صلى أجزاءهم كما لو ترك الخطبة أصلاً - هـ ص ٣٨ .

(٤-٤) وفي ص « بحجة الكتاب وسورة » .

فركع بها ، فإذا فرغ من ركوعه و سجوده قام في الثانية فبدأ فقرأ بفاتحة القرآن و بسورة <sup>١</sup> ، فإذا فرغ من القراءة كبر ثلاث تكبيرات ، ثم يكبر الرابعة فيركع بها <sup>٢</sup> ثم يسجد ، فإذا فرغ تشهد و سلم . قلت : ( ١ - ١ ) وفي من « فبدأ بفاتحة القرآن وسورة » .

( ٢ ) قال في المختصر و شرحه : ( و التكبير في صلاة العيد تسع : خمس في الركعة الأولى ، فيها تكبيرة الافتتاح و الركوع ؛ و أربع في الثانية ، فيها تكبيرة الركوع ؛ و يوالى بين القراءة في الركعتين ) . و هذه مسألة اختلف الصحابة رضوان الله عليهم فيها ، والذي ينادى قول ابن مسعود رضي الله عنه ؛ و به أخذ علماءنا - رحمهم الله ؛ و قال علي رضي الله عنه في الفطر : يكبر إحدى عشرة تكبيرة : ستا في الأولى ، و خمسا في الثانية فيها تكبيرة الافتتاح و تكبيرة الركوع ؛ و الروائد ثمان تكبيرات ؛ و في الأضحية خمس تكبيرات : تكبيرة الافتتاح ، و تكبيرة الركوع و تكبيرتان زائدتان : واحدة في الأولى ، و الأخرى في الثانية . و من مذهبه البداءة بالقراءة في الركعتين ثم بالتكبير . و عن ابن عباس رضي الله عنهما ثلاث روايات : روى عنه كقول ابن مسعود و هي شاذة ، و المشهور عنه روايتان : أحدهما أنه يكبر في العيدين ثلاث عشرة تكبيرة : تكبيرة الافتتاح ، و تكبيرة الركوع ، و عشر زوائد : خمس في الأولى ، و خمس في الثانية . و في الرواية الأخرى اثنتا عشرة تكبيرة : تكبيرة لافتتاح ، و تكبيره اركوع ؛ و تسع زوائد : خمس في الأولى ، و أربع في الثانية . و قد روى عن أبي يوسف أنه رجع إلى هذا - و هو قول الشافعي ، و عليه عمل الناس اليوم لأن الولاية لما انتقلت إلى بني العباس أمروا الناس بالعمل في التكبيرات بقول جدهم . و من مذهبه البداءة بتكبير في كل ركعة ؛ و إنما أخذنا بقول ابن مسعود رضي الله عنه لأن ذلك شيء انفقت عليه جماعة من الصحابة منهم أبو مسعود البدرى و أبوه و موسى الأشعري و حذيفة ابن ايمان - رضي الله عنهم ؛ فإن الوليد بن عقبة أئاهه قل : هذا

فهل يرفع يديه في كل تكبيرة من هذه التسع تكبيرات؟ قال :  
نعم . قلت : ' ولا يرفع يديه في تكبيرتين من هذه التسع ' . وإنما يرفع  
في السبع منها؟ قال : نعم . قلت : فأيهن التي يرفع فيها يديه؟ قال :  
إذا افتتح الصلاة رفع يديه ، ثم يكبر ثلاثا فيرفع يديه ، ثم يكبر الخامسة  
= العيد فكيف تأمروني أن أقول؟ فقالوا الابن مسعود : علمه ، فعلمه بهذه  
الصفة . ووافقه على ذلك . وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة  
العيد أربعاً ثم قال : « أربع كآربع الجنائز فلا يشبه عليكم » . وأشار بأصابعه وحبس  
، ، . ففيه قول وعمل وإشارة واستدلال وتأكيد ، وإنما قلنا بالموالاة  
من ' قراءتين لأن التكبيرات يؤتى بها عقب ذكر هو فرض ففي الركعة الأولى  
يؤتى ، عقب تكبيرة الافتتاح وفي الثانية عقب القراءة . ولأنه يجمع بين التكبيرات  
ممكن ففي ' ركعة الأولى يجمع بينها وبين تكبيرة الافتتاح ، وفي الثانية يجمع  
بينها وبين تكبيرة الركوع ، ولما بين مقدار الفصل بين التكبيرات في الكتاب .  
و . وفي عن أبي حنيفة رحمه الله قال : ويسكت بين كل تكبيرتين بقدر ثلاث  
تسبيحات . وقال ابن أبي ليلى : يأخذ بأي هذه لتكبيرات شاء . وهو رواية  
عن أبي يوسف لأن الظاهر أن كل واحد منهما إنما أخذ بما رآه من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أو سمعه منه ، ومن هذا شيء لا يعرف ، لرأى ؛ ولكنما نقول :  
لآخر نسخ الأول فلا وجه لإثبات التخيير بين القليل والكثير . اهـ ج ٢  
ص ٣٨ .

- ١ - وفي ص « التسع التكبيرات » ؛ وفي ح « السبع تكبيرات » ، وهو  
أيضاً جواب د . « تكبيرى الركوع منها .  
( ٢ - ٢ ) وفي ص « ولا يرفع في تكبير من غير هذه لسبع » .

ولا يرفع يديه ، ' ، ' فإذا قام في الثانية وقرأ كبر ثلاث تكبيرات  
ويرفع يديه ، ثم يكبر الرابعة للركوع ولا يرفع يديه ' . قلت : والتكبير  
في الفطر والأضحية والخطبة والصلاة سواء ؟ قال : نعم .

قلت : أرايت الرجل يفوته العيد هل عليه أن يصلي شيئاً ؟ قال :  
إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل . قلت : فكيف يصلي إن أراد أن يصلي ؟ هـ  
قال : إن شاء أربع ركعات وإن شاء ركعتين ' .

قلت : أرايت الإمام إذا خرج إلى الجبابة ؟ أ ينبغي له أن يخلف  
رجلاً يصلي بالناس في المسجد ؟ قال : إن فعل فحسن ، وإن لم يفعل  
فلا شيء عليه . قلت : فإن فعل كيف يصلي بهم الرجل ؟ قال : يصلي  
بهم كما يصلي الإمام في الجبابة .

(١) وحكى أبو عصمة عن أبي يوسف أنه لا يرفع يديه في شيء منها - قاله  
المرحسي في شرح الكافي ج ٢ ص ٣٩ .

(٢-٢) كذا في ح . ص ؛ ومن قوله « فإذا قام في الثانية . . . » ساقط  
من بقية الأصول .

(٣) لما روى على رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من  
صلى بعد العيد أربع ركعات كتب الله له بكل نبت نبتة وكل ورقة حسنة » ..  
انتهى ما قاله المرحسي في شرح المختصر ج ٢ ص ٣٩ .

(٤) الجبابة - مثقل الباء وثبوت الهاء أكثر من حذفها : هي المصلى في  
الصحراء - من مصباح المنير ج ١ ص ٦٧ .

(هـ) روى عن على رضي الله عنه أنه استخف من يصلي بالضعفة صلاة العيد في  
الجامع وخرج إلى الجبابة - ذكره المرحسي في ج ٢ ص ٤٠ من شرح المختصر .

قلت : أ رأيت رجلا أحدث في الجبابة يوم العيد وهو مع الإمام  
 تخاف إن رجع إلى الكوفة أن تقوته الصلاة ولا يجد الماء كيف يصنع ؟  
 قال : يتيمم ويصلي مع الناس . قلت : لم ؟ قال : ' لأن العيدين إن فاتته  
 لم يكن عليه صلاة . ' و صلاة 'العيدين' بمنزلة الصلاة على الجنازة :  
 هـ ' ألا ترى أنه إذا صلى على الجنازة فأحدث فاته ' يتيمم ويصلي ' عليها ؟  
 فكذلك العيد . قلت : فإن أحدث بعد ما صلى ركعة أ يتيمم مكانه  
 ولا يمضي على صلاته ؟ قال : نعم . قلت : فإن لم يتيمم ولكنه انصرف  
 إلى الكوفة فتوضأ ثم عاد إلى المصلي فوجد الإمام قد صلى كيف يصنع ؟  
 قال : يصلي ركعتين كصلاة الإمام ويكبر كما يكبر الإمام . قلت :  
 ١٠ فهل يقرأ فيها ؟ قال : لا . قلت : فما شأنه يكبر ولا يقرأ ؟ قال : لأن  
 قراءة الإمام له قراءة . ولا يكون تكبير الإمام له تكبيرا ؛ ألا ترى  
 أن من خفف الإمام يكبرون معه ولا يقرأون ؟ فهذا والذي خلفه  
 سواء : ' لأنه قد أدرك أول 'صلاة مع الإمام' - وهذا قول أبي حنيفة ،  
 (١-١) وفي ص 'لأن العيد يداوته' .

(٢-٢) وفي ص 'وصلاة' .

(٣-٥) وفي 'و' 'كان' .

(٤) وفي ص 'هـ' .

(٥) كمداني لأصل و كمداني ص 'وفي بقية الأصول 'يصل' .

(٦) وفي 'أ' 'و ليس شيء' .

(٧) وفي ص 'يكبر' غير و ؛ وسقط قوله 'ويكبر' من هـ .

(٨) كمداني ح 'ص' ؛ والـ 'أ' وفي قوله 'لأنه' ، سقط من بقية لأصول .

و قال أبو يوسف و محمد : إذا دخل مع الإمام في الصلاة متوضياً لم يجزه التيمم لأن هذا لا يفوته الصلاة - وهذا قول زفر .

قلت : أ رأيت الإمام هل يقرأ في العيدين بشيء معلوم ؟ قال :

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ بـ "سبح اسم ربك الأعلى" و "هل أتاك حديث الغاشية" و أيما سورة من القرآن هـ

(١) لفظ « الصلاة » ساقط من الأصل و كذا من ز ، هـ ؛ وإنما زيد من ح ، ص .

(٢) أسنده إمامنا الأعظم عن إبراهيم بن محمد بن المنشر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ في العيدين و يوم الجمعة بـ «سبح اسم ربك الأعلى» و «هل أتاك حديث الغاشية» - أخرجه الحارثي في مسنده من طريق القاسم بن الحكم و أبي يحيى الحماني و الحسن بن زياد و أبي يوسف و أيوب بن هاني و محمد بن مسروق و سعيد بن أبي الجهم و أسد ابن عمرو و إسحاق بن يوسف الأزرق و المقرئ و عفيف بن سالم الموصلي و الأبيض بن الأغر عنه ، و رواية الثلاثة الأخيرين في العيدين فقط . و أخرجه الحافظ محمد بن المظفر في مسنده من طريق القاسم و الجري بن عبد الحميد و الأبيض عنه . قال الحافظ : و رواه شعبة عن إبراهيم كذلك . و أخرجه ابن خسر و بسنده عن ابن المظفر المذكور . و رواه من طريق محمد بن مسروق عنه و عن الثوري ، و من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عنه . و أخرجه الإمام الحسن بن زياد أيضاً في كتاب الآثار عنه سنداً و منناً - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣٧٤ . و أخرجه ابن خسر و من طريق القاسم بن الحكم و الأبيض بن الأغر عنه . و لفظه : إنه كان يقرأ في العيدين بـ «سبح اسم ربك الأعلى» و «هل أتاك



قرأها أجزأته . . . وقد يكره أن يتخذ الرجل شيئاً من القرآن

= حديث الغاشية . . . وأخرج من طريق محمد بن مسروق ناسفیان وأبو حنيفة عن إبراهيم بن محمد بن المنشئ عن أبيه عن حبيب بن سالم مثله سواء . وأخرجه عن المقرئ أيضاً مثله سواء . . . وأخرجه الحافظ أبو نعيم في مسند الإمام له من طريق الأبيص بن الأغر عن أبي حنيفة عن إبراهيم بن محمد بن المنشئ عن حبيب بن سالم عن إسماعيل بن بشير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين والجمعة : « مسح اسمك لأعلى » و « هل ألتك حديث غاشية » . ( قال ) ورواه محمد بن مسروق وأيوب بن هاني وأحسن بن زياد وأحسن بن الفرات وأبو يوسف وسعيد بن أبي الجهم - اهـ كره رواه من غير واسطة محمد بن المنشئ ثم رواه عنه من طريق عبد الله بن بزيع وشعيب بن إسحاق عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن حبيب عن إسماعيل بن بشير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الجمعة ( وفي العيدين ) : « مسح اسمك لأعلى » و « هل ألتك حديث الغاشية » . ( قال ) ورواه عن أبي حنيفة على هذا التسمة بن الحكم والحاني وإسحاق بن زيد في كتابي لروايتين . فتوبع أبو حنيفة عنهما : فأمر روايته عن إبراهيم عن حبيب نفسه فتابعه عليه الفرات بن حاتم ويحيى بن سعيد الأموي عن مسعر ( ثم أسند عن مسعر قال : ومنه على الرواية الأخرى ) في قال فيها : عن أبيه عن حبيب ثوري وشعبة ومسعر وجور بن عبد الحميد ، ثم أخرج عن كل منهم بسنده قات : وتابعه حرير وأبو عروة أيضاً عن إبراهيم عن أبيه ، وتابعه عبيد الله بن عبد الله حيد عن إسماعيل . رواه مسلم - راجع ج ٢ ص ٢٨٨ من تصحيحه . ورواه أحمد والطبراني في الكبير عن سمرة بن جندب ، ورجل أحمد ثقات - راجع ج ٢ ص ٢٠٤ من مجمع الزوائد .

(١) فاستبرأ بلاقته رسول الله صلى الله عليه وسلم في قراءة هاتين الدوريتين الحسن - فله المرحم في ج ٢ ص ٤ من شرح المختصر .

حتماً<sup>١</sup> حتى لا يقرأ في تلك الصلاة غيرها<sup>٢</sup> .

قلت : فهل قبل العيدين صلاة؟ قال : لا . قلت : فهل بعدها صلاة؟

قال : إن شاء صلى أربعاً<sup>٣</sup> وإن شاء لم يصل .

قلت : أرايت رجلاً أدرك الإمام في صلاة العيد بعد ما تشهد

و لم يسلم أو أدركه بعد ما سلم و سجود سجودتي السهو فدخل معه ثم سلم الإمام هـ

أيقوم الرجل فيصلي صلاة العيد؟ قال : نعم . قلت : ثم يقرأ ويكبر؟

قال : نعم<sup>٤</sup> . قلت : فكيف يكبر إذا قام يصلي إذا أدركه؟ قال : يكبر

ثلاث تكبيرات<sup>٥</sup> ثم يقرأ فاتحة<sup>٦</sup> القرآن وسورة<sup>٧</sup> ، ثم يكبر

(١) نلفظ «حتماً» ساقط من ص ، وهو من سهو الكاتب .

(٢) وربما يظن طأن أنه لا يجوز تلك الصلاة إلا بقراءة تلك السورة ، فكان هو

مداخل في الدين ما ليس منه ؛ وقال عليه الصلاة والسلام : « من أدخل في دينه

ما ليس منه فهو رد عليه » - هـ ما في شرح الكافي ج ٢ ص ٤٠ .

(٣) والذي يختص بهذا اليوم حديث عن رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال : « من صلى بعد العيد أربع ركعات كتب الله له بكل نبت نباتا

وبكل ورقة حبة » - انتهى م قاله السرخسي في ج ٢ ص ٣٩ من شرح المختصر .

(٤-٥) وفي هـ « ويكبر ويقرأ » .

(٥) قلت : هذا الجواب مع سؤاله ساقط من ص .

(٦) وفي ز ، ح « يقرأ » مكان « يكبر » .

(٧) كذا في الأصل وكذا في ص ؛ وفي بقية الأصول « بفاتحة » .

(٨) من ص وكذا في المختصر ، وفي بقية الأصول : بسورة .

الرابعة فيركع بها ويسجد، ثم يقوم في الركعة الثانية فيقرأ بفاتحة القرآن وسورة، ثم يكبر أربع تكبيرات ويركع في التكبيرة الرابعة . قلت : لِمَ جعلت على هذا ثمانى تكبيرات ؟ قال : لأنه كبر تكبيرة واحدة حين افتتح بها الصلاة مع الإمام فألقيت عنه تلك التكبيرة .

قلت : أ رأيت رجلا أدرك مع الإمام ركعة من العيد ؟ فلما سلم الإمام قام يقضى كيف يكبر ؟ قال : يقرأ بفاتحة القرآن وسورة ثم يكبر أربع تكبيرات يركع بآخرهن .

قلت : أ رأيت لإمام هل ينبغي له أن يكبر في العيدين أكثر من تسع تكبيرات ؟ قال : ما أحب له ذلك . قلت : فإن فعل هل يضره (١-١) كذا فى ح . ص : ومن قوله « الرابعة فيركع ... » ساقط من بقية الأصول ، ولا بد منه .

(٢) وفى « المبيد » مكان « العيد » خطأ فاحش .

(٣) وه أجاب فى الجمع و لزيادات وفى نوادر أبى سليمان فى أحد الموضعين ، وفى فى الموضع الآخر : يبدأ بالتكبير . وهو القياس لأنه يقضى ما فاتة فيقضيه كما فاتة ويكبه استمعون فقال : وبدأ بالتكبير كان مواليا بين التكبيرات فإن فى الركعة المؤداة مع الإمام كانت إحداه : بقراءة . والمؤداة بين التكبيرات لم يقل بها أحد من الصحابة ، وبدأ بالقراءة كان فعلا موافقا لقول على رضى الله عنه . ولأن يفعل كما قال بعض صحابة أولى من عكسه . ولأنه لو بدأ بالقراءة كان نيا بالتكبيرات عقيب ذكر هو فرض جامع بينهما وبين تكبير الركوع ، وهو أصل ابن مسعود رضى الله عنه كما بينا . انتهى ما قاله السرخسى فى ج ٢ ص ٤٠ من شرح المختصر .

(٤) وفى ص ، ح « سبع » .

من ذلك شيء قال : لا .

قلت : أ رأيت إماما قرأ السجدة يوم العيد ؟ قال : عليه أن يسجد  
و يسجد معه أصحابه . قلت : وكذلك لو قرأها وهو يخطف ؟ قال : نعم ،  
يسجدها و يسجد معه من سمعها ، وأما إذا قرأها في الصلاة فسجدها  
بجدها معه من سمعها ومن لم يسمعها جميع من معه في الصلاة . هـ  
قلت : أ رأيت النساء هل عليهن خروج في العيدين ؟ قال : قد كان  
يرخص لمن في ذلك<sup>١</sup> ، فأما اليوم فاني أكره لمن ذلك . قلت : أفنكره  
لمن أن يشهد الجمعة و الصلاة المكتوبة في جماعة ؟ قال : نعم . قلت :  
(١) وفي الأصل « سمعه » . كان « معه » وليس بشيء .

(٢) أسنده المؤلف في كتاب الآثار فقال : أخبرنا أبو حنيفة عن عبد الكريم بن  
أبي المخارق عن أم عطية رضي الله عنها قالت : كان يرخص للنساء في الخروج في  
العيدين : الفطر والأضحى . قال محمد : لا يمجنا خروجهن في ذلك إلا العجور  
الكبيرة - وهو قول أبي حنيفة - اهـ ص ٤١ . وأخرجه الإمام أبو يوسف في  
ص ٩٥ من كتاب لأثر . زاد في آخره : حتى لقد كانت البكران لتخرجان في  
الثوب الواحد ، وحتى تخرج الحائض فتجلس في عرض النساء فتدعو ولا تصلي -  
اهـ . وأخرجه الإمام الحسن بن زياد أيضا في آثاره - راجع جامع المسند ج ١  
ص ٣٧١ . وأخرجه طلحة بن محمد في مسند الإمام اهـ من طريق عبيد الله بن  
الزبير . وأخرجه الحارثي ، بن طرق . وأخرجه ابن خسرو من طريق ابن زياد  
ومحمد بن الحسن - راجع ج ١ ص ٣٨١ من جامع المسانيد . وأخرجه محمد بن  
الحسن في مسنده أيضا نحو ما رواه في آثاره - راجع جامع المسانيد ص ٣٧٩ .  
قلت : وحديث أم عطية معروف ، أخرجه عنها غير عبد الكريم أيضا ابن سيرين  
و غيره ، أخرجه الشيخان .

فهل ترخص لشيء منهم؟ قال: أرخص للمعجز الكبيرة أن تشهد العشاء والفجر والعيدين، فأما غير ذلك فلا.

قلت: أرايت العبد هل يجب عليه أن يشهد الجمعة والعيدين؟ قال: إن فعل حسن، وإن لم يفعل فلا شيء عليه. قلت: فهل ينبغي له أن يفعل دون أن يأذن له مولاه؟ قال: لا. قلت: فهل ينبغي للولي أن يمنعه من ذلك أو من صلاة في جماعة؟ قال: إن فعل لم يضره ذلك شيئاً.

(١) وفي المختصر وشرحه: ليس على النساء خروج في العيدين، وقد كان يرخص هن في ذلك فأما اليوم فني أكره ذلك، يعني للشواب منهم فقد أمرن بالقرار في الموت ونهين عن الخروج له فيه من الفتنة، فأما المعجزة فيرخص لهن في الخروج إلى الجمعة لصلاة المغرب والعشاء والفجر والعيدين، ولا يرخص لهن في الخروج لصلاة الظهر والعصر والجمع - في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف وعبد: يرخص للمعجزة في حضور الأصوات كلها وفي الكسوف والاستسقاء، لأنه ليس في خروج المعجزة فتنة والانساق من يرغبون فيهن وقد كن يخرجن إلى الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يداوين المرضى ويسقين الماء ويطبخن. وأبو حنيفة قال في صلاة الليل: تخرج المعجزة مستورة وطلبة الليل تحول بينها وبين نظار حالها، بخلاف أصوات النهار والجمعة (لأنها) تؤدي في المصر، فالكثرة الزحام ربما تصرع وتضطرم وفي ذات فتنة فإن المعجزة إذا كان لا يشتهيها شئ يشتهيها شيخ مثله، وربما يحمل فرط الشبق الشاب على أن يشتهيها ويقصد أن يحمدها، فأما صلاة العيد فتؤدي في الجبابة فيمكنها أن تعتزل ناحية عن الرجال كيلا تصدمه - الخ ج ٢ ص ٤١.

(٢) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: وتكفي منعه من حضور الجمعة =

قلت : أرأيت السهو في العيدين والجمعة والصلاة المكتوبة والتطوع  
أهو سواء؟ قال : نعم<sup>١</sup>. قلت : وكذلك السهو في صلاة الخوف؟ قال : نعم.  
قلت : أرأيت المنبر هل يخرج في العيدين؟ قال : لا<sup>٢</sup>.

قلت : أرأيت الإمام إذا كبر في العيدين أكثر من تسع<sup>٣</sup> تكبيرات

= والعيدين ) ، لأن خدمته حق مولاه وفي خروجه إبطال حق المولى في خدمته  
وإضرار به فكان له أن يمنعه من ذلك ؛ وإنما لا يمنعه من أداء المكتوبات لأن  
ذلك صار مستغنى من حق المولى . و اختلف مشايخنا فيما إذا حضر مع مولاه  
ليحفظ دابته ، فمنهم من قال : ليس له أن يصلي بالجمعة والعيدين بغير رضاه .  
والأصح أن له ذلك إذا كان لا يخل بحق مولاه في إمساك دابته - ٥١ ص ٤١ .

(١) وفي تنوير الأبصار : والسهو في صلاة العيد والجمعة والمكتوبة سواء ؛  
(قال في الدرر) : والمختار عند المتأخرين عدمه في الأولين لدفع الفتنة كما في جمعة  
- البحر . وأقره المصنف وبه جزم في الدرر - ٥١ . وفي رد المحتار : وفي جمعة  
حسبة أبي السعود عن العزيمة أنه ليس المراد عدم جوازه بل لأولى تركه  
لئلا يقع الناس في الفتنة - ٥١ . وفيه أيضا : قوله « وبه جزم في الدرر » لكنه قبله  
محشياً الو في بما إذا حضر جمع كثير وإلا فلا داعي إلى الترك (ط) - ١٤ ج ١  
ص ٥٥ آخر باب السهو .

(٢) وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخصب في العيدين على ناقته ؛  
والناس من المدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا اتفقوا على ترك  
إخراج المنبر ، ولهذا اتخذوا في المصلى منبراً على حدة من اللبن والطين ؛ و اتباع  
ما اشتهر العمل به في الناس واجب - انتهى ما في ج ٢ ص ٤٢ من  
شرح الكافي .

(٣) وفي ص ٥ ح « مسح » .

أينبغي لمن خلفه أن يكبروا معه؟ قال: نعم، يتبعونه إلا أن يكبر ما لا يكبر أحد من الفقهاء وما لم تحقق به الآثار.

### باب التكبير في أيام التشريق

قلت: أ رأيت التكبير في أيام التشريق متى هو وكيف هو؟ ومتى يبدأ ومتى يقطع؟ قال: كان عبدالله بن مسعود يبتدئ به من صلاة الغداة يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر<sup>١</sup>، وكان علي ابن أبي طالب يكبر من صلاة الغداة يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق. فأى ذلك ما فعلت فهو حسن؛ وأما أبو حنيفة فإنه كان يأخذ بقول ابن مسعود ويكبر من صلاة الغداة يوم عرفة إلى صلاة (١) وإذا كبر ما لم يقل به أحد من الصحابة كان فعله خطأ مخالفاً للاجماع، ولا بد من خطأ؛ فأكثر مشايخنا على أنه يتابعه إلى ثلاث عشرة تكبيرة ثم يسكت بعد ذلك. وقد قل بعضهم: يتابعه إلى ست عشرة تكبيرة لأن فعله إلى هذا الموضع محتمل للتأويل؛ ففعله ذهب إلى أن مراد ابن عباس رضى الله عنهما: ثلاث عشرة تكبيرة روائد. فإذا ضمنت إليها تكبيرة الافتتاح وتكبيرتي الركوع صارت ست عشرة تكبيرة فلاحتمال هذا التأويل لا يتيقن بخطئه فيتابعه - اهـ ج ٢ ص ٤٢ من شرح الكافي.

(٢) وصله الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٩٠ فقال: عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال في التكبير أيام التشريق: من دبر صلاة الفجر يوم عرفة إلى دبر صلاة العصر من يوم النحر؛ وكان يكبر فيقول: «الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله والله أكبر، الله أكبر والله الحمد».

المصر من يوم النحر ولا يكبر بعدها ، وأما أبو يوسف ومحمد فانهما يأخذان بقول علي بن أبي طالب .

قلت : فكيف التكبير ؟ قال : إذا سلم الإمام قال « الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد » ، بلغنا ذلك عن علي بن أبي طالب و عبد الله بن مسعود .

قلت : فمن صلى المكتوبة في جماعة في مصر من الأمصار فعليهم أن يكبروا في هذه الأيام ؟ قال : نعم . قلت : فإن كان معهم نساء ؟ قال : عليهن أن يكبرن .

(١) قال الإمام محمد في كتاب الآثار ص ٤٢ : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علي بن أبي طالب أنه كان يكبر من صلاة الفجر من يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق . و رواه الإمام أبو يوسف أيضا في آثاره ص ٦٠ . قال محمد : وبه نأخذ ، ولم يكن أبو حنيفة يأخذ بهذا ولكنه يأخذ بقول ابن مسعود - يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر ، يكبر في العصر ثم يقطع - .

(٢) وصله الإمام محمد في كتاب الحج قال : أخبرنا أبو جناب الكلبي عن عمير ابن سعيد النخعي عن علي و عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما أن تكبيرهما في دبر الصلاة « الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد » . و رواه عن سلام بن سليم عن أبي إسحاق السبيعي عن الأسود قال : كان عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر « الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد » و روى عن محل بن محرز عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود نحوه - راجع ج ١ ص ٢١٠ منه . (٣) وفي المختصر و شرحه للسرخسي : ( وإن صلى النساء مع الرجال أو المسافرين =



قلت: أ رأيت من صلى وحده من المقيمين والمسافرين أو النساء هل عليهم أن يكبروا؟ قال: لا. قلت: فهل على المسافرين أن يكبروا؟ قال: لا. قلت: أ رأيت من صلى التطوع في جماعة أو صلى الوتر هل يكبر بعدها؟ قال: لا. قلت: فهل على السواد أن يكبروا؟ قال: لا. هـ قلت: فإن صلوا في جماعة؟ قال: وإن صلوا في جماعة فلا تكبير عليهم - وهذا قول أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد: نرى التكبير على من صلى المكتوبة رحل أو امرأة أو مسافر أو مقيم صلى وحده أو في جماعة. قلت: أ رأيت المحرم يوم عرفة إذا صلى وسلم أبدأ بالتكبير أو بالتلبية؟ قال: بل يبدأ بالتكبير ثم يلي. قلت: لم؟ قال: لأن التكبير ١٠ أرجبهما.

قلت: أ رأيت الإمام إذا كان عليه سجدة السهو أ يكبر قبل أن = خفف المقيم وجب عليهم التكبير تبعاً كما يتأدى بهم فرض الجمعة تبعاً، وفي المسافرين إذ صلوا في المصنوعة روايتان: رواية الحسن: عليهم التكبير لأن المسافر يصح الإمامة في الجمعة، والأصح أنه ليس عليهم التكبير لأن السفر مغير للفرض مسقط للتكبير؛ ثم لا فرق في تغير الفرض بين أن يصلوا في المصنوعة أو خارجاً عنه، فكذلك في التكبير - اهـ ج ٢ ص ٤٤.

(١٠) من قوله « قلت » - السؤال والجواب لم يذكر في ز، ح، ص. (١٢) قال السرخسي: وكذلك عقيب صلاة العيد لا يكبرون لأنها سنة، فأما عقيب الجمعة يكبرون لأنها فرض مكتوبة - اهـ ص ٤٤. قلت: وأفتى العلماء المتأخرون من مذهبه بالتكبير عقيب صلاة العيد أيضاً - راجع كتب القوم. (ب) وفي « ولا »، وهو تصحيف.

يسجد هما ؟ قال : لا ، ولكنه يسجد هما و يسلم ثم يكبر .

قلت : أ رأيت رجلا سبقه الإمام بركعة في أيام التشريق أيكبر مع الإمام حين يسلم أو يقوم فيقضى ؟ قال : بل يقوم فيقضى ، فإذا سلم كبر . قلت : لم ؟ قال : لأن التكبير ليس من الصلاة ، ألا ترى لو أن رجلا دخل معهم في التكبير يريد الصلاة لم يحزه ذلك . قلت : وهذا لا يشبه سجدة السهو ؟ قال : لا ، ألا ترى أن من دخل مع الإمام في سجدة السهو فقد دخل معه في الصلاة ؟ لأن سجدة السهو من الصلاة ، و التكبير ليس من الصلاة .

قلت : أ رأيت إماما صلى بالناس يوم العيد فلما صلى الركعة الثانية قام حتى استوى قائما وهو ساه كيف يصنع ؟ قال : يقعد و يتشهد و يسلم ، (١) وفي المختصر و شرحه للرخسي : ( و يبدأ الإمام إذا فرغ من صلاته بسجود السهو ثم بالتكبير ثم بالتلبية إن كان محرما ) ، لأن سجود السهو مؤدى في حرمة الصلاة ، ولهذا يسلم بعده ، و من اقتدى به في سجود السهو صح اقتداؤه ، و التكبير يؤدي في فور الصلاة لا في حرمتها حتى لا يسلم بعده ولا يصح اقتداء المقتدى به في حال التكبير ، و التلبية غير مؤداة في حرمة الصلاة ولا في فورها حتى لا تختص بحالة الفراغ من الصلاة فيبدأ بما هو مؤدى في حرمتها ثم بما هو مؤدى في فورها ثم بالتلبية - اهـ ج ٢ ص ٤٤ .

(٢) وفي المختصر و شرحه : ( و المسبوق يتابع الإمام في سجود السهو ، لأنه مؤدى في حرمة الصلاة ( ولا يتابعه في التكبير و التلبية ) ، لأنها غير مؤداة في حرمة الصلاة ، و على هذا إذا نسي الإمام سجود السهو لم يسجد القوم لأنه مؤدى في حرمة الصلاة فكانوا مقتدين به ، لا يأتون به دونه - اهـ ج ٢ ص ٤٥ .

ثم يسجد بحدق السهو و يسجد من خلفه معه ، ثم يتشهد و يسلم .  
قلت : أ رأيت إن لم ينهض الإمام و لكن نهض رجل من خلف الإمام  
ثم ذكر بعد ما استتم قائما ؟ قال : يقعد و يتشهد مع الإمام و يسلم معه ،  
ولا سهو عليه . قلت : لم ؟ قال : لأنه ليس على من خلف الإمام سهو  
ه إذا لم يسه الإمام .

قلت : أ رأيت إماما صلى بالناس في أيام التشريق فنسى أن يكبر  
حقو قام من مجلسه ذلك أو خرج من المسجد ثم ذكر ؟ قال : ليس  
عليه أن يكبر ، و على من خلفه التكبير . قلت : فان ذكر قبل أن  
يقوم من مجلسه و قد أن يخرج من المسجد و لم يتكلم أو يكبر و يكبر  
١٠ من " معه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت إماما صلى بالناس يوم العيد فأحدث ؟ قال : يتيمم  
و يمضي على صلاته لأن العبد ليس بكفيرة ؛ ألا ترى أنه خارج من المصر  
و ليس بحضرته .

قلت : فان قدم الإمام رجلا يصلي بالناس بعد ما أحدث الإمام

(١) لفظ «سهو» ساقط من هـ

(٢-٣) كذا في ص ؛ وفي المختصر «وعلى القوم أن يكبروا» ؛ وكان في الأصل  
و كذا في هـ ، ر ، ح «ولا على من خلفه» ، وهو تحريف فاحش ينقلب الحكم  
المثبت منقلب . وفي المختصر و شرحه : ( وإذا نسي التكبير أو التلبية ) أو تركهما  
متأولا ( لم يترك القوم ) ؛ لأنه غير مؤذة في حرمة الصلاة - الخ .

(٣) لفظ «من» ساقط من هـ .

وقد قرأ السجدة ولم يكن يسجدها حتى أحدث هل يسجدها هذا الإمام الثاني ؟ قال : نعم ، يسجدها و يسجد معه الناس . قلت : أ رأيت إن كان الإمام الثاني لم يكن داخلا في صلاة القوم ولم يسمع ' السجدة فلما قدمه الإمام كبر ينوى الدخول في صلاة القوم أ يسجدها و يسجد من معه ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن كان الإمام الأول لما قرأ السجدة نسي أن يسجدها فلما أراد أن يركع أحدث فقدم هذا ' هل على الإمام الأول وعلى من خلفه سجدة السهو ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الصلاة قبل العيد هل تكرهها ؟ قال : نعم . قلت : أ أنكرها بعد ؟ قال : لست أكره ، إن شاء صلى وإن شاء لم يصل .

قلت : أ رأيت الإمام إذا خطب في العيدين هل يجب على الناس أن ينصتوا و يستمعوا كما يجب عليهم في الجمعة ؟ قال : نعم .

(١) وفي ٥ لم يستمع .

(٢-٢) كذا في ص ، ٥ ، وفي بقية الأصول « أ على الإمام » .

(٣-٣) وفي ص « هل يضره » وهو تصحيف .

(٤) وفي ص « أ فيصلها » .

(٥) وفي ص « في العيد » .

(٦-٦) وفي ز ، ح ، ص « أن يستمعوا و ينصتوا » .

باب صلاة الخوف والفرع<sup>١</sup>

قلت: أ رأيت الإمام إذا كان مواقف<sup>٢</sup> العدو في أرض الحرب  
 فخصرت الصلاة فأراد أن يصلي بالناس كيف يصلي بهم؟ قال: تقف  
 طائفة من الناس بازاء العدو ويفتح الإمام الصلاة وطائفة معه فصلي  
 ٥ بالطائفة الذين معه ركعة وسجدين<sup>٣</sup>، فإذا فرغ منها انفلتت<sup>٤</sup> الطائفة الذين  
 مع الإمام من غير أن يتكلموا ولا يسلموا فيقفون بازاء العدو، وتأتي  
 ١٠ الطائفة الأخرى التي كانوا<sup>٥</sup> بازاء العدو فيدخلون مع الإمام في الصلاة  
 فيصلي بهم الإمام ركعة أخرى وسجدين<sup>٦</sup>، ثم يتشهد ويسلم الإمام إذا  
 فرغ من الصلاة، ثم تقوم<sup>٧</sup> الطائفة التي<sup>٨</sup> مع الإمام فيأتون مقامهم من  
 ١٥ غير أن يتكلموا ولا يسلموا حتى يقفوا بازاء العدو، وتأتي الطائفة  
 التي كانت بازاء العدو وهم الذين صلوا مع الإمام الركعة الأولى فيأتون  
 مكانهم الذي صلوا فيه فيقفون ركعة وسجدين وحدانا<sup>٩</sup> بغير إمام

(١) لفظ «الفرع» - يذكر في ص.

(٢) وفي ص، «مواقف».

(٣) كذا في ز، وفي ع، «انفلتت»، وفي ح، ص «انفلت».

(٤-٥) وفي ص «طائفة الذين كانوا».

(٦) وفي ص «سجدة».

(٧-٨) من قوله «مع الإمام...» ساقط من ه، وكان في الأصول «الذين»

و الصواب «أتى» يدل عليه «التي» الذي قبل القول الساقط.

(٩) قوله «وحدانا» زاده من ح، ص؛ وهو ساقط من بقية الأصول.

ولا قراءة ويقعدون<sup>١</sup> ويسلمون<sup>٢</sup> ثم يقومون فيأتون مقامهم<sup>٣</sup>، ثم تأتي الطائفة<sup>٤</sup> الذين صلوا<sup>٥</sup> مع الإمام الركعة الثانية فيقضون ركعة وسجدتين بقراءة<sup>٦</sup> بغير إمام ويتشهدون ويسلمون<sup>٧</sup>، ثم يقومون فيأتون أصحابهم فيقفون معهم. قلت: ولِمَ يصلي بهم الإمام ركعة ركعة؟ قال: لقول الله تعالى في كتابه "وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَسْتُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكُمْ وَهَلِيَاخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكُمْ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ". قلت: أرايت لو كان هذا العدو في القبلة فاستطاع الإمام أن يصلي بالناس جميعا ويستقبل العدو يفعل ذلك؟ قال: إن شاء فعل وإن شاء صلى كما وصفت لك<sup>٨</sup>. قلت: فإذا كانت الصلاة صلاة المغرب كيف يصلي بهم؟ قال: يفتح الصلاة ومعه طائفة وطائفة بازاء العدو، فيصلي بالطائفة الذين<sup>٩</sup> معه ركعتين<sup>١٠</sup>، ثم تقوم الطائفة فتأتي<sup>١١</sup>

(١) وفي ح «ويتشهدون» مكان «ويقعدون».

(٢-٢) وفي ص «فيأتون» مكان «ثم تأتي الطائفة».

(٣-٣) وفي ح «التي صلت» مكان «الذين صلوا».

(٤) وفي ح «بقراءة وحداثا».

(٥) قال السرخسي: لأن ظاهر الآية شاهد لك، قال الله تعالى: «ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك» - اهـ ج ٢ ص ٤٧.

(٦) وفي ص «فان».

(٧) وفي هـ، ص «التي».

(٨) وفي ص «فيأتون».

مقامهم فيقفون بآراء العدو من غير أن يتكلموا ولا يسلوا، وتأتي الطائفة التي<sup>١</sup> كانوا بازاء العدو فيدخلون مع الإمام في الصلاة فيصلي بهم ركعة ويشهد ويسلم<sup>٢</sup>، ثم تقوم الطائفة التي<sup>٣</sup> معه من غير أن يتكلموا ولا يسلوا فيأتون مقامهم فيقفون<sup>٤</sup> بازاء العدو، وتجيء الطائفة التي<sup>٥</sup> صلت مع الإمام الركعتين الأوليين فيأتون مقامهم الذي صلوا فيه فيقضون ركعة وسجدين وحدانا بغير إمام ولا قراءة ويتشهدون ويسلمون، ثم يقومون فيأتون مقامهم بازاء العدو، وتجيء الطائفة التي صلت مع الإمام الركعة الثالثة<sup>٥</sup> فيأتون مقامهم الذي صلوا فيه فيقضون ركعتين

(١) وفي ص «الدين» .

(٢) وأما في صلاة المغرب فيصلي بالطائفة الأولى ركعتين والطائفة الثانية ركعة لأنه إنما يصلي بكل طائفة تنظر الصلاة، وشطر المغرب ركعة ونصف، فثبت حق الطائفة الأولى في نصف ركعة، والركعة الواحدة لا تجزى فثبت حقهم في كلهم. ولأن الركعتين تنظر المغرب، ولهذا كانت القعدة بعدهما وهي مشروعة للفصل بين الشطين، ثم الطائفة الأولى تصل الركعة الثالثة بغير قراءة لأنهم لاحقون، والطائفة الثانية يصلون الركعتين الأوليين بالقراءة ويقعدون بينهما وبعدهما كما يفعله المسبوق بركعتين في المغرب - اهـ من شرح الكافي بالاختصار والتغيير الم قليل ج ٢ ص ٤٨ .

(٣) قوله « فيقفون » ساقط من هـ .

(٤) قوله « صلت » ساقط من الأصل الهندي .

(٥) وفي ح « الثانية » مكان « الثالثة »، وليس بصواب .

بقراءة<sup>١</sup> وحدا<sup>٢</sup> و يتشهدون و يسلمون<sup>٣</sup> ثم يأتون مقامهم<sup>٤</sup> فيقفون مع أصحابهم<sup>٥</sup>.

قلت: أ رأيت إذا<sup>٦</sup> كان الإمام مقبياً في مصر<sup>٧</sup> أو في مدينة<sup>٨</sup> فأناه العدو فحضرت الصلاة فصلي صلاة الخوف هل يقصر الصلاة؟ قال: لا، ولكنه يصلي بهم صلاة مقبم. قلت: وكيف يصلي بهم؟ ه قال: يفتح الصلاة و معه طائفة<sup>٩</sup> و طائفة بازاء العدو، فيصلي بهم ركعتين، ثم تقوم<sup>١٠</sup> الطائفة التي<sup>١١</sup> معه فيذهبون فيقفون بازاء العدو من غير أن يتكلموا ولا يسلموا، وتأتي<sup>١٢</sup> الطائفة التي كانت بازاء العدو فيدخلون مع الإمام في الصلاة فيصلي بهم ركعتين تمام صلاته و يتشهد و يسلم، ثم تقوم الطائفة<sup>١٣</sup> التي صلوا معه<sup>١٤</sup> الركعتين الآخرين<sup>١٥</sup> فيأتون مقامهم<sup>١٦</sup> من غير أن يتكلموا ولا يسلموا، وتأتي<sup>١٧</sup> الطائفة<sup>١٨</sup> التي صلت<sup>١٩</sup> مع (١) كذا في الأصل و كذا في ص، وفي هـ «غير قراءة» خطأ، واللفظ هذا ساقط من ز.

(٢-٢) وفي هـ «فيقفون مع أصحابهم» تصحيف.

(٣) وفي ص «إن».

(٤-٤) وفي ص «أو مدينة».

(٥-٥) وفي ص «هؤلاء الطائفة الذين».

(٦) وفي ص «ثم تأتي».

(٧-٧) وفي ص «الذين صلوا مع الإمام».

(٨) كذا في ز، ح، هـ، وفي ع، ص «الآخرتين».

(٩-٩) وفي ص «الذين صلوا».



الإمام الركعتين الأولين فيقضون ركعتين وحدانا بغير قراءة و يشهدون و يسلمون ، ثم يقومون مقامهم ، و تأتي الطائفة الذين صلوا مع الإمام الركعتين الآخرين فيقضون وحدانا ركعتين بالقراءة و يشهدون و يسلمون ، ثم يقومون فيقفون بأزاء العدو .

قلت : أ رأيت الطائفة الذين صلوا مع الإمام الركعتين الأولين لم يقضون بغير قراءة ؟ قال : لأنهم أدركوا أول الصلاة مع الإمام الركعتين فقراءة الإمام لهم قراءة ، و أما الذين أدركوا مع الإمام الركعتين الآخرين فلا بد لهم من قراءة فيما يقضون لأنهم لم يدركوا مع الإمام أول الصلاة . قلت : أ رأيت إن لم يقرأ الطائفة الذين أدركوا مع الإمام لركعة الثانية ؟ قال : لا يجزئهم وعليهم أن يستقبلوا الصلاة .

قلت : أ رأيت إن اتم أحد من ذكرت لك فيما يقضى صاحبه ؟ قال : أما الإمام فصلاته تامة ، و أما الذين اتموا به فصلاتهم فاسدة وعليهم أن يستقبلوا الصلاة .

(١-١) وفي ص « ثم يأتون » .

(٢-٢) كذا في ص ، وفي بقية الأصول « الطائفة التي صلوا » .

(٣) كذا في ز ، ح ، هـ ، وفي الأصل و كذا في ص « الآخرين » .

(٤-٤) وفي ص « ثم يأتون مقامهم فيقفون مع أصحابهم » .

(٥) كذا في ص ، وفي بقية الأصول « التي » .

(٦-٦) وفي ص « والدين » مكان « وأما الدين » .

(٧) وفي ص « الآخرين » .

(٨) كذا في ص ، وفي بقية الأصول « التي » .

(٩-٩) وفي ص « وأما الذي يأتى به فصلاته فاسدة ، وعليه أن يستقبل الصلاة » بتوحيد الضمائر .

قلت: أ رأيت إماماً صلى بالناس صلاة الخوف فيها في صلاته؟  
 قال: السهو في صلاة الخوف وفي غيرها سواء. قلت: فتي يسجد للسهو؟  
 قال: إذا فرغ من صلاته وسلم يسجد بسجدة السهو وتسجد معه الطائفة  
 التي خلفه، ثم يتشهد ويسلم، ثم تقوم الطائفة التي خلفه فيأتون مقامهم  
 فيقفون بازاء العدو، وتأتي الطائفة الأخرى فيقضون ركعة وحدائاً، فإذا  
 سلوا يسجدوا بسجدة السهو، ثم يتشهدون ويسلمون، ثم يأتون مقامهم،  
 وتأتي الطائفة التي بازاء العدو فيقضون ركعة وحدائاً، ولا يسجدون للسهو  
 لأنهم قد يسجدوا مع الإمام<sup>٢</sup>. قلت: فإن سها رجل من الذين يسجدوا مع  
 الإمام فيما يقضى؟ قال: عليه سجدة السهو<sup>٣</sup>.

قلت: فإن سها رجل من الذين لم يسجدوا مع الإمام فيما يقضون  
 هل عليه سجدة السهو؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنهم خلف الإمام:  
 ألا ترى أنهم يقضون الركعة بغير قراءة، ولا سهو على من خلف  
 الإمام ولكنهم يسجدون السجدة التي كانا على الإمام.

قلت: أ رأيت الإمام إذا قرأ في الركعة الثانية السجدة فوجدوا  
 بالطائفة التي معه ثم جاءت الطائفة الذين صلوا مع الإمام أول ركعة ١٥

(١) وفي ص «و يسجد».

(٢-٢) وفي ص «معه» مكان «مع الإمام».

(٣-٣) كذا في ح، ص؛ وقوله «قلت فإن سها رجل...» السؤال والجواب  
 كلاهما ما انفطان من بقية الأصول.

(٤) وفي ص «الدين».

(٥) كذا في ص؛ وفي بقية الأصول «التي».

أيسجدون تلك السجدة ؟ قال : نعم . قلت : لِمَ ' ' ولم يسمعوها ' ؟  
قال : لأنهم قد أدركوا مع الإمام أول الصلاة فعليهم ما على الإمام ،  
ألا ترى لو أن رجلاً قام خلف الإمام في صلاة الغداة فقرأ الإمام السجدة  
ثم استيقظ الرجل بعد ذلك أنه ينبغي له أن يسجد ثم يرفع رأسه فيصنع  
هـ كما يصنع الإمام وهو لم يسمع السجدة ؟ فكذلك هذا .

قلت : أ رأيت إماماً صلى بقوم صلاة الخوف قلباً كان في الركعة  
الثانية أحدث ومعه الطائفة الذين لم يدركوا معه أول الصلاة كيف  
يصنع ؟ قال : يقدم رجلاً منهم فيصلى بهم تلك الركعة ، فإذا تشهد  
تحى من غير أن يسلم ، ثم اقتس القوم جميعاً فقاموا بأزاء العدو ، وتأتى الطائفة  
١٠ " في أدركت أول الصلاة فيقضون ركعة<sup>٢</sup> وحداناً<sup>١</sup> ، فإذا فرغوا أتوا  
مقامهم ، ثم تأتى الطائفة الذين أدركوا الركعة الثانية فيقضون ركعة  
، وحداناً . قلت : أ رأيت الإمام الثانى لما تقدم سها في صلاته كيف يصنع ؟

(١) وفي ز، ح « ولم » ، واللفظ ساقط من هـ .

(٢-٢) قوله « ولم يسمعوها » ساقط من ص .

(٣) وفي ص « صنع » .

(٤) كذا في ص ، وفي بقية الأصول « التى » .

(٥) لفظ « معه » ساقط من هـ .

(٦-٦) وفي ص « الذين أدركوا » .

(٧) لفظ « ركعة » ساقط من هـ .

(٨-٨) هذه العبارة ساقطة من ص ؛ وفي بقية الأصول « التى » والصواب « الذين »  
كما أثبتته هـ .

قال: إذا فرغ من تلك الركعة تشهد وتحنى من غير أن يسلم ولا يسجد، فيقومون فيأتون مقامهم بإزاء العدو، وتأتي الطائفة الذين<sup>١</sup> أدركوا أول الصلاة فيقضون ركعة وحدائنا، فإذا شهدوا وسلموا سجدوا بسجدة السهو، فإذا فرغوا جاءت الطائفة الذين<sup>٢</sup> أدركوا الركعة الثانية فيقضون ركعة وحدائنا، فإذا فرغوا وسلموا سجدوا بسجدة السهو.

قلت: أ رأيت إن حمل العدو على الطائفة الأولى بعد ما صلوا الركعة الأولى وقاموا<sup>٣</sup> باراتهم فقاتلهم؟ قال: صلاتهم فاسدة وعليهم أن يستقبلوا الصلاة. قلت: أ رأيت إن كان<sup>٤</sup> العدو إنما حملوا على الإمام وعلى<sup>٥</sup> من خلفه<sup>٦</sup> والإمام ومن خلفه في الركعة الثانية فقاتلهم؟

قال: صلاة الإمام وصلاه من معه وصلاة الدين صلوا<sup>٧</sup> معه الركعة الأولى كلهم فاسدة. قلت: لم؟ قال: لأنه إذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة<sup>٨</sup> من خلفه، والذين صلوا<sup>٩</sup> معه الركعة الأولى منهم<sup>١٠</sup> خلف الإمام<sup>١١</sup>؛ ألا ترى أنهم يقضون الركعة بغير قراءة. قلت: لِمَ أفسدت

(١) كذا في ص ٤ وفي بقية الأصول «التي»، والصواب «الذين».

(٢) وفي ص «نقاموا».

(٣) وفي «كانوا».

(٤-٥) وفي ص «من معه».

(٥) لفظ «صلوا» ساقط من «موجود في بقية الأصول».

(٦) لفظ «صلاة» ساقط من «م».

(٧) كذا في «ه»؛ وفي ص «هم»، وفي الأصل وز، ح «هو»، والصواب

بضمير الجمع.

(٨) ولفظ «الإمام» ساقط من «ه»، وهو بسهو الناسخ.

صلاة الإمام؟ قال: 'لأنه قاتل، والقتال عمل في الصلاة يفسدها .

قلت: أ رأيت رجلا يخاف العدو<sup>١</sup> فلا يستطيع النزول عن دابته  
أ يسمعه أن يصلي على دابته وهو يسير حيث توجهت يومى إيماء ويجعل  
السجود أخفض من الركوع؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت رجلا لا يستطيع أن يقوم<sup>٢</sup> من خوف العدو  
فهو يسمعه أن يصلي قاعدا يومى إيماء؟ قال: نعم .

قلت: أ رأيت القوم إذا كانوا يقاتلون العدو فحضرت الصلاة هل  
يصلون وهم في تلك الحال؟ يقتلون؟ قال: لا يصلون على تلك الحال،  
ولكنهم يدعون 'صلاة' حتى ينصرف عنهم العدو<sup>٣</sup> قلت: فإن قاتلهم

(١) لفظ «ال» ساقط من الأصل، ثابت في بقية الأصول، وهو الصواب .

(٢) وفي «العمل» مكان «العدو» وهو تصحيف .

(٣) وفي ص «أن يومى»، والصواب «أن يقوم» كما في بقية الأصول .

(٤) وفي ص «على تلك الحالة» .

(٥) وفي السكافي وشرحه: (ولا يصلون وهم يقاتلون وإن ذهب الوقت)، لأن  
أبي حنيفة عليه وسلم شغل عن أربع صلوات يوم الخندق فقضاها من بعد هذه من  
الليل، وأل: شغلوا عن صلاة الوسطى ملا الله قبورهم وبطونهم نارا . فلو  
كان تجوز الصلاة في حاة القتل لما أحرها رسول الله صلى الله عليه وسلم . (وكذلك  
من ركب منهم في صلاته عند انصرافه إلى وجه العدو فسدت صلاته)، لأن  
الركوب عمل كثير وهو لا يحتاج إليه، بخلاف المشي فإنه لا بد منه حتى يقفوا  
باراء العدو، وحوار العمل لأحق الضرورة فيختص بما يتحقق فيه الضرورة

- ج ٢ ص ٤٨ .

العدو حتى ذهب وقت صلاة أو صلاتين أو ثلاثة هل يكفون ' عن تلك الصلاة ؟ قال : نعم . قلت : فإذا ' انصرف عنهم العدو قضوا ما فاتهم ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن كان العدو لا يقاتلونهم حتى إذا دخلوا في الصلاة أقبل العدو بحوم محوم فرماهم المسلمون بالنبل و النشاب هل يقطع هذا صلاتهم ؟ قال : نعم . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا عمل في ه الصلاة يفسدها ، وهذا و المسابقة سواء . و عليهم أن يستقبلوا الصلاة .  
قلت : أ رأيت الرجل يخاف السبع فلا يستطيع النزول عن دابته هل يسهه أن يصلي على دابته يومى إيماء و يحمد السجود أحفض من الركوع حيث توجهت به دابته ؟ قال : نعم .

' قلت : أ رأيت القوم يكونون بازاء العدو و هم يخافون هل يصلون .  
على الدواب جماعة كما وصفت لك ؟ قال : لا .

( ١-١ ) وفى ص « عن الصلاة » .

( ٢ ) وفى ص « فان » .

( ٣ ) قال السرخسى فى مبسوطه : القتال عمل كثير ، وهو ليس من أعمال الصلاة ، ولا تتحقق فيه الحاجة لأمالة مكان مفسد لها كتخليص الفريق و اتناع السارق لاسترداد المال و الأمر بأخذ الأسلحة . لكيلا يطمع فيهم العدو إذا رآهم مستعدين ، أو ليقاتلوا بها إذا احتاجوا ، ثم يستقبلون الصلاة - اهـ ج ٢ ص ٤٨ .  
( ٤ ) وفى ص « السابع » .

( ٥-هـ ) هذا الجواب مع سؤاله ساقط من ص . وفى ج ٢ ص ٤٨ من مبسوط السرخسى : ١ و لا يصلون جماعة ركباناً ) ، لأن يدهم و بين الإمام طريقاً فيجمع ذلك جهة الاقتداء ، إلا أن يكون الرجل مع لإمام على دابة فيصعب اقتداؤه به =

قلت: أ رأيت الإمام إن صلى 'بطائفة منهم وهم' على الأرض فلما صلى بهم الركعة الأولى 'قامت الطائفة التي' معه فركبوا الخيل ثم ساروا حتى 'قفوا بازاء العدو هل تفسد صلاتهم؟ قال: نعم، 'وهذا عمل في الصلاة يفسدها<sup>٢٠</sup> قلت: فإن لم يركبوا ولكنهم مشوا مشياً؟ قال: صلاتهم تامة، 'والمشي لا يفسد الصلاة ههنا<sup>٢١</sup> قلت: من أين يختلف المشي والركوب؟ قال: لأن المشي لا بد منه لأنهم لا يستطيعون أن يقوموا بازاء العدو حتى يمشوا، والركوب منه بد<sup>٢٢</sup>.

قلت: أ رأيت إماماً صلى بالناس صلاة الخوف فأحدث في الركعة الأولى فقدم رجلاً كيف يصلي بهم؟ قال: يصلي بهم<sup>٢٣</sup> كما يصلي الإمام الأول لو لم يحدث على ما وصفت لك. قلت: أ رأيت إن تقدم الإمام الثاني يصلي بالناس بعد ما أحدث الإمام الأول فقاتل العدو هو والذين معه<sup>٢٤</sup> لأنه ليس بينهم مانع؟ وقد روى عن محمد رحمه الله أنه جوز لهم في الخوف أن يصنوا ركعاً بجمعة. وقال: أستحسن ذلك لينالوا فضيلة الصلاة بالجمعة؛ فقد جوز لهم ما هو أعظم من ذلك وهو الذهاب والمجيء لينالوا فضيلة الجماعة، وأكد بقول: ما أثبتناه من الرخصة أثبتناه بالنص، ولا مدخل للرأي في إنبات الرخص - انتهى.

(١-١) وفي ص «بطائفة منهم وهو».

(٢-٢) وفي ص «قام الطائفة الذين».

(٣-٣) وفي ص «هذا عمل في الصلاة يفسد الصلاة ههنا».

(٤-٤) هذا الجواب مع سؤاله ساقط من ص.

(٥) كذا في الأصل وكذا في ه؛ ولفظ «بهم» ساقط من ز، ح، ص.

(٦) وفي ص «فقاتلوا».

معه ؟ قال : صلاته <sup>١</sup> و صلاة القوم و صلاة الإمام الأول فاسدة ، لأن الثاني قد صار إماماً للأول <sup>٢</sup> ، ألا ترى أن الأول يبنى على صلاته و تجزئ به قراءة هذا الإمام <sup>٣</sup> الثاني ، فإذا قاتل هذا الإمام الثاني فسدت صلاتهم . قلت : أ رأيت إماماً صلى بالناس صلاة الخوف و الإمام مسافر و طائفة من الناس مسافرون و طائفة منهم مقيمون كيف يصلى بهم ؟ هـ قال : ' يصلى بالطائفة الأولى <sup>٤</sup> ركعة ، ثم يفتلون من غير أن يسلموا ولا يتكلموا فيأتون حتى يقيموا بإزاء العدو ، و تأتي الطائفة الأخرى فيصلى بهم ركعة أخرى ، ثم يتشهد و يسلم ، ثم يفتلون <sup>٥</sup> من غير أن يسلموا ولا يتكلموا فيقفون <sup>٦</sup> بإزاء العدو ، ثم تأتي الطائفة الأولى ؛ فمن كان منهم مسافراً قضى ركعة <sup>٧</sup> و تشهد و سلم <sup>٨</sup> ، و من كان منهم مقبلاً <sup>٩</sup> قضى ثلاث ركعات <sup>١٠</sup> و تشهدوا و سلموا <sup>١١</sup> ، فإذا فرغوا من صلاتهم قاموا فوقفوا بإزاء العدو ، و جاءت الطائفة الأخرى ؛ فمن كان منهم مسافراً قضى ركعة و تشهد و سلم ، و من كان منهم مقبلاً قضى ثلاث ركعات <sup>١٢</sup>

(١) وفي ص « صلاتهم » وليس بشيء .

(٢-٣) وفي ص « إمام الأول » .

(٣-٣) وفي الأصل « هذا قراءة الإمام » ، و الصواب ما في بقية النسخ .

(٤-٤) وفي ص « يصلى بهم بالطائفة الأولى » .

(٥-٥) وفي ص « من غير أن يتكلموا ولا يسلموا فيقفوا » .

(٦-٦) وفي ص « ويتشهد و يسلم » .

(٧) من قوله « و تشهدوا و سلموا ، فإذا ... » ساقط من هـ و من قوله =



وتشهد وسلم . قلت : أ رأيت إن كان الإمام نفسه مقبياً فصلى بهم ؟  
 قال : يصلون أجمعون صلاة المقيمين كما وصفت لك صلاة الخوف .  
 قلت : أ رأيت قوما موافقاً العدو لا يستطيعون أن ينزلوا عن  
 دوابهم كيف يصنعون ؟ قال : يصلون على دوابهم يومون إيماء . قلت :  
 هـ فان أهمهم بعضهم صلى بهم جماعة وهم على دوابهم يومون إيماء هل  
 تجزيهم صلاتهم ؟ قال : لا . قلت : فكيف يصلون ؟ قال : يصلون  
 وحدائنا بغير إمام ، ويجعلون السجود أخفض من الركوع .  
 قلت : أ رأيت القوم يكونون في السفن في البحر يقاتلون العدو  
 كيف يصلون ؟ قال : يصلون كما يصلون في البر .

١٠ قلت : أ رأيت القوم يخافون العدو فصلوا صلاة الخوف على  
 ما وصفت لك ولم يعانوا العدو ؟ قال : أما الإمام فتجزيه صلاته ،  
 وأما القوم فلا تجزيهم صلاتهم . قلت : فان رأوا سواداً فظنوا أنه  
 = « فاذا فرغوا من صلاتهم ... » ساقط من ص .

(١) لفظ « الإمام » ساقط من هـ

(٢) وفي ص « المقيم » .

(٣-٣) وفي ح ، ص « في صلاة الخوف » .

(٤) وفي هـ ، ص « موافق »

(هـ - هـ) كذا في ص ؛ وقوله « يومون إيماء » لم يذكر في بقية الأصول .

(٦) وفي المختصر وشرحه للمرخسي : ( وإن صلوا صلاة الخوف من غير أن يعانوا  
 العدو جار للامام ، ولم يميز للقوم إذا صلوا بصيغة الذهاب والجيء ) ، لأن  
 الرحلة إما وردت إذا كانوا يحضرون العدو ، فإذا لم يكونوا يحضرونه لم يتحقق =

العدو فصلوا صلاة الخوف على ما وصفت لك<sup>١</sup> فإذا ذلك السواد إيل أو بقر أو شياه؟ قال: أما الإمام فتجزئهِ صلاته، وأما القوم فلا تجزئهم، لأن مشيهم واختلافهم عمل يقطع الصلاة<sup>٢</sup>. قلت: فإن كان ذلك السواد عدوا؟ قال: صلاتهم جميعاً تامّة -<sup>٣</sup> والله أعلم والموفق<sup>٤</sup>.

## باب غسل الشهيد وما يصنع به

قلت: أ رأيت الشهيد هل يغسل؟ قال: إذا قتل في المعركة لم يغسل، وإذا حمل من المعركة فمات في بيته أو في أيدي الرجال غسل<sup>٥</sup> وحنط

= سبب الترخّص بالذهاب والمجيء فلا يجوز صلاتهم بها، وأما الإمام فلم يوحّد منه الذهاب والمجيء فتجوز صلاته - اهـ ج ٢ ص ٤٩ .

(١) لفظ « لك » ساقط من هـ .

(٢) وفي المختصر وشرحه: ( ولو رأوا سواداً فظنوا أنه العدو فصلوا صلاة الخوف فإن تبين أنه سواد العدو ) فقد طهر أن السبب الترخّص كان متقدّراً ( فتجزئهم )، وإن ظهر أن السواد سواد إيل أو بقر أو غنم ( فقد طهر أن السبب لم يكن متقدّراً ) ( فلا تجزئهم )، والخوف من سبع يعابنونه كالخوف من العدو لأن الرخصة لدفع الخوف عنهم، ولا فرق في هذا بين السبع والعدو - والله أعلم .  
(٣-٢) قوله « والله أعلم والموفق » لم يذكر في هـ، ر، ح؛ وهو موحّد في الأصل - نسخة عاطف .

(٤) و لفظ « غسل » ساقط من ح .

(٥) وفي هـ « يفعل » .

(٦) لأنه صار مرتناً، وقد ورد الأثر بغسل المرتث، ومعناه: من خلق أمره في باب الشهادة، يقال: ثوب رث - أي خلقه - والأصل فيه أن عمر رضي الله عنه لما طعن حمل إلى بيته فعاش يومين ثم غسل وكان شهيداً على لسان رسول الله =

و صنع به ما يصنع بالميت من الكفن وغيره . قلت : فاذا قتل في المعركة هل يكفن ؟ قال : يكفن في ثيابه التي عليه ، غير أنه ينزع عنه ' ما كان عليه من السلاح أو فرو أو حشو أو جلد أو خفين أو منطقة أو قلنسوة ' ويحفظ إن شاؤا . قلت : فهل يزداد في كفنه شيء أو ينزع منه شيء ؟ قال : إن أجبروا فعلوا .

قلت : أ رأيت من قتل في المعركة بسلاح أو بعصا أو بحجر أو قصبه أو غير ذلك أهو والذي يقتل بالسلاح سواء ولا يغسل ؟ قال : نعم ؛ صلى الله عليه وسلم . وكذلك على رضى الله عنه حمل حيا بعد ما طعن ثم غسل ، وكان شهيدا . فاما عثمان رضى الله عنه فأجهز عليه في مصرعه ولم يغسل . فعرفنا بذلك أن الشهيد الذي لا يغسل من أجهز عليه في مصرعه دون من حمل حيا . وهذا إذا حمل ليرض في خيمته أو في بيته ، وأما إذا جرح برجله من بين الصفيين لكيلا تطأ الخيول فمات لم يغسل . لأن هذا ما نال شيئا من راحة الدنيا بعد صفة الشهادة فتحقق بذل نفسه ابتغاء مرضاة الله ، والأول يحسب ما مرض قد نال راحة الدنيا بعد يغسل وإن كان له ثواب الشهداء ، كالفریق والحريق والمبطون والغريب يغسلون وهم شهداء على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم - انتهى ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٥١ من شرح الكافي .

(١) كذا في ز ، ح ، هـ ، و لفظ « عنه » ساقط من الأصل .

(٢) لأنه لما لبس هذه الأشياء لدفع بأس العدو وقد استغنى عن ذلك ، ولأن هذا عادة الجاهلية لأنهم كانوا يدفنون أبطالهم بما عليهم من الأسلحة وقبضهم عن التشبه بهم - انتهى ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٥٠ من شرح المختصر .

(٣-٣) كذا في الأصول ؛ وفي المختصر : ويحفظونه إن شاؤا .

(٤) قال السرخسي : واستدلوا بهذا اللفظ على أن عدد الثلاث في الكفن ليس بلازم - اهـ ص ٥١ .

وقال محمد: إذا وجد الرجل في المعركة وبه أثر جراحة فهو شهيد ولا يغسل، وإن لم يكن به أثر جراحة فهو ميت يغسل. وقال: إذا خرج الدم من أذنه أو دبره أو ذكره فإنه يغسل، وإذا خرج من أذنه أو عينه فإنه لا يغسل.

قلت: أرايت رجلا قطع عليه الطريق فقتل دون ماله؟ قال: • يصنع به ما يصنع بالشهيد.

قلت: أرايت من قتل في المصر بسلاح هل يغسل؟ قال: إذا قتل مظلوما فهو بمنزلة الشهيد ولا يغسل. قلت: فمن قتل مظلوما في المصر بغير سلاح؟ قال: هذا يغسل، ولا يشبه هذا عندى الذى يقتل بالسلاح أو في الحرب؛ ألا ترى أنه لا قصاص فيه وأن على عاقلة قاتله الدية. ١٠

(١) كذا في الأصل وكذا في ح؛ ولفظ «جراحة» ساقط من ه، ز.

(٢-٢) وفي ه «أو من عينه».

(٣) وفي المختصر وشرحه: (وإن كان الدم يخرج من أذنه أو عينه لم يغسل)، لأن الدم لا يخرج من هذين الموضعين عادة إلا بهرح في الباطن، والظاهر أنه ضرب على رأسه حتى خرج الدم من أذنه أو عينه. (وإن كان يخرج من فيه، فإن كان ينزل من رأسه غسل)، وجرحه من جانب الفم ومن جانب الأنف سواء. (وإن كان يعلو من جوفه لم يغسل)، لأن الدم لا يعلو من الجوف إلا بهرح في الباطن، وإنما يعرف ذلك بلون الدم - اه ج ٢ ص ٥٢.

(٤) وفي المختصر وشرحه: (ومن صار مقتولا من جهة قطاع الطريق لم يغسل أيضا)، لأنه قتل دافعا عن ماله، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «من قتل دون ماله فهو شهيد»، فلهذا لا يغسل - اه ص ٥٢.

قلت: أ رأيت رجلا قتل في المصر بسلاح في قصاص أو قتل وهو ظالم عدى على قوم و كبرهم<sup>١</sup> فقتلوه هل يغسل؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت المرجوم في الزنا والمقتص منه بالقتل والمحدود الذي يموت تحت السياط أو الذى يضرب في التعزير هل يغسلون؟ قال: نعم، ه هؤلاء كلهم يغسلون و يكفون<sup>٢</sup> و يحنطون<sup>٣</sup>، وليس هؤلاء بمنزلة ما وصفت لك، ألا ترى أنهم ماتوا في حق واجب عليهم.

قلت: أ رأيت الذى يأكله السبع أو يتردى من الجبل أو يوجد قتيلا في القبيلة لا يدري أ<sup>٤</sup> مظلوم هو أو ظالم قتل بسلاح أو غيره أو الذى يسقط عليه الحائط أو الذى يموت في البئر هل يغسل هؤلاء؟ قال: نعم، ١٠ يغسل هؤلاء كلهم و يصنع بهم ما يصنع بالموتى<sup>٥</sup>.

قلت: أ رأيت المحرم و المحرمة تموت<sup>٦</sup> هل يصنع بهما ما يصنع بالميت - اسمعيل. و المراد به من يقف في محل من المصر يتعرض لعصوم.

(١) وفي ج ١ ص ٨٤ ه من رد المحتار: و السكابر - بالباء الموحدة: المتقلب.

(٢) وفي ه « و الذى ».

(٣) وفي ه « و يكفون » تصحيف.

(٤) كذا في ه و همز الاستفهام محذوف عن بقية الأصول.

(٥) لأن هذه الأشياء غير معتبرة شرعا في أحكام الدنيا فهو و الميت حنف أنفه - واه - انتهى ج ٢ ص ٥٢ ه من شرح الكافي.

(٦) لفظ « تموت » ساقط من ه.

الحلال من الكفن والحنوط والغسل ويغلى وجهه ورأسه ؟ قال :  
نعم . قلت : لم ؟ قال : لأنه إذا مات فقد ذهب عنه إحرامه <sup>١</sup> . قال :  
بلغنا ذلك عن عائشة <sup>٢</sup> ، ألا ترى أنه يدفن ، والدفن أشد من تغطية الوجه .

(١) لأن عطاء روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن محرم مات ، فقال : خمروا  
رأسه ووجهه ، ولا تشبهوا باليهود . وسئلت عائشة رضي الله عنها عن ذلك ،  
فقالت : اصنعوا به ما تصنعون بموتاكم . وإن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مات  
ابنه واقد وهو محرم كفته وعمه وحنكه وقال : لولا أنا محرمون لحنطناك  
يا واقد . ولأن إحرامه قد انقطع بموته . وقال عليه الصلاة والسلام : إذا مات  
ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث . والإحرام ليس منها فينقطع بالموت ، ولهذا  
لا يبنى المأمور بالحج على إحرامه والتحقق بالحلال ، وإذا حاز أن يخمر رأسه  
ووجهه باللبس والتراب وكذلك الكفن . وحديث الأعرابي تأويله : أن النبي عليه  
الصلاة والسلام عرف بطريق الوحي خصوصيته ببقاء إحرامه بموته ، وقد  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخص بعض أصحابه بأشياء . انتهى ما قاله  
السرخسي في شرح الكافي بتغير يسير ص ٥٣ .

(٢) أسند المؤلف هذا البلاغ في كتاب الحجة قال : أخبرنا إسرائيل بن يونس  
قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال : سألت  
عائشة رضي الله عنها عن المحرم يموت فقالت : إنما هو جسد أمواته كما تفعلون  
بموتاكم . أخبرنا حالد بن عبد الله عن المغيرة عن إبراهيم عن عائشة رضي الله عنها  
في المحرم يموت قالت : اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم - ج ١ ص ٥٣ .

قلت وحديث ابن عمر الذي ذكره السرخسي رواه مالك في الموطأ ومحمد في  
موطئه ، وحجته من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر . ورواه أيضا في جهته  
عن اسماعيل بن رافع المدني عن القاسم بن محمد أن عبد الله بن عمر مات ابنه واقد بن  
عبد الله وهو محرم في طريق مكة فكفته عبد الله بن عمر وغلى رأسه - ج ١ ص -

قلت: أرايت الطائفتين يقتلون إحداهما باغية والآخرى عادلة  
كيف يصنع بأهل العدل بقتلهم؟ قال: يصنع بهم ما يصنع بالشهداء.  
قلت: أرايت أهل الحرب يغيرون<sup>١</sup> على القرية<sup>٢</sup> من قرى الإسلام  
فيقتلون<sup>٣</sup> الرجال والنساء والولدان هل يغسل أحد منهم؟ قال: أما الرجال  
والنساء فلا يغسلون ويصنع بهم ما يصنع بالشهد<sup>٤</sup> لأن القتل كفارة<sup>٥</sup>  
وأما الولدان الذين ليست لهم ذنوب يكفرها القتل فانهم يغسلون - وهذا  
= وأما ما ذكره المرخسي عن عطاء مرسل فرواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن  
سميان عن ابن جريج عن عطاء . وما رواه محمد بن أبي شيبة : ثنا غندر  
عن شعبة عن مسعود عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أنها سئلت عن المحرم  
فقلت: اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم . ورواه عن وكيع عن عقبة بن أبي صالح  
عن إبراهيم عن عائشة قالت: إذا مات المحرم ذهب إحرام صاحبه - اه كتاب  
المناسك ( في المحرم يموت أيفعل رأسه ) ق ٣٥٢ .

(١) و قد يذكر في الكتاب أن من قتل من أهل البنى ما إذا يصنع به ؟ و روى  
المعلى عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله أنه لا يغسل ولا يصل عليه ، لأن عليا  
رضي الله عنه لم يغسل أهل نهران ولم يصل عليهم ، فقيل: أ كفار هم؟ قال: لا ،  
ولكنهم إخواننا بنوا عابنا . أشار إلى أن ترك الغسل والصلوة عليهم عقوبة  
لهم ليكون زجرا لغيرهم ، وهو نظير المصلوب يترك على خشبته عقوبة له  
و زجرا لغيره - ه من المبسوط ص ٣٠ باختصار .

(٢-٢) وفي ه « على أهل القرية » .

(٣) وفي ه « يقتلون » .

(٤) وفي ه « بالشهداء » .

قول أنى حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : «أما أنا فأرى أن يصنع بالولدان ما يصنع بالشهداء فلا يغسلون لأنه إذا لم يكن لهم ذنوب فذلك أظهر لهم وأحرى أن يكونوا شهداء» .

قلت : أرايت القليل يوجد منه يد أو رجل ولا يوجد منه بقية جسده هل يغسل ويكفن ويصلى عليه ؟ قال : لا . قلت : وكذلك من وجد منه يدان أو رجلان أو رأسه ولم يوجد منه البدن ؟ قال : نعم . قلت : فإن وجد أقل من نصف بدنه وليس معه رأس هل يغسل ويكفن ويصلى عليه ؟ قال : لا . قلت : فإن وجد أقل من نصف البدن وفيه الرأس هل يغسل ويكفن ويصلى عليه ؟ قال : نعم . قلت : أرايت إن (١ - ١) كذا في الأصول التي بأيدينا ؛ ولعل الصواب « وأما نحن فنرى » ، أو هو بتأويل أن كل واحد منهما قال «أما أنا فأرى» - والله أعلم . وفي المختصر : وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : ذلك أظهر لهم وهم شهداء لا يغسلون - اهـ . (٢) كذا في المختصر وهو الصواب ؛ وفي أصول الكتاب كلها « أظهر » بالمعجمة خطأ - من سهو الماسخ .

(٣) وأبو حنيفة رحمه الله قال : ليس للصبي ذنب يحويه السيف ، فاقْتُلْ في حقه والموت حتف وأنه سواء فيفس . ثم للصبي غير مكلف ولا يخاصم بنفسه في حقوقه في الدنيا ، وإنما الخصم في حقوقه في الآخرة هو خلقه سبحانه وتعالى ، والله غني عن الشهود ، ولا حاجة إلى إبقاء الشهادة عليه - انتهى ما قاله المرخسي في ج ٢ ص ٤٤ من مبسوطه .

(٤-٤) من قوله « بقية جسده ... » ساقط من هـ .

(هـ) كذا في هـ ، ولفظ « منه » لم يذكر في بقية الأصول .



وجد مشقوقا نصفين طولاً و وجد أحد النصفين ولم يوجد الآخر هل يصلى عليه و يصنع به ما يصنع بالميت ؟ قال : لا . قلت : فإن وجد نصف البدن سواء ليس معه رأس ؟ قال : لا يغسل ولا يصلى عليه . قلت : أ رأيت ما كان من هذا مما لا يصلى عليه أيدفن ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت الشهيد الذي لا يغسل أيصلى عليه كما يصلى على الميت ؟ قال : نعم ؛ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى على قتلى أحد .

(١) وفي المختصر وشرحه للشيخ ج ٢ ص ٤٠ : ( وإذا وجد عضو من أعضاء الآدمي ) كبد أو رجل ( لم يغسل ولم يصل عليه ولكنه يدفن ) ، لأن الم شروع الصلاة على الميت ، وذلك عبارة عن بدنه لا عن عضو من أعضائه ؛ وأهل صاحب المصنوع حتى ، ولا يصلى على الحى ؛ وأوقافنا يصلى على عضو إذا وجد لكان يصلى على عضو آخر إذا وجد أيضا فيؤدي إلى تكرار الصلاة على ميت واحد وذلك غير مستروع عندنا - إلى أن قال : ( ثم إذا وجد النصف من بدنه ) مشقوقاً طولاً ( لم يغسل ولم يصل عليه ) ، لأنه لو صلى عليه لكان يصلى على النصف الآخر إذا وجد فيؤدي إلى تكرار الصلاة على ميت واحد . ( فأما إذا وجد أكثر البدن أو النصف ومعه الرأس يصلى عليه ) ، لأن للأكثر حكم الكل ، ولا يؤدي هذا إلى تكرار الصلاة على ميت واحد - اهـ .

(٢) أسند هذا البلاغ الطحاوى في شرح معاني الآثار : حدثنا إبراهيم بن أبي داود ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبو بكر بن عياش عن يزيد بن أبي زياد عن مقسمه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوضع بين يديه يوم أحد عشرة فيصلى عليهم وعلى حمزة ، ثم يرفع العشرة وحمزة موضوع ، ثم يوضع عشرة فيصلى عليهم وعلى حمزة معهم - اهـ . وروى عن ابن الزبير وأبي مالك الغفاري =

قلت: أ رأيت أهل بيت يسقط عليهم البيت فيموتون جميعا وهم مسلمون إلا أن إنسانا واحدا فيهم كافر لا يعرف فكيف يصنع بهم؟ قال: يغسلون جميعا ويحفظون<sup>١</sup> ويكفنون ويصلى عليهم، وبنوون بالدعاء المسلمين<sup>٢</sup> ولا بنوون الكافر بالدعاء. قلت: أ رأيت الرجل المسلم يكون في الموتي من الكفار لا يعرف<sup>٣</sup> أيهم المسلم هل يصلى على أحد منهم؟ قال: لا. قلت: من أين اختلفا؟ قال: إذا كانوا مسلمين فيهم الكافر أو الاثنان استحسنت الصلاة عليهم، وإذا كانوا كفارا فيهم مسلم واحد أو اثنان لم أصل على واحد منهم<sup>٤</sup> إلا أن أعرفه بالإسلام. = نحوه. وروى عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قتل أحد بعد مقتلهم بثمان سنين - راجع ج ٢ ص ٢٩٠.

(١) قوله «ويحفظون» ساقط من هـ.

(٢) وكان في الأصول «للمسلمين» والصواب «المسلمين».

(٣) وفي هـ «ولا يعرف».

(٤) ولم يبين في الكتاب أى موضع يدفنون. فقال بعض مشايخنا: إذا لم يصل عليهم دفنوا في مقابر المشركين. وقال بعضهم: يتخذ لهم مقبرة على حدة. وأصل الاختلاف في نصرانية تحت مسلم حبلت ثم ماتت وفي بطنها ولد مسلم؛ اختلف الصحابة أنها في أى موضع تدفن؛ فرجع بعضهم حانب الولد وقال: تدفن في مقابر المسلمين؛ وبعضهم (رجع) جانبها فن الولد في حكة جزء منها ما دام في البطن وقال: تدفن في مقابر المشركين. وقال عقبة بن عامر رضى الله عنه: تتخذ لها مقبرة على حدة - اهـ ما في شرح المختصر ج ٢ ص ٥٥.

قلت: أرايت يد المسلم أو رجله إذا وجدناها 'لَمْ لَا تَصَلِي عَلَيْهَا؟ قال: لأنها ليست بيدن كامل، ولو صليت على يده ورجله لصليت على سنه إذا وجدناها، ولو وجدت أيضا يد مطروحة لم أدر لعل صاحبها حي. قلت: فإن علمت أن صاحبها ميت هل تَصَلِي عَلَيْهَا؟ قال: لا، لست أصلي إلا على البدن.

قلت: أرايت رجلا مات فلم يدبر أم مسلم هو أم كافر هل يغسل ويصلى عليه؟ قال: إن كان في مصر من أمصار المسلمين أو مدينة من مدائنهم أو قرية من قراهم وكان عليه سبيل المسلمين غسل وصلى عليه، وإن كان في قرية من قرى 'أهل الكفر' وليس عليه سبيل المسلمين لم يغسل ولم يصل عليه.

(١-١) من قوله «لم لا تَصَلِي...» - ساقط من هـ.

(٢) وفي ز، ح، هـ «يدا» بالنصب - إذن يكون الفعل معروفا.

(٣) لفظ «إلا» ساقط من هـ، وهو من سهو قلم الناسخ.

(٤) قال السرخسي: وسبيل المسلمين: الختان والخصاب وإبس السواد؛ وما تعدد الوقوف على حقيقته يعتبر فيه العلامة والسبيل؛ قال الله تعالى: «يعرف الحجر من سبيلهم» اهـ ج ٢ ص ٥٥.

قلت: وهذا إذا لم يكن الختان سبيل المشركين، وإن كان سبيل المشركين أيضا لا يمتاز المسلم به منهم، وكان مشركو العرب يختنون في الجاهلية ويدعون أنهم على دين السيد خليل الرحمن صوات الله على نبينا وعليه، واليهود أيضا يختنون لأن الختان من أحكام التوراة - ف.

(٥-٥) وكان في الأصول «أهل الكفار».

(٦) وفي هـ «عليه»، وهو من سهو قلم الناسخ.

قلت: أ رأيت رجلا مسلما هل يغسل أباه وهو كافر؟ قال: نعم<sup>١</sup>. قلت: وكذلك كل ذي رحم محرم منه؟ قال: نعم<sup>٢</sup>. قلت: أ رأيت الرجل المسلم هل يدفن أباه وهو كافر؟ قال: نعم. قلت: فإن كان الميت هو الابن وهو مسلم وأبوه كافر هل يدخل أبوه مع المسلمين في القبر؟ قال: أكره له ذلك<sup>٣</sup>.

قلت: أ رأيت حمل الجنازة ، المشى بها كيف هو<sup>٤</sup>؟ قال: حملها من جوانبها الأربع ، يبدأ بالأيمن المقدم ثم الأيمن المؤخر ثم الأيسر المقدم ثم الأيسر المؤخر . قلت: فإذا حملت جانب السرير الأيسر فذلك (١) وإنما يغسل الكافر كما تغسل النجاسات بأفوضة الماء عليه ، ولا يوضأ وضوء الصلاة كما يفعل بالمسلم ، لأنه كان لا يتوضأ في حياته - اهـ ج ٢ ص ٥٥ من شرح المختصر .

(٢) وإنما يقوم بذلك إذا . يكن هناك من يقوم به من المشركين ، فإذا كان خلى المسلم بينه وبينهم ليصنعوا به ما يصنعون بموتاهم . ولم يبين أن الابن المسلم إذا كان هو الميت هل يمكن أبوه الكافر من القيام بغسله وتجهيزه ؛ وينبغي أن لا يمكن من ذلك بل يفعله المسلمون ؛ لأن اليهودي لما آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته ما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات ثم قال لأصحابه : اعسلوا أخاكم . ولم يغسل ابنه وبين والداه اليهودي - اهـ ما قاله المرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ٥٥ .

(٣) وفي المختصر وشرحه : (ويكره أن يدخل الكافر قبر ابنه من المسلمين ، لأن الموضع الذي فيه الكافر ينزل فيه السخط واللعنة فينزه قبر المسلم من ذلك ، وإنما يدخل قبره المسلمون ليضعوه على سنة المسلمين - اهـ ص ٥٥ .

(٤) قبل هذا السؤال «باب حمل الجنازة» في المختصر وشرحه ، وهو لا يذكر في النسخ الأربعة من الأصل حتى بأيدينا .

يمين الميت؟ قال: نعم<sup>١</sup>. قلت: فالمشي؟ قال: ليس في المشي شيء<sup>٢</sup>.  
موقت غير أن العجلة أحب إلى من الإبطاء بها<sup>٣</sup>. قلت: أرايت المشي  
قدامها؟ قال: لا بأس بذلك، والمشي خلفها أحب إلى<sup>٤</sup>.

قلت: أرايت رجلا سبق جنازة ثم قعد ينتظرها أو يكون على  
دابة<sup>٥</sup> فيسبقها ثم يقف فينتظرها؟ قال: المشي والسير معها أحب إلى<sup>٦</sup>.  
قلت: أرايت الجنازة إذا انتهى بها إلى القبر أتكره للقوم أن  
يجلسوا قبل أن يوضع الميت في اللحد؟ قال: إذا وضعت الجنازة على  
الأرض فلا بأس بالجلوس<sup>٧</sup>. قلت: لم؟ قال: أرايت لو انتهى بها

- (١) والأيمن المقدم جانب السرير الأيسر فذلك يمين الميت ويمين الحامل،  
وينبغي أن يحمل من كل جانب عشر خطوات؛ جاء في الحديث: من حمل  
جنازة أربعين خطوة كفرت له أربعون كبيرة - اهـ من المبسوط ص ٥٦.  
(٢) لفظ «شيء» ما قط من الأصل، وهو من سهو النسخ ولا بد من ذكره.  
(٣) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن المشي بالجنازة فقال: ما دون  
الخبب، فإن يكن خيرا عجّلتموه إليه، وإن يكن شرا وضعتموه عن رقابكم -  
أوقل: فبعد لأهل النار - اهـ ما قاله السرخسي في شرح الكافي ص ٥٦.  
(٤) وفي ح «دائنه».

(٥) وفي المختصر وشرحه للسرخسي: (وإذا وضعت الجنازة على الأرض  
عند القبر فلا بأس بالجلوس)، به أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه حين  
كانوا قدامه على رأس قبر، فقال يهودي: هكذا نصنع بموتانا. فجلس وقال  
لأصحابه: خلفوه. وإنهم يكره الجلوس قبل أن توضع عن مناكب الرجال فربما  
يحتاجون إلى اتعّون قبر الوضوع. وإذا كانوا قياما أمكن الاتعّون، وبعد  
لوضع قد وقع الاستغناء عن ذلك. ولأنهم حضروا إكراما له فبالجلوس قبل =

إلى القبر ولم يلحد بعد ولم يفرغ منه أيقوم القوم حتى يفرغ من اللحد وغيره ؟  
قلت : لا . قال : فليس هذا بشيء ، ولا بأس بالجلوس إذا وضعت بالأرض ،  
وإنما أكره الجلوس قبل أن توضع عن مناكب الرجال بالأرض .  
قلت : أ رأيت الصلاة على الجنائز بالجبانة وفي الدور أهو سواء ؟  
قال أي ذلك فعلوا محسن .

قلت : أ رأيت الرجل يغسل الميت <sup>١</sup> أ يقتل نفسه ؟ قال : لا .  
قلت : فإن أصابه من ذلك الماء <sup>٢</sup> شيء ؟ قال : يغسله .  
قلت : أ رأيت جنازة الصبي هل تكبره أن تحمل على الدابة ؟ قال :  
يحملها الرجال أحب إلى <sup>٣</sup> .

قلت : أ رأيت المولود الذي يولد ميتا هل يغسل ويصلى عليه ؟ قال : لا .  
قلت : فإن ولد حيا ثم مات ؟ قال : يصنع به ما يصنع بالميت .  
= أن يوضع عن المناكب يشبه الأزدراء والاستخفاف به ، وبعد الوضع لا يؤدي  
إلى ذلك - اهـ ص ٥٧ .

(١) وفي « باي » ، والصواب ما في الأصول الثلاثة « أي » .  
(٢-٣) كذا في الأصل وكذا في ز و ح ؛ « أ يقتل » ، لم يذكر فيه لفظ « نفسه » ؛  
وقوله « أ يغسل » سقط من هـ .  
(٣) لفظ « الماء » ساقط من هـ .

(٤) لأن في حملها على الدابة تشبيها لها بحمل الأثقال ، وفي حملها على لأيدي إكرام  
للميت ؛ والصغار من بني آدم مكرمون كالأكابر - اهـ ما في ج ٢ ص ٥٧ من  
شرح المختصر .

(٥) قال المرحوم : وفي غسله اختلاف الرويات : فروى عن أبي يوسف  
رحمه الله أنه يغسل ويسمي ولا يصلى عليه - هكذا ذكر الطحاوي . وعن محمد -

قلت: وكذلك لو كان غير تام؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت الرجل الجنب يقتل شهيدا هل يغسل؟ قال: نعم، لأن الأثر جاء بأن الملائكة غسلت حنظلة، ولم يغسل أحد ممن قتل يومئذ غير ذلك لأن حنظلة كان جنا<sup>١</sup> - وهو قول أبي حنيفة<sup>٢</sup>، وأما قول

== رحمه الله أنه لا يغسل ولا يسمى ولا يصل عليه - هكذا ذكره الكرخي ووجه هذا أن المنفصل ميتا في حكم الجزء حتى لا يصل عليه، فكذلك لا يغسل، ووجه ما اختاره الطحاوي أن المولود ميتا نفس مؤمنة، ومن النفوس من يغسل ولا يصل عليه؛ وأكثر ما فيه أنه في حكم الجزء من وجه وفي حكم النفس من وجه، فلا اعتبار الشبهين قلنا: يغسل - اعتبارا بالنفوس؛ ولا يصل عليه - اعتبارا بالأجزاء - اهـ ص ٧٧ من شرح الكافي.

(١) الأثر هذا أخرجه ابن حبان في صحيحه في النوع الثامن من القسم الثالث والحاكم في المستدرک في كتاب الفضائل من طريق ابن إسحاق عن يحيى بن عباد ابن عبد الله بن ازير عن أبيه عن جده قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وقد قتل حنظلة بن أقي عامر الثقفي: إن صاحبكم حنظلة تغسله الملائكة فسألوا صاحبه. فقالت: خرج وهو جنب لما سمع الهاثة. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لذلك غسلته الملائكة. قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، وليس عنده «فسألوا صاحبه» إلى آخره». وأخرجه ابن سعد في طبقاته عن الواقدي. ورواه الطبراني في معجمه عن ابن عباس، وفيه حمزة أيضا مع حنظلة غسلتهما الملائكة. ورواه البيهقي أيضا في سننه ج ٤ ص ١٠١. ورواه ابن إسحاق في مغزیه عن محمود بن لبید. ورواه أبو نعیم في الحلیة في ترجمة أصحاب الصفة. ورواه قاسم بن ثابت امر قسطنطی في آخر كتابه غریب الحديث عن عروة مرسلًا. راجع ج ٢ ص ١٠٦ من نصب الراية تجده مفصلا.

(٢) ألا ترى! أنه لو كان في نوب الشهيد نجاسة تغسل تلك النجاسة ولا يغسل عنه =

أبي يوسف ومحمد فانه لا يغسل جنبا كان أو غير جنب ، لأن بني آدم لم تغسل حنظلة رضى الله عنه .

## باب غسل الميت من الرجال والنساء

قلت : أ رأيت الميت كيف يغسل ؟ قال : حدثنا أبو يوسف عن

أبي حنيفة عن ' حماد عن إبراهيم ' أنه قال : يجرّد الميت ويوضع على هـ تحت ' . ويطرح على عورته خرقة ' ، ثم يوضأ وضوءه للصلاة فيبدأ

= الدم ؟ فكذلك ههنا في حق الطاهر ، الغسل يجب بالموت بصفة الشهادة تمنع منه ، وفي حق الجنب الغسل كان واجبا قبل الموت فلا يسقط بصفة الشهادة وعلى هذا الاختلاف إذا انقطع دم الحيض ثم استشهدت فإن استشهدت قبل انقطاع الدم فيه روايان عن أبي حنيفة : إحداهما : أنها لا تغسل ، والاخرى : أنها تغسل لأن الانقطاع قد حصل بالموت ، والدم السائل موجب للاغتسال عند الانقطاع - اهـ من شرح الكافي ص ٥٨ .

(١-١) وفي هـ « حماد بن إبراهيم » خطأ فاحش . روى الإمام أبو يوسف هذا الأثر في ص ٧٩ من آثاره مع اختلاف في ألفاظه من زيادة ونقصان وتقديم وتأخير في مواضع منه . ورواه المؤلف من غير واسطة أبي يوسف في آثاره مختصرا .

(٢) ولم يبين كيفية وضع لتخت إلى القبلة طولا أو عرضا . ومن أصحابنا من اختار الوضع طولا كما كان يفعله في مرضه إذا أراد الصلاة بالإيماء ، ومنهم من اختار عرضا كما يوضع في قبره . والأصح أنه يوضع كما تيسر ، فذلك يختلف باختلاف المواضع - اهـ شرح المختصر ج ٢ ص ٥٩ .

(٣) لأن ستر العورة واجب على كل حال ، والآدمي محرم حيا وميتا . وروى الحسن عن أبي حنيفة رضى الله عنهما : أنه يؤزر بازار ما ينج كما يفعله في حياته إذا أُرِدَ الاغتسال . وفي ظهروا الرواية : قل : يشق عليهم غسل ما تحت الإزار فيكتفى =



بميامنه ولا يعض ولا يستشق ، ثم يغسل رأسه ولحيته بالخطمي<sup>١</sup> ولا يسرح ، ثم يوضع<sup>٢</sup> على شقه الأيسر فيغسل بالماء القراح حتى ينقيه ويرى أن الماء قد خلص إلى ما يلي التخت<sup>٣</sup> منه ؛ وقد أمرت بستر العورة الغليظة بخمرة - انتهى ما قاله السرخسي في ج ٢ ص ٩٠ من شرح المختصر الكافي .

قلت : وفي الهداية : ويكتفى بستر العورة الغليظة ، وهو الصحيح تيسيراً - اهـ . قال ابن الطام : قوله « هو الصحيح » احتراز عن رواية الوارد أنه يستر من سرته إلى ركبته<sup>٤</sup> ، وصحها في النهاية لحديث على المذكور آنفاً - اهـ ج ١ ص ٤٤٨ من فتح القدير . وحديث على رضي الله عنه هو قوله المارنوق قال عليه الصلاة والسلام لعلي : لا تنظر إلى نكاحي ولا ميت - والصحيح المفقى به اليوم ستر عورته من السرة إلى أسفل الركبة .

(١) كذا في الأصل ؛ وفي هـ ، ز ، ح « ينشق » . قال السرخسي : وتغسل رجلاه عند الوضوء ، بخلاف الاغتسال في حق الحي فإنه يؤخر فيه غسل الرجلين لأنهما في مستنقع الماء المستعمل ، وذلك غير موجودهما - اهـ ص ٩٠ .

(٢) هو نبات مختلف الأرهاق : أبيض وأحمر - سبعة ألوان . وفي الفتح : أي خطمي العراق . وفي الهداية : ( ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي ) ليكون أنظف له . وفي العناية : لأنه مثل الصابون في التنظيف - اهـ ج ١ ص ٤٤٩ .

(٣) كذا في لأصول ؛ وفي المختصر « ثم يضعه » .

(٤) أي أخاص .

(هـ) وفي ر ، ح « لتخت » بالهملة - تصحيف . وانتخت : السرير ، معرب « تخته » بالعربية ، ومعه : خشب . جمعه : فخوت - كذا في كتب اللغة . والمراد منه : السرير الذي يغسل الميت عليه ؛ والتخت تكلم به العرب .

قبل ذلك بالماء فأغلى بالسدر ، فإن لم يكن سدر فخرص<sup>١</sup> ، فإن لم يكن واحد منها أجزاك الماء القراح ، ثم تضجعه على شقه الأيمن فتغسله بذلك الماء حتى تنقيه وترى أن الماء قد خلص إلى ما يلي التخت منه<sup>٢</sup> ، ثم تقعه فتستند إليك فت مسح بطنه مسحاً رقيقاً فإن سال منه شيء غسلته<sup>٣</sup> ، ثم أضجعه على شقه الأيسر فاعسله بالماء القراح حتى تنقيه وترى أن الماء قد خلص إلى ما يلي التخت منه ، ثم تنشقه في ثوب<sup>٤</sup> ؛ وقد أمرت قبل ذلك بأكفائه وسريره فأجرت وترا<sup>٥</sup> ، ثم تبسط اللعاقه<sup>٦</sup> بسطاً

(١) الخرض - بالضم : أشنان غير مطحون - كذا في الفتح .

(٢) لفظ « منه » ساقط من هـ .

(٣) وفي الكافي وشرحه : ( ثم يقعه فيمسح بطنه مسحاً رقيقاً ) ، حتى إن بقي عدد المخرج شيء يسيل منه لكيلا تتلوث أكفاه ؛ فقد فعل ذلك العباس رضي الله عنه برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجد شيئاً فقال : طبت حيا وميتاً . وفي رواية فاح ريح المسك في البيت لما مسح بطنه . ( فإن سال منه شيء مسحته ، ثم أضجعه على شقه الأيسر فيغسله بالماء القراح حتى يقيه ) ، لأن السنة في اعتسال الحى عدد الثلاث فكذلك في غسل الميت - اهـ ص ٩٩ .

(٤) لثلاث تبتل أكفائه وسريره - اهـ شرح المختصر ص ٩٩

(هـ) والأصل فيه ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للنساء اللاتي غسلن ابنته : إبدأن بالميا من واعسلها وترا . وأمر بإجمار أكفها وترا ، وهذا لأنه يلبس كفيه للعرض على ربه ، وفي حياته كان إذا لبس ثوبه للجمعة والعيد تطيب ، فكذلك بعد الموت يفعل بكفنه ، والوتر مندوب إليه في ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام : إن الله وتر يحب الوتر - هـ ما قاله المرخسي في ج ٢ ص ٩٩ من شرح المختصر .

(٦) وفي هـ « اللعائف » .

وهي الرداء طولاً ، ثم تبسط الإزار عليها طولاً ، فإن كان له قميص ألبسته إياه ، فإن لم يكن له قميص لم يضره ، ثم تضع الخنوط في لحيته ورأسه وتضع الكافور على مساجده ، وإن لم يكن كافور لم يضره ، ثم تعطف الإزار عليه من قبل شقه الأيسر على رأسه وسائر جسده ، ثم تعطفه من قبل شقه اليمين كذلك ، ثم تعطف اللقافة عليه وهي الرداء كذلك ، فإن خفت أن ينتشر عليه أكفانه عقدته ، ثم تجعله على سريره ، ولا يتبع بنار إلى قبره فإن ذلك يكره أن يكون آخر زاده من الدنيا نار (١) و المذهب عندنا أن القميص في الكفن سنة - كذا قاله السرخسي ص ١٦٠ قال : ولم يذكر العمامة في الكفن ، وقد كرهه بعض مشايخنا لأنه لو فعل كان الكفن شفعاً ، السنة فيه أن يكون وتراً ، واستحسنه بعض مشايخنا لحديث عمر ( كذا ، ولعله : ابن عمر ) رضي الله عنه أنه كان يعمم الميت ويجعل ذنب العمامة حالة الحياة فإنه يرسل ذنب العمامة من قبل القفالمعنى الزينة وبالموت قد انقطع على وجهه ، بخلاف عن ذلك - اه .

(٢) الخنوط والخنط : ما يخلط من الطيب لأكفان الموتي وأجسامهم - أي الخنوط من كافور وحنظل ونحوهما - كذا في مجمع بحار الأنوار . (٣) وفي « تنشر » .

(٤) وفي الآثار « أن ينتشر عنه كفته » .

(٥) ولكن إذا وضع في القبر يحل العقد لأن المعنى الذي لأجله عقده قد زال . ولم يبين في الكتب هل تحشى مخارقه ، وقالوا : لا بأس بذلك في أنفه وفمه كيلا يسيل منه شيء . وقد حوز الشافعي في دبره أيضاً ، واستتبع ذلك مشايخنا - انتهى ما قاله السرخسي في شرح المختصر ص ١٠٠ .

يتبع بها إلى قبره ١ ، فإذا انتهى به إلى القبر فلا يضر وتر دخله أو شفع ١ ،  
فإذا وضع في اللحد قال " بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم " .  
قلت : فمن قبل القبلة يدخل أو يسلم سلا ؟ قال : بل يدخل من  
قبل القبلة ٢ .

(١) يعنى الإجماع فى القبر . قال إبراهيم النخعي : أكره أن يكون أخورزاده من  
الدنيا نارا . و روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج فى جنازة فرأى امرأة فى  
يدها بجر نصاب عليها وطرد هاتى توارت بالآكام - ١٥ ص ٦١ من شرح المختصر .  
(٢ - ٢) وفى الآثار « فلا يضر كمد دخله شفع أو وتر » .

(٣) يعنى توضع الجنازة فى جانب القبلة من القبر ويحمل منه الميت فيوضع فى  
اللحد . وقيل : السنة أن يسلم إلى قبره ؛ و صفة ذلك أن الجنازة توضع على يمين  
القبلة ثم يؤخذ برجله فيحمل إلى القبر فيسلم جسده سلا ، لما روى أن النبي صلى الله  
عليه وسلم سلم إلى قبره ؛ ولأنه فى حل حياته كان إذا دخل بيته دخل برجله ،  
و القبر بيته بعد الموت فيبدأ بإدخال رجله فيه . ولما روى إبراهيم النخعي أن  
النبي صلى الله عليه وسلم أدخل قبره من قبل القبلة . فإن صح هذا انضغ المذهب ؛  
وإن صح ما رووا ثقبيل : إنما كان ذلك لأجل اضطرره لأن النبي صلى الله عليه  
وسلم مات فى حجره عشية رضى الله عنه من قبل الحائط . وكانت السنة فى  
دفن الأنبياء صوات لله وسلامه عليهم أجمعين فى الموضع الذى قبضوا فيه .  
فيمكن من وضع أسرير قبل القبلة لأجل احتاط فهدا سلم إلى قبره . وعن  
ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم قالا : يدخل الميت قبره من قبل القبلة لأن  
جانب القبلة معظم ؛ ألا ترى أن أمتة راجلوس فى حل الحياة استقبل القبلة .  
قال صلى الله عليه وسلم : خير أمتى من استقبلت به قبلة . فكذلك بعد الوفاة  
يختار إدخاله من قبل القبلة - ١٥ من المبسوط ج ٢ ص ٦١ .

قلت: ويلحد له ولا يشق؟ قال: نعم<sup>١</sup>. قلت: فأى شيء يجعل على لحدّه؟ قال: اللبن والقصب. قلت: فهل يكره الأجر؟ قال: نعم<sup>٢</sup>. قلت: فهل يكره أن يسجى القبر بثوب حتى يفرغ من اللحد؟ قال: أما إذا كانت امرأة فلا بأس بذلك وهكذا ينبغي لهم أن يصنعوا، وأما إذا كان رجلا فلا يضرهم أن لا يسجى القبر، فإن فعلوا لم يضرهم. قلت: أرايت القبر يربع أم يسمن ولا يربع؟ قال: بل يسمن ولا يربع<sup>٣</sup>.

قلت: أرايت القبر هل تكره أن يخصص؟ قال: نعم.

(١) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اللحد لنا والشق لغيرنا».

(٢) قل السرحسى: وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول: لا بأس به في ديار لرعاوة الأرض، وكان يجوز استعمال رفوف الخشب واتخاذ التابوت لليت حتى قالوا: لو اتخذوا تابوتا من حديد لم أر به بأسا في هذه الديار - ٨٥ ص ٦٢.

(٣-٣) الجواب هذا ساقط من ٥. قلت: قال النخعي: حدثني من رأى قبر رسول الله وأبي بكر وعمر صلى الله عليه وعليهما مسنمة عليها فلق من مدر يصح - رواه الإمام أبو يوسف في ص ٨٠ من آثاره والإمام محمد أيضا في آثاره ص ٤٨ - زد: أشزة من الأرض عليه فلق من مدر أبيص - ٥. ثم قال محمد: وبه يأخذ سمن القبر تسنينا ولا يربع - وهو قول أبي حنيفة - ٨٥.

٤: روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تخصيص القبور وتربيعها. ولأن تخصيص في الآية لا لزوم له لإحكام البدن - انتهى ما قاله الدررخصي في ج ٢ ص ٦٢ من شرح المختصر.

قلت : أ رأيت الصلاة على الميت من أحق بها ؟ قال : لإمام الحى  
أحق بالصلاة عليه . قلت : فإن لم يكن إمام ؟ قال : الأب أحق من  
غيره . قلت : فالأب والأخ والأب ؟ قال : الأب أحق من هؤلاء .  
قلت : فإن "م" أحق بالصلاة على المرأة أم زوجها ؟ قال : بن ابن العم  
أحق من الزوج إذا لم يكن لها منه ابن .

قلت : فكيف الصلاة على الميت ؟ قال : إذا وضعت الجنازة تقدم

(١) لفظ « بها » ساقط من زى وفى ح « به » والضمير للصلاة .

(٢) وحصل المذهب عندنا : أن السلطان إذا حضر فهو أحق بالصلاة عليه ، لأن  
قائمة بالجمعة ولعبيد إلى به ، وكذلك الصلاة على من كان بحضر الجمعة والعبيد .  
ولأن فى التقدم على السلطان إرداء به والامور فى حقه اتوقير ، ولما مات  
الحسن بن على رضى الله عنها حضر جنازته سعيد بن العاص فقدمه الحسين رضى الله  
عنه وقال : لو أنها سنة ما قدمتك . وكذلك إن حضر القاضي فهو أحق  
بالصلاة عليه . فإن لم يحضر واحد منهما فإمام الحى عندنا ، لأن الميت كان راضيا  
به . أمته وحياته فهو أحق بالصلاة عليه بعد موته ، فإن لم يحضر إمام الحى فالأولياء .  
وفى الكتب : قال : الأب أحق من غيره . وهو قول محمد رحمه الله ، فأما عند  
أبي يوسف رحمه الله فالأب أحق من الأب ، ولكن الأولى له أن يقدم الأب  
لأنه حده وفى التقدم سببه ازدراء به فالأولى أن يقدمه - من مبسوط  
المرحى ج ٢ ص ٩٣ .

١-٣ وفى « أحق من هؤلاء بالصلاة » .

(٤) وفى « بالزوج » خطأ .

(٥) لما روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ماتت امرأة له فقال لأوليائها : كننا  
أحق بها حين كانت حية ، فأما إذ ماتت فأنتم أحق بها . ولأن لزوجة تنقطع  
الموت والقرعة لا تنقطع به - اه من شرح لكافى ص ٩٣ .

الإمام واصطف القوم خلفه فكرر الإمام تكبيرة ويرفع يديه ويكبر القوم معه ويرفعون أيديهم ، ثم يحمدون الله تعالى ويثنون عليه ، ثم يكبر الإمام التكبيرة الثانية ويكبر القوم ولا يرفعون أيديهم ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يكبر الإمام التكبيرة الثالثة ويكبر القوم معه ولا يرفعون أيديهم ، ثم يستغفرون للميت ويشفعون له ، ثم يكبر الإمام التكبيرة الرابعة ويكبر القوم معه ولا يرفعون أيديهم ، ثم يسلم الإمام عن يمينه وشماله ويسلم القوم كذلك : وكان ابن أبي ليلى يكبر على الجنائز خمسا ، قلت : فهل يجهرون بشيء من التحميد والثناء (١) لفظ « الإمام » ساقط من هـ .

(٢) والآثار قد اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فروى : الخمس ، والسمع والتسع وأكثر من ذلك ، إلا أن آخر فعله كان أربع تكبيرات ، فكان هذا خطأ ما قبله . وأن عمر رضي الله عنه جمع الصحابة حين اختلفوا في عدد التكبيرات وقال لهم : إنكم اختلفتم فمن يأتي بحدكم أشد اختلافاً فنظروا آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم على حنزة فخذوا بذلك . فوجدوه صلى على امرأة كبر عليها أربعة فانفقوا على ذلك . ولأن كل تكبيرة قائمة مقام ركعة في سائر الصلوات ، وإيسر في المكتوبات زيادة على أربع ركعات ، إلا أن ابن أبي عمير يقول : التكبيرة الأولى لا افتتاح ، فينبغي أن يكون بعدها أربع تكبيرات كل تكبيرة قائمة مقام ركعة . وأهل الزينغ يزعمون أن عليا رضي الله عنه كان يكبر على أهل بيته خمس تكبيرات وعلى سائر الناس أربعاً ، وهذا فتراه منهم عليه ، فقد روى أنه كبر على فاطمة أربعاً ، وروى أنه إنما صلى على فاطمة أبو بكر وكبر عليها أربعاً ، وعمر صلى على أبي بكر وكبر أربعاً - انتهى ما قاله المرخسي في ج ٢ ص ٦٣ من شرح المختصر .

و الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء للميت ؟ قال : لا يجهرون بشيء من ذلك ولكنهم يخفونه في أنفسهم . قلت : فهل يقرأ الإمام ومن خلفه شيء من القرآن ؟ قال : لا يقرأ الإمام ومن خلفه شيء من القرآن .

(١) وفيه « ولكنّه » .

(٢) وفي ظاهر المذهب : ليس بعد التكبيرة الرابعة دعاء سوى السلام . وقد اختار بعض مشايخنا ما يفتح به سائر الصلوات « اللهم ! ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقم برحمتك عذاب القبر وعذاب النار » . فان كبر الإمام نفسه لم يتابعه المقتدى في الخامسة إلا على قول زفر فإنه يقول : هذا مجتهد فيه يتابعه المقتدى كما في تكبيرات العيد . ولنا أن ما زاد على أربع تكبيرات ثبت انتساخه بما روينا ، ولا متابعة في المنسوخ لأنه خطأ . ثم في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة : يسلم حين رأى إمامه يشتغل بما هو خطأ . وفي الرواية الأخرى : ينتظر سلام الإمام حتى يسلم معه - اهـ من شرح المختصر ص ٦٤ .

(٣) الحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال : لم يوقت لنا في الصلاة على الجنائز دعاء ولا قراءة ، كبر ما كبر لإمام واختار من الدعاء أظنيه . وهكذا روى عن عبد الرحمن بن عوف و بن عمر رضي الله عنهما أنهم قالوا : ليس فيها قراءة شيء من القرآن . وما روى جابر من قراءة أم القرآن على الجنائز تأويله : أنه صلى الله عليه وسلم قرأ على سبيل منسأ لا على وجه القراءة . ولأن هذه ليست بصلاة على الحقيقة ، إنما هي استغفار ودعاء للميت ، ألا ترى أنه ليس فيها أركان الصلاة واتسمية بالصلاة ، إن الصلاة في اللغة : الدعاء ، واشترائط الطهارة و استقبال القبلة فيها لا يدل على أنها صلاة حقيقة وأن فيها قراءة ، كسجدة التلاوة - اهـ ما قاله السرخسي باختصار والتبوير .



قلت : أ رأيت إذا اجتمعت الجنائز فكانوا رجالا كلهم كيف<sup>١</sup>  
يوضعون ؟ قال : إن شأوا يضعون صفا واحدا ، وإن شأوا يضعون  
واحد خلف واحد " أمام الإمام " . قلت :<sup>٢</sup> . وكذلك لو كانت الجنائز  
نساء كلهن ؟ قال : نعم . قلت : أ رأيت إن كانت الجنائز رجالا  
ونساء : قال : يوضع لرجال ، إلى الإمام رجل خلف رجل ، ويوضع  
" نساء خلف لرجال مما يلي القبلة " امرأة خلف امرأة . قلت : أ رأيت  
إذا جتمع غلام وامرأة ؟ قال : يوضع الغلام مما يلي الإمام والمرأة  
خلفه مما يلي القبلة .

قلت : فإذا أراد الإمام أن يصلي على الجنازة أين يكون مقامه من  
الجنازة ؟ قال : أحسن ذلك أن يقوم بهذا صدر الميت . قلت : فإن قام  
في غير ذلك لمكان ؟ قال : يجزيه .

قلت : أ رأيت رجلا شهد جنازة وهو على غير وضوء أو كان<sup>٣</sup>  
على وضوء ثم أحدث كيف يصنع ؟ قال : يتيمم ويصلي مع القوم . قلت :

(١) كذا في ح ؛ ولفظ « كيف » سقط من ع ، ز ، هـ ، ولا بد منه .

(٢) وفي « مام لأول » .

(٣) لفظ « ثلث » سقط من هـ .

(٤) : كان في الأصول « كلهم » والصواب « كلهن » كما لا يخفى .

(٥) وفي « لو » مكان « إن » .

(٦) وفي « موضع » .

(٧) وفي « وكان » والصواب « أو كان » كما هو في الأصل وكما هو في

فان كان قريبا من الماء و هو يقدر على الماء غير أنه يخاف إن ذهب يتوضأ يسبقه الإمام بالصلاة عليها؟ قال: يتيمم ويصلي عليها معهم . قلت: فان كان لا يخاف أن يسبقه الإمام بالصلاة عليها؟ قال: يذهب فيتوضأ ثم يصلي عليها . قلت: فان كان في المصر وكان على غير وضوء أو كان على وضوء فلما كبر تكبيرة أو تكبيرتين أحدث كيف يصنع؟ قال: يتيمم مكانه ويصلي مع القوم بقية صلاته . قلت: إيم و هو في المصر؟ قال: لأنه إذا صلى مع القوم على الجنازة وفرغوا لم يستطع هو أن يصلي عليها بعدهم ، وإليست هذه كالصلاة المكتوبة و التطوع .

قلت: أرايت إماما صلى على جنازة فكبر تكبيرة أو تكبيرتين ثم جاء رجل فدخـر معه في الصلاة أيكبر الرجل حين يدخل أم ينتظر الإمام حتى يكبر الإمام؟ قال: بن ينتظر حتى يكبر الإمام . فإذا كبر الإمام كبر معه ، فإذا سلم الإمام قضى ما بقي عليه قبل أن ترفع الجنازة - وهذا قول أبي حنيفة و محمد ، و قال أبو يوسف: أما أما فأرى أن يكبر الرجل حين يدخل في الصلاة ، و لا ينتظر الإمام لأن الإمام في الصلاة .

قلت: أرايت إماما صلى على جنازة وفرغ و سلم و سلم القوم

(١) وفي «سبقة» .

(٢) لفظ «عليها» ناقص من هـ .

(٣) و مذهبنا مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما . و المعنى فيه أن كل تكبيرة في الصلاة على الجنازة قائمة بمكة ركعة . فهو ينتظر تكبير الإمام حين جاءه كان قاضيا مائة قبل أدائه أحدث مع الإمام . و ذلك منسوخ - اهـ ما قاله العرحمي في ج ٢ ص ٦٦ من شرح المختصر .

ثم جاء آخرون بعد فراغ الإمام من الصلاة أ يصلون عليها جماعة أو وحدانا؟ قال: لا يصلون عليها جماعة ولا وحدانا .

قلت: أ رأيت إماما صلى على جنازة فكبر تكبيرة واحدة وكبر معه القوم ثم أتى بجنازة أخرى فوضعت معها ودخل الذين جاؤا بها مع القوم في صلاتهم كيف يصنع الإمام والقوم؟ قال: إذا فرغ الإمام (١) وفي هـ « أم » مكان « أو » .

(٢) كذا في ح: وفي بقية الأصول « لا يصلوا » .

(٣) لما روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم أنها فاتتها الصلاة على جنازة فله حضرا ما زاد على الاستغفار له. وعبد الله بن سلام رضي الله عنه فاتته الصلاة على جرة عمر، فها حضر قل: إن سبقتموني الصلاة عليه ولا تسبقوني بالدعاء له. والمعنى فيه أن حق الميت قد تأدى بفعل الفريق الأول، فلو فعله الفريق الثاني كان تنفلا؛ لصلاة على الجدة وذلك غير مشروع. ولوجاز هذا المكان الأولى أن يصلى على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم من يرزق زيارته الآن، لأنه في غيره كما وصح فأنس لحوم الأنبياء حرام على الأرض - به ورد الأثر؛ ولم يشتغل أحد بهذا، فلعل أنه لا تعاد الصلاة على الميت، إلا أن يكون أولى هو الذي حضره الحق له ونسب إليه ولاية إسماعيل حقه، وهو تأويل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أحبني كان له ». قال الله تعالى: « النبي أولى المؤمنين من أنفسهم ». وعسى هذا قول غيره: لا يصلى على ميت غائب والنبي صلى الله عليه وسلم وإن صلى على الجاشي فإنا نقول: طويت الأرض، وكان هو أولى لأوليائه ولا يوجد مثل ذلك في حق غيره. ثم إن كان الميت من جنس المشرق وإن سئل فمة في الصلاة عليه كانت الميت حمله وذلك لا يجوز، وإن سئل كان مصداق عبء القبة وذلك لا يجوز - هـ من المسوطة بالاحتصار والتصرف ص ٦٧ .

و الذين كانوا معه من الصلاة على الجنابة الأولى قضى الذين جاؤا بالجنابة الثانية ما بقى عليهم من تكبيرة الجنابة الأولى ، ثم يستقبل الإمام و القوم جميعا الصلاة على الجنابة الثانية و لا يحسبون بما كبروا على الجنابة الأولى . قلت : لم ؟ قال : لأنهم افتتحوا الصلاة على الجنابة الأولى فلا يستطيعون أن يدخلوا معها حنابة أخرى جاءت بعد ذلك . قلت : فان افتتح الإمام ه و القوم الصلاة على الجنابة الثانية فكبروا تكبيرة أو تكبيرتين ثم أتى بجنابة أخرى فوضعت مع الثانية و دخل القوم مع الإمام في الصلاة ؟ قال : يتم الإمام الصلاة على الجنابة الثانية و القوم ، فاذا سلم قضى الذين جاؤا بالجنابة الثالثة ما بقى عليهم من التكبير على الجنابة الثانية ، ثم يستقبل الإمام و القوم جميعا الصلاة على الجنابة الثالثة . ١٠

قلت : أ رأيت الصلاة على الجنابة عند غروب الشمس أو عند طلوع الشمس أو نصف النهار هل تكبره ذلك ؟ قال : نعم أكرهه . قلت : فان فعلوا و صلوا عليها هل عليهم أن يعيدوا الصلاة ؟ قال : لا . قلت : أ رأيت إن صلوا عليها بعد طلوع الفجر أو بعد العصر قبل أن تتغير الشمس ؟ قال : لا أكره ذلك ، و صلاتهم تامة . قلت : وكذلك ١٥

(١) وفي ز ، ح « تكبير » .

(٢) أفظ « هل » ساقط من ه .

(٣) لأن حق الميت نادى به أدوا ، فان المؤدى في هذه الأوقات صلاة وإن كان فيها نقصان ؛ ألا ترى أن التطوع إنما يلزم بالشروع في هذه الأوقات - اه من المبسوط ج ٢ ص ٦٨ .

(٤-٤) وفي ه لا أكره له ذلك .

لوصلوا عليها بعد الفجر قبل طلوع الشمس ؟ قال : نعم . قلت :  
أرأيت هاتين الساعتين أحما ساعتا صلاة ؟ قال : ليستا بساعتى صلاة  
تطوع ، فأما صلاة مكتوبة أو صلاة على جنازة أو سجدة فلا بأس  
أن يقضيهما الرجال والنساء فى هاتين الساعتين .

قلت : أرأيت القوم تغرب لهم الشمس وهم يريدون أن يصلوا  
على جنازة أيدئون بالمغرب أم بالصلاة على الجنازة ؟ قال : بل يدؤون  
بالمغرب لأنها أوجبها عليهم ، ثم يصلون على الجنازة .

(١) كذا فى ح ؛ وفى بقية الأصول « ساعى » بالنصب خطأ .  
(٢) وفى « لأنها » تصحيف ، والصواب « لأنها » كما هو فى بقية الأصول .  
(٣) ذكر المرحمى بعد هذه المسألة مسألة صلاة الجنازة فى المسجد فقال : قال :  
( وتكره الصلاة على الجنازة فى المسجد ) عندنا ، وقال الشافعى رضى الله عنه :  
لا تكره ؛ وذكر فى استدلاله صلاة أمر عائشة بإدخال جنازة سعد المسجد وقولها  
« صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء إلا فى المسجد » قال : ولأنها  
دعاء أو صلاة والمسجد أوس به . قال : ولما حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال :  
قال عليه الصلاة والسلام : من صلى على جنازة فى المسجد فلا أجر له . ودليل  
عائشة دليلنا لأن لباس فى زمانه لم يجزوا والأنصار وقد عابوا عليها فدل أنه  
من معتكف فى ذلك الوقت أنه يمكنه أن يخرج وأمر الجنازة فوضعت خارج  
المسجد . وعندنا إذا كانت الجنازة خارج المسجد لم يكره أن يصلى اللباس عليها  
فى المسجد . فما الكراهة فى إدخال إحدارة أقوله عليه الصلاة والسلام : « جنبوا  
مساحدكم صبيانكم ومجنكم » . فإذا كان النهى يدعى عن المسجد لمليت أولى .  
انتهى . قاله المرحمى فى ج ٢ ص ٦٨ من مبسوطه .

قلت : وم تذكر هذه المسألة فى الأصل ولا فى المختصر وأخشى أن تكون ساقطة  
منها سهو النسخ لأنه نقلها بقوله « قال » وهذا يدلونه فى نقل مسائل المختصر =

قلت : أ رأيت إماما صلى على جنازة و معه قوم و الإمام على غير وضوء أو هو جنب ؟ قال : عليهم أن يعيدوا الصلاة . قلت : فإن كان إمامهم متوضئا و كان بعضهم على غير وضوء أو كان من خلفه كلهم على غير وضوء ؟ قال : لا يعيدون الصلاة عليها . قلت : لم ؟ قال : لأن إمامهم قد صلى عليها فلا يعيدون الصلاة عليها .

قلت : أ رأيت قوما صلوا على جنازة فأخطأوا بالرأس فجعلوه في موضع لرجلين حتى فرغوا من الصلاة عليها ؟ قال : يحزبهم . قلت : فإن فعلوا ذلك عمدا ؟ قال : قد أسأوا و صلاتهم تامة .

قلت : أ رأيت قوما صلوا على جنازة فأخطأوا القبلة فصلوا عليها لغير القبلة حتى فرغوا من صلاتهم ؟ قال : صلاتهم تامة . قلت : فإن

= و لله تعالى أعلم . قلت : و حديث أبي هريرة الذي ذكره السرخسي أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن حفص بن غياث عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة و لفظه : من صلى على جنازة في المسجد فلا صلاة له - اهـ ق ٢٩٥ . و رواه أبو داود و أظنه : فلا شيء له - ج ٢ ص ٩٨ . و رواه الضعيف نحو . و رواه ابن ماجه و لفظه : فليس له شيء - ص ١١٠ . و قال الإمام محمد في موطئه ص ٥٠ - ٥١ روى عن أبي عمر « من صلى على عمر إلا في المسجد » لا يصح شيء له في المسجد . و كذلك لفظه عن أبي هريرة . و موضع أخطأه مندبة خارج من المسجد ، وهو الموضع الذي كان النبي صلى الله عليه و سلم يصلي على الجنازة فيه - اهـ .

(١) وفي « عليه » وهو تخفيف .

١٠٠ وفي المختصر و شرح السرخسي : ( و هذا أخطأ القوم حذرت صلاتهم ) .  
عني ، رادوا ، متحري ، وإن تعمدوا خلاصهم بغير عني فاسئد لصاوت =

تعمدوا ذلك؟ قال: يستقبلوا الصلاة عليها.

قلت: أرايت<sup>١</sup> القوم يدفنون الميت و نسوا الصلاة عليه؟ قال: يصلون عليه و هو في القبر كما يصلون على الجنائز؛ و قال أبو يوسف: يصلي على القبر في ثلاث فإذا مضت ثلاثة لم يصل عليه<sup>٢</sup>.

قلت: أرايت قوما أرادوا الصلاة على الجنائز و معهم نساء أين تصف النساء؟ قال: من وراء صفوف الرجال. قلت: أرايت إن قامت امرأة معهم في الصف أو قامت بجذاء الإمام فصلت معهم؟ قال: صلاتهم جميعا تامة. قلت: لم؟ قال: لأن هذه الصلاة ليست كصلاة مكتوبة؛ ألا ترى لو أن رجلا قرأ السجدة فسجدتها امرأة معه أنه - - - - -  
= فيها في وجوب استقبال القبلة كسائر الصلوات - اه ج ٢ ص ٦٩.

(١) وفي ز، ح « يستقبلون ».

(٢) غلط « أرايت » ساقط من هـ.

(ب) وفي لأ، الى عن أبي يوسف قال: يصلي عليه إلى ثلاثة أيام. وهكذا روى ابن رستم عن محمد، لأن الصحابة كانوا يصلون على رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ثلاثة أيام. و الصحيح أن هذا ليس بتقدير لازم لأنه يختلف باختلاف الأوقات في الحر و البرد و باختلاف الأمكنة و باختلاف حال الميت في الأمن و الهزال. و المعتبر فيه أكبر الرأي. و انذى روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على شهيداء أحد بعد ثمان سنين معناه: دعا لهم؛ قال الله تعالى « و صل عليهم إن صلواتك سكن لهم ». و قيل: إنهم كمن دفنوا لم تتفرق أعضاؤهم. وهكذا وجدوا حين أراد معوية أن يحولهم فتركهم - اه ج ٢ ص ٦٩ من شرح المختصر للسرهمي.

(٤) كذلك في ح؛ و غلط « هذه » ساقط من هـ.

لا يفسد عليه ؟ فكذلك هذا .

قلت : أ رأيت إماما صلى على جنازة فلما كبر تكبيرة أو تكبيرتين ضحك الإمام حتى قهقه ؟ قال : صلاتهم فاسدة و عليهم أن يستقبلوا الصلاة . قلت : فهل يعيد الوضوء من قهقهه منهم ؟ قال : لا . قلت : و كذلك لو أن الإمام تكلم ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت قوما صلوا على الجنازة وهم ركوب أو هم قعود ؟ قال : أما في القياس فانه يحزيهم ، و لكنى أدع القياس و أستحسن فأمرهم بالإعادة .

قلت : أ رأيت رجلا مات في سفره ومعه نساء ليس معهن رجل هل تغسله إحداهن ؟ قال : إن كانت فيهن امرأته غسلته . و إن لم تكن ١٠ فيهن امرأته لم يغسلنه . قلت : و لستم تغسلنه امرأته ؟ قال : لأنها في عدة منه ١١ ألا ترى أنه لا يحل أن تتزوج ما دامت في عدة منه . قلت : و كذلك لو كانت المرأه لم يدخل بها ؟ قال : نعم . دخل بها أو لم يدخل بها فهو سواء . قلت : فان لم يكن فيهن امرأته و لكن كانت ١٢ فيهن أخته أو أمه أو خالته أو عمته ؟ قال : لا تغسلنه بإحدة منهن ١٣ ممن ١٥ ذكرت و لا يضرن ١٤ بنى عورته ١٥ و سكنها تيممه بالصعيد كما بـصفت

(١) لفظ « منه » ساقط من هـ .

(٢) لفظ « كانت » ساقط من هـ .

(٣) لفظ « معهن » ساقط من هـ .

(٤) و كان في الاصول « لا ينظرون » .





امراته بنكاح فاسد فمات عنها على ذلك النكاح؟ قال: لا تغسله. قلت: فان كانت معه أمة أو مدبرة وقد كان يطأها؟ قال: لا تغسله. قلت: فقد كان فرجها حلالا له؟ قال: لأنه لا عدة على واحدة منهما: ألا ترى! أن الأمة تباع. والمدبرة إن لم يكن لها سعاية فتزوجت ساعة مات الرجل كان نكاحها جائزا و كان لزوجها أن يطأها. فأستقبح أن يطأها زوجها وينظر إلى فرجها وهي تنظر إلى فرج آخر. وتغسله. قلت: فان كانت فيهن امرأة، قد طلقها 'اطلاقا باتنا' هل تغسله؟ قال: لا.

قلت: أ رأيت امرأة ماتت في السفر ومعها رجال وفيهم زوجها هل يغسلها؟ قال: لا. قلت: إيم؟ وهي نفسها وهو لا يغسلها! قال: لأنه لا عدة عليه؛ ألا ترى أنه لو شاء تزوج أختها ولو شاء تزوج أربعا ولو شاء تزوج ابنتها إن لم يكن دخل بالميتة. فأستقبح أن ينظر لرجل إلى فرج امرأة وابنتها مراته أو أختها أو له أربع نسوة؛

(١-١) وفي زوجه «ثلاثة».

(٢) وفي «عنه» خطأ وحش.

(٣) لفظ «شبه» - فقط من هـ.

(٤) لأن ابن عباس روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن امرأة تموت بين رجال، فقال: نيمه حميد ولم يفصل بين أن يكون فيهم زوجها أولا يكون؛ والمعنى فيه أن النكاح بموتها يرتفع بجميع علاقاته فلا يبقى حل المس والنظر، كما لو طلقها قبل الدخول؛ وبين الوصف أنها بانوت صارت محرمة أبية، والحرمه تنافي النكاح ابتداء وبه، ولهذا جاز للزوج أن يتزوج بأختها وأربع سواها.

قلت : فان كان ' أخوها معها ' أو أبوها ؟ قال : لا يغسلها واحد منهما .  
 قلت : أ رأيت رجلا مات في سفر ومعه نساء ومعهن رجل كافر هل ينبغي  
 لمن أن يضعهن له ؟ كيف يغسله ثم يخلين بينه وبين الميت ؟ قال : نعم . قلت :  
 وكذلك لو أن امرأة ماتت في سفر ومعه رجال ومعهم امرأة كافرة  
 ه كان ينبغي لها أن يصفوها لها كيف تغسلها ثم يخلوا بينها وبينها ؟ قال : نعم .  
 قلت : أ رأيت إذا ماتت المرأة كيف تكفن ؟ قال : تكفن في  
 لفافة وهي الرداء<sup>١</sup> وفي إزار ودرع وخمار وخرقة تربط فوق  
 = بخلاف ما إذا مات الزوج ، تم الزوج بالنكاح مالك والمرأة مملوكة فبعد  
 موته يمكن إبقاء صفة الملكية له حكما إبقاء محل للملك ، فأما بعد موتها فلا يمكن  
 إبقاء الملك مع فوت محل ؛ وما روى أن عليا رضي الله عنه غسل فاطمة فقد  
 ورد أن فاطمة غسلتها أم أيمن ، وأثبت أنه غسله فقد أنكر عليه ابن مسعود  
 حتى قال له علي : أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « فاطمة زوجتك  
 في الدنيا والآخرة » ؟ فادعائه انحصورية ذليل على أنه كان معروفا بينهما أن الرجل  
 لا يغسل زوجته ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : كل سبب ونسب ينقطع  
 بموت إلا سببي ونسبي . فهذا دليل على انحصورية في حق وفي حق علي أيضا  
 لأن نكاحه كان من أسباب رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى من المبسوط  
 بالاختصار والتصرف ج ٢ ص ٧١ .

(١-١) وفي « أخوها معه أو معها » خطأ .

(٢-٢) وفي « يضعهن له » تصحيف .

(٣) لأن نظر الجنس إلى الجنس أخف وإن لم يكن بينهما موافقة في الدين ؛  
 ألا ترى ! أن المسم يغسل قرنته من الكفار - اه من المبسوط ج ٢ ص ٧١ .

(٤) وفي « أو » ، والصواب « و » كما في بقية الأصول .

الأكفان عند الصدر فوق الثديين و البطن حتى لا ينتشر عنها الكفن .  
قلت : و موضع الخنوط : الكافور من المرأة موضعه من الرجال ؟ قال :  
نعم . قلت و يسدل شعرها من خلف ظهرها إذا غسلت ؟ قال : لا ، ولكنه  
"يسدل ما بين" ثدييها من الجانبين جميعا ، ثم يسدل الحمار عليها كهيئة المقنعة .  
قلت : أ رأيت إذا ماتت المرأة فكفنت في ثوبين و خمار ه  
و لم تكفن في درع هل يحزبها ذلك ؟ قال : نعم .

قلت : فالخلق و الجديد في ذلك سواء ؟ قال : نعم في ذلك سواء  
إذا غسل . قلت : و البرود أحب إليك أم البياض ؟ قال : كل حسن ؛  
بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم أنه كفن في حلة ه و قميص ه ؛ و بلغنا  
(١) وفي ه « لا ينشر » .

(٢) لأن مبنى حالها على الستر ، فيزاد كفنها على كفن الرجل - كذا قال السرخسي  
في شرحه المختصر .

(٣-٣) لفظ « يسدل » ساقط من ه ؛ و في ز ، ح « يسدل بين » .  
(٤) و كان في الأصول « حلتين » و الصواب « حلة » . والحلة : إزار و رداء ؛  
فالحدثن : إزاران و رداءان .

ه) أسند مؤلف الكتاب هذا لبلاغ في آثره ص ه ؛ فقال : أخبرنا أبو حنيفة  
عن ه عن إبراهيم أن النبي صلى الله عليه و سلم كفن في حلة يم نية و قميص .  
قال محد : و به تأخذ . نرى كفن الرجل ثلاثة أثواب . و الثوبان يحزبان -  
و هو قول أبي حنيفة . و رواه الإمام أبو يوسف أيضا في ص ٧٨ من آثاره لكن  
لم يذكر فيه : يم نية . و روى أبو داود في ج ٢ ص ٩٢ في باب الكفن من سننه  
عن أحمد بن حنبل و عثمان بن أبي شيبة قالنا ابن إدريس عن يزيد يعني ابن زياد  
عن مقسم عن بن عباس قال : كفن رسول الله صلى الله عليه و سلم في ثلاثة =

عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه أمر وأوصى أن يغسل ثوباء  
و يكفن فيها ، قال "الحى أحوج إلى الجديد من الميت "

== أثواب نجرانية : الحلة - ثوبان - وقيصه الذى مات فيه . قال أبو داود :  
قال عثمان : فى ثلاثة أثواب : حلة حمراء وقيصه الذى مات فيه - اهـ . ورواه  
البيهقى فى سننه الكبير ج ٣ ص ٤٠٠ ؛ كذلك من طريق أبى داود .

(١) أسند هذه البلاغ الإمام أبو يوسف فى آثاره ص ٧٩ فرواه عن الإمام عن  
حماد عن إبراهيم أن أبا بكر رضى الله عنه كفن فى ثوبين كاناه فأوصى أن يغسلا  
و يكفن فيها و قال : الحى أحوج إلى الجديد من الميت - اهـ . وذكره الإمام  
محمد فى آثاره ص ٤٤ بلاء . و قال ابن الهيثم فى ج ١ ص ٤٤٤ من فتح القدير :  
روى الإمام أحمد فى كتاب الزهد : حدثنا يزيد بن هرون أخبرنا إسماعيل بن  
أبي خازم عن عبد الله التميمى مولى الزبير بن العوام عن عائشة رضى الله عنها  
قالت : ما احتضر أبو بكر رضى الله عنه تمثلت بهذا البيت :

أعادل ما يغنى الثراء عن أفقى إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر  
فقل لها : بنية ! ليس كذلك ولكن قولى : « وجاءت سمكة الموت بالحق ذلك  
م كنت منه تعبد » . ثم قال : انظروا ثوبى هذين فاغسلوهما ثم كفنونى فيها فإن  
الحى أحوج إلى الجديد . وروى عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن الزهرى عن  
عروة عن عائشة قالت : قال أبو بكر لثوبيه اللذين كان يمرض فيهما : اغسلوهما  
و لقصونى فيهما . فقالت عائشة : ألا نشترى لك جديدا ؟ قال : لا ، الحى أحوج  
إلى الجديد من ميت - اهـ . قال عبد الرزاق : أخبرنا ابن حريج عن عطاء قال  
سمعت عبيد بن عمير يقول : أمر أبو بكر - إما عائشة وإما أسماء بنت عميس -  
بأن تغسل ثوبين كان يمرض فيهما ، و يكفن فيهما ، فقالت عائشة : أو ثيابا جديدا ؟  
قال : الأحياء أحق بذلك - انتهى من نصب الرأية ج ٢ ص ٢٦٢ .

أما فعل<sup>١</sup> حسن .

قلت : فإن كفن الرجل في ثوب واحد ؟ قال : ما أحب له أن ينقص من ثوبين . قلت : فإن فعلوا فكفّنوه في ثوب واحد ؟ قال : يحزى وقد أسأوا<sup>٢</sup> . قلت : والمرأة لا تنقص من ثوبين وخمار ؟ قال : نعم .

قلت : أرايت الصبي إذا كان صغيرا لم يتكلم ولم يعقل في أى شيء يكفن ؟ قال : إن كفن في خرقتين إزار ورداء فحسن ، وإن كان إزارا واحدا أجراه . قلت : فإن كان غلاما قد راهق ولم يحتمل إلا أنه قد صلى وصام ولم يحتمل مثله ؟ قال : هذا يكفن كما يكفن الرجل .

قلت : أرايت الرجلين<sup>٣</sup> هل يدفنان في قبر واحد ؟ قال : إن احتاجوا إلى ذلك فعلوا ، وإن فعلوا ذلك فليقدموا في اللحد أفضلها وليجعلوا<sup>٤</sup> بينهما حاجرا من الصعيد<sup>٥</sup> .

١ - ١١ كذا في ج ، وفي بقيه لأصول « فأى ذلك م فعل » .

( ٢ ) لأن في حالة حياته تجوز صلاته في إزار واحد مع الكراهة ، فكذلك بعد الموت يكره أن يكفن فيه ، لا عند الضرورة بأن كان لا يوجد غيره - اهـ - قاله شرحي في مبسوطه ص ٧٣ .

ساو في « الترسلان » .

( ٤ ) مراني صلى الله عليه وسلم يوم أحد وقال : « احمروا وأوسدوا واحمروا في كل قبرين أو ثلاثة ، وقدموا أكثرهم أخذ للقرآن » . قلنا : يوضع الرجل م إلى القامة ثم حلقه الغلام ثم خلفه الجمين ثم حلقه المرأة ، ويجعل بين كل ميتين - حاجزا من تراب نصير في حكة قبرين - اهـ - في ج ٢ ص ٦٥ من المبسوط .

قلت : أ رأيت الصبي الصغير الذى لم يتكلم هل تغسله المرأة ؟ قال :  
نعم . قلت : أ رأيت الصبية الصغيرة التى لم تتكلم هل يغسلها الرجل و هو  
غير ذى رحم منها محرم ولا زوج لها ؟ قال : نعم . قلت : فان كانت  
قد كبرت و مثلها يجمع ؟ قال : لا يغسلها الرجال . قلت : و كذلك الغلام  
إذا كان مثله يجمع لم يغسله أحد من "نساء ما خلا امرأته ؟ قال : نعم .  
قلت : أ رأيت الميت إذ وضئ وصوه للصلاة هل يغسل  
رجلاه ؟ قال : نعم .

قلت : أ رأيت المرأة إذا أسدل عليها خمارها أ تحت الكفن ؟  
قال : فوق الدرع و تحت الإزار و اللقافة .

١٠ قلت : أ رأيت قوما صلوا على ميت قبر أن يغسل ثم ذكروا بعد  
ما صلوا عليه كيف يصنعون ؟ قال : يغسل الميت و يعيدون الصلاة عليه .  
قلت : فان لم يذكره غسله حتى دفنوه هل 'ينبشوا القبر' ثم يغسل و يصل  
(١) و كذلك لو غسلوه وبقى عضو من أعضائه أو قدر لمعة فان كان قد لف  
في كفيه و قد بقي عضو لم يصبه الماء يخرج من الكفن فيغسل ذلك العضو  
بالتقوى ، و إن كان باقى شيئا يسيرا كالإصبع و نحوه فكذلك عند عهد ، لأن  
الإصبع في حكم العضو بدليل اغتسال الحى ؟ و قال أبو يوسف : لا يخرج من  
الكفن لأنه لا يتيقن عدم وصول الماء إلى ذلك القدر فلعله أسرع إليه الجفاف  
لقته . و هذا الخلاف في نوادر أبي سفيان - انتهى ما قاله المرخمى في  
شرح المختصر .

(٢-٢) و كما في الأصول ؛ و في المختصر « ينش قبره » .

عليه ؟ قال : لا . قلت : فلم أمرتهم بغسله ' و قد صلوا عليه ؟ قال : أمرتهم بغسله ' ما دام في أيديهم ، فإذا دفن فلا أمرهم ' أن ينشئوا القبر ' .  
قلت : أ رأيت رجلا مات فدفن ، وجهه لغير القبلة أو وضع على شقه الأيسر أو جعل رأسه في موضع الرجلين ثم ذكروا ذلك بعد ما فرغوا من دفنه هل ينشئون قبره فيدفنونه ' على ما ينبغي له ؟ قال : لا . ولكنهم ه يدعونهم كما هو . قلت : فإن كانوا قد وضعوا اللبث ولم يهل التراب عليه بعد ؟ قال : ينزع اللبث ثم يهيئونه على ما ينبغي له . قلت : فهل يغسلونه إن لم يكن غسل ؟ قال : نعم . قلت : فإن كانوا قد أهالوا عليه التراب ؟ قال : يتركونه كما هو على حاله .

قلت : أ رأيت القوم يسقط منهم الثوب في القبر أو الشيء من متاعهم هل ترى بأسا بأن يحفروا من التراب شيئا من غير أن ينشئوا ( ١ - ١ ) كذا في ح : و من قوله « و قد صلوا عليه . . » ساقط من بقية الأصول . ( ٢ ) وفي أكثر الأصول « تأمرهم » ؛ و الصواب « أمرهم » كما هو في ح . ( ٣ ) لأنه قد خرج من أيديهم فسقط فرض غسله عنهم ، ثم يصلى على قبره لأن الصلاة الأولى له تصح فكأنهم دفنوه قبل الصلاة عليه - اهـ من شرح الكافي بالتصرف ص ٧٣ .

٤ : وفي الأصول « ينشئوا » ؛ و الصواب « ينشئون » ، أو « هل هم أن ينشئوا » - والله أعلم .

( ٥ ) كذا في هـ : وفي بقية الأصول « يدفنوه » ، وهذا لا يكون صوابا إلا إذا سلم سقوط « أن » بعد « هل لهم » فيكون الصواب إذن « هل لهم أن ينشئوا قبرة يدفنونه » - والله أعلم .

( ٦ ) وفي ز ، ح « أن » .

( ٧ ) لفظ « من » ساقط من هـ .



الميت ؟ قال : لا بأس بأن ' يحفروا من التراب تيتنا فيخرجوا متاعهم .  
قلت : أ رأيت اللحد أتكروه أن يحمل عليه رفوف<sup>٢</sup> خشب ؟ قال :  
نعم أكره ذلك<sup>٣</sup> .

قلت : أ رأيت لميت إذا وضع في اللحد ولم يغسل ولم يهل عليه  
التراب ؟ قال : ينبغي لهم أن يخرجوه فيغسلوه ويصلوا عليه . قلت :  
فإن كانوا قد نصبوا اللبن عليه وأهلوا عليه التراب<sup>٤</sup> ؟ قال : ليس ينبغي لهم  
أن ينشوا لميت من قبره . قلت : وكذلك لو كانوا وضعوا رأسه مكان  
رجليه أو وضعوه على شقه الأيسر كان لهم أن يخرجوه فيهيؤه كما ينبغي<sup>٥</sup>  
له ما لم يهلوا عليه التراب فإذا أهلوا عليه التراب لم ينبغي<sup>٦</sup> لهم أن  
يخرجوه ؟ قال : نعم .

(١) وفي « أن » .

(٢) كذا في المختصر : وكان في الأصول « رفوف » بآبدال - تصحيف .  
وفي « عرب : رفوف الخشب : « لأوح اللحد » . وفي مجمع بحار الأنوار : هو  
العتيق خشب يرفع عن الأرض إلى جنب الجدار ، يوقى به ما يوضع عليه ، وجمعه :  
رفوف و رفاف - هـ .

(٣) قلت : ومثرت مسألة وضع الرفوف على اللحد في أثناء الباب - راجع  
ص ٢٢ من هذا الكتاب . قال السرخسي : لأن ذلك يستعمل في الأنية للزينة  
أو لإحكام الدفن ، وقد يدأ - لا بأس بذلك في غير دار أخاوة الأرض - انتهى  
من شرح المختصر ص ٧٤ .

(٤-٤) من قوله « أن يدعى » - فخذ من هـ .

(٥) قوله « كما يدعى » - فخذ من هـ .

(٦) كذا في ز ، ح ، وكان في الأصل و كذا في هـ لم يبعي ، ، ويمكن  
أن تواله الياء من إشباع الكسرة .

قلت : أ رأيت المرأة تموت مع الرجال و الرجل يموت مع النساء  
 ليس معهن من يغسله ؟ قال : يتيمم كل واحد منهما بالصعيد - الوجه  
 و الذراعان<sup>١</sup> من وراء الثوب .

## باب صلاة الكسوف

قال : أخبرنا محمد قال : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى ركعتين في الكسوف ، ثم كان  
 لدعاء حتى نجلت الشمس<sup>٢</sup> ، وإما الصلاة ركعتان<sup>٣</sup> كصلاة التطوع .  
 وإن شئت طولتها وإن شئت قصرتها . ثم الدعاء حتى تجلي الشمس .  
 قلت : والذي ذكر من "صلاة فيهما" أ يركع ركعتين قبل أن يسجد ؟  
 قال : الصلاة فيهما كما ذكرت لك كصلاة الناس المعروفة . ١٠  
 قلت : و ترى في كسوف القمر صلاة ؟ قال : نعم ، الصلاة فيه  
 حسنة . قلت : فهل يصلون جماعة كما يصلون في كسوف الشمس ؟ قال : لا .  
 قلت : فهل تكره "صلاة في التطوع جماعة ما خلا قام رمضان

(١) وفي «أ» .

(٢) وفي «د» الذرع عن «ق» : ومرت المسألة قبل ذلك - راجع ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ .  
 هـ من عدا الكتاب .

(٣) وأخبره الإمام أبو يوسف أيضا في ص ٥٥٥ من آثاره . وانظر : إله صلى حين  
 نكسفت الشمس ركعتين ثم كان الدعاء حتى تجلت - اهـ . و ذكر المرخمي  
 نحوه ص ٧٥ ج ٢ من مسوطه .

(٤) كذا في ح وكذا في المختصر : وفي بقية الأصول «ركعتين» وهو أضعف .

(٥) وفي ز ، ح «فيها» ؛ والصواب «فيهما» - أي في الركعتين .

و صلاة كسوف الشمس ؟ قال : نعم . ولا ينبغي أن يصلى فى كسوف الشمس جماعة إلا الإمام الذى يصلى الجمعة ، فأما أن يصلى الناس فى مساجدهم جماعة فاقى لا أحب ذلك . وليصلوا وحدانا .

قلت : أ رأيت الصلاة فى غير كسوف الشمس فى الظلمة تكون أو فى الريح الشديدة ؟ قال : الصلاة حسنة فى ذلك كله وحدانا : محمد عن أبى يوسف عن أبان بن أبى عياش عن الحسن البصرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إذا رأيت من هذه الأفراع شيئا فافزعوا إلى الصلاة " .

( ١ ) وفى مبسوط المرخضى « الأحوال » مكان « الأفراع » - راجع ج ٢ ص ٧٠ منه .

( ٢ ) روى البخارى فى كسوف الشمس عن أم المؤمنين الصديقة حديث كسوف الشمس وفى آخره : قال : هما آياتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتوها فافزعوا إلى الصلاة - ص ١٤٢ ، ص ١٤٣ ، ص ١٤٥ . وروى عن أبى موسى حديث كسوف الشمس وفى آخره : فإذا رأيت شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ودعائه واستغفره - اهـ . وروى عن الحسن عن أبى بكره أيضا وفى آخره : فإذا كان ذلك فصلىوا وادعوا حتى يكشف ما بكم - ص ١٤٥ . وروى ابن أبى شبيب فى بحث صلاة الكسوف من مصنفه فى ١١٣ : عن جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : إذا فرغتم من ألقى من ألقى الله فافزعوا إلى الصلاة . وروى عن مصعب بن أبى المقدم عن زائدة قال : قال زياد بن علافة : سمعت المغيرة بن شعبه يقول : انكسفت الشمس فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث ، وفى آخره : فإذا رأيتوها فادعوا الله وصلىوا حتى تكشف - فى ١١٣ . وروى عن الثقفى عن خالد عن عبد الله بن

قلت: فإن صلوا في كسوف الشمس وحداناً؟ قال: إن صلوا وحداناً أو في جماعة كيف ما صلوا فحسن . قلت: فإن صلوا جماعة هل يمجرون فيها بالقراءة؟ قال: لا ، ولكنه يخفى فيها بالقراءة ، وليست هذه كصلاة العيدين ؛ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى فيها ولم يمجهر فيها بالقراءة<sup>١</sup> ، ويمجهر فيها في قول أبي يوسف<sup>٢</sup> وهو قول محمد<sup>٣</sup> .  
= الحارث أن ابن عباس صلى بهم في زلزلة كانت أربع سجودات ركع فيها ستاً - اهـ في ١١٣ ، ٢ .

(١) كذا في ح ؛ وفي بقية الأصول « صلاة » .

(٢) روى أحمد بن حنبل وأبو يعلى في مسنديهما من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عكرمة عن ابن عباس قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الكسوف فلم أسمع منه فيها حرفاً من القراءة . ورواه أبو نعيم في الحلية في ترجمة عكرمة من طريق الواقدي . ورواه الطبراني في معجمه من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال: صليت إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم كسفت الشمس فلم أسمع له قراءة . وروى عن سمرة بن جندب: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف لا نسمع له صوتاً - أخرجه الأربعة والحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه ، وانهضيل في نصب الرية - رجع ج ٢ ص ١٠٣ منه . ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن الأسود بن قيس العبدی عن تعبئة بن عبد عن سمرة ( في الجهر بالقراءة ) في ١١٣ .

(٣-٤) قوله « ويمجهر فيها في قول أبي يوسف » ساقط من النسخ التي بأيدينا ، إنما زاده من المختصر الكافي ، إذ لا يستقيم قوله بعد « وهو قول محمد » .

(٤) قال السرخسي: وقول محمد مضطرب - قاله في شرح الكافي ج ٢ ص ٧٦ . قال الإمام محمد في آخره ص ٤٤: وأما الجهر بالقراءة فلم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم =

قال: بلغنا ذلك عن علي بن أبي طالب أنه صلى في كسوف الشمس وأنه جهر بالقراءة فيها<sup>١</sup>.

قلت: أرايت النساء هل ترخص لهن أن يحضرن ذلك؟ قال: لا

أرخص للنساء في شيء من الخروج، إلا العجوز الكبيرة فاني أرخص لها في الخروج في العيدين وفي صلاة الفجر والعشاء؛ وقال أبو يوسف: أما أنا فأرخص لهن في الخروج في الصلوات كلها وفي صلاة الكسوف

= جهر بالقراءة فيها. وبلغنا أن علي بن أبي طالب جهر فيها بالقراءة بالكوفة، وأحب إلينا أن لا يجهر فيها بالقراءة. ولم يصرح في كتاب الحجة بقواه في الجهر والإخفاء. وإنما احتج على أهل المدينة: بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه صلى بالناس بالكوفة بالجهر بالقراءة. وفي البدائع: وقول محمد مضطرب، ذكر في عامة الروايات قوله مع قول حنيفة - ج ١ ص ٨١ - وفي مختصر الكرخي وشرحه للقدوري: وقد قال أبو حنيفة: لا يجهر بالقراءة فيها - وهو إحدى الروايتين عن محمد، وقال أبو يوسف: يجهر - وروى عن محمد مثله - ج ١ ص ١٤٩<sup>٢</sup>.

(١) من قوله « وهو قول محمد... » ساقط من أكثر الأصول، وإنما زدناه من نسخة حلب، إلا أن في آخره « وهو قول أبي يوسف »، فأسقطناه بسبب نسخة المختصر.

قلت: أ. قوله « بلغنا عن علي بن أبي طالب » فأسند هذا البلاغ الطحاوي في ج ١ ص ١٩٧ من شرح معاني الآثار فرواه عن علي بن شعبة عن قبيصة عن سفيان عن الشيباني عن حاكم عن حش أن علياً جهر بالقراءة في كسوف الشمس. ورواه بن أبي شعبة عن سفيان عن الشيباني عن الحكم عن الحسن الكناني أن علياً جهر بالقراءة في الكسوف - هـ (في الجهر بالقراءة في الكسوف) في ١١٣.

(٢) وكان في الأصل « الصلاة » بالإنفراد. والصواب « الصلوات » بالجمع كما في بقية الأصول.

وفي الاستسقاء إذا كانت عجوزا ولا بأس بأن تخرج في ذلك كله وأكره للشابة ذلك - وهو قول محمد.

## باب صلاة الاستسقاء

قلت: فهل في الاستسقاء صلاة؟ قال: لا صلاة في الاستسقاء.

إنما فيه الدعاء. قلت: ولا ترى بأن يجمع فيه للصلاة<sup>٢</sup> ويجهر الإمام<sup>٥</sup> بالقراءة؟ قال: لا أرى ذلك: إنما بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه خرج فدعا<sup>٤</sup> وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صعد (١) زاد السرخسي مسألة فقال في ج ٢ ص ٧٦: قال: (لا يصح الكسوف في الأوقات الثلاثة التي تكره فيها الصلاة). لأنها تطوع كسائر التطوعات - اهـ. فعلها سقطت من الأصول التي بأيدينا ولم تذكر في المختصر أيضا.

(٢) عيون الباب لم يذكر في الأصول التي عندنا ولم يذكره السرخسي أيضا، ثم زاده من المختصر الكافي.

(٣) وفي هـ «الصلاة».

٤، أئمه أبو داود في ج ١ ص ١٧٢، من سننه: حدثنا عبد الله بن مسعود، سليمان بن بلال عن يحيى عن أبي بكر بن محمد عن عبد بن تميم أن عبد الله بن زيد أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المصلى يستسقى، وأنه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة ثم حول رداءه. حدثنا القعنبي عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر أنه سمع عاصم بن تميم يقول: سمعت عبد الله بن زيد أنه زنى يقول: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين يستقبل القبلة - اهـ. وذكره في ص ١٧١ من طريق يونس وابن أبي شبيب عن الزهري، ثم حول سننه عن محمد بن عوف قال: قرأت في كتاب عمرو بن الحارث يعني الحمصي عن عبد الله

المنبر فدعا واستسقى ، ولم يبلغنا في ذلك صلاة إلا حديثا واحدا شاذا لا يؤخذ به .

— ابن سالم عن الزبيدي عن محمد بن مسلم ( أى الزهرى ) بهذا الحديث باسناده لم يذكر : الصلاة - الحديث - . هـ .

(١) أسند هذا البلاغ مؤلف الكتاب في كتاب الحجّة : أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا أبو رباح عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه نستسقى . فلم يزد على أن قال : استغفروا ربكم إنه كان غفارا - اهـ ج ١ ص ٣٣٥ . وأخرجه البيهقي أيضا في سننه بطرق - راجع ج ٣ ص ٣٥١ من سننه .

(٢) قال السرخسى في مبسوطه : ولأبى حنيفة قوله تعالى « استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدررا » ؛ فأنما أمرنا بالاستغفار في الاستسقاء بدليل أنه قال « يرسل السماء عليكم مدررا » . وفي حديث أنس رضى الله عنه أن الأعرابي لما سأل رسول الله أن يستسقى وهو على المنبر رفع يديه يدعو فما نزل عن المنبر حتى نشأت سحابة فطرونا إلى الجمعة القابلة - الحديث . وإن عمر رضى الله عنه خرج للاستسقاء فزاد على الدعاء فلما قيل له في ذلك قال : لقد استسقيت لكم بمجديح السماء التي يستنزل به المطر . وروى أنه خرج بالعباس رضى الله عنه فأجلسه على المنبر ووقف بجانبه يدعو ويقول : « اللهم ! إنا نتوسل إليك بهم نبيلك صلى الله عليه وسلم » . ودعا بدعاء فما نزل عن المنبر حتى سقوا . فدل أن في الاستسقاء الدعاء وهو الاستغفار . والأثر الذي نقل أنه صلى الله عليه وسلم فيه صلى الله عليه وسلم شاذ فيما نعه به أبولوى ، وما يمتنع نخص والعام إلى معرفته لا يقبل فيه شاذ ، وهذا ما نعه به أبولوى في ديارهم - اهـ ج ٢ ص ٧٦ ، ٧٧ . وقال الإمام أبو بكر الرازي في شرح قول الإمام الطحاوى في مختصره « قال أبو حنيفة ليس في الاستسقاء صلاة ؛ ولكن يخرج الإمام الناس ف يدعو » : قد ذكر محمد عن أبي حنيفة في الأصل ومعلى =

قلت: فهل يستحب أن يقلب الإمام أو أحد من القوم رداءه في ذلك؟ قال: لا - وهذا قول أبي حنيفة، وقال محمد بن الحسن: أرى أن يصلي الإمام في الاستسقاء نحواً من صلاة العيد، يبدأ بالصلاة قبل الخطبة ولا يكبر فيها كما يكبر في العيدين، لأنه بلغنا عن 'رسول الله' صلى الله عليه وسلم أنه صلى في الاستسقاء<sup>١</sup>، وبلغنا عن ابن عباس أنه هـ

== عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه ليس فيه جماعة ولكن الدعاء والاستغفار. ويشبه أن يكون مراده أن 'صلاة' فيه ليست بواجبة ولا مسنونة كصلاة العيدين والكسوف، وأن الإمام خير بين فعلها وتركها؛ وذلك لما روى أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم دع في الاستسقاء - ولم يذكر صلاة. وروى شرحبيل بن السمط عن كعب بن مرة أو مرة بن كعب وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم دع في الاستسقاء - ولم يذكر صلاة. وروى عن عمر رضي الله عنه أنه خرج يستسقي فمأزاد على الاستغفار، فقيس له في ذلك، فقال: لقد استسقيت (لكم) بمجاديح السماء التي يستنزل به الغيث، قال الله تعالى: «ستغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدرراً». ولو كانت صلاة مسنونة فيه لما خفي أمره على عمر رضي الله عنه، ولو خفي عليه لم يخف على من حضره من الصحابة. وروى عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الاستسقاء، وخضب ودع. وكذا روى ابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين ثم خطب. والنضر يدل على أنه ليس فيه صلاة مسنونة لاتفق إجماع على أن ازلال وكثرة الأمطار و'رياح' أحواف الهامة ليس فيها صلاة مسنونة، وإنما فيها ادعاء، فكذلك الاستسقاء قومه عليها، والمعنى في جميعها أن ادعاء فيه من أحل الخوف لحادث من هذه الأشياء - انتهى ج ١ ق ١٥٧ ص ٢.

(١) وفي هـ «أو واحد».

٢-٣ وفي ز، ح «البي» مكان «رسول الله».

(د) أسنده المؤلف في كتاب الجمعة عن سفیان الثوري عن أبي بصير عن عبد الله



أمر بذلك ، و بقلب رداءه في ذلك ، و قلبه أن يجعل الجانب الأيسر على الأيمن ، و الأيمن على الأيسر ، وإنما تتبع في هذه السنة والآثار المعروفة ، و ليس يجب ذلك على من خلف الإمام .

قلت : أفتجب أن يخرج أهل الذمة مع أهل الإسلام في ذلك ؟ قال : ما أحب ذلك ، و لا ينبغي لأهل الإسلام أن يتقربوا إلى الله تعالى بأحد من أهل الذمة ؛ و بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه نهى أن يحضر أحد من أهل الكفر عند المسلمين ، لأن السخنة تنزل عليهم

= ابن يزيد الأنصاري - الحديث ، ج ١ ص ٣٣٨ .

(١) أسنده في كتاب الخجة عن سفیان الثوري عن هشام بن الحجاج بن عبد الله ابن كدانة عن أبيه عن ابن عباس - ج ١ ص ٣٣٧ .

(٢) كما في ج ١ : و انظر « في » - قط من بقية الأصول .

١٣٠ قال أبو الحسين القموري في شرح مختصر الكرخي : قال أصحابنا رحمهم الله : لا يخرج أهل الذمة في الاستسقاء . و عن زرعي قال : لا أحب أن يخرج مع مسلمين غيرهم . و روى عن فضالة بن عبيد أنه خرج يسألي و خرج أهل الذمة و كانوا أحية فم يذكر ذلك . و قال مالك : لا يمعون . إنما قوله تعالى « و ما دعه الكافرين ، لا في ضلال » ، و لأن في ذلك تسوية بين دعائهم و دعاء المسلمين ، و لأن اجتماعهم مع الكفرة و حب نزل اللعنة عليهم فلا يجوز إخراجهم عندهم ب رحمة . و عن عمر رضي الله عنه أنه نهى أن يحضر الكفار عند المسلمين لأن السخنة تنزل عليهم - ج ١ ص ١٥٥ من النسخة المخطوطة .

قلت : و قد ثبت كتب الآثار و الأخبار و تفسيرهم أجود من أسد هداي الأعلام ، و لا زالت الإمامة محمدية موصولة و إن لم نجد لبعضها مخرجا - و الله تعالى أعلم .

(٤-٤) و في « المستعاض ينزل » .

فكيف أحضرهم دعاء المسلمين ١ .

قلت : أ رأيت الإمام إذا خطب في الاستسقاء هل يجب على القوم أن يستمعوا وينصتوا ؟ قال : نعم ١ ، أحب إلى أن يستمعوا وينصتوا ١٠١ . وليس بواجب مثل العيدين والجمعة .

قلت : فهل يخرج المنبر في العيدين والاستسقاء ؟ قال : لا ٢ . قلت : هـ : فهل في العيدين ١ أذان وإقامة ؟ قال : لا ٥ : قلت . فهل يخرج النساء (١) لفظ « نعم » زدناه من ح ؛ ولم يذكر في بقية النسخ .

(٢) لأنه يعظم فيها ، وفائدة الوعظ إنما تظهر بالإنصات - اهـ ما قاله السرخسي في شرح المختصر ج ٢ ص ٧٨ .

(٣) روى أن مروان لما خطب في العيد قبل الصلاة قام رجل فقال : أخرجت المنبر يا مروان ! ولم يخرج به رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث . ذكره السرخسي في صلاة العيدين ج ٢ ص ٣٧ من مبسوطه . وقال في ص ٤٢ منه : قل : ( ولا يخرج المنبر في العيدين ) ، لما روي ؛ وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب في العيدين على ناقته ، والباس من ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا اتفقوا على تركه ، خراج المنبر ، وهذا تغذو في النص منبراً علائقاً من اللبن وطين ، و تبايع ما اشتهر العمل به في الباس واجب - اهـ . وقد مر التفصيل في باب العيدين - راجع صفحة ٣٨٣ من هذا الكتاب .

(٤) كما في الأصول ؛ والصواب « في الاستسقاء » أو « في العيدين والامساء » ، فسقط منها لفظ « الاستسقاء » . قال في المختصر : ويصت القوم لخطبة الاستسقاء ولا يخرج فيه المنبر ، وليس فيه أذان ولا إقامة - اهـ .

(٥) قال السرخسي في ج ٢ ص ٧٨ من مبسوطه : أما عند أبي حنيفة رضي الله

و ذلك ؟ قال : لا .

## باب الصلاة بمكة وفي الكعبة

قلت : أرأيت الإمام إذا صلى بمكة وصف الناس حول الكعبة  
فقامت امرأة بجده الإمام ؟ قال : إن كانت تأتم من الكعبة بالجانب  
د لدى يأتهم به الإمام ونوى الإمام<sup>٢</sup> الذي تأتم به<sup>٢</sup> أن يؤمها ويؤم الناس  
فصلاة الإمام وصلاة الناس كلهم فاسدة . قلت : فإن كان يأتهم<sup>٢</sup> بالجانب  
الآخر وكانت إلى الكعبة أقرب من الإمام ؟ قال : صلاتها<sup>٢</sup> وصلاة  
"قوم" وصلاة الإمام كلهم<sup>٢</sup> تامة . قلت : فإن قامت نحذاء الإمام من  
الجانب الآخر وصفت معها "نساء مقاب" صف الإمام ؟ قال : صلاة  
= تعالى عنه ولا يشكل لأنه ليس فيها ( كذا ) صلاة بالجماعة ، إنما فيها الدعاء ، فإن  
تدأوا صلوًا فرادى ، وذلك في معنى الدعاء ، وعند محمد رحمه الله تعالى فيها صلاة  
الجماعة يمكنها تطوع كصلاة العيد ؛ وليس فيها أذان ولا إقامة - هـ .  
(١) وهذا مذهب الإمام ؛ وقل أو وسف وحمد ؛ يرخس للعاجز في حضور  
الصناعات كهم وفي الكسوف والاستسقاء . وقد مررت هذه المسألة في صلاة  
العيد مرجع ص ٣٨١ ، ٣٨٢ من هذا الكتاب . وذكرها السرخسي في ج ٢  
ص ٤١ من مبسوطه مبسوطة مسرحة - فجمعها إن أردت البسط .  
(٢-٣) قوله « الذي تأتم » رداه من ح ، ولم يذكر في بقية الأصول .  
(٣-٣) كذا في الأصول "ق" نابيدي ؛ وعن أصـواب « فإن كانت تأتم » -  
و لله أعلم .

(٤) لفظ « صلاتها » - قط من هـ .

(هـ) وفي هـ « وكه » . رده أبو داود من سهو له نسخ .

الإمام وصلاة الناس كلهم تامة 'إلا من' كان مع النساء في ذلك الجانب .

'قلت : فمن كان ' بجذائهن أو خلفهن ؟ قال : صلاته فاسدة . قلت :

فإن صلى الناس فرادى تطوعا النساء والرجال ؟ قال : هذا والاول سواء ،

وصلاة الرجال تامة من كان بجذا النساء أو خلفهن غير أنه قد أساء في

قيامه بجداء النساء أو خلفهن .

قلت : فإن كانت الكعبة تنى<sup>٢</sup> وقام الإمام يصلي بالناس و صف

الناس حول الكعبة وليس بين يسي الإمام ستر يحجز بينه وبين ' نصف

المستقل ؟ قال : يحجز الإمام والقوم جميعا ، وصلاتهم تامة إلا أن الإمام

قد أساء في تركه أن يجعل<sup>٣</sup> بينهم وبينه ستر . قلت : وكذلك لو كان مكان

' صف الرجال<sup>٥</sup> صف من النساء كانت صلاته وصلاة القوم كلهم .

تامة ؟ قال : نعم .

قلت : فإن كن الإمام صلى في جوف الكعبة مستقبل حائط من

( ١-١ ) وفي « ألا ترى أن من » مكان « إلا من » ، خطأ وحش .

( ٢-٢ ) قوله « قلت : فمن كان » ، - اقط من ه .

( ٣ ) قال السرخسي : وقد أظرف في العبارة في هذا اللفظ لأنه كره إطلاق

لفظ « الانهدام » على الكعبة ، وبهذا اللفظ يفهم هذا المقصود - ام ج ٢ ص ٧٨ .

( ٤-٤ ) وفي ح « بينه وبينهم » .

( ٥-٥ ) و كان في الأصول « الصف الرجال » ؛ والصواب « صف الرجال »

بالإضافة .

حيطانها أ يجوز أيضا ؟ قال : نعم . قلت : فإن كان معه <sup>١</sup> في جوف الكعبة قوم يصلون إلى الحائط الذي يصل إلى الإمام وهم قدام الإمام ؟ قال : لا يحزبهم صلاتهم لأنهم قدام الإمام يصلون إلى الجانب الذي يصل إلى الإمام . قلت : فإن كان مكانهم نساء ؟ قال : صلاة الإمام والقوم تامة ، وصلاة نساء فاسدة . قلت : فإن صف قوم مستقبل الإمام بوجوههم <sup>٢</sup> إلى وجه الإمام <sup>٣</sup> يأتون بالإمام ؟ قال : يحزبهم ذلك ، إلا أن الإمام قد أساء في ترك السترة فيما بينهم <sup>٤</sup> . قلت : فإن صافوا حلقة واحدة في جوف الكعبة فصلوا بإمام ؟ قال : يحزبهم صلاتهم إذ كل واحد منهم صلى على القبلة لأن كلا على القبلة <sup>٥</sup> .

١٠ قلت : فإن كانوا في غير الكعبة فتحروا القبلة فصلى كل إنسان منهم إلى ناحية بالتحري و تيموا بالإمام ؟ قال : لا يحزى <sup>٦</sup> من خالف <sup>٧</sup> الإمام لأن الإمام على غير قبلة <sup>٨</sup> فلا يحزى أن يأتى به <sup>٩</sup> ؛ ولا يشبه هذا الكعبة (١) وفي « أن ما » مكان « أيضا » وهو تحريف .  
(٢-٢) وفي « كان الإمام صلى » ، والصواب « كان معه » كما هو في بقية لأصول .

(٣) وفي « بوجوههم » ؟ وفي ذ ، ح « وجوههم » .  
(٤-٤) قوله « إلى وجه الإمام » زدتاه من ح .  
(٥-٥) من قوله « يأتون بالإمام ؟ ... » ساقط من ح .  
(٦) وفي « قبلة » .

(٧-٧) وكان في الأصول « من خلف » ، والصواب « من خالف » كما هو في المختصر .  
(٨-٨) قوله « فلا يحزى أن يأتى به » زيد من ح ، وسقط من بقية الأصول . =

لأن الكعبة حيث ما وجهه منها فهو قبله وهو حق .

قلت : أ رأيت قوما صلوا فوق الكعبة بامام ؟ قال : يحزبهم . قلت :

فان كان وجه الإمام إلى ناحية منها ووجه كل إنسان منهم إلى ناحية

أخرى ؟ قال : يحزبهم كلهم . إلا أن يكون أحداً منهم قدام الإمام

و ظهره إلى وجه الإمام ، من <sup>٢</sup> كان هكذا فانه لا تجزیه صلاته . قلت : هـ

أ رأيت إن صف قوم منهم قدام الإمام ووجوههم إلى وجه الإمام ؟

قال : يحزبهم ذلك . قلت : و النساء في هذا الباب مثل الرجل ؟ قال : نعم .

غير أنهم قد أسأوا في ترك السترة بينهم وبين الإمام . قلت : أ رأيت

إن صف قوم منهم خلف الإمام وجعلوا ظهورهم إلى ظهر الإمام وانتموا

بالإمام ؟ قال : يحزبهم صلاتهم لأنهم خلف الإمام و الإمام على قبله . ١٠

قلت : أ رأيت العبيد و الأحرار و الرجال و النساء هم كلهم في هذا سواء ؟

قال : نعم .

قلت : أريت إن كان الإمام يصلى إلى الكعبة بينه وبين الكعبة

= قال السرخسي : وهذا بخلاف ما إذا تحروا في ظلمة الليل واقتدوا بالإمام فانه

لا تجوز صلاة من علم أنه يخالف بالإمام في الجهة هناك لأن عنده أن إمامه غير

مستقبل القبلة فلا يصح اقتدائه به - ج ٢ ص ٧٩ .

(١) كذا في الأصول ؛ ولعل لصوب « ما واجبه » .

(٢) كذا في ز ، ح ؛ وفي نقيية الأصول « أحدا » .

(٣) وفي ح « فمن » .

(٤) كذا في الأصول ؛ ولعله « السترة » سقطت التاء بسهو الناسخ .

(٥) اعط « هم » ساقط من « .

مقام إبراهيم و الصف الذى مقابله أقرب إلى الكعبة من الإمام ؟ قال :  
تجزئهم صلاتهم كلهم . قلت : وكذلك الصف الآخر فيما بين الركن اليماني  
إلى الحجر وهو أقرب إلى البيت من الإمام ؟ قال : نعم ، تجزيهم كلهم  
صلاتهم . قلت : فان كان الذى فى جانب الإمام أقرب إلى الكعبة من  
الإمام ؟ قال : لا تجزيهم ، وعليهم أن يستقبلوا الصلاة .

قلت : أ رأيت إن استقبلوا الإمام بوجوههم والكعبة خلف  
ظهورهم ؟ قال : لا تجزيهم صلاتهم لأنهم على غير القبلة ، وعليهم أن  
يستقبلوا صلاة ، وأما الإمام و القوم جميعا غير هؤلاء فان صلاتهم تامة .

## كتاب 'الحيض'

باب من المستحاضة في أول ما يمتد به الدم ما يكون

حيضا وما لا يكون<sup>٢</sup>

قال : سمعت محمد بن الحسن يقول : إذا بلغت المرأة مبلغ النساء

ولم تحض فرأت الدم أول ما رآته يوما ثم انقطع عنها ثمانية أيام ثم هـ

رأت الدم يوما وهو تمام العشرة ثم انقطع فهذا في قول أبي يوسف

حيض كله ؛ وقال محمد<sup>٤</sup> : لا يكون هذا حبضا لأن ما بين الدمين من

(١) هذا الكتاب في المختصر بعد كتاب الصوم .

(٢) الحيض في اللغة : هو الدم الخارج ؛ ومنه : حاضت الأرنب ، وحاضت

الشجرة إذا خرج منها الصمغ الأحمر ، وفي الشريعة : اسم لدم مخصوص وهو أن

يكون ممتدا خارجا من موضع مخصوص وهو القبل الذي هو موضع الولادة .

و لباضعة بصمة مخصوصة ، فإن وجد ذلك كله فهو حيض وإلا فهو استحاضة ؛

و لاستحاضه استفعال من الحيض - كذا قال السرخسي في كتاب الحيض من

مبسوطه ج ٣ ص ١٤٧ .

(٣) عنوان الباب ساقط من هـ ج .

(٤) قال السرخسي : و الأصل عند محمد رحمه الله تعالى وهو الأصح وعليه الفتوى :

أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان دون ثلاثة أيام لا يصير فصلا . فذا بلغ

الطهر ثلاثة أيام أو أكثر نظر ، فإن استوى الدم بالطهر في أيام الحيض أو كان

الدم غالباً لا يصير فصلا ، وإن كان الطهر غالباً يصير فصلا ، فحينئذ ينظر ، إن لم يمكن

أن يجعل واحد منهما بانفراده حبضا لا يكون شيء منه حيضا ، وإن أمكن أن يجعل

أحدهما بانفراده حيضا إما المتقدم أو المتأخر يجعل ذلك حيضا ، وإن أمكن أن =



الطهر أكثر من الدمين جميعا ، فهذا ليس بحيض ؛ ولو كان الدمان أكثر مما بينهما من الطهر أو مثله كان ذلك حيضا كله ، لأن المرأة الحائض لا ترى الدم سائلا أبدا ، ينقطع الدم يوما وتراه يوما ، وينقطع يومين وتراه يومين ، وينقطع ثلاثة أيام وتراه بعد ذلك ، فذلك دم واحد ، وإن كان بين ذلك أيام لا ترى فيها دما إذا كان الدمان أكثر مما بينهما من الطهر أو مثله .

وأقل ما يكون الحيض ثلاثة أيام ولياليها لا ينقص من ذلك شيئا ، وأكثر الحيض عشرة أيام ولياليها لا يزيد على ذلك شيئا ، فإن رأت المرأة الدم يومين وثلاثي يوم ثم انقطع ذلك لم يكن ذلك حيضا حتى يكون ما بين أول الدم وآخره ثلاثة أيام ولياليها لا ينقص من ذلك شيء ؛ ألا ترى أن الدم لو زاد على عشرة أيام ولياليها ساعة كانت تلك الساعة = يحمل كل واحد منهما بانفراده حيضا يجعل الحيض أسرعها إمكانا ، ولا يكون كلاهما حيضا إذ لم يتغالاها طهر تام ، وهو لا يجوز بداية الحيض بالطهر ولا ختمه به سواء كان قبله وبعده دم أو يكى ، ولا يحمل زمان الطهر زمان الحيض لاحاطة الدمين به - ج ٣ ص ١٥٧ من الموسط .

(١) قوله « فذلك » ساقط من .

(٢) وفي « ون » .

(٣) كذا في « ز » وكان في الأصل « أما إذا » وتقدير « أما » لا يستقيم المفهوم إلا أن يكون شيء من العبارة - قطا من الأصول - والله أعلم .

(٤) وفي « وإن » .

(٥) لفظ « المرأة » ساقط من .

استحاضة؟ فكذلك النقصان إذا نقص الدم من ثلاثة أيام و لياليها شيئا لم يكن ذلك حيضا؛ لأن الأثر جاء أن أدنى الحيض ثلاثة وأكثره عشرة<sup>١</sup>،  
(١) وفي « الأكثر » وهو تصحيف ، والصواب « الأثر » كما هو في الأصل وكما هو في ز .

(٢) روى هذا الأثر من حديث أبي أمامة ، ومن حديث وائلة بن الأسقع ، ومن حديث معاذ بن جبل ، ومن حديث أبي سعيد الخدري ، ومن حديث أنس بن مالك ، ومن حديث عائشة . أما حديث أبي أمامة فرواه الطبراني في معجمه والدارقطني في سننه من حديث حسان بن إبراهيم بن عبد الملك عن العلاء ابن كثير عن مكحول عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة ، وأكثر ما يكون عشرة أيام ، فإذا زاد فهي مستحاضة » . وأما حديث وائلة فرواه الدارقطني : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أقل الحيض ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة » . وأما حديث معاذ فأخرجه ابن عدى في الكامل . وأما حديث أبي سعيد فرواه ابن الجوزي في العلل المتناهية . وأما حديث أنس فأخرجه ابن عدى أيضا في الكامل . وأما حديث عائشة فذكره ابن الجوزي في التحقيق وفي العلل المتناهية فقال : وروى حسين بن علوان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أكثر الحيض عشر وأقله ثلاث » . وفي أسانيد هذا مقال - راجع نصب الراية ج ١ ص ١٩١ و راجع فتح القدير ج ١ ص ١١٢ طبع الأميرية بولاق تجده فيها تفصيلا . قال ابن الهيثم : فهذه عدة أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم متعددة الطرق ، وذلك يرفع الضعيف إلى الحسن . والمقدرات الشرعية مما لا تدرك « لرأى » والموقوف فيها حكمه الرفع ، بل تسكن النفس بكثرة ما روى فيه عن الصحابة والتابعين إلى أن المرفوع مما أحد فيه ذلك الراوى الضعيف ، وبالجملة فله أصل في الشرع - اه ما قاله ابن الهيثم في الفتح .

فن جعل أقل من ثلاثة ' حيضا فينبغي له أن يجعل أكثر من عشرة  
حيضا فهذا لا يستقيم ، و الأمر فيه كما وصفت لك .  
وإذا بلغت المرأة مبلغ النساء و لم تحض فرأت الدم أول ما رآته  
فدبها الدم ثلاثة أشهر فان أبا حنيفة قال في ذلك : حيضها من أول  
ما رأت الدم عشرة أيام ، فإذا مضت اغتسلت و توضأت لكل وقت  
صلاة و صلت عشرين يوما ، فإذا مضت عشرون يوما تركت الصلاة .  
عشرة أيام ثم اغتسلت . فكان هذا حالها حتى ينقطع الدم ، لأنها تجعل  
حيضها أكثر الحيض ، لأنه لم يكن لها أيام معروفة فتجعل ' حيضها أيامها  
المعروفة ، إما جعلنا شهرها عشرين يوما . و قد يكون الطهر أقل من ذلك  
١. لأنها أخذنا في ذلك بالأمر الظاهر المعروف من أمر النساء ، لأن الغالب  
من أمر النساء في الحيض أن في كل شهر حيضة ، ألا ترى أن الله  
تبارك و تعالى جعل على التي تحيض من العدة « ثلاثة قروء » فان لم تكن  
تحيض من كبر أو صغر جعل عليها ' ثلاثة أشهر « لجعل مكان كل  
حيضة شهرا » و هذا الغالب من أمور النساء .  
و أدنى ما يكون بين الحيضتين من الطهر خمس عشرة ليلة لا ينقص

(١) وفي « ثلاث » .

(٢) وفي « فيجعل » .

(٣) اللفظ « عليه » ساقط من هـ ، موجود في الأصل و كذا في ز .

(٤) كذا في الأصول ؛ و اصل الصواب « شهرا » .

(٥) وفي « أمر » .

شيئا قليلا ولا كثيرا ، فإذا هي رأت دمين بينهما من الطهر أقل من خمس عشرة ليلة فهذاان الدمان ليسا بحيض جميعا ، لأن الحيضتين لا يكون بينهما من الطهر أقل من خمس عشرة ليلة - وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

وإذا بلغت المرأة مبلغ النساء ولم تحض فرأت الدم أول ما رآته ه يوما ثم انقطع عنها تسعة أيام ورآته يوما ثم انقطع فان أبا يوسف قال : عشرة أيام من ذلك حيض : اليوم الأول الذي رأت فيه الدم ، والتسعة الأيام التي رأت فيها الطهر ' حيض كله ' ، واليوم الآخر ' الذي رأت فيه الدم استحاضة ' ، تغتسل وتغضى ما زاد على التسعة الأيام التي رأت فيها الطهر من الصلاة ، وإن كانت صامت شيئا من شهر رمضان في ١٠ التسعة الأيام التي رأت فيها الطهر قضتها لأنها كانت في ذلك حائضا باليوم الحادى عشر الذى رأت فيه الدم ، ولو لم تر الدم في اليوم الحادى عشر لم يكن شيء من ذلك حيضا . وقال محمد : لا يكون شيء من هذه الأيام كلها حيضا ، لأن ' يوم الحادى عشر ' يكن حيضا فلا تكون ' تسعة ' الأيام ' التي فيها الطهر حيضا بالدم الذى رأت في اليوم الحادى عشر ، ١٥ وذلك ' الدم ليس بحيض ' ، ولا يكون ' يوم الأول أيضا حيضا لأنها (١-١) وفي « الطهر فيها » .

(٢) وكان في الأصل « للتسعة » ، وهو تصحيح ، والصواب « التسعة » كما في هـ ، ز .

(٣-٧) وفي « وغير ذلك » ، وهو خطأ .

إمارات الدم يوما واحدا ، ولا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام ؛  
 رأيتم التسعة الأيام التي رأت فيها الطهر أيكون حيضا إن لم تر الدم في  
 اليوم الحادى عشر؟ قالوا : لا تكون تلك الأيام ولا اليوم الذى قبله  
 حيضا . قيل لهم : إنما تكون تلك التسعة الأيام التي رأت فيها الطهر حيضا  
 ٥ و اليوم الذى قبلها بالدم الذى رآته في اليوم الحادى عشر؟ قالوا : نعم .  
 قيل لهم : فذلك الدم ' أحيض هو؟ قالوا : لا . قيل لهم : فكيف  
 صير دم ليس بحيض غيره من أيام الطهر حيضا و هو نفسه ليس بحيض  
 و الحكم فيه عندكم أنه طهر فكيف يجعل الطهر غيره حيضا وقد بلغنا  
 عن النبي صلى الله عليه و سلم أن امرأة استحيضت فسل رسول الله صلى الله  
 ١٠ عليه و سلم عن ذلك فقال : « ليس ذلك بحيض وإنما هو دم عرق » ، فقد  
 (١) وفى « فائما » .

(٢) أى لدم الذى رآته في الحادى عشر .

(٣) أسند هذا البلاغ الحافظ طابعة بن محمد في مسند الإمام له ، فأخرجه عن  
 أبى عبد الله محمد بن محمد بن سليمان بن توبة الممدانى عن أبى نعيم الفضل بن دكين  
 عن أبى حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أن فاطمة بنت  
 أبى حيش قالت : يا رسول الله ! إني استحيض الشهر والشهرين ، فقال لها : إنما  
 هو عرق ، فإذا أقبلت حيضتك فدرى الصلاة ، وإذا أدبرت فاعتسلى لطهر ك ثم  
 نوضئى لكل صلاة وصلى - اهـ . ورواه عن صالح بن أحمد عن محمد بن إسحاق  
 عن أبى نعيم عن أبى حنيفة . ورواه عن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن  
 الأزهري عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن أبى حنيفة - راجع جامع المسانيد ج ١  
 ص ٢٦٧ . وأخرجه أحسن بن زيد في كتاب الآثار عن الإمام بسنده المذكور =

جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دم الاستحاضة غير دم الحيض، وجعل ذلك بمنزلة العرق يسيل منه الدم؛ وإنما ذلك بمنزلة الرعاف وغيره من الدم الذي يسيل من الجسد إلا أن مخرجه ومخرج دم الحيض 'من موضع' واحد وحكمه مختلف؛ أما دم الحيض فيترك له الصلاة، وإن صامت فيه أعادت صيامها؛ وأما دم الاستحاضة لحكمه كحكم دم الرعاف، تتوضأ منه لوقت كل صلاة وتصلّي ويأتيها زوجها وتصوم وهي فيه بمنزلة الطاهرة؛ فكل دم حكم على المرأة أنها فيه بمنزلة الطاهرة فليس يجعل ذلك غيره من أيام الطهر حيضا.

= راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٢٦٨. ورواه ابن خمر وفي مسنده في ١٨٩ بسنده عن الحسن بن زيادنا أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله! إني أستحاض الشهر والشهرين والثلاثة - وفي رواية: إني أستحاض فلا أطهر الشهرين والثلاثة! فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أدبرت الحيضة - وفي رواية: حيضتك - فاغتسل لطهرتك وتوضئي لكل صلاة - اه! وليس فيه ذكر عرق. ورواه أبو داود عن أحمد بن يونس وعبد الله بن محمد النفيلي عن زهير عن هشام عن عروة عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة؟ فقال: إنما ذلك عرق ولا يست بالحیضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة. فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي - اه ص ٤٣.

(١) لفظ «الذي» ساقط من ز.

(٢-٢) وفي هـ «من مخرج موضع».

(٣) وفي هـ، ز «فتترك».

(٤) لفظ «يجعل» ساقط من هـ.

أرأيتم امرأة أول ما رأت الدم رأته يوما ثم انقطع عنها تسعة أيام أ يكون حيضا؟ قالوا: لا . قيل لهم: فان رجعت أو سال منها دم من غير الفرج أ تكون بذلك حائضا في التسعة الأيام التي طهرت فيها؟ قالوا: لا . قيل لهم: فالدم الذي سال من الفرج في اليوم الحادى عشر ه أ حيض هو؟ قالوا: لا . قيل لهم: فاستحاضة هو؟ قالوا: نعم . قيل لهم: فتحكمه كحكم الرعاف في الصيام والصلاة وغير ذلك؟ قالوا: نعم . قيل لهم: فكيف جعل ذلك اليوم<sup>١</sup> الأيام التسعة التي كانت المرأة فيها ظاهرا حيضا وحكمه عليها غير حكم الحيض؟ هل رأيتم دما<sup>٢</sup> ليس بحيض يجعل غيره حيضا؟ ليس هذا بثنى<sup>٣</sup>، إنما الحيض إذا كان ١٠ الدمان كلامهما حيضا في أول ذلك وآخره، وإن كان بينهما طهر أيام مثلها أو أقل جعلنا ذلك كله حيضا وإن لم ترميه الدم لأن المرأة الحائض لا ترى الدم سائلا أبدا يسيل مرة وينقطع مرة، فإذا كان أول دمها حيضا وآخره حيضا كانت الأيام كلها حيضا، وإذا كان

(١) لفظ «اليوم» ساقط من ه .

(٢) وفي ج ٣ ص ١٥٥ من ميسر الخسبي: واحتج محمد رحمه الله تعالى في الكتاب على أبي يوسف رحمه الله تعالى فقال: الدم المرنى في اليوم الحادى عشر<sup>٤</sup> كان استحاضة كان بمنزلة ارعاف، فلو جاز أن تجعل أيام الطهر حيضا، الدم الذي ليس بحيض يلحظ بالرعاف؟ ولأن ذلك الدم ليس بحيض بنفسه وكيف يجعل عتاره رمان الطهر حيضا؟ ه . فاحصر كلامه الطويل اختصارا حسنا ثم ذكر استدلال الإمام أبي يوسف واحتججه على الإمام محمد - راجعه إن شئت التفصيل .

أول الدم حيضا وآخره استحاضة أو أوله ليس بحيض وآخره ليس بحيض لم يكن بينهما حيض أبداً ، وكذلك إن كان أوله ليس بحيض وآخره حيضا لم تكن تلك الأيام التي لم تر فيها الدم حيضا .

وإذا بلغت المرأة مبلغ النساء ولم تحض فرأت الدم يوما واحدا ثم انقطع ثمانية أيام ثم رأت ثلاثه أيام ثم انقطع فان قياس قول أبي يوسف في ذلك أن اليوم الأول والثمانية الطهر ، و اليوم العاشر الذي رأت فيه الدم حيض كله ، و اليومان الحادى عشر والثاني عشر الذي رأت فيه الدم فهى فيها مستحاضة ؛ وقال محمد : الأيام "ثلاثة" الاواخر حيض ، وما سوى ذلك استحاضة . وإن كانت أول ما رأت الدم رأت يوما ثم انقطع الدم تسعة أيام كمال العشرة ثم رأت الدم ١٠ ثلاثة أيام مستقبلة ثم انقطع فان قياس قول أبي يوسف في ذلك أن اليوم الأول الذى رأت فيه الدم والتسعة الأيام التي رأت فيها ' الطهر حيض كله ، و الثلاثة الأيام التي رأت فيها ' الدم ' استحاضة تغتسل عند ' مضى ' عشرة و تتوضأ لكل وقت و تصلى : و أما في قول محمد فان الأيام 'ثلاثة' التي رأت فيها الدم أحبرا هى الحيض تدع ١٥ فيها الصلاة والصيام . و اليوم الأول الذى رأت فيه الدم استحاضة تصوم فيه و تصلى و يأتها زوجها .

(١-١) من قوله « الطهر حيض ... » ساقط من ز ، ع .

(٢) لفظ « الدم » ساقط من ه .

(٣) لفظ « عند » كان ساقطاً من الأصل ، إنما زدناه من ه ، ز .



كتاب الأصل ( ما يختلف فيه الحيض و الطهر من الغير المعتادة ) ج - ١

وإذا بلغت المرأة مبلغ النساء ولم تحض فرأت الدم أول ما رأته  
ثلاثة أيام ثم انقطع عنها سبعة أيام كمال العشرة ثم رأته اليوم الحادى  
عشر ثم انقطع فان أبا يوسف قال فى هذه ' الثلاثة الأول و السبعة  
التي رأت فيها الطهر: حيض كله ؛ و اليوم الحادى عشر الذى رأت فيه  
الدم ' : استحاضة ؛ و أما فى قول محمد فالثلاث الأول التي رأت فيها  
الدم حيض و ما سوى ذلك استحاضة كله ، لأن الدم الذى رأته فى  
اليوم الحادى عشر دم استحاضة فلا يجعل تلك السبعة الأيام التي رأت  
فيها الطهر حيضا . ولو كانت المرأة أول ما رأت الدم رأته أربعة  
أيام ثم نقطع خمسة أيام ثم رأته يومين ثم انقطع فان أبى يوسف:  
١٠ إن الأيام الأول و الخمسة الأيام التي رأت فيها الطهر و اليوم العاشر  
الذى رأت فيه الدم ' حيض كله ' و اليوم الحادى عشر الذى رأت  
فيها الدم ' استحاضة تصوم فيه و تصلى و يأتيها زوجها - فكذاك قول  
محمد فى هذا أيضا ، لأن اليوم العاشر رأت فيه دما فكان ذلك الدم  
حيضا يصير الطهر لذى قبله حيضا .

١٥ باب ما يختلف فيه الحيض و الطهر من المرأة التي  
لم يكن لها أيام معروفة

و قال محمد بن الحسن : إذا بلغت المرأة مبلغ النساء ولم تحض ثم

(١) كذا فى هـ ، ز ، و فى لأصل « هذا » و هو خطأ .

(٢) انقط « الدم » ساقط من ز .

(٣-٤) من قوله « حيض كله ... » ساقط من هـ .

استمر بها الدم فرأت يوما دما ، يوما طهرا حتى أتى عليها ثلاثة أشهر  
ثم انقطع عنها فان أبا يوسف قال : عشرة أيام من أول دمها حيض  
وعشرون طهر : وقال محمد : تسعة أيام من أول ما رأت الدم حيض  
و واحد وعشرون طهر ، وتسع حيض و واحد وعشرون طهر ، ولا يكون  
اليوم العاشر حيضا لأنها رأت فيه الطهر ، ولم يكن في اليوم الذي بعده ٥  
حيض فنصيره ١ حيضا .

ولو كانت رأت يومين حيضا و يومين طهرا حتى أتت عليها ثلاثة  
أشهر كانت عشرة من أول ما رأت الدم حيضا وعشرون طهرا ، وعشرة  
حيضا وعشرون طهرا ، وعشرة حيضا وعشرون طهرا - في قول أبي يوسف ؛  
وأما في قول محمد فعشرة أيام من أول دمها حيض و اثنان وعشرون ١٠  
يوما طهر ، وستة أيام بعد ذلك حيض و اثنان وعشرون يوما طهر ،  
وعشرة أيام حيض و ما بقى طهر .

ولو كانت رأت ثلاثة أيام دما و ثلاثة أيام طهرا حتى أتت عليها  
ثلاثة أشهر كان في قول أبي يوسف عشرة أيام حيضا وعشرون طهرا ،  
وعشرة أيام حيضا وعشرون طهر ١٠ وعشرة أيام حيضا وعشرون ١٥  
طهرا : وفي قول محمد تسعة حيض و واحد وعشرون طهر ، حتى تأتي  
على ثلاثة الأشهر .

ولو رأت أربعة أيام دما و أربعة أيام طهرا كان هذا في قول

(١) وفي « نصيره » .

(٢) كذا في هـ ، ز ، و كان في الأصل « يأتي » .

كتاب الأصل ( ما يختلف فيه الحيض و الطهر من الغير المعتادة ) ج - ١

أبي يوسف عشرة حيضا وعشرون طهرا حتى تأتي على الثلاثة الأشهر ؛  
وفي قول محمد عشرة من أول ما رأت الدم حيض و اثنان وعشرون يوما  
طهر<sup>١</sup> ، وأربعة حيض وثمانية وعشرون طهر ، وأربعة حيض وما بقي طهر .  
ولو كانت رأت خمسة دما وخمسة طهرا وخمسة دما وخمسة طهرا  
٥ حتى أنت عليها ثلاثة أشهر كانت عشرة من أول ما رأت الدم في قول  
أبي يوسف عشرة<sup>٢</sup> حيضا وعشرون طهرا ، وعشرة حيضا وعشرون  
طهرا ، وعشرة حيضا ، وعشرون طهرا ، وأما في قول محمد فخمسة حيض  
وخمسة ، عشرون طهر ، وخمسة حيض وخمسة وعشرون طهر ، وخمسة  
حيض وخمسة وعشرون طهر حتى يأتي عليها الثلاثة الأشهر . وكيف  
١٠ تكون الخمسة التي لم تر فيها الدم حيضا وهي لم تر بعدها في اليوم الحادي  
عشر إلا دم استحاضة\* ودم الاستحاضة طهر؟ فكيف يكون ما لم تر فيه  
دما حيضا وهي لم تر<sup>٣</sup> بعدها حيضا<sup>٤</sup> .

فإن كانت أول ما رأت الدم رأت ستة أيام دما وستة طهرا ،

(١) وفي ز « يأتي » .

(٢) كذا في هـ ؛ وفي ع ، ر « طهرا » .

(٣) وكان في الأصول « خمسة » مكان « عشرة » ، والصواب « عشرة » ؛  
و « خمسة » تحريف يؤيده ما أتى بعد في الصور الثلاث ، لأن الحيض يجوز  
ختمه بالطهر عند الإمام أبي يوسف .

(٤) كذا في الأصل و كذا في ز ؛ وفي هـ « طهر » مكان « حيضا » خطأ .

(٥) وفي هـ ، ر « لاستحاضة » .

(٦-٧) وفي ر « بعد حيض » .

و ستة أيام دما و ستة طهراً ، و ستة دما و ستة طهراً حتى آتى ذلك على ثلاثة أشهر كان عشرة من أول ما رأت الدم فيه حيضاً ، و ما لم تر فيه الدم في قول أبي يوسف عشرون طهر و عشرة حيض ، و عشرون طهر ، و أما في قول محمد فستة أيام من أول ما رأت الدم حيض و ثلاثون طهر ، و ستة حيض و ثمانية عشر يوماً طهر ، و ستة أيام حيض و ما بقي طهر ، لأنها حين لم تر الدم في أيامها المعروفة الأولى في الحيضة الثانية و رأت الطهر أيامها كلها لم يكن ذلك حيضاً ، فصارت الست التي رأت فيها الدم بعد أيامها التي طهرتها في الحيض و ما سوى ذلك استحاضة .

### باب المرأة يكون حيضها معروفاً فيزيد أو ينقص

قال محمد بن الحسن : إذا كانت المرأة تحيض في أول كل شهر خمسة أيام حيضاً معروفاً لحاضت مرة أربعة أيام في أول الشهر ثم انقطع الدم خمسة أيام ثم حاضت يوماً بعد ذلك تمام العشرة فهذا حيض كله - في قول أبي حنيفة و أبي يوسف و محمد .

و إن رأت الدم ثلاثة أيام في أول الشهر ثم انقطع تسعة أيام ثم رآته يوماً واحداً أو يومين أو ثلاثة أيام فإن الحيض الثلاثة الأيام الأول ، ١٥ و ما سوى ذلك استحاضة - في قول محمد ؛ و قال أبو يوسف : خمسة أيام من أول الشهر حيض : الأيام الثلاثة الأول التي رأت فيها الدم ، و يومين (١) كذا في الأصول ؛ و سقط منها قوله « و عشرة حيض و عشرون طهر ، و لا بد منه .

(٢) و في « ما ما » .

من أيام طهرها ، وما سوى ذلك استحاضة . وقال محمد : وكيف يكون  
اليومان اللذان رأت فيها الطهر حيضا وهي لم تر بعدهما دما يكون  
حيضا إنما رأت دما يكون استحاضة ؟ فذلك الدم لا يجعل الطهر حيضا .  
فان كان حيضها من أول الشهر خمسة أيام فرأت الدم ثلاثة أيام  
ثم انقطع خمسة أيام ثم رأت الدم ثلاثة أيام ثم انقطع فان الحيض الثلاثة  
الأيام الأول ، ولا يكون شيء مما سوى ذلك حيضا - في قول محمد ؛ وقال  
أبو يوسف : خمسة من أول الشهر الثلاثة الأيام التي رأت فيها الدم ويومان  
بعد ذلك حيض كله ، فان كانت صامت في ذينك اليومين من أمر واجب  
عليها فلتقضه ، لأن خمسة من أول الشهر كانت أيام حيضها فهي حيض كلها .  
١٠ وقال محمد : لا يكون اليومان اللذان طهرت فيهما حيضا لأنها لم تر بعدهما  
دما يكون حيضا ، أ رأيت لو لم تر الدم في هذه الأيام الثلاثة ؟ إلا و آخر  
كان . يكون ذلك اليومان حيضا ؟ قال : لا ، إنما ذاك اليومان حيض  
إذا رأت في هذه الثلاثة الأيام الأواخر دما . قال : أ رأيت اليوم  
في هذه الأيام الثلاثة أحيض هو ؟ قالوا : لا . قال : و تصلى فيه و تصوم  
١٥ و يأتيها زوجها لأنها فيه بمنزلة الطاهر ؟ قالوا : نعم . قال : فكيف يصير

(١) لفظ «سوى» ساقط من هـ .

(٢-٢) من قوله «خمسة أيام...» ساقط من هـ .

(٣) وفي الأصول «بعده» و الصواب «بعدها» والضمير لليومين .

(٤) وفي ع «الثلث» .

(٥) همز الاستعظام ساقط من الأصل و كذا من ز ؛ وإنما زدناه من هـ .

(٦) كذا في الأصل ؛ وفي ز ، هـ «هذا اليوم» .

(٧) كذا في هـ ؛ وفي ع ، ر «نصير» .

هذا الدم<sup>١</sup> وهو غير حيض يومين لم تر فيها الدم حيضا؟ ليس هذا<sup>٢</sup> بشيء  
وليس يكون اليومان حيضا<sup>٣</sup> إلا أن ترى<sup>٤</sup> بعدهما دما فيكون حيضا.  
ولو أن امرأة كان حيضها من أول الشهر خمسة أيام فرأت في  
أول الشهر يوما أو يومين دما ثم رأت اليوم العاشر و اليوم الحادى عشر  
دما ثم انقطع الدم بعد ذلك قال محمد : لا يكون شيء من هذا الدم حيضا<sup>٥</sup> .  
لأن الدم الثانى استحاضة فكأنه طهر ، ولم تر الدم في أول الشهر في أيام  
حيضها إلا يوما أو يومين فلا يكون ذلك حيضا لأن الحيض لا يكون  
أقل من ثلاثة أيام ، وقال أبو يوسف : خمس من أول الشهر - حيض  
ما رأت فيه الدم وما لم تر فيه .

و لو كانت رأت اليوم العاشر و اليوم الحادى عشر و اليوم الثانى عشر ١٠  
دما و رأت في أول الشهر دما يوما أو يومين فإن محمدا قال في ذلك :  
ما رأت فيه الدم في أول الشهر استحاضة تقضى صلاتها ، ويجزئها صومها  
إن كانت صامت ، وهذه "ثلاثة الأيام" الآخر حيض إن كان بينهما<sup>٦</sup>

(١) كذا في الأصل وكذا في هـ : وفي ز « اليوم » مكان « الدم » .

(٢) لفظ « هذا » ساقط من هـ .

(٣) وفي ز « إلا حيضا » ، وليس بشيء .

(٤-٤) وفي هـ « ألا ترى أن » . وهو تحريف ، أخر ما كان حقه التقديم .

(٥) لفظ « الأيام » ساقط من ز .

(٦) وفي هـ « بينهما » .

و بين الدم الذى يحدث بعد هذا خمس عشرة ليلة طهراً<sup>١</sup> لأن هذا حيضاً<sup>٢</sup> مثقلاً<sup>٣</sup> ؛ وقال أبو يوسف : هذه الأيام الآخرة الثلاثة استحاضة و خمسة أيام من أول الشهر حيض و إن لم تكن رأت الدم من ذلك في أول الشهر إلا ساعة من نهار . وقال محمد : كيف يكون الطهر حيضاً بساعة من نهار رأت فيه الدم ؟ و الدم المعروف الذى يشبه الحيض ليس بحيضاً<sup>٥</sup> ينبغي لمن قال هذا أن يقول : لو أن هذه المرأة ثبتت على هذا عشرين سنة من عمرها ترى في أول الشهر الدم ساعة من نهار ثم ينقطع ثم تراه اليوم العاشر و الحادى عشر و الثانى عشر و الرابع عشر حتى<sup>٦</sup> تراه خمسة أيام ، فكانت ترى الدم هكذا في كل شهر أول الشهر ساعة و خمسة أيام على هذه الصفة لكان الحيض في قوله الخمسة الأولى من الشهر التى

(١) كذا في المختصر « طهراً » ؛ و كان في الأصول الثلاثة « طهر » بالرفع .  
(٢) كذا في ز . هـ ؛ و في الأصل « طهر » مكان « حيض » . قال المرخسى في مبسوطه : الانتقال على ضربين : انتقال موضع ، و انتقال عدد بالمرة الواحدة - في قول أبي حنيفة و عهد رحمهما الله تعالى ما لم ترمتين ؛ و عند أبي يوسف رحمه الله تعالى : بالمرة الواحدة يحصل انتقال العادة - الخ ج ٣ ص ١٧٤ .  
و انفصل في المبسوط راحته إن شئته .

(٣-٢) قال المرخسى في شرح المختصر : و عند عهد الثلاثة الأخيرة هي الحيض بطريقى البديل ، « ان الإبدال ممكن لأنه يبقى بعده إلى مدة حيضها الثانى مدة طهر

كامل - ١ ج ٣ ص ١٧٩ .

(٤) لعطف « حتى » ساقط من الأصل .

رأت فيها الطهر إلا ساعة حيض ، و هذه الخمسة الأيام التي رأت فيها الدم طهرا كلها تصوم فيها و تصلى و يأتيها زوجها ! ليس هذا بشيء ، و الأمر على ما وصفت .

## باب ما يختلف فيه الطهر و الحيض من المرأة التي لها

### أيام معروفة

و قال محمد بن الحسن : لو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول الشهر في كل شهر معروف ذلك فرأت في أول "شهر يوما دما و يوما طهرا حتى تراه على ذلك أكثر من عشرة أيام كانت الخمسة الأولى حيضا ، و ما سوى ذلك استحاضة - في قول أبي حنيفة و أبي يوسف و محمد . و لو رأت في أول يوم من الشهر طهرا و الثاني دما و الثالث طهرا . و الرابع دما حتى تراه أكثر من عشرة أيام فإن قول محمد في ذلك : إن اليوم الأول من "شهر ليس بحيض ، و ثلاثة أيام بعد اليوم الأول حيض ، و ما سوى ذلك استحاضة ؛ و أما في قول أبي يوسف : فالיום الأول ليس بحيض و لاربعة الأيام الناقية حيض كلها .

و لو كان حيضها خمسة أيام من أول الشهر فرأت أول يوم حيضا ه و "ثاني طهرا ، و الثالث حيضا و الرابع طهرا ، و الخامس حيضا و السادس طهرا ، و السابع حيضا و الثامن طهرا . و التاسع حيضا و العاشر طهرا ثم انقطع الدم كان الحيض تسعة أيام من أول الشهر ، و ما سوى ذلك (١) و في ه « باب الحيض الذي يكون للمرأة فيه أيام معروفة فيقدم أو يتأخر » .



طهرا - في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

ولو كانت رأت الطهر أول يوم من الشهر والثاني حيضا ، والثالث طهرا والرابع حيضا ، والخامس طهرا والسادس حيضا ، والسابع طهرا والثامن حيضا ، والتاسع طهرا والعاشر حيضا ثم انقطع الدم فان تسعة هـ من ذلك حيض ، والطهر من ذلك اليوم الأول لأنها لم ترفيه دما - في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول الشهر فرأت الدم قبل رأس الشهر يوما ويوما طهرا ويوما حيضا حتى تمت لها عشرة أيام لم تزد على ذلك شيئا فالיום الذي تقدم قبل أول الشهر 'استحاضة' ، ١٠ وأما العشرة التي هي أول الشهر ' فان تسعة أيام منها حيض وهو اليوم الأول ، والثمانية الأيام التي بعدها واليوم العاشر الذي لم ترفيه دما ، وما بعد ذلك طهر كله . ولو كانت 'رأت اليوم' الحادى عشر أيضا دما ثم انقطع الدم عنها فان قول محمد في ذلك : إن ثلاثة أيام من ذلك حيض وهو اليوم الثالث الذي رأت فيه الدم ، واليوم الرابع الذي لم ترفيه دما ، واليوم الخامس الذي رأت فيه الدم ، وما سوى ذلك استحاضة ، ١٥ لأن اليوم الأول الذي رأت فيه الدم لم يكن دمه حيضا وكان استحاضة ،

(١-١) من قوله « استحاضة ... » ساقط من هـ .

(٢-٢) وفي هـ « رأت لدم اليوم » من سهو النسخ .

(٣-٣) من قوله « لأن اليوم لأول ... » ساقط من هـ .

فلما كان ذلك الدم غير حيض كان اليوم الذي بعده الذي لم تر فيه الدم طهرا أيضا وهو من أيام أقرائها ثم رأت الدم اليوم الثالث وهو اليوم الثاني من أيام أقرائها، فهذا أول حيضها ثم رأت اليوم الرابع طهرا وهو اليوم الثالث من أيام أقرائها ثم رأت اليوم الخامس دما وهو اليوم الرابع من أيام حيضها فكان ذلك اليوم الذي كانت فيه طاهرا فيما بين هذين اليومين حيضا، لأن قبله حيض وبعده دم حيض، ورأت في اليوم السادس طهرا وهو اليوم الخامس من أيام حيضها ولم تر بعده دم حيض فذلك اليوم لا يكون حيضا، فكان حيضها اليوم الثاني من أيام حيضها و اليوم الثالث والرابع، وما سوى ذلك مما قبله وبعده استحاضة؛ وأما في قول أبي يوسف: والخمسة الأيام التي كانت تحبسها فيما مضى من أول الشهر حيض كلها، والأيام التي قلها إلى رأت فيها الدم وما بعدها استحاضة كلها. وقال محمد. كيف يكون اليوم الأول الذي من أيام حيضها حيضا ولم تر فيه دما؟ وإنما رأت الدم في يوم كان قبله ولم يكن ذلك الدم حيضا فكيف يكون اليوم الأول من أيام حيضها الذي لم تر فيه الدم حيض وهي لم تر قبله حيضا؟ ليس هذا بشيء، وبس ١٥ حيض إلا الدم الذي يكون حيض، وظهر الذي بين الدمين للذين يكونان حيضا، وما سوى ذلك استحاضة.

(١) لفظ « ذلك » زيد من ز.

(٢) كذا في الأصول: « وأصواب » « حيض ». وزاد في « بعد قوله » « حيض »

« كان من اليوم الذي بعده الذي لم تر فيه الدم طهرا أيضا » وقد مررت هذه إمارة قبل، كررها الماسخ وهو منه في غير محلها.

(٣) وفي « اللذان » وهو تصحيف.

## باب الحيض الذي يكون للمرأة فيه أيام معروفة فيتقدم الدم أو يتأخر

قال محمد بن الحسن: ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام في كل

(١) عنوان هذا الباب في ه عنوان الباب المتقدم ، وعنوان المتقدم كتبه هنا ، وهذا من سهر التاسع يترك العناوين يكتبه بالحمرة بعد الفراغ من نسخ الأبواب ليسهر في إدرجها في مقامها .

(٢) قال السرخسي في (باب تقديم الحيض وتأخيره) من بسوطه ج ٣ ص ٨٠: اعلم أن صاحبة العادة إذا رأت قبل عاداتها دما فهو على ثلاثة أوجه: في وجه هو حيض بالاتفاق ، وفي وجه اختلفوا فيه ، وفي وجه روايتان عن أبي حنيفة: أما الوجه الأول وهو أنها إذا رأت قبل أيامها ما لا يمكن أن يجعل حيض بانفراده ورأت في أيامها ما يمكن أن يجعل حيضا بانفراده ولم يجاوز الكل عشرة فاكل حيض بالاتفاق ، لأن ما رآته قبل أيامها غير مستقل بنفسه فيجعل تبع لما رآته في أيامه ، وذكر في نوادر الصلاة عن أبي حنيفة مطلقا أن المتقدم لا يكون حيضا ، ولكن تأويله إذا كان بحيث لا يمكن أن يجعل حيضا بانفراده . وأما الوجه الذي اختلفوا فيه فتلاثة أصول: أحدها أن ترى قبل خمسيتها المعروفة خمسة أو ثلاثة ، أو لا ترى في خمسيتها شيئا ، أو رأت قبل خمسيتها يوما أو يومين ؛ ومن أول خمسيتها يوما أو يومين بحيث لا يمكن جعل كل واحد منهما بانفراده حيضا ، ما يجتمع في كتب صلاة قول: اكل حيض - وهو قول أبي يوسف وعبد الوحد ، ومكر قول أبي حنيفة ، وقد نص على الخلاف في نوادر الصلاة أن عند أبي حنيفة لا يكون شيء من ذلك حيضا - (بلى أن قال) والوجه الثالث إذا رأت قبل أيامها ما يكون حيضا بانفراده ورأت أيامها مع ذلك فعلى قولها لا يشك أن اكل حيض ، دام يحور المسرة اعتبارا بالتقدم «لتأخر» الخ . والتفصيل فيه ، راجعه إن شئت زائده .

شهر من أول الشهر معروف ذلك فرأت دما خمسة أيام قبل هذه الخمسة  
 الأيام ورأت الطهر أيامها المعروفة ورأت بعد ذلك الدم يوما أو يومين  
 أو ثلاثة فإن محمدا قال : الخمسة الأيام الأول حيض ، وما سوى ذلك  
 استحاضة ، وفي قول أبي يوسف : الحيض الخمس التي رأت فيها الطهر  
 والخمس الأولى التي رأت فيها الدم والبومان الآخران اللذان رأت فيهما ■  
 الدم استحاضة . قال محمد : وكيف تكون الأيام التي لم ترفيها الدم  
 حيضا والأيام التي رأت فيها الدم طهرا ؟ أرايتم لو ثبتت على هذا عشرين  
 سنة أكان يكون طهرها حيضا ودمها طهرا ليس هذا بشيء ، إني  
 يكون الطهر حيضا إذا كان قبله دم يكون حيضا وبعده دم يكون حيضا .  
 فأما ما سوى ذلك من الأيام التي لم ترفيها الدم فلا يكون حيضا . ١٠  
 ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول كل شهر فتقدم  
 حيضها ورأت لدم قبل أيام حيضها خمسة أيام ثم رأت بعد ذلك  
 يومين دما من أيام حيضها ثم رأت ثلاثة أيام من أيام حيضها طهرا  
 ثم رأت بعد ذلك ثلاثة أيام دما ثم تقطع فإن محمد قال في ذلك :  
 خمس الأول حيض وما سوى ذلك استحاضة . ١٥

ولو كانت رأت لدم الخمس الأول ثم رأت ثلاثة أيام من أيام  
 حيضها طهرا ثم رأت يومين من أيام حيضها دما ثم رأت بعد ذلك  
 (١) وفي « يومان » سهو النسخ .  
 (٢) وفي « الذي » .  
 (٣) وفي « الخمسة » .

ثلاثة أيام دما ثم انقطع الدم فان محمدا قال: الخمسة الايام الاول التي رأت فيها الدم حيض كلها، وما سوى ذلك استحاضة لأن الايام الخمسة الاول لما كانت حيضا كان ما بعدها من أيامها استحاضة، ولو لم أجعل الايام الاول حيضا لم تكن أيامها حيضا، فلا بد من أن أجعل الايام الاول حيضا، فاذا جعلت الاول حيضا كان ما بعدها من أيامها استحاضة لأنها لم تر فيها ثلاثة أيام دما، فاذا لم تر فيها ثلاثة أيام دما فذلك حيض متقل لأن أقل من ثلاثة أيام من الدم لا يكون حيضا. ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول الشهر فتقدم حيضها خمسة أيام فرأت الدم خمسة أيام قبل أيام حيضها ثم رأت من أيام حيضها ثلاثة أيام دما ثم رأت الظهر يومين ثم رأت بعد ذلك ثلاثة أيام دما فصار ذلك كله ثلاثة عشر يوما فهي مستحاضة في ذلك في الاول وفي الآخر إلا ثلاثة لايام التي رأت فيها الدم في أيام حيضها خاصة. وكذلك لو رأت الدم خمسة أيام قبل أيام حيضها ثم رأت الظهر يومين ثم رأت لده الثلاثة البقية من أيام حيضها ثم رأت دما ١٥ ثلاثة أيام أخرى حتى كان ذلك كله ثلاثة عشر يوما فجميع ذلك استحاضة إلا ثلاثة لاياه التي رأت فيها الدم في أيام حيضها، فان ذلك حيض وما سوى ذلك استحاضة - وهذا كله قول محمد، وفي قول أبي يوسف: أيامها خمسة هي التي كانت تجلس فيها مضى هي الحيض رأت فيها الدم أم لم تره في ذلك كله.

## باب انتقال الحيض عن أيامها التي كانت تجلس فيها مضى

قال محمد: لو أن امرأة كان حيضها في أول الشهر ثلاثة أيام معروف ذلك لها فتقدم حيضها قبل أول الشهر أحد عشر يوما وظهرت أيام حيضها فلم ترفيه دما ولا بعدها فإن قياس قول أبي حنيفة في ذلك أن الواحد عشر يوما استحاضة كلها إلا أن يعاودها الدم في مثل هـ تلك الحال أحد عشر يوما أخرى ، فإن عاودها الدم كانت ثلاثة أيام من الأيام الأول أولها حيض وثلاثة أيام من هذه الأحد عشر يوما

(١) قال السرخسي في باب الانتقال من ميسوطه ج ٣ ص ١٧٤ ، ١٧٥ : الانتقال على ضربين : انتقال موضع ، وانتقال عدد ، ولا يحصل الانتقال بالمرة الواحدة في قول أبي حنيفة وعده ما لم تر مرتين ، وعند أبي يوسف بالمرة الواحدة يحصل انتقال العادة - (إلى أن قال) وانتقال الموضع نوعان : تارة يكون بالرؤية في غير موضع عادت مرتين ، وتارة يكون بعدم الرؤية مرتين . وقال في فصل بيان أصول مسائل انتقال العدد : إن العادة نوعان : أصلية ، وجعلية ، فصورة العادة الأصلية أن ترى المرأة دمين و طهرين متفقين صحيحين على الولاء أو أكثر من ذلك ، وصورة المادة الجعلية أن ترى المرأة دمين و طهرين متفقين بينهما مخالف ، أو ترى أظفار مختلفة أودم مختلفة فنعصب أو وسط الأعداد لها عادة على قول من يقول بأوسط الأعداد ، وأقل المرتين على قول من يقول بأقل المرتين الأخيرتين ، فتكون هذه عادة جعلية لها في زمان الاستمرار سميت جعلية لأنه جعل عادة لها للضرورة ، ولم يوجد فيها دليل ثبوت العادة حقيقة - اهـ ج ٣ ص ١٧٩ .

(٢) وفي هـ «إلا أن» خطأ .

(٣) وفي هـ «الإحدى عشر» ، والصواب «الأحد عشر» كما هو في الأصل وكما هو في ز .

كتاب الأصل ( انتقال الحيض عن أيامها التي كانت تجلس فيها مضى ) ج - ١

الآخرة من أولها حيض ، وما سوى ذلك استحاضة ؛ وأما في قول محمد :  
ثلاثة الأيام من الأحد عشر يوما الأول من أولها حيض عاودها الدم  
أو لم يعاودها ، فإن عاودها الدم أيضا كذلك ثلاثة أيام من أولها حيض  
لأن أيامها لما ظهرت فيها مرتين علمنا أن حيضها قد انتقل فصار حيضها  
ثلاثة أيام من هذه الأيام أولها ، وما سوى ذلك استحاضة ، ولا يكون  
حيضها أكثر من ثلاثة أيام لأنه حيضها المعروف إلا أن ذلك تحول  
عن موضعه ؛ ألا ترى أن امرأة لو كان حيضها خمسة أيام في أول الشهر  
فحملت فوضعت لعشر بقين من الشهر وذلك أول ما حبلت فها ، بها  
الدم سبعين يوما ثم انقطع كانت أربعون يوما من ذلك نفاسا وخمسة  
وعشرون طهرا وخمسة حيض لا يزيد في الحيض على خمسة أيام لأن  
حيضها كان خمسا فقد تغير عن موضعه ولا يغيره عن الخمس إلى العشر  
ولا إلى غيرها ولا يغير طهرها أيضا عن حاله ؟ فكذلك الوجه الأول .  
ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام في أول الشهر فحاضتها ثم  
مات لها لدم حتى أكلت الشهر ثم انقطع الدم ، أيام حيضها الأول التي

(١) كذا في الأصلين ؛ ولفظ «الأول» - يذكر في ز .

(٢) وفي ز «حول» .

(٣) وفي «عشرين» ؛ والصواب «عشر» كما هو في الأصلين .

(٤) وفي «فهر» مكان «فهد» .

(٥) وفي «أيام حيضها خمسة أيام الأول» .

كتاب الاصل ( انتقال الحيض عز أيامها التي كانت تجلس فيها ) ج - ١

كانت تجلس الخمسة الايام ثم مد بها الدم كذلك فان محمدا قال : خمسة أيام 'من الايام' التي رأت فيها الدم بعد أيامها التي طهرتها حيض ، وما سوى ذلك استحاضة حتى تجمىء كذلك مرة أخرى أيضا فلا تزال خمسة أيام بعد أيامها المعروفة التي طهرتها حيض ، وما سوى ذلك ليس بحيض من الايام التي رأت فيها الدم والخمسة الايام التي طهرت فيها ، هـ ، 'و لا يكون الايام التي طهرت فيها 'حيضا وهي لم تر فيها دما . وقال في قياس قول أبي يوسف : فكل شيء رأت الدم فهو استحاضة ، والخمسة الايام التي طهرت فيها هي الحيض . فان كانت كذلك عشرين سنة أو ثلاثين سنة فما رأت فيه الدم فهو طهر في قياس قول أبي يوسف ، تصوم فيه وتصلى ويأتيها زوجها . والخمسة الايام التي لم تر فيها الدم ١٠ وهي فيها حائض لا تصوم فيها ولا تصلى ولا يأتيها زوجها .

ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام في أول كل شهر فتقدم حيضها خمسة أيام و طهرت أيامها فان هذا في قول محمد حيض وأيامها طهر ، فان رأت في الحيضة الثانية الدم الخمسة الايام التي تقدمت وأيامها الأول وزيادة يوم آخر كانت مستحاضة في الايام الخمسة المتقدمة وفي اليوم ١٥ المتأخر عن أيام حيضها الأول . وكان أيام حيضها من تلك هي الايام

(١-١) قوله « من الايام » ساقط من هـ .

(٢-٢) من قوله « ولا يكون الايام ... » ساقط من هـ .

(٣) كذا في هـ ، وفي ع ، ز « وإن كان » .

(٤) كذا في هـ ، وفي ع ، ز « ذلك » .



## كتاب الأصل ( انتقال الحيض عن أيامها التي كانت تجلس فيها ) ج - ١

الأول التي كانت تقعد ، ولو كانت رأت الدم في الخمسة الأيام المتقدمة مرتين و طهرت أيامها المعروفة وما بعدها ثم إنها بعد ذلك رأت الدم الخمسة الأيام المتقدمة والخمسة ' الأيام التي كانت ترى فيها الدم فيما مضى وزيادة يوم آخر فان الحيض من ذلك الخمسة الأيام المتقدمة ، وما سوى ذلك استحاضة . لأن الدم عاودها في تلك الأيام مرتين وكانت ' أيام حيضها طاهرا مرتين فانتقل حيضها من أيامها الأول إلى هذه الخمسة الأيام المتقدمة .

ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول الشهر في كل شهر فانقطع الدم عنها شهرا لم ترفه دما في أيام حيضها ولا في غيرها فلما كان الشهر الثاني رأت الدم قبل أيام حيضها بخمسة أيام وأيام حيضها الخمسة وزيادة يوم فرأت الدم أحد عشر يوما فان أيامها الخمسة التي كانت تجلس فيها مضى هي الحيض ، وما سوى ذلك مما تقدم أو تأخر استحاضة : ولو أنها طهرت أيام حيضها المعروفة مرتين فلم ترفهها ولا في غيرها دما فانقطع الدم عنها شهريين ثم رأت الدم قبل أيامها المعروفة بخمسة أيام ١٥ ورأته أيامها المعروفة الخمسة أيضا ورأته زيادة يوم فرأته أحد عشر يوما كانت خمسة أيام من أول هذه الأيام حيضا ، وما سوى ذلك استحاضة ، لأنها إذا طهرت أيام حيضها مرتين فقد بطلت تلك الأيام من أن تكون حيضا فأيام حيضها أول خمسة أيام ترى فيها الدم ، وما سوى ذلك

١١ وفي « فالخمسة » .

(٢) وفي « كان » .

(٣) وفي « فان » يكن « مكان » فأيضا ، خطأ .

كتاب الأصل ( انتقال الدم عن أيامها التي كانت تجلس فيها ) ح - ١

استحاضة ، ألا ترى أنها لو جلت ثم وضعت فأرضعت فلم تر حيضها في  
رضاعها كله حتى قطعت ثم رأت الدم فد بها أشهراً أن خمسة أيام من  
أول ما رأت الدم حيض ، وما سوى ذلك استحاضة حتى يمر بها تمام شهر  
من حين رأت الدم ، ثم تكون خمسة أيام حيضاً فتكون كذلك أبداً  
وهو حيض منتقل عن الأول ، فكما تنقله برؤية الدم في غيره مرتين  
فكذلك تنقله برؤية الدم من أن تكون حيضاً بالطهر فيه مرتين رأت  
الدم في غيره أو لم تر ، ولكنه لا ينتقل أن يكون خمسا خمسا كما كان ،  
ولكنه ينتقل من موضع إلى موضع لأن الحيض يرفعه الحمل ويرفعه  
الرضاع ويرفعه الريح ، ثم يذهب الذي رفعه فيعود ، فإذا عاد كان  
حيضها من يوم يعود ، ولم تنظر بها الأيام التي كانت تجلسها ، وإما عاد  
الحيض الذي كان فهو على خمسة أبداً حتى تزيد على الخمسة مرتين بصحة  
فيكون قد تحول عن الخمسة أيضاً إلى غيرها ، فإذا لم تزد على الخمسة فإما  
عاد في غير الأيام التي كانت تجلسها لأن الذي منعها من الحيض الحمل  
والرضاع والمرض والريح ثم ذهب عنها في غير وقتها التي كانت تجلس  
فعاد ذلك الحيض الذي كان ذهب في غير وقتها على ما كان عليه من عدد ١٥

(١) وفي « ولو » مكان « ثم » خطأ .

(٢) وفي « رفعه » .

(٣) وفي « يرفعه » .

(٤) افط « على » ساقط من « .

(٥) لفظ « في » ساقط من « .

هذه الأيام و الطهر .

ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام من كل شهر في أول الشهر  
فظهرت أيامها الخمسة و رأت الدم خمسة بعدها ثم انقطع الدم فانها في  
هذه الخمسة حائض و لم ينتقل حيضها إليها بعد ، فان عاد الشهر الثاني فظهرت  
٥ الخمسة الأول التي كانت تحيض فيها و خستها هذه التي حاضتها في الشهر  
الأول ثم مد بها الدم أشهراً فان خمسة أيام من أول ما رأت هذا الدم  
الآخر حيض ، و ما سوى ذلك استحاضة حتى يتم لها شهر منذ رأت  
الدم الآخر ، ثم تكون حائضاً خمساً ، فيكون هذا دأبها لأنها قد طهرت  
في أيامها الأول مرتين فصارت ليست لها بأيام و لم تر الدم في أيامها  
١٠ الثانية مرتين فيكون حيضاً انتقل إليها ، فأيامها خمسة أيام من أول يوم  
من دمها هذا الآخر .

وكذلك لو أن امرأة كان حيضها المعروف خمسة أيام من أول الشهر  
فظهرت تلك الخمسة الأيام مرة فلم تر فيها دماً ثم رأت بعدها أحد عشر  
يوماً حيضاً جعلنا خمسة أيام من هذه الأيام حيضها ، و ما سوى ذلك  
١٥ استحاضة ، فإذا طهرت أيامها الخمسة في الشهر الثاني أيضاً ثم رأت أحد عشر  
يوماً دماً كان حيضها خمسة من أول هذا الدم ، و قد انتقل حيضها من الخمسة  
الأيام الأول فصارت ليست لها بأيام حيض ، فان مد بها الدم بعد ذلك شهراً  
فراحت الدم تلك الخمسة لأيام التي كانت تجلس و في غيرها خمسة أيام من  
١ و في ز « الأولى » .

(٢) و كان في « مدتها » .

كتاب الأصل ( انتقال الدم عن أيامها التي كانت تجلس فيها ) ج - ١

أول الأحد عشر يوما التي حاضتها في تلك المراتين حيض ، وما سوى ذلك استحاضة إذا طهرت في خمسها<sup>١</sup> التي كانت تحيض فيها مضي مرتين ؛ ولا أبالي إلى دم فاسد انتقلت أو إلى دم جائز خمسة أيام من الدم الفاسد الذي انتقلت إليه من أولها حيضا<sup>٢</sup> ، وما سوى ذلك استحاضة .

ولو أن امرأة كان حيضها أربعة أيام من أول الشهر كل شهر<sup>٣</sup> غاضت أربعة أيام من أول الشهر ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم أحد عشر يوما فصار ذلك كمال الشهر ثم طهرت أيامها الأربعة فان أربعة أيام من أول الأحد عشر يوما التي رأت فيها الدم حيض . وما سوى ذلك استحاضة . ولو كانت لم تطهر أيامها الأربعة ولكنها

رأت فيها الدم مع الأحد عشر يوما الأول أو رأت في ثلاثة أيام منها<sup>٤</sup> فالأيام التي رأت فيها الدم في أيام حيضها هذه الأربعة الآخرة حيض ، وما سوى ذلك مما رأت فيه الدم من الأحد عشر يوما المتقدمة استحاضة . ولو كانت رأت الدم في اليومين الأولين من الأربعة الأيام أيام حيضها الآخرة أو في اليومين الآخرين<sup>٥</sup> لم يكن ذلك حيضا وكانت أربعة أيام من أول الأحد عشر الأول هي الحيض ، وما سوى ذلك استحاضة - ١٥

وهذا قول محمد ؛ وإنما في قول أبي يوسف : فإذا رأت الدم في اليومين الآخرين من الأربعة الأيام الآخرة أيام حيضها ورأت الطهر في اليومين

(١) وفي « خمستها » .

(٢) كذا في الأصول الثلاثة ؛ ولعل الصواب « حيض » .

(٣-٤) وفي ٥ ، « من أول كل شهر » .

الاولين منها فالاربعة كلها حيض ، وما سوى ذلك استحاضة .

ولو أن امرأة كان حيضها أربعة أيام من أول كل شهر فرأت الدم أربعة أيام من أول الشهر ثم مد بها الدم حتى مر الشهر ثم انقطع أيام حيضها وبعد ذلك ' فهذه مستحاضة فيما زاد على الأربعة الأيام الأول ،  
٥ لأن الدم كان موصولا ولم يكن بينه وبين أيام حيضها طهر خمسة عشر يوما فكان ذلك دما فاسدا وكانت استحاضة كلها ، فان طهرت أيامها هذه الأربعة الثانية ثم رأت الدم بعد ذلك فمد بها الدم ' أحد عشر يوما فان أربعة أيام من هذه الأحد عشر يوما حيض ، وما سوى ذلك استحاضة في قول محمد ، لأن أيامها المعروفة لما طهرت فيها كانت أربعة أيام منها ١٠ من الدم الذي رآته بعدها حيضا ؛ وفي قول أبي يوسف أيامها الأربعة التي ظهرت فيها لم تر فيها دما هي أيام الحيض ، وما سوى ذلك استحاضة .

ولو أن امرأة كان حيضها أول الشهر ثلاثة أيام من كل شهر فرأت الدم يومين وانقطع يوما [ ثم رأت دما - ٢ ] فلم تزل كذلك فان محمدا قال : خمسة أيام من كل شهر حيض ، وما سوى ذلك استحاضة ' ، لأنني لو لم أجعل ' ١٥ 'يومين الرابع والخامس حيض لم يكن ما قبلهما حيضا ، فأجعلهما وما قبلهما حيض لأنها حين لم تر في أيامها من الدم ما يكون حيضا ولم ينتقل إلى (١) كذا في الأصول ؛ لعل بعض العبارة سقط منها أو الواو زائد قبل « بعد » والله أعلم .

(٢) لفظ « الدم » زيد من ز .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٤-٤) وفي « لأنني لم أجعل » .

كتاب الأصل ( انتقال الدم عن أيامها التي كانت تجلس فيها ) ج - ١

أيام مثلها تكون حيضا ، فصار الدمان لا يكون أحدهما حيضا إلا بصاحبه ، جعلناهما جميعا حيضا و جعلنا ما سواهما من الدم غير حيض ، فكان حيضها خمسة أيام في أول كل شهر : اليومين الأولين و اليوم الذى رأت فيه الطهر ' و اليومين اللذين ' رأت فيهما الدم : الرابع و الخامس .

و لو رأت يومين من أول الشهر حيضا و يوما طهرا ثم مذبها ٥  
الدم شهرا كانت ثلاثة أيام من أول الشهر غير حيض الثلاثة الأيام  
التي كانت تقعد ، و ثلاثة أيام بعدها من اليوم الثانى حيض لأنها حين  
لم تر في أيامها التي كانت تقعد من الدم ما يكون حيضا و رأت بعدها  
دما متصلا مثله يكون حيضا دون الدم الذى قبله كان هذا حيضا مكان  
الحيض الأول فكان ثلاثة أيام من أول الدم الثانى حيضا ، و ما سوى ١٠  
ذلك استحاضة - و هذا " قول محمد .

و لو أنها رأت في أول الشهر يوما حيضا و يوما طهرا ثم رأت  
ثلاثة أيام دما ثم تقطع كان ذلك كله حيضا ، فان مذبها الدم كانت  
ثلاثة أيام من أول الدم "ثانى و "يوم الرابع و الخامس و الذى وصفت  
لك في المسألة الأولى لما لم تكن "ثلاثة الأيام الأول حيضا إلا بها ١٥  
لم يكونا حيضا إلا بما قبلها فكانا هما ٢ و الأيام الثلاثة الأول حيضا كله .  
و لو كانت أيامها أربعة أيام من أول الشهر فرأت ثلاثة أيام دما

(١-١) وفى « و اليومان اللذان » ، تصحيف .

(٢) وفى « و هو » مكان « و هذا » .

(٣) وفى « فكانها » .

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

ثم ظهرت يوما أو يومين ثم رأت دما فد بها الدم<sup>١</sup> أكثر من عشرة أيام ثلاثة أيام من أول ذلك حيض ، وما سوى ذلك استحاضة -  
في قول محمد .

## باب المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها

### كانت أيام حيضها

وقال محمد بن الحسن في امرأة كانت تحيض في كل شهر حيضة فاستحيضت فطبقت<sup>٢</sup> بين القريتين جميعا ونسيت أيام أقرانها في عدد الأيام والموضع الذى كانت تحيض فيه : فانها تمضى على أكثر رأيها وظنها في ذلك ، لأن أكثر الرأى يجوز في الصلاة المفروضة إذا دخل فيها الشك وفي الوضوء ، فكذلك هذا ، فاذا لم يكن لها في ذلك رأى فانها لا تمسك عن الصلاة ولا عن صوم وتغسل لكل صلاة ، ولا يأتيها زوجها ، لأنها تخشى أن يطلأها وهي حائض ، وهي تعبد بعد شهر رمضان من الصيام عشرين يوما ، لأنها لا تدرى كم كانت أيامها فأمرها

(١) زدنا لفظ « الدم » من ز .

(٢) وفي « بتمتد » .

(٣) كذا في ٥ ، ر ؛ وكان في الأصل « طبقت » . وفي ج ٢ ص ١٢ من المغرب : وقول النبیائي : المرأة إذا استحيضت وطبقت بين القريتين - أى جمعت بينهما ، ما من تطيق الركب لما فيه من جمع الكفين ، أو من طابق العرس في جريده إذا وضع رجله موضع يديه - اه .

(٤) وفي « لأنها تخشى » .

كتاب الأصل ( المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها ) ج - ١

بالثقة أن لا تدع شيئا من الصلاة لأنها أن تصلى وهى لا تدرى أحاض  
هى أم طاهر أحب إلينا من أن تترك الصلاة فى شبهة ، وأما الصيام  
فأمرناها بالثقة فيه ، وأن لا تفطر لأنها لا تذكر أيام قرونها ، وقد  
علمنا أن ثلاثة أيام من شهر رمضان لا يحزبها فيها الصوم ويشك فى  
السبعة أيضا فهى تعيد عشرة أيام ، لأن الحائض تعيد الصوم ولا تعيد  
الصلاة ، فإذا أفطرت فلتعد فى شوال عشرين يوما لأنها إن صامت  
فى شوال العشرة الأولى سوى يوم الفطر أو الوسطى أو الآخري فلعلمها فيه  
حائض ، فان ذهبت تصوم فى الشهر الثانى عشرة أيام فلتصمه فى غير  
الموضع الذى صامته فى شوال ، وأوثق لها أن تصوم عشرين يوما فى  
شوال ، وإذا علمت أن أيامها كانت ثلاثا فنسبت أيامها فهى فى الصلاة ١٠  
على ما وصفنا ، وأما الصيام فتصوم ستة أيام بعد يوم الفطر ، وكذلك  
لو كان قروها خمسا أو سبعا أعادت من الصيام كما وصفت لك الضعف  
على أيام أقربائها ، فان قال قائل : هذه امرأة قد شدد عليها حين أمرت  
أن تغتسل لكل صلاة ! قيل لهم : فقد جاء عن علي بن أبى طالب وابن عباس  
رضى الله عنهما أنها كانا يأمران المستحاضة أن تغتسل لكل صلاة ؛ ٥

(١) وفى « قرئها » .

(٢) لفظ « إن » ساقط من « .

(٣) وفى « إذا » .

(٤) أسند هذا البلاغ الطحاوى فى شرح معانى الآثار ج ١ ص ٢٠ : حدثنا  
سليمان بن شعيب قال حدثنا خصيب بن ناصح قال حدثنا همام عن قتادة عن =



## كتاب الأصل ( المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها ) ج - ١

و بلغنا عن إبراهيم النخعي أنه كان يأمرها أن تجمع بين الظهر

== أبي حسان عن سعيد بن جبير أن امرأة أتت ابن عباس بكتاب بعد ما ذهب بصره فدفعه إلى ابنه فقرأ فيه فدفعه إلى فقرأته فقال لابنه: ألا هذرمت كما هذرمت القلام المصري فأد: فيه « بسم الله الرحمن الرحيم ، من امرأة من المسلمين أنها استحاضت فاستغتت عليها فأمرها أن تغتسل وتصل » فقال: اللهم! لا أعلم القول إلا ما قال علي - ثلاث مرات . و رواه عن ابن أبي داود: قال ثنا أبو معمر قال ثنا عبد الوارث قال ثنا محمد بن جحادة عن إسماعيل بن رجاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: جاءته امرأة مستحاضة تسأله فله يفتها و قال لها: سلى غيرى؛ قال: فأنت ابن عمر فسأته فقال لها: لا تصل ما رأيت الدم؛ فرجعت إلى ابن عباس فأخبرته فقال: رحمه الله! إن كاد يكفر بك؛ قال: ثم سألت علي بن أبي طالب فقال: تلك ريضة من الشيطان أو قرحة في الرحم . اغتسلي عند كل صلاتين مرة وصل؛ قال: ففقت ابن عباس بعد فسأته فقال: ما أجدر لك إلا ما قال علي - اه ص ٦١ . وأسندها الإمام أبو يوسف في آثاره عن ابن عباس: يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبير أنه قال: أول ما جئست ابن عباس إذ جاءه كتاب من امرأة من قريش « إني قد استحضت فلا يقطع عني الدم ...! » قال سعيد: فقرأته فقل لي: هل قرأته قبلها؟ فقلت: لا، فقال: قد أعجبتني قراءتك فشعني ذلك عن فهمه . قال: أعد علي؛ فأعدت عليه، قال: فكتب إليها: تدع الصلاة في أيام أقوتها . وهذا مضى اغتسلت ثم تغتسل لكل صلاة - قال أبو حنيفة: بذلك كانت حماد يأخذ، وأما أنا فأرى أن تنوضاً لكل صلاة ولا تغتسل - اه ص ٥٥ .

(١) أسند المؤلف هذا البلاغ في كتاب الآثار ج ١ ص ١٨٧: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في المستحاضة: إنها تترك الظهر حتى إذا كان في آخر الوقت غطت وصلت الظهر ثم صات العصر، ثم تمسكت حتى إذا دخل وقت =

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

و العصر فتغتسل في آخر الظهر غسلًا فتصلى به الظهر والعصر ثم تؤخر المغرب فتفعل<sup>١</sup> مثل ذلك في المغرب والعشاء وتغتسل للفجر غسلًا .  
و تفسير هذا عندنا للتي<sup>٢</sup> نسيت أيام أقرانها ولم يكن لها في ذلك رأى ،  
لأننا قد علمنا أن على بن أبي طالب وابن عباس وإبراهيم النخعي قد علموا  
أن المرأة إذا ظهرت أن الحيض لا يرجع إليها من الغد ولا من اليوم<sup>٣</sup>  
الثاني حتى تعود عليها أيامها أو يحىء من ذلك ما يعلم أنه حيض ، فإن  
كان على بن أبي طالب وابن عباس وإبراهيم النخعي قالوا بذلك في المستحاضة  
التي علموا أنها ليست بمحاض فذلك أخرى أن يقال فيما أشكل فلم يدر  
أحيض هو<sup>٤</sup> أو لا أن تغتسل<sup>٥</sup> لكل صلاة .

وإن<sup>٦</sup> كان حيض المرأة ثلاثًا ثلاثًا فعلت أنها كانت ترى الثلاث ١٠  
في العشر الأواخر من الشهر بعد "عشرين" ولكنها لا تدرى أى "عشر"  
كانت ترى ولا رأى لها في ذلك فإنها بعد العشرين تتوضأ لكل صلاة  
وتصلى ، فإذا جاورت ثلاثة أيام اغتسلت لكل صلاة حتى يتم لها  
= اغتسلت لكل صلاة . حتى إذا كان آخر وقتها اغتسلت وصليت المغرب  
والعشاء حتى فرغ - اهـ . وأخرج الإمام أبو يوسف في - ربه هذا السد نحوه  
وراد في آخره : وتغتسل للفجر وتصلى - اهـ ص ٣٥ . وروى نحوه مرفوعا -  
أخرجه طحاوى وأبو داود وغيرهما .

(١) وفي هـ «فعل» خطأ .

(٢) وفي هـ «لذي» خطأ .

(٣-٢) وفي هـ «أو لا تغتسل» ، وفي ز «أولى أن تغتسل» .

(٤) وفي هـ «وإذا» .

كتاب الاصل ( المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها ) ج - ١

عشر من أول العشرين ، فإذا تم الشهر اغتسلت ، ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة حتى تأتى على العشرين ، وكذلك هى فى العشرة الأولى والوسطى إذا كانت تذكر أنها كانت فى شئ منها على ما ذكرنا .

وإن كان قروها أربعة من العشر الاواخر لا تدرى متى كانت فانها تصلى أربعة أيام تتوضأ لكل صلاة ثم تغتسل لكل صلاة إلى تمام العشرة ، وكذلك الخمس .

فأما إذا كان قروها ستة فانها تتوضأ لكل صلاة أربعة أيام وتمسك عن الصلاة يومين ، لأنها قد استيقنا أن اليومين حيض لأن اليومين مع الأربع الأول ستة ومع الأربع الاواخر ستة فقد استيقنا أن اليومين حيض ، ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة إلى تمام العشر . وإذا كانت تذكر أنها كانت تطهر فى آخر الشهر ولا تدرى كم كان أيام حيضها فإذا جاوزت عشرين يوماً توضأت لكل صلاة حتى تأتى على سبعة وعشرين يوماً ، فإذا تم سبعة وعشرون يوماً أمسكت عن الصلاة ثلاثة أيام ، لأنها قد عرفنا أن هذه الأيام حيض ، فإذا تم الثلاث اغتسلت

(١) وفى « العشر » .

(٢) وفى « وإذا » .

(٣-٣) وفى « فإذا » .

(٤) وفى « اسبقنا » .

(٥) قوله « بعد ذلك » ساقط من .

(٦-٦) وفى ز « أنها تطهر » .

كتاب الاصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

غسلا واحدا ثم توضأت حتى تنتهى إلى أيامها هذه الثلاث<sup>١</sup> أيضا ؛  
وعلى هذا ما وصفت لك فى العشرة الأولى والوسطى إذا كانت تذكر  
أنها كانت تغتسل فى آخر العشر الأولى أو الوسطى<sup>٢</sup> ، وإذا كانت تذكر  
أنها كانت ترى الدم إذا تجاوزت عشرين يوما ولا تدرى كم كان أيام  
أقراها أمرناها أن تمسك عن الصلاة ثلاثة أيام<sup>٣</sup> ، ثم تغتسل لكل صلاة هـ  
وتصلى ؛ أخذنا لها بالثقة فى الصلاة فانها أن تصلى فى حال الشك خير لها  
من أن تدع الصلاة فى حال الشك لعلها طاهر ، وتعيد الصيام فى هذه  
العشرة الأيام كلها ، وإذا تجاوزت هذه العشرة التى كانت ترى فيها صامت  
عشرة أيام ليس عليها إلا عشرة أيام .

و إذا كانت أيامها سبعة ولا تدرى فى أى<sup>٤</sup> العشر الاواخر هى فانها .  
تصلى إذا تجاوزت العشرين ثلاثة أيام تتوضأ لكل صلاة<sup>٥</sup> ، وتمسك أربعة  
أيام عن الصلاة ولا تتوضأ ولا تغتسل . ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة<sup>٦</sup> .  
و إذا كان قرؤها ثمانية أيام صلت بعد العشرين يومين تتوضأ لكل  
وقت صلاة ، وأمسكت عن الصلاة ستة أيام<sup>٧</sup> ، واعتسلت يومين لكل صلاة .  
فاذا كان أيامها تسعة<sup>٨</sup> صلت يوما بعد العشرين تتوضأ لكل صلاة هـ

(١) وفى ز « الثلاثة » .

(٢) وفى هـ « و » مكان « أو » .

(٣) لفظ « أى » ساقط من هـ .

(٤-٤) من قوله « وتمسك ... » ساقط من ز .

(٥) وفى هـ « سبعة » تصحيف .

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى لئى أيامها كانت حيضها) ج - ١

و أمسكت ثمانية أيام ، ثم اغتسلت يوماً لكل صلاة ، وكذلك هي في  
العشرة الأولى و الوسطى إذا كانت تستيقن أنها كانت تحيض فيها ،  
و إذا كانت تستيقن أنها كانت ترى الدم بعد ما كانت تمنى سبعة  
عشر يوماً من الشهر و لا تدرى كم كانت ترى ، فكذلك تصنع : تصلى  
٥ ثلاثة أيام تَوْضُأً لكل صلاة ، و تغتسل سبعة أيام لكل صلاة ، و إذا  
كان عليها صلوات فائتة و لا تدرى متى كان حيضها و هي مستحاضة  
فإنها تأخذ في قضاءها ، فإن كانت تستطيع أن تصلى ما عليها من الفوائت  
في يوم و ليلة فعلت ، ثم تنتظر عشرة أيام ، ثم تعيد من يوم الأحد عشر  
لأن الحيض لا يكون أكثر من عشرة فيجزي عنها إما في اليوم الأول  
١٠ في العشرة الأولى أو في اليوم الحادى عشر ، فإن لم تستطع قضاءهن في يوم  
ففي يومين ، ثم تعيد بعد العشرة يومين ، فكذلك ما كان من نحو ذا ،  
فاذا كانت تعلم أنها كانت ترى الدم يوم أحد و عشرين من الشهر  
و لا تذكر أوله و آخره فإنها لا تزال تصلى و تَوْضُأً لكل صلاة حتى  
تأتى على أحد و عشرين ، ثم تمسك يوماً ، فإذا تم يومها اغتسلت و صلت ،  
١٥ ثم اغتسلت بعد ذلك لكل صلاة تسعة أيام لأنها لا تذكر أكان ذلك

(١-١) من قوله « ترى » ... ساقط من هـ .

(٢) كذا في هـ ، ر ؛ و لفظ « كان » ساقط من الأصل .

(٣-٣) وفي هـ « يوم الأحد و عشرين » .

(٤) كذا في هـ ، ر ؛ وفي ع « أو آخره » .

(٥) وفي هـ « كل » .

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

اليوم أول حيضها أو آخره أو التاسع أو الثامن ، فأخذنا لها بالتقة لأنها قبل ذلك إما أن تكون حائضا أو طاهرا ، فإن كانت طاهرا فلا غسل عليها ، وإن كانت حائضا فلا صلاة عليها ؛ وأما الصوم فإذا انسلك شهر رمضان صامت عشرة أيام ، وإذا كانت تذكر أنها كانت ترى الدم فى آخر العشرة الأولى من الشهر فهى فى حال الصلاة ، والغسل على ما وصفت لك ؛ وأما الصوم فإنها تعيد الصوم بعد ما تمضى عشرون من الشهر الداخل ، لأنها إن صامت العشرة الأولى من الشهر لم تدر لعلها أن تكون فيها حائضا ؛ وإن صامت العشرة الوسطى فكذلك أيضا . فإن كان عليها صوم شهرين متتابعين صامت شهرين متتابعين و شهرا أيضا مع ذلك ، لآما أخذنا لها بالتقة فقلنا : أيامها عشر عتر ، فليها عشرون يوما ، فإذا صامت الشهر الثالث فقد عرفنا أنه قد تم صومها لأن الحيض لا يكون فى "شهر أكثر من عشرة أيام" .

وإذا كان قرؤها خمسة أيام فرأت الدم يومين فى أول أيامها ثم انقطع عنها فرأت الطهر خمسة أيام ثم رأت الدم فان انقطع الدم فى تمام العتر فانه حيض كله - "يومان" إلى "عشرة" وإن جاوزت "عشر يوم فالدم الأخير هو الحيض لأنها لم تر الدم فى أيام حيضها ثلاثة

(١) وفى « فاذا » مكان « فان » .

(٢) كذا فى ز ، وفى ع ، « عشرة » .

(٣) وفى « لليومين » .

(٤) وفى « وإذا » .

(٥) وفى ز « لو لم تر » ، وليس بشىء .

كتاب الأصول (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

أيام ، فإن مدَّ بها الدم الأخير بعد ما تجاوزت أربعة أيام إلى تمام العشرة أو دون العشرة فوق خمسة أيام و زاد على العشرة ثمانية أيام من ذلك من أوله حيض ، وما سوى ذلك استحاضة . فإذا كانت تعلم أنها كانت تحيض في كل شهر مرة في أوله أو آخره ولا تدرى كم كان حيضها هـ ولا رأى لها في ذلك ولا يدخل شهر في شهر فإنها تؤمر إذا رأت غرة الشهر أن ترضأ ثلاثة أيام لكل صلاة ، ثم تغتسل سبعة أيام لكل صلاة تمام العشرة ، ثم ترضأ بعد ذلك لكل صلاة حتى تمام العشرة ، ثم تغتسل تمام الشهر مرة واحدة - فهذا دأبها . لانا قد علمنا أن الحيض كان في كل شهر مرة ، ولا يكون الحيض أكثر من عشرة ١٠ أيام ولا أقل من ثلاثة أيام ، وقد استيقنا أن العشرة الوسطى لا تكون فيهن حائضا لانا حيضها في أول العشرة الأولى أو في آخر العشرة الأخيرة ، فإن جاءت بعد العشرة الأولى من الشهر تستغنى فإن كانت قد اغتسلت يوم العاشر فذاك ، وإلا أمرناها أن تغتسل وتعيد ما تركت من الصلاة وبعد ثلاثة أيام من غرة الشهر . وإن كانت تعرف أنها ١٥ كانت تبي الدم عشرة أيام من الشهر لا تدرى في أول الشهر

(١) كذا في هـ ، وفي ع ، ز « فلا » .

(٢) وفي هـ « استيقنا » تحريف .

(٣) لفظ « كانت » ساقط من هـ .

(٤) كذا في الأصول ؛ ولعل الصواب « ولا تدرى » .

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

أو آخره<sup>١</sup> فإنها تصلى من الغرة عشرة أيام كل صلاة تتوضأ<sup>٢</sup> ، فإذا  
تم عشرة أيام اغتسلت ، ثم تتوضأ و تصلى إلى تمام الشهر كل صلاة  
بوضوء ، ثم تغتسل غسلا عند تمام الشهر فذلك دأبها . لأنها إن كانت  
في أول الشهر حائضا فليس عليها صلاة ولا صوم ، فأخذنا لها بالثقة  
في الصلاة ، فلما تم عشرة أيام أمرناها أن تغتسل . لانا خشينا أن تكون ه  
حائضا وقد استيقنا أنها في العشرة الوسطى ليست بحائض وفي العشرة  
الأواخر إن كانت تحيض فلا صلاة عليها ولا صوم . فأخذنا لها بالثقة .  
فلما تم عشرة أيام أمرناها أن تغتسل . لأن الغسل في آخر الشهر لا بد  
منه لأنها لا بد أن تكون في العشرة الأولى حائضا أو العشرة الأواخر ،  
و إذا قضت صوم شهر رمضان فإنها تقضى العشرة الوسطى من الشهر الثالث . ١٠  
و إذا كانت أيامها خمسة من أول الشهر أو آخره فإنها تتوضأ  
لكل صلاة من أول الشهر . ثم تغتسل لتمام اليوم<sup>٣</sup> الخامس من العشرة ،  
ثم تتوضأ لكل صلاة حتى يتم<sup>٤</sup> الشهر<sup>٥</sup> ، ثم تغتسل<sup>٦</sup> غسلا و تعبد  
صلاة خمسة أيام بعد ما تمضى خمسة أيام من أول العشرة الأولى . وإذا  
كانت تعلم أنها كانت ترى الدم يوم عشرين من الشهر و أيامها خمسة ه

(١) وفي ز « أو في آخره » .

(٢) أى تتوضأ لكل صلاة وضوء صاحب العذر .

(٣) كذا في ه ، ز ، و لفظ « اليوم » ساقط من الأصل .

(٤) كذا في الأصل ؛ وفي ه « تم » .

(٥) من قوله « ثم تغتسل لتمام ... » ساقط من ز .

(٦) كذا في الأصل ؛ وفي ه « وتغتسل » .



كتاب الأصل ( المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها ) ج - ١

فإنها تتوضأ لكل صلاة و تصلى حتى تتم تسعة عشر يوماً ثم تمسك  
عن الصلاة ذلك اليوم و تغتسل أربعة أيام لكل صلاة ، و تتوضأ  
بعد ذلك .

و إذا كان ' لها أيام ' معلومة من كل شهر فانقطع عنها الدم زماناً  
هـ حتى مضت أيامها المعلومة مرتين أو أكثر من ذلك لا ترى فيها دماً ثم  
عودها و قد نسيت أيامها فإنها تمسك عن الصلاة ثلاثة أيام أول ما ترى  
الدم ، ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة سبعة أيام تمام العشرة ، ثم تتوضأ  
لكل صلاة عشرين يوماً فذلك دأبها ، و إذا جاءت تستفقى بعد ما رأت  
اندم عشرة أيام أو عشرين يوماً أو شهراً . فان كانت اغتسلت بعد  
١٠ " ثلاث فقد أصابت و لا شيء عليها . و إن لم تكن اغتسلت فعليها أن  
تغتسل و تعيد "هلوت" حتى زادت على الثلاثة الأيام الأولى . فان علمت  
أن عدة أيامها كانت ثلاثاً أو خمسا أو عسراً فهي في أول ما ترى الدم  
حائض بعده . تلك الأيام بعد أن يكون قد انقطع الدم عنها كما وصفت  
لك ، و هو أول حيضها و أيامها .

١٥ و إذ نسبت لمستحاضة أيامها لم تدر في أى الشهر كانت تحيض  
و لا رأى لها في ذلك و لكنهن مستيقنة بالظهر ثلاثة أيام : اليوم العاشر

(١) مضمّن « كان » ساقط من لأصر ؛ إنما ردناه من هـ ، ز .

(٢) وفي هـ « أ ب م » - بالنصب ، خصاً .

(٣) « ك » في ز ؛ وفي ع ، هـ « شهر » برفع ، خطأ .

(٤) وفي هـ « بعده » تصحيف .

كتاب الأصول (المراة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حيضها) ج - ١

و اليوم العشرين و اليوم الثلاثين . فانها فى أول العشرة الأولى تصلى ثلاثة أيام تَوْضاً . ثم تغتسل بعد ذلك ستة أيام لكل صلاة . و تصلى اليوم العاشر كل صلاة بوضوء و الحادى عشر الثانى عشر ' الثالث عشر ، ثم تغتسل اليوم الرابع عشر إلى تمام تسعة عشر لكل صلاة و تصلى ، ثم تصلى بوضوء لكل صلاة يوم عشرين و أحد و عشرين و اثنين و عشرين و ثلاث و عشرين ، و تغتسل يوم رابع و عشرين إلى تمام تسع و عشرين اكل صلاة . ثم تصلى يوم الثلاثين كل صلاة بوضوء . فان كانت صامت هذه الأيام فعليها إعادة صيام تسعة أيام ، و لا تدرى أى التسع من الشهر هى فلتصم ثمانية عشر يوماً ، و ما صلت من الفوائت فى التسع الأولى من 'عشرة الأولى و الثانية و الثالثة أعادته يوم العاشر أو يوم "عشرين أو يوم "ثلاثين" ، و لا يقربها زوجها إلا فى الأيام الثلاثة التى أيقنت بهن بالظهر ؛ و إذا كانت مستيقنة أنها كانت تحيض ثلاثاً فى "عشر الأواخر من الشهر و لا تدرى إذا مضى عشرون" من "الشهر أو" إذا بقى ثلاث من "شهر فانها تصلى بوضوء حتى تأتى على العشرين من "الشهر" و تصلى أيضاً ثلاثة أيام كل صلاة بوضوء و تغتسل غسلاً واحداً ، ثم تصلى بعد ذلك كل صلاة بوضوء أربعة أيام . ثم تصلى أيضاً ثلاثة أيام كل صلاة بوضوء و تغتسل فى آخر الشهر .

(١) و كان فى الأصول « ثنى عشر » .

(٢) و فى « و لا تدرى » .

(٣) و كان فى الأصول « عشرين » ؛ و الصواب « عشرون » كما هو ظاهر .

(٤) كذا فى الأصل ؛ و فى « ز » و « .

كتاب الأصل (المرأة يمد بها الدم فلا تدرى أى أيامها كانت حبضها) ج - ١

و إذا كانت أيامها ثلاثا من العشر الاواخر فى وسط العشرين  
الثلاث الأول و الثلاث الاواخر فانها بعد العشرين تصلى ثلاثة أيام كل  
صلاة بوضوء لأنها مستيقنة بالطهر فيهن ، و أما يوم رابع و عشرين فهى  
فيه شاكّة تصلى بوضوء لكل صلاة ، وتدع الصلاة يوم خامس و سادس  
و عشرين لأنها مستيقنة بالحبض فيهما ، ثم تغتسل يوم سابع و عشرين  
لكل صلاة لأنها إذا كانت يوم رابع و عشرين حائضا فقد تم لها ثلاثة  
أيام فلا بد لها من الغسل ، وإن كانت طاهرا فهذا اليوم من أيامها  
و لم يحزها ذلك "تغسل" فأخذنا بالثقة فى هذا اليوم كما أخذنا فى الأربع  
و عشرين فهى تصلى هـ اليوم السابع و العشرين و تغتسل فيه لكل  
١٠ صلاة ، و تصلى بعد ذلك بوضوء حتى تأتى على أيامها هذه .

و إذا كان للمرأة أيام معروفة فى كل شهر فاقطع عنها الدم زمانا  
حتى طهرت التى كانت تحيض مرتين أو أكثر من ذلك 'لا ترى' فيها  
الدم ولا فى غيرها ثم رأت الدم بعد ذلك فهذه الأيام التى رأت فيها  
الدم هى من أيام حبضها ، ولا تبالي متى ما رأت الدم ، فان مدّها الدم  
١٥ حتى جاوزت 'عشرة' وقد كانت تعلم أن أيامها فيما مضى خمسة فى كل  
شهر فان خمسة من أول ما رأت الدم حبض ، و ما سوى ذلك استحاضة  
إلا أن تعود تلك الخمسة من الشهر الداخلى فتجعل أيامها التى تجلس فى  
هذا الدم بعدد الأيام التى كانت تجلس فيما مضى ، و طهرها مثل ذلك  
(١-١) وفى «الآ ترى» خطأ .

١٧١ وفى «مجاورت» .

كتاب الاصل (الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم) ج - ١

الطهر الذى كان يكون إلا أن ذلك إن كان تقدم عن أول الشهر أو آخره أو وسطه فلا تبالي ، ولو علمنا أن طهرها بين الحيضتين عشرون ليلة ثم انقطع الدم زمانا ثم عاودها كان طهرها عشرين ليلة بين الحيضتين كما كان يكون و كان حيضها مثل ما كان يكون و إن كان قد تقدم عن وقته أو تأخر ، فإن هي نسيت أيامها التي كانت تجلس فيها مضى و قد مدَّ بها ٥ الدم و كانت فيما مضى تحيض في كل شهر مرة و لا تدري كم كان أيام حيضها فإنها تدع الصلاة ثلاثة أيام من أول ما رأت الدم ، ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة و تصلى حتى كمال العشر ، ثم تتوضأ لكل صلاة و تصلى حتى ترجع الأيام الثلاثة التي كانت تركت فيها الصلاة فتصنع مثل ذلك .

١٠

باب من الدم الذى يكون أكثر من الطهر و الطهر

الذى يكون أكثر من الدم في العشر أول

ما ترى الدم و في أيام أقرانها المعروفة

و قال محمد بن الحسن في امرأة أول ما رأت الدم رأته يوما ثم طهرت ثمانية أيام ثم رأته يوما ثم طهرت : فإن في هذا قولين : أما أحدهما ١٥ فإن هذا حيض - وهو الذى روى من قول أبي حنيفة الأول ، و القول الآخر : إن هذا ليس بحيض - وهو أحسن القولين عند محمد بن الحسن ،

(١) وفي «عشرين» .

(٢) لفظ «كانت» ساقط من هـ .

كتاب الاصل (الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم) ج - ١

ومن جعل هذا حيضا دخل عليه قول قبيح<sup>١</sup>.

امراة أول ما رأت الدم رأت يومها ثم رأت الطهر ثمانية أيام ثم رأت الدم خمسة أيام ثم طهرت أن اليوم الأول و الثمانية الأيام الطهر و يوم العاشر حيض كله . و الأربعة الأيام التي رأت فيها الدم هو الطهر ؛  
٥ فان رأت الدم في كل شهر هكذا حتى يمدها عشرين سنة كان حيضها يوم الأول ، و الثمانية الأيام طهر و اليوم العاشر ، وكانت الأيام الأربعة التي رأت فيها الدم من كل شهر طهرا ، فصارت أيام دمها أيام طهرها و أيام طهرها أيام دمها ، هذا قبيح لا يستقيم . و لكن اليوم الأول الذي رأت فيه الدم ليس بحيض ، و خمسة الأيام الآخرة التي رأت فيها الدم  
١٠ هي الحيض .

امراة أول ما رأت الدم يوما ثم انقطع<sup>٢</sup> يومين ثم رأت يومها ثم انقطع يومين أو ثلاثة أو نحوه<sup>٣</sup> فقال بعضهم : هذا حيض لأنها رأت الدم في عشر ثلاثة أيام . و هذا أدنى ما يكون من الحيض ثلاثة أيام ، و لو رأت الدم يومين في "عشر لم يكن حيضا" فإذا رأت في العشر ثلاثة  
١٥ أيام فهو حيض ؛ و قالوا : لا يكون إذا رأت يومين متفرقين حيضا لأن "يومين اللذين رأت فيها لو لم يكن غيرهما لم يكونا حيضا فكيف يكونان بالطهر الذي بينهما حيضا ؟ و قال محمد : لا يعجبني هذا القول أيضا .

(١) يحىء بيان قول قبيح .

(٢) وفي «مد» .

(٣) من قوله «يومين ...» ساقط من هـ .

كتاب الأصل (الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم) ج - ١

ولا يكون هذا أيضا حيضا لأن الطهر أكثر من الحيض . وقال بعضهم : إذا كان دمان في العشر بينهما ثلاثة أيام طهرا فليس ذلك بدم واحد . فإن كانت رأت أحد الدمين ثلاثة أيام فصاعدا فهو الحيض ، وإن كانت رآته أقل من ثلاثة أيام فليس شيء من ذلك بحيض ، وقالوا : لو أن امرأة رأت الدم أول ما رآته يوما ثم انقطع ستة أيام ثم رآته يوما ثم انقطع لم يكن ذلك حيضا . وإن رأت يوما دما أول ما رأت الدم ، ثم رأت ثلاثة أيام دما لم يكن حيض من ذلك إلا الثلاثة الأيام الآخرة . وكان ما سوى ذلك ليس بحيض - وهذا أحسن من القواين الأولين ، ويدخل فيه بعض القبح .

ولو أن امرأة رأت الدم يومين ثم طهرت ثلاثة أيام ثم رأت ١٠  
الدم يومين لم يكن هذا في قوله حيضا ، ولو مكثت على هذا عمرها كله  
تري الدم في كل حصة يومين ثم تطهر ثلاثة أيام ثم تراه يومين فهذا  
قبيح . وقال محمد بن الحسن : أحسن الأقاويل عندنا أن كل امرأة رأت  
الدم أول ما رآته فرآته دما ثم رأت طهرا ثم رأت دما فإن كان بين  
الدمين من "طهر" أقل من ثلاثة أيام فذلك حيض كله ، وإن كانت رأت ١٥  
بين "الدمين طهرا" ثلاثة أيام فصاعدا انظر إلى الدم وإلى الطهر الذي  
في العشر : فإن كان الظهر أكثر لم يكن ذلك بحيض ، وإن كان ما رأت فيه  
الدم أكثر فإن ذلك حيض كله . وإن كان الطهر الذي بين الدمين  
(١) كذا في الأصول ، ويعلم من سياق المسألة أن قوله « ثم رأت ثلاثة أيام  
طهرا » أو نحوه ساقط منها - والله أعلم .

• كتاب الاصل (الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم) ج - ١

كبر من الدمين جميعا فهو أيضا حيض كله .

ومن ذلك امرأة أول ما رأت الدم يوما ثم انقطع الدم يومين ثم رآته يوما ثم طهرت فهذا حيض كله ، لأن الطهر بين الدمين إذا لم يكن ثلاثة أيام فليس بطهر و كأنه دم كله إذا كان الدمان صحيحين . ولم يكن واحد منها فاسد .

ولو أن امرأة رأت الدم يوما و رأت الطهر ثلاثة أيام ثم رأت الدم يوما ثم طهرت فلم تر دما لم يكن هذا بحيض ، لأن ما رأت فيه الدم أقل من الطهر الذى بينهما فليس ذلك بدم حيض ، ولو كانت رأت الدم يومين و الطهر ثلاثة أيام و الدم يومين ثم طهرت فلم تر دما كان هذا حيضا كله ، لأن الدمين أكثر مما بينهما من الطهر ، وإنما يؤخذ في هذا بالاستحسان و بما عليه أمر النساء .

و كذلك لو أن امرأة كان حيضها المعروف ستة أيام فرأت يوما دما و أربعة أيام طهرا و يوما دما فهذا فى القول الاول حيض كله ، و فى جميع الاقاويل ليس بحيض . فان رأت يوما دما و ثلاثة أيام طهرا ١٥ و يومين دما فهذا حيض كله فى الاقاويل كلها . إلا فى قول واحد من قال : إذا كان بين الدمين طهر ثلاثة أيام لم يكن الدمان دما واحدا ، فانه يقول : ليس شيء من هذا حيضا ، و قال محمد بن الحسن : هذا حسن لأن الطهر و الدم سواء فهو حيض كله - هذا أحسن الاقاويل كلها ، وأشبهها بأمر

(١) لفظ « فى » ساقط من .

(٢) وفى « بشى » .

كتاب الأصل ( الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم )

الحيض و ما عليه النساء .

و قال محمد في امرأة كان حيضها أربعة أيام فرأت يومين دما و أربعة أيام طهرا و يومين دما ثم طهرت : إن هذا ليس بحيض ، و لو كانت رأت يومين دما و ثلاثة أيام طهرا و يومين دما ثم طهرت ' كان هذا حيضا ' كله ، لأنها رأت الدم أكثر من الطهر ، و لو أنها رأت يوما دما ثم رأت يومين طهرا ٥ ثم رأت يوما دما ثم رأت يومين طهرا ثم رأت يوما دما ثم طهرت فتم طهرها كان هذا حيضا كله و إن كان الطهر أكثر من الدم ، لأن كل دم من هذه الدماء لم يكن بينه و بين صاحبه ' طهر ثلاثة أيام فهذا كأنه دم كله .

و لو أن امرأة كان حيضها تسعة أيام فرأت يوما دما و ثلاثة أيام طهرا و يوما دما ١٠ و ثلاثة أيام طهرا و يوما دما ١٠ ثم طهرت فتم بها الطهر فان هذا كله ليس بحيض ، لأن الطهر كان أكثر من الدم و كان بين كل دمين طهر ثلاثة أيام .

و لو رأت يومين دما و ثلاثة أيام طهرا و يومين دما و ثلاثة أيام طهرا و يومين دما و ثلاثة أيام طهرا و يوما دما ثم طهرت فتم بها الطهر كان حيضها من ذلك سبعة أيام من أول ذلك ، لأنها رأت الدم بعد ١٥ السبعة الأيام بعد ما مضت العشرة فليس ذلك بحيض ، وإنما ذلك استحاضة ' فدم الاستحاضة ' لا يجعل ' الطهر حيضا لأن رسول الله صلى الله عليه و سلم

(١-١) وفي زه كان حيضها .

(٢) وفي ه « صاحب » .

(٣-٣) من قوله « و ثلاثة أيام طهرا ... » ساقط من ه .

(٤-٤) قوله « فدم الاستحاضة » ساقط من ه .

(٥) وفي ه « لا يجعل » تصحيف .



كتاب الاصل ( الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم ) ج - ١

قال في المستحاضة " ليس ذلك بحيض ، إنما ذلك عرق " فإذا جمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم عرقا لم يكن دم العرق إلا بمنزلة الرعاف ولم يحمل<sup>١</sup> الرعاف و دم العرق الطهر الذى قبلها حيضا ، إنما تكون الأيام التى لا ترى فيها الدم حيضا إذا كانت بين الدمين كلاهما حيض .

د وقال محمد في امرأة أول ما رأت الدم رأتها يوما ثم انقطع أربعة أيام ثم رأتها يوما ثم انقطع أربعة<sup>٢</sup> ثم رأتها يوما ثم انقطع أربعة<sup>٣</sup> : فليس شيء من هذا بحيض ، لأنها لم تر الدم فى العشر إلا يومين ، وطهرها أكثر من دمها . فليس شيء من ذلك بحيض ، وإن كانت رأت الدم ثلاثا و الطهر ثلاثا و الدم ثلاثا و الطهر ثلاثا فأيامها تسعة أيام من أول ذلك ، لأنها رأت الدم فى العشر أكثر من الطهر فالدمان اللذان فى العشر و ما بينهما حيض . و ما سوى ذلك ليس<sup>٤</sup> بحيض . وإذا رأت الدم يومين و طهر ثلاثة أيام و الدم يومين و الطهر ثلاثا<sup>٥</sup> ثم مد بها هكذا فسبعة أيام من أول<sup>٦</sup> ذلك حيض ، لأن الدمين اللذين فى السبع أكثر مما بينهما من الطهر . ولو رأت الدم يوما و الطهر أربعة و الدم يومين و الطهر ١٥ أربعة ثم مد بها الطهر لم يكن هذا حيض ، لأنها رأت الدم فى العشر أقل

(١) قلت : ومرتجى الحديث فى ابتداء كتاب الحيض ص ٦٢ من هذا الكتاب .

(٢) وفى هـ « ولم نجعل » بنون التثنية .

(٣) من قوله « ثم رأتها ... » ساقط من هـ .

(٤) وفى ز « فليس » .

(٥) وفى هـ « ثلاثة أيام » .

(٦) لفظ « أول » ساقط من هـ .

من الطهر الذى بينهما .

و لو رأت الدم أول ما رآته يومين و الطهر أربعة<sup>١</sup> و الدم يومين و الطهر أربعة<sup>٢</sup> ثم مدّ بها هكذا فالحيض ثمان من أول ما رأت ذلك لأن الدمين مثل الطهر الذى بينهما فذلك حيض كله .

و قال محمد فى امرأة كان حيضها خمسا فى أول كل شهر فأت الدم يومين فى أول أيام حيضها ثم انقطع عنها الدم فأت الطهر خمسة أيام ثم رأت الدم كمال العشر ثم انقطع : فذلك<sup>٣</sup> حيض كله ،<sup>٤</sup> لأنها رأت الدم فى العشر مثل ما بين الدمين من الطهر فذلك حيض كله<sup>٥</sup> . و لو كان الدم مدّ بها حتى جاوزت العشر فأتته يوم الحادى عشر و يوم الثانى عشر ثم انقطع فحيضها هذه الخمسة الأيام<sup>٦</sup> الآخرة التى رأت فيها الدم و اليومان الأولان و الخمسة الطهر التى بعدهما<sup>٧</sup> ليس بشيء<sup>٨</sup> من ذلك حيض ، فان جاوز الدم بعد العشر ثلاثة أيام أو أربعة أو أكثر من ذلك فخمسة أيام من أول الدم الآخر حيض . و ما سوى ذلك استحاضة من اليومين الأولين و الأيام الآخرة . لأن أيامها خمسة أيام فلا تتحول<sup>٩</sup> عن الخمسة

(١-١) من قوله « و الدم يومين ... » ساقط من ز ، و هو من سهو الناسخ .

(٢) لفظ « فذلك » ساقط من ز ، و لا بد منه .

(٣-٣) من قوله « لأنها رأت ... » ساقط من هـ .

(٤) لفظ « الأيام » ساقط من هـ .

(٥) وفى الأصول الثلاثة « بعدها » ؛ و الصواب « بعدهما » و الضمير لليومين .

(٦) وفى هـ « شيء » .

(٧) وفى ز « فلا يتحول » .

أيام وإن كانت قد تحولت عن موضعها الأول .

وقال محمد في امرأة أول ما رأت الدم رأت يوما دما و يومين طهرا و يوما دما و يومين طهرا و يوما دما و يوما طهرا و يوما دما و يوما طهرا حتى مد بها هكذا شهرا ثم طهرت : فإن عشرة أيام من أول ذلك حيض ، وما سوى ذلك استحاضة . و لو رأت يومين دما و يوما طهرا و يومين دما و يوما طهرا فمد بها هكذا شهرا ثم طهرت : فإن عشرة أيام من أول ذلك حيض ، وما سوى ذلك استحاضة .

وقال محمد في امرأة كان أيامها خمسة أيام في أول الشهر فأتت يوما دما وثلاثة أيام طهرا و يوما دما ثم مد بها الدم حتى بلغت العشر ولم تجاوزها : ١٠ فإن هذا كله حيض ، لأنها رأت الدم في العشر أكثر من الطهر ، فإن جاوز بها الدم العشر فمد بها إلى آخر الشهر فالاربعة الأيام الأولى ليس بحيض ، وخمسة أيام بعد ١ ذلك حيض ، وما سوى ذلك استحاضة .

وقال محمد في امرأة كان أيامها أربعة أيام فأتت يوما دما و يومين طهرا و يوما دما ثم انقطع الدم : إن ذلك حيض كله ؛ فإن كانت ١٥ أيامها سبعة أيام فأتت الدم يومين ثم انقطع سبعة أيام ثم رآته يومين ثم انقطع فليس شيء ٢ من هذا محض ، لأن ما بين الدمين من الطهر أكثر من الدمين جميعا .

(١) وفي ر ، ه « جاز » و هـ بمعنى .

(٢) لفظ « بعد » ساقط من هـ

(٣-٢) قوله « طهرا و يوما » ساقط من هـ .

(٤) كذا في هـ ، ز ؛ وكان في الأصل « بشى » .

كتاب الاصل ( الدم يكون أكثر من الطهر و الطهر أكثر من الدم ) ج - ١

وقال محمد بن الحسن في امرأة كان حيضها خمسة أيام من أول كل شهر فرأت الحيض يوما ثم رأت الطهر ثلاثة أيام ثم رأت الدم يوما ثم انقطع: فليس هذا بحيض، لأن الدم أقل من الطهر، فان رأت الدم بعد ذلك أيضا حتى بلغت العشر ثم انقطع فالعشر كله حيض من أوله إلى آخره، فان زادت على العشر يوما ثم انقطع فخمسة أيام من أول دمها هذا الآخر حيض وهو اليوم الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع، وما سوى ذلك مما قبله وبعده استحاضة؛ ولا يكون ما قبل هذه الخمسة الأيام حيضا لأننا إن جعلنا ذلك حيضا جعلنا هذه استحاضة؛ وإنما مثل هذا مثل امرأة كان أيام حيضها خمسة أيام من أول كل شهر فتقدم حيضها يومين ثم رأت الدم أيام حيضها فان ١٠ انقطع الدم فذلك كله حيض، فان زادت على العشر يوما كانت أيام أقرائها الخمس المعروفة حيضا، وما سوى ذلك مما قبله وبعده استحاضة؛ فكذا اليوم الأول الذي رآته في المسألة الأولى لما جاوز الدم العشر، فان جعلنا اليوم حيضا لم نجد بدا من أن نجعل الظهر الثلاثة الأيام التي بعده حيضا، فان جعلناها حيضا واليوم الخامس صار ما بعد ذلك ١٥ استحاضة، فاذا صار ما بعد ذلك استحاضة لم يكن الخمسة الأيام الأولى حيضا، لأنها رأت الدم فيها أقل مما رأت الطهر فلا يكون ذلك حيضا،

(١) وفي « زاد » .

(٢-٣) قوله « نجد بدا من أن » ما قط من هـ .

(٣) وفي ر « لم يكن » .

كتاب الاصل ( الدم يكون أكثر من الطهر والطهر أكثر من الدم ) ج - ١

فتجعل<sup>١</sup> خمسة أيام من أول ما رأت الدم الثاني حيضا ونجعل<sup>٢</sup> ما سوى ذلك استحاضة . وقال أبو يوسف في هذا كله : الخمسة الأيام الأول التي كانت أيام حيضها هي<sup>٣</sup> الحيض وإن كانت<sup>٤</sup> لم تر الدم فيها إلا ساعة من أولها ، وما سوى ذلك استحاضة .

٥ وقال محمد في امرأة كان حيضها في أول كل شهر عشرة أيام فحاضتها ثم طهرت عشرين يوما ثم طهرت عشرين التي كانت تجلس فيها ثم مد بها الدم بعد ذلك أشهرا : فإن عشرين من أول ما رأت الدم حيض تغتسل<sup>٥</sup> بعدها وتوضأ لكل صلاة وتصلى خمسة عشر يوما ، فيكون خمسة أيام من آخر هذه الأيام من أيامها الأولى التي كانت تجلس فيها ١٠ مضي ، ولا تحسب بها من حيضها ، وتكون<sup>٦</sup> خمسة أيام من أيام أقرائها لأول حيضا ، وما سوى ذلك استحاضة ، لأنها رأت في أيامها الأول دم خمسة أيام بعد خمسة عشر يوما فجعلناها استحاضة . وكذلك<sup>٧</sup> لو رأت فيها ثلاثة أيام بعد تمام خمسة عشر يوما من الوقت الذي جعلناه حيضا لها ، فإن رآته يومين في أيام حيضها الأول بعد تمام خمسة عشر يوما

(١) وفي ز « فيجعل » .

(٢) كذا في ه « وفي ع ، ز « تجعل » بناء التانيث .

(٣) وفي ه « هو » مكان « هي » .

(٤-٤) وفي ز « لم ترق فيها الدم » .

(٥) كذا في ه « ع ، وفي ز « حتى تغتسل » .

(٦) وفي ه « ويكون » .

(٧) وفي ه « وذلك » .

كتاب الاصل ( المرأة ينقطع دمها قبل وقتها ولا يكون لها وقت ) ج - ١

لم تكن أيامها الأولى أيام حيضها ، وكانت أيامها الآخرة العشرة الثانية هي أيام حيضها ، وهذه امرأة قد انتقل حيضها إلى العشرة الثانية ، فان مدّ بها الدم فأيامها التي تدع فيها الصلاة عشرها الثاني .

## باب المرأة ينقطع دمها قبل وقتها ولا يكون لها

### وقت معروف حتى يطأها زوجها

قال محمد بن الحسن : لو أن امرأة كان حيضها في أول كل شهر سبعة أيام لحاضت ستة أيام ثم انقطع دمها فانها تنتظر حتى تخاف فوت الصلاة ، فإذا خافت فوت الصلاة اغتسلت و صلت ، ولا أحب لزوجها أن يقربها حتى يأتي عليها أيامها التي كانت تجلس [ فيها - ' ] آخذة له في ذلك بالثقة .

١٠

ولو أن امرأة كان حيضها خمسة أيام في أول كل شهر لحاضت خمسة أيام ثم انقطع دمها فانها تؤخر غسلها مخافة أن يعاودها الدم حتى تخاف فوت الصلاة أدنى الصلوات منها ، فإذا جاوز ذلك و بقي عليها مقدار ما تغتسل و تصلي فلتغتسل و تصلي و يأتيها زوجها ، ولا بأس بذلك و لا ينتظر زوجها تمام العشرة .

١٥

و لو أن امرأة لم تكن تحيض<sup>٢</sup> فيما مضى فأول ما رأت الدم رآته خمسة أيام ثم انقطع فانها تنتظر إلى آخر الوقت أدنى مواقيت الصلاة

(١) لفظ « فيها » ساقط من الأصول .

(٢) كذا في « ، ز ، و » ع « يتي » .

(٣-٣) وفي « ، لم تحض » .

كتاب الأصل ( المرأة ينقطع دمها قبل وقتها ولا يكون لها وقت ) ج - ١

منها، ثم تغتسل وتصلّي ويأتيها زوجها، ولا بأس بذلك وليس عليه أن ينتظر<sup>١</sup> إلى آخر العشر لأن هذه لم يكن لها أيام معروفة فقصرت عنها، إنما أحب لزوجها أن لا يراها إذا كانت لها أيام معروفة فقصرت عنها<sup>٢</sup>، فكذلك لا أحب لها أن تزوج إن كان هذا آخر عدتها من طلاق زوج ٥ كان لها حتى يأتي عليها آخر أيامها التي كانت تجلس، وهي إن تزوجت فالتكاح جائز إن لم يعاودها الدم، وإن تزوجت فأحب لزوجها الذي تزوجها أن لا يقربها حتى يأتي<sup>٣</sup> عليها آخر أيامها التي كانت تجلس فيها. وكذلك الجارية التي تستبرئ بحیضة لا أحب للذي يشتريها أن يقربها حتى يأتي على آخر أيامها التي كانت تجلس فيها<sup>٤</sup>. وكذلك ١٠ النساء إذا انقطع دمها وكانت تجلس فيها مضي ثلاثين يوما في كل نفاس جلست خمسة وعشرين يوما ثم انقطع الدم فإني أمرها أن تؤخر غسلها حتى يكون آخر وقت الصلاة التي طهرت فيها، ثم تغتسل وتصلّي، ولا أحب لزوجها أن يقربها حتى يأتي<sup>٥</sup> عليها أيامها التي كانت تجلس

(١-١) كذا في ع، ز، وفي «عليها أن تنتظر».

(٢-٢) من قوله «إنما أحب لزوجها...» ساقط من هـ.

(٣) وفي هـ «إذ».

(٤) وفي ز «حتى لا يأتي» تحريف، حرف «لا» زاده الناسخ سهوا منه.

(٥) كذا في ز، وفي ع. هـ «الذي».

(٦-٦) وفي ز «كانت فيها».

(٧) وفي ر «تأتي».

فيما مضى و هي ثلاثون يوما ، و إن كانت تجلس فيما مضى خمسة و عشرين يوما جلستها ثم انقطع الدم فلتؤخر الغسل حتى آخر وقت صلاة تأتيها ، ثم تغتسل و تصلى و يأتيها زوجها . و كذلك إن كانت <sup>١</sup> أول ما ولدت فانقطع دمها في ثلاثين يوما فانها تؤخر الغسل إلى آخر وقت الصلاة ، ثم تغتسل و تصلى و يأتيها زوجها و لا تنتظر <sup>٢</sup> الأربعين ؛ إنما أحب للزوج <sup>٣</sup> أن ينتظر إذا طهرت في <sup>٤</sup> أقل من أيامها التي <sup>٥</sup> كانت تجلس فيها مضى .

### باب النفاس و الوقت في ذلك <sup>٦</sup>

قال محمد بن الحسن : إذا ولدت المرأة ثم انقطع دمها يوما أو يومين أو ثلاثة أيام فلتنتظر حتى يكون آخر وقت الصلاة التي انقطع فيه دمها ، ثم تغتسل و تصلى ، و لا تدع الصلاة و هي طاهر فان هذا <sup>١٠</sup> لا ينبغي ، و تصدق إن طلقها زوجها حين ولدت في انقضاء العدة في

(١) وفي « يأتياها » .

(٢) كذا في ز ، ه ، و في ع « كال » .

(٣) وفي « و لا ينتظر » .

(٤) حرف « في » ساقط من ز .

(٥-٥) وفي ز « كانت فيما مضى » .

(٦) عنوان الباب ساقط من ه . قلت : النفاس هو الدم الخارج غريب الولادة .

قيل : إنه مشتق من تنفس ارحمه به . و قيل : هو من النفس الذي هو عارة من

الدم . و قيل : هو من النفس التي هي الوارد . فخروجه لا يفك عن دم يتعقبه -

قاله الصرخسي في مبسوطه ج ٣ ص ٢١١ .



أربعة وخمسين يوما وزيادة ما قالت من شيء، لا ما يجعل النفاس ما قالت ،  
 وخمسة عشر يوما طهرا وثلاثة حيضا ، وخمسة عشر يوما طهرا وثلاثة  
 حيضا ، وخمسة عشر يوما طهرا وثلاثة حيضا ، فذلك أربعة وخمسون  
 يوما ؛ وما قالت النفاس من شيء فهي فيه مصدقة ؛ وأما في قياس قول  
 هـ أي حنفية فإنه لا يصدقها في العدة في أقل من خمسة وثمانين يوما ؛ إذا  
 طلقها حين ولدت لأنه كان يقول : إذا عاودها الدم في الأربعين فإن  
 كان بين الدمين قليل أو كثير فهو نفاس كله . وكان يقول أيضا :  
 لا تصدق في انقضاء العدة في أقل من شهرين ، فجعلنا ذلك على خمسة  
 وثمانين يوما ؛ وقال أبو يوسف : لا أصدق التي تطلق حين تضع في

(١) وفي رواية أحسن : لا تصدق في أقل من مائة يوم . وذكر أبو سهل  
 العرائضي في كتاب الحيض رواية عن أبي حنيفة : أنها لا تصدق في أقل من  
 مائة وخمسة عشر يوما - كذا قاله السرخسي في ج ٣ ص ٢١٦ من مبسوطه .  
 (٢) قال السرخسي : والذي ذكره أبو موسى في مختصره : إن أقل النفاس عند  
 أبي حنيفة خمسة وعشرون يوما ، وعند أبي يوسف أحد عشر يوما ؛ ليس  
 المراد به أنه إذا انقطع فيما دون ذلك لا يكون نفاسا ، ولكن المراد به : إذا وقعت  
 الحاجة إلى نصب العدة طهر في النفاس لا يفص ذلك من خمسة وعشرين يوما  
 عند أبي حنيفة إذا كانت عذتها في الطهر خمسة عشر ، لأنه لو نصب لها دون هذا  
 القدر أدى إلى نقص المدة . في أصل أبي حنيفة أن الدم إذا كان محيطا بطرفي  
 الأربعين ، طهر المتحلل لا يكون فصلا طال أو قصر ، فلو قدر نفاسها بأقل من  
 خمسة وعشرين يوما ، فلو دعه الدم قبل تمام الأربعين كان الكمل نفاسا ، فلهذا قدر  
 خمسة وعشرين ؛ وفي الإخبار بانقضاء العدة قدر مدة نفاسها بخمسة وعشرين  
 عن ما سنده - اهـ ج - ص ٢١١ . قال : فأما بخريج قول أبي حنيفة على رواية =

أقل من خمسة و ستين يوما ، لأن أجمع نفاسها أكثر من الحيض ،  
فأجعل النفاس أحد عشر يوما و أجعل العدة أربعة و خمسين ، لأن النفاس  
لا يكون نفاسا و لا تصدق عليه في أقل من أحد عشر يوما أكثر  
من الحيض ، و هو يقول : إن انقطع الدم عن النفساء في أقل من  
أحد عشر يوما اغتسلت و صلت ، و هذا ينقض القول الأول إن كانت  
تغتسل و تصل في أقل من أحد عشر يوما ، لأنها تكون طاهرا في أقل  
من أحد عشر يوما فينفي أن تصدق في ذلك على العدة ، فليس القول  
في هذا إلا قول واحد و هي مصدقة بما قالت من النفاس ، و تكون  
العدة بعد ذلك أربعة و خمسين يوما . لأن أقل الطهر خمسة عشر يوما  
و أقل الحيض ثلاثة أيام .

١٠

و قال محمد : كل دمين كانا في النفاس بينهما أقل من خمسة عشر  
يوما فذلك دم واحد و هو نفاس كله ، وإن كان بينهما أكثر من خمسة  
عشر يوما فالأول نفاس و الآخر حيض . و من ذلك لو أن امرأة وضعت  
فأرت الدم يوما أو يومين أو ثلاثة أيام ثم طهرت ثلاثة عشر يوما  
= بعد أن يجعل نفاسها خمسة و عشرين يوما تحرزا عن معاودة الدم بعد الطهر قبل  
كمال الأربعين ، و طهره خمسة عشر ، بذلك أربعون ، ثم حيضها خمسة و طهرها  
خمسة عشر ، ثلاث حيض كل حيضة خمسة ، و طهران بينها كل واحد منهما خمسة  
عشر يكون خمسة و أربعين ، فإذا ختمته إلى الأربعين يكون خمسة و ثمانين ،  
فتصدق في هذا القدر - ٥ ما قاله السرخسي ج ٢ ص ٢١٨ .  
(١) وفي ٥ « ولا يصدق » .  
(٢-٢) وفي ٥ « وهي تقول » .

أو أربعة عشر يوما ثم رأت الدم كان هذا نفاسا كله . ولو أنها رأت  
الدم أول ما ولدت يوما أو يومين أو ثلاثة ثم انقطع الدم خمسة عشر يوما  
ثم رأت الدم بعد ذلك يوما أو يومين فإن الأول نفاس و الآخر ليس  
بنفاس ولا حيض ، تتوضأ وتصلي لأن ما بين الدمين أكثر من خمسة عشر يوما  
هـ طهرا ، فهذا الدم الثاني دم غير الدم الأول ، وليس الدم الثاني حيضا  
لأنه أقل من ثلاثة أيام ؛ ولو كانت رأت الدم بعد طهر خمسة عشر يوما  
ثلاثة أيام أو أكثر فهذا حيض . وقال أبو حنيفة : إذا عاودها الدم في  
الأربعين فهو نفاس وإن كان بين الدمين خمسة عشر يوما طهر - فهذا  
قبيح ، ينبغي في قوله : إن رأت يوما دما وخمسة عشر يوما طهرا ويوما  
١٠ دما وخمسة عشر طهرا ويوما دما أن يكون هذا نفاسا كله أو هذا قبيح ،  
ولكننا نقول : اليوم الأول نفاس ، وما سوى ذلك ليس بنفاس ولا حيض ؛  
فإن قال قائل : كيف صيرت بين دمي النفاس الطهر خمسة عشر يوما  
ولم تصيره ثلاثة أيام كما صيرته في الحيض ؟ قيل له : لا يشبه النفاس الحيض  
"لأن الحيض" لأقله غاية ولا أكثره غاية وأقل الحيض ثلاثة أيام ، فجعلنا  
١١ ثم أبو حنيفة مر على أصله فقال : الأربعون للنفاس كالعشرة للحيض . ثم الطهر  
المتخير في العشرة عنده لا يكون فاصلا ، وإذا كان الدم محيطا بطرفي العشرة يجعل  
الكل كالدّم المتوالي ، فكذلك في النفاس إذا أحاط الدم طرفي الأربعين - اهـ  
ما قاله السرخسي في باب النفاس من كتاب الحيض ج ٣ ص ٢١١ .

(٢) لفظ « له » ساقط من هـ .

(٣) قوله « لأن الحيض » ساقط من هـ .

أقل الطهر الذى يكون بين الدمين ثلاثة أيام ، فان كان الدمان أقل من ثلاثة أيام لم يكن ذلك حيضا ، و الطهر أكثر منه ، وكيف يكون خمسة أيام حيضا و أكثرها لم تر فيه دما ، هذا ما لا يكون ، و أما النفاس فليس له غابة في قليله فنجعل الطهر القليل مثل النفاس القليل ، لان النفاس يكون ساعة لو وضعت المرأة ثم رأت الدم ساعة ثم انقطع ثم رأت الطهر كانت تلك الساعة نفاسا ، فلما رأينا النفاس لا وقت له في قلته كانت أيام النفاس أكثر من أيام الحيض . و قال أبو حنيفة : إذا عاودها الدم في الأربعين و الذى بين الدمين قليل أو كثير كان ذلك نفاسا كله ، فاستحسنا أحسن ذلك كله فقلنا : إن كان بين الدمين في الأربعين أقل من خمسة عشر يوما فذلك نفاس كله ، و إن كان الذى بينهما أكثر من خمسة عشر يوما فالأول نفاس و الثانى ليس بنفاس ، لان أبا حنيفة و جميع أصحابنا قد أجمعوا على أن الدمين في الحيض الذى بينهما طهر خمسة عشر يوما دمان مختلفان و ليسا بدم واحد ، فلما قالوا ذلك في الحيض قلنا نحن في النفاس أحسن ما عندنا فيه ، و إنه ليدخل في قولك أيضا شيء قبيح وهو : لو أن امرأة نفست يوما ثم ظهرت أربعة عشر يوما ثم ١٥

(١) وفي « و لم » .

(٢) وفي « فيجعل » .

(٣) وفي « حيض » .

(٤) وفي « فهذا أحسن » .

(٥) وفي « أيضا في قولنا » .

(٦) كذا في « ، وفي ع ، ز و لو » .

رأت الدم يوماً ثم انقطع كان ذلك نفاساً<sup>١</sup> كله - فهذا<sup>١</sup> أيضاً قبيح، ولكنه لا بد من هذا لأن الدمين بينهما من الطهر أقل من خمسة عشر يوماً، فإن لم نقل بهذا القول فلا بد أن نقف<sup>٢</sup> على شيء من ذلك معروف. فان قال قائل: اثنا عشر يوماً فما أقرب<sup>٣</sup> هذا من أربعة عشر يوماً! أو يقول قائل: كيف يكون بين الدمين طهر عشرة أيام فيكون دمين متفرقين فلا بد من أن يأتي على هذا برهان! فأحسن ما ههنا في هذا أن كل دمين من النفاس ليس بينهما من الطهر خمسة عشر يوماً فهو نفاس كله، وكل دمين بينهما من الطهر خمسة عشر يوماً فصاعداً فالأول نفاس، والثاني إن زاته يوماً أو يومين ثم انقطع فليس بحيض وهو استحاضة تتوضأ<sup>٤</sup> ١٠. وتصل؛ وإن رأت المرأة بعد الطهر خمسة عشر يوماً دماً<sup>٥</sup> فرأته ثلاثة أيام فصاعداً فهو حيض، والأول الذي رأته حين ولدت نفاس - فهذا أحسن ما عندنا في هذا<sup>٦</sup> وعلى هذا جميع هذا الوجه وقياسه.

قال: أخبرنا محمد بن الحسن عن مالك بن أنس قال: أخبرني الثقة<sup>٧</sup>

(١-١) وفي « فهذا كله » .

(٢) وفي « نقف » .

(٣) كذا في « ز » وفي « أقرت » .

(٤) كذا في « ز » ولعل « كيف » ساقط من « ع » .

(٥-٥) وفي الأصل « ن من » ، وحرف « من » ساقط من « ز » والصواب « من أن يأتي » .

(٦) لفظ « دم » ساقط من « » .

(٧) كذا في موطأ الإمام محمد؛ وفي موطأ يحيى: أنه بلغني أن سالم بن عبد الله

عندى عن سالم بن عبدالله و سليمان بن يسار أنها سئلا عن الحائض هل يصيبها زوجها إذا رأت الطهر قبل أن تغتسل؟ فقالا: لا، حتى تغتسل<sup>١</sup>.

محمد عن مالك بن أنس قال: أخبرني عبدالله بن أبي بكر عن عته<sup>٢</sup> عن ابنة زيد بن ثابت أنه بلغها أن نساء كن<sup>٣</sup> يدعون بالمصايح من<sup>٤</sup> هـ

= وسليمان بن يسار سئلا - ص ٢٠ . وفي تعجيل المنفعة: وعن الثقة عن سليمان ابن يسار وعن الثقة عن ابن عمر - هو نافع كما في موطأ ابن القاسم - ١٥ ص ٤٨ هـ . (١) وفي « الحيض » تصحيح .

(٢) أخرجه الإمام محمد في (باب الرجل يصيب من امرأته و يبشرها وهي حائض) من موطئه ص ٧٧ . وأخرجه يحيى في موطئه ص ٢٠ في بحث (ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض) .

(٣) قال ابن الحذاء: هي عمرة بنت حزم حمة جد عبدالله بن أبي بكر، و قيل لها حمة مجازا، صحابية قديمة، روى عنها جابر، ففي روايتها: عن بنت زيد - بعد، و يحتمل أن يكون المراد حمة الحقيقية وهي أم عمرو أو أم كلثوم - كذا في الفتح من التعليق المجدد ص ٨١ .

(٤) وكان في الأصول «أية» مكان «ابنة» تصحيف فاحش . و لفظ يحيى في موطأ مالك «بَيْتٌ» . وفي الفتح: ذكروا أن لزيد من البنات: حسنة و عمرة و أم كلثوم و غيرهن . و لم أر الرواية لواحدة إلا لأم كلثوم زوج سالم بن عبدالله بن عمر فكأنها هي المبهمة ههنا - من التعليق المجدد ص ٨١ .

(٥) كذا في الموطأ ؛ و لفظ « كن » ساقط من الأصول ، إنما زدناه من الموطأ .

(٦) كذا في الموطأ ؛ وفي الأصول « في » مكان « من » .

جوف الليل فينظرون<sup>١</sup> إلى<sup>٢</sup> الظهر، فكانت تعيب ذلك عليهن و تقول:  
ما كان النساء يصنعن هذا<sup>٣</sup>

أخبرنا محمد عن أيوب بن عتبة الجامي<sup>٤</sup> قاضي اليمامة<sup>٥</sup> قال: أخبرني  
يحيى بن أبي كثير<sup>٦</sup> عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: سألت  
أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة فقالت: تدع  
الصلاة أيام أقرانها<sup>٧</sup> ثم تغتسل و تتوضأ لكل صلاة و تصلي<sup>٨</sup>.

قال: حدثنا محمد عن مالك بن أنس قال: أخبرني علقمة<sup>٩</sup> عن أمه<sup>١٠</sup>  
مولاة عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت:  
(١) كذا في موطأ الإمام محمد، وفي موطأ الإمام مالك رواية يحيى «ينظرون»؛  
وفي الأصول «فينظرون» خطأ.

(٢) لفظ «إلى» ساقط من الأصول، إنما زدناه من الموطئين.

(٣) أخرجه مؤلف الكتاب في موطئه ص ٨١ (باب المرأة ترى الصفرة  
و الكدرة). و أخرجه مالك في موطئه رواية يحيى ص ٢٠ (طهر الحيض).  
(٤) وفي الأصول «السامي»، و الصواب «الجامي».

(٥) وفي ع «التهامة» تحريف.

(٦-٧) كذا في ع، ز، و في ه «يحيى بن كثير» وليس بصواب.

(٧) و أخرجه مؤلف الكتاب في آثاره ج ١ ص ٨٩: ان أم حبيبة سألت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم - مرفوعاً.

(٨) هو علقمة بن أبي علقمة، كما عوفي الموطأ - وهو تيمي، من رجال التهذيب،  
أخرج له الستة.

(٩) وهي مرجانة، من رجال التهذيب، أخرج لها أبو داود و الترمذي  
و النسائي و البخاري في جزء رفع اليدين له.

كان ' النساء يبعثن إلى عائشة الدرجة فيها ' الكرسف فيه ' الصفرة ' من الحيضة فتقول : لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء - تريد بذلك الطهر من الحيض \* .

هذا آخر كتاب الحيض و يتلوه باب حيض النصرانية إن شاء الله تعالى .

\*\*\*\*\*

## ٥ باب حيض النصرانية<sup>٢</sup>

قال محمد : امرأة نصرانية حاضت وانقطع عنها الدم ثم أسلمت قبل أن تغتسل ولم يذهب وقت الصلاة وكان زوجها طلقها هل له أن يراجعها ؟ فان قلتم : لا ، لأن طهرها كان انقطاع الدم وانقطاع الدم من النصرانية طهر ، فما تقول<sup>١</sup> في نصرانية انقطع عنها الدم وزوجها مسلم ثم إنها أسلمت هل لزوجها أن يطأها قبل أن تغتسل ؟ فان قلتم : ١٠ لا يطأها ، وهي قد صارت طاهرا بانقطاع الدم وقد ذهب الحيض

(١) كذا في الموطئين ؛ وكان في الأصول « كن » .

(٢) كذا في الموطئين ؛ وكان في الأصول « وفيها » بزيادة الواو .

(٣) كذا في الموطئين ؛ وفي الأصول « فيها » وليس بشيء .

(٤-٤) كذا في الموطأ وكذا في الأصول ؛ وفي الموطأ رواية مالك « من دم الحيضة يسألنها عن الصلاة فتقول - الخ » .

(٥) وفي الموطأ رواية يحيى « الحيضة » . قال محمد بعد تخريج الحديث : وبهذا نأخذ لا تظهر المرأة ما دامت ترى حمرة أو صفرة أو كدرة حتى ترى البياض خالصا - وهو قول أبي حنيفة رحمه الله - اه ص ٨١ .

(٦) كذا في الأصل ؛ ومن قوله « هذا آخر كتاب الحيض ... » لم يذكر في ه ، ز .

(٧) لم يذكر هذا الباب في المختصر .

(٨) كذا في الأصول ؛ ولعل الصواب « تقولون » بدلالة السياق .



وإن قلتم: يطأها؛ فهل تقرأ القرآن هذه؟ وهل يستقيم<sup>١</sup> أن تصير هذه طاهرا بانقطاع الدم وهي نصرانية؟ ويحل لزوجها أن يطأها؟ فإذا أسلمت عادت حائضا لا يحل لزوجها أن يطأها حتى تغتسل و كان وطؤها له حلالا قبل أن تسلم؟ فمن أين يحرمه<sup>٢</sup> الإسلام؟ وهل تشبه هذه المرأة المسلمة إذا ظهرت من الحيض ولم تجد الماء فتيمنت وصلت وحل<sup>٣</sup> لزوجها أن يطأها ثم إنها قدرت على الماء ووجب عليها أن تغتسل وقد كان وطؤها حلالا قبل أن تجد الماء؟ فكيف يحرم ذلك بعد ما وطئها؟ وهل تشبه هذه النصرانية التي قلها؟

أرأيت النصرانية الأولى لو رأت طهرها ذلك في ليلة من رمضان ١٠. وعليها من الليل قدر ما تغسل بعض جسدها ثم تصبح وقد بقي عليها شيء فأسلمت قبل الصبح! فقد حفظت عندي في هذا أن صومها تام؛ فإن عسلت بعض جسدها نهارا أتقضى صوم ذلك اليوم! لأنك زعمت أن طهرها كان انقطاع الدم<sup>٤</sup> ولم يكن طهرها الغسل فهل كان لزوجها أن يطأها! لأنها طاهر حيث انقطع الدم وهي نصرانية قبل أن تغتسل؟ ١٥ فان قلت: لا يطأها؛ فما فصل ما بين الصوم والوطئ في هذا؟ قال: انقطاع دم النصرانية طهرها، يطأها زوجها بعد الإسلام قبل أن تغتسل،

(١) كذا في هـ، وفي ع، «تستقيم».

(٢) وفي هـ «يحرمه»، والصواب «يحرمه».

(٣) وفي هـ «حلت» تصحيف.

(٤) لعظ «الدم» ساقط من هـ.

وإن كانت طلقت فلا رجعة لزوجها<sup>١</sup> بعد الإسلام قبل أن تغتسل<sup>٢</sup>، وإن كانت طلقت فلا رجعة لزوجها<sup>٣</sup> عليها بعد انقطاع الدم في الحيضة الثالثة .  
والمتيمة إذا صلت بتيمة حل لزوجها أن يطأها ولكنها تقرأ القرآن ما لم يجد الماء<sup>٤</sup> فإذا تيممت وصلت ووجدت الماء وجب عليها الغسل<sup>٥</sup>، فلا تقرأ القرآن حتى تغتسل لأنها لا تكون أحسن حالا من المرأة الجنب<sup>٦</sup>، والزواج يطأها؛ وكذلك النصرانية إذا انقطع عنها الدم ثم أسلمت لم تقرأ القرآن حتى تغتسل لأن الحيض قد انقطع؛ ألا ترى أن الغسل عليها واجب؟ وكل امرأة كان الغسل عليها واجبا من الحيض أو جنابة لم تقرأ حتى تغتسل .

امرأة طهرت في أول الليل في وقت العشاء فرأت البياض خالصا<sup>١٠</sup> ولكنها تخاف معاودة الدم إلى متى تدع الصلاة أو تؤخر الغسل والصلاة فتكون<sup>١١</sup> من ذلك في سعة؟ وما وقت العشاء في هذه الحال؟ وما حالها إذا طهرت في وقت كل صلاة ولكنها تخاف من معاودة الدم<sup>١٢</sup>؟ كيف<sup>١٣</sup> يكون هذا في<sup>١٤</sup> التي طهرت في أول الليل؟ إلى أي حين يسعها أن تؤخر الغسل؟ أرأيت إن عجلت الغسل في وقت العشاء لأنه يشتد<sup>١٥</sup> عايتها الطهر في نصف الليل أو ثلثه فعجلت الغسل وصلت ونامت هل

(١-١) من قوله «بعد الإسلام...» ساقط من هـ، ع .

(٢) وفي هـ «والجنب» زيادة الواو من سهو الناسخ .

(٣) وفي ع «فيكون» .

(٤) كذا في هـ؛ ولفظ «الدم» لم يذكر في ع، ز .

(٥-هـ) وفي ع «تكون في هذا» .

يستحب ذلك لها؟ أرأيت إن فعلت ذلك ونامت ثم انتهت غدوة وهي طاهر كما نامت غير أنها لا تدري لعل دمها قد عاودها في بعض الليل ثم انقطع ولعل الحيض قد عاودها وهي نائمة وذلك في أيام حيضها أو في العشرة أتكتفي هذه بالغسل الذي اغتسلت قبل النوم؟  
 هـ أو ترى لها أن تعيد الغسل لهذا الشك الذي دخلها؟ قال: أحب إلى هذه أن تدع الصلاة والغسل حتى يبقى من نصف الليل الأول ما تقدر على أن تغتسل وتصلى قبل أن يمضي النصف الأول من الليل، وإن هي عجلت الغسل وصلت أجزاءها، وإن كانت نامت فاستيقظت وهي على طهر فهي على الأول حتى تعلم أنها رأت دما بعد الغسل.  
 ١٠ آخر باب الحيض والحمد لله رب العالمين رب اغفر وارحم،

٥٩٣٤٣ \* يتلوه كتاب الزكاة \*

نعم الجزء الأول من كتاب الأصل للإمام محمد المعروف بالمبسوط عند الفقهاء يوم الاثنين التاسع عشر من شهر ذى الحجة الحرام سنة ١٣٨٥ هـ = ١١ / أبريل سنة ١٩٦٦ م، ويتلوه الجزء الثاني أوله: كتاب الزكاة.

(١) وفي «اليوم» تصحيف. (٢) وفي «نقى» وليس بشئ.

(٣) وفي «فصلت».

(٤-٥) كذا في الأصل، ومن قوله «والحمد لله...» لم يذكره في هـ، ز.

(٥-٥) قوله «يتلوه كتاب الزكاة» لم يذكر في هـ.

## بيان الصواب من الخطأ

الواقع في الجزء الأول من كتاب الأصل

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب	صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٧	١٧	بدل	بدل	٢١٠	٧	إن	، وإن
١٨	١١	ما يمكن	ما يمكن	٢٢٧	٩	متعمدا	متعمد
٢٤	١٣	اجزأه	أجزأه	٢٢٨	٢٠	فيجب	فيجهر بالقراءة
٢٥	١٥	في ص	ما في ص			بالقراءة	
٣٣	٥	منهما <sup>٢</sup>	منهما <sup>٢</sup>	د	د	فيجب	فيجهر بالقرآن
٣٧	١٦	من قوله	قوله			بالقرآن	
٤٧	١٥	د	د	٢٤٨	٤	وجدها	وحدها
٤٨	١٤	كن	كن	٢٦٤	١١	إليها	إليهما
٤٩	٢١	أرأيت	قلت: أرأيت	٢٦٧	١٤	مدينة	مدينة
٧٣	٢١	بابسا	بابسا	٢٨٣	د	الإمام معه ثم	الإمام ثم
٨٤	٨	الثارة	الفارة	٢٩٨	د	معب	مغير
٨٨	١٣	ابن	بن	٣٠٢	٣	إلى أهله <sup>٢</sup>	إلى ثقله <sup>٢</sup>
٩٩	٩	خفيه	خفه	٣٢٧	٨	ساراً	سائراً
١١٩	١٨	صف، ج	ص، ح	٣٨١	١٨	طرق ابن	طريق ابن زياد
١٤٢	٨	غيرهما	غيرهما			زياد	
١٦١	١٤	الآخرين	الآخرتين	٤٠٦	٢	عدى	عدا
١٧٢	١٠	الثاني	X	٤٠٩	١٦	للصبي	الصبي

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب	صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٤٢٠	١٢	حالة الحياة على وجهه بخلاف	٤٣٨	٢١	يمرض	يمرض	يمرض
		...	٤٧٣	٢	طهرا	طهرا	طهر
	١٣	على وجهه	٤٧٤	١	د	د	د
		بخلاف	×	١٥	عنهما	عنهما	عنهم
		فكير تكبرة	فكير تكبيرة	٥٠٩	لم تكن	لم تكن	لم تكن

## اعتذار

لا يخفى على القراء الكرام أنى كنت التزمت وقت تصحيح كتاب الاصل وصل بلاغات الإمام محمد بن الحسن وتخريج منقطعاته فوصلت أثارها إلا بلاغا واحدا، فأنى نسيت تخريجه، وهو فى ص ١٥٨ من الكتاب قوله: بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلى بالليل ثمان ركعات ثم يوتر بثلاث ثم يصلى ركعتين قبل الفجر، وصله فى كتاب الآثار ج ١ ص ٢٣٤: أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو جعفر قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى ما بين العشاء الآخرة إلى صلاة الفجر ثلاث عشرة ركعة: ثمان ركعات تطوعا، وثلاث ركعات الوتر، وركعتي الفجر. وأخرج فى موطنه ص ١٤٥ وكتاب الحج ص ٥٥ أيضا نحوه. وأخرجه الإمام أبو يوسف فى آثاره ص ٣٤ وأخرج الإمام محمد فى حجة، والبخارى وأبو داود، والترمذى عن مالك عن سعيد المقبرى عن أبي سبرة أنه سأل عائشة رضى الله عنها: كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان؟ فقالت: ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد فى رمضان ولا فى غيره على إحدى عشرة ركعة: يصلى أربعا - فلا تسأل عن حسنهن وطولهن - ثم يصلى أربعا - فلا تسأل عن حسنهن وطولهن - ثم يصلى ثلاثا - الحديث. راجع ج ١ ص ٢٣٤ من كتاب الآثار تجد فيه تفصيلا وافيا بأتم من هذا - ف.



DA'IRAT'UL-MA'ARIF'IL-OSMANIA PUBLICATIONS  
NEW SERIES, NO. 138/1



# KITĀB'UL ASL

BY

ABU 'ABDILLAH MOHAMMAD B. AL-HASAN  
AL-SHAIBANI  
(d. 189 A.H./804 A.D.)

Vol. I

*Edited by*

Abul Wafa al-Afghani  
President, Ihya'ul-Ma'arif'il-Usmania

Printed

Under the Auspices of the Ministry of Education  
Government of India

&

The Supervision of

Dr. M. 'Abd'ul Mu'id Khan  
Prof of Arabic, Osmania University  
Director, Da'irat'ul Ma'arif'il-Osmania  
(First Edition)

Published by

THE DA'IRAT'UL MA'ARIF'IL-OSMANIA  
(OSMANIA ORIENTAL PUBLICATIONS BUREAU)  
OSMANIA UNIVERSITY, HYDERABAD-7,  
INDIA







